

كليات شرح الجزاء

وهو كتاب يشتمل على تفسير جميع مواد
قانون الجزاء الهمايوني

لحضرة خليل رفعت افندي رئيس دائرة الجزاء
في محكمة ازميز البدائية سابقاً

طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة

ترجمه من التركية القانوني الفاضل الشهير عزتو تقولا
افندي نقاش واصطفاك اليه حوائج شافية مفيدة من شرح
القانونيين البارزين حضرة سيمون افندي وحضرة
رشاد بك واورد رايه في مسائل كثيرة بحيث
جاء الكتاب جامعاً شتات الفوائد القانونية
يفني مطالعه عن مراجعة اربعة كتب

من الشرح فاحري به

ان يسعى

« الكافي »

تقدمة الكتاب من المترجم

لحضرة تاج العلماء الأفاضل صاحب الدولة مولاي

جودت باشا ناظر نظارة العدلية الجليلة المعظم

لما كان من العادة المألوفة ان يجتاز كل مؤلف أو مترجم ذامصب ومقام عال
يجعل عمله مقدمة له افتخاراً بكونه راس علماء الفن الذي وضع الكتاب فيه واسطة
عقدهم وكان ما عُبئت ترجمته وتخصيته اهم تأليف قانوني واعظم فائدة لاهل هذا
العصر من العثمانيين المعسطين بخلافة صهوة الحلفاء وحيرة السلاطين من آل عثمان
حصرة مولانا السلطان الاعظم عبد الحميد خان من سط على العباد من الامن واليمن
كما وطلاً ممدوداً وملاً البلاد اصلاحاً وعدلاً متهوداً « ادام الله عر دولته العلية
وعمر سوكة سلطنته السنية » وذاك انما هو شرح قانون الجزاء الهابوي الذي لم يسبق
له وضع ولا تعريب في العربية حتى الآن مع شرف الاقتدار اليه بين الآنام عامة والحكام
خاصة انث ان احدم هو معالي حصرة مولاي الوزير المشار اليه ليكون اسمه الكريم
عوذة ميمونة في صدره ثقبه العيت والتين وتولبه الفخر والرين واذا وقع لديه موقع
الرصي والقبول هو غاية المتنى والمامل

ولا ينبغي للمطالع اني لم اذخر جهداً ولا وسعاً في اتيان ترجمة هذا الكتاب وتوخي
كل فائدة وجدتها لغير الشارح المؤلف من الشراح المتبحرين المدققين في علم القانون
الذين اشرت اليهم في العواص معلقاً اقوالهم الشافية الكافية بحواسر تطول وتقص
بحسب مقتضى الحال وقد اديت ما عنى انهي القاصر من الراي في سياق الشرح انما ما
او استدراكاً وعلامته وضعه بين قوسين او التمهيد له بلمطة قلت او قلنا واستوفيت
كل ما امك استفادته حتى لا يبقى للمطالع مطمع حاجة الى مزيد البحث والتدبر
عن مرائد الفوائد القانونية وحل مشكلات المسائل المهمة والله اسأل ان يجعل خدمتي
من ناعمة للدولة والوطن عليه انكلت واليه ابيب

١٧١

ترجمة

شرح قانون الجزاء



وبنظارته عربية ووقف على طبعه الفقير اليه تعالى

بولس زين اللبناني

طبعه على نفقته حافظاً لنفسه حق اعادة الطبع

١٨٨٦

المطبعة العمومية في بيروت سنة ١٨٨٦

❖ المقدمة ❖

❖ الفصل الاول ❖

في بيان درجات عموم الجرائم وجزائها وفي بعض اصول عمومية
الجرم هو ما يقع من الحركة والمعاملة والفعل خلافاً للحق والعدل والقانون ويطلق
عليه القباحة والمجته وإجباية كما سيأتي

فالجرائم التي من نوع القباحة المستلزمة الجزاء القدي الى ستة بشالك يكون
من صلاحية الدوائر الصحية ومجالس النواحي ان تحكم فيها قطعياً . على ان ما يتجاوز هذا
القدر من الجزاء القدي او ما استلزم جزاء الحبس من القبايات مطلقاً وهو ما يقع
للدوائر المذكورة ان تحكم فيه يكون حكمها فيه بالدرجة القابلة للاستئناف . وقد جعل في
مركز كل قضاء ولواء دائرة جزائية للعلم بالدرجتين القطعية والاستئنافية في جميع جرائم
القباية الواقعة في المراكز المذكورة والصادر فيها قرارات من مجالس النواحي على النحو
المتقدم . ولحاكم المراكز اي دوائرها الجزائية ان ترى ايضاً الدعاوي التي هي من نوع المجته
بداية واستئنافاً . وبناء عليه فالدعاوي التي تراها المحاكم المذكورة بداية واستئنافاً من
نوع المجته انما يسوغ تمييز احكامها في محكمة التمييز بحسب الاستدعاء . اما الاحكام الصادرة
من محاكم الاقضية البدائية في الجرائم التي هي من نوع المجته فانها تستأنف لدى محاكم
الولاية البدائية واحكام المجته الصادرة من محاكم الولاية تُرى استئنافاً في محاكم الولاية
الاستئنافية والاحكام الصادرة استئنافاً من هذه المحاكم تُرى في محكمة التمييز وكل ذلك
بناء على وقوع الاستدعاء

واما الجرائم التي هي من نوع الإجباية فيبعد ان تجري عليها معاملات وتدفقات
الدوائر المدرجة في قانون اصول المحاكمات الجزائية تُرى وتُحسم في محكمة اللواء البدائية
او في محكمة الولاية الاستئنافية حيث تخولها الهيئة الاتهامية ونساق وترفع الى محكمة
التمييز رأساً ورسمًا بلا احتياج الى سبق استدعاء

ابناءً أننا ان الجرم هو المعاملة والحركة المخالفة للحق والعدل والقانون . ونقول
الآن ان الاركان التي يقوم بها الجرم المذكور اربعة . الاول فاعل الجرم وهو المُوثر اي مَوْفِع
الاثَر . والثاني الشخص المتأثر بالجرم اي الواقع عليه اثر . والثالث الاثر وهو ما وقع

الجرم في المناظر أي أثر الفعل . والرابع الجزاء وهو عني الجرم أي نتيجة القانونية
وكما ان نفوذ وصحة المعاملات والعقود في القواعد والقوانين العمومية تقوم على
ان يكون العامل والعائد عافلاً مميّزاً كذلك الجزاء فانه يشترط في حصوله ان يكون
مرتكب الفعل القبيح عافلاً مميّزاً وسهياً في تفصيل ذلك

المادة (١) كما يرجع للدولة اجراء مجازاة الجرائم التي تقع على الحكومة
راساً كذلك ترجع اليها مجازاة الجرائم التي تقع على احد لسبب انها مخلة
بالراحة العمومية وعليه فكان هذا القانون متكفلاً ومتضمناً معاً لما يعود الى
أولي الامر شرعاً من تعيين انواع التعزير واجرائها . على انه في كل حال
لا يتطرق بذلك خلل الى الحقوق الشخصية المعينة شرعاً

لما كان الحكم وامضاً أي اخذه بمجازاة من يرتكب فعلاً من الافعال المنوعة
قانوناً بعد ثبوت وقوعه منه مقصوداً بوحاية امن وراحة الدولة والجمعية البشرية
وكان ابتداء الادعاء بطلب اجراء المجازاة القانونية عند اخذ المعلومات بوقوع او ارتكاب
جرم او تصور ايقاعه ضد الدولة او شخص ما معدوداً من الحقوق العمومية كعمل
الادعاء على المتجاسرين بالجرائم وطلب الماء القبض على فاعليها وتوقيفهم وطلب اجراء
سائر الايجابيات القانونية من اهم وظائف المدعي العمومي المدرج تفصيلها في قانون
اصول المحاكمات الجزائية . على انه لما كان من الحقوق الشخصية قضية اجراء النصاص
عند وقوع القتل وكذا قضية استيفاء الدية وطلب التضييقات واسترداد الاموال بداعي
القتل وسائر الجرائم كانت من اجل ذلك اقامة دعوى الحقوق الشخصية التي من
هذا القبيل منوطة بإرادة المتصررين واختيارهم . ولا تسقط الحقوق الشخصية بوفاة
المظنون فيه كما تسقط الحقوق العمومية لان المدعي الشخصي مخير في اقامة الدعوى
على ورثة المظنون فيه بعد موته . الا ان دعوى الحقوق العمومية ودعوى الحقوق
الشخصية كليهما نصير غير مسبوعة اذا مر عليها الزمان المعين لساعها في المواد المخصوصة
من قانون اصول المحاكمات الجزائية . وسوف يأتي بيانها في خاتمة هذا الكتاب عدد (١)
وكما انه ترى دعوى الحقوق العمومية ودعوى الحقوق الشخصية جميعاً في محكمة
واحدة كذلك يمكن رؤية كلٍ منها منفردة في محكمة واحدة ولكن في هذه الحالة أي

حال انفراد اقامة الدعوى ورويتها لا يمكن روية دعوى الحقوق الشخصية قبل فصل دعوى الحقوق العمومية بوجه قطعي اُقيمت اي دعوى الحقوق العمومية في اثناء دعوى الحقوق الشخصية او قبلها . ثم ان الامساك والكف عن دعوى الحقوق الشخصية لا يمنع من روية دعوى الحقوق العمومية وسأأتي على تفصيل ماهية الحقوق الشخصية واحكامها في الباب الثاني . وهذه المادة التي نحن في صدد شرحها وايضاها تنيد ان هذا القانون الشاهاني يتضمن تعيين الجرائم التي تقع على الحكومة رأساً او على احد الناس وبكفل بتحديد ما تستلزمه تلك الجرائم من المجازاة . وبشي ان يعلم ان قد أدخل في هذا القانون الجاري شرحه الجرائم العسكرية الراجع تعيينها وتحديد ما الى قانون الجزاء العسكري الهايوتي (التعزير شرعاً تاديب دون الحد والمراد به ما مطلق الجزاء)

المادة (٢) الجرائم التي يُجازى عليها بمقتضى القانون هي ثلاثة انواع اولها الجنائية وثانيها الجنحة وثالثها القباحة

اي ان الجرائم الموجبة المجازاة (ثلاثة انواع) الاول الجنابة . الثاني الجنحة . الثالث التباحة . وانما هي الثلاثة الانواع المار ذكرها آنفاً وكذلك الجزاء ثلاثة انواع . الاول المجازاة الارهابية . والثاني المجازاة الهاديية . والثالث المعاملة التكديرية كما سيجي مفصلاً

المادة (٣) الجنابة هي افعال تستلزم المجازاة الارهابية . والمجازاة الارهابية هي مواد القتل والوضع في الكورك موبداً او مؤقتاً مع التشهير والسجن في القلاع . ثم مواد النفي الموبد والحرمات من الرتب والمأموريات واسقاط الحقوق المدنية موبداً

اي ان المجازاة الترميية ثمانية انواع . الاول الاعدام . والثاني الكورك المؤبد مع التشهير . والثالث الكورك المؤقت ايضاً مع التشهير . والرابع السجن المؤبد اي المؤبد في القلعة . والخامس السجن المؤقت في القلعة . والسادس النفي الموبد . والسابع الحرمان من الرتبة والمأمورية . والثامن الاسقاط من الرتبة . ثم ان الغرض من التفرقة بين انواع المجازاة الخمسة والانواع الثلاثة منها المتلوة بعدة « ثم مواد تداء » في متن القانون هو ان خمسة الصروب الاولى من العقوبة اي المجازاة الجسمانية مصاحبة للمجازاة الترميية « اي

التشهير» ايضاً بخلاف الضروب الثلاثة من الجرائم التالية لها فانها ترهيبية فقط اذ لم يكن من الواجب فيها اجراء التشهير كجزاء القلعة بند ايضاً «اي السجن في القلعة» لعدم جواز تشهير المحكوم عليهم بجزاء السجن في القلعة (يستثنى من ذلك ما جاء في النجدة على خلاف القياس من الحكم بالتشهير مع جزاء الحبس على من ثبت عليه انه حاف اليدين كاذباً وذلك مراعاةً لاحكام الشرع الشريف)

اما القتل اي الاعدام فهو عبارة عن امانة الجاني علانية في ساحة دار السياسة والذكورك المؤبد أن يستعمل الجاني في الخدمات الشاقة حتي المات وهو مكبل اي مقيد بالحديد

والذكورك المؤقت ان يُسام الجاني الاعمال الشاقة في الاماكن التي تعيها الدولة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة وهو مصنوع اي موثق بالحديد والتشهير هو ان تُكتب خلاصة اعلام حكم المحكمة الحاوي الجرائم باحرف ضخمة جداً وتوضع على صدر المحكوم عليه بالجرامة ويساق الى ساحة او الى حيث يكثر مرور الناس بالبلدة التي وجد فيها ويوقف هناك ساعتين حتى اذا رآه الناس يلتقي بالحديد في ساقه ويساق الى موضع العقوبة

وسجن القلعة المؤبد هو أن يحبس المجرم الى آخر حياته في احدى النلاع التي تعيها الدولة

وسجن القلعة المؤقت هو يحبس المجرم من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة في قلعة تعيها الدولة

والذني المؤبد هو اشخاص المرء اي ارساله الى محل معين من قبل الدولة وتخلد اقامته و

والحرمان المؤبد من الرتبة والمأمورية هو حرم اي منع المجرم بعدئذ من الحصول على اية خدمة مخصصة بالدولة كبيرة كانت او صغيرة على سبيل الهدا اليها او على وجه التزامها منه ومنعه نوال رتبة او راتب اي معاش او قلند نيشان وتجريه بايدي بدء من الرتبة والمأمورية ان كان من ذويها وفشده مع قطع راتبه

والاستقاط المؤبد من الحقوق المدنية هو اولاً تشهير المجرم مستحقاً جزاء المع الدائم من الرتبة والمأمورية . ثانياً منعه من جميع الحقوق البلدية تعني انه يحرم من المأمورية الرسمية المتعلقة بالبلدة او الملة او اصناف الرعية . ثالثاً منع كونه معلماً في احدى المدارس

وأما أن لا يستقيم فيه اجراء العقوبات وإن احتجج الى استرضاحه عن امر في احدى
الامور، فثبت انقذته في سجلة المأمورات العادية التي لا يترتب عليها حكم او كبر تأثير
في الدعوى وإن لا يجاز توكله في الدعاوى . خامساً الا يصلح كونه وصياً . سادساً ان
لا يكون جديراً بحمل السلاح . وسبب اتصال هذه العقوبات في الفصل الثاني وهما
تستوفي شرحها بزيادة البيان والايضاح

المادة (٤) الجزاء هي افعال تستلزم المجازاة العادية . والمجازاة العادية هي
الحبس أكثر من اسبوع والنفى الموقت والطرد من المأمورية والجزاء النقدي
أي ان المجازاة العادية لاربعة انواع . الاول الحبس أكثر من اسبوع . والثاني
النفى الموقت . والثالث الطرد من المأمورية . والرابع الجزاء النقدي . اما جزاء الحبس
فهو يحاكم المحكوم عليه في حوس الدواة الى اقضاء مدة المحكم ومدة جزاء الحبس هي
من اربع وعشرين ساعة الى ثلاث سنين اعتباراً من دخول المجرم الحبس . واما النفى
الوقت فهو تغريب المجرم الى ارساله الى عبر الحبل الذي هو فيه من ثلاثة اشهر الى ثلاث
سنين . واما جزاء الطرد من المأمورية فهو نزع المأمورين من مأمورياتهم وقطع
رأيتهم اي معاشاتهم المخصوصة بها . ومدة جزاء الطرد بصاً هي من ثلاثة اشهر الى ست
سنين . يعني ان المستحقين هذا الجزاء لا يبالون المأمورية ولا يتناولون الراتب مدة مجازاتهم
ومن لم يكونوا من المأمورين والمستحقون هذا الجزاء يحرمون من المأمورية والراتب مدة
المجازاة ايضاً . واما الجزاء النقدي فهو اخذ اللد من المجرم على ما عيه القانون وسألي
تصيل . وايضاح لانواع هذه المجازاة في الفصل السادس

المادة (٥) القباحة هي افعال او حركات تستلزم المعاملة التكميرية .
والمعاملة التكميرية هي الحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع والجزاء
النقدي الى مائة غرش نهاية

اليوم قابلاً هو عبارة عن اربع وعشرين ساعة . والاسبوع يطلق على المدة التي هي
من ثمانية ايام (وفي الاصل « هفت » كلمة فارسية معناها سبعة) . والشهر من
ثلاثة ايام هو عبارة عن ثلاثين يوماً

المادة (٦) هذه المجازاة يحكم بها وتجرى في المحلات التي يعينها القانون

قارة منفردة وتارة منضمة بعضها الى بعض

اي ان انواع هذه المجازاة التي انما هي حقوق عمومية محضة وقد عُدَّ منها ثمانية .
المادة الثالثة والرابعة في المادة الرابعة وإثنان في المادة الخامسة اما ان يحكم باج ، كل
منها على حدة ويكون الحكم في هذه الصورة مستقلاً واما ان يحكم باضافة جزاء آخر ،
جزائين آخرين ويمجرى الحكم في ذلك جملة

مثال ذلك اذا أُجرى الحكم على الشخص القاتل المحكوم عليه بجزاء الاعدام
فيكون الاعدام جزاء مستقلاً قد حكم به وأُجرى معاً
وكذلك لو حكم على مجرم بجزاء الحبس فقط وحُسن او حُكم عليه بمادة الجرائم
القندي فقط وأُخذ منه الجزاء المحكوم به فيكون اذ ذاك قد حكم عليه بجزاء منفرد
أُجرى عليه على حدة دون ان يقارنه جزاء آخر

ولكن اذا حكم دفعة واحدة على مجرم بجزاء الحبس ومادة الجرائم القندي ايضاً
فيعتبر انه محكوم عليه بجرائين معاً . وكذا لو حكم على مجرم بالطرد من المأمورية والحس
وتأدية الجزاء القندي دفعة واحدة فيكون محكوماً عليه بثلاثة اجزىة . اما اذا حكم
بالنقص والدية واسترداد الاموال والتضيقات والحس والتضيقات لاجل تحصيل
الحكم ، فحيث ان هذه كلها معدودة في الحقوق الشخصية والعادية وليست من انواع
المجازاة المعينة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة فلو حكم بها اي بالحقوقي الشخصية وجرائم
من هذه الاجزىة القانونية معاً كان الحكم بذلك كأنه حكم بجزاء مفرد . وكذلك اذا حكم
على مجرم بالجزاء القندي فقط ولعدم ايفائه بهض هذا الجزاء حُسب بمنصوص احكام المادة
السابعة والثلاثين من هذا القانون فلا يكون الحكم هكذا الا بالجزاء القندي على ايراد
اذ ان هذا الحبس لم يقع باعتبار كونه جزاء مفرداً واما يُعتبر انه قد أُجرى ، لا
ما أمتنع عن ادائه من مقدار الجزاء القندي المحكوم به على حدة

المادة (٧) المستجنون للمجازاة النفي الموقت والسيسر والجزء الموقت
في القلاع والجزء الموقت اذ ادرت اداها من موقع حره .
جراؤهم بان يضاف الى الملك اليه عليهم جازوا .
الاصليه الى نصهم لكن اذا كان شخص مسجوماً للجزاء ما اي الابدى .

في القلعة مدة اربع سنوات وفي ختامها يرجعون الى منقام وإذا كان
الذين في سجن القلعة الموبد وفي الكورك الموبد قد احدثوا جناية او جنحة
او قباحة معينة جازمها موتاً بموجب القانون فنضيق دائرة مهبوسيتهم
بمنهم من المكاملة والمخالطة نحو ثلاث مدة الجزاء السابقة فاذا انضى
الثالث أعيدوا الى عالم الزلي. وإذا كانت الجناية التي يفعلها مثل هؤلاء
المجرمين من نوع الجناية المحكوم بها عليهم او اشد منها فكذلك يكون
نضيق دائرة حبسهم ست سنين

ان الشخص المحكوم عليه بجزاء من اجزية الحبس والذي الموقت وسجن الثلاثة اوقفت
واكورك الموقت اذا تحقق بالمحاكمة اعدامه على جنايته او جنحة او قباحة - في اثناء مدة
جزائه وكانت جريمته جنحة او قباحة اخف من جرمه المحكوم به عليه قبلاً او من نوع
ذلك ابرم او اشد منه فعاد وكنت فعليه الاخير مما يستوجب الجزاء الموبد او البازاة
المحدودة بالسنين والشهر والاسبوع والايام او بالعكس اي بما تكون مجازاته غير محدودة
منقسمة الى درجات متفاوتة فيحكم عليه بآخر درجة من الجزاء الذي يستحقه قانوناً على
فعاله الاخير بحيث يجري اي الجزاء اعتباراً من انقضاء ما بقي من مدة الحكم عليه
بالفعل الاول ولا ينبغي اجراء مجازاته بالجزم اللاحق قبلاً مضي بقية مدة جزائه بالجزم
السابق الا اذا كان جزاء جرمه اللاحق هو الاعدام ففي هذه الحال لا يبقى سبيل لانتظار
البقي من مدة الحكم السابق لان الاعدام نائوناً بمعنى القتل (وهو ازالة الروح من الجسد
واقافته الحية) فلا ينبغي تاخيرها . ولا ينبغي انكم بالموت في المحكوم عليه يوم العبد
او الموسم الذي يحل بواهل ملو ل يوم خرا عدا له الى ابد ذلك وكذا اذا كان
امراً حلي فلا تمات حتى تلد . ويستط حكم المثل ويأبى بالافوا الشاهاني

كذلك الشخص المحكوم عليه بجزاء الذي الموبد اذا ارتكب في اثناء مجازاته جرمًا من
نوع الجنحة او القباحة او جناية تستلزم جزاء سجن الثلاثة الموقت او الكورك الموقت وحكم
عليه بذلك تكراراً عقب ثبوته بالمحاكمة فانه بعد اجراء جزائه الثاني في المكان الذي
تخنازه الدولة يعاد الى محله وحال السابقين ليدوم حاله اثناء جزم الذي الموبد الذي هو
جزاؤه الاول . وقد رايت ان القانون نص في النثر الاول من هذا الذيل على تاخير

الجزء اللاحق الى ان تنقضي مدة الجزء السابق وفي النسخ اثنائية نص على العكس وهذا واضح لا يحتاج الى بيان

واذا ثبت ان الجريمة التي اقدم عليها الجرم في اثناء مجازاته هي من نوع المجازات التي تستوجب الكورك المويد او سبع الفلعة المويد فيحكم عليه مجزئتها المعين ويجرى الحكم حاداً. اما اذا كانت جانيته مستثنى الذي اريد ان لا يسلّم مثل جرّة الاول فيودع في سبع الفلعة مدة اربع سنين بدلاً من جزءه الذي اريد ان لا يسلّم في ختام هذه المدة يعاد الى مقامه الاول اي الى حاله رشده السابقين. واذا كان الجاني المحكوم عليه بجزء الكورك المويد او سبع الفلعة المويد قد اتى في اثناء معاناة جزائه جناية او جنحة او قباحة تستلزم جزاء موتاً اي غير جزاء الاعدام والكورك المويد وسبع الفلعة المويد والثاني المويد يحكم عليه بتضييق دائرة حبس وبمئة الفلطة والمخاطبة مدة تساوي ثلث مدة جزائه وبتهابة مدة التضييق يعاد الى حاله السابقة اي ان كان محكوماً عليه بسبع الفلعة يرجع اليه وان كان محكوماً عليه بجزء الكورك يرجع اليه. وكذا الجرمون المحكوم عليهم بسبع الفلعة موبداً او بالكورك موبداً اذا ارتكبوا جرماً من نوع جانيته او اشد منها درجة فانهم يجازون بتضييق دائرة حبسهم ست سنين اي ان الشخص المحكوم عليه بسبع الفلعة الموبد اذا فعل وهو في سبع الفلعة جناية تستلزم جزاء سبع الفلعة الموبد اي انما والكورك المويد او كان محكوماً عليه بالكورك المويد وفي خلال كونه في الكورك اقتترف جناية توجب جزاء الكورك المويد ايضاً فوضاق عليه نطاق حبسه ويمنع من المخاطبة والمخاطبة مدة ست سنين حتى اذا انقضت هذه المدة أعيد الى حاله السابقة اي الى سبع الفلعة ان كان محكوماً به عليه او الى الكورك ان كان فيه

المادة (٨) - يحكم بالجزاء مضاعفاً على المكرري الا في

الاحوال التي عينها القانون في مواضعها

لما كان من الالزام بيان صورة المعاملة الواجب اجراؤها على المجرمين المكررين
الافعال وبيان ماهية الجرائم المكررة وجب ان نقول

من نظر الى قوانين اوروبا الجزائية لاسيما من طالع مروحها وحواشيها بان له جانياً ان تكرير فعل الجرم انما يكون بان يرتكب الجرم جريمة قد ارتكب قبلها جريمة اخرى من اواع الجنابة او الجنحة ايها كانت وان ينام عليه بها. ولا يمتنع التكرير بارتكاب جرم

مثل الجرم الذي ارتكبه المجرم أولاً كما نفهم العامة بل ان يكون جراه الجرم الثاني من نوع جزاء الجرم الاول على الاطلاق مثال ذلك . لو ارتكب شخص جناية معاونة القاتل على القتل ونحقق ارتكابه الجناية المذكورة بالحاكمة وبعد ان حكم عليه بجزاء الكورك الموقت ارتكب أخذ سند حوالة الدين من يد آخر حيلة او عوة لعد ذلك وقوع الجرم مكرراً والجرم ذاتية . وكذا المجرم المحكوم عليه بحبس ثلاثة اشهر الى سنة واحدة لتحقيق جسارته على الاختلاس والاغتيال (وفي الاصل قطع الجيوب المعروف عند العامة بضرب المشقة) ما هو من نوع المجنحة فانه لو نجس على فعل جنحة اخرى كتقليد متاج ما لتكرر الجرم وصار الشخص مجرمًا مكرراً . وكذا الجنائي المحكوم عليه بجزاء الكورك الموقت لاجل شهادة كاذبة شهدا للنهم او عليه في مواد الجناية اذا ارتكب المجنحة بعد ذلك شهادة الزور في الدعاوى العاذية فيكون الجرم واقعاً على التكرار وفاعله مجرمًا مكرراً . والحاصل كما انه يستبين من هذه الامثلة ان الشخص المحكوم عليه بجناية اذا ارتكب قباحة او المحكوم عليه بمجنحة اذا ارتكب جناية او قباحة او المحكوم عليه بقباحة اذا صدر منه جناية او جنحة لا يقال فيه ان الجرم قد تكرر من جابه كذلك يستفاد منها انه اذا لم يحكم عليه في الجريمة التي توجب تكرار الجرم اي اذا ارتكب جرماً ثانياً قبل جعله تحت المحاكمة بسبب الجرم الاول او كان مجهولاً تحت المحاكمة في الجرم الاول ولكن لم يحكم عليه بعد ومنتضاه انه اذا وقع منه الجرم الثاني قبل الحكم عليه بالجرم الاول لا يكون التكرار حاصلًا ولذلك لا يقال للفاعل مجرمًا مكرراً كما لو صدر عليه حكم غيابي بالجرم الاول فاعترض عليه اي المجرم ونقض هذا الحكم بسبب اعتراضه فمن اجل ان هذا الحكم يعتبر كالمعدوم فاذا ارتكب ذلك الشخص جرماً ثانياً سواء كان قبل الاعتراض او بعد فلا يكون تكرار الجرم واقعاً ولذلك لا يطلق على الفاعل اسم مجرم مكرر . اما اذا لم يعترض اولم يتمكن من الاعتراض على ذلك الحكم الغيابي ضمن حدود الاصول والقانون او انه اعترض على الحكم المذكور ولم ينقض لابل صدق عليه ثم بعد ذلك اي في حال الحكم على الجرم ارتكب جرماً ثانياً فحينئذ يكون قد حصل التكرار . وحكم هذه المادة هو حكم عام شامل لجميع المحكوم عليهم الذين يكملون مدة جرائمهم او يوجدون في اثناء معاناة المجازاة او يفرون بعد انقضاء القبض عليهم او قبله الا في الاحوال المعينة استثناءً ما قانوناً . وقد نص في هذه المادة ايضاً على انه في ما خلا الاحوال التي عينها القانون يحكم على مكرر الجرائم بضمعي الجزاء وينتضى عبارة

النص ان القانون ترك ان يحكم على المجرم المكرر بضعفي الجزاء المعين قانوناً او بنهايته نظراً الى ايجاب المصلحة ووجدان المحاكم. وهذا الجزاء الذي يمكن المحكم به في الدرجة المصغفة التي يستحقها الفعل او بالدرجة الاخيرة منه هو مقصور على المجرم الثاني الحاصل والتكرار لا يطرق الى الجزاء الذي حكم به قبلاً لاجل المجرم الاول

اما الاحوال التي نص القانون على اخراجها من قيد هذه المادة وقد اشربا اليها فهي المستثنيات المدرجة في ذيل المادة السابعة الوارد آتياً وفي ذيل المادة (٦٢) والمواد (٧٤ و ٧٥ و ١١٦ و ١٧٣) الآتي بيانها وحيث قد مضى كلامنا على حكم ذيل المادة السابعة فلا حاجة بنا هنا للبحث عن الاحوال الاستثنائية الموضوعة هناك وبقي ان نورد نص ذيل المادة (٦٢) وهو « ان جماعة الاشخاص الذين ينشرون في البراري والجبال مسلحين ويمسكون من بصادفونه من ابناء السبيل ويسلبونه ما معه وهم المعروفون بقطاع الطرق بمجازوت بالكورك الموقوت او الموقد بحسب احوالهم وصفاتهم ودرجات جريرتهم . اما من كان له بينهم سابقة في هذا الامر وهو مستمر على الانبعاث في مثل هذه الجباية او من كانوا يعاملون من بمسكونة بالاذى والاغتيال او يقتلون انساناً في معرض قطع الطريق فيحكم عليهم بالموت اهـ »

اما المادة (٧٤) فهي « من أنهم مرة بالارتشاء وناله التاديب القانوني تم اقدم على هذه الفضيحة ثانية استردت منه الرشوة التي اخذها ضعفين وقضى عليه بسجن القلعة الموقوت لا اقل من خمس سنين مع المحكم عليه بجزاء المحرمان الدائم من الرتبة والمأمورية اهـ » والحال ان جزاء المرثي في المرة الاولى ان يؤخذ منه مثلاً الرشوة التي اخذ وان يسجن في القلعة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة وان يكون مستحقاً لجزاء الطرد مدة ست سنين كما سنرى في المادة (٦٨) . واما نص المادة (٧٥) فهو « اذا تكرر فعل الرائي والرائش حبساً ايضاً في القلعة لا اقل من خمس سنين وحكم عليهما مع ذلك سوية بجزاء المحرمان الابددي من الرتبة والمأمورية اهـ »

وجاء في المادتين (٦٩ و ٧٠) ان الرائي والرائش مجزبان بجزاء سجن القلعة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ويطردان من المأمورية ست سنين

وكما كانت الاحكام الاستثنائية جارية على متقاض هاتين المادتين (٧٤ و ٧٥) كذلك كانت حكم المادة (٨) موجباً لمجازاة المرثي والرائي والرائش (اي واسطة الرشوة) بالطرد مدة اثني عشرة سنة وسجن القلعة لا اقل من ست سنين وبان يؤخذ

وبسند من المرثي علاقة على ذلك ثلاثة امثال الرشوة التي اخذها
 واما المادة (١١٦) فهي « من يدعون رسماً الى المحاكم والمجالس ويستكفون
 من الهبة بلا عذر مقبول فيؤخذ منهم مجدي واحد ايضاً الى خمس ذهبات مجديات
 جرمه نقدياً وكلما كرروا هذا الاستكفاف اصيف على هذا الجرم ضعفه واخذ منهم اهـ »
 والحال ان المعاملات الواجب اجراؤها على من لا يجب دجوة المحاكم وبكره عدم
 الاجابة قد عيّنت اليوم بقانوني اصول المحاكمات المرفعية والجزئية
 واما المادة (١٧٣) فهي هذه « من كان مستمراً على فعل الجبايات والسفوات
 وعذب آخرين او آذاهم فسوة فاحشة نوصلاً لارتكاب جنابة جسيمة وثبت ان له
 ساقه في ذلك قضي عابه سياسة بعقوبة النازل اهـ »

وقد علم ان تكرير الجرم في المادة (١٧٣) قد حُمل على ادال نوع الجزاء اي
 حوّل جزئ الكورك الى جزاء اعدام وليس المراد من هذه المادة باصحاب السواني
 ان هذا وذاك ذو سابقة في حق ذلك الشخص وانما هو الشخص المتاخر على احدى
 الجبايات المحكوم عليه بها بعد المحاكمة . وكذلك تبدل جزاء المحكوم عليه بالنفي الدائم
 بجزاء سجن اللمعة المؤبد وأبدل جزاء المحكوم عليه بسجن اللمعة المؤبد بجزاء الكورك
 المؤبد لتكرير الجرم بمرار من موضع جرائه كما مر في المادة السابقة السابقة . اما هذه
 المادة الثامنة الجاري شرحها وايضاها فاحكامها محصورة في الجزية من المحكوم عليهم
 توفيقاً لاحكام هذا القانون الجرائي الهاوي لانهم ولا تشمل الجهود السلبية المحكوم
 عليهم ادى الحاكم العسكرية بموجب غير هذا القانون (اي بسب احكام قانون الجزية)
 المادة (١) محتم هذه الجبايات ورايتها واجراؤها لا يعود سب على

الاطلاق اخلاً بالحقوق والضمينات المطلوبة لاصحاب الدعاوى من
 ارباب السمايات والنجح والنباتات

اي ان المجازاة المحدودة قانوناً وبمكسها او ثمرى سند الحكم على اشخاص الثابت
 تجاسرهم حين المحاكمة ارتكاب الجرائم التي من نوع الجباية او القمادة او الخنقة المعينة في
 هذا القانون لا توجب سناً واحلاً سب دعاوى الضحايا والضرر والحسارة
 الممدودة في الحقوق لسمعية المشبهة عن تلك الجرائم ان حق الادعاء بها منوط
 باختيار اصحابها المتضررين . ونحن وان كما فيما سبق قد بحثنا قليلاً عن صور ومرجع

محاكمات دعاوى الحقوق الشخصية التي توجهها الجناية او السخنة او القباحة الا ان استيفاء
تنصلاهما وارد في قانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة (١٠) اذا حكم مع الجزاء النقدي باسترداد الاموال المسروقة
والتضمينات وغيرها فحينئذ يبدأ بتحصيل الاموال المسروقة والتضمينات
اي اذا قيمت دعاوى الحقوق العمومية والحقوق الشخصية المنفردة والمتولدة من جرم
واحد او اقيمت واحدة بعد اخرى وعند ظهور نتيجة المحاكمة حكم على المجرم باداء مقدار
من المال جراء تديبا الى الحكومة وبرد الاموال المسروقة على صاحبها او بتضمينه كل
انواع الضرر والخسارة الملقاة بالمضررين حكما واحدا في كل ذلك فاول ما يحصل ان تحصل
الاموال المسروقة وتضمينات الضرر والخسارة ثم يستوفى الجزاء النقدي . والحاصل متى
حكم بالحقوق الشخصية وبالجزاء النقدي الذي هو من الحقوق العمومية معا لا يبدأ
بتحصيل الجزاء النقدي ما لم تحصل وتستوفى الحقوق الشخصية رمتها واذا كانت مال
المجرم لا يـرى ان يـمن الشـخصية اـر لا يـي بها ايـضا فـي هـذا المـال يـعامل اي
المجرم ان استوفى الجزاء النقدي بنفسه المادة (٢٧) . وان اتي المجرم في السجن
بدلا من الجزاء النقدي او اطول مدة حبسه وان لم يزل عليه بقية من الحقوق
الشخصية فيحق لاصحابها ان يستوفوها من اموال المجرم التي يتيسر فيها بعد . وقد بين
من التمهيلات المبسطة والنص الفاتحي ان الحقوق الشخصية التي يحكم بها وبالجزاء
النقدي مما تقدم عليه في الاستئناف على ما طلائق . ولم نأت هذه المادة اثنائية بذكر
تقديم هذه الحقوق بعضها على بعض استثناء . ونحذفه لان ذلك راجع الى التواعد
المسوية اي مجلة الاحكام العدلية وما اخذها وتنصاها : انه اذا كانت الحقوق الشخصية
المحكوم بها منعانة بالعين يلزم استردادها عينا ولا يكون فيها من فائدة او فرق بين تقديم
التحصيل وتأخيرها وان كانت تمنع بالذمة فهذه تكون متساوية في الدين وتجرى مجزئا
معاداة الدين المادية مثاله . لو ان سارقا دخل بيتا وسرق من صاحبه زربية
(سجادة) وساعة وكمر انا كان هناك امانة ضرب وجرح الضيف النازل في
البيت نعه وفر ساربا ثم قبض عليه وقد انتف الزربية والساعة باقية لديه وحكم
نثبت عليه بالمحاكمة كل ما ذكر من الافعال فتعذر منه الساعة الباقية لديه وترد
على صاحبها عينا ويحكم عليه بضمان قيمة الاناء والبساط الثالين وغرامة ضرر الضيف

وخسارته ويعامل في تحصيلها معاملة واحدة لما ان ذلك دين يتعلق بالذمة . والمخالصة ان ما ينبغي استنراؤه بالبحث في الحقوق الشخصية هو معرفة كون المحكوم به منها عينا اودينا يتعلق بالذمة فان كان عينا يسترد بعينه ويعاد الى صاحبه وان كان دينا ولم يكن مرهونا ولا مخصصا بوجه من الوجوه فيحصل الكل على السواء

المادة (١١) الاعلامات القانونية التي تنظم فيما يتعلق بالجزاء النقدي واسترداد الاموال المسروقة والتضمينات والفوائد وسائر المصاريف تنفذ بمضايقة المحكوم عليه وحبسه اذا امتنع عن القيام بها

المقصود بالفوائد المحررة بهذه المادة هو الفائدة القانونية المستحقة من تاريخ الحكم الى تاريخ الدفع والاداء على سبيل الضمان وذلك عن قيمة الاموال المسروقة المستهلكة المعدودة من حيلة التضمينات اذ يسوغ للمدعي الشخصي طلب ذكر اجراء فائدة ما حكم به في اعلام الحكم . اما المراد بسائر المصاريف المذكورة في هذه المادة ايضا فهو مقابل مصاريف الخدمة والمخرج التي كانت من قبل تلحق بالمتروك وفقا للنظام لامصاريف المحاكمة المعلومة في يومنا لانه لما نظم هذا القانون ونشر لم يكن قد وضع بعد قانون اصول المحاكمات الذي بموجبه تؤخذ مصاريف المرافعة من المحكوم عليهم ولما اتخذت هذه الاصول في مستأخر الزمن مع قوانين اخرى تم وضعها وقبولها عندنا وبناء عليه فان رسوم المحاكمة المنضية بها على المحكوم عليه اذا امتنع من اداها تحصل منه بالحبس والتضييق سواء كانت قد دفعت سلفا من قبل المدعي الشخصي وقضي له تحصيلها او حكم بها لتؤخذ من المحكوم عليه راسا اعني ان القرارات والاحكام الصادرة في مثل هذه الرسوم تنفذ وتجرى بالحبس والتضييق وحيث ان مصاريف المحاكمة التي تطلب للمحاكم من المجرم راسا لا تكون من قبيل الجزاء النقدي فلا تنزل منزلة واحدة اي لا تحصل مصاريف المحاكمة على الجراء النقدي وبهذه الصورة لا تقدم عليها نوبة الحقوق الشخصية اي لا يجوز تحصيل الحقوق الشخصية قبل تحصيل رسوم المحاكمة . ولما كانت القانون الصادر عن ارادة سنية موقعة في ١١ صفر سنة ١٢٩٦ متضمنا كيفية اجراء الاعلامات الصادرة بالحقوق الشخصية المتفرعة من الجرائم قد استوفى شرح هذه المادة (١١) وبان تطبيق الصور على احكامها اوردناه في خاتمة الكتاب تحت عدد (٢)

المادة (١٢) ان قضايا الجناية والجحقة يمكن ان يكون الحكم فيها

مشاركاً مع قضية الوضع في حبس مراقبة الضابطة وترتيب الجزاء النقدي وضبط الاموال الحاصلة عند حدوث الجناية والجنحة خصوصاً الاشياء الموجودة حين ارتكابها في حالة الاستعمال او في حال التهيئة للاستعمال اي ان قول القانون ان مأموري الضابطة يعملون بعض الناس قيد مراقبتهم على ما في المواد المتعلقة بالجنحة والجناية الخ لا يدل على اشتراكهم في ترتيب الجزاء واجرائه بحسب اصحاب الجنايات والجنح تحت مراقبتهم وجواز ترتيب الحكم عليهم ولكن مدلول ذلك ان لم اي مأموري الضابطة ان يسكوا اهل الجنايات والجنحات والقباحات قيد نظرهم ومعاينتهم بحيث لا يتمكنون من الفرار طول المدة التي تلي تاريخ وقوع الجرم واجراء التحقيق والتدقيق على كيفية وقوعه حتى تاريخ جمع وضبط الدلائل وصور الوقوعات ونسائها الى المحاكم والمجالس العائدة اليها كما يدل على وظيفتهم هذه تسميتهم قانوناً «مأموري الضابطة او الضابطة او الضبط» وهذه الوظيفة قد اذلت الآن الى ضابطة العدلية المذكورين في الكتاب الاول من قانون اصول المحاكمات الجزائية . وهذه المادة تجيز ايضاً ان يجزى اصحاب الجنايات والجنح احياناً بالجزاء النقدي وسنأتي المواد المتعلقة بالجزاء النقدي الواجب اخذه من اهل الجنايات والجنح فيوضح من تفصيلها اي وقت يجب فيه الحكم عليهم بالجزاء المذكور

واما الاموال الحاصلة عن وقوع الجناية والجنحة فهي الاشياء التي تجميع عند ارتكاب الجناية والجنحة من قطاع الطريق والمغتالين وظهر عدم خبرا حيث لقاء القبض عليهم من قبل الحكومة ولم يعرف اصحابها . وكذا الاموال المحرزة عند مزيفي المسكوكات والمقامرين والاشياء التي تكون قد استعملت او لم تنزل مستعملة في اجراء الجناية والجنحة والاسلحة والادوات التي تكون قد استعملت او اتخذت احكاماً وأعدت للاستعمال في مثل هذا السيل والحيوانات التي يركبها قطاع الطريق لاجراء الجناية والمفروشات التي يستعملها المقامر في ملعب القارلترينو فان كل ذلك من قبيل واحد . اما لفظ الضبط الوارد في قوله (ضبط الاموال والاشياء المذكورة) فبراد به قانوناً نزع جميع الاشياء والاموال من ايدي المجرمين وضبطها عليهم . على انه لا يسوغ للحكام ان يضعوا ايديهم على ما سواها ما ملكت ايدي المجرمين ولهذا ادرجنا في خاتمة الكتاب تحت رقم (٤) النظام المتضمن صورة بيع الاموال والاشياء التي تضبط على اصحاب الجناية

والجنحة (وهذا الظلام مدرج في الصفحة ١٤٩ من المجلد الثالث من الدستور)
 المادة (١٣) الذين يقدمون على جنح وجنبايات تخل براحة الدولة
 داخلاً او خارجاً فانهم من بعد ان ينفوا مدة جزائهم التي تعين قانوناً
 يكونون تحت مراقبة الضابطة على الاطلاق

اي ان الذين يخلون بأمن الدولة العلية داخل البلاد او خارجها وهم الاشخاص
 الذين يمين بالحكومة اقدمهم على احدى الجبايات او الجنح المبيية في النصابين الاول
 والثاني من هذا القانون الجزائي الهايوثي اذا حكم عليهم بالمجازاة الموقفة من اي نوع
 كانت وقضوا مدتها فلا بد من جعلهم قيد انظار الضابطة على الاطلاق
 وكونهم تحت مراقبة الضابطة انما هو جزاء مخصوص غير المجازاة المذكورة آنفاً كما
 ينبغي ذلك في المادة (١٤) الآتية

ثم ان خلو القانون عن تعيين وتحديد المدة التي ينبغي ان يكون فيها تحت مراقبة
 الضابطة من وفول المجازاة المحكوم بها عليهم من اجل ارتكابهم جنحة او جناية مخلة بأمن
 الدولة العلية الداخلي او الخارجي بقصد بيان وجوب وجود امثال هؤلاء الاشخاص
 المضرين تحت مراقبة الضابطة بعد انقضاء مجازاتهم المحكوم بها الى حين وفاتهم (ومن
 راي بعض الشارحين ان المحكمة ان تحدد المدة عند الحكم بحبس المراقبة)

المادة (١٤) المراد بوضع المجرم تحت مراقبة الضابطة ان يمنع
 من الإقامة بالاماكن التي تعينها الدولة وان يعين هو مكاناً لاقامته وان
 يسمي المواضع التي يجعل عليها مره الى ذاك المكان المعين لتذكر في الجواز
 (اي صك السفر) الذي يأخذه حتى اذا مر بكل موضع منها يكتب
 على الجواز كيفية مروره . ويلزمه بعد بلوغه ذلك المكان المقصود باربع
 وعشرين ساعة ان يخبر الحكومة عن وصوله . وان اراد الانتقال من
 هناك الى محل آخر فعليه ان يعلم به الحكومة قبل الذهاب بثلاثة ايام
 ليأخذ جوازاً جديداً . ومن اهل رعاية هذه القيود يجازى بالحبس مدة

لا تتجاوز السنة . ثم لا يؤخذ أحد تحت مراقبة الضابطة الا بموجب
حكم القانون

اي ان الشخص المجهول تحت نظارة الضابطة لا يمكن الا : الا ان المخطورة
عليه من قبل الدولة

والشخص الذي يكون تحت نظارة الضابطة بحكم المادة (١٢) اذا اكمل جزاءه
يصدر قادراً ان يختار ويعين لنفسه القرية او القصة او البلدة التي يريد ان يتخذها مقراً
له بحيث لا تكون من المحلات التي منعتها الحكومة من الاقامة بها ويضحي ايضاً مستطعاً
الذهاب من موضع جزائه الى حيث اختار لاقامته بالطريق الذي يريد محاذراً
القرى والبلاد التي يختارها الا انه لا بد له من اعلام الحكومة بذلك اي بالمكان الذي نوى
به الاقامة وبالموضع التي احب المرور فيها اليه وهي اي الحكومة لاثمانه البتة وانما
تكتب له جوازاً (تذكر طريق) وتعلق عليه اشارة الى تعيين المحل الذي اختار لسكناه
والاماكن التي اختار ان يمر فيها اليه فيجمل هذا الجواز ويسهر بموجبه على الطريق
المعين فيه متوجهاً الى الموضع الذي نوى الاقامة به بشرط ان لا يخرج عن الطريق
الذي عينه باختياره . ثم يلزمه في مدة اربع وعشرين ساعة من وصوله الى هناك ان يخبر
الحكومة بوروده اي يجب عليه ان يتوجه الى مأمور الملكية او الضابطة التي هناك
وبرئيس الجوار المذكور ويقول لهم ماذا جئت

واذا احب تبديل المكان الذي ذهب اليه بمكان آخر او استأذن في الذهاب
الى غير محل على سبيل التجول والنزه فعليه ان يعلم الحكومة المحلية قبل سفره بثلاثة ايام
بالموضع الذي يذهب اليه والطريق الذي يسلكه والاماكن التي يمر عليها في اثناء
سفره وباخذ ذلك جوازاً جديداً ثم يذهب الى المحل الذي اراد بشرط ان
لا يخرج عن الطريق المعين في ذاك الجواز المعطى له . وفي مدة اربع وعشرين
ساعة بعد وصوله الى حيث قصد ينبغي ان يخبر الحكومة المحلية بوروده ذاك المكان
على المواعيد المشروحة آنفاً . والحاصل انه مجبر ان يجري على هذه الصورة ما دام تحت
قيد مراقبة الضابطة

وان اهل رعاية الشرائط المذكورة بأن اقام في موضع قد منع من الاقامة به من
قبل الحكومة او بان سافر بلا استئذان الى غير محل او بان اخرج في اثناء ذهابه عن

الطريق المعين له في جوازه او بان ترك ان يعلم الحكومة المحلية بمجيئه في اربع وعشرين ساعة من وصوله الى حيث قصد فنظام عليه الدعوى من جانب المدعي العمومي وبما كمر وبحكم عشرين بالسجن من اربع وعشرين ساعة الى سنة واحدة . ولا يمكن جعل احد تحت نظارة الضابطة . بل يجب عليه ذلك قانوناً كما رأيت في المادة (١٢) السابقة وكما ستري في المادتين (٤٠ و ١٧٠) الآتيتين

والفرض من اخذ بعض الاشخاص تحت مراقبة الضابطة في المحلات التي يأمر بها وبعينها القانون أن تكون الحكومة عالة علماً مستمراً بذهاب امثال هؤلاء الناس وابائهم ومرورهم وعودهم لكيلا يتجاسروا فيما بعد على انيان مثل الافعال التي يكونون قد اتوها من قبل اي حتى لا يسهط عنهم نظر الحكومة ولا يفارقهم تتبعها لم طرفه عين . اما منهم من الإقامة ببعض الاماكن على الاطلاق فلكيلا يتواطأوا مع بعض الاشخاص الميالين الى الفساد ويشغلوا باحضاء ناره وتجدد اذكارها

واذا بحثنا عن الحكمة والسبب اللذين اوجبا وضع جزاء الحبس المذكور في هذه المادة نرى انما كان وضعه لحمل الاشخاص الجوالين قيد مراقبة الضابطة على مراعاة الشرائط المذكورة من تلقاء انفسهم لانه اذا كان ذهابهم وابائهم مجهولاً لدى الحكومة فلا تكون مراقبة الضابطة لم مقابلة مطردة على وتيرة واحدة من الاستمرار . وكما انه يصعب جداً اخذهم على التماذي تحت نظارة الضابطة فكذلك يتعين على الحكومة في معرفة وجهة كل منهم ذهاباً واياباً ان تعين له فرداً من الضابطة مأموراً بملازمته ومرافقته وهذا لا يمكن ولا يجوز مطلقاً .

المادة (١٥) يجري جزاء كل جنابة او جنسية او فباحة بحسب النظام والقانون المرعي عند الحكومة وقت ظهورها او وقت ظهور من يدعي بها ولا تجري مجازاتها بموجب القانون المتأخر

من المعلوم في بدائه العنول ان الفرض المقصود من هذه المادة لا كما يتبادر للهم من انه اذا وقع جرم من نوع الجناية او الجنسية او الفباحة فتوصل الحكومة الى مجرد الوقوف على حقيقة وقوعه او مجرد وجود المدعي بوقوعه هو كاف لان مجزى المجرم مجزاً التهيب او التأديب او التكدير على مقتضى القانون الذي يكون مرعي الاجراء حيث بل المراد هو ان المجرم مجزى بالجزاء المعين بذاك القانون المرعي وقت

وقوع الجرم حسب الحكم الصادر بعد المحاكمة مع صرف النظر عن نوع الجرم وعن وقت ظهور المدعي وزمن اخبار الحكومة عنه الا اذا نشر بعد وقوع الجرم وقبل صدور الحكم قانون يصير الجرم بموجب مستحقاً جزاءً خفيفاً في مثل هذه الحال يجازي بتلك الجزاء الخفيفة . والمحاصل ان الجرم وان كان من الواجب ان يعامل بترتيب جزائه على منقضي القانون المرعي باعتبار الجرم حين وقوعه بيد أنه اذا كانت جزاء الجرم قد تخففت قبل الحكم فللمجرم ان يستفيد من نعمة التخفيف ولا تشمل نعمة الصرامة الخاصة بتشديد العقوبة . وفي هذا المعنى فقر منشورة بناء على ان تكون مواد او قواعد عمومية لقوانين السلطة السنية موعداً في ابرادها خاتمة الكتاب في العدد (٥) (راجع الدستور صفحة ١٦ من المجلد الاول تحت عنوان مواد عمومية)

❖ الفصل الثاني ❖

(في بيان تفصيل الجزاء المخصوص بالجنايات)

المادة (١٦) الإعدام يجري على اصحاب الجنايات المعينة في المواد الآتي بيانها . ولا يقتل الجاني المستحق لهذا الجزاء ما لم يُلْ أول الامر علناً في ميدان السياسة الفرمان العالي المتوج بالطغراء الغراء صادراً بشبوت الجناية والحكم عليه بالموت

ان هذه المادة وان كانت واضحة وضوحاً يستغنى معه عن مزيد الشرح والبيان الا ان فيها شرطين ينبغي ان نعلم اسبابها الموجبة فنقول . ان الشرط الاول هو ان الحكم الصادر على الجاني باعدامه يتوقف اجراؤه على عرضه لاعتاب سنة المخالفة العظمى وصدور امر عال موشع بالطغراء السلطانية بناء على الارادة السنية الصادرة بامضاء حكم الموت . والثاني ان يقرأ الامر العالي المشار اليه اجراءً وامضاءً للحكم المذكور علانية في ساحة دار السياسة

اما الشرط الاول فظاهر لزومه بالبداية اذ من المعلوم ان تخفيف جزاء المحكوم عليه بالاعدام والعفو التام عنه هو من حقوق حضرة السلطان الاعظم المقدسة حتى ان تبديل جزاء الاعدام بالكورك وجزاء الكورك بسجن القلعة وسجن القلعة بالنفي المؤبد وسجن القلعة المؤقت والمحبس بالنفي المؤقت كل ذلك على اطلاقه منوط بارادة شاهانية مخصوصة على ما في المادة (٤٧) من هذا القانون . وايضاً فقد نص على ذلك نصاً

بيننا صريحاً في المدة السابعة من القانون الاساسي بأن تخفيف عقوبة القانون او الاعفاء منها هو من حيلة حقوق خضع السلطان الاعظم المقدسة وليست هذه الحقوق من خصائص حضرة سلطان الاعظم فقط فان سائر الملوك حاصلون عليها ايضاً
نعم ان المحاكم هم وكلاء الحضرة السلطانية في احقاق الحق واجراء العدل ولم يطلق الاذن ان يروا ويفصلوا الحقوق العادية والمواد الجزائية راساً دون ان يعرضوها على الحضرة السلطانية الا ان هذا الاذن لما لم يكن داخل تحت عموم اطلاقه اجراء الحكم بالموث وكان العفو عن المجرمين وفيه جزاءهم هو من حيلة الحقوق السلطانية المقدسة لزمهم كافة في هذين الامرين بعد الحكم ان يعرضوا الكيفية ويستأذوا في الاجراء قبل ان يباشروا اقل عمل او حركة وبناء عليه فمضى صار اعلام حكم الاعداد الى الصورة القطعية ليخص في المابين الهايوني وتعرض خلاصته على حضرة صاحب الشوكة السلطانية فاما ان تصدر الادارة السنية باجرائه فيسارع فيه الحال واما ان تصدر بالعفو او بتخفيف العقوبة فمصدر المجرم مستحقاً الجزاء المرسوم ولا يبقى لاحد حق التكلم في شيء من هذا الوجه بالكلية

وتلاوة الامر العالي في ساحة دار السياسة علماً انما هي مؤسسة مبنية على حكمة اعتبار الجمهور وانتباههم اذ ان الحكم على فرد من ابناء النوع الانساني بمثل هذا الجزاء الشديد «وهو ازالة الروح وامانة الحياة» يكون مفعولاً رضى للجمعية البشرية المطبوعة على قلة الصبر والاحتفال . والمعنى ان امانة مثل هذا الانسان في ساحة دار السياسة علماً وقراءة الترميمات العالي لما يجعل الحاضرين والسامعين بذلك فيما بعد من سائر الناس راضين ممتنين باعدام القاتل جراء قتله مرتجاً مثله حرره سعادة الاستمتاع ببيعة الحياة والتلذذ بها اولاه تعمد اتيان امر فاجيء بالسرفاجع كالحاق الاذى والضرر بالعامه وسلب راحة ابناء نوعه

ولما كانت صورة اجراء اعدام اي كهيئة ضرب السبائك عن ذلك الجاني المحكوم عليه بجرائم الاعداد هي معلومة عند كل انسان سواء كان بالسمع او بالعيان لم يبقى من حاجة الى بيانها

المادة (١٧) جسد المقتول يُدفن بمعرفة اهل الملة المنسوب هو اليها اذا لم يكن له ورثة

اي اذا لم يكن للممات المنزل به النود والقصاص على مقتضى احكام المادة قبلها عائلة او كان له عائلة ولكنها لم تشهد مقتله او شهادته ولكنها استكففت من دفن جثته فقد دفن الجثة بمعرفة الملة المسوب اليها الممات وان ابست الملة ايضاً دفن الجثة لسبب من الاسباب فالمحكومة تتولى دفنها . اما قول القانون في المتن « جسد المقتول يعلم الى ورثته » لا الى عائلته كما قلنا نحن في شرحنا فهو احتراز من عدم جواز تسليمه الى عائلته التي يكون يسه وبينها اختلاف في الدين . والحاصل انه يجب الاصغاء الى طلب وارث الشخص الممات وطلب الوصي المختار او احد من عائلته التي ليس بينه وبينها اختلاف في الدين في امر دفن جسده . وان لم يكن له نسبة الى دين او ملة من الممل او كان له نسبة دينية بيد انها مجهولة فينتهي دفن جسده بمعرفة الحكومة على حسب الاصول المبينة في القواعد العمومية اي في مأخذ مجلة الاحكام العدلية . ومن الممنوع على الاطلاق اجراء الدفن بالبدنية والجلبة والنائب والاجتماع لان مثل هذه المظاهر تبعث على العيب والاستخفاف بالقانون والحكومة الناضية باعدام ذلك الشخص وهذا مما لا يمكن ان يجيزه عاقل ابداً

المادة (١٨) المرأة المستحقة جزء الاعدام اذا اخبرت بانها حامل

وتحقق ذلك وثبت فيجري جزاؤها به بعد الوضع

اي اذا ادّعت المرأة المحكوم عليها بجزء الاعدام انها حامل وثبت ادعاؤها بافادات اهل الخبرة القنات لدى المحكمة بوجمل قصاصها اي اعدامها الى حين الوضع والولاد واذا المرأة المحكوم عليها بجزء الاعدام لم تنجب الحكومة بانها حامل بل كتبت وانضت امرها وتمت الموت في تلك الحالة وقد اتصل بعلم الحكومة من غير جهة خبر حملها وجب ارجاء جزء الاعدام الى وقت الوضع ايضاً . وحيث ان النساء اللواتي يجلبن ويحضرن الى المحكمة لاجل المحاكمة في مواد الجنابة والنجاسة في حال الحمل لا يؤمن اسقاطهن بها بعروهن من مهابة المجلس ودهشة المحاكمة او الوجمل من سائر المرتبات فيمكن الاحتراز من وقوع مثل هذه المخاذير بان المدعين العموميين ان شاهدوا امسكوا ما استطاعوا عن اجتلاب الحوامل الى المحكمة ولم يدعوا ان يجري عليهن معاملة العنف والتضييق حتى حين الولاد وهكذا يكون معلكهم ادنى الى العدل بل ارعى لحرمة الانسانية . ولا يشك ولا يردد من يلاحظ ويتأمل مبلغ الانفعال والتأثر الوجداني ومواقفة الجمعية البشرية بالطبع عند مشاهدة امرأة حاملاً قد اسقطت في المحكمة وجللاً وخوفاً

من شدة ادعاء المدعي العموي عليها مواجهة وإن لم يكن مربة شك في كونها جانية قاتلة
والحامل على تأجيل جزاء المرأة الحامل بالاعدام الى حين الوضع انما هو الوقاية
لحياة ذلك الجنين المحبوب الذي لم ير الدنيا بعد لا لابقائه على تلك المرأة الحامل
المستوجبة عقوبة الموت وهذه المادة هي من جملة المسائل المهمة على مغزى المادة
(٤٦) من مجلة الاحكام ونصها « اذا تعارض المانع والمتضي بقدم المانع » وعليه فتتأت
المرأة المتضي عليها ان تجزى بجزاء الاعدام بعد الوضع حالاً اذ قد جاء في المادة (٢٤)
من المجلة « اذا زال المانع عاد المسموع » بناء عليه لا يجوز في جزاء اعدام الوالدة ان يؤخر
اجرائه مدة اخرى لاجل ارضاع طفلها وتربته . وفي عليها بيان امر آخر في هذا المعنى
سياتي في العدد (٦) من خاتمة الكتاب

المادة (١٩) الكورك هو وضع الحديد في الارجل والاستخدام
في الاشغال الشاقة . والمستحق للجزاء بالكورك تجري عليه ايضاً اصول
التشهير وهي ان تكتب خلاصة مضبطة المحكمة القاضية بالجزاء باحرف
كبيرة جذاً ويساق المتضي عليه الى ساحة او الى مهر الناس وتعلق
هذه الخلاصة على صدره ويوقف هناك ساعتين ليراه الناس وبعد
ذلك يوضع الحديد في رجله ويرسل الى مكان الجزاء . اما اصحاب
الجنايات الذين يكون عمرهم دون الثاني عشرة وفوق السبعين سنة
فانهم يعفون من هذه القاعدة التشهيرية

في هذه المادة بيان لماهية جزاء الكورك ووجوب تشهير الاشخاص المحكوم عليهم
من لا تقل سنو سنهم عن الثامنة عشرة ولا تزيد على السبعين . وفي سياق ذلك بيان
ايضاً لماهية التشهير ومنتهاه : ان الاشخاص المحكوم عليهم بجزاء الكورك يسامون الاعمال
الشاقة جداً . اما نوع ما يحشونه من الاشغال التي يستعملون فيها وصورة استعمالهم
واستخدامهم فلا يجوز تعييبه بحكم من المحكمة على حدته وانما هذا الامر بباطل بماوري
الادارة مفوضاً الى رأيهم واستنسابهم ومع ذلك لا يجوز في مطلق الزمان تكليف احد
من اولئك المحكوم عليهم ونجشبهه ما لا يطبق من الاعمال « اذ لا تكلف نفس الا
وسعها » خصوصاً ان ما في المادة (٤٢) مؤيد لواجب الفرق والارعاء على المحكوم عليهم

بهذا الجزاء من طائفة النساء بمعنى انه لا يجوز سوقهن للعمل في الساحات والطرق وفي اي شغل يكون برأ اي خارجاً على مرأى الناس واحداً منهم بالاطلاق وانما ينبغي استخدامهن جواً اي داخل المسكنات او في الاماكن المحاطة اطرافها بالجدران بحيث لا يصرن عرضةً ومطعماً لا بصار الرجال . ولا بد من وضع قيد حديد في رجلي كل من الاشخاص المنفي عليهم مجزاء الكورك رجالاً كانوا او نساء بحيث يكون قيد الرجلين احدهما موصولاً بالآخر وكلاهما من حديد ويفترط فيهما ان يكونا ملائمين للقيد بهما في معاناته الاشغال الشاقة . ومن جملة وظائف مأمور الادارة ان يكون ذا عناية وامعان نظر في القيود حتى لا يتجاوز مقدار ثقلها طاقة من وضعت في رجليه (*) ويلزم المدعين العموميين ان يدققوا البحث عن ذلك ايضاً . ولا يصح ان يحمل على خلاف العدل ما يكون من اعمال المحكوم عليهم بالكورك التي يحشونها في اثناء مدة مجازاتهم عائداً بالنفع على الحكومة فبعضها على مزيد النفقات التي تراها لازمة لهم هناك . والى هذا المعنى نظر قانون فرنسا الجزائي المسنون سنة ١٧٩١ الميلاد على ان قانون فرنسا الجزائي الاخير الموضوع سنة ١٨٢٢ وقد نشر في تلك البلاد قد اخير فيه السكوت عن المعنى المار ذكره فجاء الشراح والمحشون يسألون الدولة ان تأذن لمأمور الادارة ان يفرز نصيباً مناسباً من ثمار مشقات اولئك النساء المقطوعين وبعضهم عند احتياجهم اليه . قلت واحسب ان من تأمل هذه العاطفة الانسانية حق التأمل وافق ولا شك على ذلك وتقبله بقبول حسن

اما اصول التشهير فهي وان كانت صورة اجرامها مفصلة في هذه المادة لانحتاج الى مزيد ايضاح الا اننا لم نر بداً من تفسير بعض الالفاظ الواردة في متن المادة بحسب الاستعمال التجاري لهذا العهد كلفظة الديوان فان المراد بها الان محكمة الجناية وكالمضبطة فيقصد بها الاعلان وكالمخلصة فهي عبارة عن اسم الجاني وشهرته وصنفته

(*) من راي بعض الشراح ان ثقل القيد ينبغي ان يكون من ثماني اقات الى اربع وعشرين اقة وأن لا يتصل القيد من الارجل الى الاعناق وان مثل هؤلاء الاشخاص المحكوم عليهم بالاعمال الشاقة يشغلون في الانشاءات الاميرية كقتل الاحجار والتراب فيها ولا يشغلون باعمال الناس لا باجرة ولا بغير اجرة وانما يجوز تشغيلهم بالاجرة في الاعمال العمومية كالطرق ونحوها مع كمال المحافظة عليهم اذا سمحت بذلك الحكومة وان باقي تفصيلات التشغيل في الاعمال الشاقة مبينة في نظام الحبوس

وموضع اقامته وسبب الحكم عليه وجزائه والمحكوم به عليه برمته
وقد خدم القانون الجمعية البشرية خدمة عظيمة جداً باستقاط التشهير عن
المجرمين الذين اثموا السنة السبعين والذين لم يكملوا السنة الثامنة عشرة لانه ليس في
البشر من يجوز اجراء معاملة الترديل من مثل التشهير على شيخ كبير عاش سبعين
سنة فضلاً عن ان ذلك مخالف للرحمة الانسانية ومثل بناموس الجمعية البشرية . وكذا
لا يجوز اجراء هذه المعاملة الترديلية على الشاب الحديث البلوغ المامل فيه اصلاح
النفس بدليل ظهور توبته وتدامنه لانه متى عومل تلك المعاملة فانه يتعذر عليه
معاودة ناموسه ويبعد عنه التأديب والتعزير وبدلاً من انه يسعى في ادراك ذلك
خوف الذل والعار والفضيحة والهوان تنقلب به شحنة التشهير الى ترك الادب والتلبس
بالفحش والعصيان ميلاً مع العرة الاخذة في راسه من نشوة الشبهة . اما البالغ من
الثلاثين المميز الخبير من الشر المجدير ان يسلك في الجمعية البشرية مسلكاً حسناً فاذا
عدل عن مسلكه او انه لم يعدل ولكنه لسبب من الاسباب شذ عنه باقترافه جناية على
واحد من المشاركين للجمعية في المعيشة او ضرراً ابناً نوعه بما ينافي اصول الهيئة الاجتماعية
جوزي على فعله جزاء لا يملكه ولا ينفعه من مسلك الاستقامة ولا يفحبه فيه ولكن يحمله على
خلاف ذلك وهو التجاوزه الى اصلاح سيرته بخلاف ما مربك من حال ابن السابعة
عشرة فان تشهيره ونشيع اسمه وفعله الشنيع يورثه هتك العرض والناموس وكشف قناع
الحشمة عن وجهه فينضب منه ماء الحياء ولا يبالي ما يفعل من الامور غير متقدم ولا
متأثم من شيء مطلقاً . والشاهد على ذلك ما نراه من المربين والمربينات للصغار فانهم
يضررون عن حكمة في العشرة ولذا واحداً قصد التاديب والتهديب والباقون يكتفون
من تنبيههم بالكلام نهياً وامراً وزجراً لا بالايلام ضرباً ولكماً ولطماً وان احدهم عمل عملاً
غير مناسب بحضرة احد الداس فلا يتعجلون تاديبه برأى منه بل يهلونه ريشاً بذهب فاذا
خلوا به ائبوه ووبخوه على فعله مخافة ان تبيكته وتأنبه امام الناس يبعثه على الفحش وقلة
الحياء فيكون كلما زده تحقيراً في العلانية يتقدم بالجرأة ويختص بها لا يبتني ولا ينتهي .
وليس كمثله ابن الثلاثين فانه لما كان قد عرف الآداب والناموس والحشمة وذاق
لذاذة هذه العيشة الطيبة الهنيئة كان اذا عومل بمعاملة شديدة كالتشهير نشط من عقابها
الى استعادة سابق شأنه ومترانه . وكل عاقل يسلم بهذا الفرق المبين بين اطوار الاعمار
نظراً الى معاملة التشهير

ذيل مورخ في ٧ ذي الحجة سنة ٧٨٠ . العلماء والمشايخ والخطباء
والأئمة من أهل الإسلام والمتصفون بالروحانيات من سائر أهل
الملل أيضاً هم معفون ومستثنون من قاعدة التشهير

ان واضح القانون قصد باستثناءه أرباب الدين والمذهب من قيد قاعدة التشهير
وحكم معاملتها الترتيبية اختصاصهم برعاية المحرمة ثم اداء خدمة عظيمة للجمعية البشرية
لان تشهير امثال هؤلاء الانام وترذيلهم على كونهم نقدي بهم جماعة من الناس في امور
الدين والمذهب وذلك من اجل الحكم الصادر عليهم عدلها كبة بسبب ارتكابهم احدي
الجنايات لما يوجب عدم ثقة المرؤسين برؤسائهم الدينين ويحملهم على ترك الانقياد
اليهم واتباع مشوراتهم الدينية فيما بعد وبدرجهم في الجراءة على كثير من القبائح والمكرات
ما لا تنجو الجمعية البشرية من متفرعات اضراره . والمراد بالعلماء المشار اليهم في هذا
الذيل انما هم علماء الدين اللابسين العمام الذين لهم شهرة ومعركة عند المسلمين انهم
من اولي العلم ولا يشترط فيهم ان يكونوا من مدرسي العلوم ولا من المشاغلين بالوعظ
والنصح فعلاً ولكن يكفي ان يكونوا جذراً لرجوع الناس اليهم في المسائل الدينية .
والمراد بالمشايخ هم الذين يحرون على سنن المشيخة ويملكون طريقها فعلاً وعلانية
في معاهدها الخاصة . ومثلهم من يظهرون بزي المشايخ وعليه فمن لا يبرزون في شعار
المشايخ وزيهم ولا يفعلون ما يحق فيهم صفة ذوي هذه الطريقة بالعمل لا يكونون
مستثنيين من قاعدة التشهير لمجرد وجود براعة المشيخة او الخلافة في ايديهم اذ لا تعد
تلك البراعة سبباً مستقلاً في هذا المعنى الاستثنائي

اما الخطباء المذكورون في هذا الذيل ايضاً فالمراد بهم اصحاب البراعة الشريفة
الممنوحة لهم من لدن الحضرة السلطانية في مزاوله الخطابة وممارستها اصالة ونيابة في
الجوامع الشريفة والمصليات . والأئمة هم السادات القائمون باعمال الامامة للعامة في
المساجد الشريفة وفي الاماكن المعدة للصلوات واصالة او نيابة سواء كان لديهم براعة
شريفة في الامامة او لم يكن (*)

(*) واما قوله « والمتصفون بالروحانيات من سائر أهل الملل الخ » فيراد به
خدمة سائر الأديان المعروفة عند الدولة كالكاهن والشماس والحاخام وامثالهم . ثم ان
التشهير هو من جملة الامور التعذيرية التي اجازها الشرع

المادة (٢٠) الكورك الموبد هو وضع الحديد في رجل الجاني بعد
التشهير واستخدامه في الاشغال الشاقة الى وفاته في المحلات التي
تعينها الدولة

اي ان الجاني المحكوم عليه بجزاء الكورك الموبد اذا لم يكن ممن هم معفون من
التشهير فيبعد ان ينظم اعلام الحكم الصادر عليه من محكمة الجناية وتصدق عليه محكمة
التشهير ويبلغ الى المدعي العمومي في ثلاثة ايام تجري فيها اصول التشهير او كان ممن
اعفوا واستثنوا من معاملة التشهير ففي مدة ثلاثة ايام اعتباراً من تاريخ تبليغ اعلام الحكم
الى المدعي العمومي مصدقاً عليه من محكمة التشهير بوضع الحديد في ساقه ويساق
بعرفة مأموري الادارة الى حيث يستنصبون ويبقى هناك مقيداً بالحديد الى وفاته. وعند
الحاجة يكبل الجاني مع جان آخر ملقى في الكورك ويسام ما يرسمه له مأمورو الادارة
من الخدمات الشاقة في الأماكن المستوفية شرائط الضبط والربط بحسب نظامها
المخصوص لا كما يعنّ للمأموري الادارة من ارسال الجانين واستخدامهم حيث شاءوا

المادة (٢١) الكورك الموقت هو ايضاً التقييد بالحديد بعد
التشهير ونجشيم الاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى خمس عشرة
سنة في المحلات التي تعينها الدولة. اما الكورك الذي يكون اقل من
خمس سنين فيمكن ان تجرى المجازاة به في محلاته

اي ان الجاني المحكوم عليه بقرار من محكمة الجناية بان يجازى بجزاء الكورك الموقت
اذا كان ممن يجب تشهيرهم تجري معاملة تشهيره في مدة ثلاثة ايام من تبليغ الاعلام المصدق
عليه من محكمة التمييز الى المدعي العمومي كما مر في شرح المادة السابقة وبأن الحديد في
رجليه ويسار به الى الأماكن المعينة بأمر الدولة فيلبث هناك مدة جزائه مصدقاً بالحديد.
وحيث الحاجة يجمع بينه وبين جان آخر مقضي عليه بجزاء الكورك في كبل اي قيد
واحد ويحشم ما يرسمه له مأمورو الادارة من الاعمال الشاقة العنيفة. والأي ان كان
ممن لا ينبغي تشهيره لدخوله في عداد المستثنين من حكم المعاملة التشهيرية فيعامل كما
تتدم بعد ثلاثة ايام من تبليغ الاعلام المصدق عليه في التمييز الى المدعي العمومي
ثم ان جزاء الكورك لا يجري الا في المواضع المعينة له قانوناً ولكن لما كانت تلك

الاماكن بعيدة وكان في ارسال الجاني واصارته اليها صعوبة ومدعاة لباهظ النفقة مع كون تذكرا لصحاب الجنايات وازدحامهم هناك لا يخلو عن المذخور اجاز واضع القانون اجراء مجازاة المجرمين المحكوم عليهم بالكورك اقل من خمس سنين في حيث يكونون من الحبوس اثناء مدة المحاكمة والحكم

المادة (٢٢) ان جزاء الاعدام وجزاء التشهير لا يُجريان في الايام المخصوصة بدين ومذهب صاحب الجناية

اي لا يسوغ اجراء جزاء المحكوم عليهم بالتشهير والموت على مرأى الانام في الايام المخصصة بدينهم ومذهبهم . ولا شك انه عندما يوضع قانون لتعيين هذه الايام المخصوصة يمين لمذهب المسلمين عموماً يوم الجمعة من كل اسبوع واليومان (١١ و ١٢) من شهر ربيع الاول ويوم الخميس الموافق اول اسبوع من رجب واليومان (٢٦ و ٢٧) من رجب واليومان (١٤ و ١٥) من شعبان ويوم طحّه وغرّه شهر رمضان ومنسلخه (واليومان ٢٤ و ٢٧) منه والايام (١ و ٢ و ٣) من شوال وهي ايام عيد الفطر (والايام ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣) من ذي الحجة (واليومان ١ و ١٠) من محرم الحرام . ويعين لمذاهب المسيحيين عموماً يوم الاحد وعيد بشارة مريم وعيد الميلاد وعيد العمد (القطاس) وعيد العروج (الصمود) وعيد القيامة (النصح) وعيد التجلي وعيد ميلاد حضرة العبد مريم وعيد وفاتها (انتقالها) وعيد الحوار بين (الرسل) وامثال هذه الايام وفي جلستها اليوم الاول من كانون الثاني وهو راس السنة . ويعين للاسرائيليين عموماً يوم السبت وايام اعيادهم ويوم بدء السنة عندهم . ويعين ايضاً لعموم التبعة العثمانية عيد مولد حضرة السلطان الاعظم وعيد جلوسه لان من المناسب عدم اجراء جزائي الاعدام والتشهير في هذين اليومين ايضاً . والسبب والحكمة في وضع هذا البند عند واضع القانون انماها اظهار رعاية مخصوصة لارباب الدين والمذهب المنسوب اليها اولئك المجانون العتيدون ان يُجْزَوْا بالاعدام والتشهير

ومن امعن النظر في ما يعرفواهل ملة الجاني وابناء جلده حين تشهيره او اعدامه في مثل تلك الايام رأى ان واضع القانون قد راعى في هذا المعنى ما يوافق العقل والحكمة والسياسة . وينبغي ان يعلم ان واضع القانون قد قصر المنع في الايام المخصوصة على اجراء جزائي الاعدام والتشهير دون سواها اذ ليس من بأس في اجراء سائر الاجزاية

والعقوبات في مطلق الايام

المادة (٢٣) سجن القلعة المؤبد هو إمساك المجرم محبوساً الى وفاته في احدى القلاع التي تعينها الدولة

يعني ان جزاء سجن القلعة المؤبد هو عبارة عن ارسال المجاني المحكوم عليه بهذا الجزاء الى القلعة (*) التي يستنسبها مأمورو الادارة في ثلاثة ايام من تاريخ تبليغ اعلام الحكم الى المدعي العمومي مصدقاً عليه من محكمة التمييز

المادة (٢٤) سجن القلعة الموقت هو كذلك إمساك المجرم محبوساً من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة في احدى القلاع التي تعينها الدولة ان سجن القلعة الموقت هو عبارة عن ارسال المجاني الى القلعة التي يستنسبها مأمورو الادارة ووضعه فيها مدة جزائوه التي لا تكون اقل من ثلاث سنين ولا اكثر من خمس عشرة سنة وذلك في مدة ثلاثة ايام من تبليغ المدعي العمومي اعلام الحكم الصادر من محكمة المجاية مصدقاً عليه من محكمة التمييز . ولا بد من تعيين القلاع التي يجرى فيها جزاء سجن القلعة مؤبداً كان او مؤقتاً بقانون مخصوص

المادة (٢٥) سجن القلعة هو جزاء جامع للحبس والنفي معاً والمسجون بالقلعة يمكنه ان يتخابر مع الذين هم داخل القلعة وخارجها بالوجه الذي تجهزه له نظمات الضابطة

لما كان جزاء سجن القلعة أن يساق الشخص المحكوم عليه الى غير محله وان بوضع ايضاً في احدى القلاع اعتبر اي الجزاء من هاتين الجهتين جزاء مزدوجاً جامعاً للجزائي الحبس والنفي وبما عليه لا يجوز ادخال الشخص المحكوم عليه بسجن القلعة الى قلعة ضمن بلدته اذ بوضعه فيها لا يمنع مع جزاء الحبس جزاء النفي اي التفريب والتبعد عن وطنه . واعلم ان سجن القلعة ليس بان يلقى المجرم فيها القاء سائر المسجونين في الحبوس اذ يباح له ان يتخاطب الذين في القلعة وان يخرج ويدخل ويسرح حيث لم يكن السراح محظوراً عليه ولا على غيره بحسب ما تجهزه نظمات الضابطة وبالصورة التي لا يمكن

(*) يراد بالقاعة هنا البلد الحاط بسور واستحكامات كروندوس وعكاه

ودبار بكر

فيها من الفرار كما أنه يرخص له ان يذهب الى معبده في اعياد مذهبه كايام الجمعة والسبت والاحد ونحوها من الاعياد المختصة بذهب المجرم وأن يذهب الى المحكمة بالدعوى التي تنام عليه وان يخالط الناس ويخالقهم خارج القلعة في صحبه ما مور او يخبر على شرط ان يكون في القلعة ليلاً وان يعود اليها قبل ان تنقل ابوابها وأنا نرى بعض المجرمين بسجن القلعة (وهو المحصر داخل البلد المعين لاقامته مدة الجزاء لا الحبس نفسه كما يقوم بعضهم) يتعاطون ما يتعاطاه سائر الناس من امكان عقد البيع والشراء والافراغ والاستفراغ والايجار والاستجار ومزاولة الحرف والهن والأخذ والعطاء والاثبات من يوافقهم من عيالم على الاقامة معهم والتأهل والتزوج وصرف الاوقات بمساةة اهلهم لكن هذه الاصول والقواعد تختلف باختلاف احوال القلاع والمجرمين . ثم ان من وظائف ما مور القلعة وما مور الادارة التوفر على منع ايقاع ادنى مخالفة او محذور من مسجون في القلعة والاحتراز من هربهم وعلى المحبوسين في القلاع ان ياتمروا باوامر حفظ القلعة وما موري الادارة وينتهوا بنواهيهم فلا يجوز لهم اقل مخالفة او تمرد وعصيان . وهذه الاحوال التي يتناها أنفا هي العادات الخصوصية المرعية في بعض القلاع التي يمكن عند الحاجة الجري على خلافها حتى ان من جملة قواعد سياسة الحكومة أنه اذا كان الاشخاص الذين في القلعة من عرفوا بالضر والاذى والتروع الى الشر والنهب والافساد والاخلال بالامن لا يؤذن لهم في مخالطة من في القلعة ومخالفتهم اي معاشرتهم فضلاً عن في خارجها

المادة (٢٦) الجزاء الموقت بالكورك او بسجن القلعة يعتبر من يوم

التصديق على الاعلامات والمضابط التي تنظم في هذا الشأن

لما انتشر هذا القانون الجزائي الهايوني كانت المحاكم على غير طرزها الحالي وكانت اصول المحاكمة على خلاف سنتها الجديد . اما الان فان جميع اعلامات الحكم الصادرة بالجنايات من محاكم الجناية لا يمكن وضعها موضع الاجراء ما لم تُعرض على نظر محكمة التمييز الدقيق فتصدق في عليها (لاحتمال أن محكمة التمييز نقض الحكم فلا يجوز اجرائه قبل تصديقها على صحته) . ثم ان مدة جزاء المجرمين تعتبر من تاريخ دخولهم الحبس لا منذ صدور الحكم من محكمة الجناية او التصديق عليه من محكمة التمييز

المادة (٢٧) الذين يوضعون في الكورك او يسجنون بالقامة مؤقتاً

حيث انهم محرمون حق المعاملات الذاتية مدة جزائهم فينصب لهم وكيل معين من قبلهم براي الحكومة لكي يدبر اموالهم واملاكهم في مدى المدة المذكورة المعينة ويعطون فيها بمعرفة وكلائهم شيء من الداخل لهم بقدر ما تجيز النظمات المخصوصة بالحبوس ليس غير. ومن بعد ان يكملوا مدة مجازاتهم تعاد اليهم جميع اموالهم واملاكهم والاشياء المخصصة بهم ويؤدي لهم ايضا الوكلاء المعينون محاسبات مدة ادارتهم

يعني ان الاشخاص الذين يحكم عليهم بالكورك المؤقت او بسجن القلعة مؤقتا لما كانوا غير قادرين على الادارة والتصرف باموالهم حال كونهم تحت طائلة الجزاء لفقدانهم حقوق المعاملات العادية الذاتية قد فوض الى رأي الحكومة واستسماها نصب وتعيين وكلاء عنهم لاجل ادارة اموالهم واملاكهم ومصالحهم الخارجة عن محل مجازاتهم بحيث ان اولئك الوكلاء يتدومون لهم من الدخل ما يجيزه نظام الحبوس المخصوص ويتخرون لهم الباقي من ذلك الى انقضاء وختام مدة جزائهم فيردون عليهم املاكهم واموالهم ويطالبونهم بدفاتر حساباتها عن مدة وكالتهم وادارتهم تلك الاملاك وقيامهم على مصالحهم. اما قوانين اوربا فقد امسكت عن تحويل ادارة املاك امثال هؤلاء المحردين خصوصا المحكوم عليهم بجزاء الكورك المؤبد او بسجن القلعة المؤبد الى من ينصبون وكلاء عنهم. على ان الشرع الشريف الذي هو ميزان الحق وقسطاس العدل لم يجز لاحد مطلقا التداخل في شؤون املاك واموال من يصبرون الى مثل هذه الاحوال ولا مع تصرفهم في املاكهم واموالهم بالصورة التي يرغبون فيها. ومع ذلك فحيث ان امثال هؤلاء الناس لا يكونون بحسب البيئة اي حالة الحل مستطيعين تدبير ما ملكت ايديهم في بلادهم وباعتبار قسوتهم وبأسهم ومصيرهم ابان الجزاء ينزلون منزلة السفهاء المذكورين في كتاب الحجر من مجلة الاحكام العدلية فيتعين عليهم ان يוכלوا عنهم من بأتهم ويعتمدون عليهم في ادارة ما ملكت أيديهم على الوجه المشرح. وكونهم محرومين فرص الفراغ والتمتع وقضاء اوطارهم العاسدة وهم في حال العقوبة يبيع وكلاءهم ان يفتقوا عليهم فوق ما يلزمهم من النفقة وان يعطوهم كثيرا من الدراهم. ومع هذا كله فان المحكوم عليهم بسجن القلعة لا يكون كالمحكوم عليهم بالكورك ووجه الفرق بينهما ان المسجون في القلعة يكون جديرا بان يعان على

رخاء العيش ورفاهة النفس بخلاف الجزيرين بالكورك (*)

المادة (٢٨) النفي المؤبد هو ارسال الشخص الى محل تعينه الدولة لاقامته به مؤبداً وإذا اراد في مثل هذه الحالة نقل عائلته الى منفاه ايضاً فيسعف بمراده

يعني ان النفي المؤبد هو ان يرسل الجاني الى بلدة او قرية معينة لاقامته حتى وفاته من قبل ما موري الادارة (*) في برهة الايام الثلاثة التي تمر من تسليم اعلام الحكم الصادر عليه بهذا الجزاء من محكمة الجناية الى المدعي العمومي عنب تصديق محكمة التمييز عليه اي على الحكم الصادر. وان شاء نقل عائلته الى تلك البلدة او القرية فسواء وافقته هي على ذلك ام لم يكن ثمة داعٍ شرعي لموافقتها اباه فليس لاحد ان يسعه من نقلها. اما جزاء النفي المؤبد فانما هو عبارة عن طرد شخص من محل الى محل آخر مع عدم امكان الرجوع بصورة اجراء هذا الجزاء هي ان يعين له موضع اقامة لتكون الحكومة على علم منه بعدم العودة الى وطنه اي الى المثل الذي طرد منه وأبعد عنه وهذا الشخص يكون حراً مختاراً ان يتصرف في ملكه كيف شاء حيث يكون الملك كماثر الناس وان يقضي اوقاته هناك بغاية الراحة معني من كل تكليف له وتضييق عليه كاقامة شرطي او خبير عده ومن الحبس والوقي والرهق الا اذا قرر فيحكم عليه بعد المحاكمة بسجن القلعة وفقاً للمادة السابعة من هذا القانون او اذا ثبت عليه انه ارتكب جرماً غير الجرم المنفي بسببه فيعامل بموجب حكم ذيل المادة السابعة المذكورة

المادة (٢٩) جزاء المحرمان المؤبد من الرتب والمأموريات هو منع المجرم من ان يدخل بعد ذلك في خدمة للدولة صغيرة او كبيرة سواء كان ذلك مباشرة او بطريق الالتزام. ومن ان ينال رتبة او معاشاً

(*) وقد استدرك بعض الشراح حصر تعين الوكلاء في ادارة املاك الجزيرين بالكورك وسجن القلعة مؤقتاً بتعيينه الى الجزيرين هذا الجزاء مؤبداً ايضاً
(*) وفي رأي بعض الشراح ان المحكمة التي حكمت بنفي الشخص هي التي تعين المنفي ولا بد في تعيينه من تصديق محكمة التمييز عليه

او يحبل نيشاناً . وان كان من اصحاب الرتب والمموريات فيترج اول الامر من رتبته ومموريته ويقطع راتبه

جزاء المحرمات من الرتبة والممورية مؤثماً ووترك اعتداهم الزباني ما حي في وثائق الدولة الكبيرة والصغيرة مباشرة او على سبيل الالتزام ومعه من نزال رتبة او راتب اي معاش من جانب الرتبة مطلقاً ومن ان ذل نيشاناً . وان كان من ذوي الرتب والمموريات فترج اول الامر من رتبة ومموريته ومن راتبه رذائي بعد تايغ اعلامكم الله ادر عليه من مكرمة الجباية الى المديني المهرجي من ذل رتبة من محكمة القديز (*)

المادة (٣٠) الذين يحكم عليهم بجزاء الكورك مؤثماً او مؤثماً ويسجن القلعة مؤثماً وبالفني الابدئي يستحقون جزاء المحرمات مؤثماً من الرتب والمموريات الدافعة الذكر . اما يسجن الماءة المرقمة فاذا حكم به وعين جزاءه منصوص فالحق في هذا الجزاء يكرر . فانما في رتبته المجازاة بالمحرمات المذكور ايضاً . ثم لو تبين للدولة بعد انقضاء مدة الجزاء انه اصلح نفسه فتخوز وقتئذ اعادة صلاحيته للاستخدام ولكن لا يمكن ان يصير صالحاً للحصول على هذه الاهلية امامادة ما لم يمر على ذلك الاصلاح مثل نصف مدة سجنه في القلعة مها كان مقدارها . واما اذا كان الجزاء المعين واقعاً بدلاً من الكورك فيكون المسجون اذ ذاك في القلعة مستحقاً للمجازاة بالمحرمات المؤبد من الرتبة والممورية كالذين في جزاء

(*) وانسع بعض الشارحين في الكلام على هذه المادة بان قالوا ان هذا الجزاء قد يشمل ايضاً غير اصحاب الرتب والمموريات وان هذا الجزاء قد يكون منفرداً بحكم هذه المادة وقد يكون مضافاً الى جزاء آخر بمقتضى المادة (٢٢) . اما قوله « على سبيل الالتزام » فمعناه ان لا يعطى حق التزام عند الدولة مطلقاً ولا يجوز استخدامه عند الملتزم ايضاً

الكورك

أي ان الأشخاص المحكوم عليهم بجزاء الكورك المؤبد والموقت وبسجن الفلعة المخلد والنفي الدائم يكونون جديرين بجزاء الحرمان من الرتبة والمأمورية ابتداء على ما مر في المادة السابقة وذلك عند ورود الاحكام الصادرة عليهم من محكمة التمييز مصدقا عليها لما ان الجاني الذي يسام الخدمات الشاقة حال كونه مكبلاً بالحديد لا اقل من ثلاث سنين ومن كان نحوه مجزياً بمثل هذا الجزاء الى آخر عمره لاناق به الرتبة التي هي علامة الصداقة والمأمورية التي هي جرمة من ادارة امور الجمعية البشرية . اما اذا كان محكوماً عليه بجزاء بسجن الفلعة الموقت على حدة اي اذا لم يحكم عليه بجزاء الحرمان من الرتبة والمأمورية مؤبداً وجزاء بسجن الفلعة معاً كما في المادة (٧٤) او كان جزؤه بسجن الفلعة غير مبدل بجزاء الكورك المستلزم الحرمان من الرتبة والمأمورية وفقاً لاحكام المادة (٤٧) فيستمر مدة جزائه محروماً من الرتبة والمأمورية . واما بعد انقضاء تلك المدة فاذا تبين للدولة صلاح نفسه جازا عاداته الى اهلية الاستخدام وحاله السابقة غير ان جواز هذه الاعادة انما يكون بعد مرور مدة تعادل نصف مدة جزائه المنقضية اي بعد مرور سنتين ونصف سنة علاوة على مدة جزائه المنقضية التي هي خمس سنين مثلاً . ولكن اذا كان الشخص المحكوم عليه بسجن الفلعة معباً جزؤه بسجن الفلعة من جانب الخضر السلطانية بدلاً من جزاء الكورك بناء على ما يستفاد من احكام المادة (٤٧) فيكون جديراً بجزاء الحرمان من الرتبة والمأمورية كالجزيين بجزاء الكورك بلا فارق لان تحويل كونه مجزياً بالكورك الذي هو الاستخدام بالاشغال الشاقة الى بسجن الفلعة بناء على نوايه الدفء السلطاني لا يعدّ تبديلاً للجزاء من حيث هو اذ قد نفي عنه الحكم بجزاء الكورك ولكن في كآته محكوم عليه لا توافقه رصمة الجناية وهذا في حد ذاته مدعاة لجزاء الحرمان .

المادة (٣١) جزاء احرمان المؤبد من الحقوق المدنية هو اولاً استثناء جزاء احرمان الدائم من الرتب والماء ورياءات عار ما تقدم في المادة التاسعة والستين . ثانياً احرمان من الترقية البادية وطالاً اي من الترقية في ما ورياءات رتبة ثابتة بالدولة او الملة او اصناف

الرعية. ثالثاً ان لا يكون دد اي المحكوم عليه، معلماً في احد المكاتب. رابعاً ان لا يستخدم في اجراء التحقيقات ولكن لو دعت الضرورة الى استيضاحه في احدى الدعاوي فتكون افادته كالمعلومات العادية لا يبنى عليها حكم في الدعوى وايضاً فلا يجوز توكيله في الدعاوي. خامساً ان لا يصلح ان يكون وصياً. سادساً ألا يصلح ايضاً لحمل السلاح

في هذه المادة بيان للاحوال التي هي عبارة عن جزاء الاسقاط الدائم من الحقوق المدنية وانما هذه الحقوق كناية عن الحقوق الشائعة في كل فرد من افراد الهيئة الاجتماعية. وكما ان كل ذكر من ذوى التبعية السلطانية حائز جميع هذه الحقوق كذلك كل انثى حاصلة على هذه التبعية هي حائزة اكثر تلك الحقوق. غير انه لا يكفي في اجراء هذه الحقوق على كل فرد محرز لها بالذات مجرد كونه ذات تبعية عنامة بل ينبغي ان يكون مستقيماً صفاً اخرى احراراً لتلك الحقوق واجراءها بالذات. وسواء عليه فالشخص الذي لا تتوفر فيه الحلال المطاوعة لاحراز احد الحقوق المذكورة لا يكون خليفاً للاستمتاع به. وايضاً فمن كان نائباً هذا الحق ولم يكن حائزاً الصفات التي وضعت شرطاً لاجرائه لا يستطيع استعماله بالاستقلال الذاتي بل لا بدّ فيه ان يتولاه له ولي او وصي

وقد بان بما مرّ ان قد وضعت المادة (٢١) في قانون الجزاء الهايوني عندنا على نحو ما وضعت عند الامم القديمة والدول المفهدة بعمود ناصّة على عادات وقوانين متنضاهة أنّ النائل بعض الحقوق المدنية من حيث انه من افراد الهيئة الاجتماعية اذا اتى بحركة خارجة عن اصول المدنية والتواعد الاجتماعية تزال عنه تلك الحقوق كلها او بعضها

ان جزاء الاسقاط الدائم من الحقوق المدنية على موجب المصوص في متن القانون هو عبارة عن ستة امور. والمعنى ان من يحكم عليه بهذا الجزاء حين المحاكمة في محكمة الجناية متى ورد اعلام الحكم الصادر في شأنه مصدقاً عليه من محكمة التمييز وتلغ الى المدعي العمومي فيبادر في مدة ثلاثة ايام من تاريخ التسليم الى مباشرة المجازاة المؤبدة بالامور الستة المذكورة وهي

الأول ان يجزى المحكوم عليه بالحرم الدائم من الرتبة والمأمورية كما تقدم البيان في المادة (٢٩) وحيث أنا أوردنا نصها هناك وقفيناه بالشرح لم يبق من حاجة بنا الى التكرارها

الثاني ان يجزى بالمتع من الحقوق البلدية وهذا قد اشار اليه القانون بأنه حرمان من الوجودان في المأمورية الرسمية المتعلقة بالملك والملة واصناف الناس اي المتخرفين ما لا يجزى فهو الانتخاب من جانب الحكومة رأساً اي غير المأموريات المذكورة في الفقرة الاولى من الفترات الست الموردة في المنع كعضوية مجلس البلدية والمجلس العمومي والوكالة عن اصناف الناس ورئاسة اهل الحرفة الموكل امر الانتخاب لها الى عموم آحاد الاهلين او بعض اصنافهم حتى انه يدخل في هذا الحرمان أن لا ينتخب الهروم من هن الحقوق شخصاً آخر للوظائف كما مر

الثالث ان لا يُتخذ معلماً في المكاتب اي ان المستحقين هذا الجزاء لا يليق بهم ان يتولوا ادارة المدارس والسيطرة عليها بل ولا اقل وظيفة تتعلق بتعليم الصبيان وعهدهم لما انها من خدمات المعارف العمومية

الرابع الا يستخدم في اجراء التحقيقات اي ان بُرد اخباره الوارد على سبيل الشهادة ولا تُقبل منه شهادة بمعنى انه اذا وقع امر بحضوره او كان له علم بمحدث ما فان افادته التي يؤديها مشمولاً تكون كالمعلومات العادية لا يترتب عليها اثر حكم في الدعوى . وايضاً فلا يصلح ان يكون وكيلاً في احدى الدعاوي

الخامس ان لا يكون وصياً . ولكن لما كان بسبب الابوة ولياً اولاده الصغار لم يكن الحكم عليهم بهذا الجزاء مانعاً له من حق ولايته عليهم لاعتباره ولياً اضطرارياً ما لم يقع ما يمنع هذا الحق

السادس ان لا يصلح لحمل السلاح بمعنى انه لا يكون في خدمة المجدية او الضابطة . والحاصل ان الاشخاص المحكوم عليهم بهذا الجزاء يمنع استخدامهم في الامور المتعلقة بمصالح العباد العمومية

وقد اعترض بعض ارباب علم الحقوق في اوربا على منع امثال هؤلاء الناس من التمام بالخدم العسكرية بان عدم استخدامهم بعد ضرباً من المكافاة لا نوعاً من المجازاة المنتهضة المعاملة التذيلية . فرد عليهم جمهور القانونيين موجبين مع اولئك الاشخاص من خدمة الملك والملة باعتبار ان عدم قبولهم وانذارهم حين يدعى اهل الوطن للحفاظ

على الشئون الوطنية انما هو عين الترديل لا محالة اذ لا يرحى من عدم الحقوق المدنية
 ذب او دفاع عن امور الملك والملة . واعترض ايضا على عدم قول شهادة الاشخاص
 المار ذكرهم بانه يؤدى الى تضييع حقوق اصحاب الدعاوى . وهو مردود لان القواعد
 العمومية اى احكام المجلة المدنية قاضية برّد شهادة مثل هؤلاء على الاطلاق (*)

المادة (٢٢) ان المجازاة بالتجريد من الرتب والحرمان من الحقوق
 المدنية على ما في المادتين التاسعة والعشرين والحادية والثلاثين بحكم
 بها تارة مع جزاء الكورك والسجن في القلعة موبداً وموقتاً والنفي الدائم
 جميعاً وطوراً باعتبار انها جزاء مخصوص مستقل فاذا حكم بها كذلك
 حكم معها بجزاء السجن ايضا بحيث لا يتعدى ثلاث سنين

اي ان جزاء الحرمان الدائم من الرتبة والمأمورية المتقدم ذكره في المادة (٢٩)
 وجزاء الاسقاط من الحقوق المدنية وهو النوع الاول من الانواع الستة السالف بيانها في
 متن المادة (٢١) وشرحها بحكم به تارة مع جزاء الكورك المؤبد والموقت وسجن القلعة
 المؤبد والموقت والنفي المؤبد وطوراً بحكم به على حدة باعتبار انه جزاء مخصوص
 مستقل بمراسه . اما اذا حكم بأبى جزاء كان من اجزية الحرمان المؤبد من الرتبة
 والمأمورية او الاسقاط الدائم من الحقوق المدنية باعتبار ان كلا من الجزاء منفرد
 مخصوص على الوجه المشرح آنفاً فحينئذ يحكم مع هذا الجزاء المبرّد بجزاء المحس

(*) من رأي بعض السراخ ان الاسقاط من الحقوق المدنية ليس بفلاح لخص
 الدعوات الارهاقية على اطلاقه بل انما هو جزاء مستقل مراد لا يبرى على احد ما لم
 تنقض المحكمة اما منفرداً واما مع جزاء آخر . وعدم ايمان المحكمة ان تنقض على
 المجاني بجرماته بعض هذه الحقوق دون البعض . وان المحكمة ان تنقض بالاسقاط من
 بعض الحقوق المدنية في دعاوى التجنيد ايضا على ما في المادة (٢٨) تالرا وان قضت
 المحكمة احياناً بالحرمان المؤقت بدل الحرمان المؤبد فليس معنى ان يرد حكمها رافقاً
 المحكمة السياسية والعلاقات الاساسية . والمحال ان جعل الحرمان من معيشة مؤبداً
 او مؤقتاً عائد الى وجدان المحكمة وهي محكمة مؤقتة لا يكون أقل من تارك معيشة
 ولا أكثر من خمس عشرة سنة

ايضاً من لا تتعدى ثلاث سنين

اما جعل واضع القانون مدة جزاء الحبس هنا بالغة اقصى درجات جزاء الجففة وعدم ذكره اقل درجاته وفي اربع وعشرون ساعة فلا يفي انه يسوغ للمحكمة ان تقضي بجزاء الحبس مدة تليق وجزاء الاسقاط معاً . على انه لا يوافق المحكمة ووجدان المحاكم وعدالة واضع القانون ايضاً ان من يستوجب جرمه جزاء الحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع مثلاً يحكم عليه بجزاء المحرمات من الحقوق المدنية . ولهذا نصت هذه المادة على بيان الجزاء الاشد وعدم تجاوزه وسكتت عن الاخف

المادة (٢٣) ان الجزاء بكل ما ذكر من الاعدام والكورك (البراقعة)

وسجن قلعة المومدين والموقتين والنفي الدائم والجريد من الرتب والمحرمات من الحقوق المدنية تملن خلاصات احكامه بان تعاقب في حاضرة الولاية التي يصدر منها اعلام الحكم وفي القضاء الذي وقعت به الجريمة وفي حيث يجري الاعلام وفي المحلة التي يسكنها المجرم ونجاء باب الضابطة بدار السعادة وتلقاء باب الحكومة في خارج العاصمة

ذكر واضع القانون في هذه المادة لفظ « البراقعة » ولم يذكر لها جزاء مخصوصاً فدل صيغه دلالة قاطعة للشك ان مراده بها « اي بالبراقعة » الكورك ليس غير اما الحكم الصادر من محكمة الجناية باحدى العقوبات الازهارية السابق ذكرها من اعدام وكورك مؤبد وموقت وسجن قلعة مؤبد وموقت ونفي مؤبد وحرمان دائم من الرتبة والمامورية واسقاط مستمر من الحقوق المدنية فانما يكون اعلان خلاصتها بعد تصديق محكمة التمييز عليه ، في مركز المتصرفية او الولاية المنسوبة اليها تلك المحكمة وفي مركز القضاء التابع له موقع اجراء اعلام الحكم وفي مركز القضاء الذي يكون فيه للمجرم موضع اقامة حقيقي ذلك بان تعلق تلك الخلاصة المحكمة في دائرة الضابطة ان كان موقع اعلانها الاستانة وعلى باب دار الحكومة ان كان خارجاً عنها وتجاوز اذاعة هذه الخلاصة في الجرائد ان وجد جرائد ثمة . وقد بان ان احكام هذه المادة (٢٣) منحصر في المجازاة الترميمية اذ لا يجوز مطلقاً اعلان مثل هذه الخلاصات القضائية على ابواب دار الحكومة وباب دائرة الضابطة في المجازاة التاديبية او التكميلية حتى انه

لا يكاد يمنع من ايضاً نشرها في الجرائد ولكن حيث ان لاصحاب الجرائد ان يذبحوا
نتائج المحاكمات كسائر المحادث فلا ينبغي ان يؤخذ عليهم نشر خلاصات احكام المحكمة
والقباحة الا اذا كتبوا ما يخالف الواقع وادعى عليهم من قد لحق بجنونهم غضاظة
وهضبة

الفصل الثالث

« في تفصيل المجازاة المتعلقة بالمجتمعات والقباحات »

المادة (٢٤) جزاء الحبس هو التوقيف في سجن الدولة مدة

يُحكم بها وهي من اربع وعشرين ساعة الى منقضي ثلاث سنين اعتباراً
من حين ادخال المجرم الحبس . والمسجونون على هذا الوجه يشغلون في
ما يناسب استعدادهم من الاعمال بالنظر الى احوالهم والاصول والنظامات
التي عينتها الدولة

السجون نوعان الاول يختص بمن يجب ان يسجن ويوقف اجراء لاعلام حكم صادر
من المحاكم المحفوقية والتجارية وهو خارج عما نحن في صددده فلا محل للبحث عنه . والثاني ما
أسس للمجازاة ولا يجمع فيه بين الجانين وسائر الممجونين بل ينبغي ان يقسم الى دائرتين
احدهما لاصحاب الجنايات المحكوم عليهم بالكورك وقد اقتضت الضرورة سجنهم فيها لعدم
وجود محبس خاص بهم . والاخرى لاصحاب المجتمعات الذين خص بهم النوع الثاني
من الحبس . وما عدا هاتين الدائرتين من السجون لا بد لكل محكمة جزائية من
موضع آخر شبيه بالمحبس يوقف به المظنون فيهم الذين تحت المحاكمة وهذا الموضع او
الموقف يجب ان يكون منفصلاً عن الحبس الاصلي . وان مست الحاجة الى وضع
الجانين وغيرهم من المجرمين كغالب المجتمعات في سجن واحد فلا بد من فصلهم بعضهم
عن بعض بحيث تكون كل فئة منهم بمنزل عن الأخرى ولا يجوز الجمع بينهما في موضع
واحد . ثم خلا ما ذكر من الحبوس الموسعة للمجازاة قد جعل لكل محكمة جزائية مكان
توقيف مخصوص بالذين تحت المحاكمة وهو منفرد منفصل انفصلاً تاماً عن تلك
المحبس المختلة لاجل المجازاة

فمن اجل ذلك يفتضح جلياً ان جزاء الحبس انما هو وضع الشخص المحكوم به عليه في

حبوس الدولة المؤسسة لملك المجازة مدة الحكم والذين يجسسون على هذه الصورة يمكنهم ان يكونوا مع غيرهم من المحبوسين في ذلك الحبس اي يمكنهم الاختلاط بعضهم مع بعض ليلاً او نهاراً كما يمكنهم ان يزور بعضهم بعضاً وان يواجهوا من ياتهم من الخارج نهاراً في شغل ما وان يجتمعوا بهم وعند الضرورة يمكنهم ان يخرجوا واباهم من الحبس لاجل تسوية امورهم اللزمة بشرط ان يصحبهم مامور السجن وخفيه . ولا يؤذن لهم ان يبتوا خارج الحبس ما لم يرضوا في السجن وليس هناك مستشفى مخصوص والضرورة تدعو الى نقلهم الى مستشفى في الخارج او الى حيث تمكن معالجتهم ومدواوتهم في بيت احد اقربائهم بعد ربطهم بالكفالة المالية

اما مدة جزاء الحبس فان لم يوقف المجرم المحكوم عليه به اي بهذا الجزاء قبل المحاكمة اعتبرت اي المدة من يوم دخل الحبس بعد المحاكمة والا اي ان كان قد وقف قبل فمّن تاريخ التوقيف وهي اي مدة الحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاث سنين . والمعنى ان جزاء الحبس اقلها تكون مدته اربعاً وعشرين ساعة واكثر ما تكون ثلاث سنين . وان المجرم المحكوم عليه بالحبس من اجل جرمه اذا وقف قبل المحاكمة فيه تبركته محبوساً من يوم التوقيف والا فمن يوم دخوله السجن كما مر . وان خلّى سبيله وأُطلق بعد ما وقف مدة قبل المحاكمة حسبت له ايام التوقيف من مدة الحكم بجزاء الحبس والحاصل ان المدة التي يوقف فيها المجرم من اجل جرمه قبل المحاكمة تعدّ من مدة الحكم وان بقي منها باقية حبس بحسبها لا غير

نصت المادة الرابعة على ان الحبس من اسبوع الى ثلاث سنين هو من المجازاة التأديبية المرتبة لفعل الجنحة كما ان المادة الخامسة نصت على ان الحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع اي ثمانية ايام هو من المعاملة التكميلية المرتبة لفعل القباحة (*) وقد جاء في نص متن هذه المادة ان الجزئين بجزاء الحبس يشغلون في ما يناسب استعدادهم

(*) فلما ان جزاء الجنحة بالحبس يمتدّ من اسبوع وينتهي الى ثلاث سنين وجزاء القباحة بالحبس يمتدّ من اربع وعشرين ساعة وينتهي الى اسبوع فيكون الحكم بالحبس اسبوعاً واحداً آخذاً بين طرفي جزائي الجنحة والقباحة اي بين منتهى مجازاة القباحة ومنتهى مجازاة الجنحة ودفعاً للاشكال واللبس في مثل هذه الصورة ينبغي التدقيق في المادة القانونية المطبق عليها الحكم وفي ماهية الجرم الواقع عليه الحكم ليعلم هل هو قباحة او جنحة

من الاعمال بالنظر الى احوالهم والاصول والنظامات التي عنيتها الدولة بمعنى ان تكون الاعمال على حسب طاقتهم واهليتهم وفق القواعد والرسوم المتخذة في السجون التي يكونون فيها على موجب الاصول والنظامات المصونة المرعية من قبل الدولة . ولكن لم يذكر في عبارة النص مرجع النفع الحاصل من اعمال هؤلاء المهايمس ولذلك لم نجد بدا من ان نورد في العدد (٧) من خاتمة الكتاب نص الأمر السامي الصادر في هذا الصدد بتاريخ ٢١ من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ المتضمن ذلك وبناء عليه لا يجوز استخدام المحبوسين في ما كانت عائدته منحصرة فيهم خاصة الا برضاهم كما يستفاد من كلمة (بالرضى) الواردة في ابتداء الأمر السامي المشار اليه على ما سئرى . وان التجوز في اكرامهم على العمل عند اللزوم والافتضاء يخرجهم عن كون جرائمهم باقية في درجة الحبس

ولا يسن في حبس فاعلي المخبة اي من حكم عليهم بالحبس أكثر من لمائة ايام مع فاعلي القباحة في مكان واحد

ان هذه المادة وان كانت ناصئة على ان اقصى درجات جزاء الحبس ثلاث سنين غير ان المرافق المميز نوع استثناء من قاعدة هذا الجزاء فهو يجرى تارة بحبس خمس سنين الى عشر سنين بحسب جرمه وطورا يجرى من ربع مدة الجزاء الى ثلثها بالكورك الموقت ويمن القلعة الموقت بحسب جرمه كما سيأتي تفصيل ذلك في المادة (٤٠)

المادة (٣٥) جزاء النفي الموقت هو ابعاد المجرم من محله الى محل آخر وتغريبه من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

اي ان من تحكم عليه احدى المحاكم بالنفي الموقت يرسل الى المدينة او القصة التي يختارها مأمورو الادارة فليبت هناك مدة موقته لا تكون اقل من ثلاثة اشهر ولا أكثر من ثلاث سنين

والمجرم المحكوم عليه بالنفي الموقت من اجل جرمه يعتبر نفبه من يوم توقيفه اي ان المدة التي يوقف فيها قبل المحاكمة تحسب من مدة الحكم . وان قدم استدعاء التمييز بعد صدور الحكم عليه او كان تحت التوقيف على صورة أخرى عدت هذه المدة من مدة الحكم وأضيف اليها الايام التي يذهب فيها الى منفاه

واذا شاء المجرمون بالنفي الموقت ان يتنقلوا عيالم الى منفاهم وانقوم على ذلك اولم

يوافقوا لفقد الاسباب الشرعية الداعية الى الموافقة فلا يسوغ لأحد الن داخل والمخالفة في هذا الامر مطلقاً

ثم ان جزاء النفي الموقت هو عبارة عن تغريب وتبعد الشخص المحكوم عليه به من محل وجوده الى محل آخر بحيث لا يعود اليه مدة الحكم . ولكي تعرف الحكومة ان الشخص المحكوم عليه بهذا الجزاء لم يرجع الى المحل الذي نفي منه مدة الحكم تعين له محل اقامته موقتة بحيث يكون هناك مدة الحكم منصرفاً فيما ملكت يداه عن تمام حرية كسائر الناس خلوا من الحبس والضيق وليس لاحد ان يتعرض له في شؤنه ولا بقاء عليه حفيظ او خفير ما لم يفر من المنفى وتزد مدة جزائه بالمحاكمة وفقاً لحكم المادة السابعة او ما لم يرتكب جرماً وثبت عليه ارتكابه بالمحاكمة فيعامل بموجب الدليل الذي يلي المادة السابعة

نصت هذه المادة على ان مدة النفي الموقت نهاية ما تكون ثلاث سنين والمراد هنا النفي المخصوص الذي تستقل بالحكم فيه المحاكم الجزائية لا النفي الموقت الذي تصدر فيه الارادة السنية بدلاً من الحكم بسجن القلعة مدة خمس عشرة سنة وفقاً لحكم المادة (٤٧) لان هذا النفي الموقت المعين بدلاً من سجن القلعة بالارادة السنية لا تقل مدته عن خمس عشرة سنة كاملة . على انه لو كرر المنفى فعليه بعد فوات زمن جزائه وحكمت عليه المحاكم رأساً بالنفي الموقت اكثر من ثلاث سنين لا يكون هذا الحكم مخالفاً للقانون (*)

المادة (٣٦) جزاء الطرد من المأمورية هو نزع المأمورين من مأمورياتهم بمقتضى حكم قانون الجزاء وقطع رواتبهم المختصة بالمأموريات المذكورة . ومدة هذه المجازاة من ثلاثة اشهر الى ست سنوات لا يمكن فيها للجزيريين هذا الجزاء ان ينالوا مأمورية او راتباً ايضاً . وكذا من لم يكونوا من ذوي المأموريات اذا استحقوا المجازاة المار ذكرها لا يستطيعون ان يحصلوا على مأمورية ولا راتب مدة هذا الجزاء

(*) قال بعض شراح القانون نعم ان هذه المادة لم تنص على ان المحكمة تعين المنفى اى مكان اقامة المنفى ولكن العدل يقتضي ذلك وفقاً بالمحكوم عليه لاحتمال انه يرسل الى موضع لا يلائم صحته

اي انت ابتداء جراه هذا الطرد اذا كان الشخص المحكوم عليه به قد جعل من اجله تحت التوقيف يعتبر من ابتداء توقيفه كما في سائر انواع المجازاة . وان لم يكن قد وقف من اجله وكان ذا مأ مورية فيعتبر من حين عرله عن مأ موريته بسبب هذا الجرم . وان لم يكن صاحب مأ مورية فمن يوم تبليغه الحكم الصادر عليه

واعلم ان المراد بقوله « منقضى حكم قانون الجزاء » هو ان من يرتكون الافعال المعينة مجازاتها في مواد هذا القانون الجزائي الهاموني وبثبت عليهم ارتكابها في المحاكمة فيها اي مواد القانون يُجزون . وتحرير العبارة ان من آتى فعلاً محظوراً اي ممنوعاً في هذا القانون يجري به مجبث يكون الجراء مخصوصاً بالفعل المؤتى قانوناً (*)

المادة (٢٧) الجزاء النقدي هو اخذ الدراهم بحسبها يعين القانون .
واذا قضي على المذنب بالحبس والجزاء النقدي معاً وعجز عن اداء الجراء النقدي لضيق يده فتطال مدة سجنه بان يضاف اليها مثل مقدار نصفيها .
اما لو حكم عليه بالجزاء النقدي فقط وعجز عن ايفائه كان حبسه من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة اشهر بالنظر الى قدر الجزاء النقدي

اي ان المجازاة النقدية هي عبارة عن اخذ مقدار من النقود من ارتكب فعلاً مضروباً عليه الجزاء النقدي قانوناً . وان من يفتنى في المحاكمة أنه مجرم ويحكم عليه بالحبس وبالجزاء النقدي معاً ويعجز عن اداء الجزاء النقدي يحكم عليه عوضاً مه «اي من الجزاء النقدي» بمثل نصف مدة الحبس المحكوم عليه بها . مثال ذلك : لو حكم على انسان بسجن سنتين وباداء عشر ليرات جراء نقدياً ولم يستطع تأدية الجزاء النقدي لضيق به فيحبس مدة السنتين المحكوم عليه بها لم يحبس ايضاً سنة واحدة بمثابة نصف تلك المدة مقابلة للعشر ليرات على ما قاله هك المادة (مجبث يصدر في ذلك حكم آخر اذا لا يحبس احد بلا حكم عليه)

وقد قيّدت كنفوة هذا الحبس في المادة الرابعة من القانون الموقت الذي سواتي في

(*) قال بعضهم نعم ان حكم المادة (٢٦) يختلف عن حكم المادة (٢٩) اكون هذه قاضية بالطرد من المأمورية مؤقتاً وذلك بالحرمان منها مؤزداً الا انه لا يحسن استخدام من يكرر الحكم عليه بالطرد الموقت من الوظيفة

خاتمة الكتاب تحت العدد (٢٣) والذي تقدم ذكره في شرح المادة (١١) ، مشروطاً في ذلك وجوب توفيق المعاملة لاحكام القانون المذكور الموضوع لاجراء الاعلامات الحقوقية الشخصية الناشئة عن الجرائم من ان المحكوم عليه اذا لم يكن له مال فتمنى قضي مدة مجازته الاصلية بالحبس بحسب ايضاً لاجل الجزاء النقدي (وفقاً لاحكام قانون الاجراء فيما يختص باجراء الاعلامات الحقوقية)

اما ان حكم على المجرم بالجزاء النقدي فقط وعجز عن ادائه فيحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة اشهر على حسب مقدار المجازاة النقدية . قلنا وان كان القانون قد وكل الى راي المحاكم تحديد مدة هذا الحبس التي اقلها اربع وعشرون ساعة ونهايتها ثلاثة اشهر الا انه لا ينبغي ان يكون الحكم بالحبس على هذه الصورة اكثر من يوم واحد مقابل كل ريال مجيدي

المادة (٢٨) يمكن للمحاكم ان ترتب مع حكمها بجزاء المخنقات بعض مواد المجازاة بالحرمان من الحقوق المدنية المار ذكرها في المادة الحادية والثلاثين

للمحكمة الجزائية ان تحكم في واحدة او اكثر من المواد الست المذكورة مع الجزاء الذي ستحكم به متعلقاً بالجنحة وليس لها ان تحكم بجزاء الحرمان الدائم من الرتبة والمأمورية ولا يكون المجرم غير اهل لحمل السلاح ولا يجمع المواد الست المذكورة دفعة واحدة لانها في مثل هذه الحال تكون قد حكمت بالجزاء المختص بالحماية لاجل الجنحة (*)

المادة (٢٩) الجزاء النقدي يقضى به بناء على ان يؤدى الى خزانة الدولة ومتى اتم المجرم مدة مجازاته وسجن مقدار ستة اشهر لعدم ادائه هذا الجزاء وثبت عجزه عنه خلّي حينئذٍ سبيله مؤقتاً

ثم اذا كان الحبس لاجل الجزاء النقدي ما يتعلق بمواد القبايات

(*) قال احد شارحي هذا القانون حضرة رشاد بك ان المحكمة ان تحكم في واحدة او اكثر الى آخر ما مرّ في اول طرح المادة ولكن ليس من العدل ان يكون هذا الجواز على اطلاقه بل فيها لو تكرّر فعل الجنحة مثلاً او كان المجرم من المخنقات المثبتة وطلب ذلك المدعي العمومي

فلا يتعدى ثلاثة اشهر وإيانَ علمَ ان المطلقين مؤقتاً قد صاروا قادرين على اداء الجزاء النقدي المذكور أخذ منهم واستوفي

في الفقرة الاولى من هذه المادة (٢٩) التي هي ثلاث فقرات انه اذا حكم بالجزاء النقدي بناء على ان يكون عائدا الى خزينة الدولة وحبس الشخص المحكوم عليه بهذا الجزاء مع جزاء آخر مدة ستة اشهر لعدم اداء الجزاء النقدي وأثبت من بعد ذلك عجزه عن الاداء خلى سبيله مؤقتاً . ولكن الشخص المحكوم عليه في هذه الصورة يحبس ستة اشهر ينبغي ان يكون جرمه الاصلي اكثر من سنة لتحصل المطابقة اللازمة بين هذه المادة والمادة (٢٧) السابقة

فلما قد تقدم لنا ان الاشخاص المحكوم عليهم بالجزاء النقدي اذا تعذر عليهم اداؤه بعد ا قضاء مدة جزائهم الأصلي بالحبس يحبسون من اجل الجزاء النقدي ويعاملون على منقضى المادة الرابعة من القانون المؤقت الخاص باجراء الاعلامات المحفوفة كما مر آنفاً

وجاء في الفقرة الثانية ان الحبس لاجل استيفاء الجزاء النقدي اذا كان ما يتعلق بمواد القباحة لا ينبغي ان يتجاوز ثلاثة اشهر . ويراد بذلك الجزاء النقدي المحكوم به على حدة او مع جزاء آخر ولا اجد له معنى لانه من قبيل تحصيل الحاصل اذ لم يكن في مواد القباحة ما يستلزم نصف مدة جزائه الاصلية ثلاثة اشهر كما انه لا يجوز حبس من يمنع عن دفع الجزاء النقدي اكثر من ثلاثة اشهر على ما تبين في الفقرة الاخيرة من المادة (٢٧) وبناء على ما ذكر فلا يكون من معنى للفيد المورد في الفقرة الثانية من هذه المادة وهو «ان الحبس بالجزاء النقدي لاجل القباحة لا يتعدى ثلاثة اشهر»

وورد في الفقرة الثالثة ان الشخص المخلى سبيله مؤقتاً اي بعد ان يحبس ستة اشهر ويثبت عجزه عن اداء الجزاء النقدي كما مر مني علم انه صار مستطيعاً ان يؤدي الجزاء النقدي أخذ منه دون ابطاء ولا امهال . وحيث ان اصول معاملة هؤلاء الاشخاص عادت الان مجرة بحسب احكام القانون المؤقت الموضوع لاجراء اعلامات المحفوق الشخصية الناشئة عن الدعاوي الجزائية فلم يبق من حاجة الى البحث في مضمون هذه الفقرة الاخيرة

ثم حيث قد أخذ عندنا اصول لاعادة الحقوق الممنوعة الى المحكوم عليهم بالمجازاة
الترهيبية والتأديبية المبينة في الفصل الاول والثاني والثالث من هذا القانون الجزائي
رأينا ان نفي في الخاتمة تحت عدد (٨) بالفصل المدرج في قانون اصول المحاكمات
الجزائية متضمناً صورة اعادة تلك الحقوق الممنوعة (*)

الفصل الرابع

(في بيان الحالات التي تكون او لا تكون مداراً للعفو والمسئولية)

المادة (٤٠) ان لم يكن المجرم واصلاً الى سن البلوغ لا يستحق
الجزاء المرتب على المجرم الذي فعله وان لم يكن ايضاً من اهل الادراك
رُبط بكفالة قوية ودفع الى ابيه او امه او ذوي قرباه ولا اي ان لم يكفل
حبس بمعرفة البوليس مدة مناسبة اصلاً لنفسه . اما ان كان المجرم الغير
البالغ مرافقاً اي انه بحيث يعرف عاقبة فعله ونتيجة عمله ويميز جريته وارتكب
المجرم عمداً فان كان ذنبه من نوع الجناية التي يلزم عنها المجازاة بالقتل او
الكورك المؤبد او سجن القلعة او النفي الدائم فيحبس من خمس سنين الى
عشر سنين اصلاً لنفسه . وان كان جرمه من الجرائم الموجبة المجازاة
بالكورك المؤقت او سجن القلعة المؤقت او النفي المؤقت فيحبس كذلك
من ربع مدة الجزاء التي يقتضيها جرمه الى ختام ثلث مقدارها اصلاً
لنفسه . وفي كلتا هاتين الحالتين يمكن ايضاً جعله قيد مراقبة
الضابطة من خمس سنوات الى عشر سنوات . وان كان جرمه يوجب الحرمان

(*) قال حضرة رشاد بك في شرحه يتوهم البعض ان اطالة مدة حبس الذين
لا يقومون باداء الجزاء النقدي على ما في المادة (٣٧) السابقة هي غير مدة الحبس
لاجل ذلك على ما في هذه المادة (٣٩) حينما يكون الجزاء النقدي عائداً الى الخزينة
وهذا وهم ظاهر اذ ان الجزاء لا يتكرر من اجل امر واحد . واما ورود اطالة المدة
لاجل الجزاء النقدي في المادتين فهو من قبيل التفصيل بعد الاجمال

من الحقوق المدنية فكذلك يجبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين حباً
بالاصلاح وان كان جرمه يوجب جزاء دون المجازاة المذكورة فيجب
للاصلاح ايضاً مدة معينة لا يتجاوز مثل ثلث مدة ذلك الجزاء

اي ان كل ولد ذكراً كان او انثى غير واصل الى سن البلوغ اذا ارتكب فعلاً من
الافعال المنوعة قانوناً لا بدعي ان يجرى بالجزاء المعين لذلك الفعل في قانون الجزاء
وان لم يكن من اهل الادراك اي القوة المهيئة ربط بكفالة قوية وسلم الى والده
او والدته او اقربائه والا اي ان لم يكن له ابواه وذوو قرباه كفالة كافية حبس بمعرفة
الشرطة (البوليس) مدة مناسبة قصد الاصلاح . واما ان كان المجرم الغير البالغ مرافقاً
اي عارفاً ومميزاً ان نتيجة فعله وعمله هي جرم وارتكبه عمداً مجوزي باخف الجزاء المعين
لذلك المجرم كأن يكون جرمه من الجنايات المعتدلة جزاء الاعدام او الكورك
المؤبد او من القلعة المؤبد او النفي المؤبد فيجب من خمس سنوات الى عشر سنين
او كأن يكون جرمه من نوع الجنايات المستوجبة جزاء الكورك المؤقت او من القلعة
الموقت او من نوع المحجفة المستحقة جزاء النفي المؤقت فيجب من ربع مدة الجزاء التي
يستلزمها جرمه الى ثلثها وفي هاتين الصورتين اي سواء كانت حبيسة من خمس
سنين الى عشر سنين او من ربع المدة الى ثلثها يصير بعد اطلاقه من السجن جديراً
ان يكون تحت رعاية الضابطة اي قيد مراقبتها من خمس سنين الى عشر سنين اعتباراً
من يوم تخليه سبيلاً . واما ان كان جرمه موجباً لجزاء الاسقاط من الحقوق المدنية
فيجب بدلاً عن ذلك من ستة اشهر الى ثلاث سنين وان كان فعله من الجرائم
المستوجبة جزاء دون المجازاة المار ذكرها يجبس مدة معينة بحيث لا يتجاوز مقدارها ثلث
مدة ذلك الجزاء

(ايضاحات)

في هذه المادة كثير مما لا يستغني عن الشرح والايضاح نحو قوله « واصل الى
سن البلوغ - وغير بالغ - ومرافق - وغير مرافق - » اي من ليس بذوي ادراك وقوة
مميزة كما نص في متن المادة . فكل هذه التعبيرات القانونية اما يحتاج في فهمها الى
مراجعة القواعد العمومية وهي مجلة الاحكام العدلية ومواردها فاذا راجعت المجلة نرى في
المادة (٩٨٥) ان حد البلوغ يثبت بالاحتلام والإحبال والحبض والحبل . وفي المادة

(١٨٦) ان مبدأ سن البلوغ في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين ومنتهاه في كليهما خمس عشرة سنة وإذا اكمل الرجل اثنتي عشرة سنة ولم يبلغ يقال له المراهق وإن اكملت المرأة تسعاً ولم تبلغ يقال لها المراهقة إلى ان يبلغا . وفي المادة (١٨٧) من ادراك سن البلوغ ولم تظهر فيه آثار البلوغ يُعَدُّ بالغا حكماً . وفي المادة (١٤٢) الصغير غير المميز هو الذي لا يفهم معنى البيع والشراء ولا يهـم كون البيع سالباً للملك والشراء جالباً له ولا يميز الغبن الفاحش مثل ان يغش في العشرة بخمسة من الغبن اليسير والولد الذي يميز هذه المذكورات يقال له صبي مميز

ويجب العود إلى هذه القواعد العمومية المجردة في الخصوصيات المتعلقة بالتوازين الغير المستثناة من القواعد العمومية كقانوني التجارة والجزاء . ولنظارة العدلية في هذا الشأن تذكـرة بأن نصها في العدد (٩) من خاتمة الكتاب يمكن الرجوع إليها عند الحاجة فيظهر منها جلياً الشرط الاستثنائي المتعلق بهذا المعنى واليك مفادها أي التذكـرة المذكورة « بما ان الاولاد الذكور والاناث الذين لم يكملوا السنة الثالثة عشرة يُعَدُّون صبياناً فكل من يُغويهم ويضلمهم ويفعل فيهم الفعل الشنيع ولو برضاهم بحسب عمله أكرامياً اذا لا يعتد برضاهم . كما ان المجرمين الذين جاوزوا هذا السن ولم يثبوا الخامسة عشرة اذا لم يثبت بلوغهم يُعَدُّون مراهقين مميزين ويجازون بمقتضى المادة (٤٠) من قانون الجزاء اذا في هذه الحالة ينبغي ان يكون لرضاهم شبه الحكم » . قلنا ومنهـم هذه التذكـرة العدلية باعتبار الامور الجزائية دون سواها ان الاولاد الذكور والاناث الذين لم يكملوا الثالثة عشرة من عمرهم يُعَدُّون على الاطلاق صبياناً غير مراهقين ولا بالغين . وبناء على ما نص في هذه المادة (٤٠) يعتبرون معصومين معينين من مطلق المجازاة بالكلية كما ان الذين يكملون الثالثة عشرة ويثبت ويتحقق بلوغهم وفقاً لاحدى المادتين (١٨٥ و ١٨٦) المجليتين السابق ذكرها يعاملون كسائر المكلفين من الرجال والنساء والذين لم يثبت ويتحقق بلوغهم على الصورة السالفة يحسبون مراهقين مميزين ويجزون من اجل جرائمهم بخفيف المجازاة طبقاً للمادة (٤٠) والسبب والحكمة في اعفاء القانون واستثنائه الصبيان الغير المراهقين الذين لم يكونوا من اصحاب القوة المميزة من المجازاة القانونية بالكلية هو كونهم غير حائزين قوة التفكير والتدبير لتنتج افعالهم قبل وقوعها (أي لقصورهم عن ادراك ان افعالهم تكون من الجرائم المنوعة قانوناً) الا انه لما كان غير جائز عفلاً وطبعاً ترك امثال هؤلاء واهولهم ناسب ان يكلف والد الصبي او والدته

او اقرباؤه او وصيه او من له به اتصال وعلاقة ان يكفالة بانه لا يعاود مثل تلك الافعال
 الممنوعة قانونا كفالة قوية فاذا اتدبوا لتكفل هذا التكفل او تدبوا من ينوب
 عنهم في الكفالة من الالام المعبرين قبلت كفالتهم ودفع اليهم الصبي والا اي ان
 لم يقيد بكفالة كافية أمسك في مكان التوقيف بمعرفة البوليس مدة تعين
 بقرار من المحكمة تأديبا وتربية له . اما نسبية هذا التوقيف في متن القانون حسبما
 فلا راة الصبي أنه غير قادر على الخروج من موضع التوقيف الى ما سواه في اي وقت
 شاء اذ انه ليس مستقفا جازا الحبس فيجوز حبسه حتى لو امكن ربطه بالكفالة الكافية
 بمعرفة اقاربه حال كونه موقفا لوجب اطلاقه (يريد بذلك وجوب اخلائه في هذه
 الصورة وان لم تمض المدة التي عينتها المحكمة لتوقيفه) وقد أطيلت مدة هذا التوقيف في
 قوانين اوربا الجزائية الى امدد حتى ان فرنسا صرحت في قانونها الجزائي بانه ينبغي
 ان تطل مدة توقيف الصبي ولكن بحيث لا تتجاوز وقت اكثاله السة العشرين من عمره
 اما سكوت قانوننا الجزائي عن ذلك فلانه موكل الى وجدان المحكام وبناء على ذلك
 ينبغي للمحاكم الجزائية ان تعين المدة المناسبة لسن الصبي وحاله ودرجة الفعل الذي ارتكبه
 وحيث ان هذا التوقيف لا بعد جزاء فلا يحسب الصبي محكوما عليه بالمجازاة ولهذا فلا راة
 الى بعد ثمة فعلا وحكم عليه بمجزائه فلا تجرى عليه معاملة المجرم المكرر . وكما ان غير
 المراهقين هم مستثنون من المجازاة القانونية كذلك لا يجوز تفريمهم ومصادرتهم بالمجزاء النقدي
 بيد أنهم لما لم يكونوا معنبن من اداء الحقوق الشخصية ومصاريف المحاكمة كان كل ما
 يثبت عليهم بمواجهة اوليائهم واوصيائهم من الحقوق الشخصية والضرر والخسارة وسائر انواع
 التضمينات ومصاريف المحاكمة المعدودة من هذا القيل واجب الاداء والابناء من
 اموالهم وان لم يكن لهم مال او كان ولكنه غير كاف فلا بد من تأجيل نقاضي ذلك
 الثابت المحكوم به عليهم او الباقي منه الى ان يكسبوا مالا او يملكوا شيئا بالارث او الهبة
 او بسبب آخر من اسباب التملك الا ان يكون الصبي بعد ربطه بالكفالة القوية
 وتسليمه الى اقاربه قد ارتكب فعلا يمتنع قانون الجزاء فعند ذلك يجب مطالبة الكفلاء
 بالحقوق الشخصية والضرر والخسارة والتضمينات ومصاريف المحاكمة الثابتة عليه اذ ذاك
 مجال ما ولا تجوز مطلقا عقوبة الكفلاء ولا مجازاتهم من اجل ذلك الفعل
 اما عدم صفح القانون عن المراهق اي الغير البالغ الذي هو من اصحاب القوة المهيمنة
 اذا فعل فعلا او عمل عملا عاملا عالما بان نتيجة ذلك الفعل والعمل هي جريمة

فالحكمة فيه هو ان المراهق قبل انيائه ذلك قد تعبد اي نصوره وصمم على فعله حالة كونه عارفاً بفجعه واستهجانته عقلاً وعادةً وانه ما يستوجب الجزاء قانوناً. اما عدم مجازاته بالجزاء المعين للجرم قانوناً ولأنه لم يصل الى درجة البلوغ فلم تحصل له القوى السكانية في الجسم والنفس . ولهذين السببين رأى القانون من المناسب ان يجزبه بجزاء الحبس لاصلاح نفسه . وتقييد العمل في متن المادة بالتعبد يفيد المحكام ان المراهق الذي لا ياتي الفعل عمداً عين اي يجد ويقين عن تصور وتصميم لا يصح مواخذته بما عمل . طلقاً

وحيث بمنزل وجود من لم ينفه معنى قول القانون في عبارة النص وهي « وان كان فعل المراهق من الجرائم الموجبة جزاء الكورك الموقت او سجن القلعة الموقت او انفي الموقت فيحبس كذلك من ربع مدة الجزاء التي يقتضيها جرمه الى ثلثها » فقد اخترنا ان ندفع الاحتمال ونزيل الاشكال بابراد مثالين احدهما لو ظهر ان المراهق مالى للقاتل معاون له على القتل وجزاء من كان كذلك الكورك الموقت حسب المادة (١٧٥) اي تجزبه الاعمال الشاقة موقتاً لتضي عليه اي على المراهق في هذه الحال بحبس تسعة اشهر لاعتبار انها ربع الثلاث سنين التي هي اقل مدة جزاء الكورك الموقت او بحبس خمس سنين لاعتبار انها ثلث الخمس عشرة سنة التي هي نهاية مدة الجزاء المذكور (وقس على ذلك) . والحاصل ان المحكمة تحكم على المراهق بالحبس مدة مناسبة بحيث لا تكون اكثر من خمس سنين ولا اقل من تسعة اشهر ناظرة في ذلك الى حال المراهق وشانه وفعله واسباب فعله الخفيفة والشديدة . والمثال الآخر لو ثبت على المراهق بالمحاكمة انه ارتكب جرم تقليد او تغيير لاتي نوع من انواع التبهغات الطغرائية المختصة بالدولة على وجه التزوير الذي لا يتجاوز جزاءه بالكورك الموقت وسجن القلعة اكثر من عشر سنين على ما في المادة (١٤٩) لحكم عليه بالحبس اما تسعة اشهر نظير ربع السنين الثلاث التي هي اقل مدة جزاء الكورك الموقت وسجن القلعة الموقت او ثلاث سنين واربعة اشهر نظير ثلث العشر سنين وهي اقصى درجات الجزاء المذكور المعين لهذا العمل في المادة المذكورة (وقس عليه ايضاً) . والحاصل لا ينبغي ان يحبس المراهق اقل من مثل ربع مدة الجزاء المعين للجرم الذي يثبت عليه انه فاعله ولا اكثر من ثلثها ان كان جرمة من الجرائم الموجبة الكورك الموقت وسجن القلعة الموقت والنفي الموقت

واما تجاوز القانون ايضاً في جعل المراهق قيد مرافقة الضابطة من خمس سنين الى

عشر سنين بعدا نقضاء مجازاته في كلتا هاتين الصورتين على ما في متن هذه المادة فأمسك
 مثل هذه الابواب في وجوه المراهقين فلا يعاودون مثل تلك الافعال الذميمة
 اذ من المحتمل عودهم الى سلوك طرفها لعدم حصول صلاح انفسهم وحذرهم بتلك المجازاة
 التي عانوها لما اتوا دون المجازاة الاصلية الموضوعة فانونا لتلك الجرائم المرتكبة
 واما مراد القانون بعبارة المتن وهي « وان كان جزاء جرم المراهق دون المجازاة
 المار ذكرها فيحبس للاصلاح ايضا مدة لا تتجاوز ثلث مدة ذلك الجزاء » فهو محض بيان
 لعدم جواز جزاء المراهق بجزاء البالغ لما هو عليه من حال المراهقة الداعية الى
 تخفيف المجازاة . ولهذا نسمح القانون في تخفيف جزاء المراهق كما لو زور او امر الطريق
 والاجوزة (تذاكر المرور واليسابوريات) فان فاعل مثل هذا الفعل يجزى على مقتضى
 المادة (١٥٧) بالحبس من سنة الى ثلاث سنين مع انه اذا كان الفاعل مراهقا
 يلزم الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ثلث مدة ذلك الجزاء التي اقلها سنة واكثرها
 ثلاث سنين فيما لو كان الفاعل بالغاً . اي ان كان الفاعل مراهقا فيحكم عليه من
 اجل الزور على هذه الصورة بمدة لا تتجاوز ثلث المدة المذكورة ومقتضى ذلك انه اذا
 وجد اسباب مخففة توجب جزاء البالغ بحبس سنة واحدة لا يجوز الحكم على المراهق بالحبس
 اكثر من اربعة اشهر وان وجد اسباب مشددة توجب الحكم على البالغ بحبس سنتين
 او ثلاث سنين فيحكم على المراهق بحبس ثمانية اشهر او ستة
 واما نصريح القانون في هذه المادة بان لا يتجاوز الجزاء ثلث المدة وعدم نصريجه
 بالدرجة الخفيفة فلانة ناط الامر بوجودان الحكم واذ لم يكن في مدات جزاء الحبس ما
 يقل عن اربع وعشرين ساعة لم يصح الحكم على المراهق باقل من هذه المدة . وكما ان
 الصغير غير المراهق لا يعفى من اداء الحقوق الشخصية والضرر والخسارة والتضمينات
 ومصاريف المحاكمة كذلك لا يعفى المراهق من قضائها ولا يسوغ الحكم عليه بالجزاء
 الشدي كما لا يجوز على غيره ممن خرجوا عن طور المراهقة بمحكم سكوت هذه المادة عن
 ذلك مطلقاً (*)

(*) وقد استدرك حضرة رشاد بك في شرحه هذه المادة (٤٠) بان قال : ان
 الكفالة التي تؤخذ على الشخص الغير البالغ وغير المدرك عند تسليمه الى ابويه يلزم ان
 تكون متضمنة الوعد بقاديه اصلاحاً لنفسه والى عدم تعديه في مكان آخر وعدم

المادة (٤١) لو ثبت ان المجرم اجرم وهو في حال الجنون أعني

من حكم المجازاة القانونية

اذا ثبت على الشخص الذي ارتكب فعلاً ممنوعاً انه حين ارتكابه كان مجنوناً
فيعني من جراء ذلك العمل (ب).

وحيث ان مفهوم هذه المادة يتوقف على معرفة التواعد العمومية فيلزم والمالة
هذه مراجعة مجلة الاحكام العدلية وفي بعض الاحيان ما أخذها ايضاً اذ جاء في المادة
(٩٤٤) منها ان الجنون على قسمين احدهما الجنون المطبق وهو الذي جنونه يستوعب
جميع اوقاته والثاني الجنون غير المطبق وهو الذي يكون في بعض الاوقات مجنوناً
وبنق في بعضها . وفي المادتين (٩٧٩ و ٩٨٠) الجنون المطبق هو في حكم الصغير
غير المهز ونصرفات الجنون غير المطبق في حالة افاقته كتصرف العاقل « وبناء على
ذلك لا تسوغ مجازاة الجنون المطبق باعماله مطلقاً ولا تسوغ مجازاة الجنون غير المطبق
على افعاله التي ينفذها في غير وقت الافاقة والمعنى ان الجنون غير المطبق لا يعنى من
جرائم الجرم الذي ينفذه في حال افاقته بمجرد سبب جنونه لكونه يعتبر في حال افاقته
كسائر الناس العاقلين . والسبب والحكمة في عدم استحقاق الجنون المطبق العقوبة
على الافعال التي ينفذها في حالة جنونه هو كونه محروماً نعمة قوة العقل الفارقة بين
الخير والشر والنع والضرر والمجازاة والمكافاة بخلاف الجنون غير المطبق فثبت انه يعتبر
في حال افاقته عاقلاً مميزاً فارقاً بين الخير والشر والنع والضرر والمكافاة والمجازاة روي

اهماله وتمكينه ان يرتكب مثل الافعال التي فعل الى ان قال ايضاً : اما المذكور
المراهمون الذين يحكم عليهم بالحبس بموجب هذه المادة فلا ينبغي ان يعاملوا معاملة باقي
اصحاب الجنابات بان يلقى الحديد في ارجلهم ويسامون الاعمال الشاقة اذ لا طاقة لهم
على ذلك . ومن رايه ايضاً « وقد اصاب » ألا يجسوا مع غيرهم من المجرمين في سجن
واحد صيانة لعرضهم ووقاية ما يخل به ولا يخل

(ب) ويشترط في ذلك الاعتماد على شهادة طبيب قانوني في تحقيق جنونه .
ويرجع الاعفاء من الجزاء الى حكم المحكمة اما الدية الشرعية فيحكم بها شرعاً على عاقلة
الجنون اذ الدية على العاقلة اي العصبة وهم ذوو القرابة من قبل الاب الذين
يؤدون عن مثل الشخص المار ذكره ما لزمه من الدية

من الموافق للعقل والحكمة ان لا يعفى ويستثنى من جزاء القانون الذي يترتب بسبب
الجرائم التي يرتكبها في حال افاقته الا ان من الواجب على المحاكم عدالة وانسانية ان
يرفقوا به ويرعوا عليه في تعيين ما يستحق وتقدير ما يستوجب من المجازاة على عمله
الذي يعمل في حال افاقته اكثر من سائر الناس لما ان تعيين وتقدير درجة الجزاء
موكول الى وجدان المحاكم

وان اجرم شخص ثم جنّ فلا يكون جنونه منتزعا لتخليصه من جزاء الجرم
الذي فعل

ولا يجوز مطلقا اقامة دعوى الحقوق العمومية وتحديد المجازاة فيها على المجنون في
حال جنونه من اجل الجرم الذي يكون قد صدر منه في حالة المجنون او في حالة الافاقة
لانه حيث لا يستطيع الدفاع عن نفسه ومن كان كذلك لا تجوز محاكمته ولكن حيث
انه تجوز اقامة دعوى الحقوق الشخصية بحضور وليه ووصيه فتقام الدعوى بحضورها
في الحقوق الشخصية المنفردة عن الافعال والجرائم الواقعة من المجنون في حال جنونه
او في حال افاقته وبالضرر والخسارة والتضييعات ومصاريف المحاكمة الممدودة من
حملة الحقوق الشخصية وبعد المحاكمة والحكم ينبغي استيفائها من مال المجنون

وقد اختلف ارباب علم الحقوق بين ان يجري او لا يجري الحكم الصادر بالمجازاة
القانونية على انسان عاقل عند الحكم بصير مجنونا بعده قبل اجرائه فقال بعضهم يجب
وضع ذلك الحكم موضع الاجراء ولو صار المحكوم عليه الى حال المجنون لانه صدر عليه
في حال افاقته غيب المحاكمة وان يكن ارتكابه الجرم قبل المجنون او بعد الافاقة لان
الغرض الاصيل باصدار الحكم التمثيل والتكيد بالمحكوم عليه اي جعله عبرة للناس .
وقال آخرون انه وان كان الغرض والحكمة في ترتيب جزاء الجرم جعله مثله وعبرة للخلق
الا انه لا يليق بالانسانية والرحمة وضع من كان محروما نعمة العقل غير عالم ولا شاعر
بمعنى قضاء العقوبة موضع الجزاء والمكال برأى العالم المتبدن . ولما كان القول الثاني
اقرب للانسانية وادنى للرافة وكانت امساكه موقوفا عند اقربائه او في المستشفى المعد
للجانين ضررا من المجازاة ناسب الحال والمصلحة ان لا يوضع قضاء جزائه موضع الاجراء
وان اختلف في جنون المرتكب فعلا مستلزما للمجازاة القانونية هل هو خفي

او لا فالمحاكم الجزائية تنظر في قضيته وتفصلها

اما استعمالها لفظ الفعل بدل لفظ الجرم في حق المجنون لان الفعل لم يكن

جرماً من حيث هو ولكن من حيث انه يصدر منه ولا يترتب عليه جزاء لا يعدُّ جرماً
ولهذا لا يطلق على الفاعل المجنون لفظ المجرم وان امكن اطلاقه عليه مجازاً . واما
اعتبار المجنون في متن هذه المادة القانونية معفى من حكم المجازاة فلا يدل على ان المجنون
قد استحق المجازاة والقانون عما عداه اذا انما اعفاؤه واستثنائه طبيعي من مطلق العقوبات
المعينة للأفعال الواقعة منه حال جنونه

واما كون الشخص الفاعل او المجرم قد فعل الفعل او اجترم المجرم في حال جنونه
او في حال افاقته او انه كان وقتئذ عاقلاً ثم صار مجنوناً وبالعكس فانما كل ذلك
يتوقف معرفته على معرفة القواعد والمعلومات الطبيعية المتخذة مداراً واساساً ومعياراً
وقسطاساً . وحيث ان المحكام لم يكونوا مكلفين ان يحيطوا علماً بذلك على اختلاف
الزمان والمكان فينبغي عند الضرورة الداعية الى معرفة ما ذكر ان يرجع فيه
حذاق الاطباء المشهورين بالمهارة والبراعة في فنون الطب خصوصاً في هذا الفن
منها « وهو معرفة ما اذا كانت المجنون مطبقاً او مفارقاً ملازماً او عارضاً قديماً
خلفياً او حديثاً طارئاً حالياً الخ » ومن كانت منهم معروفاً بالاستقامة والنزاهة عن
الآرب والافراض المعوجة . وكما ان العادة التجارية بالاسنانة ان يرجع في مثل هذه
الحال الى اراء الاطباء بواسطة نظارة الطبية ينبغي ان يرجع في خارجها الى الدائرة
البلدية لتجمع الاطباء الذين تحت رئاسة طبيبها الذي هو من اعضائها الطبيعيين
فيصدرون قراراً في المسألة وان عجزوا عن حلها على هذه الصورة فتراجع نظارة الطبية
في الحال لامحالة

واذ قد علم وتقرر من التفاصيل الموردة آنفاً ان حالة المجنون المعتبرة انما هي
عبارة عن ذهاب العقل وزواله وكل من فعل وهو لا يعقل لا يستوجب فعله المجازاة
القانونية كما لو اتى المصاب بالحمى فعلاً في ابان خبل عقله لشدة وعك الداء لا يكون
مستحقاً للجزاء . الا ان السكران ولو تناسى في السكر الى حد ان فقد الادراك بالكلية
وصار الى حال شبه المجنون المؤكد لا يستثنى من المجازاة والسبب في ذلك ان السكر
ليس بمرض طبيعي اضطراري . ثم ان فتح باب اعفاء السكران من الجرائم التي ارتكبوها
حال سكرهم ما يحمل كل مجرم ان يتعلل ويتعلق بدعوى السكر ليتخلص من الجزاء
ويجترى الناس على قلة الاحترار والامتناع من المحظورات المنهي عنها وهذا اخلال
بنظام العالم على الاطلاق

على ان من يرتكب جرماً في حال السكر اذا لم يكن قد تصور فعل الجرم ونواه من قبل ولم يكن بينه وبين المجرم عليه سابق عداوة وتحقق ذلك في المحاكمة عدته المحكمة من الاسباب الخفية كسائر الامور المشابهة له وكذا لو هب شخص من نوم وارتكب جرماً غير منقطع الفكر وثبت ذلك وتحقق عند المحاكمة ولم يظهر ما يدل على سبق تصور وداوة ولم يبق قرينة على انه فعل الجرم لأرب خاص فيكون تحريف الجزاء محولاً الى وجدان المحكام

المادة (٤٢) من يثبت انه اقدم على الجرم مكرهاً مضطراً وهو لا يريد مطلقاً أعني كذلك من المجازاة القانونية غير ان الاكراه المعتبر في هذا الباب هو ما تظهر به براءة ذمة المتهم من شائبة التهمة على الاطلاق بحسب درجات الجرم ويجب ان يكون الاكراه بحكم الضرورة التي لا استطاع دفعها الا كأن يكون ذلك عن اجلال قدر ومهابة كامر الابوين للبنين والموالي للخدم فانه لا بعداً كرهاً

نصت هذه المادة القانونية على اعياء الفاعل البالغ العاقل من جزاء فعله القانوني اذا ثبت انه فعل عن اكراه واضطرار دون رضى واختيار وهو عفو يقتضيه الحق والعدل وتنسفه الطبيعة الانسانية . واذ كانت هذا واضع القانون الجزائي غير مندوب لبيان القواعد التي تعرف بها الافعال الاختيارية من الافعال الاضطرارية الصادرة من البالغين العاقلين وكانت اي القواعد المذكورة قد استأثرت ببيانها لما حمله الاحكام العدلية المدبوبة لذلك وجب عند الحاجة الرجوع اليها والى مواردها من الكتب الفقهية المعتبرة طلباً لهذه الاصول والقواعد

حيث ان للافعال الصادرة اضطراراً اسباباً شتى واولها الاكراه فلم يكن لنا بد من التماس ما يتعلق بما نحن فيه من مواد المجلة فنقول ذكر في المادة (٩٤٨) منها ما نصه « الاكراه هو اجبار احده على ان يعمل عملاً بغير حق من دون رضاه بالاخافه ويقال له المكره (بفتح الراء) ويقال لمن اجبر مجبر ولذلك العمل مكره عليه وللشيء الموجب للخوف مكره يـ وفي المادة (٩٤٩) الاكراه على قسبة الاول هو الاكراه المجبي الذي يكون بالضرب الشديد المؤدي الى اتلاف النفس او قطع عضو . والثاني

هو الإكراه غير الملجئ الذي يوجب النعم والالم فقط كالضرب والمخس غير المبرح والمدبد - وفي المادة (١٠٠٣) يشترط ان يكون الجبر منتدراً على ابتاع تهدية وساء عليه من لم يكن منتدراً على ابتاع تهدية واجرائه لا يعتبر إكراهه - وفي المادة (١٠٠٤) يشترط خوف المكره من وقوع المكره بمعنى يشترط حصول ظن غالب للمكره باجراء الجبر المكره وان لم يفعل المكره عليه - وفي المادة (١٠٠٥) ان فعل المكره المكره عليه في حضور الجبر او من يتعلق به يكون الإكراه معتبراً . واما اذا فعله في غياب الجبر او من يتعلق به فلا يعتبر لانه يكون قد فعله طوعاً بعد زوال الإكراه . مثلاً لو اكراه احد آخر على بيع ماله وذهب المكره وباع ماله في غياب الجبر ومن يتعلق به فلا يعتبر الإكراه ويكون البيع صحيحاً معتبراً - وفي المادة (١٠٠٦) كما ان الإكراه الملجئ يكون معتبراً في التصرفات القولية على ما ذكر في المادة السابقة كذلك في التصرفات الفعلية . واما الإكراه غير الملجئ فيعتبر في التصرفات القولية فقط ولا يعتبر في التصرفات الفعلية بناء عليه لو قال احد لآخر اتلف مال فلان والافلتك او اقطع احد اعضائك واتلف ذلك يكون الإكراه معتبراً ويلزم الضمان على الجبر فقط . واما لو قال اتلف مال فلان ولا اضرك او احببك واتلف ذلك فلا يكون الإكراه معتبراً ويلزم الضمان على المتلف فقط حيث كان ذلك مما يجنب عادة . انتهى »

فيستدل من مواد المجلة الموردة ان الشخص الذي يفعل فعلاً عن اكراه ملجئ لا يُجزى بفعله وانما يكون المكره كانه قد باشره بنفسه فيجازى عليه بعد المحاكمة والحكم وهذا الامر منصوص عليه ايضاً في المادتين (١٨٤ و ١٨٥) من قانون الجزاء ففي المادة (١٨٤) عُرِفَ الإكراه الملجئ بالامر الجبر القادر على اهلاك مأموره ان خالف امره . اما الشخص الذي يرتكب جرماً عن اكراه غير ملجئ فيجازى به وحده دون من اكراهه عليه ما لم يكن القانون قد عين للمكره جزاء مخصوصاً كما انه في المادتين (١٨٤ و ١٨٥) المذكورتين قد عين جزاء مخصوص للامر غير الجبراي للإكراه غير الملجئ فاذا وقع اي الإكراه معتبراً وكان المكره معفى من المجازاة فالضرر والخسارة والتضييعات والمصاريف وسائر انواع الحقوق الشخصية المنفوعة من العمل الصادر اكراهاً تعود على الشخص الجبر . اما اذا لم يكن الإكراه ملجئاً فيحكم بوجوب اداء الحقوق الشخصية على الشخص المكره لا غير هذا ان لم يكن قد حكم على المكره اي على الجبر لاجل هذا الإكراه بجزاء مخصوص على حدة اذ انه في مثل هذه الحال لا يلزمه سوى اداء مصاريف

الدعوى المقامة عليه

وحيث ان الماء والنار ونحوهما من الاشياء المسببة وقوع الاحوال الاضطرارية ايضا فلا تترتب المجازاة القانونية على الافعال الواقعة بالمجارات احدها مثال ذلك : لو جاء رجل بولد الى منزله على جانب نهر قصد التتره فيه باذن وليه او وصيه وفي اثناء جولان الولد وتتره فاض الماء حتى علا جسور النهر وتعاذر جري السفن الصغيرة فيه فما امكن للرجل نقل الولد الى الجهة الاخرى وقد تأكد هلاكه ان بقي في مكانه فنجبا بنفسه الى الجهة الاخرى ولم يستطع ان يعود اليه فينقذ او ان يرسل اليه من يأتيه به وبإدائي الولد هناك جوعاً او غرقاً او بصورة اخرى غير مقدورة فلا يكون ذلك الرجل مستحقاً الجزاء على ذلك ولا يؤخذ ولا يسأل بهما مطلقاً

المادة (٤٢) الرجال والنساء سواء في المجازاة القانونية ولا فرق بينهما ولكن تراعى الاحوال الخاصة بهن عند اجراء بعض ضروب العقاب ان النساء اللائ برتكبن الافعال المنوعة بمحاکم وبمجازين مثل الرجال تماماً الا ان هن دونهم احوالاً خاصة ينبغي مراعاتها في كيفية اجراء الاحكام الصادرة عليهن ببعض انواع المجازاة حتى انها تجب رعايتها في خلال المحاكمة وذلك كما لو اريد اعدام امرأة مسلمة لم يكن بد من ايمانها مستورة بشيء كالناب والازار والطرحه والملاعة . او غير مسلمة فتحات مستورة بحجة حسب الاصول المتعارفة المرعية عند اهل ملتها ووقت ما تفارق روحها جسدها تنقل حالاً الى حيث يتم تجهيزها وتكفينها ثم يجب صدور الامر بدفنها وفقاً لاصول دينها وشعائره . وان كان لا بد من تشهيرها فيلزم الاعتناء بستر عورتها كما ينبغي . وان وضعت في الكورك فلا ينبغي وصل قيدها بقيد غيرها وبخيار لها اعمال مناسبة لحالها بحيث تجعل وتشغل في مكان خال من الرجال محبوب الاطراف غير معرض للظفر . وان لزم سجنها في القلعة ينبغي ان تعان على السكنى في محل داخل القلعة على سبيل الاستئجار او بصورة اخرى وينبغي ايضاً الاهتمام في جعلها بمنزل عن الرجال والنساء العواهر . وان وجب فيها لزم البلدية ان تعنى بها وتعاونها حتى لا تكون منبوذة ملتفة على الطرق في حال الفقر والمهانة والذل والردل . وان قضى عليها بالحبس اودعت السجن المختص بالنساء . والحاصل يجب مراعاة النساء من كل وجه على اطلاق احوالهن كصيانة الحرية

والعرض والستر والتجيب والارعاء عليهن بما تقتضيه جبلتهن الضعيفة سواء كان ذلك من قبل المحكمة في اثناء المحاكمة او من قبل مأموري الادارة والضابطة بعد ذلك او من قبل المدعين العموميين على وجه الاستمرار والاطراد . وفي هذا المعنى امر منصوص سنائي صورته في الحاشية تحت عدد (٦)

المادة (٤٤) تُسندُ الاموال المسروقة ممن وُجدت في يدك . اما التضمينات ومصاريف المصاريف فيحكم بها مطلقاً على السارق
اذا ثبت وتحقق بالمحاكمة ان في يد انسان مالاً مسروقاً متصلاً اليه بسبب شرعي ظاهر وليس له خلطة في السرقة لا قبل وقوعها ولا بعد وان المال المسروق قد انتهى اليه على غير علم منه بكونه مسروقاً (*) فلا يستوجب المجازاة بفعل السرقة لجرد وجود المال المسروق عنده ولا يسوغ الحكم عليه باداء بدل الضرر والخسارة والتضمينات ومصاريف المصاريف المتولدة من السرقة نفسها وانما يؤخذ منه المال ليرد الى صاحبه وفقاً لاحكام المجلة الجلية اذ لا يجوز ابتاؤه عنده على ما اقتضى حكم هذه المادة كما رايت

ولو اردنا مزيد البيان والتفصيل للزمنا استنباه كل ما يتعلق بهذا الصدد من احكام المواد المدرجة في عدة كتب من المجلة ككتاب الرصية وكتاب الامانات وكتاب الرهن وكتاب الاجارة للاحاطة بعلم كيفية ضمان المال المسروق وصورة استرداده لو هلك عند من وُجد في يده او استهلك او لم يكن مسروقاً ولكنه ماخوذ احتيالاً او بذريعة سوء استعمال الائتمان او بصورة اخرى او كان ماخوذاً من مكان حرز وسلم الى من وجد عنده بسبب ما - ولذلك رأينا بهذا القدر كفاية عن الاسهاب

اما مصاريف دعوى استرداد المال المسروق فتؤخذ من الشخص المدعي عليه الذي في يده المال وفقاً للاصول المستحسنة المتخذة في هذا الزمن

المادة (٤٥) فاعلوا الجرم المشترك يجازون على المواد غير المصرح بها

(*) قوله على غير علم منه بكونه مسروقاً هو تقييدي لان من يشتري مالاً مع علمه بانه مسروق يجازى بقتضى الذيل الثاني على المادة « ٢٣٠ » وكذا من حفظ المال المسروق عنده بأي صورة كانت مع معرفته انه مسروق فانه يجازى بموجب الفقرة الثانية من الذيل الاول على المادة « ٢٣٠ » المار ذكرها

في القانون مثل الفاعل المستقل بذلك الجرم

ان مراد واضع القانون بهذه المادة غير مفتقر الى الشرح والايضاح لان المطالع اللبيب يفقه معنى متن هذه المادة بمجرد مطالعتها . ويمكن القول ان الغرض المقصود بالمادة (٥٩) من قانون فرنسا الجزائي قد وضع بعينه في هذه المادة (٤٥) وان مست الحاجة الى اقامة ادلة وبراهين لا ثبات قولنا وتبيينه فلما في هذا القانون الجزائي ما يكفينا وبغيبنا عن التماس ما ليس بايدينا اي من الخارج

وقد كان ينبغي ان تذكر وتبين الاصول والقواعد التي تُعرف درجة كل ذي خاطئة في الجرم الذي يصير به الفاعل مشتركاً بحسب هذه المادة فلم يذكرها واضع القانون واكتفى بذلك الى وجدان المحاكم فتعين عليهم من ثم ان بدرجوا في قرارات الاحكام واعلاماتها الاسباب القوية الصحيحة التي تثبت تداخل الشخص في الجرم الى حد أن يعدّ فاعلاً مشاركاً في الجرم او غير مشارك واي حد انصلت اليه مشاركته ليتبين لمن يطلع على مثل تلك الاحكام او يسمع بها أنها موافقة للذوق السليم والضمير المستقيم وليعلم أنه اذا وجبت مجازاة المشتركين في فعل الجرائم مجزاء الفاعل المستقل المخصص بها وذلك فيما لم يكن قد صرح به القانون من المواد الجرمية والمادة القانونية المطبقة عليها مجازاة اولئك المجرمين ذات درجات متفاوتة في الجزاء كأن يقال من سلك كذا الى من كذا فلا يلزم ان يحكم على كل منهم بدرجة واحدة بل يجوز التشديد والتخفيف في الحكم باعتبار ما يظهر من الاسباب الشديدة والتخفيف في جاسب كل منهم عند المحاكمة وايضاً فليعلم انه لو كان بين المشتركين في الجرائم صغير او مجنون او مُكْرَه اي مجبر على الفعل أعني من الجزاء بالكلية . او لو ظهر ما يوجب تخفيف جزاء واحد منهم بأن يحوّل جزاؤه من نوع الى نوع فالعائنة تنحصر فيه ولا تتناول سائر شركائه في الجرم - يريد بذلك ان باقي المشاركين لا يسوغ لهم ان يتمتعوا بنفع الشريك الذي اصابه باحد الاسباب المذكورة . وكذلك لو صدر العفو الشاهاني عن واحد من المشتركين في الجرم اسقاطاً للجزاء برئته او تخفيفاً له او تبديلاً فلا تكون هذه النعمة شاملة غيره من خلطائه وانما تنحصر فيه دونهم (*)

(*) قد اطال حضرة رشاد بك البحث في شرح هذه المادة بما لا يسعنا استيفاءه فقتصر من كلامه على ما تعلق بالافعال الجرمية التي لم يصرح بها القانون قال

المادة (٤٦) المشاركون في فعل الجرم يعدون متكافئين احدهم
للآخر بالاموال المسروقة وبالتضمينات وسائر المصاريف ايضا بحسب
قاعدة الكفالة المالية وان عجز احدهم عن ذلك فيؤخذ ويحصل ممن
هو ذو قدرة وسعة

حيث ان الاشخاص الذين يثبت وينسب حين المحاكمة مشاركتهم في جرم واحد
يُعتبرون من جهة استرداد الاموال المسروقة وايفاء التضمينات والضرر والخسارة وسائر
المصارف انهم متضامنون في الكفالة المالية المتسلسلة فمن لم يُترك فيمسك منهم كان غرضه
اي ما يصبه من ذلك على ذي السعة فيهم . والمعنى ان جميع الاموال المار ذكرها
تستوفي ممن كان موسرا في الحاضرين والغائبين من الشركاء اما حق الموسر منهم في
الرجوع على غير الموسر بما ضمه عنه واداه من تلك الاموال والمصاريف وعدم الحق في
الرجوع فهو من المسائل المهمة العائد حلها الى مجلة الاحكام العدلية

المادة (٤٧) ابدال جزاء الاعداء بالكورك وجزاء الكورك بسجن
القلعة وسجن القلعة المؤبد بالنفي المؤبد وسجن القلعة المؤقت والحبس
بالنفي المؤقت كل ذلك منوط على الاطلاق بالارادة السلطانية المخصوصة
وما لم يصدر بذلك ارادة منية مخصوصة على الوجه المشروح او لم
يكن نص صريح في القانون فلا يجوز الاعفاء من العقوبة ولا تبديلها
ولا تقليلها

ان الفقرة الاولى من هذه المادة بلغت من الجلاء والوضوح غاية لا يحتاج معها الى
شرح وبيان . اما الثانية منها فقد نص فيها على انه لا يجوز اعفاء احد من جزئه ولا

على سبيل التمثيل : لو اجتمع عدة اشخاص على انساب وتناوشوه بضرب المدي
والسكاكين حتى قتلوه باجمعهم وكانت ضربة كل منهم قاضية اي قاتلة بموجب تقرير
الاطباء فكيف يكون الحكم والقانون لا يبص صريحا على ذلك اُبْحَكَم على الجاين
كلهم بالنقل ام لا . قال والذي يظهر لي انه يُحْكَم عليهم جميعا بانهم قتلة ويجازون
كافة بحكم المادة (١٧٤)

تبديله ولا تخفيفه ما لم يصدر بذلك ارادة سنه من لدن الحضرة السلطانية او ما لم يكن في القانون نص صريح على ذلك . وليس المراد بحسب ظاهر عبارة المتن ان العفو الشاهاني مقصور على ما ذكر في الفقرة الاولى وانما المقصود بيان ان حضرة مولانا السلطان الاعظم لما كان حائزاً محرراً خلافة السلطنة العظمى امكن له شرعاً وقانوناً ان يعفو ويخفف مجازة اية من رآه جديراً بنوال نعمة الرحمة والاعفاء من العقوبة القانونية او تخفيفها مثال ذلك : لو صدر العفو من جانب الخلافة العظمى عن حكم عليه بالاعدام جزاء قانونياً له او لو حوّل جزاؤه الى جزاء الحبس فلا يكون ذلك مخالفاً للشرع الشريف ولا منافياً للقانون

واذا خفف الجزاء بناء على الارادة السنه المشار اليها وصدر فرمان عال في بيان قدرته ذاك الجزاء التخفيف فانما يجازى المحكوم عليه به وجبه فلا يتعدى جزاؤه المدة المعينة بالفرمان العالي . اما اذا صدرت ارادة سنه بتبديل الجزاء ولم يصدر فرمان بتعديده المدة فيجازى باقتضاها اية يجزى باخرها ينتهي اليه الجزاء التخفيف بحيث لا يتجاوز مدة الحكم الاولى الا ان يستأذن في ذلك وتصدر به ارادة سنه

مثال ما تقدم : لو صدر ارادة سنه ان يُبدل جزاء المحكوم عليه بسجن القاعة خمس عشرة سنة بجزاء النفي الموقت خمس عشرة سنة كاملة كما مثلنا في شرح المادة (٢٥) فيجزي هذا الجزاء بقدر المدة المذكورة . وكذا لو صرحت الارادة الصادرة بان يكون جزاء النفي سبع سنين مثلاً فيجزي اذ ذاك به على قدر المدة المعينة . ولكن اذا لم يُصرّح في فرمان الارادة بالمدة بل اقتصر فيه على تحويل الجزاء الى النفي الموقت فيهم انه يجب مجازاة المحكوم عليه بالنفي مدة ثلاث سنين وهي المدة المفعولة في القانون بنهاية جزاء النفي الموقت على ما في المادة (٢٥) اللهم ان لم يستأذن في ذلك ويصدر ارادة اخرى سنه مصرحة بتعيين المدة (*)

(*) من جملة حقوق الحضرة الشاهانية المقدسة على ما في المادة السابعة من القانون الاساسي تبديل المجازاة القانونية على وجه التخفيف او الاعفاء منها على الاطلاق فبناء على ذلك متى صدر مثل هذه الارادة السنه على هذا النحو فلا يلزم صدور احكام جديدة على منتضاها من المحاكم بل يكفي بتعليق شرح على قيد الاعلام في كيفية صدور الارادة السنه

❖ الباب الاول ❖

(في بيان الجنايات والجح العام ضررها مع المجازاة المترتبة عليها)
 انما يريد بالجنايات والجح التي يعم ضررها ويظم شرها تلك التي يُشتمل ان تجلب
 المضرة على الهيئة الاجتماعية وتمنعها اما نوا واما بالوساطة « وقانا الله من ذلك » او هي
 الجرائم الخلة براحة الهيئة ونظامها . وهذا هو الوجه في وجوب تقديم ما في الباب الاول على
 ما في الباب الثاني كما يفهم بالبداهة

❖ الفصل الاول ❖

(في الجنايات والجح الخلة بأمن الدولة الخارجي)

ان السبب والحكمة في تقديم ما اشتمل عليه هذا الفصل الاول على ما في النصول
 الاثني عشر الواردة في هذا الباب الاول خصوصاً الفصل الثاني منها الحاوي بيان
 الجنايات والجح الخلة بأمن الدولة الداخلي ذلك اي السبب لا يحتاج الى شرح وابطاح
 اذ هو بين جلي

المادة (٤٨) كل من كان من تابعي الدولة العلية مشاركا لاعدائها
 في تجريد السلاح عليها فجزاؤه الاعدام

قوله في متن هذه المادة « اي من كان من ذوي التبعية العثمانية الخ » لا يشمل
 من يجب معاملته بحكم قانون الجزاء العسكري الهابوني لان من يرتكب
 الشناعة المذكورة في هذه المادة لا يتخلص من جزاء الاعدام بموجب القانون العسكري
 المذكور اذ قد ذكر في المادة (٧٥) منه « ان من يحمل السلاح من العساكر العثمانية
 او من افراد الجنود الذين في خدمة الدولة العلية لمقاومة السلطنة السنية مع اعدائها
 يجازى بالاعدام » (*) ويتمنع اجراء حكم هذه المادة على من كانوا من تابعي السلطنة السنية
 وحرروا من شرف التبعية لسبب ما . اما الصور التي تقتضي الحرمان من تبعية السلطنة

(*) قال حضرة رشاد بك في شرحه على هذه المادة ان من يفعل من تابعي
 الدولة العلية مثل هذه الجريمة المذكورة في المتن والحرب قائمة او ماخوذ فيها يُحاكم في
 ديوان الحرب ويحكم عليه بمقتضى القانون العسكري . اما ان كان قد أمسك او ثبت
 عليه ذلك بعد عقد الصلح فيحاكم كسائر الناس في محاكم الجزاء النظامية

السنية فهي مذكورة في قانون النابذة العتابة وسنراه في العدد (١٠) من خاتمة الكتاب
وبليه في العدد (١١) هناك بيان الاوامر المتعلقة بصورة معاملة من يدعون النابذة
الاجنبية والحماية . فيكون المراد بالاعداء في هذه المادة الحاربي شرحها الدول والحكومات
الاجنبية اللاتي يجارن الدولة العلية العتابة محاربة فعليه . اما قوله « في تحريد السلاح
عليها » فيراد به ان اللاحقين بعساكر العدو ليمسوا سوق عساكر الدولة المجهزة على
الصورة المذكورة برية كانت او بحرية سواء كان السبب في سوقها الى مكان معين
عند الصلح او سبب آخر فامثال هؤلاء اللاحقين الممانعين لا يحصلون من جزاء
الاعدام اذ انهم يصيرون بحال لحاقهم عسكر العدو مستخفين الجزاء المذكور . اما
الذين يحونون وطنهم او يخونون المؤنئين معه ويجردون السلاح في وجوههم حين شوب
الحرب على الوطن بدلاً من انهم يزدودون عنه ويقوه من العدو بنجر يدهم السلاح عليه
ونصب صدورهم ووجوههم اهدافاً للرصاص منوخين خدمة الوطن ومماوته باية صورة
كانت فانهم « اي اولئك الخثاء الخائين » حتى لو كانوا من جملة الاخسة الادباء
تباع عسكر العدو الصاع كالكانب والطبيب ومقدم الميرة والذخيرة تجب ابادتهم
واشغال شافتهم عن وجه الارض

المادة (٤٩) اي من تصدى من تبعة الدولة العلية لاغراء الدول
الاجنبية وترغيبها في الاقدام على عدوان الدولة وحربها وقتالها او كان له
مع الدول الاجنبية مراسلات ومفاسد التماساً لسبب او ذريعة تمكن من
عداوة الدولة ومحاربتها حصل عن هذا الاستفساد آثار عدوان ام لم
يحصل فجزاء الاعدام

كل من كان من تاي الدولة العلية وحرك احدى الحكومات الاجنبية على اجراء
اعمال المعاداة للدولة العلية او على محاربتها او باشر الاستفساد والمراسلة مع تلك الحكومة
او مامور بها تداركاً والتماساً للاسباب والذرائع الممكنة لها من عدوان الدولة العلية
ومصاصتها الحرب يجزى بالاعدام اي القتل نقلاً عن استفساده آثار عدوانية او لم بشأ
المادة (٥٠) كل من كان من تبعة الدولة العلية وسهل دخول
اعدائها الى الممالك المحروسة او سلم اليهم ما للسلطنة السنية من مدينة

او قلعة او مستحكات او مرفا او انبار او معمل سلاح (ترسانه) او مستودع
 للبارود (جبنانة) او الاماكن المخصصة للمهمات الحربية ومعاملها او سفن
 الحرب وضباط العسكر وافرادهم او كان سبباً للتسليم المذكور. وايضاً
 من يجسر على تخريب الاماكن المار ذكرها والجسور والطرق الحديدية
 لنفع العدو او يجعلها في حال غير صالحة للاستعمال او عاون العدو وامدّه
 بعسكر ودراهم وذخائر وسلاح ومهمات او ساعده على ايقاع الخلل
 بصداقة جنود الدولة العلية وانتظامها او خدمه بطريقة اخرى بأن
 ماله على الدخول الى الممالك المحرومة والاستيلاء عليها وعلى غلبة عساكر
 السلطنة فيجازى بالقتل. وكذا من يرسل العدو بالدماس والحميل
 لاجل اجراء الجنايات المار ذكرها فانه يجزى بالموت

اي من تجاسر من تابعي الدولة العلية على ان يسهل لعساكر اعدائها وسائر الذين
 ينهضون لمناوأتها ومعارعتها من قتل الدول والحكومات الحاربات الدولة العلية
 دخول الممالك العثمانية وتخطي حدودها. واي من جرؤ على اتيان فعل من الافعال
 المذكورة في منب هذه المادة يجازى بالاعدام. وساتي على تفصيل ذلك في شرح
 المادة الآتية

المادة (٥١) اذا احد تابعي الدولة العلية راعى العدو مراسلة غير
 متضمنة الجنايات المذكورة في المادة السابقة ولكن تولد عنها افادة العدو
 بعض معلومات توجب اضراراً باحوال جنديّة الدولة العلية وملكيتها
 او بالموتلفين معها فيجازى فاعل ذلك بعجن القلعة (قلعة بند) موقفاً
 بحسب درجة تهمة. واذا استبان أن مراده بتلك الجسارة على ابلاغ مثل
 هذه المعلومات هو عمل جاسوس اي اخبار العدو بتدابير الدولة العلية
 الحربية فيوضع التجاسر في الكورك الموقت بحسب درجة جنايته. وان

وقع مثل هذا الفعل في المعسكرات الهايونية فيجوز حينئذ اعدام الشخص
المتهم وفقاً لاحكام القوانين الحربية وان الذين يهربون ضباط العسكرية
وافرادها الى جهة العدو او يضلون عساكر الدولة العلية حتى يتجاوزوا
الى العدو يجزون بالكورك المؤبد

من يرسل احد تابعي الحكومة المعادية للدولة العلية رسالة يحصل منها اداء
معلومات تضر بالدولة العلية او احدى الدول الحليفة لها دون سواها من جهة الامور
العسكرية او الملكية ولم تكن اي مراسلته متضمنة الجنايات الميمنة في المادة (٥٠) يجازى
بسجن القلعة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة بحسب درجة جرمه التي هي عبارة
عن هذه المخابرة . واذا تبين من المحاكمة ان مراده بابلغ مثل هذه المعلومات
عمل التجاسوس وهو اخبار العدو بتدابير الدولة العلية الحربية يجازى بالكورك المؤقت
من خمس سنين الى خمس عشرة سنة بنسبة درجة جنايته . وان كانت هذه الحركة
التجاسوسية واقعة في الجبهوش والكنائب ساغ المحكمة الجزائية ان تقضي على المجرم
بالاعدام طبقاً للقوانين الحربية (هذا اذا أمسك المجرم خارج المعسكر وحوكم لدى
المحكمة الجزائية اما لو أمسك في المعسكر فيحاكم هناك لدى ديوان الحرب وكذا
لو اتفق وقوع ذلك حيث أعلنت احكام الادارة العرفية فانه يُحاكم في ديوان الحرب)
والذين يهربون افراد الجند وضباطهم الى ناحية العدو او يضلونهم لادخالهم في حوزة
العدو سواء كانوا في المعسكرات او المرباطات او في غيرها من المراكز الجندية يجازون
بالكورك المؤبد . فلما ولاسهل من معرفة الفرق بين ما في المادة (٥٠) من
جزاء الاعدام فقط وبين ما في المادة (٥١) من جزاء سجن القلعة المؤقت
والكورك المؤقت والاعدام والكورك المؤبد لان المادة الخمسين ناصت على مجازاة
من يجرؤون فيخربون المخابرة والحيلة والدسيسة مع الاعداء بان يرتكبوا جناية تسهل
دخول العدو الى الممالك السلطانية وتسليم افراد الجند وضباطهم اليه ببعض وسائل ان
يصيروا عالة لتسليمهم او انهم ينفعون العدو بتخريب الجسور والسكك الحديدية وتحويلها
الى حال لا تصلح للاستعمال ويعينون العدو باعطائه اشياء تقويه على الغلبة ويختالون
بالاغلاق لنظام عسكر الدولة العلية وصدافته واماته ويهدون للعدو وطأة المالك
الحروسة والاسبلاة عاليا على وجه آخر ويخدونه ويضافرونه على الظفر بالعساكر السلطانية

اما المادة (٥١) فهي تنص على جزاء سجن القلعة الموقت لكل من يرسل تابعي الدولة المعادية للدولة العلية دون ان يكون له غرض وأرب بحيث ينتج من مخاطبته اتصال بعض معلومات توجب مضرة باحوال العسكرية والملكية المختصة بالدولة العلية او حايثاها من سائر الدول . وتنص على جزاء الكورك الموقت لكل من يتجسس الاخباراي لكل من كان ذا غرض ورام باباء العدو عن تدابير حرب الدولة العلية

ومن احكام هذه المادة ايضا ان يعزى بالاعدام كل من يتجسس على اجراء حركة جاسوسية في الجبهوش والكتائب وان يعزى بالكورك المؤبد من يسعى في تهريب الاندال الاخسة الارذال من العساكر والضباط الراغبين في الفرار تحيذا الى العدو . وكذا كل من يغري ويغوي جنود الدولة العلية بالهرب والانطلاق الى جهة العدو وذلك وفقا لاحكام القوانين الجزائية . والمراد بالقوانين الجزائية المذكورة في متن هذه المادة الاحكام القانونية المندرجة في المواد (٧٨ و ٨١ و ٨٢) ونحوها من قانون الجزاء العسكري الهايوني

ويعزى بجزاء الاعدام حسب احكام المواد المذكورة اولئك الذين يرسلون العدو قصد ترويج مقاصد وابلاغه المعلومات المفيدة المعينة على دخول قلعة او مخفر ومراقبة او شبكة او مركز ادارة او احد معامل العدو الحربية ومعاهد التدابير العسكرية او على الجوس خلال المباني والاستحكامات العسكرية او خيام العسكر او توسط الجيش المقيم دون خيام او الابغال في الجيش النازل في بيوت الرعية . ثم الذين يؤثرون الى العدو المعلومات التي تمكن من ادخال فترة او سكنة على حركات الجيش او ما يخيفه على الشبكة او المراقبة او سائر مراكز الجند اي يجعلها في خطر . واعلم ان الجواسيس الذين يسكنون في المعسكرات وفي سائر المراكز والمواقع العسكرية ولو كانوا ممن ليس لهم صفة جديدة يقتلون رميا برصاص البنادق اما بطلاق الامر او بقضاء المحاكم العسكرية وعند الضرورة بمجرد امر القائد (القومندان) وهو رئيس الموقع من رؤساء الجبهوش . وجزاء الجاسوسية المبيّن في هذه المادة انما هو مخصوص بالجواسيس الذين يتحقق ظهورهم بمعرفة مأموري الملكية في خارج الجبهوش والكتائب والمواقع والاماكن العسكرية

المادة (٥٢) كل من اطلع من مأموري الدولة وخدمتها وغيرهم بوسيله المأمورية او بوجه آخر رسمي على مراسلات سرية في امور

سياسية مهمة للدولة العلية وعلى أسرارها المتعلقة بتصميمها على اجراء حركة عسكرية مكتومة خفية وإفشائها رأساً او بالواسطة لمامور دولة اجنبية او دولة محاربة دون ان يكون مندوباً لذلك مأذوناً له فيه جوزي بالقتل

ان هذه المادة بالغة من الوضوح جداً لا تحتاج فيه الى شرح . ولا يجهل القول ان حكمها شديد لان من يطلع على الاسرار المذكورة بوجه رسمي او بواسطة مأموريته وينشئها دون ان يؤذن له في الافشاء من قبل الدولة اي ان من ييوح بالامور السرية الى حكومة عدوة او الى ماموري حكومة اجنبية غير معادية يتوقع كل التوقع من بوجه بالسر ضرراً من عواقب بعض الجنايات المذكورة في المادة (٥٠) عدا انه يكون قد اتى بهذا الافشاء امراً اذ اي فظيماً منكراً ممنوناً وهو سوء استعمال ائتمان الدولة له على اسرارها المكتومة . وقد يمكن ان يشكل في عبارة النص قوله (الدولة الاجنبية والعدوة) فنقول انما استعمل هذا التعبير هنا لان الدولة العدو تعدّ دولة اجنبية ولا احتمال ان تكون الدولة الاجنبية دولة مضايقة لامعادية للدولة العلية ولا مخالفة لها ولذلك عدّت اجنبية واذا صح ذلك فاعلم انه لو كان المصحح قد اباح الاسرار المذكورة الى ماموري دولة موالية مصادقة لما وجبت مجازاته بتنقيض هذه المادة وإنما وجبت معاملته بحسب المادة (٥١) (*)

(*) وما قال حضرة رشاد بك في شرحه على هذه المادة ان جزاء الاعدام بتنقيض هذه المادة هو في حق ماموري الدولة من الملكيين والعسكريين وسائر خدمتها ويتناول ايضاً غير المنقيد بامورية او خدمته وهو المستودع سرّاً من اسرار الدولة كالحركات والتدابير الجديّة المبيتة في متن المادة بداعي انه كان ممن تدبوا لحضور جمعيات ومجالس سياسية عقدتها الدولة للتشاور والتذاكر في مهمات الامور العارضة او انذار منذرة بالخوف على اختلال السلم بينها وبين دولة اخرى والمراد بتلك الحركات والتدابير هو ما يجب ان يكتم اشد الكتمان عن العدو لاسيما قبل اعلان امر الحرب بين الدولتين . قال اما المتاملون على الاسرار لا بوسيلة مامورينهم ولا بذريعة ما استودعوه من السر عند اتدابيرهم لحضور الاجتماعات على نحو ما تقدم آنفاً فاذا دروا سرّاً من اسرار الدولة او علموا حركة من حركاتها وكاشروا العدو بها فلا يُبنازون بالاعدام وإنما يُعَثَّون كجواسيس ويجزون بتنقيض المادة (٥١)

المادة (٥٣) أي من سلم من مأموري الدولة العلية الى العدو
او الى اتباعه شيئاً مما عهد به اليه خاصة بحسب مأموريته كخراطيم رسم
الاستحكامات المنوطة بالدولة العلية وترساناتها ومرافقها وكذا اوراق رسم
الحركات البحرية والتدريبات الجندية والقلاع والتحصينات سواء كانت
كلها او بعضها يوضع في الكورك من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة .
وان سلم مثل هذه المرسومات المذكورة الى اتباع دولة محابة للدولة العلية
او متحايدة دون ان تاذن له الدولة في ذلك جوزي بالسجن من سنة
الى ثلاث سنين

ليس في متن هذه المادة ما يقتضي الشرح سوى لفظة (محابة) فهي بمعنى موالية
متفقة . على اننا نقول ان المادة (٧٧) من قانون الجزاء العسكري تنضي بان ينصب
هدفاً للرصاص (البشان) أي من اعان العدو باعطائه له رأساً او بالواسطة لاجل
نفعه رسم القلعة او رسم معمل الاساطيل «وفي الاصل الترسانة» او رسم المرفأ (*)

المادة (٥٤) من دري من تبعة الحضرة الشاهانية بوجود جواسيس
ارسلهم العدو لاستطلاع الاحوال وتحفيقها وعلم انهم جواسيس وكنتم الامر
واخفاه او حمل غيره على كتمانهم واخفائهم عوقب بالكورك ابداً

ان هذه المادة على كونها واضحة ايضاً وضوحاً غيباً عن الشرح فيها ما يجدر
بالحكام ان يتقصوه حين المحاكمة وهو : ما اذا كان الذين اخفوا الجواسيس وارتكبوا هذه
الجنابة المذكورة في متن هذه المادة او الحاملون غيرهم على اخفاء الجواسيس وكنتم امرهم قد

(*) قال حضرة رشاد بك في شرحه هذه المادة ان السبب في مجازاة من يسلم
خراطيم رسم الحصون الى اتباع دولة محابة للدولة العلية هو ما يُمكن من ان العدو
قد يتوصل بواسطة تلك الدولة المحابة الى غرضه او ان الدولة الموالية نفسها قد تنفيذ
على الدولة العلية فيصير حكمها حكم العدو . ثم اطال الكلام على ميزانية تدابير الوقائع
البحرية بياناً لاهميتها بما لا يسعها استيفاءه وماقتصرنا على هذا التدرج بالاختصار

فعلم ذلك حاله كونهم عالمين بحقيقة الجاسوسية
وفي المادة (٨٣) من قانون الجزاء العسكري الهايوني جراً معيناً برمي الرصاص
(البشان) لمن يخفي الجواسيس أو الأعداء الذين ياتون لاستطلاع الأحوال أو يحمل
غيره على اختنائهم مع علمه بشانهم

❖ مواد ينبغي أن تضاف ذيلًا وعلاقةً على الفصل الأول ❖

❖ من قانون الجزاء الهايوني ❖

كل من يتشبث بان يلحق بالبحر قطعة أو جزءاً من ممالك الدولة
العلية أو يلحق ولايةً متنازة كلها أو قسمًا منها بولاية أخرى متنازة أو يخرج
قطعة من بلاد الدولة العلية عن إدارة الحكومة فيجازى بالاعدام . وإذا
وجد أحوال تصلح مداراً لتخفيف الجزاء يجزى بحبس الفلعة (قلعة بند)
موقتاً لا اقل من خمس سنين

ان الشخص الذي يكون من تبعه الدولة العلية ويلحق إلى دولة
أجنبية قاصداً بذلك التسبب في شوب الحرب على الدولة العلية يجازى
بالكورك الموقت . وإن كان هذا الانجاء قد حدثت الحرب بسببه يجزى
بالكورك موهبداً

إذا كان أحد العثمانيين قد وجد في خدمة حربية لدى إحدى
الدول الأجنبية قبل إعلان الحرب بينها وبين الدولة العلية وليث بعد
إعلان الحرب في جانب قوة العدو الحربية يجازى بالكورك الموقت

ان المجازاة المعينة لاجل الجنايات والجنحات المبينة والمذكورة في
هذا الفصل هي شاملة أيضاً الأجانب الذين يتجرأون على ارتكابها
وأصحاب التابعة الأجنبية الذين يرتكبون مثل هذه الجنايات والجنحات
في أثناء الحرب يحكم عليهم ويعاملون حسب أصول الحرب وعاداتها

ان الذين يطلعون على المواد المهمة المقرر كتبها عن مآثر الدول
 لاجل منفعة الدولة العلية وما مائل ذلك من المعلومات الرسمية
 والاساسية اذا اخبروا عنها احد مأموري الدول المشار اليها او اذا
 نشروها وافشوها علانية . وكل من يدخل خلافا في السندات والمقاولات
 الحماوية الحقوق والعلاقات بين الدولة العلية وباقي الحكومات بمحوها
 او بتغييرها او بتقليدها يجبس لا اقل من سنتين

كل من يكون مأمورا باجراء مصلحة ما من قبل الدولة العلية
 اذا اتفق مع مأموري العدو واجرى مأموريته بصورة تضر بمصلحة
 الدولة عن قصد منه يجزى بالكورك مدة ثلاث سنين . وان وجد
 اسباب مخففة لعقابه فيجزي بالحبس مدة ستة اشهر (هـ)

في غرة محرم سنة ١٢٩٨ و ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٢٩٦

❖ الفصل الثاني ❖

(في الجبايات والمخزات المحلة بامن الدولة العلية الداخلي)

المادة (٥٥) من ثبت سوء قصده بذات الحضرة الشاهانية
 او تشبث باجراء ذلك يقتل . وكذا من حرّض رعية الدولة العلية
 وسكان الممالك المحروسة على حمل السلاح والعصيان على الحضرة
 الشاهانية والحكومة العثمانية وخرج ما قصده من امر العصيان الى الفعل
 تماما او بدى به كان جزاؤه الاعدام ايضا . وان ثبت على شخص ونحقيق
 انه تجاسر بالتسلط فعلا على الحضرة الشاهانية ولكن لا الى درجة
 سوء القصد يجبس في القلعة موبدا . وان كان ذلك التسلط بصورة
 خفيفة يجبس في القلعة موقتا لا اقل من خمس سنين . ومن جرّوء باطالة

اللسان على الحضرة الشاهانية يحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين . ومن
ثبت عليه اه ساعر متشبهت بتغيير وتبديل او يحو اصول وراثه السلطنة
السنية او شكلها وهيئتها يحزى بالاعدام . ومعنى التشبهت هنا هو الابتداء
باجراء الجناية المصمم عليها

هذه المادة واضحة جداً لا يحتاج مطالعها الى شرح مقاصدها . وقد اكتفي بها عدنا
مع ان في كل قانون من قوانين اوربا الجزائية فصلاً مخصوصاً بالجائنين على ذوي
السلطة والملوك وآل بيوتهم

على ان من يرتكب جرماً ضد عائلة الحضرة الملوكانية بواسطة المطبوعات يحزى
جزاء مخصوصاً وفقاً لقانون المطبوعات الذي تم قبوله واجراؤه عدنا ايضاً . وسأني
على بيان درجات هذا الجزاء في محو (*)

المادة (٥٦) اي من جسر على تسليح اهل الممالك المحروسة ليضاد
بعضهم بعضاً وحضهم وحرضهم على القتال او الغارة على بعض المحلات
ونهبها وتخريب البلاد وقتل الناس وخرج امرعيته وفساده الى الفعل
النام او بدأ به يحازى بالاعدام

كل من اقدام على تمريك اهل الممالك المحروسة بعضهم على بعض كمالو
سلح اهل قرية وحضهم على قتال اهل قرية اخرى وخرج ذلك الى الفعل
النام جوزي بجزاء الاعدام . وكذا من يتصدى لايقاع السلب وشن والغارة وتخريب
الملكة وقتل النفوس في بعض المحلات ويخرج امرعيته وفساده الى الفعل التام او يبدأ
بالاستفساد اي باجراء الفساد يحازى بجزاء الاعدام (*)

(*) وما قال حضرة رشاد بك في شرحه على هذه المادة ان من نجاسر باطالة
لسانه على الحضرة الشاهانية وجاهاً كان ذلك او غيابة يحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث
سنين بحكم هذه المادة ايضاً . وقد فصل ما تعلق باصول وراثه السلطنة السنية فاضربا
عن هذا التفصيل اكتفاء بالتنبيه الى مراجعة القانون الاساسي في ذلك

(*) قال حضرة رشاد بك وقد يقع مثل هذا الاستفساد والاستغواء من جانب

المادة (٥٧) اذا تألب جماعة من الاشرار وفعلوا احدى المناسد المذكورة في المادتين (٥٥ و ٥٦) المتقدمتين او تصدوا لاجراء ذلك يُقتل رئيس تلك الجماعة الاصلي والمحركون فيها على الفساد حيث أدركوا . اما الذين يقبض عليهم من الباقين في موضع الجناية فيجبسون في الكورك مؤبداً او مؤقتاً بحسب ما يبين من درجات جناباتهم ومداخلاتهم في امر الفساد

ان الاشتباه التجاري عليهم هذا الوصف في متن هذه المادة ليسوا الاشرار العاديين اي قطاع الطرق وانما هم السالكون مسلك الشر من جهة السياسة « البوليتيكة » واذ كانت حركات عصيان امثال هؤلاء الاشتباه مخلة بالراحة على ما تبين في المادتين (٥٥ و ٥٦) وجبت مجازاة رؤسائهم ومحركيهم على الفساد بالاعدام عند معظم الدول المتقدمة . واما الافراد الذين يُقبض عليهم في موقع الجناية (او في غيره من الاماكن) فيجازون بالكورك مؤبداً او مؤقتاً بحسب درجات جناباتهم ومداخلاتهم في امر الفساد بمعنى ان يُحاكم كل منهم على ما جنت بداه

المادة (٥٨) اذا انعقد مؤامرة سرية بين اثنين او اكثر بقصد فعل احدى الجنايات المذكورة آنفاً او لاجراء شيء من الفساد المبين في المادة الخامسة والخمسين والمادة السادسة والخمسين وجرى الاضرار على اثبات فعل الفساد المنوي بذلك التحالف ثم وقع التشبث ايضاً ببعض الاعمال والتدابير تهيئة لاسباب اجراء الفساد فيجبس المتآمرون على ذلك بالقلعة مؤبداً . وان لم يبين من هذا الاضرار السري شروع في فعل او تدبير تهيئة لاسباب اجراء الفساد على الوجه المشروح وانما كان

بعض الاجانب بلوغاً لآرائهم ومطامعهم فمن يقدم على مثل هذه العملة الشعاع يُحاكم في محاكم الدولة العلية جرياً على قواعد حقوق الدول ويجزى بحكم هذه المادة

عبارة عن مجرد اثمار وإصدار قرار بخصوص فعل الامر المنوي فيجزي المتآمرون بسجن القلعة مؤقتاً . وإن وقع تكليف لعقد مخالفة خفية قصد اجراء احدى الجنايات السابق بيانها ورُفض ذلك فيحبس المكلف من سنة الى ثلاث سنين (*)

(*) ان الشارح لم يتعرض لشرح متن هذه المادة ولعل السبب في ذلك ما رآه من جلائها ووضوحها وقد راجعنا شرح رشاد بك عليها فتلخص منه ما يأتي قال ان الفرق بين هذه المادة (٥٨) وبين المادتين (٥٥ و ٥٦) هو ان الجزاء يقتضى هذه المادة جارية على الاشقياء المتآمرين على فعل الفساد الذين يؤلفون جمعيتهم مؤسسة على الاتحاق لاجراء المفسدة الا انهم لم يكونوا قد اتوا ذلك بالفعل . اما الجزاء المذكور في المادتين المتقدمتين فانما هو جارية على الاشرار الذين يتبنون هذه الجريمة بالفعل فيجرون بحسب نوع الجرم الذي ارتكبه

قال واما النهي لاجراء الفساد فيكون مثلاً باذاعة وإعلان ما قد صمم على فعله اما خطأ او شفافاً وباعداد الاسلحة والادوات وسائر اللوازم التي تعين على اجراء الفعل المنوي وباشاعة بعض الاراجيف المختلة اى الاخبار الكاذبة ايقاعاً للاضطراب في قلوب الناس وبالاهتمام والتدبير على اية صورة كانت وفي اى مكان وزمان يجرى فيه هذا الفساد

على انه اذا لم يقع التثبت باجراء الفعل بل انحصر الجرم في المذاكرة والكلام على الاستفساد فيوضع المتآمرون على المفسدة في سجن القلعة مؤقتاً كل واحد منهم على قدر استحقاقه الجزاء من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة اي لا ينبغي ان ينالهم الجزاء باجمعهم على السواء بل كل مجزى بحسب استحقاقه

وكذلك لو شرع شخص في جعل التواطؤ والائثار المار ذكره اسامياً للاستفساد ولم يوافقه احد عليه وانما ليك هو منفرداً به فيجازى وحده بالحبس من سنة الى ثلاث سنين اما لو تابعه الآخرون المكاشفون بالامر وانتموا الى حد المذاكرة فيه فيشدد الجزاء كما اوضحنا آنفاً

المادة (٥٩) كل من يتولى ادارة فرقة او جماعة من العساكر او اسطول او مركب حربي او قلعة او حصن او ميناء او مدينة ولم يكن مأموراً بذلك من قبل الدولة العلية او ليس له داعٍ مقبول لدى الدولة . وكذا كل من لا يمثل امر الدولة العلية بترك ادارة العساكر التي بامرته وكل قائد يمتنع بلا داعٍ مقبول عن امثال او امر الدولة العلية المنفذة له باطلاق الجنود التي بقيادته وامسكها مجنبة عنه بحري بالقتل

اما اذا كان ذلك مبنياً على اسباب مقبولة لدى الدولة العلية فلا يجازى احد من اشار اليهم نص هذه المادة بل يكونون مظهرًا لحسن المكافاة بحسب مقتضى الحال مثال ذلك لو بدا العصيان في مكان ولم يكن بد من قيام احد سادات القوم واصحاب البيوتات على رئاسة فرقة عسكرية يسعى بها الى صيانة الخلق ووقايتهم من الظلم والعدوان فان مثل هذا الزعيم او الرئيس ليس انه لا يستحق العقوبة والمجازاة بل يصير جديرًا بحسن المكافاة لا محالة . وكذلك لو هجم العدو على مكان هجومًا مباغتًا ولم يكن ثمة قد حصل للدولة العلية قوة كافية فاندب رجل من رتب القوم واشرافهم لان يأخذ على نفسه رئاسة قلعة او سفينة حربية وتوفر على حفظ اهل المحلة ووقايتهم ريثما تصل قوة الدولة الكافية جري بعمله خيرًا

وايضاً فلو صدر الامر الى قائد الجيش بصرفه وتفريقه بناء على انعقاد الصلح وعقب هذا الامر ان العدو نقض هذا العهد اي عهد الصلح بغتة فحيث ان مثل هذا القائد او الرئيس يصير مضطراً الى الامساك عن تهريق العسكر اذ ذاك فلا يكون مستوجباً للعقوبة وسوء المجازاة (*)

المادة (٦٠) من يحرك لايفاع العصيان والاختلال في عساكر الدولة

(*) قيد حضر رشاد بك هذه المعاذير بان تكون واضحة مقبولة لدى الدولة والا فيجوز الاعتذار لا يكفي للاعفاء من الجزاء . قال اما شك العقوبة المرنة بمقتضى هذه المادة فهي ولا شك مطابقة للعدل دفعاً لما اعله يلحق بالدولة من الاضرار الجسيمة

العلية الموظفة والضابطة بحزى بالكورك موداً. وأي من كان ماموراً
ان يستعمل عساكر الدولة العلية الموظفة وضابطتها وان يستخدمها
وسألاً أو أمراً ان تُجري حركة مضادة لمادة تجنيد افراد العسكر
الجاري بامر السلطنة السنية بحزى بالفى المؤبد. وان شوهده هذا الامر
والطلب آثار واقعية كمطاوعة تلك القوة العسكرية المأمورة على المكروه
وارتكابها الممانعة في انفاذ مراد الدولة العلية من هذا الوجه جوزي
صاحب امرتها بالاعدام. اما ضباط مطاوعيه على مثل هذا الامر المنكر
وروساوم فيجوزون بالكورك المؤقت

ان الذين يحركون عساكر الدولة العلية الموظفة والضابطة الى العصيان والاخلال
بالامانة ويظهر لتعريبهم اثر وثيجة واقعية يجوزون بالاعدام وفقاً للمادة (٥٥) (*)

المادة (٦١) كل من احرق او هدم عمداً يعني خيانة ابنية او مخازن

مخصوصة بانواع المهمات المتعلقة بالدولة العلية يقتل

يعني ان من يحرق او يهدم عمداً وخيانة البناء العائد الى الدولة من اي نوع كان
يجازى بجزاء الاعدام. وفي المادة (٩٥) من قانون فرنسا الجزائي « وهي بمقام هذه المادة »
نصرح بان من يحرق ويهدم سفن الدولة يجازى بالاعدام بخلاف قانوننا هذا فانه لم
يتضمن مثل هذا النص الصريح حتى انه بحسب هذه المادة المشروحة لا يحزى من
يحرق ويهدم مراكب الدولة لان عبارة المتن غير شاملة السفن اذ المتعارف ان السفن

(*) وفي شرح حضرة رشاد بك ان المراد بعساكر الدولة الموظفة الجنود المتطوعة

التي كانت تجمعها الدولة في احوال غير عادية برواتب وجرايات معينة وان امثال
هؤلاء العساكر قد قاسم القانون بالضابطة تفرقة بينهم وبين الجنود النظامية وصنوف
الرديف والمستخفظ الذين لم قوانين مخصوصة. قال واما المراد بمضادة مادة التجنيد
فهو الممانعة في امر اجراء القرعة الشرعية العسكرية لو تكررت مثلاً في سنة واحدة اولو
صدر الامر بجمع جنود متطوعة على نحو ما مر واشباه ذلك

لا تدخل في مفهوم الابنية ومع هذا فان من يحرق سفينة من سفن الدولة الصالحة للاستعمال باضرار النار فيها عمداً يجازى بالاعدام وفقاً للمادة (١٦٢)

المادة (٦٢) اي من كان رئيساً او مديراً لجمعية مؤلفة من اشقياء مسلحين لتضبط اموال الدولة العلية ونهب اموالها ونفودها او اموال جمع كبير من الاهلين او لصد عساكر الدولة العلية عن ادراك اصحاب مثل هذه الجنايات يجرى بالموت . اما من كان عدادهم في جمعية الاشقياء الموصوفة وليسوا بذوي كلمة وإدارة وقبض عليهم في مكان الفساد فيعملون في الكورك مؤقتاً

اي يات من كان ذا امر مطاعة (وفي الاصل قومائدة) في جمعية الاشقياء او من كان رئيساً على مثل هذه الجمعية المسلحة المتألفة بقصد ان تضبط ونشن الغارة على شيء من الاموال والاملاك والسفن والنفود العائدة للدولة او على اموال جم كبير من افراد الرعية . او المتألفة على مقاومة العساكر النظامية او الضبطية او القوة العمومية الناهضة على اصحاب مثل هذه الجنايات يجزى بالاعدام . اما من يعمدون في مكان المنفعة ولم يد في جمعية من جمعيات الاشقياء المار ذكرها ولكن ليسوا بذوي كلمة وامر فيها ولا زعامة او رئاسة عليها فوضعون في الكورك الموقت (*)

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

ان جماعة الاشخاص الذين ينتشرون في البراري والجبال متسلحين ويمسكون من بصادفونه من ابناء السبيل ويسلبونه ما معه وهم المعروفون بقطاع الطرق يجازون بالكورك الموقت او المؤبد بحسب احوالهم

(*) وفي شرح رشاد بك على متن هذه المادة ان مراد صاحب القانون بجماعة الاشقياء هنا اولئك الشذاذ الاشرار الطامعون في الكسب والنهب لا الذين يخرجون على الدولة عاصين متمردين لاغراض سياسية فان امثال هؤلاء سيأتي ذكرهم في مواضع مخصوصة من هذا الفصل

وصفاتهم ودرجات جبريتهم . اما من كان له بينهم سابقة في هذا الامر وهو مستمر على الابعاث في مثل هذه الجناية او من كانوا يعاملون من يسكونه بالاذى والاغتيال او يقتلون انساناً في معرض قطع الطريق فيحكم عليهم بالموت

اراد واضع القانون بتعليق هذا الذيل على المادة (٦٣) خاصة استئناف البيان على اسلوب آخرانها ليست موضوعة في حق السارقين الذين يقال لهم قطاع الطريق ومن ثم فان رؤساء اهل الشفاقة المذكورين في المادة المذكورة وأولي الكلمة والامة فيهم يمانون على الاطلاق والذين يسكون حيث تقع المهنة وليسوا من ذوي الرئاسة والكلمة والامة بوضعون في الكورك مؤقتاً كما مر في هذه المادة (٦٣) اما الذين يسكون بلا مقاومة عزلاً « اي بلا سلاح » في الأماكن الخارجة عن موقع الفساد ويتفرقون منطلقين امثالاً للسواهي والتنبيهات المجراة عليهم من قبل مأموري الملكية والعسكرية فلا يجوزون مجزاء العائين المفسدين وانما يجعلون قيد عيانة الشرطة ومراقبة الضابطة كما ستري في المادة (٦٤) (قلنا ان امثال هؤلاء يحاكمون عند الانتضاء على جرائمهم الخصوصية)

واما قطاع الطرق فان وائى أدركوا وامسكوا يجازون مجزاء الكورك الموقت او المؤبد بحسب الايجاب وبالسبة الى حال ودرجة شفاقة كل منهم . ومن كان منهم محكوماً عليه بحماية غير هذه اي بانه ذو سابقة في جناية قطع الطريق او بانه من اصحاب الشر المستمر او انه كان يؤذي ويعذب من تصل اليه يد ويسكه او كان قاتلاً انساناً يجازى مجزاء الاعدام (*)

(*) ذكر رشاد بك في شرح ذيل هذه المادة (٦٣) صفات قطاع الطرق فقال : يُعدّ منهم أولاً من يكون دأبهم الجولان في الجبال والاوردة وسلب ابناء السبيل . ثانياً من يكون لهم في ذلك بين الاهلين شرف متواتر . ثالثاً من يستمرون على هذا العمل . رابعاً من يؤذون ويعذبون الأشخاص الذين يسكونهم . خامساً من يقتلون بعض الذين يسلمونهم في اثناء السلب . قال ومن اجتمع فيه صفة او صفتان من هذه الصفات عُدّ من قطاع الطرق وجوزي بحسب الانتضاء اما بالكورك المؤبد او الموقت واما بالاعدام على ما تبين في المتن

المادة (٦٢) حيث ان جمعية الاشقياء وقطاع الطرق الموصوفين في المادة السابقة تكون على وجه المشاركة فمن يتولى ادارة هذه الشركة الفسادية بعيداً كان عن الجمعية او قريباً منها ومن يرتب وبوئلف مثل هذه الجمعية او يعطي الاشقياء عن اختيار ومعرفة اسلحة وغيرها من ادوات الاستفساد او يعاونهم للحصول عليها او يمدهم بذخيرة وميرة او كان بينه وبين مدير تلك الجمعية ورئيسها مراسلة سرية استفسادية في مطلق الاحوال او انه حال كونه عالماً بمقاصد الاشقياء ومنوياتهم يتخلى لهم عن محل للرفاد والاختفاء والاجتماع وهو غير مكره على ذلك فيوضع في الكورك مؤقتاً

بما ان جمعية الاشقياء واصحاب الماسد الميمنة في المادة (٦٢) قد تكون هيئتها كالشركة فالذي يقدم على احدى الاحوال المذكورة في متن المادة وان كان بعيداً عن هذه الجمعية بمعنى انه لا يكون داخلها فيها بالذات بل من معاونيها الذين يدونها بالمال والسلاح يجازى بجزاء الكورك مؤقتاً

✽ ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ ✽

كل من يخلي مكاناً لايداع ما يسلبه قطاع الطريق مع علمه باحوالهم وصفاتهم فكذلك يوضع في الكورك مؤقتاً

كما ان واضع القانون قد نص نصاً صريحاً بالذيل الملحق آنفاً ان قطاع الطرق غير معدودين في ارباب الشفاة المذكورة في المادة (٦٢) كذلك عين بهذا الذيل ايضاً جزاء من يكون ملجأ ومأوى لقطاع الطريق ولاشك ان من يكون كذلك يجازى كما نص هذا الذيل نصاً صريحاً بجزاء الكورك الموقت كمن يصبرون ملجأ ومأوى للجمعيات اصحاب الشفاة المذكورة في المادة (٦٢)

ويجب في مجازاة من بأوى قطاع الطرق ألا يكتفى بمجرد كونه قد آواهم عنه عالماً بحالهم وصفاتهم وانما يشترط ايضاً رضاه واختيار المؤوي في الايواء . ولم يذكر القانون

هنا قيد الرضى والاختيار لانه داخل في مفهوم المجازاة ضرورة اذ لا يجازى احد بدون ان يفعل عن طواعية واختيار فضلاً عن ان هذا الشرط اللازم قد صرحت القاعدة العمومية الموردة في المادة (٤٢)

المادة (٦٤) من كانوا في مثل هذه الجمعيات ليسوا بذوي رئاسة ولا خدمة وامثلوا من اول وهلة التنبيه التجاري عليهم من قبل ماموري الملكية والعسكرية ليتفرقوا وانصرفوا. وايضاً الذين بمسكون بعد ذلك عزلاً (لا سلاح معهم) دون مقاومة في حيث لا يكون مصدر الفساد فلا يحكم عليهم مجزاء المفسدين بل يجازون بجرائم الخصوصية التي باشروها ان وجدت ويجعلون تحت مراقبة الضابطة

ان الذين بمسكون بلا مقاومة خلوا من سلاح في غير واضح الفساد ممن تفرقوا امثالاً للنهي والتنبيه الوارد عليهم اول مرة من ماموري الملكية والجندية او الضابطة ولم يكونوا ذوي كلمة وامر ورئاسة في احدى جمعيات الشفاعة المذكورة كما في المادة (٦٢) لا يجازون مجزاء الكورك الموقت المبيت في الفقرة الاخيرة من المادة (٦٢) كاصحاب المفايد ولكن يجعلون تحت مراقبة الضابطة الا اذا كانوا قد ارتكبوا جرماً آخر فيجازون به على حدة. ثم ان هذه المادة وان لم تصرح بمقدار المدة التي يجب ان يكون فيها امثال هؤلاء الناس قيد مراقبة الضابطة ولكن يمكن للشخص عند ختام المدة المعينة في الفصل المتعلق باعادة الحقوق المنوعة الى المحرومين منها «كما سنبينه في العدد (٨) من خاتمة الكتاب في فصول قانون اصول المحاكمات الجزائية» ان يستدعي رفع تلك العبارة والمراقبة عنه

وايضاً فان من يرتكب جرماً بنفسه في غضون كونه في جمعية الشفاعة فيسأل هو نفسه عن الجرم وان حكم عليه مجزاء هذا الجرم فتكون مدة جعله تحت مراقبة الضابطة اعتباراً من يوم اكتماله هذا الجزاء الخصوص او بعد اغفائه منه. وعلى ما يستفاد من هذه المادة انه متى وجد في مكان عصاة اشقياء من مثل هذه يصدر من قبل ماموري الملكية والعسكرية المقيمين بجوار ذلك المكان وعد الحاجة من مركز الحكومة او امرالى افراد مخصوصين من عليه النوم لينبهوا وينذروا اصحاب الجمعية المذكورة بكلام مناسب

يحملهم على ترك البغي والعصيان والرجوع الى دائرة الطاعة والامان لان ذلك من
الاصول المستفصنة المرعية المتخذة في كل مكان . وان الى اولئك الاشقياء الا المكاتب
والعناد ولم يحملوا بالنهي والتبعية تعين على الحكومة اذ ذاك ان تعنى جهودها في تفريق
شمل هاتيك العصاة بالتدابير الممكنة

المادة (٦٥) من كانوا من جماعة العصاة والاشقياء واخبر احد
المشاركين معهم في التهمة ماموري الدولة العلية قبل الاقدام على العمل .
ومن تسببوا في توقيف المشاركين في التهمة بعد الاقدام على العصيان فهم
معفون من المجازاة الجزاء على غيرهم بيد انهم يجعلون تحت مراقبة الضابطة
مدة لا تتجاوز سنتين

من كان من زمرة العصاة والاشقياء واخبر ماموري الحكومة عن شركائه في الجريمة
قبل الشروع في الشقاوة والعصيان او بعد الشروع والحكومة لم تبدأ بالبحث عنهم بعد
وصار سببا لتوقيف المشاركين في الجرم فانه يعفى من المجازاة القانونية التي تنالهم . والعيب
في اعفائه من طائلة الجزاء بالسلكية هو حصول العلم على يده بافراد مثل هذه الجمعية
وكونه صار سببا لحل عقدها ونشيت شملها . وما عدا ذلك فان هذا العفو القانوني
يحمل ان يبعث اكثر زمرة العصاة والاشقياء على العدول عن طريق الشر والعصيان
فيضفون مدعاة لرفقائهم ايضا ان يتركوا هذا المسلك الذميم

وحيث ان الحكومة لا تكون على ثقة تامة من العصاة والاشقياء الذين يعفون من
المجازاة توفيقا لاحكام هذه المادة بانهم يكونون مستفيي السيرة في الغد فالتانون بقضي
يحملهم قيد مراقبة الضابطة مدة لا تتجاوز سنتين بالنسبة الى ائمتهم في الاطوار والشؤون .
فانظر الى هذا الاحتياط والاحتراز القانوني وتأمل حكمة واضع القانون المستفادة
من وجوب جعل المعفوعة في هذه الصورة تحت عناية الشرطة مع تفويض تعيين
درجاتها الى وجدان المحكام (*)

(*) فرق حضرة رشاد بك في شرحه بين العصاة والاشقياء المذكورين في متن
هذه المادة وبين الاشقياء المسلحين المذكورين في المادة (٦٢) بان اولئك لا يراد بهم
العصاة الخارجون على الدولة (راجع المحاشية المعلقة على المادة (٦٢) بخلاف هؤلاء فانهم

المادة (٦٦) كل من يتكلم جهاراً في الاسواق وحيث يجتمع الناس وفي الساحات او يعلق اعلاناً او ينشر اوراقاً مطبوعة تخريباً للاهالي والسكان على خط مستقيم ان يفعلوا انواع الجنايات المبينة في هذا الفصل فانه مجازي جزاء فاعلي الجنايات انفسهم ولكن اذا لم يترتب على ذلك التخريب سوى تاثير في مجازي المحرض بالنفي الابدني ان من يباشر تحريك اهل محلة او سكانها على اتيان احدى الجنايات المبينة انواعها في هذا الفصل الثاني بان يشر ورقة مطبوعة او يعلق لوحاً مكتوباً او ينهض ويتكلم في مجتمعات الناس او في السوق او في احدى الساحات قصد التحريك فليجرد تحريكه مجازي جزاء النفي المؤبد. وان جاء عن تهميه اثر وانفي وجب ان يحكم عليه بجزاء من ارتكب الجرم نفسه. اما من يحرك الاهالي والسكان الى اتيان جناية ما ولم يظهر اثر فعل تحريكه فجزاؤه النفي المؤبد. قلنا ان هذا الجزاء وان تبين في بادي الرأي انه شديد ولكن متى اُمعن النظر في الضرر اللاحق بالهيئة الاجتماعية من تلك الحركة التي باشرها ذلك الشخص الباعث على اجراء الجنايات المذكورة في هذا الفصل بالناء خطاب في الساحات والاسواق ومجتمعات الناس او بتعليق لوح مكتوب او ورقة مطبوعة كما مرّ ينول ولا يشك ان هذا الجزاء معتدل لاشديد. وان كان فعل التحريك المذكور في هذه المادة بواسطة احدى جرائد الاخبار فيجازي المحرك الاصلي وصاحب الجريدة المعداد شريكاً له في هذه الجناية بالجزاء الذي يترتب في حقها معاً بالنظر الى درجة الجناية وتعطل تلك الجريدة ايضاً بمعرفة الحكومة وقتياً او قطعياً وفقاً للمادة (١٢) من نظام المطبوعات

❦ الفصل الثالث ❦

(في بيان الرشوة)

ذكر واضع القانون الجنايات والجنح المخلة بامن الدولة خارجاً وداخلاً في الفصل الاول والثاني من الباب الاول وعندها بهذا الفصل الثالث المتضمن الاحكام الجزائية المتعلقة بالرشوة تنبيهاً على كونها من اهم الاشياء العام ضررها

مع شتم الفارة يخرجون على الدولة عاصين باجرائهم حركات مضادة لها وللحكومة

(الرِّشوة) في اللغة مثالة اي تلفظ بفتح الراء وضمة وكسرها . وفي الاصطلاح اي عند علماء الحقوق مكسورة الراء لا غير كما شاع استعمالها في اللسان العثماني . اما حذها على ما في التعريفات فهو « ما يعطى لابطال حق او لاحقاق باطل » وعرفها بعضهم « بانها ما يعطيه الشخص للحاكم او غيره ليحكم له او ليحمله به على ما يريد » . اما قانون الجزء التجاري شرحه فقد عرف الرشوة « بانها ما يعطى لاجل ترويج المرام » ورجح هذا التعريف على باقي التعاريف المذكورة كما يظهر من المادة (٦٢)

ويقال لطلب الرشوة استرشاء واعطائها رشو ولاخذها ارتشاء ولطالها مسترشع ولعطيتها راش ولاخذها مرشع وللوسيط بين معطيها واخذها رائش

والرشوة كما انها محرمة ممنوعة في دين الاسلام كذلك هي محرمة معظورة في سائر الاديان وفي القرآن العظيم الشأن « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا قَرِيبًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » وقد ورد في الحديث الشريف ايضا « لعنة الله على الراشي والمرشي » و « لعن الله الراشي والمرشي والرائش الذي يمشي بينهما » وامثالها كثيرة من جهة السنة . اما من جهة الاجماع والقباس فلم يقل احد من ارباب الاجماع بتحليلها ومعلوم ان لامساع والاجتهاد في مورد الص

واما علماء الفقه الاعلام فقد قسموها الى عدة اقسام بحسب اعتباراتها المختلفة وفصلوا المسائل المتعلقة بكل قسم من الاقسام المذكورة في محله واشهرها التقسيمات الواردة في فتاوى العلامة قاضي خان . فالرشوة باعتبار ذلك متقسمة الى اربعة اقسام مطلقة

الاول « كل ما يعطى وبموخذ على سبيل تقليد القضاء » اي ان كل ما يدلي به المحكّم على اي وجه ومعنى كان الى من له وفي مكانه ان ينصب المحاكم تحصيلاً للحاكمية بعد رشوة . ولا شك ان ما يعطى ايضاً لافرار المحاكم في منصبه يعتبر تابعاً للقسم الاول وكل ما يدخل في هذا القسم من ضروب الرشوة هو محرم مموغ مطلقاً لايجل ولا يجوز ابداً . ولا جرم ان هذا القسم لمن افعج واشنع انواع الرشوة باطرافها

والقسم الثاني « هو ما ياخذ المحاكم بقصد لاجل الحكم » اي ان كل ما يدلي به اي يعطيه احد المترافعين الحاكم عند وقوع احدى الدعاوى اخناقاً للباطل او ابطالاً للحق او لاحقاق الحق او لابطال الباطل بحسب رشوة . ولا جرم ان كل ما يدلي به اصحاب المصالح الى المحاكم سواء كان قبل المحاكمة او بعدها ولو بلا شرط ومفاولة يدخل تحت

هذا القسم الثاني وكل ما يعطى ويؤخذ ما هو داخل فيه هو حرام محرم واجب المنع لا يجوز ولا يجوز ابداً على اختلاف الاوقات والاسباب وهو قريب من القسم الاول فجاء وشاعة بل يحسب من بعض الوجوه اقبح منه واشنع لا محالة

والقسم الثالث « هو الرشوة المعطاة عن اكرام شديد دفاعاً عن النفس والمال او صوناً للعرض عند الضرورة ». وهذا القسم من الرشوة غير محظور ولا محرم اعطاؤه كما ترشد اليه البداهة . اما اخذ الرشوة التي من هذا القسم فلا مناص له من طائلة المنع والتعريم اذ لا يجوز له اخذها في اي وقت ولا في علة ويكون حكمه في هذا القسم حكمه في القسمين الاول والثاني بلا مرأى

واما القسم الرابع فهو الرشوة التي يدلى بها الى بعض الكبراء تسوية لفضية شخص ما على وجه يكون فيه جرٌ مغنم او دفع مغرم اي جلب نفع او دفع ضرر وهذا القسم من الرشوة وان كان عطاؤه جائزاً على شرط ان لا يكون لإحقاق الباطل وإبطال الحق إلا ان تناوله حرام ممنوع مطلقاً

وقد قسم الرشوة ابن همام احد مشايير الفقهاء المشارفين رتبة الاجتهاد في شرحه المشهور بفتح القدير على الهداية الى اربعة اقسام . اولها ما يعطى ويؤخذ على سبيل تقليد القضاء والإمارة والمأمورية . ثانيها ما يأخذه الحكام من اصحاب الدعاوي لاجل الحكم . ثالثها ما يعطى عن اكرام رغبة في اصابة خير او رغبة من لحوق ضرر من قبل الامراء . رابعها ما يعطى وقاية للنفس والعرض والمال . فالقسمين الاول والثاني كلاهما حرام ممنوع اخذاً وعطاءً . والقسم الرابع يجوز فيه العطاء ويمنع الاخذ . والقسم الثالث اخذه حرام ممنوع واعطاؤه جائز بشرط ألا يكون لإحقاق الباطل وإبطال الحق

وحيث ان الفقهاء الكرام وسائر العلماء الاعلام قد قرروا وذكروا في بحث الرشوة مسائل كثيرة وألفوا وصنفوا فيها رسائل مشبعة بضيق المقام عن استيعابها محصلة او مفصلة عدا ان ذلك يخرج بنا عن الصدد فقد اكتفينا بما قدمنا وبيننا في هذا المعنى خوف الاطالة على غير طائل

المادة (٦٧) كل ما يعطى ويؤخذ باي اسم كان ترويحاً للفرام فهو رشوة . وكذا كل ما يُشترى ويباع من الاملاك والاموال بثمن ناقص او زائد على سبيل الرشوة فان ما يقع فيه من التفاوت بين الاثمان

والقيم الحقيقية بعد رشوة . ومثاله الهدايا التي يهديها الرجال والنساء الى خدمة الدولة خاصة في اي نوع من الاعراس ومحافل العقد كثيرة كانت تلك الهدايا او قليلة بصفة مدباي انداز ، ونحوه من سائر النوايلات والاسماء كل ذلك هو في حكم الرشوة . ويستثنى مما ذكر الصلات التي جرت العادة باعطائها للخدام ويلحق بها ما يتوسل به المحتاجون الى اخذ الهبات والصدقات او ما ينهادى به الاحباب من الاشياء البسيرة كالفواكه وسائر المأكولات والمشروبات والهبات التي تجري على المساكين والمستحقين والخدم . والهدايا الرسمية والعلمية التي يُرخص فيها رسمياً رخصة سنوية كل ذلك لا يحسب رشوة

ثم ان آخذ الرشوة بالذات او بالواسطة على يد ذويه يقال له مرتشٍ والمعطي الرشوة راشٍ والوسيط بينهما يقال له رائش

لما كانت هذه المادة المهمة حاوية تعريف الرشوة القانوني جامعة ضوابطها العمومية مبهمة ماهيتها وما يعتبر فيها وما لا يعد منها ومن يحسبه القانون مرتشياً ورائشاً وآياً من المناسب ان نفرد فقرة منفردة منها ونفقيها بالشرح والابضاح فنقول ان الفقرة الاولى تعرف الرشوة بتعريفها القانوني وهو « كلما يعطى ويؤخذ ترويحاً للمرام باي اسم كان فهو رشوة » ويمكن الاقتصار في هذا التعريف على القول « ان الرشوة هي ما يعطى ترويحاً للمرام »

يستفاد مما ذكر ان كل ما يعطى لاجل ترويح المرام يدعى رشوة . واذا بحثنا عن المراد بكلمة ترويح المرام الداخلة في مفهوم تعريف الرشوة بان لنا ان كل ما يعطى ويؤخذ لا بقصد ترويح المرام لا بعد رشوة . وقبل تقرير شيء من ذلك والقطع به لابد من معرفة غرض واضع القانون بهذا التعريف الرشوة واكتناه المقصود وادراك سر المعنى بهذا التعبير للفرق بين ما يعتبر أنه معطى وماخوذ على سبيل ترويح المرام اولا . لان ترويح المرام هو عبارة عن السعي في قضاء الحاجة ومنبهة الظفر بالوطر ويقال للساعي مروج . مع اننا لو اطلقنا الرشوة على كل ما يعطى لترويح اي مقصد كان بصورة مطلقة

واعتبرا معطي الشيء راتباً ومروجاً مرتباً فلا يكون هذا الاعتبار في جانب الراتب والمرتب صادقاً على من يعطي شيئاً لأجل ترويج مقصده وعلى من يروج مغبلة لما يأخذ بصورة مطلقه لعدم مطابقة ذلك للحق والعدل وموافقته الفرض القانوني والمثال في ذلك هو: لو أعطى زيد عمراً عشرين ألف قرش لينوكل عنه في دعواه على بكر أو شارطه على أن يؤدي له الأجرة بنسبة ما يكسه من المدعى وبناءً على ذلك طفق عمرو يسعى في ترويج مرام زيد بحسب وكالته عنه فلا يكون عمرو وزيد في هذه الحال راتباً ومرتباً ولا يجعل أي الأجرة المبدولة من زيد لعمرو في حكم الرشوة . وكذا لو أهدى أحد المتبايعين إلى الآخر هدية حملاً له على موافقته في البيع فلا تكون الهدية المبدولة لترويج المرام من هذه الجهة رشوة . وإيضاً فلو بعث رجل هدية إلى امرأة ترغيباً لها في التزوج به فلا تحسب هديته لها رشوة . ومن ثم فيكون مراد القانون بمروج المرام الذي يعد مرتباً ذلك الشخص الذي لا يكون مختاراً في ترويج المرام إذا أخذ شيئاً على تروجه ولا مختاراً في ترك ترويجه إذا لم يأخذ عليه شيئاً . أي أن المرتب هو من يكون مضطراً أن يصع امرأة ويأخذ على صعه أو عدم صعه شيئاً كما لو أن المحاكم الغير المختارين إحقاق الحق وعنده لكونه مدوباً وجوباً إلى إحقاق الحق بحكم الوظيفة أخذ شيئاً لإحقاق الحق أو عدمه بعد ما أخذ رشوة . وكذا لو أن المحاكم الغير المختارين إزهاق الباطل وتركه لكونه مدوباً إلى إزهاقه أخذ شيئاً لإزهاق الباطل أو تركه لحسب ما أخذ رشوة

وحاصل الكلام أن كل ما يعطى ترويجاً للمرام أدلاء به إلى شخص غير مختار أن يفعل أو لا يفعل أي المدوب وظيفته أو مأمورية لترويج المصلحة أو عدمه يعد رشوة على الإطلاق مهما كان اسمه وعنوانه

أن ما أوصفناه من مراد القانون بقوله « ترويج المرام » هو عين ما يأتي بلا فارق الية كما أوصفناه . وإعلم أن الرشوة ليست من الأمور التي تنحصر في مأموري الدولة لإحتفال أن يقدم عليها غيرهم من التقسيم الأهليون لمباشرة وظيفة أو من مائر الناس كما لو وكل زيد بكرة في دعواه على عمرو وأخذ شيئاً من عمرو لأعانه على إضاعة حق زيد كان ذلك رشوة . وكذا لو أخذ وصي اليتيم شيئاً لنفسه من الشاري لبيعه مال اليتيم ولو بين المثل عاد ذلك الماخوذ رشوة . ومثله لو كان لليتيم مال معد للبيع وكان من بود منع بيعه لنفسه الخاص فأعطى الوصي شيئاً بشرط الإعانة على المراد

حسب ذلك رشوة

ولا حاجة الى بيان ان ما يُعطاه مامور الدولة وسائر المامورين للظفر في مصالح العامة كماموري البلدية هو رشوة معطاة بقصد ترويج المرام

مثال ذلك : لو اعطى احد اهالي بلدة ما شيئاً لواحد من المحكام هناك ولم يقل عند ذلك انه لاجل ترويج دعوى كذا او عمل كذا له مع فلان عد ذلك الشيء المعطى رشوة وان لم يصرح بالقصد ههنا الاعطاء . وكذلك لو اعطى تاجر احد ماموري الكرك شيئاً ولم يسأله صريحاً صرف الظرف عن البضاعة المزيج ان يهرّبها او لم يقل له اكتب لي التذكرة عاجلاً في وقت كذا او لا تعوقني كثيراً في يوم كذا لا يسلم الشيء المعطى من شائبة الرشوة . ومثله لو كان شخص مستحقاً اداء نفود من صندوق مال واعطى امين الصندوق او كاتب الصندوق شيئاً ولم يقل له لا تؤخرني الى يوم كذا او قدمني على سائر الذين لم حوالات على الصندوق عد ذلك الشيء رشوة . وايضاً فلو احد وكلام الدعوى اعطى مامور الجلب شيئاً وعد اعطائه لم يقل له احضر لي فلان سريعاً او اوصل ههنا البوصلة الى محلها بسرعة عاد ذلك الشيء رشوة . وكذلك لو قصّاب اعطى احد ماموري البلدية شيئاً ولم يقل له لا تنظر الى اللحوم الغثة المهزولة التي عندي ولا تسألني عن الذبائح المحظورة بحسب الاصول دخل الشيء المعطى في باب الرشوة اما الفقرة الثانية فهي « كل ما يُباع ويُشترى من الاملاك والاموال بشئ ناقص او زائد على سبيل الرشوة فان ما يقع فيه من التفاوت بين الاثمان والقيم الحقيقية يعد رشوة »

ان السبب ظاهر في ادخال هذه الفقرة الثانية في باب الرشوة قانوناً لان الفقرة الاولى عرّفت الرشوة تعريفاً مطلقاً ومنهوما ان كل ما يعطى لاجل ترويج المرام يعد رشوة ولو عقاراً . وحتى لا يفتى لاحد اعتذار بالجهالة جاءت هذه الفقرة الثانية نص صريحاً على ان ايقاع الفرق قصداً في بيع او شراء الملك او المال باثمان زائدة او ناقصة بالنسبة الى نظائرها هو رشوة لا محالة . والملك هنا هو ما يملكه الانسان اعياناً كان او منافع . والمال ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى وقت الحاجة منفولاً كان او غير منفول كما ورد في المادتين (١٢٥ و ١٢٦) من مجلة الاحكام العدلية . وقد عرّفناها اي الملك والمال بتعريفها لما بينها من العموم والخصوص المطلق لان كل مال ملك ولا بعكس اي ليس كل ملك مال . فعطف لفظ المال على لفظ الملك

الشامل من قبيل عطف الخاص على العام

أما التفاوت أو الفرق الفاحش المذكور في هذه الفقرة فلا يراد به الغبن الفاحش التجاري تعريفه أيضاً في المادة (١٦٥) من المجلة إذ لو كان مقصوداً به ذلك لعميّن على واضع القانون إبراده بلفظه المشهور المتعارف عند العام والخاص المستعمل في القانون منذ القديم. لأن الغبن معناه الغش والخداع وليس البحث هنا في هذا المعنى وإنما البحث في الرشوة. وقد يراد بالتفاوت الزيادة أو النقصان في البيع والشراء عن علم وطيه فإن كانت التفاوت المبني على الرشوة في ثمن الملك المبيع وقيمه الحقيقية غير واصل إلى حد الغبن الفاحش أي أت لم يكن في العروض فرق بالمائة خمسة وفي الحيوانات بالمائة عشرة وفي العقار بالمائة عشرين أمكن اعتباره تفاوتاً فاحشاً

وحيث أن القانون لم ينص في هذه الفقرة ولا في غيرها على المقدار الذي يعتبر به التفاوت في الثمن المسمى والقيمة الحقيقية في الملك المبيع على هذه الصورة فرقاً فاحشاً فمكون ذلك موكولاً إلى وجدان المحكام

وبناء على ما ذكر فالواجب على المحكام في مثل هذه الحال أن ينظروا إلى قيمة المبيع وإلى أحوال البائع والشاري وهل كان ذلك الملك مطلوباً ببيعة من حيث هو أم لا. ومن ثم يرجعون إلى وجدانهم السليم فيبدأون بإصدار قرار في هذا المعنى المحكي عنه أي في وقوع الفرق الفاحش وعدمه. ولا يشترط في الشيء المبيع على هذا الوجه أن لا يكون وقفاً بالأجارتين ولا مقاطعة أو أرضاً اميرية لأن الأفرار والتفرغ في مثل هذا الوقف والأرض بانقضاء أو ازدياد من بدل المثل هو كبيع وشراء العقار التجاري فيه الملك صرفاً من جهة زيادة الثمن ونقصانه عن بدل المثل حتى أن الوقف الصرف غير المجازر ببيعة وإفراغه نحو الدكان ذي الإجارة الواحدة إذا قبل أنه ملك صرف ولاجل ترويح المرام اشترى أو بيع بشئ زائد أو ناقص فيه تفاوت فاحش عن غيره فمثل هذا التفاوت بين الشيء المفروض ثمناً لذلك الدكان وبين الثمن المدفوع هو عين الرشوة. والمعنى أن كون ذلك الدكان ليس مما يباع ويشترى لا يلزم عنه أن التفاوت المذكور غير معدود رشوة. وكذا الحرام من بني آدم أو الجنة وسائر الأشياء الماثلة لها مما لا يجوز بيعه وشراؤه لو فرض أنها مال وبيعت وشريت لأجل ترويح المرام بشئ ناقص عن القيمة المقدرة لها أو زائد عليها فالفرق الذي يظهر بين القيمة المقدرة والقيمة المبيع بها بحسب أيضاً رشوة. ومثله لو باع زيد بكرةً بيعاً فضولياً ما لعمره بدون رضاه بشئ ناقص

او زائد فيه فرق فاحش وكان ذلك بقصد ترويح المرام عند الفرق المذكور رشوة
وعند كل من زيد وبكر احدها راشياً والآخر مرتشياً . وايضاً فان المسقنات
والمستغلات الوقفية والارضون الأميرية او الاملاك الصرفة او المنقولات او الاشياء
ولو كانت جارية في ملك الاجانب وتصرفهم وعلى الجملة اي نوع كان اذا أوجرا
استوجر ببدل زائد على اجر المثل او ناقص عنه لاجل ترويح المرام بفرق فاحش فيعد
التفاوت الواقع في الاجارة على هذا الوجه رشوة

واما الفقرة الثالثة فهي « وثله الهدايا التي يهديها الرجال والنساء الى خدمة الدولة
خاصة في اي نوع من الاعراس ومحافل عقد النكاح كثيرة كانت تلك الهدايا او
قليلة بصفة (باي انداز) ونحوه من سائر التاويلات والاسماء كل ذلك هو في حكم
الرشوة »

قوله خدم الدولة الوارد في هذه الفقرة وغيرها من هذا القانون يشمل جميع مأموري
السلطنة السنية كباراً وصغاراً ممن لم او ليس لهم رواتب حتى انه يتناول ايضاً بوالي
الدوائر وخادمي حجرتها (اوضها) وان ما يعطي من كثير وقليل بأي اسم وتناوبل كان
هدية مخصوصة الى مأموري الدولة من قبل الرجال والنساء المدعويين الحاضرين
محافل العقد والزفاف او من اصحاب العرس وحفلة الزفاف انفسهم هو في حكم الرشوة .
ومفهوم قوله ان الهدايا المعطاة في محافل العقد والزفاف هي في حكم الرشوة اي انها
تستلزم الجزاء كالرشوة انما يتعلق خاصة بالهدايا المهداة الى مأموري الدولة ولا يتناول
الهدايا المهداة لسائر الناس حتى ان ما يتهادى به النساء والرجال المدعوون واصحاب
حفلة الزفاف وسائر المجتمعين بعضهم لبعض وما يبدله اهل محافل العرس والزفاف الى
اتباع مأموري الدولة وخدمهم او الى من هم دونهم من المأمورين الذين يخدمونهم في
الحاشد والمشاهد صلة لم مقابلة لاحتفادهم واجتهادهم في الخدمة لا يحمل على حكم الرشوة
واعلم ان الهدايا التي تعطى في محافل العقد والزفاف وسائر المحلات لا تكون
رشوة ما لم تكن معطاة ترويحاً للمرام . اما اعتبار كل ما يهدي الى مأموري الدولة في
محافل العقد والزفاف في حكم الرشوة فالحكمة فيه سد طرق الرشوة ومنعها على المأمورين
حتى لا يلحقوا ضرراً بالناس من هذه الجهة على الاطلاق

كان مأمور الايالة الكبير في الزمن السالف اذا رام من اهل خطته ان يهدوا
له الهدايا بمشدهم اليه كافة بوسيلة الدعوة الى ختان ولده مثلاً ولكن قد منع ذلك

بالكلية اذ ليس للمامور ان يدعو احداً بغية ان ياخذ منه هدية وان نجاسر بان دعا اليه رجلاً فلا يقدم على قبول الهدية من مخافة ان يحكم عليه بسجن القلعة لا اقل من ثلاث سنين وعلاوة على ذلك يصبر مستغنياً جزاء الطرد من المامورية مدة ست سنين وكذلك كانت عادة الناس في الولايات اذا ارادوا التاهل او الاجتماع لعند النكاح او قضاء سنة الختان لا يحدون مدوحة عن دعوة أكثر ماموري الدولة في بادهم وكانوا يرون ان من المفروض عليهم ان يقدموا لم التهادم التهيئة . اما ما يسميه القانون (هاي انداز) فهو الشال والجوخ ونحوه من المنسوجات الفاخرة فان اصحاب محامل العرج والزفاف كانوا يفرشون ذلك تحت ارجل المامورين الذين يدعونهم وكانوا يحسبون هذا العمل فرضاً واجباً عليهم وكان كل ما يجعل من المفروض تحت قدمي المامور يصير مالاً له ولقد فشئت هذه العادة شيئاً فشيئاً الى ان صار الناس يفرشون تلك الاشياء تحت ارجل خمل المامورين في الاسواق وكان المامورون في ذلك على ضربين فمنهم من يرضاه لنفسه ويملك المفروشات المذكورة ومنهم من يأباه ايثاراً لاخذ قيم المفروشات لرؤيته ان هذا اجل به وانفع له . وقد دامت هذه الاحوال جارية في بعض المحلات الى ان وضعت التنظيمات الخيرية وصدرت . وفي اوائل عهد السلطان عبد الحميد خان والد حضرة سلطاننا الاعظم قد أُلغي ونسخ كثير من هذه العيادات بناء على التنظيمات الخيرية المؤسسة وقتئذ . وفي اواخر سلطنته عين لامثال هؤلاء المامورين جزاء المرتشي وأدرج في هذا القانون الجزائي الهايوني . واذا تأملنا هذه الهدايا وامعنا النظر فيها تبين لنا ان الغرض من اهدائها ترويج المرام مطلقاً سواء كان في وقت العرس او في غيره . اما اذا بحثنا عن الهدايا المسوقة الى غير المامورين في مثل تلك المناسبات او غيرها فلا تعدّ رشوة ما لم يتقدموا اشتراطاتها معطاة لاجل ترويج مرام معين مقرر

ومع ذلك فان من يقدم من الاهلين على مخالفة المناهي الرسمية المتعلقة بامور الزواج والتناكح بان يهادي غيره في المحافل بهدية ما يحسب عملاً فباحة لمخالفته تنبيهات الحكومة ونواميها ويستحق المجازاة بمقتضى المادة (٢٥٤) من هذا القانون

ومن ثم فعلى الولاة العظام والمتصرفين الكرام وسائر ماموري السلطنة السنية خصوصاً المجالس البلدية ان يوجهوا نظرهم الى رعاية هذه المناهي ومراقبة مخالفتها لان في عدم مخالفتها منافع جمة . ولهذا اخترنا ان نجي في العدد (١٢) من خاتمة الكتاب

بنسخة الاعلان الذي نشر في حبه حاوياً بيان ذلك مفصلاً ما يفرع عليه اتماماً للقائمة
واعلم ان خَدم ماموري الدولة الذين لا يقدرّون على ترويج المرام لا بالذات ولا
بالواسطة مع علم من يهدي اليهم الهدية بعدم قدرتهم على ذلك هم كسائر آحاد الناس
فكما ان ما يبذله اهل المحافل لخدمهم فيها لا يحسب على الاطلاق رشوة لانه من قبيل
الاجرة كذلك ما يعطيه المدعوون والضيوف من الاشياء العادية لا يعدّ برطيلاً لانه
في حكم الهدية (وفي الاصل بتخفيف)

واما الفرق الاستثنائية من هذه المادة فهي « ويستثنى ما ذكر الصلات التي
جرت العادة باعطائها للخدام ويلحق بها ما يتوصل به المحتاجون الى اخذ الهبات
والصدقات او ما يتهادى به الاحباب من الاشياء اليسيرة كالنواكح وسائر المأكولات
والمشروبات والهبات التي تجري على المساكن والمعتقنين والمخادمين . والهدايا الرسمية
والعلنية التي يترخص فيها من قبل الدولة كل ذلك لا يحسب رشوة »

يعني ان ما يقدمه الفقراء والمساكين من الاشياء اليسيرة كالتار والازهار ونحوها مما
يوكل ويشرب الى سائر الناس او الى ماموري السلطة السببة رجاء ان يبالوا منهم
صدقة واحساناً في مقابلة ذلك لا يحمل على قصد البرطيل ومعنى الرشوة اذ لا يحمل
هناك حصول ترويج المرام

قد تقدم ان ما يتهادى به الاصدقاء على سبيل المحابة والولاء بينهم فقط من الاشياء
الثرة الطفيفة كالمأكول والمشروب ليس برشوة . ولكن ان لم يكن التهادي بمثل تلك
الاشياء القليلة القيمة بين المتحابين لجرد الوداد بل لاجل ترويج المرام فلا يخرج عن
كونه رشوة واذا احد اعطى شيئاً من مثل ذلك لصديق له او قريب من ماموري
الدولة فينبغي ان ينظر هل كان يعطيه ويهدي له قبل كونه ماموراً ام لا . فان كان
الثاني اي لم يسبق له عادة معه باهداء الهدية قبل المامورية كان فعله في حكم الرشوة لانه
اعطى بقصد ترويج المرام . وان كان الاول اي جرت عادته ان يهدي له قبل
المامورية والهدية في حال المامورية كالهدي بدونها قدرّاً وقيمة والهدي من ذوي اليسار
والثروة فلا تعدّ الهدية رشوة . اما ان كانت الهدية تزيد على الهدية المعتادة فتحكم الزائد منها
حكم الرشوة الا ان كان مهديها قد ازداد ثروة وسعة بد فزاد في الهدية لذلك المامور
وما لا يعدّ رشوة كل ما يعطى احساناً وهدية على غير قصد ترويج المرام الى المحتاجين
والمعتقنين من الفقراء والمساكين والضعفاء . اما اذا احد هؤلاء الصعاليك اخذ شيئاً من

طريق الصلة واللمبة لكي يتدرج به الى آخر في ترويج مرام من اعطاء او هوروجه بنفسه
فيحسب ذلك رشوة

اما الهدايا الرسمية والعلمية التي تؤخذ باجازة سنية من قبل الدولة فليست برشوة
مثال ذلك . لو احسن حضرة السلطان الاعظم الى احد اعظم الرجال بمقبض سيف
وصدرت ارادته السنية الى الرجل المامور بايصال احسانه ان يقبل هدية المحسن اليه فلا
يعد مثل هذه الهدية رشوة

لما كان القانون قد بين اولاً تعريف الرشوة ثم عدد انواعها ووضح احكامها
ومستثناها اخذ الآن بين ما ينبغي اطلاقه على اخذها ومعطيها والمتوسط فيها بينها
فقال « ان اخذ الرشوة بالذات او بالواسطة على يد ذويه يقال له مرشٍ ومعطي
الرشوة راشٍ والمتوسط فيها بينهما رائيش »

يعني ان الشخص الذي يأخذها مباشرة لنفسه او على يد احد اصدقائه او اقربائه
وخدمه او بواسطة من يكون له رائداً مريداً متابعاً عهداً على هذا الامر خاصة او بوسيلة
امس آخرين لم يكونوا له في ذلك رؤاداً مخصوصين والمتحصل ان معاول الرشوة
بأية صورة وبوسيلة وعلى أي صفة ورتبة كان يدعى قانوناً مرشياً . وكذلك معطي الرشوة
على أي وجه كان وبواسطة أي كان يسمى راشياً . وايضاً كل من يرش هذا من مال
ذاك أي يتوسط بين الراشي والمرشي في الرشوة سواء اخذ الرشوة من الراشي وادأها
الى المرشي او كان ذريعة لاعطائها او وسيلة لجمع الراشي بالمرشي او مشى بينهما سفيراً
في ذلك بأي صورة كانت يقال له رائيش (*)

المادة (٦٨) ان المرشي اياً كان وفي أية رتبة ومنصب ومأمورية
وجد تسترد منه الرشوة التي اخذها وتمسك على الراشي جزاءً نقدياً ثم
يُغرم المرشي بمثلها جزاءً له وبعد ذلك ينظر اذا كان ارتكابه هذه الجريمة
اول مرة فيستوجب السجن في القلعة مؤقتاً والعزل مدة ست سنين

كل من يتحقق بالمحاكمة انه مرشٍ تسترد منه الرشوة وتمسك جزاءً نقدياً للراشي
(*) وذكر رشاد بك في شرحه هذه المادة ان المرام المروج بالرشوة لا ينظر
الى كونه حقاً او غير حق وانما يكفي مجرد ترويجه من حيث هو لجعل الماخوذ بسببه
رشوة

ويُغرم المرتشي بمثلها جزاء نقدية أيضاً وبودى الى خزينة الدولة ثم يُنظر ان كان ارتشاؤه واقعاً لأول مرة فيحكم عليه بسجن القلعة مؤقتاً اي من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة وعلاوة على ذلك يُجازى بجزاء الطرد من المأمورية مدة ست سنين وهي المدة المذكورة في المادة (٢٦) المختصة بالجنحة من غير التفتات مطلقاً الى مأموريته ومنصبه ورتبه وقدره ومكانه ومتاركة لها كانت (وان تكررت هذه الجريمة يحكم عليه بتفضي المادة ٧٤ و ٧٥)

ولا جرم انه يجب وتعم على الحاكم مطلقاً ألا يميز في تعيين وتحديد هذا الجزاء ارباب المناصب والمأموريات والرتب عن هم دورهم في المنصب والرتبة والمأمورية او عن لوسل من أولي المناصب والرتب والمأموريات وان لا يفرق بين اهل القدر والجاه والحرمة وبين من كان دورهم من الفقراء والصعاليك في هذه المجازاة لما في الرشوة من الضرر العظيم والرزم العميم الجالب الخراب على البلاد الداعي الى اضعاف حقوق العباد المخل بآ من الجمعيات البشرية وراحتها على صورة عمومية

ولا ينبغي توقف اجراء الجزاء بسجن القلعة على تحصيل الجزاء النقدي المحكوم به على المرتشي ان كان عاجزاً عن ادائه ولو كان في نص هذه المادة انه يرسل بعد استرداد الرشوة واخذ مثلها من المرتشي جزاء له لانه يجب اول الامر ارساله الى القلعة ليسجن فيها مدة الحكم ومن بعد ذلك يُنظر في تحصيل الجزاء النقدي منه وفقاً للتواعد العمومية المتعلقة بهذا الشأن

اما تعبير القانون بالجنحة عن جناية المرتشي في هذه المادة (٦٨) وجناية الراشي في المادة (٦٩) وجناية الراش في المادة (٧٠) فلا لأن جرائمهم ليست من نوع الجنابة بل هي من اعظم الجنابات واجسها ضرراً وانما عبر عنها بلفظ الجنحة في المواد المذكورة توسعاً في الاستعمال (هذا ان لم يكن ذلك خطأً فإرطاً في النقل كما قال غير واحد من الشراح وفي الجملة ان هذا الجرم محدود من نوع الجنابة كما يستدل عليه بمقدار الجزاء المرتب له فهو من المجازاة الازهاية كما لا يخفى على المتأمل)

المادة (٦٩) ان الراشي اياً كان وفي اي رتبة ومنصب ومأمورية وجد يمسك عليه المال الذي بذله رشوة للمرتشي على ما في المادة السابقة. ثم اذا كان اقدامه على هذه الجنحة اول مرة كالمرتشي عينه فيسجن في القلعة

موقتاً ويجزى بالطرد مدة ست سنوات

بُستغنى عن شرح هذه المادة بمراجعة شرح المادة التي قبلها

المادة (٧٠) حكم الرأش أياً كان وفي أي رتبة ومنصب ومأمورية وجدان بسجن في القلعة موقتاً ويجزى بالطرد مدة ست سنين ان كان فعله هذه المجنحة اول مرة كالمرثي والراشي

يعني ان الرأش اذا لم يكن قد حكم عليه بهذه الجناية من قبل فيحكم عليه بسجن القلعة موقتاً وبالطرد من المأمورية مدة ست سنين فقط ولا يؤخذ منه جزاء نقدي كالمرثي والراشي

المادة (٧١) المرثي والراشي والرأش الخالون عن الرتب والمأموريات يجازون جزاء اصحاب الرتب والمأموريات بما ان هذه المادة كثيرة الوضوح فلا نرى من حاجة الى شرحها (*)

المادة (٧٢) لو كان المرثي امرأة ذات بعل وثبت ان له علماً باخذها الرشوة فتُسند منها كليهما مضاعفة ويسوى بينهما في جزاء المرثي المنصوص عليه في المادة الثامنة والستين . وان كانت المرثية لا زوج لها او هي ذات زوج ولم يثبت عليه في المحاكمة انه عالم او راضٍ

(*) قلنا مع موافقتنا الشارح في ان نص هذه المادة واضح الى حدٍ بُستغنى عنه عن الشرح الا ان كيفية وقوع الرشوة بين اناس خالين عن المأموريات تقتضي ايراد مثال لها اذ لا تبادر الى الذهن بدون تأمل ولذلك نقول : لو اعطي شخص شخصاً آخر معتبراً مقرباً عند صاحب مأمورية مالا بقصد ترويج المرام ولو لم يصل الى المأمور شي من الماخوذ عند ذلك رشوة واقعة بين اثنين ليسا من ذوي المأمورية . وكذا لو اخذ الوكيل من خصم موكله شيئاً وسعى في ترويج مرامه (مر هذا المثال في جملة غيره من المثل في شرح المادة ٦٧) كان ذلك رشوة من هذا القبيل . وعلى ذلك قرار من محكمة التمييز

باخذها الرشوة فتغرم وحدها بالجزاء النقدي وتحبس سنة واحدة
اي اذا كان المرثي امرأة متروجة وكان الزوج عالماً بان زوجته قد ارتثت او
سترثي وسكت عن ذلك بعد كسريك الفاعل وتسرد الرشوة منه ومن زوجته ونسك
على الراشي جزاء نقدياً له ويغرم الزوجان بثلاث جزاء نقدياً لها . وان لم يدرك احدها او
كان احدها عاجزاً عن اداء الجزاء النقدي فهوخذ كله من ايها وجد وهو قادر على
اداء الجزاء

وايضاً يجري على الزوجة والزوج جزاء المرثي المبين في المادة (٦٨) اي اذا لم
يكن محكوماً عليها من قبل مجزاء المرثي فيجزي كلاهما مجزاء بمن القلعة مؤقتاً ويحكم عليها
بجزاء الطرد من المأمورية مدة ست سنوات . اما اذا لم يكن للمرثية زوج او كان ولم
يكن عالماً باخذ الرشوة فهوخذ من الزوجة المرثية وحدها مقدار الرشوة الذي اخذته
جزاء نقدياً لراشيها ومثله ايضاً جزاء نقدياً لها ويحكم عليها بالحبس سنة واحدة لا غير
واما اكتفاء القانون للمرأة التي لم يكن لها زوج او كان ولكنه غير عالم بالرشوة بحبس سنة
واحدة جزاء بدلاً من جزاء بمن القلعة المؤقت والطرد مدة ست سنين فهو من جملة
المساعدات التي رآى القانون لزوماً لاجرائها في حق طائفة النساء وفقاً لمجملهن وارعاء
عليهن

والقبود الواردة في هذه المادة (٧٢) كقوله « اذا ثبت » و « اذا لم يثبت عليه
بالحكمة » لا تنحصر احكامها في هذه الجريمة وعقوبتها بل تشمل سائر الجرائم والعقوبات اذ
لا يجوز عقلاً ولا قانوناً الحكم على احد مجزاً ما من اجل جرم ما ما لم يبين وتتحقق
بالحكمة انه فعله ووقع منه

المادة (٧٣) الراشية اي التي اعطت الرشوة والرائشة اي الوسيطة
في الرشوة وزوجاها المتواطئان معها على امر الرشوة مجازون ايضاً جزاء
المرثية بعينه على ما مر في المادة السابقة

اي اذا كانت الراشية ذات زوج وسكت زوجها على ذلك عالماً بانها قد اعطت
او سعطت رشوة فيعتبر اذ ذاك الزوج في حكم شريك الفاعل ويحكم عليها بجزاء الراشي
وهو اسداد الرشوة من المرثي وامساكها جزاء نقدياً لها . وان لم يكن الحكم قد سبق
عليها ولا عليه بالارتشاء فيجزيان كلاهما مجزاء بحس القلعة مؤقتاً ثم يجزيان بجزاء الطرد

من المأمورية مدة ست سنين . اما اذا لم يكن للراشدة زوج او كان ولكنه غير عالم بالرشوة التي اعطتها زوجها فتسترد الرشوة من المرثي وتمسك جزاء نقدياً للراشدة وحدها وبحكم عليها بالحبس سنة واحدة لا غير

وكذلك لو كان للراشدة زوج وسكت عند علمه بان زوجها ستكون او كانت راثثة اي وسيطاً للرشوة فمن حيث ان الزوج يكون حكمه حكم الفاعل المشارك بحكم عليه وعلى امرأته بجزاء الرأث

على انه اذا لم يكن للراشدة زوج او كان ولم يعلم ان زوجها ستكون او كانت واسطة للارتشاء فيحكم حيثنذ على المرأة الراثثة وحدها بالحبس لا اكثر ولا اقل من سنة واحدة المادة (٧٤) من أنهم مرة بتهمة الارتشاء وناله التأديب القانوني ثم اقدم على هذه الفضيحة ثانية استردت منه الرشوة التي اخذها ضعفين وقضي عليه بسجن القلعة الموقت لا اقل من خمس سنين مع الحكم عليه بجزاء الحرمان الابدی من الرتبة والمأمورية

مراد القانون بلفظ « التهمة » الواردة في متن هذه المادة الجنابة ولفظ « المتهم » المحكوم عليه ويقول « التأديب القانوني » المجازاة الترهيبية القانونية

يعني من حكم عليه بجنابة الارتشاء اول مرة واكمل مدة جزائه او ابدل جزاؤه بجزاء آخرائه او اعفي من المجازاة بالكلية ثم ثبت بالمحاكمة انه ارتشى مرة اخرى يؤخذ منه مثل الرشوة التي اخذ وتمسك الماخوذ جزاء نقدياً للراشي ويؤخذ منه مثلها ايضاً جزاء نقدياً له اي للمرثي ويستوفي كلا الجزائين منه ويحاكم ويسجن في القلعة موقفاً مدة لا تقل عن خمس سنين ويحرم من الرتبة والمأمورية مؤبداً

واحكام هذه المادة هي من جملة المستثنيات المذكورة في المادة الثامنة المتعلقة بجزاء مكرري الافعال . وبناء عليه فلو كان المرثي المكرراً امرأة لا زوج لها او كان ولكنه غير عالم بالارتشاء غرمت بمثل الرشوة التي اخذتها وفقاً للقاعدة المبينة في المادة الثامنة والمادة (٧٢) وبعد ذلك بحكم عليها بالحبس مدة سنتين

اما اذا كانت المرثية متزوجة وقد اقدمت على الارتشاء بمعرفة زوجها فتعزم من المساعدة التي اخصت به النساء المرثيات بلا علم ازواجهن او اللواتي لا ازوج لمن ونجazy مع زوجها بالجزاء المبين في هذه المادة (٧٤)

المادة (٧٥) اذا تكرر فعل الرائي والرائش جُوزيا ايضا بجزاء حبس القلعة لا اقل من خمس سنين وحكم عليهما مع ذلك سوية بجزاء الحرمان الابدى من الرتبة والمأمورية

ان حكم الرائي والرائش في هذه المادة هو تحكم المرتشي المذكور في المادة (٧٤) واذا كانت الرائي والرائش المكررين الفعل امرأتين ليس لهما زوجان او كانتا متزوجتين ولا علم لزوجيهما بذلك فتجزيان بالحبس مدة ستين اى بضعتي الجزاء المذكور في المادة (٧٢) وفقا للقاعدة الموردة في المادة الثامنة. واذا كانت للراش والرائشة المكررتين بعلان وتعتق ان لهما علما سواء كان باعطاء الرشوة او باجراء الوساطة فيها فتجزيان وبعليهما بالجزاء المقرر في هذه المادة (٧٥)

المادة (٧٦) اذا كانت الرشوة من الدراهم او غيرها لم تؤخذ ولم تُعط من قبل بل أُعطي بها سند او حوالة او انه لم يؤخذ سند بل جرت مقابلة مخصوصة فقط على اعطاء رشوة وثبت وتحقق عند المحاكمة ان قد منع الرائي والمرتشي بعض موانع عن اتمام ذلك بالفعل فتنزل تلك المعاهدة منزلة الرشوة الواقعية عينها وينال فاعلوها بجزاء المرتشي والرائش والرائش على انه يغرم كل من الرائي والمرتشي بمثل الدراهم التي نقاولا عليها جزاء نقديا

اي اذا تعاهد الرائي والمرتشي خطأ او مشافهة على المراهة وحال دونها موانع لا يمكنها دفعها ولم تخرج المعاهدة الى حيز الفعل « اي لم يتم بينها اعطاء الرشوة واخذها » بعد ذلك عليها فعل مراهة ويجازيان مع الرائي المتوسط بينها بجزاء الرائي والمرتشي والرائش المبين في المواد (٦٨ و ٦٩ و ٧٠) وما عدا ذلك فيؤخذ من الرائي مقدار الرشوة الذي تعاهدا على اخذه جزاء نقديا ويغرم المرتشي بمثله ايضا. وان كان المرتشي والرائش والعاهدون مثل هذه المقابلة الخطية او الشفاهية من طائفة النساء ولم يكن لهن ازواج او كان ولكنهم غير عالمين بذلك فيعاقبن بموجب المادة (٧٢) وان كان المتعاهدون على هذه الصورة محكوما عليهم بجناية الارشاش قبل تلك

المرء على الوجه المحرر في شرح المادة (٧٤) فينظر اليهم كالجرمين المكررين ونجزي مجازاتهم وفقاً لاحكام المادتين (٧٤ و ٧٥)

ان المتواترين على الرشوة والوسطاء بينهم بالصورة المذكورة يكونون جديريين بالجزاء المحرر في هذه المادة اذا ثبت بالحاكمة ان الراشي والمرثي لم يكونا قادرين على اتمام ما في النية المعقودة بينهم اي على اعطاء واخذ المتفق عليه بينهما لما عرض وحال من الموانع قبل وقوع الفعل اذ مفهوم متن هذه المادة انه لا ينظر الى المتعاقدين كالراشي والمرثي اذا كان عدم حصول المرشاة المعهودة ناشئاً عن اسباب غير مانعة ممكن دفعها لان عدم اعطاء الرشوة واخذها بلا موانع غالبية (كما لو عدل الراشي والمرثي عن عزمها ولم يقع شيء من الفعل المنوي بينهما) لا يصير جرمًا يستلزم العقوبة مثال ذلك : لو عند الراشي والمرثي عندًا شفاهاً مخصوصاً وفي اثناء اجتهادهم بترويع المرام المتصور علم بها وجعلاً تحت الهاكمة . او لو كان المروج مأموراً ووقع انفصاله عن المأمورية على غير توقع قبل ترويع المرام فيكون هذان السببان مانعاً لا يستطيعان دفعه وازالته ويستغنان الجزاء . وكذلك لو ظهر مستحق للمال المجهول رشوة واخذه من يد من وجد عنده فكون هذا السبب ايضاً من الاسباب المانعة التي لا يتدر الراشي والمرثي على دفعها

المادة (٧٧) اذا اُكره احد الناس واضطراً اضطراراً أكيداً ان يرشوا آخر صيانة لنفسه وماله وعرضه مما كان بسبيل من منفعه الشرعية ثم كاشف الحكومة بامرهم رُدَّت عليه دراهم الرشوة وجوزي أخذها جزاء المرتشي . اما لو اهل مكاشفة الحكومة بالرشوة التي اعطاها على هذا الوجه الاضطراري في حينه بمعنى انه اذا لم يخبر عن سبب اكراهه في حين زوال سبب الاكراه وهو ما حسبه موجباً للخوف والخشية بعرض حال يرفعه الى مقام الصدارة العالي ان كان هو في دار السعادة او الى الوالي والمجالس المحلية ان كان في خارجها ونفي خبر الرشوة من جهة اخرى فيجازي جزاء الراشي على حدة المعلوم

اي لما كان الانسان مسوقاً بالطبع لاثم يتخذ جميع الوسائط التي بها يتمكن من حفظ عرضه او روحه او ماله ومنافعه المشروعة التي يراها صارت الى حال الخطر لم يكن له بد من بذل الرشوة لمامور او غيره ممن هو قادر على حفظ حقوقه المشروعة التي يراها ذاهبة ضائعة او مشفية على الضياع وعليه فاذا غلب عند الظن بانه اذا لم يعط ذلك المامور او غيره شيئاً لا يتمكن من صون عرضه او روحه او ماله وسائر منافعه المشروعة واعطى شيئاً دفع به الخوف النازل في قلبه ثم قدم عرضاً الى المقامات المذكورة في متن المادة والى المدعين العموميين واخبرهم به خبره اعني من جزمه الرائي واستردت له الرشوة من المرثي واخذ مثلها من آخذها جزاء نقدياً وأجري عليه جزمه المرثي اي ان كان آخذ الرشوة رجلاً يجازى بالجزاء المهرري في المادة (٦٨) وان كان محكوماً عليه قبل هذه المدة بجناية الارشء يجازى بالجزاء المهرري في المادة (٧٤). اما ان كان المرثي امرأة فتجازى على الوجه المورد في شرح المادة (٧٢) وان كانت مجرمة مكررة هذا النوع الجنائي فتجازى بالجزاء المبين في شرح المادة (٧٤)

اما كون هذه المادة لم ينص فيها على جزاء من يكونون وسطاء في اخذ الرشوة المعطاة كرهاً وجبراً فلان المادة (٧٦) عينت جزاء الرائي اي من يكون واسطة الرشوة الواقعة عن مفاولة فبالاخرى يكون الرائي اي وسبط الرشوة المعطاة جبراً مستحقاً هذا الجزاء لانه افصح فعلة من سائر الرائسين

وان اهل الشخص المعطي الرشوة كرهاً اخبر المقامات المذكورة حال اندفاع سبب اكراهه وخوفه وعلم بها من غيره يجازى اذ ذاك بالجزاء المبين للرائي الا انه يجب قبل الحكم على بهه بجزاء الرائي ان يثبت عليه حين المحاكمة ان قد في خبره بعد زوال سبب الاكراه او الخوف اللاحق به اذ لا يجوز اجراء معاملة الرائي على ذلك الشخص المجهول نعمت المحاكمة بهه على ما اخبر عنه قبل اندفاع سبب الجبر والخوف والدهشة الملمة به وعليه فالذين يأخذون الرشوة والذين يكونون واسطة لها في هذه الصورة ايضاً لا يمكن ان يتخلصوا من الجزاء المبين للمرثي والرائي ولو كانوا من طائفة النساء فانهم يعاملون بحسب ما تبين في شرح المواد المذكورة آنفاً (*)

(*) وفي شرح رشاد بك على هذه المادة ان مجرد الادعاء بقادية الرشوة اضطراراً لا يقبل ما لم يهض عليه دليل وقريبة قاطعة او بيينة توبك وثبته . قال واما المراد

المادة (٧٨) من كان صاحب دعوى محنة وطالب منه المأمور الذي لا بد له من مراجعته فيها دراهم لاجل رويتها وتسويتها فاخبر بذلك واثبتته فان دعواه تخري مجراها العادل وهو مع ذلك يكافأ باعطاء نصف قدر الدراهم ماخوذاً له من طالبه بها ويجزى هذا طالب الرشوة جزاء المرتشي

اي لو كان لأحد حق ظاهر وراجع من هو مأمور برؤية دعواه فسامه اداء رشوة فأخبر عنه المقامات الايجابية واثبت تكليفه اياه اعطاء الرشوة ففسارح في رؤية دعواه بوجه الحق ثم يوخذ له من الطالب مقدار نصف الدراهم التي ساله اياها او نصف بدل الشيء الذي طالبه منه ويُعطاه اي صاحب الدعوة مكافأة له والنصف الآخر يودى الى الخزينة ويجازى ذلك المأمور بموجب المادة (٦٨) وان كان مكرراً المجرم يجازى بجزاء المرتشي المذكور في المادة (٧٤) .

ينهم من ظاهر عبارة نص هذه المادة ان حكمها قاصر على المأمورين الذين يطلبون الرشوة مع انه يتناول غيرهم ايضاً وذلك كما لو ان بكراً الوكيل عن زيد في دعواه على عمرو سأل عمراً شيئاً لاجل ترويج مرامه اذ هو قادر على اضاغة حقوق زيد فيعامل اذ ذاك معاملة المرتشي . وان كان ثمة رائش متوسط بينهما يجازى بالجزاء المعين للرائشين . وان كان فيهم نسوة يعاملن على الوجه المبين في المواد المشروحة آنفاً (*)

المادة (٧٩) من عرضت عليه الرشوة باي وجه ولاي غرض

بقوله « عند اندفاع سبب الاكراه » فهو نحو ان يحكم الحاكم في الدعوى وبصدر اعلام الحكم فيحيد بحصل الخائف في امن على حقه

(*) ان حكم هذه المادة لا ينحصر في كبار المأمورين بل يشمل صغارهم ايضاً كالكتبة والمحفرين والمباشرين والشرطة ونحوهم من كفتهم الحكومة برواتب معينة عن ملاحقة الناس بطلب ما يسمونه « بنخشيشاً » وهو في الحقيقة ظلم وصادرة (بلص) لا يجد المرء بداً من اداءه حرصاً على سرعة قضاء حاجته . والى مثل ذلك اشار حضرة رشاد بك في شرح هذه المادة

كان فانهى الامر في مدة شهرين على الكثير وخبره لم يتم بعد من جاب
آخر سواء كان ذلك قبل الارشاء او بعده الى مقام الوكالة الكبرى في
دار السعادة او الى اكبر ماموري الخطة التي هو فيها والى مجلسها في الخارج
وآدى الدرام التي اخذها فاه يعامل بالحنى . اما لو كانت الدرام غير
ماخوذة فيغرم الراشي بقدرها جراً نقدياً ثم يجرى عليه جزاء الراشي المعين
على الوجه المار بيانه

اي ان كل من كان قادراً على ترويج المرام مأموراً او غير مأمور واخذ شيئاً
لاجل ترويج اية امر من الامور او واثق على اخذه خطأ او شفاهاً بموافقة مخصوصة
وبعد اخذ الرشوة او قبولها ممن يكون قد عرضها عليه او قبل الاخذ والقول وبعد
عند الموافقة وقبل ان يخبر عنها غيره اخبر هو بذلك المقامات المشار اليها في متن المادة
او اعلم المدعين العموميين في مدة شهرين على الكثير وآدى الدرام او الاشياء التي
اخذها او قبلها تجرى عليه المعاملة بالمعاملة اي بالجهل والحنى (بشرط في ذلك ان
يثبت مدعاه حين المحاكمة)

اما لو كان الشخص اخذ الرشوة او الموائق على اخذها قد اخبر عنها بعد مضي
شهرين اعتباراً من تاريخ اخذها او من تاريخ عند الموافقة عليها فاه بالظر الى مفهوم
عبارة النص القانوني لا يمكن ان يتخلص من جزاء المرتشي ولو لم يسبق الاخبار عن ذلك
من جانب آخر . وكذا لو نفي خبر الرشوة بعد اخذها او بعد التوائق عليها في خلال
مدة الشهرين من غير المرتشي وجعل هو تحت المحاكمة فأدى درام الرشوة لا يتخلص
من جزاء المرتشي ما لم يثبت ان ابطائه حتى حيث كان ملجأ على اسباب ومعاذير
شرعية مقبولة . وساء عابو فان كانت الرشوة المتوائق عليها درام ولم تؤخذ بعد فيؤخذ
من الراشي مثلاً جزاء نقدياً وان كانت غير درام فيؤخذ منه ما يساوي قيمتها وتسلم
الى الخزينة ويحكم عليه بجزاء الراشين المبين في المادة (٦٩) وان كان مكرراً الجرم
يحكم عليه بالجزاء المهر في المادة (٧٥)

فلما وان لم يكن من قيد مخصوص للرائش في هذه المادة فانه متى وجد لا بد من
مجازاته بالجزاء المخصوص بالرائشين على ما تبين في المواد المشروحة قبلاً . وايضاً فان

وجد بينهم نساء مجازين ويعاملن على الوجه المار ذكره

المادة (٨٠) المستخدمون في احالة واردات الدولة على الاطلاق اذا اخذوا من احد دراهم او نحرّوا جر نفهم الذاتي واحالوا واردات الدولة بثمن فيه وضیعة مع وجود طالب آخر لها فيكون المأمور الفاعل هذه الفعلة في حكم السارق اموال الدولة ويجزى مجزاء السرقة على ما سيأتي في المادة الثانية والثمانين من الفصل الرابع

بما ان جميع انواع واردات الاعشار والرسوم منوطة امورها بالولاية العظام والمصرفين الكرام والمأمورين الذين هم يعنونهم لذلك فالذين باخذون دراهم في سبيل احالة واردات الدولة او يحملونها الى من يودونه بأبدال قليلة مع وجود من يطلبها بأكثر من ذلك توخياً لجر منافعهم الذاتية فالدراهم المأخوذة او المنفعة المحاصلة بهاتين الصورتين تعتبر في حكم سرقة اموال الدولة وان كانت بمثابة الرشوة ويجزى المأمور المرتكب مثل هذا الجرم وفقاً لحكم المادة (٨٢) الآتية لان الجزاء المعين فيها هو اشد من الجزاء المعين للمرتشين . وبما عليه فالشخص الذي يعطي دراهم لاجل اخذ اموال الدولة بائناً بخسة قليلة فمن حيث ان عمله يعد من قبيل ترويج المرام والدراهم المعطاة هي من ضروب الرشوة فيكون حكم ذلك الشخص حكم الرائي وحكم الوسيط بينها حكم الرائي ويجرم عليها بمقتضى حكم المادتين (٦٩ و ٧٠) وان كانت جرائمها هنا مكررة فيجزم عليها اذ ذاك بالجزاء المهر في المادة (٧٥)

المادة (٨١) من يرشوا آخر اغراء باقتراف جناية من الجنايات المستوجبة جزاء اشد من جزاء الرشوة المذكورة آنفاً فمن بعد استرداد الدراهم من المرتشي الذي اخذها وارتكب الجناية مجازى هو والمرائي الذي اعطاه الدراهم وحمله على تلك الجناية مع الوسيط بينها جزاء فاعل الجناية والحامل على فعلها والوسيط بينها على ما في هذا القانون الجزائي الهابوني

اي ان من يرشوا آخر حملاً له على اتیان جناية نستوجب جزاء اشد من جزاء

الرشوة المذكورة أعفاً فبعد استرداد الرشوة من المرتشي يُجْزَى هو والراشي والرائش بالجزاء المعين في هذا القانون على تلك الحماية كل بحسب استخفافه وإن لم يكن للراشي والرائش مدخل ومشاركة فعلية فيها

أما لو كانت الحماية تستلزم جزاء أخف من حزام الرشوة أو علم بهم قبل إجراء تلك الحماية فانهم يُجْزَوْنَ بالجزاء المعين لفعل الرشوة وذلك فيما لو كانت المرتشي والراشي رجلين فانها تُجْزَى بِحُكْمِ المواد (٦٨ و ٦٩ و ٧٠) وإن كان جرمها هذا مكرراً فيجريان بحكم المادتين (٧٤ و ٧٥) وإن كان أحدهما امرأة فتجْزَى وفقاً للمادة (٧٣) إلا أن يكن الجرم الواقع أو المطلوب إيقاعه مستلزماً بحسب مادته الخاصة جزاء أشد من جزاء حبس سنة واحدة فتجْزَى بحسبه . ومع ذلك فإن الشخص الذي تُعرض عليه الرشوة ترغيباً له في ارتكاب جنائمه ما إذا أخبر المقامات الرسمية في مدة شهرين على الأكثر قبل أخذ الرشوة أو بعدها ولم يرتكب الحماية التي دُعي لارتكابها ولم يتمّ خبرها من غيره بعدُ يُعامل بالحسن على ما مرّ في المادة (٧٩) . أما الراشي الذي دعاه لفعل الحماية المذكورة فإن كانت «أي الحماية» نستوجب جزاء أشد من جزاء الرشوة فيجْزَى الحامل عليها بجرائمها والآفحازي بالجزاء المعين للراشي . (هذا بشرط فيه وقوم الجرم) (*)

﴿ الفصل الرابع ﴾

(في سرقة الأموال الأميرية وغيرها من الارتكابات)

المادة (٨٢) كل من يسرق أموالاً أو أشياء أميرية نقداً أو عيناً يُسْتَرَد منه المسروق ضعفين وبعد استرداده وتسليمه إلى خزانة الدولة (*) قال رشاد بك في شرحه هذه المادة : لو أغرى شخص شخصاً آخر باللكي بقتل إنساناً أو ليعرق بيته أو ليهتك عرضه غصباً وفعل له ذلك فيجْزَى الماعل بجزاء فعله ويجْزَى معطيه الدرام جزاء الأمير غير المُجْبِر وإن كان بينهما وسيط فيجْزَى بجزاء المعين على الفعل أو الرأش . غير أن الفعل إذا لم يتعدّ درجة النباحة أو البجعة فيعاقب جميع هؤلاء بعقوبة الرشوة عدولاً بهم إلى الجزاء الأشد . ولا حاجة إلى بيان أن من مقتضى أحكام قانون الجرائم الهايوني أن المرء إذا فعل عدة جرائم يجْزَى بجزاء الجرم الأشد منها فلذلك جرى حكم هذه المادة على القاعدة المذكورة

يجزى على السارق في القلعة (قلعة بند) مدة لا تقل عن خمس سنين وبمحكم
عاليه مع ذلك ايضاً بجزاء المحرمان المؤبد من الرتبة والمأمورية
اي ان المأمور وغير المأمور الذي يسرق (اعلم ان السرقة والاختلاس هما بمعنى
واحد) من الاموال والاشياء الاميرية شيئاً جزئياً كان او كلياً عيناً او نقداً بمحكم عليه
برد مثلي وضعفي الشيء المأخوذ وبجن الثلثة لاقل من خمس سنين وبالمحرمان ايضاً
من الرتبة والمأمورية مؤبداً

ان هذا الفصل وان خلا عن ذكر قيد يتعلق بمن يحاول سرقة اشياء واموال
اميرية مثل هذه ولم يمكنه بلوغ المراد فهو « اي من يحاول السرقة » يجازى بمقتضى هذه
المادة (٨٣) الجازي شرحها لانه جاء في ذيل المادة (٢٣٠) ان السارق الذي
يتصدى لفعل السرقة ولم يأخذ شيئاً لحملولة اسباب مانعة لم يستطع دفعها مجازى جزاء
السرقة بالنظر الى درجة الفعل الذي يكون قد تصدى لاجرائه فينبغي ان يكون
هنا كذلك

ثم ان المأمور الذي لا يسرق الاموال الاميرية لا نقداً ولا عيناً وانما يجمل واردات
الدولة باثمان بخسة مع وجود طالبين آخرين لها باثمان عالية منوخياً بذلك جر منفعته
الدانية كأن يأخذ دراهم او شيئاً آخر في مطلق الصور من المال اليه بالاثمان البخسة
يجرى مجازاته وفقاً لهذه المادة (٨٣) كما أشير الى ذلك في المادة (٨٠)

وحيث قد اوردنا في شرح المادة (٩٠) بعض احكام متعلقة بهذه المادة فلترجع هناك
عد الحاجة وسياتي في العدد (١٢) من خاتمة الكتاب صورة الامر المتعلق بهذه المادة ايضاً
المادة (٨٣) كل من أمر ان يشتري او يعمل اي نوع كان من
الاشياء للدولة العلية وادخل فساداً في البيع والشراء والتمن والمقدار
والعمل وارتكب الدناءة في اي حال من الاحوال فيكون سارقاً ويجازى
بما هو معين في المادة السابقة

اي ان المأمور بشراء او بيع او عمل شيء ما برسم الحكومة السنية وعلى نفقتها اذا
رتكب السرقة باي صورة كانت محلاً غائباً في شراء اي شيء من الاشياء وبيع غاراً
غائباً في نقديته ونشيه بمعنى انه او باع شيئاً بالف قرش وعين ثمنه ثمانمائة واشترى شيئاً

بثمانمائة واخذ ثمة الف قرش او عمل شيئاً بالف قرش وقال انه عمله بالف وخمسة مائة
واخص نفسه بالفرق الحاصل او اخذ مقداراً من الشيء المشتري عدداً ووزناً وقيلاً
واخفاه مبيعاً اياه لنفسه ايضاً عدداً متجاوزاً على سرقة اموال الدولة وحكم عليه بسجن القلعة
لاقل من خمس سنين وبجزاء الحرمان من الرتبة والمأمورية مؤبداً وفقاً للمادة
(٨٢) السابقة (*)

المادة (٨٤) اذا كان السارقون على هذه الصورة ليسوا من ذوي
الرتب والمأموريات فيجازون ايضاً بما نصت عليه المواد الموردة آنفاً
كاصحاب الرتب والمأموريات انفسهم

ان الذين يسرقون الاموال الاميرية نقداً او عيناً في مطلق الصور كاجراء الفساد
في الاشياء المصنوعة او المبيعة او المأخوذة على نفقة الدولة العلية كما تبين في المادتين
(٨٢ و ٨٣) يجازون بالجزاء المذكور في المادتين المتقدمتين وهو سجن القلعة والحرمان
من الرتبة والمأمورية ايضاً ولو كانوا غير مأمورين (يريد بذلك حرمان غير المأمور
من ان يصير ذا مأمورية او رتبة مدة حياته) (*)

المادة (٨٥) من كان من مأموري الدولة العلية واخذ دراهم
على سبيل القطع (اي ان يقطع من القدر الاصلي شيئاً) من سراكي
الحكومة وسنداتهما التي في ايدي اصحاب المطالبين او اخذ منهم دراهم او

(*) قال رشاد بك في شرحه هذه المادة ويحسب من فيل سرقة الاموال
الاميرية ايضاً ما اذا ثبت على احد المأمورين انه احدث ما احدث من الاضرار في
الاموال الاميرية طلباً لمرضاة غيره اذ ان في ذلك مجرماً مغم له كما لا يخفى

(*) قال رشاد بك في شرحه ان المأمور المكلف بمشتري شيء للحكومة لو
ارسل من عند نفسه شخصاً آخر عوضه وكلنه الشراء فاخلاس اي الرسول المكلف شيئاً
ما اشترى فلا يجازى الرسول كاموري الحكومة بل يضمن مرسله ويجازى ايضاً كامور
حكومة اذا ثبت اشتراكه مع الرسول في هذا الاختلاس . على ان مثل هذا الرسول في
الشراء لو عين بالطريقة الرسمية من قبل الوالي او مجالس الادارة وسرق بجازي
كاموري الحكومة انفسهم

قبل هدايا اخرى في مقابلة تادية تلك المطالب فيسترد منه الماخوذ
دراهم واشياء مما كان ثم يسجن في القلعة مؤقتاً . وكذلك الذين
يقدمون على قطع هذه السراكي من اتباع امثال اولئك المامورين في دوائرهم
ومحطاتهم او المنسوبين اليهم بمساعدة المامورين انفسهم فانهم يجازون مع
المامورين الذين مالؤهم بهذه المجارة عينها

حيث انه من منقضى اصول ونظام الخزينة الجبلية اعطاء سراكي وسندات تحويلاً
على صناديق المال لمن يكون له مطالب فيها فالمامور الذي يقطع السراكي والسندات
التي في ايدي اصحاب المطالب اي ياخذ على مبالغ المال التي يدفعها من صندوق
المال الى اصحاب المطالب في المائة شيئاً معلوماً او انه لجرد دفع قيمة تلك السراكي
والسندات لأربابها ياخذ دراهم او يقبل هدية يسترد منه ذلك ويسجن في القلعة مؤقتاً
اذا كان المأمور الآخذ دراهم او القابل هدية بطريق القطع او بمقابلة الدفع من
ماموري دائرة الخزينة او ممن يتعلق بها او ينسب اليها يجازى بهذا الجزاء

واذا كان الآخذ شيئاً والقابل هدية من مثل ما ذكر على الوجه المشروح قد
اخذ له اسبلاً او تجاراً على ذلك بمساعدة المامورين المسوب هو اليهم فيسجن اي الشخص
الآخذ مع المأمور يسجن في القلعة مؤقتاً

ولاشك ان الدراهم والاشياء التي تسترد بموجب هذه المادة تعود الى صندوق المال
ولو لم يصرح فيها بصورة اجراء المعاملة اللازمة في شان ذلك (*)

المادة (٨٦) جميع المامورين كبيرهم وصغيرهم اذا امسكوا بحسب
المامورية على العملة شيئاً من اجرة العمل والنقل المعينة لهم او اذوا الى
اصحاب الاشياء اثماً ناقصة او سخروا العملة أخذ منهم ما امسكوا بهذا الوجه
ضعفين احدها يعطى لمستحقه في نظير الاجرة والاثمان والاخر يكون
جزاء نقدياً ثم يجسسون مؤقتاً في القلعة

(*) اعلم ان غرض صاحب القانون بتشديد الجزاء في هذه المادة توفير الثقة
بخزينة الدولة واثباتها سواء كان ذلك متعلقاً بتبعيتها او بالاجاب عنها

ان جميع المأمورين الكبار والصغار الذين يستخدمون العملة بصفة مأمورياتهم ولا يوفونهم اجورهم المعينة بحسب الاصول المتعارفة او يسكنون عليهم منها شيئاً او يتخفرونهم اي يستعملونهم بغیر اجرة يجازون بالجزاء المعين في هذه المادة (*)

المادة (٨٧) اذا استعمل احد المأمورين كبيراً كان او صغيراً طائفة الضابطة المخصوصين بحفظ البلدة وامر التحصيلات وهم ناقصو العدد واخذ رواتبهم كاملة . او فصل من كان منهم في خدمته الاصلية فصلاً مطلقاً ورتبه في خدمة دائرته المخصوصية . او دون خدمة دائرته في دفتر الضابطة واعطاهم رواتبها فان ما اخذه من رواتب الضابطة الذين اسقطهم من العدد او ما اخذه من ذلك لمن استخدمهم في خصوصياته باسم نفر ضابطة او ما اخذه لخدمته الذين استعملهم باسم الضابطة كل ذلك يسترد منه مضاعفاً مما بلغ مقداره ثم يحبس في القلعة مؤقتاً

ان المأمور الذي يلزمه ان يستخدم عشرة من الشرطة « الضابطة » لحفظ البلدة وجباية الاموال فيستخدم ثمانية وياخذ من الخزينة راتب (معاش) العشرة . والمأمور الذي يستخدم الانصار المذكورين في دائرته او في بيته كالتخدم شاغلاً اياهم عن اتمام خدمتهم الاصلية يعجن في القلعة مؤقتاً . وكذا المأمور الذي يدون اي يكتب اسماء خدم دائرته في دفتر الشرطة وياخذ رواتبهم من الخزينة ويعطيهم اياها على قصد ان يخدموه باعتبار انهم شرطة مع انهم لم يقوموا بسوى خدمته المخصوصية بحكم عليه « اي على ذلك المأمور » بسجن القلعة مؤقتاً . وباء عليه فالعاش الذي باخذه من صندوق المال في احدى الاحوال الثلاث يحصل منه مثلاًه مما بلغ ويودى الى الخزينة . وكذلك المحكم في ما يقع من الاحوال المذكورة آتفاً المتعلقة بخدم دوائر العدلية والبلدية والبوليس

(*) قال رشاد بك في شرحه لما كان المأمور الذي يفعل هذا الفعل متصفاً بصفة رسمية كان اقدامه على مخالفة القانون حطة في قدر الدولة ومخالفاً بمصلحتها ومضاهياً العامة ولهذا جعل جرائه شديداً كما رايت في نص المادة « اهـ »

فلما ان الاكراه على السخرة ممنوع ايضاً بحكم المادة (٢٤) من القانون الاساسي

والجاندرة والتحصين المستخدمين اليوم في تحصيل الاموال الاميرية يكون على الوجه المتقدم بيانه

المادة (٨٨) المأمورون وغيرهم الذين يدخلون خالاً او فساداً في احكام مواد نظام المزايدات والاحالات المتعلق بالاموال التي تلزم بوجه منقطع او الذين يوجدون في حال وحركة مخالفة لهذا النظام يطردون من مامورياتهم ويحبسون من سنة واحدة الى سنتين او ينفون من سنتين الى ثلاث سنين ويضمنون الاضرار اللاحقة بخزينة الدولة من جراء حركاتهم هذه

حيث قد بينت صورة مزايدة الواردات العشرية وطرق احالتها الى طالبها في النظامية المثبتة في الصفحة (٤١) من الجلد الثاني في الدستور فكل مامور يقدم لا بنوع الارتكاب ضمماً وانما تحرياً لمرضاة آخر او لاسباب اخرى على ان يجل ويفسد احكام مواد المزايدة والاحالة المدرجة في هذه النظامية وبأني امرأ وحركة مخالفة لها كاحالة الرسم قبل وقت مزايدته وبدون استيفاء جميع المعاملات النظامية او كترك اخذ كنول من الملتزم او كترك التصديق على الكفالة في المجلس . وكل شخص يتفق مع غيره من طالبي الالتزام بنية اخذ المال الاميري آخر الامر بائمان بخسة فلا يحضرون مكان المزايدة ويريدون باسم مستعار او يتهددون الاشخاص الذين يريدون ويصدونهم عن المزايدة باستعمال سائر الوسائل او يحرقون على انبان حركات غير مشروعة يقولون ان المال المطروح في المزايدة هو ردي لا يجوزون بالمجازاة المحررة في هذه المادة واذا كانت حركة امثال هؤلاء قد اصاب خزينة الدولة بضرر فيضونه ايضا

واذا المأمور الموكول اليه احواله واردات الدولة قد احوال الواردات المذكورة الى بعض الناس بائمان قليلة اخناً من الحال اليه دراهم قاصداً بذلك منفعة الذاتية مع وجود طالب آخر يحكم عليه بالجزاء المحرر في المادة (٨٢) بحسب ايجاب المادة (٨٠) (*)

(*) قال رشاد بك في شرحه بشرط في الجزاء المنصوص عليه بهذه المادة ثبوت الفعل عن عمد ونية لا كآث يكون قد وقع الفاعل فرطاً لعدم معرفته احكام

المادة (٨٩) ان ماموري الدولة كباراً كانوا او صغاراً اذا تاجروا
بيعاً وشراءً لجَّ نفعهم الذاتي بالاشياء وسائر ما يلزم الحكومة وذلك في المواد
التي أمروا بادارتها والسيطرة عليها كلية كانت او جزئية وكساست
متاجرتهم هذه في السر او في العلانية بالذات او بالواسطة او من طريق
الاشتراك او تعهدوا بعملها وإنشائها مقاطعة او شاركوا المتعهدين بها كل
هؤلاء ينزعون عن مامورياتهم وينفون مدة سنة الى سنتين . وان اخذوا
عمالة (اي قومسيونا) على ما تعاطى به الحكومة من قيل ذلك او رجحوا
بتبديل النقود والمسكوكات يطردون من المامورية ويجبسون من سنة
الى سنتين او ينفون من سنتين الى ثلاث سنين

ان المامور مادارة ونظارة المواد القليلة والكثيرة المتعلقة بشراء وبيع سائر ما يلزم
برسم الدولة وعلى نفقتها ذا شارك البائع او المشتري جهراً او سراً لجَّ منفعته الذاتية
او اتخذ غير واسطة للبيع والشراء علناً او خفية او ساق بالذات او بالواسطة من يتعهد
باتمام تلك الاعمال والمشتات اللازمة على حسب المقطوع او شارك المتعهدين باتمامها فمع
طرده من مأموريته ينفى من سنة الى سنتين . واذا كان المامور يمثل هذه الادارة
والنظارة المتعلقة بالاخذ والعطاء يتناول شيئاً جعلاً (قومسيونا) له او يتنفع على اسم
الخزينة بالنقود والمسكوكات المعطاة والمأخوذة تبديلاً للذهب بالنقود والنقود بالذهب
وما اشبه ذلك قصداً الى منفعته فكذلك مع طرده من ماموريته يجس من سنة الى
سنتين او ينفى من سنتين الى ثلاث سنين ويلزم في من يكون جديراً بهذا الجزاء ان
يكون مامور ادارة او نظارة (لان الخارجين عن هذا القيد لا يتناولهم هذا الجزاء)

المادة (٩٠) من كان من ماموري الملكية او المالية وادخل في
ذمته اموالاً اميرية باية صورة كانت او ساعد غيره على ادخالها في ذمته

القانون ولاجل ما لحقه من الغفلة اذ ان العقوبة مرتبة على سبق مراد سبق . ومن
العدل ان يكتفى للمامور في هذه الحال بطرده من المامورية

فانه يطرد من مأموريته ويجبس من ثلاثة اشهر الى سنتين او ينفي مدة ستة اشهر الى ثلاث سنين

ان مأموري المالية والملكية الذين يدخلون المال الاميري في ذمتهم او يساعدون على دخوله في ذمة غيرهم على خلاف الصور المحررة في المواد السابقة يطردون من مأموريتهم ويجبسون مدة من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين او يُنفون من ستة اشهر الى ثلاث سنين لان عملهم هذا هو ايضا معدود كالسرقة

مثال ذلك : ان المأمور الذي ياخذ من الخزينة دراهم زائفة على قدر استغناقه من الراتب وبهذه الصورة يدخل من المال الاميري في ذمته او يساعد على دخوله في ذمة غيره يحكم عليه بهذا الجزاء المبين في هذه المادة ولو باي مأمورية ورتبة كان من مأموري الملكية والمالية الا انه يلزم في ذلك ان يكون المأمور قادراً على ادخال ذلك المال في ذمته وعلى مساعدة غيره في تناول شيء منه

وبناء عليه فالخنازيون والجبابة (التحصيلاوية) الذين يُنفون شيئاً في ذمتهم من اموال الويركولو على قصد ادائه بعدئذٍ ولا يودونه كله الى صندوق المال يكونون جديرين بهذا الجزاء ايضا وتُشترط في ذلك ان يظهروا يعلم من دفاتر الحكومة وقيودها مقدار المال الباقي المذكور. ولكن لو دخل المال في ذمة المأمورين ولم يوجد له قيد في الدفاتر يشعر بذلك فحينئذٍ ينزلون منزلة الخنثى لاموال الدولة فيستحقون العقاب وفقاً للمادة (٨٢) (*)

المادة (٩١) من كان مأموراً او متعهداً بمبايعة ما يلزم العساكر البرية او البحرية وواجب نقصاً وخطلاً في لوازم الجنود وكان سبب ذلك منحصراً فيه فقط وقد قبض دراهم على الحساب من ائتمان الاشياء التي جرت المفاولة على شرائها فمن بعد تضمينه تلك الدراهم

(*) وزاد رشاد بك في شرحه هذه المادة بان قال : ان حكم الجزاء على مقتضى هذه المادة لا ينبغي ان يكون مقتصرًا فيه على مأموري الملكية والمالية بل هو شامل اي مأمور كان من مأموري الدولة كما موري العدلية والمالية والمافعة والمعارف والضابطة وغيرهم

والزامة بردها يغرم بربع ذلك جزاءً نقدياً

ان المأمور والمتعهد بشراء لوازم العساكر البرية والبحرية وعساكر الصبعية المدودة من العساكر البرية الغير المستثنى في هذه المادة اذا سبب وقوع نقص وخلل في ما تقدم ذكره من ثقله نفسه وكان قد أعطى دراهم على حساب اثمان الاشياء المتوائمة عليها معه فيجب ان تُسأَرِد منه الدراهم المعطاة له على الحساب يؤخذ منه قدر ربعها ايضاً جزاءً نقدياً

اما اذا لم يكن من الواجب ان يؤخذ من المتعهد والمأمور تضمينات على الصورة المشروحة ولم يكونا قد أعطيا دراهم على الحساب فلا يبقى من سبيل لتغريمه الجزاء النقدي بالنظر الى ظاهر عبارة النص القانونية . وبناء عليه فالنقصان والخلل الواقعان في شراء اللوازم الجندية اذا لم يكونا ناشئين عن سبب احده المأمور او المتعهد وانما جاء عن سبب لم يكن في طاقتها دفعه فلا يكونان اذ ذاك جديرين بهذا الجزاء مطلقاً (*)

(*) زاد رشاد بك في شرحه هذه المادة بان قال : يفهم من عبارة النص انه اذا لم يكن المأمور والمتعهد الخ قد قبض دراهم من اثمان الاشياء المشتراة فلا يكون من سبيل الى تقاضي الجزاء النقدي بل يُكتفى حينئذٍ بفسخ عقد المفاولة (هذا اذا وافق الحكومة ان تفسخه) ولا فيبقى لها ان تكره المتعهد على اتمام شروط المفاولة المنعقدة على وجه خالٍ من النقصان والخلل) على انه يجب اتخاذ برونتو حسب الاصول ومراجعة المحكمة (لعله يريد محكمة الحقوق) بدعوى التعطيل والضرر «اه»

قلت وان كان حضرات شراح القانون قد اطالوا وتوسعوا في الكلام على هذه المادة وايضاح مراد الواضع بلفظ «النقص والخلل» الا اني ارى المعنى المقصود بها هو جعل الاشياء المتقدمة مختلفة جنساً عما وقعت عليه المفاولة والمبايعة . نعم ان هذا التفصيل او التفريط من حيث هو يستلزم المحاكمة المحققة وطلب بدل التعطيل والضرر والرجوع فيه الى المتعهد ولكن لوازم الجنود لا تقاس بالاعمال التجارية ولهذا وضع صاحب القانون هذا الجزاء نذراً وتحذيراً للمتعهدين بتقديم حاجات العساكر هذا ما تبين لي . على انه لو قصر المتعهد في القيام بما قد اخذه على عهده ولم يكن قد قبض شيئاً من ثمن ما يراد شراؤه فلا يستوجب الجزاء بحكم هذه المادة . ولكن مع ذلك يمكن الحكومة ان تقيم الدعوى محققة وتطلب عوض التعطيل والضرر فيلزمها والحالة هذه

المادة (٩٢) من كان من مأموري الدولة معاوفاً للعاملين على
الاخلال بالمبايعات الاميرية يحبس ثلاث سنين

اذا نظرنا الى نص الفقرة الواردة في هذه المادة وهي « من يعاون على اخلال
بمادة المبايعات الاميرية » وجدنا فيها اطلاقاً شاملاً لمبايعات لوازم العسكرية المذكورة
في المادة (٩١) والمقاولات وسائر المبيعات الهجرة برسم الدولة ودلى نفقتها وان كل
مأمور يساعد ويعاون الاشخاص المخلين بمثل هذه المبايعات والمقاولات بمجازي
بالحبس مدة ثلاث سنين كوامل (*)

المادة (٩٣) ان الاشياء المتعلقة باللوازم الجندية الداخلة اعمالها
ومبايعاتها في حكم المقاولات والتعهدات اذ لم تُعطَ في اوقاتها وتاخرت
لعذر غير مقبول او أُدخل في اجناسها وكيفياتها وكمياتها شيء من الحيلة
والفساد أخذ عنها جزاء نقدي ايضاً قدره ربع مقدار التضمينات الواجبة
المتعهدين

اي ان من يقاول ويتعهد بعمل وتسليم اللوازم العسكرية في ازمة وامكنة معاونة
ولا يسلمها في مواضعها ومواقبها المعينة بلا عذر مقبول او يدخل الفساد والاحتيال
في جنس ومقدار وسائر كيفيات الاشياء المتقاول على عملها وتسليمها فبعد ان يُسترد منه
او يضمن الدراهم المعطاة له على حساب اثمانها يؤخذ منه ايضاً مقدار ربع التضمين
جرائم نقدياً (يظهر ان هذه المادة ملحقه بالمادة (٩١)

اما لو تأخر عن تسليم الاشياء التي وقعت المقاوله عليها لعذر شرعي مقبول
فلا يطالب ولا يؤخذ بشيء مما ذكر

ان تتخذ الاحتياطات القانونية كاجراء البروتستو وانهاء الشكوى ورفع الدعوى الى
الحكمة الاجبارية الى آخر ما تقتضيه المعاملات القانونية العادية

(*) ان هذه المادة متعلقة بما قبلها والظاهر ان حكم المادة (٩١) هو قاصر على
من لا يكونون من مأموري الحكومة فيجوزون بالجزاء النقدي . اما المأمورون المائلون
على العمل فيجازون بالحبس حسب هذه المادة

❖ الفصل الخامس ❖

(في ما يخص بمن يستعمل استعمال انفاذ المأمورية وموقعها)

(والذين لا يقومون بايفاء واجبات مأموريانهم)

المادة (٩٤) لما كان كل انسان ماذوناً له ان يوذي معلوماته خطأ ومشافهة الى المحاكم والمجالس لمحض خدمة الحق في اي نوع من الدعاوي التجارية عليها المرافعات والمحاكمات منزلة هذه الافادات من حيث تعلقها بالحكم منزلة القرائن والدلائل كان ذلك مستثنى مما سيأتي وهو انه اذا وقع مثل هذا على خلاف الصورة المذكورة كأن يكون امراً او القاسماً او رجاءً وارداً على المحاكم والمجالس من قبل المأمورين كبيرهم وصغيرهم مباشرة او بالواسطة تعصباً او ميلاً مع المدعي او المدعى عليه فالجأزة الواجب ترتيبها على امثال هؤلاء المأمورين وعلى المحاكم والمجالس المتصرفة من هذا الوجه على خلاف الاصول تكون بحسب درجاتها الآتي بيانها من المعلوم ان عموم المحاكم مستثناة من جميع انواع المداخلات الا انه لما كان من الجائز بقصد خدمة الحق والعدل لجمع مأموري الدولة العلية حتى افراد الاهالي « وفي بعض الحالات ما يجب عليهم ايضاً » ان يؤدوا المعلومات شفاهاً او كتابةً بحيث تكون اي المعلومات المؤداة والتبليغات المجرأة على هذه الصورة منزلة منزلة القرائن والادلة المتخذة مداراً للحكم وكان غير جائز على الاطلاق ان يقال في خضم شيء اذا لم يظهر من نتيجة معلوماتهم وتبليغاتهم انها حقيقية لانها انما ادبت لمجرد خدمة الحق والعدالة كان كل مأمور بحمله هواه ونعصبه على الاتيان بما يخالف ما تقدم بيانه كأن يأتي امراً او القاسماً او ترجياً شفاهاً او خطأ مباشرة او بالواسطة في جانب المدعي او المدعى عليه او في جانب احدهما خصوصاً مأموري المحاكم والمجالس الذين يأتون بحركة مثل هذه مخالفة للاصول والقانون كل هؤلاء يجب ترتيب مجازاتهم وفقاً لاحكام المواد الآتي بيانها ولكن اذا كان من يقدم على الامر او القاسم والترجي شفاهاً او كتابةً بالذات

او بالواسطة ميلاً مع المدعي او المدعى عليه او ميلاً على احدهما دون الاخر لا عداد له
اي لا يعد في المأمورين ولا يُجازى بمتضى هذا الفصل اذ من البديهي ان غير المأمور
ليس بجائر اعتباراً او قدراً الى حد يمكنه من الاخلال بوظائف داخلية مثل هذه المحاكم
واستقلالها القانوني (*)

المادة (٩٥) ان المداخلة الواقعة كما تبين آنفاً اذا كانت على
صورة الامر والتحكم والاستكبار بنفوذ موقع مأمورية المأمور وابت المجالس
والمحاكم ذلك واعلمت به الدولة فان المأمور المتداخل يؤدب بجزاء
الطرد. اما لو وقعت المداخلة بصورة الترجي والتمني وخالفت فيها
المحاكم والمجالس واعلمت بها الدولة غرم المترجي والتمني بعشر ذهبات
مجيدة الى خمسين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً

يعني ان المأمور الذي يقدم بنفوذ موقع المأمورية وعن مودة وعصية لا عن
رغبة في تأييد الحق كما تبين في المادة (٩٤) السابقة على ان بامر المحاكم او المجالس
شفاهاً او خطاً بالضلع مع المدعي او المدعى عليه او على احدهما لا يصح أن يمنع مداخلته
هنا بل ينهي امره الى مرجعه الخصوص وهناك محاكم يطرد من مأموريته جزاء لاسانه
استعمال نفوذ المأمورية وموقعها بملك الصورة

واعلم ان لفظ الطرد المذكور هنا لا يراد به مجرد العزل من المأمورية وانما هو
العزل والمحرمات من نوال المأمورية والراتب بعدئذ طول المدة المناسبة التي تبين
اطرده من الخدمة حسب درجة حركته من ثلاث اشهر الى ست سنين على ما في المادة
(٩٦). وان كان الفعل الواقع من المأمور بالصورة المشروحة على سبيل الالتباس
والترجي لا بوجه الامر والتحكم وقد ردّ التماسه وترجيه وانهي امره الى مرجعه الخصوصي

(*) ذكر رشاد بك في شرحه ان هذه المادة لأهم من سواها اذ قد وضعت
انذاراً للحكام ورؤساء المحاكم حتى لا يسيئوا استعمال وظيفتهم لان العدالة هي قوام انتظام
الهيئة الاجتماعية الانسانية ووسيلة بقائها واذا اثلثت فلا يرجي دوام الهيئة المذكورة ومن
ثم جاءت هذه المادة آمنة اولى السلطة ان يتركوا المحاكم ووجدانهم ليحكموا بين الناس
دون غرض او ميل ومن خالف احكام هذه المادة استحق الجزاء كما سيجي

يجزى مجزأ نقدي قدره من عشر ذهبات مجدية الى خمسين ذهباً مجدياً . اما ان كان من غير المأمورين فلا يجازى شيء كما تقدم في شرح المادة (٩٤) وحكم هذه المادة هو شامل لجميع المأمورين التجاري نفوذ موقع مأمورياتهم كالولاية العظام والمتصرفين الكرام والناظمين لا يتناول غيرهم من المأمورين الذين لا نفوذ لمواقع مأمورياتهم فهو كتبة المحاسبات والاقلام (*)

المادة (٩٦) اذا حكم في الدعوى خلافاً للحق من اجل المداخلات الواقعة فيها على ما تقدم ذكره بطرد المأمور الأمر باجراء الحكم من مأموريته ثم يجازى بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة ونصف سنة او بالنفي من ستة اشهر الى ثلاث سنين . لكن لو كان هذا الحكم على جهة الالافس والتوسل فيحبس الملتبس والمتوسل من شهر ونصف شهر الى ثلاثة اشهر او ينفي من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر عما ما يؤخذ منه جزءاً نقدياً

اي ان المأمور الذي يقدم بنفوذ مأموريته على ان يامر الحاكم والجالس بالحكم على المدعي المدعي عليه او بالعكس بناء على دبل وأرب في الدعوى التجارية روينها في المحكمة او المجلس ويتم ترويج امن بالحكم في تلك الدعوى بغير حق فما عدا انه يطرد من مأموريته يحبس من ثلاثة اشهر الى ستة ونصف سنة او ينفي من ستة اشهر الى ثلاث سنين

وان وقع ذلك من المأمور على وجه التوسل والالافس فيؤخذ منه عشر ذهبات مجدية الى خمسين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً بحكم المادة (٩٥) ثم يحبس من شهر ونصف

(*) فلما ان تسميات العدلية الجديدة وقوانينها جاءت نقوبة وتابيداً لما في هذا الفصل من المواد القانونية لانها فرقت كل الفرق بين مأموري الادارة الملكية ومأموري العدلية ولم تبق من سلطة ولا سيطرة لاولئك على هؤلاء ولكنها خولت المحاكم ان يفضوا بقتضي وجدانهم بربد ذلك نص المادة الثالثة من قانون اصول المحاكمات المحفوقية الموقوت . وعليه فقد وجب على مأموري الادارة الملكية ان يجتنبوا كل الاجتناب اية مداخله في الدعاوي التجارية روينها لدى الحاكم النظامية او الشرعية حقوقية كانت او جزائية

شهر الى ثلاثة اشهر او يفي من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر

على ان ماموري المحاكم والمجالس الذين لا يخبرون مرجع امثال هؤلاء المامورين بتوسلهم او التماسهم او امرهم الواقع على الصورة المبسوطة او برؤسهم مرادهم وبمحكمون بغير حق يجازون بالجزاء الآتي بيانه

المادة (٩٧) اذا بعض المحاكم والمجالس اهلست اخبار الدولة عما يقع في احدى الدعاوي من الامر والالتماس والتوسل طرد المحاكم او الرئيس الحالي من خطته مجازاة له ولو لم يعمل بذلك الامر والترجي والالتماس

يعني ان المامور الذي يقع منه بنود موقع ماموريته عن ميل منه وتقصير امره او توسل او التماس شفاها او كتابة في حق المدعي او المدعى عليه فاذا اهل مامورا ذاك المجلس او المحكمة اخبار مرجعه عنه يجازى حاكم تلك المحكمة او رئيس ذاك المجلس بجزاء الطرد من ماموريته وفقاً للقاعدة المحررة في المادة (٩٦) ولو لم يتم ترويج امر او ترجي والتماس ذاك المامور. اما جزاء الذين بمحكمون بناء على مثل هذا الامر والتوسل والالتماس ولا يخبرون مرجع التوسل والامر والتمس فسياتي بياه في المادة (٩٨) الآتية (وكفى بذلك تحذيراً للحكام والرؤساء من عدم اخبار المراجع الايجابية عما يرد عليهم من الامر والالتماس في الدعاوي وان اهلوا ذلك نشبت فيهم مخالفات المواخذة القانونية لاحالة)

المادة (٩٨) لو اغفلت بعض المحاكم او المجالس اخبار الدولة بما يقع في احدى الدعاوي من الامر والالتماس والتوسل وحكمت خلافاً للحق بناء على الامر والترجي والتمني فيجزي المحاكم ورئيس المجلس بالطرد مدة ست سنين وبالنفي مدة ثلاث سنين ويجازى اعضاء المجلس بالطرد مدة ست سنين فقط ويمتنع استخدامهم سواء كان المحاكم والرئيس او الاعضاء في وظائف المحاكم والمجالس على اطلاق الاوقات

اي اذا اقدم احد المامورين بآلة من نفوذ موقع المامورية على ان امر او التماس او

سأل شفاهاً أو كتابةً أرباب المجالس والمحاكم أن يحكموا في الدعوى التجارية رويتها المدعي أو المدعى عليه أو عليها وتركوا كلهم أخبار مرجعه لخصوص وحكموا في الدعوى بناءً على ذلك الأمر أو الالتباس أو السؤال الواقع اليهم من ذلك المأمور على الوجه المشرح خلافاً للحق فإن حاكم ورئيس المحكمة أو المجلس الصادر منه حكم كهذا عدا أنه يفتي مدة ثلاث سنين يجازى أيضاً بجزاء الطرد مدة ست سنين اعتباراً من ختام مدة نفيه ويجازى أعضاء المحكمة والمجلس المشاركون له في الحكم بلا حق امتثالاً للأمر وإجاعةً للالتباس والتوسل بالطرد مدة ست سنين لا غير ولا يمكن أن يستقدم بعد ذلك أحد من أولئك المحكمين والرؤساء والأعضاء في مأموريات المجالس والمحاكم بأي زمن وسبب كان إلا أنه يمكن استقدامهم بعدئذ في غير مأموريات المحاكم والمجالس (*)

المادة (٩٩) أي من صرف من مأموري الدولة العلية كبيراً كان أو صغيراً نفوذه وقوته المؤثرة أو حمل غيره على ذلك قصد المخالفة في انفاذ أوامر الدولة وإجراء أحكام القوانين والنظمات أو في تحصيل أي نوع من الأموال المرتبة جوزي بالحبس الموقت ولكن إن كانت فعلة المأمور التجارية على هذا الوجه بحكم الاضطرار والأكراه من قبل أمره فلا يجازى هو بهذا الجزاء وإنما يجزى الأمر الأول وإن كانت مثل هذه الحركة مؤدية إلى جنابة أثقل حكم عليه بجزائها المعين

أي أن عموم المأمورين الكبار والصغار الذين بصرفون النفوذ والقوة المؤثرة في سبيل المخالفة والممانعة في إجراء أحكام جميع القوانين والنظمات والأوامر العلية المسوقة مساق الشراء والإجراء من جانب السلطنة السنية أو في جنابة جميع أنواع الأموال الأميرية كالويركو والتمنع والأعشار والأبدال العسكرية أو يعملون من بصرف النفوذ والقوة المؤثرة قصد المخالفة والممانعة في إجراء وتحصيل ما ذكر فعلاً أو قولاً معني أن

(*) تلخص من شرح رشاد بك أن حكم هذه المادة يشمل مجالس الإدارة متى كانت ذات صفة حاكمية في الأمور الملكية المنوط بها الحكم فيها كالدعوى على مأموري الملكية وما تعلق بوظائفهم

مادة بأي صورة كانت يجازون بالحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاث سعين نظراً
في درجة فعلهم . اما اذا كان الفعل الحاصل ناشئاً عن الاوامر الواقعة اليهم من آمرهم
بما لم من نفوذ موقع المأمورية فيجري هذا الجزاء اذ ذاك على الأمر وان كان الفعل
الحاصل بهذه الصورة مؤدياً الى جزاء اشد من هذا فيجزي الفاعل بالجزاء المعين لذلك
الفعل الشديد (*)

✽ ذيل وضع في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ ✽

اذ كان الصارفون النفوذ والقوة المؤثرة على الوجه المار بيانه
ليسوا من المأمورين فانهم يجازون ايضاً بالحبس لا اكثر من سنة
يعني اذا كانت قضية صرف النفوذ والقوة المؤثرة بالصورة المذكورة في شرح هذه
المادة ممن ليسوا مأمورين يجازي الفاعل بالحبس من اربع وعشرين ساعة الى سنة
واحدة وان كان الفعل ناشئاً عنه ما يوجب جزاء اشد من هذا فيجزائه فيجزي

(المادة (١٠٠)) حيث ان الولاة والمتصرفين والقائمقامين
والدفتردارين والمحكام ومديري الاموال ومديري الاقضية كلهم
ممنوعون كل المنع من ان ياخذوا الحبوب والارزاق وسائر ما هو
من حاجيات الناس وضرورياتهم ليتجروا بها في الايالات والالوية
والاقضية المقيمين بها والحاصل بالمحلات التجارية فيها حكومتهم فكل
من اقدم منهم على هذه التجارة الممنوعة بذاته او باي نوع من الشركات او

(*) ما زال رشاد بك يفيض في شرح هذه المادة حتى قال : ولو توقف احد
المأمورين في انفاذ امر لرؤيته ان مصلحة الدولة تقتضي التأني والتوقف باعتبار موقع
مأموريته والمتنضيات السياسية وانهي ملاحظاته الى المرجع الايجابي لا يحمل عليه على
قصد المخالفة في تنفيذ اوامر الدولة . قال اما احتجاج المأمور المخالف في تنفيذ الاوامر
حيث لا ينبغي له التوقف بأنه فلم يامر آمره اضطراراً فهو مردود بما نص عليه
القانون الاساسي في المادتين (٤٠ و ٤١) القائلتين بان كل مأمور مؤاخذ بعمله يعني
ان المأمور ملزم ان يطيع آمره ضمن حدود القانون واما خارجها فلا

الوسائط العلنية والسرية يُطرد من مأموريته ويغرم بخمسة وعشرين ذهباً مجدياً الى الف ذهب مجدي جزاء نقدياً الا ان كان للمأمور هناك (اي حيث هو مقيم) املاك وارضون فتستثنى محاصيلها من قيد هذا المنع في نص هذه المادة من الوضوح ما لا تحتاج معه الى مزيد شرح وبيان الا في نحو قوله ان المأمورين المنوعين من الاتجار في الحبوب والارزاق وسائر ما هو من حاجيات الاهلين وضرورياتهم هم الولاة والمتصرفون والقائمون والدفندارون والحكام ومدبرو المال ومدبرو الافضية « الذين يقصد بهم القانون مدبري الدواحي » بالحلل التجارية فيها حكومتهم الخ فانه ينبغي ان يُلحق بهؤلاء في المنع المطلق من التجارة المذكورة جميع امراء وضباط العساكر النظامية والرديف والضابطة والبوايس والجندرية وسائر مأموري السلطنة السنية وروساء المجالس البلدية وفي الحلل التي تجري فيها حكومتهم وامرهم ونفوذهم

ومن لوازم الامور العمومية والحقوقية ان يمنع ايضاً منعاً مطلقاً من التجارة المار بها المدعون العموميون وباقي مأموري العدلية « الا الذين ينتخبون لحاكم التجارة اعضاء مؤقتين » ويمنع ايضاً من ذلك جميع مأموري الادارة الكبار والصغار لانهم مندوبون ان يقضوا اوقانهم منحصرة في سبيل اجراء وظائفهم وانما هي قياماً بواجبات مأمورياتهم (*)

(*) ذكر رشاد بك في شرحه ان الغرض من هذا المنع هو شرف المأمورية اذ لا يليق بكبار المأمورين ان يفحروا جر منفعتهم الذاتية بالتجارة فيصبروا سبباً للاضرار بغيرهم

قلت ان المنع من الاتجار يقتضي هذه المادة منحصراً في ما كان من لوازم الناس الضرورية كالخنطة والسن والقم والفحم ونحوه فان متاجرة المأمورين بمثل هذه الاشياء يتبع عنها ضررات مادي ومعنوي . فالاول هو الاحتكار الذي ينهياً لغيره . والثاني هو الخط من قدر المنصب اذ لا يليق بشرف الوالي والقائم ان يتخذ التجارة مهنة له . وبناء على ذلك فلو اُحد المأمورين كبيراً كان وصغيراً تاجر مع واحدة بان اشترى مقداراً من اللؤلؤ او الحرير واشباهها ما ليس من حاجيات الناس فلا يكون عمله مخالفاً للقانون ولا يستحق الجزاء بحسب هذه المادة

المادة (١٠١) كل مامور يؤخر الفرمانات العالية او الاوامر السامية وسائر التنبيهات التي تروم الدولة العالية اعلانها واذاعتها ولا عذر له في ذلك صحيحاً حقيقاً بالقبول يطرد من ماموريته . وان كان لذلك التأخير تأثيرٌ يوجب ضرر الدولة والمملكة فعدا الجزء المذكور يحجزى المامور بالجزء المرتب على من يتسببون بمثل تلك المضرة

كل مامور يجسر على تأخير اعلان واذاعة ما يلزمه اعلانه واذاعته بمنتهى ارادة سنية من قوانين ونظامات وفرمانات عالية واوامر سامية وتنبيهات ضرورية بلا سبب ومعذرة صحيحة تقارن القبول لدى الحكومة السية خاصة وان لم يكن ذلك بتصد المخالفة في انفاذ احكام القوانين والنظامات واوامر الدولة على الوجه المبين في المادة (٩٩) يطرد اي المامور من ماموريته وفقاً للقاعدة الموردة في المادة (٣٦)

وان كان تأخير الاعلان والاذاعة قد الحق ضرراً بالدولة او بالبلدة فبعد ان يطرد المامور المؤخر من ماموريته على النحو المتقدم يحجزى ايضاً بالجزء المرتب على المتسببين بمثل هذا الضرر والساعين فيه

وبناء عليه فاذا تحقق ان تأخير الاعلان والنشر المذكور كان مبنياً على معذرة صحيحة منقولة فلا يبنى من سبيل الى مواخذة من حصل منه التأخير (*)

المادة (١٠٢) اذا تواني مامور المعية وقصر انفاذاً واجراءً للتنبيهات المنوطة بماموريته ووظيفته من قبل امره السائدين عليه بلا داع حقيقي حرم مقدار راتب شهر واحد جزاءً تندياً . وان لم يجز تنبيهات ضابطه اِباءً لطاعته فيؤدّب بالطرد من ماموريته . وان اوجب التأخير والتعطيل او عدم الطاعة مضرةً بالدولة والمملكة

(*) ويلحق بالمعاذير المعفية من الجزاء ما اذا كان تأخير الاذاعة والاعلان مبنياً على حكمة وغاية سياسة رعاية لاحوال الزمان والمكان وقد استأذن فيه المامور المرجع الاعلى على ما تقدم في شرح المادة (٩٩)

فعدا ذلك الجزاء يجزى بالجزاء المرتب على المتسببين بمثل هذه المضار لما كان من الواجب على كل مأمور احترام ورعاية أمره باطاعته له ضمن دائرة الاحكام التي يعينها القانون او نظام المأمورية وكانت الطاعة المسوقة للأمر في الامور المخلفة للقانون توجب معشولية المأمور بحسب القاعدة السياسية اذ ان كل مأمور يتراخى ويقصر بلا سبب صحيح في اجراء وإنفاذ تسيهات أميره المتعلقة بوظائفه ومأموريته يؤدّب بحرمانه من راتب شهر واحد يجعل جزاءً نقدياً . وان كان الأمر الذي لم ينفذ أمره من الضباط فيجب ان يُطرَد مأمور المعية الذي لم يطعه جرياً على القاعدة الواردة في المادة (٢٦) وان ألحق عدم الطاعة والتأخير والتعطيل في مثل هذه الاحمال مضرّة بالدولة او بالبلدة فيعازى ذلك المأمور بالجزاء المبين آنفاً ثم يحكم عليه ايضاً بالجزاء القانوني المعين لمن يصبر سبياً في وقوع ضرر كهذا

اما الضابط المذكور في هذه المادة فيراد بوضابط الدوائر والاقلام التي يتولاها مأمورو الملكية كالمالية والادارة والعدلية لا الضابط المنتظم في سلك العسكرية كضباط العساكر النظامية والرديف والضابطه والبوليس والجندرية لان من لم يجز ويمثل اوامر وتسيهات امثال هؤلاء الضباط العسكريين من مأموري معينهم يُجزى بموجب احكام القانون والظام المخصوص بهم

✽ الفصل السادس ✽

(في مجازاة مأموري الحكومة على التعديات وسوء المعاملات)
(التي يُلحقونها بأحد الناس)

المادة (١٠٣) اذا احدث ارباب المحاكم والمجالس وسائر مأموري الدولة قضي او اجرى اذى وعذاباً على المتهمين ليفرّوا بذنوبهم مجازى بالحبس في القلعة مؤقتاً وبالحرمان المؤبد من الرتبة والمأمورية . وان فعل ذلك مأمور والمعية بأمر أميرهم السائدين عليهم فتجرى هذه المجازاة على الأمر . وان مات الشخص الملققة به الاذية متأثراً منها او اصابه

ضرر أو نقص في أحد أعضائه مجزى أيضاً المأمور الجسور بعمله جزاء
القاتل أو الجراح

لما كانت أنواع الأذى وضروب العذاب محظورة ممنوعة بالاطلاق (وقد نجد
هذا المنع بموجب المادة (٢٦) من القانون الأساسي) في جاسب الجرم والمظلوم كان
كل مأمور من مأموري المحاكم والمجالس أو من سائر مأموري الدولة العليا يقدم على
إيذاء الأشخاص المظنون فيهم بأحدى الوسائل الممنوعة لكي يقرروا ويعترفوا بذنوبهم
وجرائمهم ولو بأي صورة كانت كأن يؤذي الشخص المظنون فيه بالضرب المولم
قائلاً له « اعترف بذنبك » وكأن يضع في رجله ويك أو عنقه قيداً أو غلاً (وهو
طوق من حديد أو قد يجعل في العنق أو اليد) أو يجرمه الأكل والشرب والنوم
ونحوه ما لا بد منه في لوازم الحياة وضرورياتها أو يصدر أمراً أو حكماً بتعذيبه
وإيذائه حملاً له على الإقرار بالجرم فيسجن المأمور الفاعل ذلك في القلعة مؤقتاً ثم يحكم
عليه أيضاً بجزاء الحرمان من الرتبة والمأمورية مؤبداً

وإن كان المأمور من مأموري المعية وفعل هذا الأذى بأمر المأمور الذي فوقه
الصادر منه بنفوذ موقع المأمورية يعني مأمور المعية من هذا الجزاء ويجرى على الأمر
وإذا مات الشخص الواقع عليه الأذى والخيف والعنف متأثراً بذلك أو توفى أي
أصيب بعيب أو نقص في أحد أعضائه كسقوط يده أو رجلاه أو عينه أو في سواها من
شوى البدن وجوارحه من جرّاء الفعل الممثل به مجزى المأمور المتسبب بالتعوية
والعيب بجزاء يسجن القلعة مؤقتاً وجزاء الحرمان من الرتبة والمأمورية مؤبداً أو بالجزاء
المعين في هذا القانون للقاتل والجراح مثال ذلك : لو ضرب أحد المأمورين أحد
المظنون فيهم حتى يعترف ويقر بجريته ضرباً مبرحاً أدى إلى سقوط يده لحكم على
المأمور بموجب هذه المادة بسجن القلعة مؤقتاً وبالحرمان من الرتبة والمأمورية مؤبداً ثم
قضى عليه أيضاً من أجل تسيبه في تعطيل العضو بجزاء آخر وفقاً للمادة (١٧٧)

وبناء على ما مرّ فيكون حكم هذه المادة مقصوراً على مأموري الدولة الذين
يؤذون المظنون فيه لجرد اضطرابه إلى الاعتراف بذنبه أو الذين يقدمون بما لم من
نفوذ موقع المأمورية على أن يأمروا من هم تحت أمرتهم بإذية المظنون فيه حملاً له على
الإقرار بالجرمة ليس إلا أو الذين يصدرون حكماً أو أمراً بذلك إلى آخر ما تقدم في شرح

هذه المادة ولا يشمل « اي حكم هذه المادة » باقي المأمورين الذين يؤذون المظنون فيه لا يقصد حمله على الافرار بالذنب ولا يتناول آحاد الناس الذين يؤذون المظنون فيهم ولا عداد لهم في مأموري الدولة لان امثال هؤلاء المخرجين من قيد حكم هذه المادة لا يصح ان يُجزوا بالجزاء المعلن فيها ولكن لهم جزاء آخر مبيّن في موضعه من القانون اما الضابطة والبوليس والجندرية وخدمة دوائر العدلية والبلدية فلما كانوا معدودين من المأمورين ومثلهم مختاروا القرى والحلات واعضاء مجلس الشيوخ (الاختيارية) ايضاً على ما في نظام الولاية كانوا اذا اقدم احدهم على فعل امرٍ ما ذكر استحق الجزاء المبين في هذه المادة (*)

المادة (١٠٤) اذا اُدين ارباب المحاكم والمجالس او سائر مأموري الدولة قضي او اجري على المجرمين ما هو زائد على المجازاة المعينة قانوناً وعاملهم معاملة شديدة فانه يحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين ويطرد طرداً لا يستخدم من بعده في ماموريات المحاكم والمجالس

اذا اُدين ارباب المحاكم والمجالس وسائر مأموري الدولة تخفى اذية المظنون فيهم اضطراراً الى الاعتراف بالجريمة على الصور المشروحة آنفاً ولكنه جاز عليه بان عاملة معاملة خارجة عن حد المجازاة المعينة لجرمه قانوناً ارفقه بما هو اشد عنفاً وجنفاً من ذلك كما لو كان جرمه يستلزم قانوناً الجزاء الذي فقط وخلافاً للقانون حكم عليه او امر بالحبس او هو باشر حبسه . او كان جرمه مستوجباً جزاء السجن طناً شديداً وفوقه او حكم عليه او امر به ان يفعل فيه كذلك فيجازي اي المأمور الذي هذه صفته بجزاء الحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين وبجزاء الطرد ايضاً حتى انه لا يستخدم بعدئذ في ماموريات المحاكم والمجالس مطلقاً . ولكن يسوغ مائل هؤلاء المأمورين متى كملت مدة جزاء حبسهم المعينة ان يستخدموا في غير ماموريات المحاكم والمجالس وفقاً للطرق القانونية

(*) اعاد رشاد بك في شرحه هذه المادة ما اشار اليه قبلاً من ان المأمور الناعل بامر أمره لا يعفى من الجزاء عملاً بالمادة (٤٠ و ٤١) من القانون الاساسي بل يجزى كل منها بما يستحقه حسب القانون اي ان مباشر العمل يجزى جزاء الناعل والمعامل عليه يجزى جزاء الأمر غير المجر

على ان صدور هذا الحكم متوقف على تحقيق وتعيين ان تلك المعاملة الشاذة قد اتتها المأمور مختاراً عامداً عمد عين اذ لو فرط منه مثل ذلك سهواً وخطأ لا عن قصد وغرض وعلم واختيار لا يستحق هذا الجزاء (*)

المادة (١٠٥) كل مأمور يدخل بصفة مأموريته بيت احد الناس على رغبه في غير الاحوال المخصوصة التي تجيزها القوانين الملكية والعسكرية ونظام الضابطة وخلافاً للاصول التي تعينها القوانين والظلمات فهو يحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين . واذا تبين انه فعل ذلك اضراراً لآمره اعني من الجزاء وجوزي الأمر بجزائه اياً كان . وكل من دخل من سوى المأمورين بيت غيره ارهاباً له او رغماً عنه يجزى بالحبس من اسبوع الى ستة اشهر ايضاً

بما ان مسكن ومثل كل انسان مصون عن الدخول والغشيان في ظل حضرة مولانا السلطان فلا يسوغ لاحد مأموري الحكومة ان يدخل عنوة الى مسكن أمره ومثله بسبب من الاسباب على الاطلاق الا في بعض احوال مخصوصة يعينها القانون كما لو دعت الحاجة الى البحث والتفتيش عن الاشياء والاوراق والسندات التي لا بد من استقراؤها وتبع آثارها توصلها الى معرفة الحقيقة ووفقاً على جلبه الامر والناساً وضبطاً للاشياء والاوراق التي يمكن بها اثبات مهمة المظنون فيه او تبرئته فانه يجوز حينئذ للمأمورين ان يغشوا ويلجوا بيته وكل محل بمحتمل ويتوهم ان فيه مثل هذه الاوراق

(*) ذكر رشاد بك في شرحه هذه المادة انه بعد تشكيلات العدلية الجديدة لم يبق لاحد من المأمورين في غير المحاكم النظامية ان يعين او يجدد او يجزى الجزاء على المجرم مطلقاً بيداً ان محاكمة المأمورين بخصوص ما يفعلونه متعلقة بوظائفهم تجزى وبحكم بها في مجالس الادارة وكذلك افراد الجند والضابطة فان محاكمتهم المتعلقة بالامور العسكرية تكون لدى الدواوين الحربية . ومن ثم فيجوز ان تقع الزيادة غير القانونية اما في تعيين المجازاة واما في اجرائها ولهذا وضعت هذه المادة للنهي عن الشطط والجور في ذلك وعلى كلا الحالين لا بد من الاثبات لدى المحاكم ان المأمور او المحاكم قد تعدى الحد القانوني عمداً وقصدًا فيجزى بحسب هذه المادة

والسيدات وسائر الاشياء المخصصة به . وهكذا في باقي الاحوال التي تعينها القوانين الملكية والعسكرية والنظامات المؤسسة للضابطة والبوليس مجيزة الدخول الى اي محل بالكره او بالرضى على الصورة المعينة في الاصول والنظام حسب الحاجة الماسة والضرورة الداعية ومن ثم لا يكون المأمور مؤاخذاً بعمله ولا يجازى مطلقاً بخلاف ما اذا تعدى حدود القوانين والنظامات المذكورة واصولها المعينة ودمر على الناس «اي هم عليهم في مساكنهم ومساكنهم بغير استئذان» مدلاً باموريتو دون ان يستمع واحداً او اثنين من ائمة ومختاري القرية والحلة او من اعيان اهلها وشيوخها حسب القاعدة المرعية عند الانقضاء في الامور الجسام فانه يجزى بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين اما ان كان فعله ذلك مبنياً على امر امره المطاع فيعنى المأمور ويجازى الآخر وايضاً فحيث انه من المنوع ان يدخل الناس بعضهم الى بيوت بعض عمرة وقصد الاخافة فكل من يدخل بيت غيره او منزله هذه الدخلة بحبس من اسبوع الى ستة اشهر . وان كان مأموراً ودخل البيوت بغير مسوغ ماموريتو فكذاك يحكم عليه بالحبس من اسبوع الى ستة اشهر جزاء له كسائر الناس . اما لو دخل بالاذن والرضى لابصفة المامورية فلا يكون على هذه الصورة جديراً بالجزاء لما ان حكمه اذ ذاك حكم الداخل من آحاد الناس الى بيت انسان آخر باذن صاحبه ورضاه لانه لا يهجم كرهًا ولا يقصد التخويف كما مر

واما اذا دخل المأمور مسكناً بصفة ماموريتو في غير الاحوال الماذون له فيها الدخول قانوناً ونظاماً ولو برضاه صاحب البيت فيكون من منقضى العدل والحق اجراء مجازاته وفقاً للمادة (١٠٦) الآتية لأن في غشياه المنزل مدلاً باموريتو غشاهة على رب البيت واخلالاً بصون شرفه وحرمة فضله ان الامور السياسية توجب على المأمور ان يراعي في كل نوع من حركاته الاجراء في سبيل المامورية احكام القانون والاصول المتعارفة بحيث تكون اعماله كلها مطابقة لما لا يشوبها شيء من الشذوذ عن الحد والقياس القانوني (*)

(*) قال رشاد بك في شرحه ان ما اجازته قوانين الملكية والعسكرية ونظامات الضابطة من دخول بيوت الناس قد عين وحُدّد بعد تشكلات العدلية اذ ان قوانين الملكية والعسكرية لا تجيز صريحاً لاحد المأمورين ان يغشى بيوت الخلق واما قصرت هذه الاجازة على ما كان متعلقاً بالامور العسكرية المحضة . وقولنا « القوانين

المادة (١٠٦) المأمورون باستعمال قوة اكراهية ومأمورو الضابطة ومأمورو الاحضار اذا كانوا فيما هم يباشرون مأموريتهم او ينفذون اوامر السائدين عليهم يسيئون معاملة احد الناس بصورة خارجة عما يعينه القانون والنظام يعني بان يتسببوا في تلم عرضه وناموسه او يوذوه في جسده فيجزون بالحبس من اسبوع واحد الى سنة واحدة بحسب شدة اعمالهم الواقعة

العسكرية « يراد به العسكرية المحاكم اي دواوين الحرب المؤلفة لاجل الامور العسكرية فقط . فان هذه المحاكم او دواوين الحرب وان جاز لها دخول بيوت الجنود بداعي ما تعلق بشؤون الجندية استقراء لما يلزم استقراؤه ولكن في الامور الجندية العادية لا تسوغ القوانين لاحد المأمورين مطلقاً ان يدخل البيوت كما لو اصابته القرعة العسكرية اسم انسان ولم يحضر للانتظام في ملك الجندية او لو فر انسان من الجندية بعد دخوله فيها فلا يجوز دخول البيوت تأثراً له وتبعاً عنه لجرد الاخبار العادي وكذلك يمنع الدخول من اجل المعاملات المتعلقة مع الجنود على جهة المبايعات واللوازم والمدابنات لان كلاً هاتين الصورتين من الحقوق العمومية العادية العائدة الى المحاكم العمومية . فمن ذلك يتضح ان جميع قضايا الجندية الا ما كان منها منحصراً في ديوان الحرب هي تابعة لاحكام قوانين العدالة . وايضاً فان القوانين الملكية لا تجيز لاحد ان يدخل بيوت الناس . نعم ان مجالس الادارة هي بمنزلة المحاكم في ما ينط بها من دعاوى المأمورين المالكين بخصوص وظائفهم الا انه حيث لم يوضع لها قانون اصول محاكمة مخصوص بعد فهي بموجب الارادة السنية جارية في ذلك على مقتضى قانون اصول المحاكم الجزائية وبناء على ذلك متى اجرت محاكمة احد المأمورين بمكها ان تامر الضابطة بدخول بيته عملاً بالقاعدة المرعية في قانون اصول المحاكم الجزائية . وفي ما عدا ذلك لا تجيز القوانين الملكية مداخله المأمورين المالكين في الحقوق العمومية والشخصية المخصصة بالمحاكم النظامية

بمخلاف نظامات الضابطة فانها قد صرحت بالاذن لمأموريها ان يدخلوا البيوت لان جند الضابطة هو صف مخصوص بضبط الملكية وصيانتها ومن ثم فانه اذا حدث

ان المأمورين باجراء القوة الاكراهية كالولاية العظام والمتصرفين الكرام والقائمين
والمدعين العموميين وكالعساكر النظامية والرديف والشرطة (الضابطة) والسوليس
والجندرية ومأموري الاحضار الذين يستقدمون لاجل التبليغ والاحضار كمباشري
الحاكم والمجالس ودوائر البلدية اذا اقدموا عند مباشرة واجبات مأمورياتهم حين انفاذ
اوامر وتبليغات آمرهم الصادرة اليهم متعلقة بوظائفهم ومأمورياتهم على ان اساءوا معاملة
انسان خلافاً للصورة التي تعيها القوانين والظلمات بمعنى ان يجسروا على التقدير او
الاخافة او اطالة اللسان في جانب شخص على وجه يثلم عرضه ويكلم حرته او اصاروه
الى حال الاذي في جسده بحكم عليهم بجزاء الحبس من اسبوع الى سنة

ما ينشأ عنه خلل في امور الضبط او ما يتعلق بسياسة الدولة داخلاً وخارجاً ساغ
للضابطة غنميان البيوت بلا قيد ولا حرج . وان رأت داعياً موحياً الى دخول احد
البيوت لاجل الجبايات والمخجات العادية أبيع لما ذلك بامر من كانت بامرته لان
الضابطة هي قسم من اقسام قوة العدلية الاصلية . ونحن نرى قوانين العدلية قد
صرحت بالاذن للمدعين العموميين والمستطعين وللمأموري ضابطة العدلية يلجوا بيوت
الناس يد أنها شرطت لذلك شروطاً تجب رعايتها

فهذه الاحوال التي اباح القانون فيها دخول البيوت وفي ما خلاها لا يجوز
الدخول لاحد من المأمورين وان فعل جوزي بحكم هذه المادة رجوعاً الى القاعدة
القانونية الاساسية المطردة وهي « ان ممكن كل انسان مصون عن الدخول والدمور
اي الدخول بلا اذن »

اما الفقرة الثالثة بان الداخل الى بيت غيره بلا مسوغ قانوني اثمارة لا امره يعني
من طائلة الجزاء ويجزى أمره بدلاً منه فقد عاد حكمها ملغى او منسوخاً بحكم المادتين
(٤٠ و ٤٢) من القانون الاساسي كما قلنا غير مرة وإبنا ان كل امر مجزى بعله الا
ان يكون الداخل على هذه الصورة المنكحة شرطي او جدي لا نسعه مخالفة من هو
بأمرته من الضباط ونحوهم اذ ان القوانين العسكرية تقضي بالطاعة المطلقة دون تردد
او تمهل ومن خالف جوزي دون رفق وبلا التفات الى عذرو حجة وتعال على الاطلاق
ومتقضى ما مر ان الداخل البيوت على الصورة المار ذكرها اذا كان من الشرطة فاعلاً
بامر أمره يعني من الجزاء ويجزى الأمر

مثال ذلك ، لو اقدم احد ماموري الادارة والمدلية والصايلة على احصار
اسان او استحصاره الى مركز ماموريته كرهاً بدعوى حقوق عادية خلافاً للاصول
والنظام كان اي ذلك المامور مستغنياً مثل هذا الجراء المتقدم به

وكذلك لو اقدم المباشر المامور شليح ورقة الجلب في الدعاوي الجبرانية على سوق
شخص بعنف كمن صدر بحقه مذكرة احصار بحكم عليه بهذا الجراء . والمامور الذي
يستم انساناً وهو مباشر واجب ماموريته على أية صورة كانت يلقى هذا الجراء ايضاً لان
فعله يكون من قبل ما ذكر

والحاصل ان المامور الذي يتعدى لما يوجب اذية اسان في مدته او يلحق به
غصاصة في عرضه وشره يكون جديراً بهذا الجراء فيما اذا كان فعله ذلك حين مباشرة
واجب ماموريته او عند اجرائه واعاذه او امر وتسيهات امره الذي يعلوه متعلقة
بماموريته لا في غير وقت اجراء تلك الوظيفة على الصورتين المتقدمتين اذ لو اقدم
على مثل ذلك في حين وحال آخر يصير كآحاد الناس جديراً بجراء المواد المدرجة
في الباب التالي من هذا القانون ولا يجري بها سواها

اما اذا كان الاذى الذي الحقه المامور بنفذه في حال مباشرة وظيفته واصلاً الى
حتم يستلزم جزاء اشد من هذا الجراء فيجوز بحسه على ما هو معين من الاجزاة الخاصة
بالاعمال الشديدة

المادة (١٠٧) اذا احد المامورين او اصحاب الرتب في الدولة
العلية كباراً كانوا او صغاراً اتى فعلة كشرائه ممال احد الناس
واملاكه كرهاً او تضبطها دون حق بدعوى مناحلة او اضطره الى
بيعها فيازمه رد تلك الاملاك والاموال بعينها وان لم تكن باقية فنرد
فيها على صاحبها الاول . والجنزى على ذلك من المامورين في أية
رتبة كان يجزى بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين بحسب درجة
تهمته وبالحرمان المؤبد من الرتبة والمماورية

لما كان في ظل الحضرة السلطانية كل اسان آمناً على الممال التجاري في ملكه
وتصرفه بحسب الاصول وكان من المروع على الاطلاق شرعاً وقانوناً التعرض للمال

وملك المأمور وغير المأمور دون رضاه كأن يباع وينصط «أي يوخد على قهر»
 أية وسيلة وحجة عدا كل مأمور كبير وصغير وكل دي رنة ينصط مالا وملكا بمعنى ان
 اخذه دون رضى صاحبه المتصرف فيه بحسب الاصول ولو بائناعه منه لبعه بهن
 ثلث او بكونه صار سببا لبعه من غيره او باحتوائه عوة لاحق متحلا في دعواه
 عليه مستحقا للحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين حسب درجه نهته ثم الحرمان المؤبد
 من الرنة والمأمورية

وما عدا هك المجازاة فملزم برد المال والملك الماحوذ اضطرارا او بيعا وشرا كما مر
 على صاحبه عينا ان كان بائنا ولا فيص قيمته بمعرفة اهل الخبرة

المادة (١٠٨) ان المامورين المترسبين على الخطط كبارا وصغارا
 ومن كانوا في معيتهم من المامورين والاشخاص الذين يستخدمونهم
 والمتعهدين بالقيام على اي نوع من واردات الدولة بالوجه المتطوع
 واتباعهم اذا جبو او حصلوا شيئا زائدا على مقدار المال الذي عينته
 الدولة من الويركو والاعشار والرسومات وسائر العائدات يجرى من كان
 منهم متوليا رئاسة الخطة مع المترسبين بسجن القلعة الموقت. اما مامورو
 المعية واتباعهم فيجزون بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين وبعد ان
 تسترد منهم الدراهم التي اخذوها زائدا مما بلغ قدرها يغرمون بمثلها
 ايضا جراء نقديا

ان المامورين ذوي السلطة العليا كالحوالي والمتصرف والقائمقام ومدير الماحية
 وباطر الاعشار ومديرها والدفتردار والمحاسب ومديري المال والويركو ومفتشي
 الاحراش وماموريتها والمرتخص ادار رؤساء البلدية والمامورين الذين يعينون في
 معيتهم من قبل الحكومة ومن يستخدمهم مأمورو المعية وملتزموا سائر انواع واردات
 الدولة ورجالهم الذين يتخذونهم اعدا لهم في التزامهم اذا حصلوا واخذوا شيئا
 زائدا على التعريفات والمقادير المقدرة المستهزة لما هو مخصص بوائد الدولة كمال
 الويركو والاعشار وسائر الضرائب والاناوات والرسوم كل هؤلاء «اي الرؤساء

والملتزمين والمأمورين المار ذكرهم « يسحبون في القلعة مؤقتاً . وإن كان الفعل واقعاً
من مأموري المعية أو من رجالهم ورجال الملتزمين يحبسون من ستة أشهر إلى ثلاث سنين
وما عدا أنه تُسترد منهم الدراهم التي أخذوها زائدة وتُعاد على أصحابها يُغرمون
ببئها أيضاً جزاءً نقدياً

وحيث أن الأشخاص الذين يتهمهم الأهالي كشيوخ القرى ومختاري المحلات
يُعَدُّون من المأمورين أيضاً بمنقضى نظام الولاية فإذا أقدموا على الأفعال المتقدمة
ذكرها كان يجزي أحد أولئك الشيوخ والمختارين خمسين قرشاً ممن عليه أربعون قرشاً
في السنة مال ويركز ويجزى وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من هذه المادة لاعتباره من مأموري
المعية عند مأموري الملكة

المادة (١٠٩) أن جميع المأمورين كباراً كانوا أو صغاراً إذا
أخذ أحدهم دراهم أو أشياء غيرها على سبيل الغرامة (الجريمة) كدية كانت
أو جزئية عنا أخذ الجزاء النقدي المعين قانوناً أو إذا أخذ شيئاً زائلاً على
مقدار المجازاة النقدية التي أمر بتحصيلها قانوناً كدية كانت أو جزئية أو لو
أخذ ما يُضرب جزاءً نقدياً قبل المحاكمة فيُسرد منه ما كان قد أخذه
ضعفين أحدهما يعطى لأصحاب الدراهم المأخوذة ويمجazy المأمور على
جسارته هذه مجزاء الرشوة

حيث أن الغرامة (الجريمة) أي مصادرة العاقل بشيء من المال جزاء فعله في من
جملة المنوعات أيضاً لدى الدولة فكل مأمور كبير وصغير يأخذ من شخص شيئاً أو
دراهم كثيرة أو قليلة على سبيل الغرامة « الجريمة » عدا الجزاء النقدي المعين قانوناً أو
أي مأمور بتحصيل المجازاة النقدية يأخذ شيئاً قبل أو كثر زائداً على الجزاء النقدي
المحكوم به أو يحصل من أحد الناس الجزاء النقدي الواجب عليه قبل أن تحكم به
المحاكم والمجالس فبعد أن يصادر بضعتي أي يئتي الشيء المأخوذ ويعطى المثل الواحد
المأخوذ منه والآخر لصندوق المال جزاءً نقدياً يتزل منزلة المرتشي ويمجazy بسجن
القلعة الموقت وبالطرد مدة ست سنين وفقاً للمادة (٦٨) المدرجة في فصل الرشوة .
وإن كان فعله مكرراً بتعين جزائه وفقاً للمادة (٧٤) من الفصل المذكور

المادة (١١٠) اذا سخر احد ماموري الدولة او اعيان البلدة اناساً بأي نوع كان من الاعمال خلا الخدمات العمومية المعينة رسمياً بحسب النظام والتي يرى من اللازم ان تجري بين الاهلين فيؤخذ من التجاسر اجرة من استخدمه على هذا الوجه جرياً على المعروف من عادة المحلة وتعطى لصاحبها . وان كان الفاعل من المامورين فيطرد ويجزى على جسارته هذه بالنفي من ستة اشهر الى ثلاث سنين بحسب درجة تهمته

لما كان من المنوع تسخير الناس « اي استعمالهم بلا اجرة » في ما ليس من الخدمات العمومية التي تقتضيها التكاليف وسائر الاحوال المعينة عند الدولة والرعية بحسب الاصول والقانون لزم ان ماموري الدولة ووجوه البلدة الذين يتسخرون احدًا في عمل خارج عن تلك الاعمال العمومية عندهم او عند غيرهم ينفون مدة ستة اشهر الى ثلاث سنين وما عدا هذا الجزاء يستوجبون جزاء الطرد وفقاً للقاعدة المبينة في المادة (٢٦) وينبغي تضمينهم اجر المثل لمن يتسخرونهم ويؤدّي لهم ما كان مقداره (*)

المادة (١١١) ان جميع المامورين كباراً كانوا او صغاراً واتباعهم ومباشري المصالح والاحضار وانفار الضابطة والجنود الموظفين وضباطهم

(*) ذكر رشاد بك في شرحه ان الخدمات العمومية على ضربين منها ما يتعلق بالدولة كاستعمال الناس مجاًماً زمن الحرب على صورة خارقة العادة في تهديد طرفات وتسييد استحكامات . ومنها ما يتعلق بالامور النافعة كالتشغيل في طرفات العربات التي تنشأ بين مدينة واخرى او قرية واخرى ولهذا الضرب قانون مخصوص كما لا يخفى . ففي الحالة الاولى يسوغ للدولة ان تستعمل الناس باجرة او بلا اجرة على صورة غير عادية كما قدما وذلك بناء على الامر العالي . وفي الحالة الثانية يستعمل الناس ضمن حدود القانون وفي ما خلا ما مرّ يمنع تسخير الناس على ما في المادة (٢٤) من القانون الاساسي وعليه فاي من تجاسر على ارتكاب هذا الفعل المموج سواء كان من ماموري الدولة او اعيان البلدة يجزى بحكم هذه المادة

اذا نزلوا على بيوت الناس في المحلات التي ياتونها او يمرون عليها واكرههم
على اعطاء العليق او الطعام مجاناً فيلزمون باداء ثمن ما اخذوه منها كان
لاصحابه ويتزعمون من مامورياتهم وخدماتهم ثم يؤدّبون بالحبس ايضاً
من اسبوع الى شهر واحد . وان جسر العساكر الموظفون على مثل هذه
الامور وهم مباشرين عملاً بمقتضى صفتهم الجندية فيؤخذ من ضباطهم
ثمن الاشياء التي اخذوا ويردّ على اصحابها وبعد ذلك يفصلون من
الخدمة ويجازون بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين

ليس في هذه المادة ما يحتاج الى الشرح والابضاح سوى انه ينبغي الترخيص
للمامورين وللشرطة « الصابطة » والعساكر الموظفين المذكورين في المتن ان يأخذوا
طعاماً لم وعليقاً لدوابهم من عند الناس ولو بلا اذنهم بناء على انهم يؤدّون الثمن
بعدئذ ذلك في المحلات التي لا يعطيهم اهلها طعاماً وعليقاً بالثمن حالة كونهم ليس
لديهم من الميرة والعلوفة ما يكفيهم ويكفي دوابهم ولا يقرب من تلك المحلات مكان
يعمهم ويسموا ويمكنهم ان يجدوا فيه ما يحتاجون اليه ما ذكر

واعلم ان من القواعد الفقهية « الضرورات تبيح المحظورات » اي انه اذا نزل بالاسان
فاقة ملجئة كالجموع المهلك يباح له ان يتناول من مال غيره دون رضاه بقدر الضرورة
على انه ضمن الثمن والبدل بعدئذ وبقاء المنع المذكور في متن هذه المادة في اماكن
الجماعة بوجوب المشقة « والمشقة تجلب التيسير » يعني ان الصعوبة تصير سبباً للتسهيل
ويلزم التوسع في وقف الضيق . ومتنفي ذلك ان المنع الوارد في النص لا يؤخذ على
اطلاقه بل هو مفيد بعدم الضرورة النصوى

❖ الفصل السابع ❖

في جراء الذين يخالفون ماموري الدولة العلية ولا يطيعونهم ويحتقرونها
المادة (١١٢) من تجرأ على احتقار ماموري المحاكم وسائر
ماموري الدولة العلية او يطيل عليهم لسانه او يتهددهم تهديداً يحط من

قدرهم وحرمتهم في حال مباشرتهم ماموريتهم او لاجل ما اجروا بميل
من المامورية فيحبس من اسبوع الى ستة اشهر. ولكن اذا وقع هذا التحقير
واطالة اللسان والتخويف حين المرافعة في المحاكم والمجالس فان المنجري
على ذلك يحبس من ستة اشهر الى سنة

ان الاشخاص الذين يحسرون على اجراء معاملة احتقارية او على اطالة اللسان
كالشتم او على الاخانة بالكلام لاحد ماموري المحاكم والمجالس وسائر ماموري الدولة
العلية في مركز ماموريتهم او في موضع آخر لاجل ما اجراء من الوظائف المتعلقة
بماموريتهم يحبسون من اسبوع الى ستة اشهر

وان وقع هذا التحقير والتطاول والتخويف على احد المامورين الموزعين اليهم في المحاكم
والمجالس حين اجراء المحاكمة والمرافعة يجازى المتجاسر اذ ذاك بالحبس من ستة اشهر
الى سنة

وان وقعت احدي الجرائم الثلاث المذكورة على المامور في غير وقت مباشرة
ماموريتهم وخارجاً عن سبيل اجراء مقضى وظيفته فيجزي الجزائي وفقاً للمادة (٢١٤)
وكذلك لو وقعت احدي هذه الجرائم المذكورة في المحاكم والمجالس حين المحاكمة
والمرافعة على المترافعين او السامعين فلا يكون الجزائي مستوجبا للجزاء بحسب هذه
المادة وانما يجازى بمقتضى المادة (٢١٤) او المواد التي ينطبق عليها جرم الاجراء
الواقع حسب درجته

واذا وقع احد الامور الثلاثة على احد ماموري المحاكم والمجالس او سائر ماموري
الدولة العلية في حال مباشرة المامورية او بسبب اجراء حكم الوظيفة المتعلقة بالمامورية
بان شهر المتجاسر على المامور سلاحاً فلا ينبغي ان يجزي الفاعل بالجزاء المقرر في هذه المادة
ولكن يجب ترتيب مجازاته وفقاً لحكم الفقرة الاخيرة من المادة (١١٢) الآتية. اذ ينظر
في ذلك الى مقتضيات الامور السياسية والطبيعية

المادة (١١٢) اذا احداها من العساكر النظامية او المامورين من
قبل الحكومة بامور الضابطة والادارة على وجه الاطلاق واطال لسانه
عليهم بكلام يوجب وضع قدرهم في حال مباشرتهم ماموريتهم او لاجل

ما أجروه بمقتضى المأمورية فيغرم بذهب مجيدي واحد الى ثلاث ذهبات مجيديات جزاءً نقدياً . وإن كان فعله هذه الاهانة هو في حق ضباط العساكر النظامية او رؤساء الضابطة فيحبس من اسبوع الى شهر واحد . وإن فعل ذلك مع شهر السلاح فيحبس في كل حال من ستة اشهر الى سنتين

في متن هذه المادة ثلاث فقرات . الاولى تنضي باخذ الجزاء النقدي من ذهب مجيدي الى ثلاث ذهبات مجيدية ممن يتجاسر على الاحتقار واطالة اللسان والاختافة في جانب مأموري الضبط والادارة على الاطلاق كالضابطة والجندرية والبوليس والتحصيلا رين او في حق افراد العساكر النظامية والرديف حال مباشر مأموريتهم او لاجل اجرائهم حكم وظفتهم وذلك بصورة تؤدي الى الوضع من قدرهم وحرمتهم والفقرة الثانية تنضي بالحبس من اسبوع الى شهر على من يقدم على التهديد واطالة اللسان والاختافة على الوجه المحرر في جانب ضباط العساكر النظامية وضباط عساكر الضابطة اي رؤساء الضابطة (وفي الاصل « سركرده » وهي لهظة تطلق على رئيس القوم) . وإن وقع مثل هذا الاحتقار على ضباط الجندرية والبوليس ايضاً فيجب اجراء جزاء فاعله على مقتضى هذه الفقرة الثانية

والفقرة الثالثة تنضي بجزاء الحبس من ستة اشهر الى سنتين على من يجسر ان يشهر السلاح مع اتياع التهديد واطالة اللسان والاختافة في جانب جميع المأمورين الموما لهم على الوجه المشروح آتياً الا اذا كان رفع وشهر السلاح بقصد القتل لا بقصد الاختافة فيجازى العاقل حبساً وفقاً لذيبل المادة (١٠٨)

ان ما ذكر من الهجازة هو مختص في اي موضع وموقع كان بالجرائم والحركات الواقعة في جانب المأمورين حال مباشرة وظائفهم او من اجل اجرائها على ما تقدم في شرح المادة (١١٢) السابقة لان الجرائم الواقعة في غير هذه الاحوال يجازى فاعلها بحكم المواد المدرجة في الباب الثاني

المادة (١١٤) اذا امر احد المأمورين او احد العساكر النظامية والضبطية وهم مباشرون مأموريتهم او لاجل ما أجروه

بمقتضى المأمورية ولو بلا سلاح ولم يظهر اثر جرح فيحبس من ستة اشهر الى سنتين

من يضرب احد ارباب المحاكم والمجالس وسائر ماموري الدولة العلية الكبار والصغار او احد افراد العساكر النظامية والشرطة (الضابطة) حين مباشرة الوظيفة او اجراء المأمورية لغیر قصد القتل ولو بلا استعمال سلاح ولو لم يظهر اثر جرح ولم يوجب مرض المصروب حتى لو ضربة كفا واحدة يجازى بالحبس من ستة اشهر الى سنتين . وكذلك يحكم على من يضرب عساكر الرديف والوليس والجدرمة وخدمه دوائر العدلية والبلدية ومباشرها

وهذا الجزء مخصوص بمن يوقع الضرب على احد المامورين والعساكر المار ذكرهم حال مباشرة ماموريتهم او لاجل اجرائها ولو في اي مكان وزمان كان . اما الضاربهم في غير هاتين الحاليتين فانه يجازى وفقاً للمادتين (١٧٨ و ١٧٩) اي بجزاء من يضرب سائر الناس

المادة (١١٥) اذا جسر رجل على جرح احد ماموري الدولة المنصوبين لاجراء الحكومة او لضبط البلدة وادارتها كبارا كانوا او صغارا وهم آخذون في اجراء ماموريتهم او في سبيل ما اجروه من حكم المأمورية او لى فعلاً مؤثراً الى حد امراض المتأثر به فيجزي مضاعفاً بالجزاء القانوني حسب درجة الجرم الواقع منه

من يجرح في اي مكان وزمان احد ماموري المحاكم والمجالس او احد افراد العساكر النظامية والرديف والضابطة والوليس والجدرمة والخدمة والمباشرين وسائر المامورين الصغار والكبار المنصوبين لاجراء الحكومة والضبط والادارة سواء كان الجرح بالسلاح او بغيره او بالضرب . او بطعنه ويسقيه شيئاً يمرضه ويسقيه لا بقصد اتلاف النفس منجاسراً على مثل هذا الفعل المؤثر به يجزي بضعه في الجزاء الذي بوجبه عليه القانون نظراً الى درجة جرمه الواقع

ان موضع دقة النظر في هذه المادة هو « مضاعفة الجزاء » اذ قد نصت المادة السالفة على ان الضارب ولو لم يظهر لضربه اثر جرح ومرض يجزي بالحبس من ستة

اشهر الى سنتين ولعدم امكان تطبيق فعل من يجرح المأمور ويرضه عليها «اي على المادة السابعة» ارم تحديد مجاراته مضاعفة وفقاً لأحدى المواد (١٧٨ و ١٧٩ و ١٩٤) فلو كان الفعل الواقع مستلزماً حبس شهرين وفقاً لأحدى هذه المواد الثلاث قضي به اربعة اشهر باضافة مثله اليه . على ان من الامور السياسية والاحوال الموافقة للعقل والمحكمة ان لا يكون جزاء من يجرح ويريض المأمور اقل من ستة اشهر في القابل لما ان جزاء الضارب ولو كماً افلا يكون ستة اشهر على ما مر آنفاً (*)

المادة (١١٦) من يدعون رسمياً الى المحاكم والمجالس ويستنكفون من الحجى بلا عذر مقبول فيؤخذ منهم مجيدي واحد ايض الى خمس ذهبات مجديات جزاء نقدياً وكلما كرروا هذا الاستنكاف اضيف على هذا الجزاء ضعفه وأخذ منهم

(*) اطال رشاد بك كلامه في شرح هذه المادة فرأينا ان نلخص منه ما بقي قال : قد اختلف الشراح والمفسرون على ما في عبارة النص من كلمة «نصيف الجزاء» هل تخصر في مواد هذا الفصل القانونية وهي (١١٢ و ١١٣ و ١١٤) ، يعني ان مضاعفة المجازاة متعينة فيها مقصورة عليها دون غيرها من مواد القانون او متعددة شاملة قال والاصح الثاني ورمي على ذلك بما يأتي . حيث ان الجرم بحسب هذه المواد الثلاث المذكورة لا يُجمل على كونه جرحاً وانما هو قاصر على مجرد الضرب فالجزاء ولو ضوئاً لا يبلغ الحد الثلاثي الكافي . ولهذا فذهب الشارح الموما اليه ان الجرح اذا كان خفيفاً من نوع الخبطة على ما في المادتين (١٧٨ و ١٧٩) فيجزي فاعله بضعة الجزاء المعين فيها ولكن لا يراعى هناك حد الجزاء الخفيف خاصة «وهو شهران» بل يكون من مقتضى حكمة المحاكم ان ينظر الى الدرجة الوسطى او الشدوى وبضاعفها اما ان كان الجرح قد بلغ درجة الجناية عن عمد وتصميم واستوجب العقوبة بحسب الفقرة الثمانية من المادة (١٧٧) اي الجزاء بالكورك حتى مضي عشر سنين واختارت المحكمة ان تحكم بجزاء الكورك مدة ثلاث سنين على تقدير ان المجرم اليه هو من سائر الناس فعليها «اي المحكمة» ان تجعله ست سنين بتقدير ان المجرم عليه هو احد المأمورين مستندة في ذلك الى نص هذه المادة (١١٥) وقس عليه نظائره

ان احكام هذه المادة وان كانت من جملة المستثبات في المادة (٨) المختصة بجزاء
مكرري الافعال ولكن من حيث قد ذكر تفصيلاً في قانون اصول المحاكمات المحفوفة
والجزائية صورة جزاء ومعاملة من يُدعى الى المحاكم في الدعاوى المحفوفة والجزائية ولا يجب
الدعوى فند عاد حكم هذه المادة مسوخاً بالضرورة

❖ الفصل الثامن ❖

(في من يحسرون على تهريب المحبوسين وإخفاء الجنايين)

المادة (١١٧) اذا فرّ الذين اخذتهم الحكومة ووقفتم على آية
حال من الاحوال وكان اذ ذاك الضباط والجند والمباشرون المأمورون
بنقلهم وإبصارهم والتخفير (القره غول) والسجان والمنكّل والمناوب في
الحراسة والبواب وامثالهم من المأمورين بمحاظة الحبس متهاونين مفرطين
في الامر خلافاً للاصول والنظام ومن اجل ذلك تمكن اصحاب الجنايات
من الهرب فيحبس من كانت حركته على هذه الصورة من اسبوع الى
شهرين

اما اذا كان للمأمورين في ذلك يدٌ وغرض فالتجاسر منهم عليه
يومدّب بالحبس من سنة اشهر الى ثلاث سنين حسب درجات الجنايات
التي اوجبت حبس اولئك الفارين

ان هذه المادة جليّة واضحة كل الرضوح وليس فيها ما يحتاج الى الشرح والبيان الا
قوله « وكان المأمورون بمحاظة الحبس متهاونين مفرطين في الامر خلافاً للاصول
والنظام الخ » ومنتهاه ان مأمور السجن الذي لا يكون كذلك لا يستحق الجزاء المعين
بالص . على انه لا يُعقل على الاطلاق ان الموقوف او المسجون يستطيع الهرب والفرار
مع احتراس المأمور وانباهه التام

اما المأمورون المذكورون في هذه المادة فانما هم ذوو الأمانة على من كان عداهم
في المأمورين بحفظ السجن ونقل المسجونين بالنفس فلو فر الموقوف والمحبوس باهال هولاء
المأمورين كان جزاؤهم الحبس من اسبوع الى شهرين . واما اذا كان الفرار ناشئاً عن

نواطوهم ومالاً لهم فيجرون بالحبس من سنة اشهر الى ثلاث سنين بحسب درجة جرمهم
واما المحبوس الفار فانه يجازى بمقتضى القاعدة المقررة في المادة (٧) وان كان
ذلك نتيجة نذل الدراهم والهدايا فاجزاءه يرتب على الموال الآتي (*)

المادة (١١٨) من ليس مأموراً ان يكون حفيظاً على المحبوسين
اذا تسبب في فرارهم مسهلاً لم اسباب الهرب فجزاؤه الحبس من اسبوع
الى ستة اشهر

من لم يكن مأموراً بحفظ المحبوسين والموقوفين وتلقاهم ويؤدم لا عن اكرام واضطرار
على تسهيل اسباب فرارهم بشغله ولم لهاته حافظ السجن التزم على حراسته كأن يقول له
اجب دعوة فلان . او كأن يدل ويرشد المحبوس والموقوف الى الطرق التي يمكن
التخلص فيها والفرار منها بحبس من اسبوع الى ستة اشهر بمقتضى هذه المادة والبار
يجزى بحسب القاعدة الموردة في المادة (٧)

المادة (١١٩) من كان مأموراً بحفظ المسجونين او غيره من
سائر الناس واعطى للمخائيس آلات وادوات واسلحة تسهلاً لفرارهم رغماً
فيجازى بجزاء الكورك الموقت

من كان من المأمورين بمحاظة المخائيس على ما رابت في المادة (١١٧) او من
سوى المأمورين بذلك على ما تقدم في المادة (١١٨) او أياً كان واقدم على تخليص
المخائيس عوة بان امدهم بالآلات وادوات كسلاح او مبرد او قطعة حديد او معول
او مخرقة او مفتاح باب او حبل او سلم تسهلاً للفرار من فوق الجدار ولولم يتمكن المحبوس
من الهرب فيجزي المأمور بالكورك الموقت واما الهارب فانه يعامل بحسب القاعدة

(*) قد فصل حضره رشاد بك درجات الجزاء المعين في هذه المادة وهو
الحبس من سنة اشهر الى ثلاث سنين بان قال : ان الهارب اذا كان محبوساً بجرم من
نوع القباحة فيحبس المأمور المتهاون سنة اشهر وان كان من نوع البخعة فيزداد الجزاء
لا محالة . اما من كان معجوناً لاجل جناية وفرّ فيجزي المأمور على مماثله في امره ينتهي
المدة المعينة وهي ثلاث سنين . واما المكمل (وفي الاصل زندلجي) فلم يبق له نظير في
ايامنا بداعي ابطال الكال وهو اسم من التكيل اي الاصابة بالاذى والعذاب الويل

المادة (١٢٠) اذا احد المأمورين بحفظ المحبوسين اخذ دراهم وهرب واحداً منهم وكان جرمه من الجنايات المستوجبة الجزاء اما بالقتل او العقوبة بالكورك المؤبد او السجن في القاعة مؤبداً فيلزم برّد الدراهم التي اخذها مضاعفة وعنا ذلك فانه يعاقب بعقاب الكورك مؤقتاً .

وان كان ذنب المحبوس دون ذلك فيجزى جزاء المرتشي

من كان مأموراً بخفارة المحبوس والموقوف واخذ دراهم او اشياء اخرى او عقد معه مقالة مخصصة كتابة او شهاهاً على ان يعطيه شيئاً وهربه بأية صورة ووسيلة كانت وكان جرم المحبوس من الجنايات المستلزمة جزاء القتل او الكورك المؤبد او سجن القلعة مؤبداً فيلزم المأمور المهرب بمثلّي الدراهم التي اخذ او التي عاهد على اخذها جزاءً فدياً ويوضع في الكورك مؤقتاً . وان كان جرم المحبوس المهرب بوسيلة اخذ الدراهم وغيرها او عقد المقالة المخصصة معه من الجرائم المستلزمة جزاء دون جزاء القتل والكورك المؤبد وسجن القلعة مؤبداً على ما مرّ بجزاء الكورك المؤقت وسجن القلعة المؤقت والاسقاط من الحقوق المدنية والني والطرّد مؤبداً او مؤقتاً والمحبس فيكون حكم المأمور المهرب المحبوس حكم المرتشي ويجازى بالجزاء المعين في المادة (٦٨) المسنونة للمرتشين . وحكم المحبوس البار على هذه الصورة حكم الرائي قانوناً وضرورة ويجزى بمقتضى الناعنة الموردة في المادة (٧) وذيلها . وان كان بينها وسبط في ذلك فحكمه حكم الرائي ويجزى بحسب المادة (٧٠) وان كان المسهل اسباب فرار المحبوس بوسيلة اخذ الدراهم او سواها او عقد مقالة مخصصة معه على شيء بهذه الصورة من غير المأمورين بخفارة المحبوسين والموقوفين وكان بينها وسبط فحكمه ان ذلك لا يتخلو عن ترويج المرام وان الشيء الماخوذ والمعطى والمعاقد على اخذه وهطائه هو في حكم الرشوة فيعذّب الاخذ مرتشياً والمعطى راشياً والمنوسط بينهما رائيّاً ويجازون بالمجازاة المعينة لهذه الافعال قانوناً

المادة (١٢١) اذا احد اخفى في بيته من يعرف انه فائر من السجن او متهم بجناية فيحبس من ستة اشهر الى سنتين . على ان الاقرباء

من الاصول والفروع والازواج والاخ والاخت هم معفون من هذه
المجازاة على وجه الاستثناء.

من يُخفي ويخفي في بيته عن علم ورعي المحوس المارب من السجن او المتهم الشارد
من وجه الحكومة عالماً به وبمحاله يحبس من سنة اشهر الى سنتين
واعلم ان لفظ المتهم وان يكن قاصراً في الاصل على من تهمه الهيئة الاتهامية
بجناية على ما في قانون اصول المحاكمات الجزائية الا انه حين نُشر هذا القانون الجزائي لم
يكن قانون اصول المحاكمات المذكور عليه فالشخص الذي يوارى ويخفي شخصاً آخر
سواء كان متنبهاً او محكوماً عليه او مظلوماً فيه وهو عالم بالبحث عنه من اجل فعل جنائي
يصير مستوجباً هذا الجزاء.

ويستفاد من ظاهر عبارة النص انه لا يستحق هذا الجزاء من يُخفي ويخفي في بيته
الشخص المحكوم عليه او المظنون فيه بدعوى جنحة او قباحة وهو عالم بمحاله . اما من يخفي
شخصاً هارباً من الحبس مع علمه بهربه وفراره فيحكم عليه بهذا الجزاء سواء كان جرمه جنابة
او جنحة او قباحة او كان محكوماً عليه او متنبهاً او مظلوماً فيه . وبما على ذلك فالذي
يوارى ويخفي الفار من السجن بقطع النظر عن نوع جرمه او الشخص المظنون فيه او
المتهم بجناية لا يُعفى ولا يستثنى من هذا الجزاء الا ان كان من اقاربه الاصول والفروع
كالآباء والجدود والامهات والجدات والاولاد والحفدة « اي اولاد اولاد الرجل »
والازواج والاخوة والاخوات . ووجه معذرتهم واعفائهم ما يغلب على طباعهم من
الشفقة واصرة الرحم العاطفه . وما عدا هؤلاء من ذوي القرى والعلاقة لا يمكن ان
يقتضوا من هذا الجزاء على الاطلاق.

وحكم هذه المادة هو شامل الذين يُخفون في بيوتهم المظنون فيهم او المتهمين بالجنايات
العادية او الفارين من المحابس مع معرفتهم حالتهم لان ذيل المادة (٦٢) كما انه نص
على مجازاة من يخفون قطاع الطريق عالين بهم كذلك نصت المادة (٦٢) نفسها
على جزاء الذين يخفون سائر الاشقياء والمنسدين على علم بمناصدهم ومنوباتهم

❖ الفصل التاسع ❖

(في مجازاة من يحسرون على فك الختم واخذ الايمان من الاشياء)
(والاوراق الرسمية)

المادة (١٢٢) اذا فُضَّ وفُكَّ ختم موضوع بامر ادارة الدولة ومحاكمها صيانة لمكانه او اشياء او اوراق مختصة باحدى المصالح ايتها كانت وكان على ذلك الختم مامور حفيظ ووقع هذا الفعل عن اغفال منه وإهمال فهو بغرم بخمس ذهبات مجديات الى خمسين ذهباً مجدياً جزء نقدياً. وان كان هذا الختم على اوراق او اشياء متعلقة بالجنايات وفُكَّ فيكون جراً المامور بحفظه الحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة حسب درجة الجناية المنوطة بها الاوراق والاشياء المذكورة عدا انه يزرم بالجرائم النقدي المار ذكره

اذا فُضَّ وفُكَّ الختم (الختم هنا يشمل خاتم الدائرة الرسمي وخاتم المامور المنسوب هو اليها المنقوش عليه اسمه الخصوصي) الموضوع على بيت وغرفة (اوضة) وغيرها من الامكنة او على اشياء واوراق مما امرت الدوائر الرسمية او المحاكم بحفظه تحت الختم ووقع ذلك عن غفلة وإهمال المامور بحفظ الختم الموضوع غُرمَ مجزاه نقدي من خمس ذهبات مجدية الى خمسين ذهباً مجدياً. وان كان الختم موضوعاً على اوراق او اشياء متعلقة بالجنايات وفُكَّ عنها فما عدا اخذ الجزاء النقدي المذكور من المامور الموصوف بالغفلة والإهمال يحكم عليه مجزاه الحبس ايضاً من ثلاثة اشهر الى سنة. ولكن اذا لم يثبت عليه الاغفال والإهمال في هاتين الصورتين فلا يكون من سهيل الى مجازاته وسباني بيان جزاء المامور الذي يياشر فك الختم « اي بتولاه بنفسه » وسائر من يقدمون على مثل هذه الامور

المادة (١٢٣) من يفض ويترك ختماً موضوعاً على اوراق واشياء مختصة بالجنايات كما مر فانه يؤدب بالحبس من ستة اشهر الى

سنة واحدة . وان كان فاعل ذلك هو المأموران يحفظ الختم بنفسه
فيحزى بالحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين

من يحسر على مجرد فض وفك الختم الموضوع بامر الدولة او محاكمها على اوراق
واشياء متعلقة بالجبايات بحبس من سنة اشهر الى سنة . وان صدر هذا الفعل من كان
مأموراً يحفظ وصيانة الختم يؤدّب بالحبس من سنة الى ثلاث . واذا اقدم المأمورون
يحفظ الختم او غيرهم على السرقة مع فك الختم يعاملون على الوجه المحرر في شرح المادة
(١٢٥) الآتية وتدرى في المادة التالية لك المادة الجاري شرحها بيان ما ينبغي اجراؤه
في حق من يكسر ويفك الختم الموضوع على الاوراق والاشياء المتعلقة بما سوى الجباية
من خنعة وقباحة وباقي المخصوصات (ولكن لو شارك المأمور غيره في فك الختم عتاً
شريكين في الفعل وجوزي المأمور بحسب الفقرة الثمانية وغير المأمور بحسب الفقرة
الاولى من هذه المادة)

المادة (١٢٤) من يفك ختماً موضوعاً على مكان او اشياء او
اوراق مختصة بأي نوع كان من المصالح فانه يحزى بالحبس من اسبوع الى
سنة اشهر

وان كان فاعل ذلك هو المأموران يحفظ الختم بذاته فيحبس من
سنة شهر الى سنة واحدة

من يفض ويفك ختماً موضوعاً بامر ادارة الدولة او محاكمها على اي نوع من
الاوراق والاشياء ما خلا الجباية او على بيت وحمى (اوضة) وغيرها من الاماكن
المختصة بأي نوع من المصالح الا الجباية كما مرّ بحسب من اسبوع الى سنة اشهر
وان وقع ذلك من قبل المأمور يحفظ الختم بحبس من سنة اشهر الى سنة . وسيجي
في شرح المادة (١٢٥) بيان الهجاة المترتبة على المتجاسرين بفعل السرقة مع فك الختم
(الفرق بين ما في هذه المادة (١٢٤) والمادة (١٢٣) ان الجزاء هناك مرتب على
اهمال المأمور حفظ الختم وهما على مباشرة فك الختم فتأمل)

المادة (١٢٥) المتجاسرون على السرقة مع فك الختم تجزى

عليهم ذات المجازاة المعينة لمن يجترئون على السرقة بكسر اقفال ابواب
المحل المغلق المحفوظ

حيث ان السرقة بازالة الختم الموضوع بامر ادارة الدولة او محاكمها على مكان او
اشياء او اوراق متعلقة بأية مصلحة كانت هي بعينها في حكم السرقة الحاصلة بكسر قفل باب
المحل المحفوظ الموصد «اي المغلق» فجرأ مرتكبها واحد

مثال ذلك : لو اقدم شخص على سرقة شيء من كبس بعد ان فك الختم الذي
عليه عد في حكم كاسر قفل الباب لخروج فعله حيث أنه عن كونه جنحة الى كونه جنابة
وجوزي بالكورك وفقاً للمادة (٢٢٠)

وبناء عليه فيكون حكم هذه المادة محصوراً فيما يرتكب السرقة بنقض الختم
الموضوع بامر ادارة الدولة او محاكمها على الوجه المهرر غير شامل مرتكبي السرقة بفك
الختم الموضوع على مكان لا من قبل ادارة الدولة بل من جانب آحاد الناس لان
هذه السرقة لا تعد في حكم السرقة بكسر قفل الباب

المادة (١٢٦) اذا أخذت الاوراق التي تنتم الدولة والسندات
والجرائد والدفاتر والاوراق المخصصة بالمحاكمات اخذ سرقة من مستودعاتها
المخصصة بحفظها او من ايدي المأمورين بصيانتها او اذا أُحيت ومُحنت
وثبت ان ذلك ناشئ عن تواني المأمورين بحفظها وإهمالهم فيغرمون بمقدار
راتب شهر جزاء نقدياً ويجسسون من اسبوع الى ثلاثة اشهر

اذا أخذت اوراق الدولة المهمة والسندات والجرائد والدفاتر والاوراق الرسمية
المتعلقة بالمحاكمات التي لم تكن تحت ختم الدوائر الرسمية من خزائنها المخصصة باحرازها
وحفظها او من ايدي المأمورين بصيانتها او لو محبت وأُثلت بالتطليس والتطريس
« وهو انعام المحو » والتزويق والاحراق وكان ذلك ناشئاً من تواني وتفاضي المأمور
بحفظها فيغرم بقطع راتب شهر واحد جزاء نقدياً ويحكم عليه بجرأ الحبس من اسبوع
الى ثلاثة اشهر. أما المأمور الذي يجترأ على ان يلي (اي يفعل بنفسه) السرقة او يحو
وانلاف اوراق من مثل الاوراق المذكورة لم تكن تحت الختم وكذا سائر المتجاسرين على

تبان مثل هذه الامور فانهم يحكم عليهم بالجزاء المحرر في المادة الآتية (*)
 المادة (١٢٧) من يقدمون على السرقة او الخو والانتزاع لما
 ذكر في المادة قبلها فانهم يسجنون من ستة اشهر الى سنتين . وان كانت
 سرقة تلك الاوراق المهمة او اتلافها من قبل المأمورين بحفظها فمن بدد
 ان يغرموا براتب شهر جزاء تدياً يجازون بالحبس من سنة الى ثلاث
 سنين

من باخذ ويختلس او يحو ويحرق تطلبساً ونظرياً وتزييفاً اوراق الدولة المهمة
 والسندات والجرائد والدفاتر واوراق المحاكمات المحفوظة في مستودعات لم يكن عليها
 ختم الدوائر الرسمية كما تقدم بيانه يحبس من ستة اشهر الى سنتين . وان كان المتجاسر على
 احدي هذه الفعالات ممن أمر بالحفظ وصيانها فيجزم المأمور بالجسور راتب شهر واحد
 جزاء تدياً ويجازى بالحبس من سنة الى ثلاث سنين (الفرق بين ما في المادة ١٢٦
 وهذه المادة ١٢٧ ان الجزاء هناك مرتب على اهل المأمور حفظ الاوراق وهما على
 مباشر الفعل)

المادة (١٢٨) اذا كانت الجناية بفك الختم وسرقة الاوراق ومحوها
 ومحتفها كما مر واقعة من بعض الناس بوجه الاكراه والارهاق على المأمورين
 بحفظ الاوراق فيجزي المتجاسرون على ذلك بجزاء الكورك الموقت
 ان جريمة فك وفك الختم الموضوع بامر ادارة الدولة او محاكمها على مواضع او اشياء

(*) يراد بلفظ الجرائد الوارد في متن هذه المادة ما يتخذ في المحاكم من
 الطروس والصحف كاوراق الضبط لا جرائد الاخبار مما يعرف بالغازنات . فلما وذكر
 رشاد بك في شرحه ان الجزاء ينتضى هذه المادة يتوقف على امرين الاول ان يكون
 مأمور مخصوص بحفظ مثل هذه الاوراق والسندات ونحوها مما ذكر في النص . والثاني
 ان يكون قد وقع ما وقع على الاوراق المذكورة عن نواني المأمور بالمحافظة عليها والآن
 فلا محل للجزاء بحسب هذه المادة بل بحسب المادة الآتية لان هذه وضعت للمأمورين
 الخصوصيين بامر المحافظة

او اوراق متعلقة بمصلحة من المصالح على ما مر في المادة (١٢٣) وان جرم السرقة مع فك الختم الموضوع من جانب الدوائر الرسمية على الوجه المهر في المادة (١٢٥) وان جريمة محو واتلاف اوراق الدولة المهمة والسندات والجرائد والمدفات واوراق المحاكمات باخذها واختلاسها او بتقليبها وتطريسها وتزويرها واحراقها حالة كونها ليست تحت ختم الدوائر الرسمية على النحو المذكور في المادة (١٢٦) وقد تعدد الفاعل ووقع ذلك بالابصاد والتضييق على المأمورين بحفظها وارهاقهم كل ذلك بموجب الحكم على المتجاسرين بجزاء الكوراك الموقوت (وقد عدّ صاحب القانون هذا الجرم وهو فك الختم واخذ الاوراق عنوة على وجه الهجوم جبراً من قبيل الجنابة كما انه عدّ السرقة على هذا الوجه جنابة ايضاً)

المادة (١٢٩) المأمورون الذين يفضون اختتام المكاتب الموضوع في البوسطة ونحوها من المستودعات او الذين يجهلون غيرهم على فضها خصوصاً مأمور البوسطة العارفون بذلك يؤخذ منهم ذهب واحد مجيدي الى خمس ذهبات مجديات جزاء نقدياً وما عدا ذلك فانهم يحبسون من شهر الى ثلاث سنين

الذين يفضون اختتام المكاتب التي سلمت الى المالك (موضع البوسطة) والى من عهد اليهم ارسال المكاتب الرسمية كمديري الاوراق وشرطة (ضابطة) المراكز والمتألك (البوسطجي) والمأمورون الذين يفعلون ذلك او باذنون فيه لغيرهم والحاصل اي من يفتح المكاتب مأموراً كان او غير مأمور كل هؤلاء يغرمون بذهب مجيدي الى خمس ذهبات مجديات جزاء نقدياً وبحكم عليهم بجزاء الحبس من شهر الى ثلاث سنين . لاسيما ان كان مرتكب هذا الجرم من مأموري البوسطة وخدمها فانه يجزى بمنتهى درجة الجزاء المعين في هذه المادة (*)

(*) مذهب رشاد بك موافق لاراي الشارح ان هذا الجزاء سواء فيه المأمور وغير المأمور . قال وان في ذلك اي فض المكاتب ذنباً كبيراً اذ من المخطور ان يطلع الانسان على اسرار غيره المكتومة عنه عدا انه يلحق الحكومة بذلك غضاضة لا تخفى لانها ضامنة أمن البوسطة وصيانتها . واستثنى من ذلك المكاتب التي تاذن الحكومة في فتحها

❖ الفصل العاشر ❖

(في شأن من يتخذون صفة رسمية دون صلاحية ولا اذن)

المادة (١٢٠) اي من شوهه بصفة مامور ملكي او عسكري قد اتخذها لنفسه دون ان تؤهل الدولة العلية لها او تاذن له فيها او اجري امورا مفرعة على مثل هذه المامورية بحزى بالحبس لا اقل من ثلاثة اشهر . والمتجاسر على ذلك اذا اقدم على التزوير باراز ونشر اوراق رسمية كقرمان عال او امر سام او بيورلدي فيحكم عليه بجزاء المزورين على حدقه كما سيجي في الفصل الخامس عشر

اذا رؤي انسان ليس له صفة رسمية قد اتحل لنفسه صفة مامور ملكي او عسكري نعتي انه على كونه غير جد بذلك ولا ماذون له فيه قد سى نفسه مامورا منكرا كما لو ظهر في شعار جدي او صفة قائمقام قضاء او مدير ناحية او رئيس محكمة ومجلس او احد اعصائها منزلا نفسه منزلة مامور يحكم عليه بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين ومنه من لا يكون حائزا صفة رسمية على الموال المحرر وباشرا اجراء الامور المفرعة والمتعلقة بالماموريات المذكورة والمثال في ذلك هو : لو عمد رجل خال عن الصفة الرسمية الى تحصيل مطلوب شخص من آخر بان يتخذ اسباب التحصيل ويتلبس بها افتتاناً فبضع مال المديون موضع المزايعة او نحوها او انه يفتات على المديون في ماله فياخذه عند الضرورة انتهى

قلت من امعن النظر في متن هذه المادة بان له ان الجزاء فيها فاصر على فض اختام المكاتب المملية الى البوسطة او الى ما مائلها من وسائط النقل . ويرد على ذلك ما لو فتح مكتوب لم يُسلم ولم يرسل على الوجه المذكور فكيف يكون العمل والذي اراه ان المجازاة في هذه الحالة لا تنطبق على احكام هذه المادة لان من المنهي عنه ارسال مكاتب مع غير البريد «البوسطة» الرسمي وكذا لو وجد احد مكتوبا واقعا على الطريق وفتح عمدا او فتحه خطأ لوقوع الاشتراك في الاسم اتفاقا ونحوه من الامثلة فلا يترتب على كل ذلك جزاء لان العنوة مرتبة على من يفتح المكاتب عمدا قصد الاضرار باكتشاف الاسرار

ويعضطه ثم يدفعه الى الدائن او بفترت المستوطن والمقيم بمحلة او قرية بازعاجه اياه من مكان الى آخر فيمثل هذا التجاسر يكون قد باشر ما ليس له من اجراء الامور المختصة باموريات الدولة وبصير مستغنيا للجزاء المصوص عليه بهذه المادة . ولكن لو اقدم الدائن نفسه على اخذ وتضبط مال المدينون نامباً لديونه فانه لا يكون في حكم من اجري الامور الملوطة بالاموريات الملكية كما يكاد ان يقع مثل ذلك من بعض الناس وغاية ما فيه انه اقدم على اخذ مال مديونه وتضبطه مباشرة مع كونه مكلفاً ان يستوفي المعاملات القانونية كحجز المال المطلوب بمراجعة احدى المحاكم نامباً لدينه فهو بهذه الصورة يكون كمن ترك اجراء المعاملة حسب القانون ويجزى بمقتضى المادة (٢٥٤)

ونما على ما مرّ فمن ليس له صفة رسمية وادّعى لنفسه صفة مامورية ملكية او عسكرية او باشر الامور المنفردة على هذه الماموريات كما جاء بالفقرة الاخيرة من هذه المادة الجاري شرحها بان جسر على التروير بابرزونشر ورقة رسمية مزورة يُنظر في مجازاته الى ما يطبق جرمه عليه من المواد الموردة في الفصل الخامس عشر الآتي شرحه (*)

المادة (١٢١) من يحمل نيشاً لم يناله او لم يؤذن له في حمله من قبل الدولة العلية او يلبس حلة رسمية من طراز يفوق رتبته او لم يكن له رتبة ولا مامورية رسمية ويتزياً بزّي رسمي (اونيفورمه) فانه يؤدب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة

اذا كان الشخص الحالي عن الصلاحية والاذن في اتخاذ صفة المامورية ملكية كانت او عسكرية لم باشر الامور المختصة بمثل هذه الوظائف على الوجه المبين في المادة السابقة ولكنه علّق في صدره نيشاً لم يؤذن له في تعاليقه ولم يناله من لدن السلطة السنية او ليس من الملابس الرسمية ما اخصّ من هو اعلى منه رتبة كان لباس

(*) قال رشاد بك ان قول القانون (والتجاسر على ذلك اذا اقدم ... فيحكم عليه بجزاء المرورين على حدة) ينبغي ان يفهم منه ان التجاسر يجزى بالجزاء الاشد لا بالجزائين معاً عملاً بالقاعدة القانونية من ان المجرم لا يتعدد جزاؤه على جرمين متتارين في محاكمة واحدة وانما يجزى بالجزاء الاتد

شارة وليسه مخصوصة بالرتبة الثانية وهو ذورته ثالثة او بلس لباس بيكاشي مع كونه في رتبة بوزباشي او على خلقه من الرتبة والمأمورية بالكلية يتخذ له زياً وكسوة رسمية «اونهفوره» او نحو ان يكون قائمقام قضاة ليس بذي رتبة ذاتية ولاجل انه ما ذون له بحسب الفرق النظامية المدرجة في الصفحة (ال ٧٢١) من المجاد الاول في الدستور ان بلس لبسة «قبوحي» باشي وفي الرتبة المختصة بمأموريته ما دام فيها قد لبسها بعد عزله من المصب او في حال توليه مأمورية اخرى غير القائمات فالمأمور في كل ذلك يحكم عايه بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة

❦ الفصل الحادي عشر ❦

(في من يتعرضون للامتيازات المذهبية ويخربون ويهدمون بعض)
(الآثار القديمة المعتبرة)

المادة (١٢٢) اذا تصدى احد الناس للرسوم وشعائر الديانة التي رخصت الدولة في ممارستها لصنوف التبعة الشاهانية . او صدّ عن مباشرتها فعلاً او تهديداً فانه يوعّد بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر حسب درجة عمله

لما كان اجراء حرية جميع الاديان ونظام اجراء الامتيازات المذهبية المموجة للطوائف المختلفة المعروفة في الممالك العثمانية على شرط عدم الاخلال بأمن الخلق والآداب العمومية وذلك في ظل حماية حضرة السلطان الاعظم كانت كل شخص يتعرض للرسوم « والطفوس » المأذون في اجرائها لصنوف الرعايا الشاهانية او يمانع فعلاً او تهديداً في اقامة مثل هذه الشعائر والرسوم المرخص في اجرائها (وقد صدق عليها اخيراً القانون الاساسي) على المنوال المحرر مستنقفاً المجازاة بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر

المادة (١٢٣) من يهدم او يخرب ابنية وآثاراً مقامة للزيينات البلدية والخيرات الشريفة او يكسر شيئاً منها او يزعرعه او يقطع ويتلف الاشجار التي في دارات الجوامع واماكن التفرج والاسواق والساحات

فمن بعد ان يضمن قيمها بجزى بالحبس من شهر الى سنة واحدة وبغرم
بذهب واحد مجيدي الى عشر ذهبات مجديات جزاء نقدياً

يراد بالابنية المذكورة في هذه المادة غير الاماكن الصالحة للسكنى كالمخاف
والبيت ونحوه اذ قد وُضع لاجل هدم وتخريب مثل تلك المباني المعدة للسكن جزاء
مخصوص بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنيين كما سيأتي في المادة (٢٤٩) وكون الجزاء
في هذه المادة هو اخف من الجزاء في تلك يدل دلالة جلية واضحة على ان المراد هنا
هو من يهدم ويخرب ويعطل الابنية والمواقع غير الصالحة للسكنى ما هو معدود في
المخيرات الشريفة والزينات البلدية والآثار القديمة العهد كعماد الصاوة والجمعيات
والساعات الطلانة المسبية (الدقاقة) ومناهل الماء والاعمدة المركوزة

وسائر عاينه فالذين يهدمون ويخربون او يحطمون ويعطلون مثل هذه الاشياء
المعدودة في المباني والآثار القديمة التي تشمل عليها الاماكن العمومية والخصوصية
بموجب المادة المخصوصة من نظامامة الآثار العتيقة المدرجة في العدد (١٤) من
خاتمة هذا الكتاب او ينطمعون ويقتلون الاشجار المفروسة في اطراف الموانع والمواقع
النزهة والاسواق والساحات يضمنون الضرر الواقع ثم يحبسون من شهر الى سنة وما
عنا ذلك يحكم عليهم بالجزاء النقدي من ذهب مجيدي الى عشر ذهبات مجدية

❦ الفصل الثاني عشر ❦

(في شان من يدخلون خللاً في المخابرات التلغرافية)

المادة (١٢٤) كل من أخلّ توائماً بخدمة التلغراف وحركته
او بصورة تمنع آلاته من المخابرة فغرمه من خمس ذهبات مجديات الى
خمسین ذهباً مجدياً جزاء نقدياً . واذا ثبت انه فاعل ذلك قصداً منه
فيحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين غلاوة على هذا الجزاء النقدي

من بلغ إخلالهم بأعمال التلغراف وآلاته والمخابرة فيه الى حد دفع حركته وذلك
عن مجرد اهمال وقلة انباه لاملال اندام على قطع السلك او كسر الاعمدة كما لو وقع ذلك
من احد ساقفة العربات والعجل بان دفع الخيل وهي جارية بالعجلة فاصابت عمود
التلغراف او سلكه على غير قصد او عن غفلة فصار سبباً لتعطيل المخابرة . او كأن يأتي

انسان يمت التلغراف ويلقي به على الآلة فيشغلها عن حركتها ليس إلا ولا عمل منه
يعطل بعض ما فيها بحيث يمنع التخابر بها بغرم كل من امثال هؤلاء بخمس ذهبات
مجديات الى خمسين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً . اما ان وقع ذلك بقصد منع التخابر
حقبة لا اتفاقاً كما مر من الامثلة العارضة كعدم الاحتراز والاشباه فيجزي الجسور بالحبس
من ثلاثة اشهر الى سنتين ما عدا تغريمه بالجزاء النقدي المار ذكره

المادة (١٣٥) اي من تسبب في تعطيل التخابر التلغرافية بان
قطع السالك او كسروا خرب اصواته الخزفية (بورساين) واعمدته فانه
يحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين ويغرم بخمس ذهبات الى خمسين ذهباً
مجدياً جزاء نقدياً

الذين يتسببون في تعطيل التخابر التلغرافية عن مجراها بقطع السالك وتغريبه مع
كسر اصواته الخزفية (البورساين) والاعمدات عامدين الى ذلك لاجل الاخلال المانع
من التخابر عن قلة اهتمام واحتراس كما ورد في المادة السابقة يحكم عليهم باداء خمس
ذهبات مجدية الى خمسين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً وبالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين
وحكم هذه المادة والمادة قبلها انما يجري في حيث يكون الأمن والراحة مستتبين
اما لو وقعت هذه الافعال حيث يوجد شيء من الاخلال والفساد ضمن الممالك العثمانية
« والعياذ بالله » فيجزي المتجاسر بحكم المادة الآتية .

المادة (١٣٦) كل من كان في اثناء حادث اختلال وفساد
واقع داخل ممالك الدولة العلية مقدماً على تخريب خط او اكثر من
خطوط التلغراف او مانعاً من استعماله مطلقاً او مستولياً عليه جبراً او
بصورة اخرى معطلاً مجرى التخابرات بين المأمورين ومانعاً زاجراً
المتكاتبين بالتلغراف صادراً ايأهم عن مباشرة التراسل به او مانعاً بالقوة
في اصلاح خط التلغراف فانه يغرم باداء خمسين ذهباً مجدياً الى
مائتي ذهب مجدي جزاء نقدياً ويلقى في الكورك موقتاً

اي ان الذين يجسرون على تعطيل التخابرات والمراسلات التلغرافية الجارية بين

المأمورين على حين يتبع شيء من الاختلال والاستفساد في مالک الدولة العلية «لا سمح الله تعالى» سواء كان ذلك بقطع وتخريب الاعددة والسلك الى حد يمنع خدمة التلغراف وحركته وجريان ادواته او يمنع اجراء الخابرة مع جهة اخرى كأن يحاط بيت التلغراف او تضبط الآلة او مامورو الخابرة. وكذا من يجترئون على امر آخر كمنع وزجر من يريد المراسلة بواسطة التلغراف فعلاً ويهددوا او كالممانعة عنوة وقسراً في اصلاح خط التلغراف المتعطل او التخرب كأن يصدوا كرهاً عن العمل الجاري من قبل الحكومة بنصب الاعددة الساقطة المقلبة ويوصل السلك المنطوع حيث يلزم ذلك فما عدا انه يغرم التجاسر بخمسين ذهباً مجدياً الى مائتي ذهب مجدي جزاء نقدياً بوضع في الكورك الموقت

وهذا الجزاء مخصوص من يرتكبون مثل هذه الجرائم حيث يكون الاختلال والنسداد. اما اذا وقعت في حيث يكون الامن والهدوء مستتباً فيمضى الجمرى بحسب المواد الموردة آنفاً او غيرها من المواد التي يطبق فعله عليها

❦ الفصل الثالث عشر ❦

(في من يفتحون مطابع بلا رخصة والذين يطبعون في المطابع)

(المفتوحة بموجب امر ورخصة اوراقاً مضرة وينشرونها)

(وفي ما يخص باصول التعليم في المكاتب)

المادة (١٢٧) كل من يتخذ مطبعة ويطبع كتباً واوراقاً خلواً

من امر الدولة العلية ورخصتها تُقفل مطبعته ويغرم باداء خمسين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً

اي ان من يفتحون مطبعة ويطبعون كتباً واوراقاً وهم ليسوا بحاصلين على الرخصة فيها حسب النظام المدرج في العدد (١٥) من الحانمة متعلقاً بكيفية اخذ الرخصة لاجل فتح مطبعة يجازون بالجزاء المقرر في هذه المادة وهو تغريمهم بخمسين ذهباً مجدياً لاتزيد ولا تنقص

المادة (١٢٨) من يجسر على ان يطبع في المطابع المفتوحة بامر

الدولة العلية ورخصتها جريدة او كتاباً او اوراقاً مضرة وينشرها ضد
السلطنة السنية وارباب الحكومة او ضداً لاهل ملة من تابعي السلطنة
فاول ما يجرى به ان تُضبط مطبوعاته ثم تُقفل مطبعته اما مؤقتاً واما
مطلقاً بحسب جرمه ويغرم باداء عشر ذهبات مجيدية الى خمسين ذهباً
مجيدياً جزاء نقدياً

سباني في العدد (١٦) من خاتمة الكتاب نظام المطبوعات الذي وضع ونشر
اخيراً منصوصاً به على المعاملة اللازم اجراؤها في جانب من يستعمل كلمات وعبارات
نافرة بارزة عن ظل المحشمة والادب وينشرها في الجرائد وصحف الاخبار والحوادث
الملكية والسياسية التي تطبع وتوزع داخل الممالك العثمانية وذلك بصورة تسو السلطنة
السنية او حضرة سيدنا ومولانا السلطان الاعظم او يكتب ما يضع من قدر وكلاء
الدولة العلية او يقدح في عرض سائر المامورين واحاد الناس . وعليه فان وقع شيء
من مثل ما ذكر فينبغي الرجوع به الى النظام المذكور واجراء المعاملة بمقتضاه (*)

المادة (١٢٩) من يطبع منظوماً او منشوراً على سبيل الهزل او
الهمز متضمناً ما يخل بالآداب العمومية او يطبع هو او يحمل غيره على ان
يطبع نقوشاً او صوراً مخلة بالآداب وينشرها فيغرم باداء ذهب مجيدي
واحد الى خمس ذهبات مجديات ويجبس من اربع وعشرين ساعة
الى اسبوع واحد

لما كان نظام المطبوعات السابق ذكره في شرح المادة المتقدمة قد نص على ما
يجب اجراؤه من المعاملة بخصوص من يكتب شيئاً مخلاً بالآداب العمومية ومحاسن
الاخلاق الملية ولكنه لم ينص نصاً صريحاً على ما يلزم اجراؤه في حق من ينشر ويطبع

(*) ان التبعة والمسئولية في هذه الاحوال بمقتضى قانون المطبوعات توجه على
كاتب الرسالة الحاوية الطعن وصاحب المطبعة التي نشرتها جميعاً . اما الجزء المعين
بموجب هذه المادة الجاري شرحها فهو مخصوص بصاحب المطبعة وحده واما جزاء
صاحب الرسالة ومنشئها فيرتب على حدة باعتبار نوع الجرم

وبأمر بطبع رسم وتصوير اشياء مستفجة كان المقدم على مثل ذلك مستحقاً الجزاء المعين
هذه المادة

المادة (١٤٠) الذي يفتح مكتباً مخالفاً لنظامات المعارف العمومية
فانه يغلق مكتبه الذي فتح ثم يغرم باءاً خمس ذهبات مجديات الى
ثلاثين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً

ان المكاتب في مالكة الدولة العلية تنقسم بحسب الاصل الى قسمين الأول المكاتب
العمومية وهي منوطة بالدولة نظارة وإدارة . والثاني المكاتب الخصوصية وهي ما يتعلق
بالدولة مجرد نظائرها والسيطرة عليها وبالأفراد والطوائف تاسيسها وإدارتها . وقد
نصّ نظام المعارف العمومية على كونه فتح هذه المكاتب وإدارتها ومن ثم فكل من يفتح
مكتباً مخالفاً للنظام المذكور يعطل ويقتل ويحكم على صاحبه باءاً خمس ذهبات
مجديات الى ثلاثين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً . وسيجيء في العدد (١٧) من الخاتمة
بيان نظام المعارف العمومية افادة لجمهور المطالعين كيف يكون فتح المكتب

المادة (١٤١) من يعلم بلا اذن خلافًا لنظامات المعارف
العمومية فانه يمنع من التعليم ويغرم باءاً ذهبين مجديين الى عشر ذهبات
مجديات جزاء نقدياً

حيث انه لا بد ان يكون بين المعلمين الذين يتولون التدريس في المكاتب
المذكورة في شرح المادة (١٤٠) من هو حائز شهادة نظارة المعارف او ادارة المعارف
الحالية وقد وقع انتخابه وتعيينه من قبل المرجع الخصوص بالمكاتب لزوماً وفقاً لنظام
المعارف العمومية فكل من يقدم على التعليم افتياً خلاً من شهادة يحكم عليه بالمنع من
التعليم وباءاً ذهب مجدي الى عشر ذهبات مجديات جزاء نقدياً

المادة (١٤٢) اذا درّس كتاباً ما في احد المكاتب خلافاً
لنظامات المعارف العمومية فان مدير المكتب الذي اقرأ في مكتبه ذلك
الكتاب او المعلم الذي يقرئه ان لم يكن ثمة مدير مجازي بالحبس من
اسبوع واحد الى سنة واحدة

بما ان نظام المعارف العمومية قد عين وبين الكتب الجائز تدريسها في كل مكتب من المكاتب المذكورة في شرح المادة (١٤٠) السابق ايراده وخلاصة ما هنا ان صيانة هذه المكاتب عما يحتمل ان يدرس فيها ما يخالف الآداب والسياسة تعنى التصديق من جانب نظارة المعارف او ادارة معارف الولاية على جداول الدروس والكتب المراد اقرارها . ولهذا فكل مدير او معلم يامر بتدريس الكتب او يتولى تدريسها بنفسه خلافاً للصورة المشروحة يؤدب بالمحبس من اسبوع الى سنة

❖ الفصل الرابع عشر ❖

(في بيان التزييف)

المادة (١٤٣) من يضرب مسكوكات مضارعة بها (اي مقلداً) المسكوكات الذهبية والفضية المقبول والمقررتداولها نظاماً عند الدولة العلية او من يحمل من المسكوكات المذكورة ذهباً او فضة بالمبرد او بالثقب او بالماء الكذاب او بادوات وطرق اخرى قليلة كانت تلك السحالة او كثيرة وينقص قيمها او بطل مسكوكاً بمعدن مسكوك آخر اثن منه تجويزاً له مكانه او بمالي على تداول مثل هذه المسكوكات المغشوشة الزائفة في الممالك المحروسة او على اجنابها من البلاد الاجنبية وادخالها الى الممالك المحروسة الشاهانية او يشتغل بترويج وتجويز الزيف بوضع في الكورك موقتاً لا اقل من عشر سنين

اي ان من يضربون نقوداً كفرد السلطنة السنية من الذهب والفضة المتداولة بين ايدي الناس في الممالك المحروسة السلطانية او يحملون المسكوكات الذهبية والفضية المذكورة اي باخذون من ذهبها وفضتها بالمبرد او بالثقب او بالماء الكذاب « اي ماء الفضة » او بادوات ووسائل اخرى ما ينقص قيمتها وتقدرها قلت تلك السحالة والبرادة او كثرت . او يطلون ويوهون نوعاً من المسكوكات بلون معدن مسكوك آخر اثن منه ترويجاً له وتجويزاً بقيمتها نحو ان يطلوا ذات العشر بارات من الفضة بلون الذهب المدوحي ذي العشرين قرشاً او يوهوا ذات الخمس بارات من النحاس بلون

ربع الريال الهجدي او بالثلاثاء سرًا وجهراً بأي طريق وصورة كانت على ان يتداول في المالك المحروسة او يدخل الى مالك حضرة السلطان الاعظم مسكوكات زائفة قد بدّل وغبّر لونها قصد ترويجها وتداولها كمسكوكات اغلى قيمًا منها او قد نُقِضت فيها بسمل شيء كثير او قليل من فضتها وذهبها على الوجه المبين آنفاً . او كانت مطبوعة اي مضروبة في المالك الاجبية معارضة لمسكوكات السلطنة العنية الذهبية والنضبة على الوجه المهرر . وانهم لا يخالشون بهذه الصورة ولا يتجرأون على التزييف فعلاً على الوجه المبسوط ولكنهم يشتغلون بتجوير المسكوكات الزيف المزورة المضروبة في المالك الاجبية وقد ادخلت الى المالك المحروسة بمعنى انهم يجلبون ويجمعون مسكوكات مثل هك مزبنة مزورة من ذهب وفضة ونحاس وبدأ بون في سبيل نقلها وتداولها بين مكات وآخر متوخين نفعهم الخاص بالضرر العام في هذه الصورة كل هؤلاء يوضعون في الكورك مدة لا تنقص عن عشرين ولا تزيد على خمس عشرة سنة واعلم ان هذا الجزاء مخصوص بالذين يزيفون مسكوكات الذهب والنضبة على النور المبين آنفاً . اما الذين يزورون المسكوكات النحاس فقد تعين جزاؤهم بالمادة (١٤٤) التالية . واما الذين يشتغلون بترويج وتجوير المسكوكات المزورة ولو كانت نحاساً على نط مسكوكات الدولة العلية فيجازون وفقاً لهذه المادة الجارية شرحها وبناء على ما مرّ فيسفي استقراء شرح المادة (١٤٤) الآتية عند اجراء المعاملة المتقتضاة في حق من يزور (يقلد) مسكوكات الدولة الراشجة خارجاً عن المالك العثمانية (*)

المادة (١٤٤) كل من يضرب مسكوكات مضارعة بها المسكوكات

(*) قال رشاد بك في شرح هذه المادة ما حاصله : انه لما كانت المسكوكات مدار الثروة العمومية في كل مملكة وبلاد وجب حفظ معيار نوع المعدن ومقداره في المسكوك عند كل دولة حرصاً على بقاء الثروة العمومية فضلاً عن تزييف النقود وتزويرها بحط من قدر الدولة والمالك المضروبة باسمه . ولهذا اوجب القانون شدة المجازة على مرتكب جرم التزييف وما يتفرع عنه . قال ولكن لا يخفى ان بين الفاعل المباشر والمعين المالي له فرقاً في استحقاق الجزاء والعقوبة في مثل هذه الحال وسواها فعلى المحاكم ان تنبهوا الى ذلك وبراعوه عند الحكم

النحاسية التجاري تداولها في الممالك المحروسة أو يعاون على تداول مثل هذه
المسكوكات في الممالك المحروسة أو على اجتلابها من البلاد الأجنبية
وإدخالها ممالك الحضرة الشاهانية بوضع في الكورك مؤقتاً

ذكرنا في شرح المادة (١٤٣) أن الجزاء المعين بها هو مخصوص بالذين يزورون
المسكوكات الذهب والفضة أو يفتشون فيها أو يغيرون لونها ويمن يشتغلون في ترويض
وتجوير أي نوع من المسكوكات المزيفة أو المقلدة وذكر هنا أنه يقتضى حكم هذه
المادة (١٤٢) كل من يضرب مسكوكاً مشاكلاً «أي مقلداً به» مسكوكات النحاس
التداولة في الممالك المحروسة أو ينع منه خدمة ومعاونة معنوية أو حسبة بأن يدخل
المسكوكات المزورة المضروبة في الممالك الأجنبية فحذراً لمسكوكات السلطنة السنية
النحاسية إلى الممالك الشاهانية. أو يعنى بتداولها وترويضها داخل الممالك المحروسة بأي
صورة ووسيلة كانت يجزى بالكورك المؤقت

ثم أن هذه المادة والتي قبلها وإن خلتا عن تعيين جزاء الذين يزورون في خارج
الممالك العثمانية المسكوكات الراتجة المختصة بالدولة ولكن ذلك مخصص عليه بالمادتين
(٥ و ٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وسنوردهما تحت الرقم (١٨) من خاتمة
الكتاب انما للثالثة (*)

(*) نقول أن الجزائين المصوص على تعيينها بالمادتين (١٤٣ و ١٤٤) وأن
كانا واحداً وهو الوضع في الكورك المؤقت ولكن حيث أن هذه الكورك المؤقت بثلاث
ثلاث سببن وآخرها خمس عشرة سنة فقد نص واضع القانون على أن لا يكون الجزاء
بموجب المادة (١٤٣) أقل من عشر سنوات نصاً صريحاً لم يبق معه للحكام مظنة
خيار في قضية تخفيف الجزاء بخلاف ما صنع «أي صاحب القانون» في متن المادة (١٤٤)
فإنه أطلق الخبر للحكام في تعيين مدة جزاء الكورك من ثلاث سببن وصاعداً تنسبها
على أن بين تعريف المسكوكات الذهب والفضة وتزوير المسكوكات النحاس تناوياً
ينبنى عليه فرق في ترتيب الجزاء

وفي أن يبحث قليلاً في شأن من يضربون نقوداً من أنواع المسكوكات العثمانية
المهمة غير المتداولة كالذهب الجهادي والمدوحي وإما لها قصد بيعها بأعشارها حتى
فقول : إذا أمعنا النظر في متن المادتين السابق ذكرهما وجدنا أن الجزاء مفيد

المادة (١٤٥) كل من يضرب في المالك المحروسة مسكوكات يضارع بها المسكوكات الاجنبية او ينقص قيمها بالوسائل المبينة في المادة (١٤٣) او يحول لونها او يعين على تداول المسكوكات الاجنبية الزائفة في المالك المحروسة او على ادخالها من الخارج الى مالك المحضرة الشاهانية او يشتغل بتجوزها وترويجها يوضع في الكورك موقتاً

اوضحنا في شرح المادتين (١٤٣ و ١٤٤) ان المسكوكات المرورة والناقصة القيمة او المبدلة اللون كما رابت آنفاً يلزم في الجزاء المرتب من اجلها ان تكون قد ضربت تشبيهاً والاساساً لمسكوكات السلطة السنية على ما تقدم في الفقرة الاخيرة من المادة (١٤٣) ونقول الآن انه بموجب حكم هذه المادة (١٤٥) ان من يضرب مسكوكاً في المالك المحروسة السلطانية تقليداً للمسكوكات الاجنبية الذهبية والفضية حتى النحاسية

بتزييف الدراهم والنفود الرائجة المتداولة . وعليه فلو اخذنا بظاهر عبارة النص رأينا الجزاء غير شامل مزوري وتزييفي المسكوكات المتروكة تداولها . اما رشاد بك فذهب الى ان مجازاتهم لازمة اما بحسب المادة (١٤٣) واما بحسب المادة (١٤٤) ووجهه ان الجزاء مرتب على وقوع التزييف ونحوه فاذا وقع فلا يُنظر الى كون المسكوكات متداولة او غير متداولة

هذا وقد صدر قرار من شوري الدولة بتاريخ ٢ تشرين الثاني سنة ١٢٨٧ مذكور في الصفحة ٤٤٠ من رابع مجلدات الدستور ملخصه : ان كل من وجد في يده مسكوكات مغشوشة ناقصة العيار والقيمة يلزمه اداها قيمة ما فيها من الذهب الخالص بحسب تعريفه الاميري بعد حله وتذويبه في دار الضرب (الضربخانه) ويجزى على التزييف والتداول حكم المعاملة القانونية وانه قد اُحيل امر المعاملة الجزائية وتحديد الجزاء الى ديوان الاحكام العدلية (هذا الديوان الغي)

فمن تأمل حتى التأمل في هذا القرار رأى ان لفظ المسكوكات وازاد على اطلاقه غير مقيد بالتداول منها دون المهمل وبذلك تايد لراي رشاد بك المورد آنفاً . ولكن حيث ان هذه المسألة عظيمة والجزاء التجاري عليها شديد فيدعي ان تُراجع فيها نظارة العدلية الجلييلة طلباً للاستيضاح من حضرة الباش مدعي العمومي او ممن ايط بهم مثل هذا الامر

ابضاً او ينقص مقدار الذهب او الفضة من المسكوكات الاجبية بسجل شيء قليل او
كثير منه بالمبرد والمثقب وماء الفضة او بسائر الآلات والادوات والوسائل او بغير
ويبدل لون بعض تلك المسكوكات الاجبية الذهبية والفضية والنحاسية بان يطلي
ذات القيمة القليلة بلون ذات القيمة الكبيرة لتداول تداولها . او يمالئ ويعاون في
السر والعلانية على ان يدخل الى المالك المحروسة المسكوكات المحولة لونا والناقصة قيمة
والمضروبة تقليداً على الوجه المحرر في المالك الاجبية او ان يجعل دأبه ترويجها وتداولها
في المالك المحروسة بأية طريق ووسيلة كانت او يشغل بذلك ضمن المالك العثمانية
بحكم عليه مجزاء الكورك الموت

المادة (١٤٦) المتعاملون بالمسكوكات الزائفة المذكورة في المواد
السابقة ظانين انها صحيحة لا ينبغي ان ينهوا بترويج الدرهم الزائف ولكن
من دخل في ايديهم مسكوكات رديئة من قليل ما ذكر وعلموا انها
زيف وروجوها لزمهم اداء جزاء نقدي اقله ثلاثة امثال المبلغ الذي
روجوه واكثره ستة امثاله ولا يكون هذا الجزاء النقدي اقل من ذهب
مجيدي واحد في اي الاحوال على الاطلاق

ان الذين يتعاملون بمسكوكات السلطنة السنية او المسكوكات الاجبية المزورة على
الوجه المبين في المواد (١٤٢ و ١٤٤ و ١٤٥) او المسكوكات الناقصة القيمة او المغيرة
اللون كما تقدم في المواد المذكورة ايضاً ظناً منهم بانها صحيحة خالصة من الغش لا يقال
انهم متداولون الزيف ولا يجازون بالجزاء المبين في المواد المشروحة . ولكن لو حصل
في ايديهم مسكوكات زائفة وعلموا بتزيفها على الوجه المشروح وعمدوا الى التعامل بها
ترويجاً لها يفرمون باداء ثلاثة اضعاف المتدار الذي روجوه الى ستة امثاله جزاء
نقدياً . ولا يقل هذا الغرم اي الجزاء النقدي عن ذهب واحد مجيدي وان كان
المسكوك المتداول على هذه الصورة لا تبلغ اضعافه الستة قدر الذهب المذكور

المادة (١٤٧) المنهون بالجنايات المبينة في المواد (١٤٢ و ١٤٤ و ١٤٥)
اذا اخبروا الحكومة بواقع الحال قبل الاجراء التام لتلك

الجناية او قبل الشروع في البحث عنها من جانب الحكومة او انهم يتخذونها
 باخذ سائر المتهمين والتقبض عليهم بعد ابتداء البحث عن الجنايات يعفون
 من المجازاة ويكونون تحت مراقبة الضابطة مؤقتاً

من يزورون (يبلدون) جميع انواع مسكوكات الدولة الذهب والفضة او النحاس
 او المسكوكات الاجنبية . او يحطون ويغشون من المسكوكات الذهبية والفضية قليلاً او
 كثيراً بآلة كالبلود او المثقب وغيرها من ادوات السمل والنحت وينصون قبها او
 يبدلون ويحولون لوئها الى لون مسكوكات اخرى اغلى منها قيمة مضروبة في سكة
 السلطنة السنية او سكة اجنبية تروجها لها . او يشتغلون بترويح المزيف من مسكوكات
 الدولة وسواها . او يعاونون على ادخال الموه من مسكوكات السلطنة السنية اي المخبر
 اللون النافض الفضة او المزور في البلاد الاجنبية الى مالك حضرة السلطان الاعظم
 او يماثلون على تداول مثل هذه المسكوكات المغشوشة المدخولة في المالك المحرومة بيد
 آثم قبل ان يتم فعل احدي هذه الجنايات التي اقدموا عليها او بعد تمام اجرائها قبل
 الشروع في البحث عنها من جانب الحكومة السنية جاءها احدهم نادماً على ما فعل
 ونفى اليها وابلغها خبر تلك الجناية واعلها بالمشتركين فيها والمعينين عليها ومن لم بها
 اتصال وعلاقة او انه بعد ابتداء الحكومة بالبحث عن الامراتها احدهم عنفاً بلا طالب
 ونياً ما عن كنهية العمل وخدمها في سبيل ادراك المشاركين والمتعاونين في الفعل
 والتقبض عليهم اعني المخبر من الجزاء المبين المعين بالمواد الثلاث وجعل قيد عمارة
 الشرطة (الضابطة) ومراقبتها طول المدة التي تحكم بها عليه المحكمة المأمورة بروية
 الدعوى عملاً بالقاعدة الموردة في المادة (١٤)

اما من يرقى بسطوة الحكومة ويؤخذ اقتداراً حال الشروع في البحث والتفتيش فلي
 اقر بكيفية الامر وخدم الحكومة بالفاء القبض على شركائه وخطائنه لا يصير جديراً
 بالاعفاء من المجازاة التي استوجبها فعل الجرم

✽ الفصل الخامس عشر ✽

(في التزوير)

المادة (١٤٨) من يقلد او امر الدولة العلية او يحمل آخر على

تقليدها أو يحرف الأوامر العلية أو يحمل غيره على نحر يفها أو يقلد علامة
 «ص» مأموري الدولة العلية وأمضاءاتهم أو يدعوا آخر إلى تقليدها
 أو يصنع خاتماً مزوراً تقليداً لخاتم مخصص بمأموريات الدولة العلية أو
 مأمورياتها أو يستعمل خاتماً مثل هذا أو يقلد المتداول من سندات الاسم
 والحوالات والسراكي أو أي نوع كان من سندات جميع الخزائن وصناديق
 الأموال أو يغيرها تزويراً أو يستعمل قوائم وسندات مزورة مثل هذه
 أو يدخلها إلى المالك المحروسة بحاجز الكورك أو بحبس القلعة مؤقتاً
 مدة لا تقل عن عشر سنين

من يكتبون فرماناً أو أمراً مزوراً سواء كان ذلك لبساً ونخدباً للفرمان العالي
 الشاهاني أو لامر رجال السلطة العلية الذين يخدمون باسم حضرة السلطان الأعظم أو
 يستكتبون غيرهم فرماناً أو أمراً مزوراً مثل هذا أو يضيفون علاقة ما بين سطور
 الأوامر الصادرة من لدن حضرة السلطان أو من جاسب المأمورين أو يغيرون ويبدلون
 ما في أصل الأمر من المعنى والمقتضى على وجه يفسخ أسلوب العبارة ويفرغه في قالب
 آخر أو يحملون غيرهم على إجراء ذلك بالصورة المذكورة أو يتخللون ما اختص بمأموري
 الدولة من علامة التصحيح «ص» والتوقيعات «الامضاءات» مباشرة أو يحمل غيرهم
 على انفعالها أو يتخذون خاتماً مزوراً معارضة ومضاربة لخاتم رسمي مخصوص بذوي
 مناصب السلطة السنية ومأمورياتها أو يستعملون مثل هذا الخاتم المزور في جانب
 أصحاب مأموريات الدولة العلية حال كونهم عالمين بتزويره أو يزورون جميع أنواع
 سندات الاسم والحوالات والسراكي (وهي الوصرات أي الصكوك التي تكتب وتعطى
 بمال يؤخذ بموجبه) ونحوها من الوثائق والسندات التجارية تداولها والتعامل بها
 لدى الخزائن وصناديق المال بالأجمال أو يزورون من هذه المذكورات ما هو شائع
 تداوله بين الخزينة وصناديق المال بغير الحط والشكل أو الرقم أو بتبديل العبارة على
 سؤال موجه يغير مدرجات السندات الأصلية وأحكامها الأساسية. أو يستعملون
 كل ما ذكر منفصلاً مع معرفتهم الحال والكيفية أو يدخلون إلى مالك حضرة السلطان
 الأعظم ما صيغ وصنع تزويراً من تلك السندات خارج المالك المحروسة فجميع هؤلاء

يحكم عليهم بالكورك من عشرين الى خمس عشرة سنة او بثلث ذلك المدة في سجن القلعة
وعليه فيسبغ مراجعة ما في شرح المادة (١٤٤) للوقوف على بيان المعاملة اللازم اجراؤها
على مرتكبي مثل هذا التزوير خارج المالك العشاية

المادة (١٤٩) كل من يقدأو يزور تمغة ذات طغراء مخصصة
بالحكومة من اي نوع كانت يحزى بالكورك الموقت او بسجن القلعة مدة
لا تتجاوز عشر سنوات . والذي يدخل في يده من احدى الطرق تمغات
اميرية ذات طغراء كذه ويستعملها على وجه يضر بالدولة والمملكة يحبس
ثلاث سنين

من يحسر على صنع دمغة (تمغا) طغرائية تزويراً وتحتياً لاحد اواع الدمغات
ذات الطغراء المخصصة باحدى الدوائر المسوبة الى حكومة السلطنة السنية او يزور
احدى الدمغات الطغرائية التي في الدوائر الاميرية بتبدل الخط والشكل وتغيير
الحروف والارقام يحكم عليه بجزاء الكورك من ثلاث سنين الى عشرين . او بجزاء
سجن القلعة من ثلاث سنين الى عشرين . وعليه فان جزاء تزوير الدمغات
يقتصر في ما كان منها معيناً مخصصاً للدوائر الاميرية موشحاً مزيهاً بطغراء المصنوع
السلطانية الغراء ولا يتناول الدمغات الخالية عن الطغراء المشار اليها لانب مزوري
الدمغات غير الطغرائية لا يجوزون بمنعضى هذه المادة وانما يجازون وفقاً للمادة (١٥٠)
اما من لا يرتكب جرم تغيير الدمغات الطغرائية تحتياً وتزويراً بيداً أنه يحصل في
يده واحدة منها فيستعملها استعمالاً يضر بالدولة او الملك فيجاري بالحبس مدة ثلاث
سنين كوامل على ما في متن هذه المادة الجاري شرحها . ومن ثم فالدين يحصل في
ايديهم مثل هذه الدمغة الطغرائية ولا يستعملونها بصورة تضر بالدولة والبلدة على
الوجه المحرر آنفاً يعني انهم يستعملونها حيث لا يشاء من استعمالها ضرر لا يسبغ ان
يجزون بهذا الجزاء (ولكن يظفر في ايجاب الامر باعتبار كمية احرازهم الدمغة الطغرائية
وما يراد باستعمالها على تلك الصورة الخالية من الضرر
وكذلك لو بلغ الضرر الحاصل عن استعمال الدمغة المذكورة حداً لا يكفبه
لجزاء المعين ما فيظفر في العقوبة الى قدر الاستحقاق)

المادة (١٥٠) من بقلائي نوع من الطوايع والتمغات والنياشين المخصوصة بطبع ضروب الامتعة وسائر الاشياء التي يرسم الدولة العلية او لاحدى الماموريات او لشركة او بيت تجارة ممن اذنت لهم الدولة في ذلك او يستعمل تمغات او علامات مزورة من هذا القبيل يجازى بالحبس مدة ثلاث سنين وبضمن ما يقع بداعي تزويره من الضرر . واي من دخل في يد باحدى الوسائل اصل هذه الطوايع والتمغات والنياشين واستعملها في ما يخل بمنفعة الحكومة ومامورياتها او بمنفعة جمعية التجار او امثالها من الهيئات والشركات المخصوصة يؤدب بالحبس من سنة اشهر الى سنة واحدة وبضمن الاضرار الناشئة عن ذلك

بما ان حكم هذه المادة واضح صريح جدا بدلالة شرح المادتين (١٤٨ و ١٤٩) فلا حاجة الى تكرير البيان والتفصيل . ولكن يتوهم في بادى الراي ان لزور الخاتم المخصوص بامورية جزاء مكررا في هذه المادة (١٥٠) اذ قد تقدم في المادة (١٤٨) ان مزور ختم المامورية يجزى بجزاء الكورك او سجن القلعة لا اقل من عشر سنين . وحيث ان الحقيقة خلاف ذلك فلم نر بدا من ايراد التفصيلات الآتية وهي . ان الجزاء في المادة (١٤٨) قاصر على من يصنع خاتما مزورا مضارعا لخاتم رسمي مخصوص بامورية وليس كذلك تزوير الخاتم المخصوص بالمامورية المجوثر عنه في هذه المادة (١٥٠) اذ لا يراد بالمادة (١٤٨) ان يضرب خاتم غير خاتم المامورية الاصلي على هيئة مشابهة له وانما المقصود بذلك اثبات حركة يُعَدَّى بها الختم الاصلي كعائجة نقل اثر نقشه من موضع مطبوع عليه ماخوذا باليد او مالة اخرى الى موضع آخر . يؤيد قولنا بهذا المعنى مدلول عبارة نص المادة (١٥٠) وهي

« من يزور اي نوع من الطوايع والتمغات والنياشين المخصوصة بطبع ضروب الامتعة وسائر الاشياء التي يرسم الدولة العلية او لاحدى الماموريات او لشركة او بيت تجاري ممن اذنت لهم الدولة في ذلك او يستعمل دمغات او علامات مزورة بحسب مدة ثلاث سنين

أرأيت كيف لم يُذكر في النص شيء يتعلق بمسئول الختم المزور أكتفاء بما تقدم في نص المادة (١٤٨) من تعيين جزاء المستعملين الختم المزور على صورة يثبث فيها بختم المأمورية المخصوص . ومن ثم لم يكن من افتقارها الى وضع قيد مُخرج لما هناك . ومع ذلك فإن اهل القيد في هذه المادة تصبصاً على من يستعملون الخاتم المزور لا يؤدي الى ان المراد بتزوير ختم المأمورية المخصوص هو ضرب خاتم مزور على سبيل التعدي والمعارضة وإنما المقصود هما اتيان ملابس مشابهة للاصل على الدوال المتقدم كما صح وثبت عندما صريحاً (*)

(*) قال رشاد بك ان تزوير الدمغة والطابع والبطاقة واستعمال المزور منها مع العلم بوقوع التزوير كل ذلك لا يتوقف فيه الجزاء على ان يكون الشيء المزور مما يختص بالدولة ومأمورياتها بل يتعدى الى ما اذا كان التزوير واقعاً على ما يتعلق بشركة تجارية . وان هذا الجزاء يشمل من يزور الامضاء والختم الذاتيين فيما لو كانا رسميين معروفين . ويتناول ايضاً من يزور ختم وامضاء اي اسان كان «اه»

قلنا اذا راجعنا متن هذه المادة (١٥٠) وجدنا ان التزوير الواقع على دمغات الشركات وبوت التجارة ونياشينها يتوقف جزاءه على ان تكون الشركة وبوت التجارة مما أذنت الدولة في اتخاذها . نعي انه لو اتخذ احد التجار علامة او سمة مميزة خاصة ووضعاها على امتهته ونشائمه بلا رخصة مخصوصة من قبل الدولة كأنه يأخذها المحائرون امتيازاً في الاعمال التجارية او المحائرون الاذن في طبع مثل هذه الدمغة على بضائهم واشياءهم وعدم غير تاجر الى اتخاذ تلك العلامة المخصوصة ووضعها على بضائمه فلا يجزى على عمله الا ان يكون في الدمغة او الطابع اسم صاحب المال فلا يجوز لغيره استعمالها لعدم جواز اتحال الاسم

وهنا محل ان نسه المحكام ليراجعوا عند الحاجة المجلد الاول من الدستور فان في الوجه (٢٨٢) منه نظاماً مخصوصاً بالعلامات الفارقة المميزة المخصصة بمصوغات المعامل والاشياء التجارية وهو يشتمل على (٢٤) مادة مؤرخ في ال ٢٤ من جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ وفيه اصلاح للمادة (٢٢) بتاريخه ال ٢٩ من ربيع الآخر سنة ١٢٨٩ وال ٢٢ من حزيران سنة ١٢٨٨

وفي الصفحة (٦٥) من الدليل الاول للدستور قانون براءات الاختراع وهناك فصل مخصوص المخازنة من المادة (٤٢) الى المادة (٥٠) فيه وتاريخه ال ١١ ربيع الآخر

المادة (١٥١) كل من كان عماده في المتهمين بالزوير الميين في المواد السابقة واخبر الحكومة بكيفية الاعمال واعلمها بالمتجاسرين عليها قبل اخراج تلك الجمايات الى حيز الفعل التام او قبل ان تبدأ الحكومة بالبحث عنها او خدمها بادراك باقي المتهمين والقبض عليهم بعد الشروع في البحث عنهم فيعفى من المجازاة ولكن يلبث قيد انظار الضابطة مؤقتاً

من ياتي مقام الحكومة ويحبرها عن كيفية مجرى احدى الجرائم المذكورة في ما سبق من المواد (١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠) ويعلمها بالمشتركين فيها شات البادم المرعوي وذلك قبل اتمام اجراء ذاك الجرم او بعد اتمام اجرائه وقبل الشروع في البحث والتفتيش من جانب الحكومة السنية او ينجي الحكومة بنفسه مخبراً لما منوخباً خدمتها في سبيل ادراك وامساك شركائه وخطائيه وزملائه المتآمرين على العمل وقد بدأت اي الحكومة بالبحث والاستقصاء فيعفى من المجازاة المعبية بالمواد الثلاث السابقة ولكنه يجعل تحت عناية الشرطة (الضابطة) ومراقبتها موقفاً اي طول المدة التي نعيمها له المحكمة الجديدة بروية الدعوى عملاً بالقاعدة الواردة في المادة (١٤) اما المجرم الذي يدرك ببطوة الحكومة وبمسك حال البحث والتفتيش عن الجريمة فلا يمال العنواي لا يعفى من العقوبة مطلقاً ولو اقر واعترف بالذنب وخدم سعيًا للقبض على مشاركيه ومعاونيه (راجع شرح المادة ١٤٢)

المادة (١٥٢) كل مامور يصنع تزويراً سواء كان بتحشية ما بين سطور الاعلامات والمضابط وجميع السندات او الدفانر والجرائد والسجلات المنظمة من قبل وهو في حال مباشرة ماموريته او اقدم على تبديل الخط والخاتم او الامضاء او ابدل اسم شخص باسم آخر فيجزي بالكورك او بسجن القلعة مؤقتاً بحيث لا تقل مدة هذا الجزاء عن عشر سنين. وان كان فاعل هذا التزوير من غير المامورين فيجزي بالكورك او حبس

القلعة مؤقتاً بحيث لا يتجاوز جرائه سبع سنين

ان ترتيب وتعيين جزاء سجن القلعة من عشر سنين الى خمس عشرة سنة او جزاء الكورك من عشر سنين الى خمس عشرة سنة ايضاً لاحد مأموري الدولة العلية على الوجه المحرر بالفقرة الاولى من هذه المادة يتوقف على ثبوت ونحقق ارتكاب جرم التزوير بالصورة المبينة في متن المادة حين كان يباشراجراء وظيفته بخصوص الاوراق الرسمية الموكولة اليه كالاعلامات والسندات والدفاتر والصحف المكتوبة بما ذكر في المتن . وبناء على ذلك فلو ثبت ان المأمور المرتكب التزوير على هذا الموال قد فعله ولم يكن في حال اجراء مأموريته او لم يكن من المأمورين فيحكم عليه حسب الفقرة الاخيرة من هذه المادة اي بجزاء الكورك من ثلاث سنين الى سبع سنين او سجن القلعة من ثلاث سنين الى سبع سنين (*)

المادة (١٥٣) اذا كان المأمور مشغولاً حسب مأموريته بتنظيم اي نوع كان من السندات والاوراق الرسمية المتخذة لارباب المصالح في المجالس والمحاكم وسائر الاماكن التي ترى فيها امور العباد واني تزويراً بان كتب تقرير اصحاب المصلحة وافاداتهم خلافاً لمنطوقهم او جعل غير الصحيح مكان الصحيح او صاغ كيفية لم يعترف بها وجعلها في حكم ما اعترف به وحول اصل المادة او ما يتفرع عنها من الامور احياناً لا منه فيكون جزاء الكورك او سجن القلعة مؤقتاً لا اقل من عشر سنين

اذا المأمور المستخدم في دوائر الدولة العلية القائمة لرؤية امور العباد أدخل تزويراً في الاوراق والسندات الرسمية المختصة باصحاب المصالح وهي موكولة اليه بموجب مأموريته كما لو اقدم المستطعون او كتبه الصبط الذين في المحاكم على جرم التزوير كما رايت في متن المادة بان غيروا وادخلوا اصل الدعوى واساس المسألة وما تفرع عنها من

(*) تحصل من شرح رشاد بك ان المراد بقول القانون « في حال مباشرة المأمورية » ان يفعل المأمور ذلك وهو اقر في المأمورية غير معزول عنها اذ لا يتصور خلوه من مباشرة الوظيفة مطلقاً ما دام مصوباً في خطته

الأحوال مماثلين لذلك في خلال تنظيم أوراق الاستقطاع والصبط فيحكم على المحال
المزور منهم بجزاء الكورك من عشر سنين إلى خمس عشرة سنة أو بجزاء سجن القلعة من
عشر سنين إلى خمس عشرة سنة . ويلزم في إجراء المعاملة على الصورة المبينة آنفاً أن
يكون للمأمور أرب وغرض مقصود بالتزوير الواقع منه . لأنه لو وقع التفتيش حتى في
أصل الموضوع ولكن لا بقصد بل على سبيل السهو والخطأ فلا ينبغي إيجاب الجزاء (*)
المادة (١٥٤) الذين يستعملون الأوراق المزورة المذكورة في
المادتين المتقدمتين مع علمهم بحالها يقيدون بالبراقة أو يسجنون في القلعة
موقتاً لا أكثر من سبع سنين

أي أن كل من يقدم من المأمورين أو غير المأمورين على استعمال الأعلامات
والمضابط وجميع السندات أو الدفاتر والمحرائد وسائر السجلات الرسمية وقد أدخل
فيها أي المأمور حين مباشرة الوظيفة علاوات ونحشبات ونحريفات على نحو ما تقدم في
المادة (١٥٢) أو يستعمل الأوراق الرسمية المزورة وضعاً أو نوعاً بتحويل أصل الدعوى
أو منفرعاتها على ما سلف في المادة (١٥٢) عالماً بكونها مزورة على الوجه المشرح
يجازى بجزاء الكورك لا أكثر من سبع سنين أي من ثلاث سنين إلى سبع سنين أو
بجزاء السجن في القلعة من ثلاث سنين إلى سبع سنين

واعلم أن المراد بلفظ « البراقة » الوارد في متن هذه المادة الكورك ولذلك قلنا
بجزى يستعمل الأوراق المزورة بالكورك من ثلاث سنين إلى سبع سنين

المادة (١٥٥) الذين يدخلون تزويراً على الصورة المتقدم
بيانها في أوراق شحنة باحد الناس أو يستعملون مثل هذه الأوراق
المزورة مع علمهم بها يجازون بالسجن من سنة واحدة إلى ثلاث سنين
الذي يستعمل الأوراق المزورة المتعلقة بشخص ما كالمكتوب وسد ودفتر أي أن
من يزور أو يستعمل الأوراق المزورة الخاصة بغيره من سائر الناس كالمكتوب والسد
(*) قال رشاد بك هذا الجراء مخصص بالمأمور الفاعل الجرم المذكور فيها
كان من الأوراق متعلقاً بوظيفته . أما لو أتى ذلك في أوراق خارجة عن نطاق مأموره
فيجزى بمقتضى المادة (١٥٥) الآتية لا بحسب هذه المادة الجارية شرحها

والدفتر ونحو ذلك مما لا يعد في جملة السندات والاوراق الرسمية المذكورة في المادتين (١٥٢ او ١٥٣) كأن يقع تزويرها باضافة علاوات بين سطورها او بتغيير الخط او الختم او الامضاء على قصد نسخ وازالة عبارتها او بوضع اسم شخص مكان اسم شخص آخر او بحمل غير الصحيح في حكم الصحيح عالمًا باجراء التزوير على الصور المار بيانها بمجازي بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

المادة (١٥٦) من يستكتب اسمًا مزورًا في اوامر الطريق وتذاكر المرور والسابورات او يكمل بمثل هذه الحيلة للحصول على تذاكر الطريق يحبس من ستة اشهر الى سنتين

يراد بامر الطريق المذكور في المثل الجوار « صك المسافر او تذكرة المرور » الذي تعطيه الحكومة للركاب والمسافرين من تعة الدولة العلية . ويراد بالسابورت مثل هذا الجواز المعطى للاجانب من قبل حكومتهم . وعليه فكل من يكون لديه جواز من الاجوزة المذكورة « اي تذكرة مرور او سابورت » ويجعله بان يجعل فيه اسم غيره تزويرًا او بان يأخذه متعملاً فيه اسم شخص آخر او يصير كفيلاً لاجل نواله باسماء مزورة غير صحيحة بحري بالحبس من سنة اشهر الى سنتين

المادة (١٥٧) من يزور اوامر الطريق وتذاكر المرور والسابورات او يبدل ويحرف تذاكر الطريق الصحيحة او يستعمل اوراقاً مزورة ومبدلة ومحرفة من هذا القبيل يحبس من سنة الى ثلاث سنين اي ان من يزور الجواز « تذكرة المرور والسابورت » على صورة مشابهة لجواز الحكومة او يرتكب التزوير بتغيير وتحريف الاسم او التاريخ او سائر ما هو مكتوب في اصل ذلك الجواز او يستعمل الاجوزة المغيرة المحرفة على الصورة المذكورة عالمًا بكيفية التزوير يحكم عليه بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

المادة (١٥٨) من كان صاحب خان او تهوة وحجر معدة لنزول الغرباء او صاحب لوكك ونحوه من ياوي زيداً وعمراً بالاجرة اليومية وقيد في الدفتر اسماء غير من يكون آجرهم مارل قصد التزوير

مع معرفته صحة اسامهم بحبس من شهر واحد الى ثلاثة اشهر
حيث ان اصحاب العادق والخانات واماكن شرب الخمر والاكل والرقاد
« التهاوي واللوكدات » مارومون ان يكتبوا بالضبط اسماء جميع الواردين اليهم المارلين
عدهم من اباء السبيل فكل من يدون منهم في دفتره اسما مستعارا لاحد هؤلاء مع
علمه باسمه الحقيقي بحبس من شهر الى ثلاثة اشهر (*)

المادة (١٥٩) المأمورون الذين يعطون تذاكر المرور خالية
عن الكفالة حسب الاصول والنظامات المرعية يعزلون من مامورياتهم
ويحازون بالحبس من ستة اشهر الى سنة واحدة . ولو كتب امثال هؤلاء
المأمورين اسماء متخلة على علم منهم بها في تذاكر الطريق التي يعطونها
بحبس من ستة اشهر الى سنتين

بما ان اعطاء واخذ الجواز « تذكرة المرور » لابد فيه نظاما من اقامة كدلاء
اكفاء مقبولة كمالهم فكل مامور يعطي جوازا خلوا من مثل هذه الكفالة يجازى بالحبس
من ستة اشهر الى سنة . والمأمور الذي يأخذ كفالة غير مقبولة نظاما او يعطي جوازا
« بساورت » لا تنطبق فيه المعاملة على الاصول والنظام يجازى بهذا الجزاء ايضا .
وبناء عليه فالمأمور الذي مع معرفته حقيقة اسم طالب جواز السفر يعطي جوازا حاويا
اسماء متخلة مستعارة بحسب بالحس من ستة اشهر الى سنتين

المادة (١٦٠) من يكتب شهادات مزورة مذبلة باسماء اطباء
وجراحين حاوية بيان علة طلبها لاعفائه او اعفاء غيره من خدمات
الدولة على الاطلاق بحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين

(*) ذكر رشاد بك في شرحه انه بمقتضى قانون البوليس يلزم كل صاحب
لوكة او خان او قهوة ان يتقدم في دفتره اسم من ينزل عنده مع بيان شهرته وصعته
وناعته حتى علاماته الخاصة المميزة له وان يقدم في كل مرة يعينها القانون المذكور
نسخة من دفتره مصدقا عليها الى ادارة البوليس . ولا يخفى ما هناك من محاسن الضبط
والرط المتلفين البوليس . وانما هذا هو الدفتر الذي اشارت اليه المادة الجارية شرحها

من لم يكن طبيباً ولا جراحاً ويزور شهادة طبيب أو جراح من ذوي الشهادات « الديلومات » بوجود علة فيه أو في إنسان آخر تحليفاً لنفسه أو لغيره من الجمديّة أو سائر خدمات الدولة على الإطلاق يحبس من سنة إلى ثلاث سنين . وكذلك من يصنعون شهادات مزورة على هذا الموال طلباً لأجراء رواتب التقاعد عليهم أو رغماً في نوال المكافأة على أية صورة من الصور فاتهم بحزون بهذا الجزاء

المادة (١٦١) كل طبيب وجراح يعطي شهادة إجابة لالتماس أحد الناس أو تحريفاً لمرضاة آخر تؤذن أنه مريض أو عليل دون أن يكون لذلك أصل لكي يعفيه من خدمة الدولة فيحبس معطي الشهادة من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات . وإن فعل هذا التزوير بوسيلة أخذ دراهم أو هدية فيجزي هو جزاء المرثي ومعطيه الدراهم جزاء الراشي أيضاً
أما في شرح المادة (١٦٠) المتقدمة أن حكمها مخصوص من ليسوا حائزين محرزين صفة الطب والجراحة نظاماً ويزورون شهادة الطبيب والجراح المخ ونبين ههنا أن مقتضى هذه المادة أن الأطباء والجراحين المحرزين صفتي الطب والجراحة نظاماً إذا شهد أحدهم شفاهاً أو كتابةً بوجود مرض وداخ في جسم إنسان حالة كونه صحيحاً لا علة فيه مريضاً لذلك إعفائه من خدمة الدولة أو إجراء رزق التقاعد عليه أو تنوبه المكافأة بأي وجه كان أو لئلا يثاب من عفو به وبمجازاة قانونية لمجرد التماس أو تحريفاً لمرضاة يحكم عليه بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين

أما إذا ارتكب هذا التزوير في نظير اكتساب دراهم واستفادة هدية ونحوها فمن حيث أن الشيء المأخوذ يعدّ رشوة لانباء بذله على قصد ترويج المرام فينظر إلى الطبيب أو الجراح المتجاسر على التزوير لأجل ذلك الشيء المبذول له كالمترشي وبمجازي وفقاً لحكم المادة (٦٨) وإلى معطي الشيء أيضاً كالراشي وبمجازي بمقتضى المادة (٦٩) وإن كان بينهما وسبط عدّ رائشاً وجعل جزاءه بموجب المادة (٧٠)
المادة (١٦٢) من يستعملون الأشياء المزورة والمقلدة على

اختلاف ضروبها وهم جاهلون أمرها يعفون من المجازاة
من القواعد الأساسية أن يكون الحكم في الأفعال باعتبار قصد الفاعل عملاً

بقاعدة «الأمور مناصدها» أي أن الحكم الذي يترتب على أمر يكون على مقتضى ما هو مفقود من ذلك الأمر . ولهذا وضعت هذه المادة ناصّة على أن من يستعملون الأشیاء المزوّرة المحرّرة في هذا الفصل ولا علم لهم بكونها كذلك هم معقّون من المجازاة الكليّة

❦ الفصل السادس عشر ❦

(في جزاء من يضر النار عمداً ود القوندافجي)

اعلم أن أصل القونداف موضع انطلاق النار من البدقة بضغط الاداة المعروفة « بالديك » على فم « أي فم ذاك الموضع » وأجيم والياء حرفان مزيدان للدلالة على السهولة وهذا اللفظ يطلق على اصناف عملة الأسلحة والآلات النارية ويراد به في هذا الفصل من يضر النار عمداً

المادة (١٦٣) من القى النار عمداً وأحرق أي مكان كان مأهولاً أو غير مأهول في المدن أو التجمعات والقرى أو في الابنية والسفن المخصوصة بالناس في الخارج وهي تصلح للسكنى والاستعمال سواء كانت ذلك ملكه أو لم يكن يجازى بالاعدام

كل من يضر النار عمداً أي بصورة وبصم على اضرارها بمعنى أن يريد به ويغند ضميره على فعله قاطعاً العدال ممصياً بالرأي فيه وذلك في بناء داخل بلدة أو قصبة أو قرية سواء كان أي البناء مسكوناً أو غير مسكون بمعنى أنه خصّ بأحد الناس أو سكناه أو لا أو كان غير مستعمل لشيء وإنما هو من مطلق أنواع الابنية كالبيت والحان والحمام والدكان والفرن والمعمل والسطح وصحن الدار سواء كان البناء على ملك مضر النار أو على ملك غيره يجازى على احراقه بالقتل والاعدام

ويجازى بالاعدام ايضاً على مقتضى الفقرة الأخيرة من هذه المادة من يضر النار عمداً في البناء الخارج عن البلدة والقصبة او القرية وهو مخصوص باسان وصالح للسكنى والاستعمال كالابنية التي في البساتين الواقعة بضواحي البلدة أو القصبة أو القرية وكالابنية التي في المزارع خارج البلدة والقصبة والقرية أو يحرق بالنار عمداً السفن والمراكب البخارية والشرعية في حال استعمالها سواء كانت ملكاً له أو لغيره

وما اظن ان في الناس من يحظر بباله استعظام هذا الجزاء واستنفاله في جاسوس
يصير سبباً لا ينافع الحريق بالقناه «قوداق» اي شعلة او آلة مارية لما ينجم عنه من الابله
الهيوط بالمصابين الذين يصيرون الى حال يرثى لها . والشاهد على ذلك ما رأناه رأي
العين مراراً من سوء مصير اولئك المروثين بالحرق وما روثه لنا جرائد الاخبار
والحوادث من شر منقلبهم . ولهذا فلا بد من مراجعة شرح المادة (١٦٢) لاجل معرفة
المعاملة اللازم اجرائها على من يضرم النار في مكان ولا يظهر الحريق لمائل او مانع لم
يستطع دفعه محاول الحريق

المادة (١٦٤) من ياتي النار عمداً ويحرق ما لا يختص بالبشر او
ما لا يصلح للسكنى والاستعمال خارج المدن والقصبات والقرى من الابنية
والسفن والغابات (الاحراش) المملوكة والمشاعة والمحصولات الباقية على
الارض فان لم يكن ذلك داخلاً في ملك الفاعل جوزي بالكورك
مؤبداً او مؤقتاً لا اقل من خمس عشرة سنة . وان كان ملكاً له وسرى
ضرراً الحريق الى آخر جوزي بالكورك المؤقت (*)

قضت المادة (١٦٣) تعين جراء الاعدام على من يضرم النار عمداً في
الابنية والسفن المستعملة والمخصوصة مانسان ما يصلح السكنى خارج البلدة او القصة او
القرية ويحرقها سواء كانت ملكاً له او لغيره . اما هذه المادة (١٦٤) فهي قاضية بان من
يضرم النار عمداً في الابنية الخارجة عن البلدة او القصة او القرية ما لا يخص مانسان
ولا يصلح للسكنى والاستعمال كالاصطبل والبنين او في المراكب والسفن غير المستعملة
او في الغابات « الاحراش » ومستعلات الارض ومحصولاتها الغير المحصودة ويحرقها
عمداً عن سق بية وتصميم وهي ليست له بوضع في الكورك مؤبداً او مدلاً لا تقل عن
خمس عشرة سنة . اما اذا كان الحارق « اي موقع الحريق » بملك المحروق ولكن نشأ
عن احراق ماله مضره مال غيره بامتداد لسان النار اليه ونحوه سواء كانت الرزمية
قليلة او كثيرة فيجزي الفاعل بالكورك المؤقت بخلاف ما لو احرق ماله خارج القصة
(*) هذه المادة نقلها من نسخة عن الصفحة (١٥٨) من نالت مجادات

او البلدة ولم يضر بهال غيره شيئاً لعدم اتصال الحريق اليه فانه بهن الصورة لا يترتب عليه جزاء على الاطلاق . وايضاً فالذين يضرمون النار بقصد ابتلاع الحريق في مكان ولم يظهر الحريق هناك على غير اختيار منهم تجري عليهم المعاملة التي سيجي بيانها في شرح المادة (١٦٧)

المادة (١٦٥) من جعل النار عمدًا في الحطب او الخشب المقطوع او المحصولات المجموعة مما لم يكن ملكه يوضع في الكورك الموقت اما ان احرق ماله اختياراً فأتحق بغيره ضرراً فيجبس في القلعة مؤقتاً من يضرم النار عمدًا عازماً فيحرق الحطب والخشب المقطوع او المحصولات وحصيد الخشيش مما ليس ملكه سواء كان ذلك داخل البلدة والقصة والقربة او خارجها فيوضع في الكورك مؤقتاً . اما اذا كان الشيء المحروق مال الحارق بيد أنه جلب باحرافه على مال غيره ضرراً قليلاً او كثيراً على اطلاق الصور سريان النار اليه فيترتب عليه جزاء سجن القلعة مؤقتاً . ويعني من هذا الحزاء فيما لو كان المحروق ماله صرفاً ولم يضر بهال غيره . ثم اذا كان الحطب والخشب او المحصولات والخشيش مما اضرم النار فيه موضوعاً في بيت داخل نالة او قصبة او قربة وثبت ان مراده باضرام النار احراق البيت فبمعامل العاقل بموجب المادة (٦٤) واما الذين يوقدون ناراً في جوار الاماكن المنبهة للاحتراق او يعملون شيئاً آخر او يكونون سبباً لوقوع الحريق لاهالهم تظهر واصلاح الفرن والكور وسائر المواقد ومواضع الار فانهم يعاملون بحسب ما سيجي في المادة (٢٤٨) ولهذا فمن شاء معرفة المعاملة الواجب اجراؤها على من يضرم النار في مكان ويحاول احرافه ولم يقدر لزمه ان يطالع شرح المادة (١٦٧) الآية

المادة (١٦٦) كيفما وقع الحريق ونشأ عنه حين وقوعه تلف شخص او اكثر في الاماكن المحترقة يجزي المحرقون بالاعدام مطلقاً من يضرم النار عمدًا عن سبق نية ونصور في اي نوع من الابنية المخصصة او الغير المخصصة بالناسن الصالحة او الغير الصالحة السكنى سواء كانت داخل القصة او البلدة او خارجها او يضرمها في سفينة او غابة او محصولات وحشائش محصودة او غير محصودة او في خشب وحطب مقطوع او غير مقطوع سواء كان ذلك له او لغيره قاصداً احراق

المحل المجاور مكان الحريق مع علمه بان هناك واحداً فأكثر من الناس وأنهم الحريق في
الموضعين وسببه صارت تلك الانفس حرقى وإن لم يقصد اتلافها وإنما كان عالماً بوجودها
في ذلك المحل يجازى بجزاء الاعدام. أما اذا كان المجرم الذي تصوره العامد القاصد
عبارة عن مجرد احراق مكان وهو غير عالم حين ايقاع الحريق بالمكان ان فيه انساناً مع
كونه هناك وهناك حرقاً بسبب الفاعل المتعمد فلا يجزى بجزاء الاعدام لقاعدة «الامور
بقاصدها» يعني ان المحكم الذي يترتب على امره يكون على مقتضى ما هو مقصود من
ذلك الامر. وإنما يجزى على حسب جرمه بنوع من الاجزبة والعقوبات المقررة آنفاً
ويُعامل وفقاً لحكم المادة (١٧٢) (*)

ذيل مودرخ في ٢٣ من ربيع الآخر سنة ١٢٨١

اذا وجد بارود للبيع في موضع لا يجوز النظام يضبط ويجزى
صاحبه او الذي خبأه بالكورك ثلاث سنين. وإن وقع حريق وتسبب
خسارة عن اشتعال البارود المدخر في مستودع ممنوع ادخاره فيه نظاماً
يوضع صاحبه في الكورك من ثلاث سنين الى خمس سنين بحسب مقدار
الخسارة. وإن تلف بذلك انسان ايضاً جعل صاحب البارود في الكورك
من عشر سنين الى خمس عشرة سنة

بما ان من مقتضى نظام البارود انحصار حق بيعه في الذين اذنت لهم الحكومة ان
يبيعوه حيث عبت من الدكاكين والمدخرات فكل من لا يكون ماذوناً له في ذلك موجه

(*) ان الشارح علق جزاء موقع الحريق بالاعدام على معرفته ان في الابنية
المحرقة انساناً او أكثر اسناداً الى القاعدة الفائلة «الامور بقاصدها» اما رشاد بك
فلا يرى راية هناك ما قاله في شرح هذه المادة بهه : اذا وقع حريق في اي حال
وصورة كانت على ما في المواد (١٦٢ و ١٦٤ و ١٦٥) وتلف انسان او أكثر بسبب
ذلك الحريق سواء كان التلف في الاماكن المحترقة او في المواضع المجاورة التي امتدت
اليها النار فموقع الحريق يحكم عليه مطلقاً بجزاء الاعدام وفقاً لهذه المادة (١٦٦) المحاري
شرحها لان التسبب في تلف النفس بداعي اجراء احدي الجبايات هو من الاعمال
الموجبة تشديد الجزاء

رسمي وبمهر البارود ويدخره في بعض المستغلات بقصد البيع بيسر ما وجد منه ثمة برسم
الحكومة ويجازى صاحبه ومخبطه في مخاض مستوف بجزء الكورك مدة ثلاث سنين كاملة.
اما ان كان الغير الحائز الرخصة الرسمية في بيع البارود على الوجه المحرر لم يدخر البارود
عده لاجل البيع في اماكن مستوفة ولكنه وضعه خارج المستغلات ثم بينما هو يحول
بالبارود من قرية الى اخرى أمسك وأخذ منه فيعامل بموجب نظام البارود الذي
سنوده في العدد (١٩) من خاتمة الكتاب انما للفائدة

وبناء على ما مر فاذا وقع حريق في مكان ونشأ عنه خسارة بامتداد النار الى
حيث يكون البارود موضوعاً على خلاف مقتضى نظامه او التهب في مستودعه بسبب
مجهول جوزي صاحب البارود وحده بالكورك الموقت من ثلاث سنين الى خمس سنين
وايضاً في مثل هذه الاحوال يجازى مخفي البارود ومخبطه في المستغلات بجزء الكورك مدة
ثلاث سنين . اما لو حدث تلف نفس في ضمن الخسارة الواقعة باشتغال البارود
الموضوع حيث لا يميز النظام وضعه او لوقوع الحريق بجواره واتصاله اليه او لو حدث
تلف نفس دون حدوث شيء آخر من المضار والارزاق فيوضع صاحب البارود في
الكورك من عشر سنين الى خمسة عشر سنة ، وان كان للبارود هناك من خبأه واخفاه
فيجزي بالكورك مدة ثلاث سنين بموجب الفقرة الاولى على الوجه المشرح آنفاً

المادة (١٦٧) من يكره آخر ويجبره على احراق اي نوع كان من
الابنية والاموال والاملاك يجزي بالكورك

اي ان الذي يكره ويجبر شخصاً آخر على اضرام النار لاحراق اي نوع من الاموال
والاملاك والابنية التي داخل البنايات والقصبة او خارجها سواء كانت مخصصة بانسان او
غير مخصصة صالحة للسكنى والاستعمال او لا ، او لاحراق السفن والغابات اليابسة
والزروع المحصودة او غير المحصودة والمخاطب والمخشب المقطوع وان لم يقع الحريق
فعلاً يجازى « اي المكره للجبر » بجزء الكورك الموقت من ثلاث سنين الى خمس عشرة
سنة سواء كان قادراً على ايقاع التهديد او لا

اما ان كان الحريق قد وقع فعلاً عن الاكراه عمداً على نحو ما تبين في شرح
المادة (٤٢) فيجازى الامر المكره بالجزء المرتب والمعين لذلك الفعل ويعفى منه الماعل
الاصلي المكره . ولكن ان تبين ان الاكراه الواقع ليس من الاكراه المعتبر وهو ما يعد

به المكره ملحقاً فيجزي الفاعل . وحيث ان هذه المادة التي نحن في صدد شرحها قد نصت على ان كل مجبر يوضع في الكورك فلا بد من مجارة الامرين غير المجبرين وفقاً لحكمها . وبناءً عليه فمن يضرم النار في مكان وحال دون ظهور الحريق ووقوعه فعلاً مانعاً لم يقدر هو على دفعه وازالته يُعامل بموجب الامر المورد في العدد (٢٠) من خاتمة الكتاب ويليهِ في العدد (٢١) منها ايضاً نص مضبوطة شوري الدولة الصادرة بايجاب اخذ التضمينات حتى الف قرش على اهل الحمة اذا جهل او لم يوجد محرفوا المان والخاص « اي بيوت التبن والحشيش وهو الكلال الهابس »

❖ الباب الثاني ❖

« في الجبايات والمجذبات الواقعة على الناس وما يترتب عليها من المجارة »

❖ الفصل الاول ❖

في القتل والجرح والضرب والاخافة

المادة (١٦٨) القتل هو امانة الانسان بالسلاح او بالسم او

بطريق اخرى

القتل لغة فعل يحصل به زهوق النفس او هو ازالة الروح من الجسد . وقانوناً اعلام شخص او اتلاف نفس باجراء الافعال المؤثرة ضرباً بالسلاح كالمدة والخنجر والسيوف او رمية بالرصاص كاطلاق البندقية والطبقة او بمحاولة السم اكلًا او شرباً او بالانفاس في صهرج (محقان) او بجر او بشر او بربط العنق او بالعنق بحبل للامانة غرقاً ونخفاً او بالاعتقال في مكان مفعل للامانة جوعاً وعطشاً او احراقاً بالنار ونحو ذلك . وعليه فيجب في حال اقامة الدعوى او الاخبار على سبيل الفضول بوفاة انسان ان يسارع لاجراء تحقيق السبب في اخماد حرارة حياته واسكان حركتها ليعلم هل مات حنف انه او بفعل تعدد خارجي من مثل الافعال التي عددناها لان حسيان المرء قاتلاً وتوجيه الظمة والتبعة عليه يتوقف مطلقاً على ثبوت ان المتوفي مات قتلاً . ولما لم يكن بد من الكشف عن جسد الميت ومشاهدته بحسب المادة (٤١) من قانون اصول المحاكمات الجزائية وكان من اللازم الوقوف عليها اخذنا اثباتها بها في العدد (٢٢) من خاتمة الكتاب لتراجع عند الحاجة

واعلم ان الذين يرتكبون افعال الضرب والجرح والقتل الذي هو عبارة عن اعدام انسان سواء كان بالسلاح او بالتسميم او بصورة اخرى لا يكونون على اطلاقهم مستحقين الجزاء لأن من يرتكب افعال القتل والجرح والضرب في سبيل وقاية الملك والدولة يعني ويكافأ . وكذا من ياتي افعال القتل والجرح والضرب حماية للعرض والروح فانه يعني من جزاء ما فعل في هذه الصورة . ويقاس على ذلك الافعال الواقعة من هذا القبيل بحكم القضاء والقدر وليس في طاقة المسبب معه ودفعه لاحتمال اعفائه من الجزاء . وبما على ما تقدم فاذا وقع فعل القتل والجرح والضرب نعمداً او من غير نعد او اجري مقابلة للقتل بالمثل مجازي القاعلون بالمجازاة المعينة حسب درجات جرائم وحركاتهم وسننيد هذا الاجمال تفصيلاً في محله . وانما القاعدة الكلية الواجبة معرفتها ها هي التحقيق والتدقيق في ما اذا كان القتل والجرح والضرب مذبذباً او غير مذبذب اذ ان ذلك من اهم وظائف المأمورين والحكام . وحيث ان افعال القتل والجرح والضرب كثيرة الوقوع في بلادنا فسأتى لها على مزيد ايضاح وتفصيل وبيان وتطويل ان شاء الله تعالى (*)

(*) بعد ان ابان حضرة رشاد بك في شرحه على هذا الفصل جسامه جناية القتل وقضايتها ووجوب قصاص القاتل اي مجازاته بالاعدام حفظاً لبقاء نظام الجمعية البشرية قال . ان فعل القتل ينقسم بحسب الامل الى خمسة انواع . الاول العمد . الثاني شبه العمد . الثالث الخطأ . الرابع التريب من الخطأ . الخامس القتل بسبب اما ما كان دون القتل كالجرح والضرب فيعدونه جنابة في ما هو دون النفس « اهـ » فلنا اما لعمد فسياتي الكلام عليه في محله . واما شبه العمد فمثاله ما لو وقع القتل بضرب عصا او حجر لان هذه الآلات في الغالب لا تصلح ان تكون آلة للقتل . واما الخطأ فسياتي بيانه . اما التريب من الخطأ فهو نحو ان يتقلب نائم على آخر فيقتله . واما القتل بسبب فهو نحو ان يجترأ انسان برأ في ملك غيره فيهبط احد الناس فيها فيهلك ولكل من هذه الانواع تفصيلات وافية ستراها في مواضعها من شروح المواد الآتية وقال طفرسيمون افندي في شرحه على هذه المادة (١٦٨) ما ملخصه ان الحكم على القاتل المتعمد بالاعدام يلزم فيه ثبوت كون القاتل قد فعل ما لا يحق له ان يفعله يعني ان القاتل المتعمد لا يجازى بالاعدام على الاطلاق لاستثناء بعض القاتلين عمداً من الفصا كالجدي في وقت الحرب والمدافع الهامي عن نفسه وامثالها . قال والمهم

المادة (١٦٩) القتل عمداً هو ان يتصور المرء في ذهنه فعل

القتل ويصمم عليه قبل ايفاعه

اي ان القتل العمداً هو ما تقدم ايفاعه تصور في ذهن القاتل وتصميم عليه في قلبه . ويقال قانوناً لمن يوقع فعل القتل تصور وتصميم قاتل متعمداً . بخلاف من يقتل آدمياً وهو مستشيط غضباً او متهوك عن حدة وموجد في خلال جدال او خصام ومنازعة على ما سنبينه في شرح المادة (١٧٤) فانه لا يُعدُّ قاتلاً متعمداً

ومن ثم فانه يشترط قانوناً في كون القاتل متعمداً ان يثبت سبق تصويره وعزمه على ايفاء فعل القتل وأنه ادرك بجذبه وبين صورة ائتلاف الشخص المراد قتله فاعده له وهماً آلات القتل وادواته ثم عمد اليه فوجده فازهق روحه وازهد حياته . كما لو تسليح رجل ليس في نفسه سورة غبطة ولا فورة غضب وقصد من اراد قتله او كمن له او ترصد حيث يمر بقصد اخذه على غيلة والفتك به واقدم على اتمام ما نواه له بان اتلف نفسه كان « اي الفاعل على هذه الصورة » قاتلاً متعمداً

وكذلك لو تعقب من يريد قتل شخص آخر بلا سلاح منتهزاً منه فرصة دنوه الى ثم لا يثبته له من هبطه فيها او قعوده على طرف مركب مشرف على ساحل نهر اى بحر وجاء من خلفه ودفعه دفعة اهبطته الحجب او ألقت في اليم والنهر وصار سبياً لهلاكه عدداً قاتلاً متعمداً . ومثله من يصمم على قتل آخر بالمسم فاعده له ودسه في مأكوله ومشروبه الخصاص واطعمه وسقاه اياه وكان علة موته فيجصب الفاعل قاتلاً متعمداً

اما لو تنازع رجلان واشتد بينهما الخصام وقبل زوال اثر الاحتدام والانفعال من نفس احدهما مضى فتسلح ثم عاد فوجد خصمه فعاد غفائمه ومشاجرته وفي اثناء الخصام جسر على ائتلاف حياته فلا يقال له قاتل متعمداً . ومثله من يشاجر امرأ على ظهر باخرة او سفينة وبينهما يتدافعان دفع احدهما الآخر فرماه في البحر فهلك غرقاً فانه لا يُعدُّ قاتلاً متعمداً . اذ ليس من المحصل ان يكون الفاعل وهو في اثناء التهور والغضب قد

في هذا الصدد انما هو البحث عن الآلة المستعملة في القتل هل هي ما يصلح للقتل ام لا . وبعد ان اطال الكلام في هذا المقام ذكر لوجوب الحكم بالقتل عمداً ثلاثة شروط . الاول ان يسبق القتل قصد ونية وتصور . والثاني ان تكون الآلة او الواسطة المستعملة صالحة للقتل . والثالث ان يكون فعل القتل قد ارتكب بغر وجه حق ولا مسوع

أصور العمل وصم عليه فدل وقوعه عالمًا علم اليقين ان فعله سيفضي الى قتل وهلاك المتنازع معه

والحاصل ان المحكم على المحرم كونه قاتلاً متعمداً يتوقف على ثبوت ان القاتل تصور اطلاق المقتول دل الاقدام على القتل وايقاعه بمعنى انه نوى القتل وإطال التفكير في تهمة الاسباب والادوات ودبر على اطلاق اسات وعمد اليه فوجده واقع به (*)

المادة (١٧٠) من يثبت قانوناً انه قاتل متعمداً يحكم باعدامه قانوناً اي اذا تحقق قانوناً ان شخصاً قتل آخر متصوراً متدبراً قتله قبل ايقاع فعل القتل على الوجه المبين في شرح المادة (١٦٩) نعي اذا اقتنعت وايقنت المحاكم التجارية فيها محكمة مثل هذا الجرم بما حصل في وجدان اربابها من صحة الشهادات والبيات والادلة والفرائن البادية في الاستنتاج ان ذاك الرجل هو قاتل على هذه الصورة واصدرت «اي المحكمة» قراراً بكونه مجرمًا وجب ان يقضى عليه بالاعدام قانوناً اي سواسية . نعم ان جماعة من المتكلمين في علم الجزاء ذهبوا الى انه ينبغي الاقتصاد في جرم القاتل على ما يفيد اصلاحاً لنفسه دون ابادته وافناءه اقتصاصاً منه على هدم بيان الله عمداً اي لانه تعد قتل انسان بغير وجه حق وعدل الا انه لما كان اخذ القاتل بدم المقتول مما يمد باب القتل اعتداء او يمنع اتساعه ويذهب الاحن والعداوات ويمحو آثار الذحول والحزازات من صدور الناس اذ لا بد من وقوع مثل ذلك بين قوم او

(*) لم نر في شرح رشاد بك على هذه المادة مزيداً على كلام الشارح فيها الا قوله : ان القتل العمد يجب فيه ان تكون آلة المستعملة لاجل ابتغائه من المصالح وما يجري مجراه من قطع الحديد التي يحصل بتاثيرها زهوق النفس غالباً . او ان يكون «اي القتل العمد» تغريقاً بالماء او احراقاً بالنار او خنقاً على اختلاف انواعه . وان يثبت سبق التصميم على ابتغاء القتل كما مر . قال وهذا هو النوع الاول من انواع القتل المحبسة «اه»

وعلى هذا التعميم طفر سيمون افندي في شرحه هذه المادة وبرهن على ان القاتل باسم لا يجهل ان يكون غير متعمد لقتل فترة اعداد السم والاحتيال في استعماله للقتل . وكذلك من يترقب آخر ليقتل به فلا يجهل ان فعله القتل كان فوراً بلا تردد وتصميم ككونه عن بادرة حدة او نائرة غضب «اه»

فومين فضلاً ان هذا الجزاء او الفصا ص يوجب العبرة والانماظ والاحتراز من الاقدام على هدم ما ساء الله واذهاب الحوة كان لا يميل سا ان يوافق المرتين هذا الراي
 المادة (١٧١) الحكم القانوني لا يسقط الحقوق الشخصية ولهذا
 ان كان للقتيل ورثة حوِّلت دعواهم الحقوق الشخصية الى المحاكم الشرعية
 في هذه المادة ما يفيد ان حكم القانون لا يعطف الحقوق الشخصية فاذا كان المقتول
 ورثة لم دعوى على القاتل وجبت رؤيتها وفصلها في المحكمة الشرعية . بناء عليه حق
 لورثة القاتل ان يطالبوا القاتل بالدية الشرعية . على انه لو قضى المحاكم الشرعي على
 القاتل بوجوب تادية الدية لورثة القاتل ومات حنف انفق قبل استيلاء الدية
 منه او لو اقتضت السياسة اعدام القاتل مع رضى ورثة بالدية وأعدم بموجب الامر
 السلطاني فالدية في كلتا هاتين الحالين تُحصل من تركة القاتل ان كانت وافية والّا
 فلا يفي سبيل لتحصيل الدية ولا يلزم الخزينة ان تؤدّي شيئاً منها على الاطلاق .
 وفي هذا الصدد تذكّرة سامية سنائي في العدد (٢٢) من خاتمة الكتاب . اما لو لم
 يشت قاتلنا ان القاتل منعقد وانما صدر عليه حكم شرعي بالفصا ص بناء على ادعاء
 ورثة القاتل فيقتصر في معاملته على اجراء الفصا ص (*)

(*) يريد بذلك ما لو تعارض حكم المحكمة النظامية الجزئية وحكم المحكمة
 الشرعية بان لم تحكم الاولى بوقوع القتل عمداً وان الثانية ارتأت ذلك وقصت بامانة
 الجاني فانه يبات بامضاء الفصا ص اي الاعدام فيه . وتحرير المعنى ان الحكم الشرعي
 يرجح بعد صدور الارادة السنية باجراء الفصا ص . وفي شيء لا لم آر من نه عليه من
 الشراح وهو ان الورثة حقوق شخصية (غير الحقوق الشخصية التي اتارت اليها هذه المادة
 متعلقة بالدية) وهي ما كان كالسنة على علاج القاتل من اجرة طبيب و ثمن ادوية قتل
 موته وتجهيزه بعد وفاته ونحو ذلك . فتمثل هذه الحقوق الشخصية نظام دعواها في المحكمة
 النظامية الجزائية عتب الحكم شوت جناية الجاني وقبل الحكم بموت مجاراة القانونية
 ولم يزد طفرزاده سيمون امدي في شرحه المعلق على هذه المادة سوى ايراد هذا
 المثال وهو . لو حكم بفصا ص القاتل وصدرت الارادة السنية باعدامه وعما الورثة كلهم
 او بعضهم يحزى بالكورك لا اقل من خمس عشر سنة كما سيجي صريحاً في المادة
 (٢٧٢) التالية

المادة (١٧٢) القاتل الذي يُعفى من النصاص أو الاعدام مجازى بالكورك موئبداً أو مؤقتاً بحيث لا تقل مدته عن خمس عشرة سنة اي اذا عفا ورثة المقتول عن القاتل المحكوم عليه بالفود والنصاص او اذا القاتل المتضي عليه قانوناً بالاعدام نال العفو السلطاني بحسب مطوق المادة (٤٧) بوضع في الكورك الموقت خمس عشرة سنة او في الكورك المؤبد الى ان يضي نجه . وليس هذا فقط بل لو شمل القاتل المحكوم عليه بالاعدام من جانب المخالفة العظي بالعفو التام ولم يُبدل قصاصه بجزاء الكورك المؤبد او الموقت او لو أُسعف بتحويل جزائه الى الحبس مدة قصيرة فلا يكون ذلك مخالفاً للشرع ولا منافياً للقانون لان المحضرة السلطانية ان تعفو عنها تامة عن المحكوم عليه بالاعدام كما نصت على ذلك صريحاً المادة (٧) من القانون الاساسي . وايضاً فلو عفا ورثة المقتول عن القاتل المحكوم عليه بالنصاص حكماً شرعياً بناء على دعواهم فمن حيث ان الحق بعد ذلك يصير بكليته منوطاً بالقانون فان كان القاتل مقضياً عليه بجزاء اخف من جزاء الكورك المؤبد او الموقت مدة خمس عشرة سنة بتحويل جزائه وفقاً للمادة المخصوصة بذلك مثلاً . اذا عفا ورثة القاتل عن القاتل المحكوم عليه بالنصاص شرعاً لثبوت وقوع القتل منه بالمقابلة التي اشار اليها القانون او بالضرب وجبت عبارته بالجزاء المعين في المادة (١٨٩) وفي ذيل المادة (١٧٧) وهو الجزاء المرتب المخصوص قانوناً لمن يرتكب القتل والجرح والضرب على سبيل المقابلة بالمثل كما ستري (*)

(*) ذكر رشاد بك في شرحه على هذه المادة (١٧٢) وجه الفرق بين النصاص والاعدام قال : ان النصاص ما قضت به المحاكم الشرعية شرعاً بناء على دعوى ورثة القاتل . والاعدام ما حكمت به المحاكم النظامية الجزائية قانوناً وسياسة « بناء على ادعاء المدعي العمومي » . وان النصاص لما كان من الحقوق الشخصية كان الاعفاء منه عائداً الى ورثة المقتول بخلاف الاعفاء من الاعدام فانه من حقوق المحضرة الشاهانية المقدسة . وعليه فاذا عفا الورثة عن المحكوم بقصاصه او عفت المحضرة السلطانية عن المتضي عليه بالاعدام جوزي بالكورك اما مؤبداً واما مؤقتاً لا اقل من خمس عشرة سنة لان العفو متعلق بالحياة مقصور عليها بخلاف العقوبة او الجزاء فانه لما كان من الحقوق العمومية استأثرت به الدولة والسلطة اي استغلت منفردة دون

المادة (١٧٣) من كان مستمراً على فعل الجنايات والشتاوات وعذب آخرين أو آذاهم بقسوة فاحشة توصلًا لارتكاب جريمة وثبت ان له سابقة في ذلك قضي عليه سياسة بعقوبة القاتل

اي ان من كان دأبه الاقدام على الجرائم التي من نوع الحماية والانتقام في الشرور هائماً على وجهه مشهوراً في اودية الطغمان والعيث والشتاوة بسا اي من لفيه وصادفه وقد ثبت ان له سابقة في ذلك كانت يكون محكوماً عليه فائماً من قبل بارتكاب جريمة ولاجل ان يفعل جريمة اخرى عظيمة كاختطاف انسان عنوة وقهراً واتلاف حياته او كاختصاص ابنة عرضها والبطش بوالديها وامانتها لادراك بغيته منها او انه لاحل اتيان فعلة منكرة فظيعة مشابهة لما ذكر بوذي شخصاً آخر او بضربه ضرراً فاحشاً بربط رجا به ويد به وشده الى شجرة مكتوفاً او بقطع بعض اعضائه او بتجريحه او باحراق بعض جسمائه فهو « اي العاقل مثل هذه الفظائع والمنكرات » مجزى سياسة بالاعدام

وايضاً يصير مظهراً لجرائم الاعدام وجديراً به سياسة من بوذي غيره وبضرب كما مر من الصور والامثلة ونحوها لاثباته ورفضه دعوته وتكليفه اياه الدخول في جمعية استفسادية مبنية على قصد تحريك اهالي الممالك المحروسة على التسليح لقتال بعضهم بعضاً

سواها « اه »

وقال سيمون افندي في شرحه ان كون دعوى القصاص من الحقوق الشخصية موجباً لرؤيتها في المحكمة الشرعية (لان على الحاكم النظامية الجزائية ان ترى دعوى الحقوق العمومية اما رؤيتها دعوى الحقوق الشخصية فتكون تبعاً للحقوق العمومية بعد ان ثبت لديها ولذلك حدود قانونية معينة في قانون اصول المحاكمات الجزائية) على انه اذا حكم على المتهم بالقصاص وعفا عنه الورثة كلهم او بعضهم سقطت عنه الدعوى الشخصية برمتها ولكن هذا لا يمنع اقامة دعوى الحقوق العمومية عليه لدى المحكمة الجزائية . ولهذا فلو ثبت عليه فعل القتل في المحكمة الجزائية المذكورة لا يجازى بالكورك موثقاً ان مؤبداً على الاطلاق بل يُنظر في مجازاته الى نوع جريمة القتل التي ارتكبها كأن تكون عمداً او شبه العمد او خطأ او دفاعاً عن النفس والعرض ونحو ذلك من ضروب القتل وانواعه التي اكل منها جرائم معين في محله من مواد هذا القانون

او حياهم على حمل السلاح مع اعداء السلطنة السنية وخروجهم لمحاربتها او لسوقهم الى السلب والنهب وشن الغارة والعبث في الملكية وتخريبها بحيث يكون «اي فاعل الاذى بغيره لاجل ما ذكر» قد ارتكب عدة جنایات مثل هذه وذهب مذاهب الاشرار والاشقياء وسلب الناس اموالهم حيث وجدهم مستمرًا على هذه الطريقة من قبل وقد حكم عليه بجنابة سابقة

وساء على ذلك فمن يجلب الاذى والضرر ويوقعه على الوجه المتقدم بياته ولم يكن من اصحاب الجنایات والكرور والشناوات المتواترة ولا من اهل السوابق او كان من هؤلاء ولم يكن من اولئك اي له سابقة في الجناية والشناوة ولكن لا على ونبرة مطردة مستمرة فلا ينبغي ان يقضى عليه سياسة بمثل هذه العقوبة اي بجزاء الاعدام

والحاصل انه يشترط لوجوب الحكم بجزاء الاعدام على موجب هذه المادة الجاري شرحها وجود اربعة احوال . الاول ان يكون المجرم من اصحاب الجناية او الشناوة المستمرة . الثاني ان يكون ممن قضى عليهم من قبل بجنابة واضحة من اهل السوابق . الثالث ان يكون جرمه المروم معدودًا في الجنايات الجسيمة . الرابع ان ياتي الاذى بصورة متناهية في البطش والقسوة والعنف فيبلو بالضرر والشر من يحاول منه فعل الجناية الكبيرة . وان لم تستكمل الشروط المذكورة اي ان خلا المجرم عن حاله من الاحوال الاربعة تخلص من جزاء الاعدام بحكم هذه المادة وجوزي وفقًا للواد التي ينطبق عليها نوع جرمه الذي اجراه فعلاً او نوى اجرائه وعزم عليه

المادة (١٧٤) من يقتل انساناً غير متعمد بوضع في الكورك مدة خمس عشرة سنة . ولكن اذا فعل ذلك وهو مجري جنابة اخرى او قبل اجرائها او بعد اولا جل اجراء الجنحة فجزاءه الاعدام قانوناً

عينت المادة (١٧٠) السابقة جزاء من يقتل انساناً عمد عين اي بحد وبقيت . وسبق تصور وتصميم على فعل القتل . وصفت هذه المادة فقرتها الاولى على ان من يقتل امرأاً عن حدة وفورة غضب بدون سبق تصور وتصميم يجزى بالكورك مدة خمس عشرة سنة كاملة يسام فيها الاعمال الشاقة . والفائل على هذه الصورة يقال انه قانوناً فائل غير متعمد

ومن امثلة القتل الغير العمد ما لو تنازع اثنان على شيء وفي اثناء التنازع احدهم

احدها غضباً وضرب الآخر بآلة كانت لديه او انصابت اليه ساعتئذ وهي معدودة من الآلات القاطعة كالسكين والمخبر «القائمة» والمحرقة او القاتلة كالبدقية والطبقة ونحوها ما يجري مجراها من المدى الآكلة اللحم فجرحه جرحاً أدى الى موته وذهاب حياته وزهوق روحه فيحكم على القاتل الجاني في هذه الصورة مجزاء الكورك مدة خمس عشرة سنة كاملة وفقاً لنص الفقرة الاولى من هذه المادة (١٧٤)

اما لو كانت الآلة التي استعملها الضارب في خلال الممازعة والمشاجرة معدودة من آلات الضرب غير القاطعة كالصخرة الرقيقة الحرف والهرادة المدملكة الرأس «النبوت» او ضرب مسازعه بيده ورجله ضرباً بلغ من شدة تأثيره فيه ان مات . فان كان «اي الضارب» غير قاصد بذلك قتل المصروب فيجازى وفقاً لذييل المادة (١٧٧) الآتية (والقتل على هذه الصورة هو شبه العمد الذي اشار اليه رشاد بك في شرحه) والآي ان كان فعله عن سبق تصور ونصيب قصد القتل عمداً يجزى بالاعدام قانوناً طبقاً للمادة (١٧٠) المتقدم ذكرها من دون التفات الى كيفية التلف وبما هي الآلة المصروب بها

وبقي ما لو وقع القتل بلا قصد ولا عمد في غضون اجراء جنائية اخرى او قبل اجرائها او بعد اجرائها ولو حدث القتل لاجل ارتكاب احدي الجنحت فيحكم باعدام القاتل على مقتضى نص الفقرة الاخيرة من هذه المادة التجاري شرحها ولكن يشترط في ذلك على الاطلاق ان يكون للمقتول سبب اتصال وعلاقة بما فعل القاتل او اراد ان يفعل من الجنابة او الجنحة . وذلك لاحتمال انه يقدم على قتل انسان هناك بارتكاب جنابة اخرى هناك او انه ارتكب جنابة قبلها في غير موضع وهم جراً . ومثل هؤلاء المجرمين الذين تعددت جناباتهم في ازمة وامكنة مختلفة وليس من علاقة بين الواحدة والاخرى من تلك الجرائم المتعددة لا يحكم عليهم بالاعدام وانما يكتفى لهم بمجزاء المجرم الاشد تغليبا وترجيحاً

* امثلة لما تقدم *

مثال فعل القتل الغير العمد في اثناء ارتكاب جنابة اخرى . رجل حاول ان يغتصب امرأة نفسها «اي ان يفعل بها قهراً» فصرخت ونشاحت عليه وامتنعت فقتلها او قتل من حاول الدفاع عنها وتخليصها منه عن حقد وغضب يجزى بالاعدام . وكذا من حاول اكراه آخر ان يعطيه حواله دين او سند قبض او ان ينجم له الحواله

فامتنع والى عليه فعصب ومن فوره قتله جوزي بالاعدام
 ونال ما وقعت فيه جناية القتل بداعي ارتكاب الخنعة . رجل حاول سلب آخر
 ما لديه من المال فقتل به لاجل اخذها . او رجل اراد غصب ماشية فقتل راعيها
 ففي هذين المثالين ونحوهما من الامثلة يحزى الممتدي الجاني بالاعدام
 اما لو قتل رجل آخر على غير توحّ و زهد ثم حمله الطمع في الكسب على اخذ
 سلمه من دراهم وامتنعة ودابة وسائر ما معه فلا يحكم عليه بالاعدام « لان فعل القتل لم
 يطر فيه ولم يقصد به التوصل الى ارتكاب الخنعة فلم تكن الخنعة هنا علة غائية للجناية
 لانها متاخرة عنها تصوراً ووجوداً والعلة مقدمة على المعلول فيها كما بان في المثال من
 ان اخذ سلب القتل خطر على بال القاتل بعد القتل وعليه فتكون الجناية سبباً
 للخنعة غير مؤثر في حصولها فصلاً بل تبعاً بخلاف ما لو كان القتل علة للخنعة فيحزى
 بالاعدام كما مرّ آنفاً تأمل »

ومن راي البعض انه لا ينبغي ان يحزى بالاعدام حسب الفقرة الاخيرة من هذه
 المادة (١٧٤) من يستعمل آلة ضرب لا تعد من آلات القتل لاجل ارتكاب الخنعة او
 في اثناء اثبات جناية او قتلها او بعدها ولو ضرب بها آخر غير متعمد قتله فمات
 المضروب متأثراً بفعل الضرب لاحوال عارضة لم تكن في الحسبان . ولكن يرد على
 اصحاب هذا الراي ما نصّ في ذيل المادة (١٧٧) الذي سياتي بيانه من انه « اذا
 مات انسان بتاثير الضرب الواقع عليه ولو لم يكن بقصد القتل فيحزى الضارب الجاني
 بالكورك مئة لا تقل عن خمس سنين » فعلم بذلك ان الضارب اذا نتأ عن
 ضربه سبب موت المصروب محرداً عن قيد التشاغل مجرم آخر يحزى بالكورك مئة
 خمس سنين . اما اذا فعل الضرب المؤدي الى تلف النفس في سياق فعل آخر
 كالجناية او الخنعة ولو كانت الآلة المستعملة ليست ما يستعمل لقتل وهو غير ناو ولا
 متعمد القتل فلا بد من مجازاته بالاعدام وفقاً لحكم الفقرة الاخيرة من هذه المادة (١٧٤)
 الجار يشرحها . وذلك ان من يرتكب جناية القتل بالضرب ولو بلا قصد موقفاً ايها
 على شخص له اتصال وعلاقة بما يفعله الضارب الجاني من السرقة حال ارتكابه جريمة
 القتل مع اجتماع الشروط المحممة الموردة في المادة (٢١٧) او من السلب ليلاً في
 الطريق العام مع عدة انتخاص على ما في المادة (٢١٩) لا يصح فاقولاً ان يحزى « اي
 المجرم القاتل في مثل هذه الصورة » بالكورك مئة لا تقل عن خمس سنين جريماً على

مقتضى ذيل المادة (١٧٧) باعتبار ان جرم القتل هو اعظم من جرم السرقة المستوجب جزاء الكورك في هذه الصورة مدة خمس عشرة سنة كاملة او الكورك المؤبد ولا باعتبار العكس وهو ان جزاء السرقة على الموال المذكور هو اشد من جزاء القتل فيجزي به القاتل عدولاً اليه عملاً بقاعدة الاشدية التامية في ترتيب العقوبات وانما يجزى بحكم الفقرة الاخيرة من هذه المادة (١٧٤) طرداً للباب . وبما قررناه سنقط راي البعض المار ذكره (*)

المادة (١٧٥) من بمالي قاتلاً ويعاونه على القتل يوضع في

(*) ليس في شرح رشاد بك المعلق على هذه المادة مزيد تفصيل ولكن رابنا له بعض امثلة اخترنا ايرادها اتماماً للفائدة قال : لو وقع فعل السرقة والغصب في الطرق او البراري او البيوت وفي اثناء ذلك او قبل او بعد صدر فعل القتل من السارقين والغاصبين توصلاً الى غرضهم او ستراله فيحكم عليهم بالاعدام . وكذا لو دخل السارق كرمًا فدافعه ناطوره او صاحبه ففتك «اي السارق» به فيكون في هذه الصورة قد فعل جنابة القتل لاجل المنفعة وبحكم عليه بالاعدام . قال ولكن لو جرّوا انسان على سلب آخر من ابناء السيل ثم خاصم شخصاً آخر في موضع آخر وقتله خلوا من علاقة بين المجايتين المختلفتين زماناً ومكاناً فلا يحسب فعله القتل في اثناء جنابة اخرى لعدم سبب الاتصال والارتباط بينها . وكذا لو تنازع اثنان وفي خلال النزاع اطلق احدها الرصاص على الآخر فاخطأ واصاب ثالثاً فاماته فلا يعد القتل من قبيل ما ذكر في هذه المادة ولا يجزى القاتل بموجبها «اه»

وايضاً فان سيمون افندي لم يرد في شرحه على ما تقدم من كلام السارحوت الا قوله : لا بد من تحقق ان القتل وقع لاجل ارتكاب المجابة او المنفعة واورد لذلك امثلة اخبرنا منها ما بقي . رجل زور اوزيف بعض المسكوكات خفية ودرى ان شخصاً علم به وخاف ان يفشي امره فقتله تخلصاً من المذود . او رجل اراد الزنى بامرأة فقتل زوجها توصلاً الى قضاء وطره منها . قال اما لو ارتكبت المنفعة بعد المجابة لسبب عارض نحو ان يقتل انسان آخر لا بقصد سلبه ماله ولكنه بعد قتله طمع في سلبه فلا يشمل حكم الفقرة الاخيرة من هذه المادة . وكذا لو اخفى القاتل جسد القتيل حال كون هذا الاخفاء من نوع المنفعة فلا يحمل فعليه على مثال القاتل من اجل اجراء المنفعة ولا يجزى مجزائه

الكورك مؤقتاً

إذا أحد الناس صار شريكاً للقاتل معيماً له بمعنى أنه لو تواطأ عدة أشخاص
واشتهروا ما بينهم على قتل إنسان وطلبوه فوجدوه فقتلوه بأن جرحه أحدهم بديرة
وضربه آخر بعصا أو أحالوا عليه جميعاً بضربته بالأيدي والأرجل أو القوه في البحار أو
النهر أو البئر لا عندوا كلهم قتلة متشاركين في فعل القتل وقضي عليهم بالإعدام وفقاً
للمادة (١٧٠). أما إذا لم يكن في قصد إنسان وتصوره أن يقتل آخر ولكنه مالا
وعاون من يعلم أنه يروم قتله بأن ماله آلة أو دله على مكان أو قام في وجهه من يراد
قتله وصده عن التخلص حال فراره من حيث يلتصق بهرباً ومناصاً وسد عليه مذهب
الهرب والتخلص من يد مريد قتله أو عاون محاول القتل بالنول أو بالعسل سرّاً
أو جهراً معاونة خارجة عن حد المشاركة وتمكن القاتل بسبب معاونة من قتل من رام
إتلافه فيجزي «أي المالمى المعاون» بالكورك المؤقت وفقاً لحكم هذه المادة (١٧٥).
وأما لو أمد إنسان من يريد القتل بأن إعطاه سلاحاً أو عمل له شيئاً وهو لا يعلم قصد
وقع تلف النفس بإمداده ومعاونته على هذه الصورة فلا يُعدّ معاوناً للقاتل حقيقة
لجهالة القصد والمراد وقد مر «أن الأمور بمقاصدها» ومدار الحكم بالعقوبات سبق
التصور وعقد النية كما تقدم تكراراً فلا حاجة إلى المزيد

ومن الأمثلة أيضاً في هذا الباب ما لو تنازع بعض الناس كما يحدث في كثير من
المحلات وفي أثناء الممازعة غضب أحد المتنازعين وجرح آخر بديرة جهراً وثب ثالث
منهم وضرب الجرح بيد ورجاه أو بقضيب وذهب هذا الجروح المضروب وداوى نفسه
أو نظره في أمر مداواته فلم يبرأ ومات فالحكم في ذلك بتوقف وجوباً على ما حواه تقرير
«راوترنو» الأطباء الموافق للأصول والثانون إذ من القواعد الكلية «أن النابت فيما
لا يُغير ما لم يثبت خلافه فيما» وعليه فإن قال الأطباء بأن الجروح المضروب مات بتأثير
الضرب والجرح معاً فالجراح والضارب يُعتبران قاتلين مشتركين. وإن قالوا إن موته
كان مجروح السكين ولكن تأثير الضرب فيه عاضد الجرح وقواه فالجراح هو القاتل
والضارب معاون له ويميزان كما شألهما. وإن قالوا إن جرح المدينة كان سبباً مستقلاً
بموت القاتل ولم يكن للضرب من أثر تقوية له فَيُعدّ الجراح قاتلاً والضارب ضارباً عادياً
ويمجزي كل منهما بالجزاء المترتب لجرمه. بناءً عليه فالذي يعطي الصبيان والمراهقين
والجنان والمعتوهين سلاحاً لاجل قتل إنسان أو يعاونهم عليه بصورة أخرى فهو بمنزلة

منزلة معاون القاتل ويجزى بحكم هذه المادة (١٧٥) ولو هم أعفوا من الجزاء رأساً
أوجوزوا مجزاه خفيف حسب المواد المخصوصة اعتباراً لحالة اهلية استغنائهم (*)

(*) قال رشاد بك في شرحه يجب تدقيق النظر في فرق المعين على القتل
عن المشترك فيه لأن المشتركين في فعل القتل يحكم عليهم بالجزاء على السواء كما رابت
في شرح المادة (٤٥) أما المعاونة على القتل فهي غير المشاركة فيه ومثالها . رجل
استصحب بعض أشخاص وقصد بهم انساناً يريد به الايقاع والفك واستعملهم كمعاونين
على فعل القتل بأن جعل واحداً في موضع لينزع الشخص المراد قتله من الفرار والهرب
وآخر اصد من يأتي لانفاذه وآخر ليمسك ويدبر على هلاك ذلك الشخص بانتياده الى
مكان خالٍ فامثال هؤلاء يحكم عليهم بانهم معاونون في القتل لا مشاركون .
ومن ذلك ما اذا هم اناس بانفاذ من يراد قتله وصدّهم اصحاب القاتل ورفقاءه
فيعدّون معاونين على القتل . ومقتضى ما مرّ ان المعين على القتل هو غير المشترك فيه
وانما هو من يسهل اسباب القتل كما رابت في المثالين المتقدمين . بخلاف ما لو اشتهر اثنان
او ثلاثة على قتل انسان ووثقوا عليه بضربه احدهم عصاً وآخر بهراوة مدمكة الراس
(دبوس) وآخر بسكين او بنخجر واخر اطلق عليه بندقية او طنبجة ومات المضروب
المجروح بتاثير الضرب والجرح فان فعل القتل على هذه الصورة يكون من باب
الاشتراك لا من قبيل المبالاة والتعاون ويجزى على الجاهل بالسواء حكم المادة (٤٥)
من هذا القانون لانهم باجمعهم تواطؤاً وتأمروا على فعل القتل قصداً « قلنا ويستفاد
من شرح المادة (٤٥) انه يحكم على جميع المشتركين في فعل القتل بالاعدام اذا
كانت ضرباتهم كل منها قاتلة وتقدر على الطبيب ان يعرف اية ضربة قضت بموت
المضروب . ولكن لو احدى المشتركين في القتل انفرد بالضرب واكتفى رفقاءه بتعريضه
وتشجيعه على الضرب او اوان احدهم ضرب القاتل عند زهوق روحه اثر الضربة القاتلة
بعصا او هراوة او آلة قاطعة فلا يحسب الماعلون مع القاتل مشاركين له في فعل القتل
بل معاونين ويجزون بحكم المادة (١٧٥) ويجزى الصارب الاول الذي كانت ضربه
سبب الموت مجزاه القاتل والمعتبر في ذلك تقرير الطبيب »

اما معطي السم للقاتل فلا يعدّ مائماً معيناً ما لم يكن عالماً به ونبه القاتل ألا
ان الصيدلاني والطار اذا اعطى السم ان ينوي به القتل ولو جهل مراده فلا ينجو من
العقوبة بل يجزى بحكم المادة (١٩٦) من هذا القانون . وكذلك لا يحسب معاوناً على

المادة (١٧٦) من مجني جثة القتل او يدفنها دون ان يخبر
الحكومة عنها او قبل ان يُجرى عليها الكشف يحبس من شهر واحد الى

القتل من مجني القاتل في بيته وانما يجزى بمقتضى المادة (١٢١) . واما القتل المجهول
فانهم فلا ينبغي مع جهالة تعقب المعاونة والبحث والتنقيب عنه لانب من شرط
الادعاء على انسان باعائه القاتل ان يكون القاتل المعان معروفاً ويستثنى من قيد هذه
القاعدة الجرم المشترك فهو ان يتواطأ خمسة على اتيان الجرم ويشتركون فيه فان
الدعوى به على اثنين او ثلاثة منهم جائزة « انتهى المنقول عن رشاد بك »

وذكر سيون افندي في شرحه وجوب ايمان النظر في الهاكمة لمعرفة الحقيقة
وبين فرق المشارك في القتل عن المعاونة فيه قال : المشاركة في القتل لا تستلزم ان
تكون افعال المتشاركين في درجة واحدة اي متساوية في الشدة والاهمية . فكما ان
المبعضين في الشرور والاعداء والشنافة واصابة الطرق وقطعها على العابرين يجزون
على السواء بمجرأ قطاع الطرق وان اختلفت افعالهم وتفاوتت شدة وخفة كذلك
المشتركون في القتل يحكم عليهم بالاشتراك وان لم ينفذ العمل في الدرجة مثال ما تقدم :
لو ائتمرا اثنان او ثلاثة على قتل انسان فامسك احدهم يده والاخر رجله وضربه اثنالك
بمخبر لكان الكل متشاركين في جنابة القتل بلا فارق (على انه لو احدى المتشاركين في
القتل ضرب القتل ضربة قاضية ثم ضربه رفيقه كان الضارب الاول قاتلاً ورفيقه
معاونين والمعول عليه حينئذ تقرير « رابورتو » الاطباء . ويستثنى ايضاً من قيد هذه
القاعدة قاعدة الاشتراك ما لو حدث نزاع بغتة بدون سبق اتفاق وتواطؤ بين جماعة
وفي اثناء الممازعة وثب احد المتمازعين على الآخر وضربه فقتله في حالة كون رفيقه
ممسكاً له على غير علم منه بقصد الضارب القاتل فلا يعد المسك للقتل في هذه
الصورة شريكاً ولا معيناً ويجازى بحسب فعله ليس غير)

اما المعاونة في القتل فليس كذلك اي لا يقاس فعله على المثال المتقدم في المشاركة
لان المعاونة انما تكون بتسهيل اسباب القتل وايقاعه على وجه المالة والمساعدة فعلاً
وقولاً ومعنى ومادة في البعد والقرب كما لو حرك انسان آخر وحرّضه على القتل واستغواه
بالعطايا . او لو درى انسان بان من نية آخر ان يقدم على جنابة القتل قدره وارشد
الى وجه الايقاع والفتك بمن اراده وسهل له الفعل بان امدّه بسلاح موافق وسم قاتل
فان مثل هذا بحسب معبناً على القتل ويجزى بحكم هذه المادة الجاري شرحها . ولكن

سنة واحدة ويؤخذ منه ذهب مجيدي واحد الى خمس ذهبات جزاء
نقدياً . اما لو كان مشاركاً ايضاً في جناية القتل فيجزى حينئذ بما

لو اعطى انسان آخر آلات القتل وادواته وهو غير عالم بما وراء ذلك اي لا يعلم بما يضمه
وبنوبه حامل السلاح والسهم من قصد القتل لا يجزى معطيه جزاء المالى المعاون
للقاتل . واما لو امر انسان آخر بالقتل ففعل ولم يكن له عليه امر ولا نية . طاعة فلا
يُعَدُّ الامر معيماً ولا مشتركاً في القتل وانما يكون حكمه حكم الامر غير المحرر ويجزى
بجزائه المعين . بخلاف ما اذا كان الامر بالقتل سيد القاتل ومولاه او امه او وليه فانه
يجزى بجزاء المالى المعاون على القتل . ثم لو حاول انسان تخلص القاتل واقاذه من
العقاب دون ان يكون له معه خلطة في الجناية بان سعى في تسهيل فراره او احياه عنه
او شهد المقتل وترك مغرقة القاتل والدفاع عنه او اهل اعلام ماموري الحكومة فكان
القاتل مع معرفته اليه فهو في كل ذلك لا يحبل على قصد المشاركة في القتل ولا قصد
المعاونة ايضاً

قال ولا يصح ان يحكم على احد مائة معين في جناية القتل ما لم يحكم على انسان
آخر ائ قاتل « يعني ان الحكم على المعاون في القتل يتوقف على معرفة القاتل والحكم
عليه اذ لا يصح الحكم على انسان انه معاون في قتل آخر مع جهل قاتله لعدم تحقق
المعاونة وثبوتها » مثال ذلك : لو اتهم انسان اي قتل نفسه فلا يكون من اعطاه
السلاح والسهم معيماً على فعل الانتحار . ولكن يخرج عن هذه القاعدة او الضابط ما لو
عرف القاتل وفر من المحاكمة فلم يدرك فان ذاك لا ينع من الحكم بالبراءة على من
ثبت انه معاون في القتل بل يحكم على مثله بنقض التحقيقات المجرأة على جهة المعاونة
وان لم تُجر محاكمة القاتل . وبناء على ما نقرر فلا يمكن ان يحكم على شخص انه معاون
في القتل حالة كون المتهم بفعل القتل لم تقم عليه براهين وادلة كافية للحكم بانه قاتل
يؤخر بر العبارة انه لا يصح ان نبراً ساحة المتهم بفعل القتل ويحكم على المتهم بمعاونته فيه
بل شعبين احد امرين وهما اما ان يقضى على الاثنين معاً في الجناية باعتبار احدهما قاتلاً
والآخر معاوناً له واما ان يقضى بتبرئتهما من التهمة جميعاً « لاشباع تصور وجود معاون
في القتل مع عدم وجود قاتل لان المعاون كالمحادم والفاع والوالد والابن ونحوهم من
المتضابقات التي لا يستقل مفهومها وتصورها مجردة كما لا ينبغي »

يستحقه لذلك على حدة

من يورى جثة القتل ويحيط جسمه في أية صورة من الصور سميلاً كان قبله ضراً
او جرحاً او غرقاً او حرقاً او خنقاً او سماً . او يدفنه قبل اخبار الحكومة واجراء الكشف
عليه من قبلها يكون مستحقاً الجزاء المقرر في هذه المادة لان توجيه الظن على انسان بانه
قاتل وتحديد درجة ونوع جزاء الجرم الذي يجب ان يترتب عليه يتوقف حصولها على
معرفة كيفية القتل بالكشف عن القتل ومشاهدة جثته . نعم انه يمكن اجراء حكم
القانون على من يقتل انساناً دون ان يوقف على كيفية قتله لدفع جثته قبل اخبار
الحكومة واجرائها الكشف عليها او لاختفاء الجثة ومواراتها من وجه الحكومة وكان خبرها
عنها الا ان ذلك لا يخلو عدا ماشرع المعاملات والمحاكمات عن بعض المشاكل
والصعوبات

وبغني ان يشمل حكم هذه المادة ايضاً كل من يدفن جسد ميت لم يمض قتلاً
بل وقع ريب في وفاته او توفي فجأة دون ان يخبر الحكومة بالحالة عنه لتجري عليه الكشف
ومثله كل من يخفي جثة مثل هذه عن رأي الحكومة ومشاهدتها

وساء عليه فاذا تبين ان المتجاسر على احدى الافعال المذكورة شريكاً كان او معيماً
للقاتل على الوجه المشروح آنفاً يجازى ايضاً على حدة بالجزاء المعين لجرمه (*)

(*) قال رشاد بك وبدخل ايضاً في عداد من يحزون بحكم هذه المادة
الغاسلون والغاسلات الذين يتولون غسل جسد القتل والائمة الذين يجهزونهم ويكسونه
او الكفة والماخامون الذين يقيمون الصلوة عليه لان امثال هؤلاء يلزمهم في وظائفهم
اذا شاهدوا جثة قتل ان يعلموا الحكومة به ويخبروها عنه لتجري التفصيات اللازمة
بجنا وطلباً للقاتل

ولكن يشترط في كل ذلك ان يثبت لدى المحكمة ان في دفن المقتول خبيثة عن
الحكومة غرضاً مقصوداً او طمعاً في كسب شيء . اما لو تخفى ان الدفن وقع بوجه
الخداع بمعنى ان الذين باشروا دفن القتل قد خدعوا ان الحكومة علمت بجباية
القتل وامرت بدفن الجثة لم يكن عليهم من بأس ولا حرج وانما يؤخذ ويميز من
غشهم وخدعهم « اه »

قلنا اما الفقرة الاخيرة من هذه المادة ونصها « اما لو كان مشاركاً ايضاً في جباية
القتل فيجزى حيثنذرها يستحقه لذلك على حدة » ففيها نظر من جهة قوله « على حدة »

المادة (١٧٧) من يقطع او يعطل عضو شخص آخر بالجرح او الضرب تستوفي منه مصاريف الجراحة والدية التي يحكم بها عليه ومع ذلك يوضع في الكورك مدة ثلاث سنين . وان تبين انه كان ناوياً هذه الحماية من قبل مصمماً عليها تطال مدة جزائه بالكورك حتى عشر سنين اي ان من يضرب آخر في اثناء الممازعة والمشاجرة باليد او بعصا او شجر او بحجره بآلة كالمدبة والساكرية ونحوهما او يلقه في النار او بفرقة او بفعل به فعلاً مماثلاً لما ذكرنا يصير سبباً لقطع او لتعطيل عضو معدود من اشرف اعضائه كاليد والرجل واللسان والعين والانف والاذن فما عدائه يضمن المصاريف الجراحية التي ينفقها الجريح حتى يبرأ البر التام ويضمن ارش العضو المقطوع او المعطل بسبب الضرب ان الجرح على ما تقدم يحكم عليه بجزاء الكورك مدة ثلاث سنوات

اما اذا كان قطع العضو او تعطيله بتصور وتصميم سابق على الفعل بمعنى ان الفاعل فكر فيه واعداً اسبابه فما عدائه يضمن مصاريف جراحة الجريح وارش عضوه الشرعي يجازى بالكورك من ثلاث سنين الى عشر سنين . والمحكمة التي من وظيفتها ان تحكم بذلك تنظر اذ ذاك في نسبة عادته بين الجرم والجزاء وتعين الجزاء بال نظر الى تلك النسبة العادلة . واما اذا لم يكن ما قد نصوره الفاعل وصم عليه قبل ايقاع الفعل من قبيل قطع العضو او تعطيله وانما هو ضرب لا غير وسبب ذاك الضرب سقط العضو او عطل خلافاً لما نوى وقصد الفاعل فحرم ان نصوره وتصميمه لم يكن مبنياً على قصد قطع العضو وتعطيله فيجازى وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة

ولابد من البحث فيه وقد اغفله حضرات الشراح ولذلك نقول : من تأمل ظاهر عبارة النص وما فيها من قوله « على حدة » تبادر الى فهمه ان المشارك والمعاون في القتل لو ارتكب ايضاً جرم دفن جثة القتل خفية او اخفاها لاستوجب جزائين جزاء الشريك او المعين في القتل وجزاء مخفي جسد القتل مع ان القاعدة الكلية ان المجرم جرمين معاً في زمن واحد يجزى بجزاء الجرم الاشد ويجزى احياناً باقصى درجات جزاء الجرم الاشد وتتبع الجمع بين جزائين . وقد مر بيان ذلك في شرح عدة مواد من هذا القانون وبناء على هذه القاعدة المطردة اخال ان لفظه « على حدة » واردة في المتن حضوراً لافائدة لها

ولا يعني ان مجموع هيئة الاساس بمثابة عضوين اعضاء البدن فاذا استعظمت او عطلت كلها جوزي الفاعل بالجرائم المعين في هذه المادة وان كسرت سن واحدة او ثمان منها فمن حيث انها غير معدودة قانوناً من اشرف الاعضاء فيجازى الفاعل وفقاً للمادتين (١٧٨ و ١٧٩) (*)

(*) قال رشاد بك ان الجناية على هذه الصورة هي ما يعبر عنه « بالجناية في ما دون النفس » وحيث ان الدية من الحقوق الشخصية ومرجعها المحكمة الشرعية فيفرض بها شرعاً . اما مصاريف الجراحة فتتصفي بها المحكمة النظامية الجزائية مع حكمها بالقانونية . واما الالبام التي يتعطل فيها المضر وب المنطوع احد اعضائه عن العمل ولا يعني له ان يدعي بها ولا ان يطلب العوض له عن العمل فيها لانه مستحق للأرث « وهو شرعاً بدل ما دون النفس من الاطراف وبطلق على بدل النفس ايضاً مكان الدية كما انها تطلق عليه » بموجب حكم الشريعة

ثم عدد هذا الشارح اطراف الانسان اي اعضائه التي يستوجب قاطعها او معطلها الجزاء بحكم هذه المادة فقال في . اليد والساعد والكف والاف والاذن والحنك والسن والذكر والحشمة وتندي المرأة والجفون واصابع اليدين والرجلين . ويلحق بذلك تعطيل اليد او الرجل عن الحركة بالكلية . ولخصه الموما اليه مقالتان شافيتان في هذا المعنى متبعتان في العديدين (٢٨٦ و ٢٩٤) من جريدة الحاكم

قال اما نص الفقرة الثانية وهو « وان تبين اي الفاعل انه كان ناوياً هذه الجناية من قبل مصماً عليها فتطال مدة جزائه بالكورك الى عشرين سنين » فلا يفهم منه وجوب الحكم بالجزاء مدة عشر سنوات على الاطلاق بل المراد بذلك استيفاء مدة المجازاة حتى اقصاها وستهما بحسب نوع الجرم ولا ينبغي تجاوزها . ونحبر المعنى انه يجوز الحكم بخمس سنين او سبع سنين الى العشر لا اكثر . ولقد تقدم في شرح المادة (١٧٠) بيان وحوه سبق التصور والتصميم فلا حاجة الى الاعادة هنا

وما تعرض له رشاد بك واطال فيه البحث ما اذا كانت السن الواحدة تُختصب عضواً تاماً وهل يحكم على من يقطع او يترع او يسقط سن انسان « والسن هما تشاويل جميع ما في ثم الآدمي من خرس وناب وهلم جرا فيكون ذكرها من قبل ذكر الخاص وإرادة العام فتنبه » بمقتضى هذه المادة المشروحة لا

وما زال حتى قال : لما كانت الشرع يقضي بأرث السن المعردة كعضو كامل

وكذلك لو فكر الفاعل قبل ابتاع الفعل وتصوره وصم على قطع او تعطيل عضو
المجروح ولم يوفق لاجراء ما تصوره وصم عليه من انزال فعل مؤثر فيه وانما كان ذلك
الفعل المؤثر سبباً لمرض وضعفه مدة ما لا غير فيجزي اي الفاعل في هذه الصورة وفقاً
لحكم المواد القانونية الآتية

والحاصل ان الحكم على شخص بجزاء الكورك الى عشر سنين في مثل هذه الاحوال
يتوقف على اثبات انه تصور وصم على قطع العضو او تعطيله قبل مباشرة الفعل
ذيل المادة (١٧٧) اذا توفي انسان بتاثير وقوع ضرب عليه
لا بقصد القتل فيوضع الفاعل في الكورك مؤقتاً لا اقل من خمس سنين
في ٢٧ شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ و ٢١ مايس سنة ١٢٩١

عين واضع القانون جزاء القاتل عمداً في المادة (١٧٠) وجزاء القاتل من غير
نعمد في الفقرة الاولى من المادة (١٧٤) وفي هذا الذيل يعين جزاء من يضرب احد
الناس لا بقصد القتل فيموت المضروب متأثراً بفعل الصرب . وهما شيان جديران
بالنظر والتدقيق الاول « القصد » والثاني « درجة الصرب »

وقد استفسا في شرح المادة (١٧٤) انه اذا تصور انسان وصم من قبل على ائتلاف
آدمي ولو بضربه اياه باليد والرجل وتلف ذلك الآدمي جوزي اي الفاعل بالاعدام
وفقاً لحكم المادة (١٧٠) ونذكر الآن انه يقتضي هذا الذيل ان من لم يوطن نفسه هازماً
على اجراء فعل القتل ولكنه في اثناء الممازعة ضرب آخر عن بادرة غضب فمات
المضروب متأثراً بالصرب يوضع اي الضارب في الكورك من خمس سنوات الى

وقدره نصف عشر الدية النامة لزمنا ان نسلم باعتبار السن ولو واحدة عضواً كاملاً
مستغلاً براسه ومع ذلك فانه بدور في الحلد ويحول في المخاطر ان الحكم بالجناية في ما
دون النفس على منقطع السن او الضرس هو شديد ثقيل لان الانسان اذا عدم سناً او
سنتين من اسنانه لا تنوته منفعة سائرهما سيما وان التين في صناعات هذا العصر آدي
الى معرفة وضع وتركيب اسنان مصنوعة يتناض بها عما ذهب من الاسنان الدابة خلقة
وخلاصة ما عول عليه في هذه القضية وراه ادنى الى العدل ان يحكم على من يستط
بعض الاسنان لا كلها بفعل الخفة لا الجناية وباستيفاء فئة الجراحة منه والأرض الشرعي
الحكوم بها « ا ه »

خمس عشرة ستة

ويلزم في من يصير مظهرًا لهذا الجراح ان يكون قد استعمل آلة للضرب غير صالحة للقتل او باشر فعل الضرب بدون آلة «اني باليد والرجل» لان من يضرب آخر بخشبة او عمود طوله ثلاث او اربع اذرع وغاطله بنسبة طوله فيشبهه في راسه شجرة مسكونة دائمة لشدّة الضربة وثقل الآلة وقوتها او يضربه على هامته بحجر ثقله خمس عشرة او عشرون اقة ويهلكه في الحال تجنب مجازاته وفقًا للفقرة الاولى من المادة (١٧٤) لان من المنطوق به حكمًا ان الضرب على الراس بمثل هذا العمود والعمود او الحجر يكون سببًا لاطفاء شعلة الحياة اذ لا يمكن تحمله ولا طاقته وبمن الصورة يكون الضارب قاصدًا تلف نفس المصروب لامحالة كما يستدل على قصد القتل من عظم الآلة التي تعدّ من الآلات المهيأة لانلاف الحياة

اما اذا استعمل الضارب آلة من مثل الآلات المذكورة ولكنه جعل الضرب واقعًا على الرجلين او الظهر وتوفي المصروب بتاثير الضرب فمن حيث ان الضرب بهذه الصورة لا يحمل الاستدلال به على سبق قصد المضارب الى ائلاف حياة المصروب فارى انه ينبغي جراؤه بحسب هذا الذيل

والحاصل ان من لم يجر القتل ولم يستعمل آلة صالحة لانلاف النفس بغير قصد القتل كما لو ضرب آخر باليد او الرجل او بالآلة خفيفة يستطيع الانسان احتمال ضربها وفي المصروب مدة يعالج ويعرض ثم مات بتاثير الضرب خلافًا لما في الوسع والامل جوزي المضارب وفقًا لحكم هذا الذيل (*)

(*) قال رشاد بك محل التدقيق في مثل هذه الدعاوى انما هو ما اذا كانت الآلة المستعملة للضرب ما يقتل كهرادة مدملكة الراس «دبوس» او عود ضخيم او حجر كبير فيحكم بمجرد النظر اليها واعمال الفكرة في تاثيرها أنّها من الآلات القاتلة وان لم تكن معدودة في انواع السلاح وضروبه ومن ثم فان الجرم يخرج عن كونه مطابقًا للمصوص عليه بهذا الذيل . اما اذا كانت الأداة ليست ما يقتل عادة كما لو ضرب بعصا غير هراوة ولا مدملكة الراس او بخشبة صغيرة خفيفة او حجر صغير او كان الضرب باليد دون آلة ومات المصروب بتاثير الضربة الواقعة عليه فيكون الجرم منطبقًا على نص هذا الذيل ويجزى الضارب بتنصاه حتى لو قال للمصروب في فورة غضبه اني قاتلك بهذه الضربة لان مجرد هذا القول لا يحمل على قصد القتل ما لم يتعيّن بالاستدلال عليه

المادة (١٧٨) اذا جرح شخص آخر او ضربه ضرباً اوجب تعطيله عن عمله او امرضه اكثر من عشرين يوماً فيحبس من شهرين الى سنتين وتؤخذ منه مصاريف الجراحة ومثل ما كان يكسب الجريح او المضروب من تجارته واجرتِه حال صحته ويدفع له ذلك وان ظهر انه كان متصوراً ذلك من قبل مصماً عليه أطبات مدة حبسه من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

اذا نشاجر اثنان وفي اثناء المشاجرة اقدم احدهما من فوره او عن عهور في امر ما على ان ضرب الآخر يده او رجله او بعضا او قضيب او جرحه بآلة فاطمة كالمدة والمخبر ضرباً او جرحاً عطله عن عمله او امرضه اكثر من عشرين يوماً فما عدا انه يحكم على مثل هذا الضارب والجراح بالحبس من شهرين الى سنتين بزمه ان يؤدي الى المضروب والجروح ما انفق على مداواة خدشه او جرحه ومثل احرقه وكسبه في حال صحته اما اذا اصاب الجرح والسبع ففقد المضروب او موضعاً آخر من جسمه لا يشأ عن اصابته ضرر يبلغ ومرت عليه عشرون يوماً حتى يرى البرء الا ان يعطل عن عمله او لزم الفراش ثمناً على عشرين يوماً فلا يجازى الجراح بتنفيذ هذه المادة وانما يجازى بهرجب المادة (١٧٩) الآتية

وان ثبت ان الضارب او الجراح قد تصور ابقاع الضرب والجرح وصم عليه واعداً اسباب ابقاعه قبل مباشرته بحكم عليه بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين عدا مصاريف الجراحة وبدل ايام العطلة عن العمل

ولا يشترط في هذا التصور والتصميم ابقاع الضرب والجرح على صورة تستلزم امراض المضروب والجروح والزامه الفراش وتعطيله عن عمله اكثر من عشرين يوماً واكن لو وقع الضرب والجرح عن تصور دون تعيين وتقدير تعطل المضروب مدة

من نوع الآلة المستعملة للضرب ومن اجتماع البرهانات وقيام قرائن اخرى . ومعلوم ان ضربة العصا العادية او الالكة واللطية لا تقتل انساناً الا في الدرة وعليه فان قوله الضارب للمضروب اني قاتلك لا محالة وضربه ابار بالسما لا يقوم عليها دليل قصد القتل ولهذا فيجزي الضارب بموجب هذا الدليل ليس الا

تجاوز عشرين يوماً لوجب ان يجازي الصارب والجرح بمنتهى الفتنة الاخيرة . ن هذه
المادة

وكذلك اذا تصور اسان قطع او تعطيل عضوان امان آخر وعزم على الفعل فلم
يستطع كانه نواه ولكن المضروب او الجروح نأثر بها اصابه من الضرب والجرح الموقع
عليه قصد تعطيله عن العمل والزامه الدراهم مدة تبقي على عشرين يوماً فحيث انه تقدم
العمل تصور وعقد نية بحكم على الفاعل بمنتهى الفتنة الاخيرة من هذه المادة
واما ان اراد الفاعل بآخر فعل القتل وعجز عن اتمامه وانما امكه لشحانه اي ايهانه
بالجراحة في جزء من جسمه او قطع او افساد عضو من اعضاءه فيجزي بالجزاء المعين
في المادة (١٨٠) (*)

المادة (١٧٩) ان كان الجرح او الضرب اخف مما ذكر في
المادة السابقة يحبس الجرح او الضارب من اسبوع الى سنة واحدة او
يومخذ منه في نظير ذلك ذهب مجيدي واحد الى خمس ذهبات
مجديات وتؤدي الى الجرح او المضروب او ان تجري كلتا هاتين
الصورتين من الجزاء معاً .

وان تبين انه فاعل عن سبق تصور وتصميم على الفعل فبعد ان
يومخذ منه مقدار الدراهم المار ذكرها ويعطى للجرح او المضروب يحبس
ايضاً من شهر واحد الى ستين

(*) ذكر رشاد بك في شرحه ان اليوم العشرين داخل في قوله « اكثر من
عشرين يوماً » لانه بدء الغاية الزمانية التي ترتب عليها الجزاء بحسب هذه المادة
قال واما بدل تعطيل المضروب عن العمل وتضرره فمروط تقديره وتعيينه برأي المحكمة
ومعرفتها ولهذا فيلزمها ان تفرق بين الرفيع والوضع وتراعي ما لكل من الصاعه
والحرقة وعائدها وبمكها الاستعانة باهل الخبرة للوقوف على ذلك فتعلم هل المضروب
هو في عداد التجار او الصبارفة الذين يستطيع كل منهم ان يكسب في يوم واحد قدر ما
يكسب غيره من عامة الناس في شهر او سنة مثلاً . ولاجل ذلك رأينا واضع القانون
قد فوض ووكل امر تقدير بدل العطله والمضرة الى نظر المحكمة وحكمتها

فدّما في شرح المادة (١٧٨) انه اذا اقدم انسان على ضرب آخر او جرحه بحيث عطّله عن عمله او الزمه الفراش مدة عشرين يوماً او اقل . او ضربه وجرحه ضرباً وجرحاً لم يوجب تعطيله وامراضه مثل هذه المدة . او لطمه لطمة اي ضربه كماً فيحبس من اسبوع الى ستة او يصادر بذهب مجيدي الى خمس ذهبات مجديات ونوخذمة ونودى الى المضروب او الجرح او تجرى عليه كلتا هاتين المجازتين معاً وكان ما اوردناه هناك مبنيّاً على ما نصّ في متن هذه المادة ولكن ينبغي في مثل هذه الاحوال ان يعمّن النظر في شأن الضارب والمضروب وصفتهما وبلغ تأثير الضرب والجرح . و امر ترتيب الجزاء وفقاً لحكم هذه المادة باعتبار ما ذكر من رعاية درجة الجرم وحال الضارب والمضروب هو موكل الى راي المحكمة المأمورة برؤية الدعوى واجراء المحكمة . اما اذا ثبت ان الضرب او الجرح في هذه الصورة قد وقع عن سبق تصور ونصميم في نفس الفاعل فيحبس من شهر واحد الى ستين ويغرم بذهب مجيدي الى خمس ذهبات

واذا كان واضع القانون قد اجاز في هذه المادة والتي قبلها مصادرة الضارب والجراح وتغريمه بالمصاريف الجراحية وبدل العطلة عن العمل وتأديتها الى المضروب والجرح اتى في متن هذه المادة بتعيين القدر الواجب اخذه من الدراهم بدل العطلة وهو من ذهب مجيدي الى خمس ذهبات بخلاف ما صرح في هذه المادة فانه ترك تعيين ذلك الى نظر المحكمة ورأيها . وانه يحكم ايضاً على الفاعل بالحبس مدة مائة ساعة لئلا المتحاكين وطبقتها ودرجة الضرب والجرح اوان يضاف بمقدار الدراهم علاوة على مدة الحبس ويكتفى بالسجن . وقد جعل واضع القانون العقوبة في هذه المادة على ضربين يجمعان نارة ويفترقان اخرى بحسب نوع الفعل وحال الضارب والمضروب وفوض النظر في كل ذلك الى راي المحاكم ووجدانهم واستخسانهم

واذا كان الضرب والجرح مسبوقة تصور وعزم في نفس الفاعل فيحبس جزاء الفاعل بكلتا المجازتين جميعاً اي بالحبس والغرامة النقدية على الاطلاق ولا يجوز في هذه الصورة الانتصار على احد المجزأتين دون الاخر وقد تقدم التصريح بذلك

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

من برفع السلاح على آخر للإخافة لا بنية القتل بحبس ايضاً من

اسبوع الى سنة شهر

كما ان واضع القانون عين في ذيل المادة (١٧٠) آتية جزاء من يشهر السلاح على آخر قصد القتل وبحول دون مراده اسباب مانعة فلم يقدر على ايقاع فعل القتل كذلك قد عين في هذا الذيل جزاء من يرفع السلاح على آخر لجرد التهويل والتهويل لا يثبت القتل . ومن امثلة ذلك رجل اراد اخافة آخر فشهر عليه مدية او خنجر او بندقية او طنبجة او ما يجري مجراها من ضروب السلاح ورفع عليه هراوة او حجرا مضرما ذا حد قاطع كالظرة سواء كان ذلك لديه او تناولة من حيث وجده في الحال يجزى بنفسى هذا الذيل . ومنها رجل قصد مجرد الصرب او الجرح دون القتل فهم على آخر بسلاح او عصا او حجر ولم يتمكن من ايقاع الصرب عليه لمحاولة مانع كفراره من بين يديه او كتوسط ثالث بينها منع الصرب او كعدم اصابة الضربة ونحو ذلك يجزى طبقا لحكم هذا الذيل . اما من يشب ويهجم في خلال المشاجرة على آخر ولم يكن حاملا سلاحا ولا غيره من ادوات الصرب وحال دونه ما معه ان يفعل شيئا فلا يعين له جزاء لجهاة قصص ومراده بالوثوب والهجوم وهو صفرا يدين خاليها من كل ما يستعمل للضرب والاذى

المادة (١٨٠) اذا ظهر ان فعل الجرح او الصرب كان بقصد القتل نفسه ولكن حال دون ذلك اسباب مانعة لم تكن في اختيار الجرح او الضارب فلم تخرج جناية القتل الى حيز الفعل سواء كان الجرح او الرض ثقيلآ او خفيفآ فمن بعد استيفاء الدية او مبلغ معلوم مع صاريف الجراحة التي يحكم بها حسب درجة الجرح او الصرب على الوجه المبين في المواد الثلاث السابقة لا بد من وضع الجرح او الضارب في الكورك المؤقت

بما ان احكام هذه المادة وذلها متفقة لا تختلف في شيء رايا ان نشرحها شرحا واحدا كما ياتي بعد ايراد نص الذيل

(ذيل في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٧٧)

من يتحقق أنهم شهروا السلاح قصد القتل ومنعهم منه موانع
اضطرارية فلم تخرج جنابة القتل الى حيز الفعل يوضعون ايضاً في
الكورك موقتاً

اي ان من يريد قتل اخر فضربه او يجرحه باية اداة وفي اي صورة ولم يستطع
انجام القتل فعلاً فان اوجب الجرح او الضرب تعادل المضروب والجروح عن عملة او
الرمية الفراش نوفاً على عشرين يوماً تؤخذ له منه مصاريف الجراحة ومثل كسبه واجرته
في حال صحته بموجب المادة (١٧٨) وان كانت مدة العطلة ولزوم الفراش اقل من
عشرين يوماً يؤخذ له منه ذهب مجيدي الى خمس ذهبات بحسب مطوق المادة
(١٧٩) وان صار الفعل علة قطع عضو من اعضائه او تعطيله عن العمل يستوفي منه
الارش الشرعي الذي يحكم به شرعاً مع مصاريف الجراحة وفقاً للمادة (١٧٧) والجرح
على كل حال يوضع في الكورك الموقت

ثم اذا لم يكن شيء مما ذكر كالضرب والجرح وقطع العضو والتعطيل عن
العمل والرام الفراش ولكن ثبت ان رفع السلاح قد قصد به القتل فيوضع الفاعل في
الكورك الموقت ايضاً . واعلم ان الاحوال الواجب استقراؤها واتخاذها مبنى واساساً
للحكم في ذلك هي ثلاث . الاولى ان يكون الجرح او الضرب او قطع العضو وتعطيله بالغاً
حد البيان والوضوح مبيناً على ارادة القتل . والثانية ان يكون واصلاً الى حد الوضوح
عدم موت المضروب المراد قتله لما نعر لم بقدر الفاعل على دفعه . والثالثة ان يكون
بالغاً حد الوضوح ثبوت قصد الفاعل وارادته القتل وانه لم يستطعه لحيولة مانع غلب
عليه فبمنه مراده . لان مفهوم المادة القانونية واضح في انه اذا سلم الشخص المراد اتلافه
والفاعل المريد قادر مختار بين ان يقتله او لا يقتله فلا يجزى هذا الجرح بخلاف ما اذا
حاول قتله ولم يقدر . والمثال في ذلك ما لو نسلح انسان ارادة قتل اخر وطله فوجده
فهجم عليه بغتة واشتد جرحاً ثم شفي بالمداوة والعلاج . او لو قصد قتله بلا سلاح وانزل
فيه امعاًلاً مؤثرة كالخنق وضغط الخصيتين وعصرها حتى اغي عليه فغادره ظاناً انه
فني اي مات ثم افاق وثابت اليه روحه ولم يمت خلافاً لما وقع في روع الفاعل . او لو
علق انسان آخر بغية القتل فتوهم انه مات فغادره معلقاً ثم اناه آخر فعلمه حتى قطع

وثاقه وانك او هو تخلص من ذات نفسه لانسانات الجبل وانحلاله او لانكسار الغصن
المعلق فيه لم يميت . او لو القاه في البحر او النهر او الشرق قصد اهلاكه فجما باليوم
والساحة او بموتة سيفت اليه اتفاقاً ونحو ذلك من الامثلة الملبدة قصد المحاول هدم
بيان الله باية وسيلة وذريعة كانت ولاسباب مانعة خارجة عن طاقته لم يقدر على
القتل ونجا الشخص المراد انلافه فان الفاعل في كل صورة من الصور المار بانها يجزى
بالجزاء المحرر في هذه المادة الجاري شرحها

وايضاً لو احد تناول حجراً ثقله عشرون او ثلاثون افه وصعد به رمية محاذية
لطرف يرفيه من يريد قتله حتى اذا رمى ومضوا الرمية نحو هامته فاخطأها
الحجر واصاب رجله او يده فجرحه او اوجب قطع بعض اطرافه وتعطل احد اعضائه
ثم عولج فنجح فيه العلاج وبرى ولم يميت فالفاعل الجرم بوضع في الكورك الموقت عملاً
بحكم هذه المادة . وان اخطأ الحجر المرمي على راس من يراد قتله كل جهة من جسده فلم
يصبه باذى ولم يله سوء مطلقاً فيجوزى الفاعل مع ذلك وفقاً لحكم ذيل هذه المادة
المشروحة

ومن الامثلة في هذا المعنى رجل اراد قتل آخر على النحو المتقدم فاطلق عليه آلة نار
كالبدقة المشدودة بالبارود والرصاص الصغير «الخردق» وامثالها من السلاح المدة
لاطلاق النار فاخطأه على غير اخباريه منه بقضى عليه بموجب ذيل هذه المادة ايضاً .
اما لو بدا لمن حازل قتل آخر خفياً وتعلقاً فقدم من تلقاء نفسه وعطاف عليه فقتله
وانذره بك ولا يبنى مستغنياً في هذه الصورة جزاء الكورك وانما يكون عداؤه في الضارين
العاديين ويجزى بحسب المادة (١٧٨) او المادة (١٧٩) اعشار الجرى حركته
وكيفية فعله

وحيث قد سبق انه يشترط في من يجزى بالكورك الموقت جرياً على مقتضى
هذه المادة وذيلها الجاري شرحها معاً ان يثبت ويتحقق لدى المحاكمة مباشرة الضرب
والجرح لحد قصد القتل او انه لم يباشر ذلك ولكنه شمر السلاح على من يريد به القتل
ولحاولة اسباب مانعة غير مقدور دفعها من قبله لم يقع القتل فعلاً فسواء على
ذلك فمن بطعم السم وبسفيه لآخر بقصد القتل وسمعه منه مانع فوق طاقته يكون
جديراً ان يجزى على الوجه المذكور بيايه اي بالكورك الموقت

المادة (١٨١) اذا وقع فعل القتل او الجرح او الضرب مع

شيء من الاختلال وشن الغارات على الاموال ونهبها فعدا ما ينال المتجاسرين من العقوبة على خصوص ذلك يحزى المسبون للاخلال ومحركوه وموجبوه جزاء الفاعلين انفسهم . اما النصاص فيجري فيه الحكم الشرعي مها كان

اي ان من يرتكبون افعال القتل والجرح والضرب مع الاخلال بالراحة والنهب وشن الغارة بتحريك الناس وتضييقهم يحزرون ومن حرّكهم وحضوهم على انيان مثل هذه الافعال بالجزاء المعين في هذه المادة . اما محل البحث هنا فهو معرفة وقوع ذلك حقيقة ناشئا عن اغواء وتحريك اولئك المثيرين المهيئين اولا . ومتى وقع مثل هذه الحوادث وثبت على انسان انه كان مسببا فيها ومحركا موجبا لابتلاعها على النحو المبين في متن المادة فيحزى المسبب والمحرك الموجب لذلك بجزاء الفاعل عيه ومثاله . رجل زرع الشر والفساد بين اهل محلة واغرى بعضهم ببعض قصد المشاغبة والعدوان ثم ظهر فيهم من ليسوا موافقين له في التمريض فهاج عليهم المتابعين المتتابعين له فاشتغلوا فيهم قتلا او جرحا وضربا متبعين عن تحريكه واغرائه يحزى جزاء الفاعل المباشر نفسه ومن قبيل ما ذكر ما لو رجل حشد جماعة في مكان ودعاهم حاصا اياهم على كبس بيت احد الناس وعلى النهب وشن الغارة او على الابتلاع بصاحب البيت قتلا او جرحا او ضربا ففعلوا مثل هذه الافعال بسببه يكون موجبا للجحازة كالعادل المباشر . وحيث ان الحكم الصادر قانونا لا يتضمن اسقاط الحقوق الشخصية فيجري الحكم الشرعي في النصاص مها كان (*)

(*) وافق سيمون افندي في ما علقه على هذه المادة كلام الشارح فيها . اما رشاد بك فانه وان لم يبعد القول في صدها الا انه قال ما خلاصته . اذا وقع استفساد وشغب واختلال راحة في بعض المالك المحروسة وانتهر الاشراكالاشقاء فرصة الفتنة والهرج فاقدموا على النهب وشن الغارة والقتل والضرب والجرح فيحزى الفاعلون بالجزاء المرتب لعلهم ويجزى من كانوا دعاة للفتنة فعارضين فيها بما قدمت ايديهم اي بالجزاء المعين لمثيري الفتن وموظفيها من رقدتها وفقا للواد المدرجة في الفصل الثاني من اول ابواب هذا القانون

المادة (١٨٢) اذا قتل شخص آخر خطأ او صار سبباً لقتله على غير قصد فبعد ان تستوفي منه حقوق ورثة القتل الشرعية عقب المحاكمة يجازى القاتل بحبس ستة اشهر الى سنتين ان كان القتل على هذه الصفة ناشئاً عن قلة احترازه او عدم رعايته النظامات

تقدم لوضع القانون تعيين مجازاة القاتل عمداً والقاتل بلا عمد في المادتين (١٧٠ و ١٧٤) وجرام القاتل لمجرد تاثير الضرب في ذيل المادة (١٧٤) ويذكر في هذه المادة (١٨٢) جزاء من يقتل انساناً خطأ او يصير سبباً لقتله على غير عمد ولا قصد . وانه « اي للقاتل » في ذلك حالتان احدهما ما اذا فعل القتل خطأ على الوجه المشرح او صار ذريعة للقتل بلا توجُّه ولا تعمد وخلافاً عنه عن شوائب قلة الاحتراز والانتباه او عدم مراعاة النظامات فالعامل في مثل هذه الحال يُعفى من العقوبة والمجازاة . والثانية ما اذا كان فعل القتل الخطأ ناشئاً عن الغفلة والتفريط ومخالفة النظامات فالعامل في مثل هذه الحال يجري بالحبس من ستة اشهر الى سنتين . وفي كلتا هاتين الصورتين نُحوَّل روية دعوى الورثة « ان كان للمقتول ورثة » المحفوق الشخصية الى المحكمة الشرعية وموجب اعلام الحكم الذي تصدره تُستوفي المحفوق المذكورة . والمهموم من تفصيلات البحث في هذا الصدد ان موضع التأمل هنا هو معرفة كون القتل الواقع خطأ ناشئاً عن قلة تدبر وروية او عدم رعاية للنظامات او لا مثال الاول . رجل حمل طبنجة محشوة بالبارود والرصاص وهي مهيأة منصوبة الاداة للانطلاق « مصلية » وبها هو ماضٍ في سبيله انطلقت نارها فاصابت آخر قضاءً وانما كانت سبب تلو وموته . فمن حيث ان حمل السلاح محظور مخالف للنظام وان اهل اداة الطبنجة منصوبة مهيأة للانطلاق لا يخلو عن تفريط وقلة احتراز فيجزى حاملها لذلك بالجزاء المقرر في هذه المادة حتى لو كان مادوناً له من قبل الحكومة في حمل السلاح لان مهاوئة بمفادرة الاداة منصوبة معدة للدفاع كافٍ لمجازاته بهذا الجزاء . ومثله من ركب فرساً شرباً وسار عليه في السوق فرفس انساناً او عضه رفسة او عضه اذت الى زهوق روحه فانه يستحق هذا الجزاء لان ركوبه مثل هذا الحيوان الشبيط الطبع والمضي به الى واما الفقرة الاخيرة من هذه المادة وهي « اما النصاص فيجري فيه الحكم الشرعي مها كان » فغاية في البيان والوضوح والشرح في فهم معناها مجتمعون على رأي واحد

السوق حيث يكثر ازدحام الناس على الاخذ والعطاء وتقصيره في ضبطه وكبحه مع علمه بشر شراسته وشكاسته حتى انتهى آخر بالموت قضاء يكون ولا شك ناشئاً عن ترك الروية والاحتراز ومن ثم استحق هذا الجزاء

ومن قبل ما ذكر تخليط المجهون المؤذي او تسريح الهائم الضاربة الصارة مهلة بلا قيد ولا رباط ولا رسن حتى تصير سبياً لا تلاف الناس فيجري مهملها بمقتضى هذه المادة (١٨٢) لما انت اطلاق الهامين المؤذين والهجمات الضاربة الصارة وتركها وهو اها راكبة رؤوسها خائياً من شكل او رباط او قيد ورسن ضرب من عدم مراعاة النظامات . ومنه ما لو احدثنا في جامع قد دخله اعى ووطئة لعدم انصاره اياه وشعوره بوجوده فاضطرب وصاح بالاعى فاجعل فزعاً وسقط على مسار فاصاب راسه ونفذه فمات من فوره متأثراً بهذه السفطة فيكون الرافد جديراً بالجزاء المعين في هذه المادة لان الرقاد وسط الجامع المتخذ معهداً للعبادة يخالف لما لوف العادة

اما اذا وقع تلف النفس بغیر تأثير الفعل كما لو عدا انسان وفي ابان عدوه صدم انساناً آخر فخر على الارض ميتاً فلا يكون الصادم مستحقاً لهذا الجراء على الاطلاق . والحاصل انه يشترط في عفوية من يتلف النفس خطأ او بصير سبياً لا تلافها بدون عمد وقصد ومجازاة حسب المصوص في هذه المادة الجاري شرحها ان يتلس عمله وحركته بنوع من قلة الاحتراز او ضرب من عدم رعاية النظامات . وهذا ضابط في هذا الباب . وساء عليه فاذا اطلق رجل بندقية ونحوها على آخر قصد قتله فخطأه واصاب غيره فمات لم يعد القاتل انه فعل القتل خطأ وانما يحسب قاتلاً غير متعمد ويجازى بمقتضى الفقرة الاولى من المادة (١٧٤) لا اعتبار كونه متعمداً قتل من اخطأه . اذ يظهر من التفصيلات الموردة انما ان القتل الخطأ على قسمين احدهما الخطأ المتبادر الى ذهن الفاعل كرميه بالنار انساناً وهو بحسبه صيداً ونصباً . والآخر الخطأ الواقع في فعل الفاعل كأن تطلق بندقية في حال عيشة اذاتها للاصلاح فتصيب بارها انساناً وتقتله قصاصاً (*)

(*) قال رشاد بك ان القتل خطأ غير القتل بسبب لغیر قصد وعمدوها في الجملة مسألتان مفردتان كل منهما تستغل براسها وكتباها داخلتان في الضرب الثالث والرابع والخامس من ضروب القتل اي القتل الخطأ والقتل الشبه بالخطأ والقتل بسبب . ومن امثلة القتل خطأ صياد او رام نصب ناموسه او هدفه وجعل

المادة (١٨٣) اذا جرح شخص آخر او ضربه خطأ او تسبب في جرحه ورضه بلا قصد منه استوفيت منه مصاريف الجراحة وارش

يطلق مار بدقيقه او يرمي نبال قوسه وفي حال اطلاقه ورميه مرّ انسان لم يره فأصيب وقتل . او يثا رجل يصلح بدقيقه اندفعت نارها على غير اختياره فاصابت انسانا فقتل . او يثا رجل يجلو خنجره او سكيه وقد وضعها بين يديه اذ مرّ انسان فعثر بجرو وقع على الآلة القاطعة فقتل . ففي هذه الصور الثلاث ونحوها بحسب القتل خطأ . واما القتل بسبب لغير قصد القتل فلو ان كان كالقتل الخطأ من حيث هو باعتبار ان كلاً منها خال عن سبق القصد والنية يوجد بينها فرق بحسب الاصل والقاعدة ومن امثلة ذلك . يثا احد البائين يثني حائطاً عالياً اذ قتل من يده حجر وسقط على غير اختياره واصاب انساناً فقتله . او يثا سائق عربة يستعك الخيل بعنف وشد في الطريق اندفعت فصدمت « اي العربة او الخيل » انساناً فقتل . ففي هاتين الصورتين وامثالها يعدّ القتل بسبب دون قصد . على انه يلزم في الحكم على الفاعل بالجزاء حسب هذه المادة اي بالحبس من ستة اشهر الى سنتين ان يكون فعله ملائماً منارياً لعله الاحتراز والاحتياط والتدبير والانتباه وعدم رعاية الاصول النظامية بمعنى ان يكون ملتزماً في عمله منصرفاً لا يعبأ بما يخالف حدود النظام المرسومة كما يستفاد من متن هذه المادة الجاري شرحها . فينتج من ذلك انه لو قتل احد آخر اما خطأ او بسبب ولم يخالف فعله طيش وغفلة وقلة احتراز ولم يخامر اهاال رعاية النظام وانما القتل بدر فلة مسوقاً بالقضاء والقدر مع استيفاء واجبات التخط والاحتراز ومراعاة السنن النظامي لم يكن المسبب للقتل على هذه الصورة مستوجباً للعجاجة بالكلية ومن امثله . صياد اخذ تذكرة الرخصة الرسمية في الصيد وخرج للقصص في احدى الغابات وفيما هو يصطاد هناك اصاب انساناً متوارياً عنه في أجرة اي لف من الشجر فقتله مكانه لا يحكم عليه بشيء من الجزاء لسبب الاول انه راعى النظام باحرازه تذكرة الصيد الرسمية والثاني انه باشر فعل الصيد في الاجم والغاب وهي مظان المصطادين ومعاهدم التي يعتادونها ويتأبونها فما عليهم فيها من حرج او جناح بخلاف ما لو كان الصيد في مكان غير مالوف ولا معتاد للقصص اي حيث تمر العامة او خلوا من تذكرة الصيد المرسومة فان الفاعل مجازي لما تقدم من قلة الاحتراز وعدم

(دبة) العضو الشرعي ان كان ذلك الفعل موجبا لقطع او تعطيل عضو
من اعضاء الجرح . ثم اذا كان الجرح ناشئا عن قلة الاحتراز او عدم رعاية

رعاية النظام . ومن امثلة ما لم يترتب فيه جرم على الفاعل . رجل صاحب بناية حصل
على تذكرة الرخصة الرسمية في البناء وفيما البناء والتعملة بينون له ويعملون هوى
احدهم من حالى اي من ذروة جدار او سلم فمات لا يؤخذ صاحب البناية بما حدث من
الخطب لمراعاته الحد النظامي باحرازه تذكرة الرخصة المرسومة . ولكن لو تأتت من يد
البناء حجر فسقط واصاب انسانا ففضى عليه لم يخرج من الدرك والجزاء لانه فرط ولم يحترز
في مزاوله عمله . وكذلك لو راكب ساق جواده داخل الدكة واستغنى مائتا عماله فعدا به
خيانة وصدمة انسانا فجدله ولو بلا قصد استغنى الجيراء بحكم هذه المادة لاجل تربيته في
اجراء جواده واستغنائاه وعدم رعاية نظمات البلدية الناهية عن ركض الخيل واعداها
ممتلئة الاعنة داخل المدينة بخلاف سائق العجلة او العربى فيها فانه لو حدث حال
احتثائه الخيل صدمة تورث الاذى لا يؤخذ ولا يجازى لان نظمات البلدية اجازت
لراكبي العربات السير السريع في الطرق المعدة لمرورها ولكن لا يفهم ان سائق العربى
غير مؤخذ على الاطلاق بل يلزمه ان ينفذ الخيل عن الجري حين ومث برى قدماه
ادميا نكاد ان تعجله الخيل عن الحود والتوقي وان اهل ذلك نالته طائلة المحاربة على اماله
واجب الاحتراز المفروض . ومتنضى ما مر ان السائق يؤخذ بالاذى والتلف الواقع ان
امكه التوقف وقد ابصر من بوشك ان يصير عرضة لخطر الاذى والضرر . اما اذا
اجرى العربى في الطرقات المعدة لها ولم ير احدا في محراما اولم يركبه رجرا الخيل وحسبها
اي وقفها عن العدو او انها جمعت جموحا لم يهلك فيها من قبل فني مثل هذه الاحوال
واشبابها يعنى السائق من الجزاء . ثم ينبغي العلم ان الفاعل ولو حكم عليه بالسجن من
سنة اشهر الى سنتين وفقا لهذه المادة الا ان الحقوق الشخصية المخصصة بالورثة تستوفى بعد
صدور الحكم من المحكمة الشرعية « ا ه »

وقال سيمون اقدي في شرحه على هذه المادة ما محصله . اذا وقع القتل بالقضاء
والقدر بدون اختيار الفاعل وارادته وخلق من مخالفة النظامات المرعية مع استبعاد
واجب التوقي والاحتراز في عمله وحركته يعنى انه لم يقصر ولم يفرط في لوم خطه
الاحتياط والالتباه والتيقظ فلا يحكم عليه شيء من الجزاء ولكن يحاكم لاجل دعوى

النظامات فيحبس الفاعل من اسبوع واحد الى شهرين

تقدم لوضع القانون في المادة (١٨٢) تعين المعاملة الواجب اجراؤها في جاس من يقتل انساناً خطأ او يصير سبياً للقتل على غير قصد وعقد الخ وذكر في هذه المادة تعين جرم من يجرح او يضرب احداً خطأ او يصير سبياً لجرحه اورضه ويصح له غير

دية القتل ويجرى فيها الحكم الشرعي . بخلاف ما لو كان القتل على هذه الصورة مظنة لعدم رعاية النظام او لفلة الاختراز فيحبس الفاعل من سنة اشهر الى سنتين ويجرى الحكم الشرعي في دعوى الدية . وقد اورد لذلك عدة امثلة منها . اذا فرّ انسان من امام عجلة مفاجئة خوف العطب او الاذى فمماجأته عجلة اخرى تصدمه من حيث لا يدري هو ولا سائقها فلا يترتب شيء من الجرم على السائق . وايضاً فاذا بنى احد البائنين وسقط بنيانه لتعيب ونقص في عماله وقلة احكام في بيته ونشأ عن سقوطه تلف انسان يحكم على البائى بالجزاء حسب هذه المادة لان تقصيره في استيفاء مقتنيات صاعته كان سبباً في هدم بيانه وسبباً لله معاً . وكذا لو كان لرجل كلب عنور واطلقه في الازقة والشوارع والاسواق فوثب على انسان وقتله جوزي اي صاحبه بحكم هذه المادة لعدم رعاية النظام . ولو تولت احدى القوايل تولد حامل وطلال عليها الطلق والمخاض وصارت الى حال من تعسر الولادة ملجئة الى استدعاء الطبيب فلم تستدعه ومات الجنين او الحمل حكم على القابلة بالحبس وفقاً لهذه المادة . ولو باع احد شيئاً من المأكولات العينة الفاسدة وتولد عن تناول هذا المأكول المبيع موت الآكل جوزي الدائع بحكم هذه المادة لانه لم يراع مقتضى النظام بعدم طرح وإتلاف المأكولات الفاسدة مع معرفته بفسادها « ا »

فلما ومن قبل القتل سبب ان يحفر الانسان بئراً او حفرة فيهي فيها آخر فيعدهم اي يهلك . وفي مثل هذه الصورة ثلاثة احتمالات وهي اما ان يكون حمار الشر او الوهنة قد راعى النظام باخذه الرخصة في الحفر ولو على الطريق واوقد هناك سراجاً تنبيهاً للسايرين . او ان يكون قد فعل ذلك في ارضه مساءً النهار واوقد فوقها مصباحاً تنبيهاً للسايرين هناك « ان كان ثمة حمر مطروق » ليلاً لئلا يسقطون في الحفرة التي حفر فهم يخطون وعلى هذين الاحتمالين يعفى من الجزاء بموجب هذه المادة واما ان يغفل في الحفر عما تقدم فلا يراعى النظام ولا يستوفي واجب الاختراز والاحتياط وعلى هذا الاحتمال يجازى بمقتضى هذه المادة

قصد الى ان قال « ثم اذا كان الجرح ناشئاً عن قلة الاحتراز او عدم رعاية النظافات فيجب الفاعل من اسرع الى شهرين » ومتنضاه انه اذا لم يقارن الفعل شيء من ذلك يعنى الفاعل والمسبب من هذا الجزاء ولكن في كلا الحالين المشروحين يجب أداء مصاريف الجراحة والأرض اي مثل اجرة المداوي وبدل ما دون النفس من الاعضاء المعطلة او الساقطة . هذا ولما كما قد بسطنا البيان الكافي والشرح الوافي في شرح المادة (١٨٢) لم يبق من حاجة الى التطويل فراجع ما قدمناه هناك (*)

المادة (١٨٤) اذا قتل شخص آخر بامر آمر مجبر عوقب الأمر

بعقوبة القتل

والأمر المجبر هو القادر على اهلاك مأموره ان خالف امره ولا فلا يكون المأمور معذوراً في ما خلا هذه الصورة بل مجرى عليه جزاء القاتل

(*) قال سيمون افندي كل ما أورد في شرح المادة السابقة يمكن ابراده في شرح هذه المادة برمتها والفرق بين ما هناك وما ان حكم المادة (١٨٢) متعلق بالقتل وبيان جزاء فاعله على هذه المعين وحكم هذه المادة (١٨٢) مختص بالجرح والرض والسج وبيان جزاء الجراح والضارب على سنة المعين ايضاً . ولكن لو مات الجرح والمضروب بتاثير الضرب والجرح ولم يكن من قصد الجراح والضارب ائلافه اولم يجادرا الى ذهنة ان ضربة العصا او الحجر تؤدي الى موت المضروب ولم دناه اجلو لم يكن من العدل ان يجزى مجزاء القاتل كما انه ليس من القسط والانصاف ان يكتفى له مجزاء الجراح وفقاً لمقتضى هذه المادة . وساء على ذلك فأرى « راي الشارح » الحاجة داعية الى وضع فقرة قانونية علاوة على متن هذه المادة يحكم هوجبها على الفاعل بالكورك لا اقل من خمس سبن « اه »

فلما بظهران حضرة سيمون افندي كتب هذا الشرح قبل وضع العلاوة القانونية المضافة على المادة (١٧٧) وقد مرّ بانها وهي مطبقة كل الانطباق على قوله ورأيه ومخبل انه هو الذي تقدم في طلب وضعها ومها يكن فان اصابته شاكلة الصواب في هذا الباب دليل على براعته ووفرة تجربته وسعة اطلاعه في هذا الفن فله دره عالماً راسخاً وشارحاً مدققاً

ويُقضى على مثل هذا الأمر غير المجبر بجرم الكوراك الموقوت

أي إذا أقدم أحد على البطش بإنسان وقتله امتثالاً لأمر مكره أي مجبر يعني من الجزاء ويجزى الأمر جزاء القاتل . وأعلم أن المراد بالأمر المجبر المذكور في هذه المادة هو الذي عرفته مجلة الأحكام الجبلية بأنه مكره ملجئ قادر على ابتناع النذر والتهديد في المكره . ولهذا لا يعتبر الإكراه والإجبار إلا بشروط أربعة . الأول أن يكون الإكراه ملجئاً بمعنى أنه يخاف من دونه أنلاف الحياة أو قطع أحد الأعضاء أو أن يوقع على المكره تهديد بالصرب الشديد المبرح المفضي إلى شيء ما ذكر . أما الإكراه غير الملجئ فهو تهديد المكره بالمحبس والصرب الخفيف الموجب الغم والالم ليس إلا وهذا لا يعتبر ولا يُعند به . الثاني أن يكون المكره قادراً على انزال وعيد في المكره أن لم يطع ويفعل . ولهذا لا يُعتبر إكراه من ليس في وسعه أن يتم ما توعده به . الثالث أن يكون المكره موقفاً بابتناع المكره أي أن يغلب على ظنه حلول النذر والوعيد فيه أن خالف الأمر . ولهذا لا يُعند بالإكراه أن خلا عن غلبة ظن المكره أن المكره يتزل به وعيد لأجل مخالفة الرابع أن يفعل المكره ما أكره عليه في حضور المكره أو تابعه . ولهذا لو فعل القتل في غيباء وغياب تابعه عند المكره فاعل طوعاً بعد زوال الإكراه ولا يكون الإكراه معتبراً . فهذه شروط الإكراه الملجئ المعتبر التي يعني فيها الفاعل المكره من الجزاء ويجزى الأمر المكره جزاء القاتل . بناءً على ذلك فلو صادف قطاع الطرق والاشقياء المنتشرون في البراري والقفار والجبال والثلال رجلاً فقبضوا عليه ثم وجدوا آخر فأمروه بقتله وتهديدوه بالقتل أن لم يقتله كأن قالوا له اقتل هذا الرجل وإلا قتلناك وقد ابفن بشر العني فقتل الرجل في حضوره أو برأى أحدهم عند مكرهاً على الفعل وأُفي من جزاء القاتل بموجب المادة (٤٢) وجوزي الأمر المجبر . بخلاف ما لو أمروه بقتل الرجل متهديدين إياه بالقتل فلم يفعل فتركوه ثم من بعد أن تخلص وتخلص من أيديهم بدالة فاقدم على القتل كان فاعلاً عن طواعية واختيار لزوال الإكراه حينئذ ولا يعني من المجازاة القانونية بل تجزى عليه عنوبة القاتل . ومثله من كان متسلحاً وشهر سلاحه على آخر قائلاً : خذ هذا السم من يدي واسقو فلاناً وإلا قتلتك وبلغ من غلبة ظنه أنه فاعل وذلك لا محالة أن خالف ولم يجد له منه ماصاً مطلقاً فاخذ السم وسقاه الرجل الآخر بحضوره أو برأى تابعه فمات المسموم أي المسمي السم فيعني أي الفاعل من الجرم ويجزى الأمر جزاء القاتل

واما ان وقع الاكراه غير ملجئ ولو كان المكره قادراً على انزال مديك ووعيك في
المكره او على تحويه بالصرب والحس المورث غماً وألماً دون ائلاف النفس او قطع
المضو كما نصت المجلة في هذا الصدد وفعل المكره ما اكبره عليه فلا يقتصر ولا يخرج
من طائفة الجرائم بل يجري والامر معاً كل مجزاة المعين قانوناً . ولكن اذا وقع فعل
ليس مما مر في الصور والامثلة الموردة كأن يقول الأمير غير القادر على اتمام وعيد
لعمرو اقتل زيدا والافعلك . او بينا زيد وعمرو . بازعان آخرين تقدم زيد الى عمرو
ان يفتك باحدهم اي امن بنته فانهاده وانتهر ففعل القتل . ففي كلا هذين المثالين
يجزى الفاعل جراء القاتل ويجزى الامر بالجرائم المعين للامر غير المجبر

وايضاً فلو امر والد اولاده او من يمسب اليه او السيد عبداً او المأمور الاعلى
المأمور الادنى التابع له بقتل انسان حاله كون هؤلاء المأمورين بارتكاب الجناية ليسوا
بمخاضين خطراً على انفسهم فاقدموا على اتمام الامر لمجرد احترام امرهم وتخزي مرضاتهم
او لاجل ملاحظات اخرى مشاكلة لذلك يجازون جزاء القاتل نفسه اما آيروهم
امثال هؤلاء غير المجبرين فيجازون بان يوضعوا في الكورك الموقت وفقاً للفترة الاخيرة
من هذه المادة الجاري شرحها (*)

(*) قال رشاد بك في شرحه ما مؤداه . لم يبق اليوم للامر المجبر مظنة جرأة
بل لا بكاد يوجد ايضاً في ظل الحضرة الشاهانية وسطوة الدولة العلية وانتشار قوة
قوانينها في جميع البلاد المعمورة باعتبار اجتماع الشروط اللازمة في الامر المجبر والمأمور
المجبر معاً . وسواء على ذلك بحسب في كون الفعل مطابقاً لامر الامر المجبر ان يقع في
الداري والتهار الحالية عن العمران بين اهل البادية والقبائل الخارجيين عن حدود
القطاعات والقوانين وشدادهم « اي الذين هم فيهم واسوا منهم او المنفردين عنهم »
فلعل امراء اولئك العشائر والاقوام وسادتهم امكان ان يستعملوا الاكراه الملجئ على ما
عرفه القانون في اكباد اليد واليهافي بين سمع الارض وبصرها اي بارض خلاه لا بصبرهم
ولا يسمع بهم الا في حيث خيم الاستعباد وغلب الاستبداد فلا يجاف الطاغى ولا يشفق
الباغي ان تناله طائفة الجرائم والعقاب والتسكيل باحد الاسباب . (قلنا ولا يكون مثل
ذلك بلاد المحاصرة والمدنية العامة المتلفة قسطاً وعدلاً مشهوداً المتبعة من حصن
ملجاء الخلافة الكبرى ظلاً على اكاف المهور ومدوداً فما احد يحشى سطوة ظالم قادر
وموة غاشم جائر واحكام القوانين جارية مجراها في القوي والصعيف لا تميز الذي من

المادة (١٨٥) اذا جرح شخص آخر او ضربه بامر امر مجبر فيجزي الامر بجرا الجرح والضرب المذكور آنفاً على حسب نوع الجرح او الرض وان كان الامر غير مجبر فتجزي هذه المجازاة على الفاعل . اما امثال هؤلاء الامرين غير المجبرين فيعذبون ايضاً من اسبوع واحد الى سنة واحدة . والامر منهم بقطع عضو او تعطيله يستوجب في كل حال جزاء الكورك الموقت

حكم هذه المادة موافق اتم الموافقة لحكم المادة (١٨٤) المشروحة آنفاً ومع ذلك فلما كلام نوره في سياق بيان حكمها فنقول : اذا احدث ضرب او جرح آخر بامر الامر المجبر ضرباً وجرحاً لم يصل الى حد اذهاق الروح ولا قطع العضو وتعطيله يجزي الامر المجبر وفقاً للمادة (١٧٩) حسب شدة نوع الضرب والجرح الواقع او خفته . ومن عبارة النص الثاني يتضح ان الامر المجبر الحامل على قطع العضو او تعطيله بوضع في الكورك الموقت على الاطلاق ولو لم يتم ما امر به . مثال ذلك . لو امر احد آخر عن اكراه ملجئ ان يقطع يد انسان او يسمل عينه ويقتلها ففعل ما امر به تماماً جوزي الشريف فالكمل سواء لدى ارباب الحكم والقضاء ادام الله دولتنا العلية وحضرة مولانا الخليفة الاعظم من رُقيماً عدل سلطانه فأمام الانام في ظل امامه)

وقال سيون افندي الامر اثنان مجبر وغير مجبر فالاول من استطاع اهلاك مأموره ان خالعه « وقد مرّ تعريفه في شرح هذه المادة » والثاني له حالتان احدها ان يكون ذا سلطة وسيطرة كالاب والابن والسيد ومن مجري امر بحكم المصوب المود اليه ويلقى هؤلاء من يحملون غيرهم على فعل القتل اغراء وإغواء بالرشوة او وعداً ووعداً بوسيلة من الخبز او الشر . ففي هذه الحالة يحكم على الامر بجرا المعبين المالى في جناية القتل عملاً بنص المادة (١٧٥) والحالة الاخرى ان لا يكون عداؤه في الامرين المجبرين ولا في الامرين غير المجبرين المتقدم بيانهم في الحالة الاولى وانما هو من لا يتعدى مجرد الامر اللفظي بدون تهديد النية ففي هذه الصورة لا يجوز ان يقضى عليه بجرا الكورك بدلاً له لو تعدد مأموره بالقتل ونحوه ولم يكن عداؤه في الامرين المجبرين يجزي بالكورك الموقت حسب هذه المادة

الأمر المكره كالفاعل المباشر يقتضي المادة (١٧٧) وإن لم يفعل «أي لم يجبر ما أمره به تمامًا» كأن أجرى بعض الأمر ولم يستطع اجراءه بالكلية لحيلولة مانع لم يكن في اطاقه الأمر رفعه فيوضع مثل هذا الأمر في الكورك الموقت وفقًا للفرقة الأخيرة من هذه المادة (١٨٥)

ثم إن الأفعال الواقعة بأمر الأمر غير المجبر كالصرب والجرح أو قطع العضو وتعطيله فما عدا ان فاعلها المباشر يجزى بالجزاء المرتب له عليها قانونًا يجازى الأمر غير المجبر لاجل الصرب والجرح الواقع بامر مجزى الحبس من اسوع الى ستة لا غير. ولاجل قطع العضو او تعطيله يجازى مجزى الكورك الموقت عملاً بحكم الفرقة الأخيرة من هذه المادة ايضاً. اما معرفة كون الأمر مجبراً مكرهاً ومتى يكون الاجراء والاكراه معتبراً معتدًا به فذلك يقتضي مراجعة شرح المادة (١٨٤) السابقة

المادة (١٨٦) ان ما يقع من القتل والجرح دفاعاً عن النفس والعرض ومحافظةً عليهما يعفى فاعله من الجزاء

من المعلوم المقرر عند الجمهور ان ليس على الانسان اعتزواً كرم من نفسه وعرضه لان النفس والعرض بمثابة اللازم والمزوم لا يتدرأ المرء ان يحيا في هذه الدنيا بدونها ومن اجل ذلك اعفى واصح القانون مرتكب افعال القتل والجرح دفاعاً ووقايةً للنفس والعرض من المجارة على الاطلاق

ولا شك ان من يهجم على آخر قاصداً به القتل او هتك العرض المعادل للحياة يكون آثماً ظالماً ولذا فاذا قتل الذي اراد به ذلك السوء دافعاً عن روحه وصراً لعرضه فلا جناح عليه وهو معفى من انواع العقوبة والمجارة

وبناء على ما مرّ يلزم من يعفى من الجزاء يقتضي هذه المادة ان يثبت في المحاكمة ان فعل القتل والجرح الذي باشره واجراه كان مسبباً على مجرد قصد حفظ النفس وصون العرض على حين لم يستطع هذا الحفظ والوقاية «أي بحيث لم يجد لنفسه وعرضه ماصاً ولا خلاصاً» سوى اجراء فعل القتل دفاعاً كما مر. مثال ارتكاب فعل القتل دفاعاً عن النفس. رجل شرب السلاح على آخر وهم يقتلوا فالتمس مبرراً ومصاصاً فلم يجد الى الحياة سبيلاً ولم يستطع خلاصاً فغير ان يعمله عن نفسه بالقتل ففعل أعتفى القاتل المدافع عن نفسه من كل مواخذة وتبعة اي من الفصاص والذبة وسواها ولا يترتب عليه شيء

من المجازة مطلقاً . بخلاف ما اذا امكبه انفاذ نفسه بوسيلة غير القتل لم يبع له فعل القتل كما لو حاول اسان الفتك بآخر شاهراً عليه السلاح في موضع قريب من مكان فيه جماعة كثيرة اذا استصرخها واستغاث بها اغاثته وسارعت الى انقاذه من الهلكة وصح عنه هذا الرجاء واليقين ولم يستصرخ مجاوره ولم يستصرهم وابتدر قتل من هم بقتله لا يعني من الجزاء

ومثال اجراء فعل القتل صوفاً للعرض . رجل اراد الزنا واللواط بآخر كرهاً واغصاً ولم يستطع الى التخلص سبيلاً ونعذر عليه صون عرضه بسوى قتل مريد السوء والمكر به فقتله اعمى من الجزاء لكون القتل على مثل هذه الحال مباحاً . بخلاف ما لو تمكن من حفظ عرضه ووقايته بطريق آخر ففعل القتل استحق المجازة لعدم اباحة القتل في هذه الصورة

ومثال فعل الجرح دفاعاً عن النفس والعرض . رجل تعرض لحياة آخر او تعرضه اعداء وظلماً اي بغبروجه حق ولم يستطع دفع تعرضه بسوى جرحه فجرحه يعني من حراء الجرح بخلاف ما اذا امكبه دفع التصدي اة اعداء بوسيلة غير الجرح فلم يلتصها وعمد الى الجرح بواخذ بعله

وبناء على ذلك فلو جرح من اراد السوء بالنفس او العرض وبني حياً جوزي مطلقاً بحسب نوع الجرم الذي حاوله واراده

وحد المدافعة في هذا الباب ان يذب المرء ويدفع العدو الهاجم وقاية لنفسه من السوء الذي اراد ايقاعه عليه . ومن ثم فلا ينبغي ان يواخذ مرتكب فعل القتل والجرح في هذه الصورة وبهذا القصد مثال ذلك . لو كان انسان سائراً فطالع عليه في طريقه زمر من الاشرار الاشقياء ومعهو المرور فقتل او جرح احدهم او اثخن فيهم جميعهم قتلاً وجرحاً لاعتقاده اهم يريدون به سوءاً وشرّاً اعني من الجزاء لوقوع فعله على سبيل الدفاع ونفس عليه (*)

(*) وما اورد رشاد بك في شرح هذه المادة قوله : معلوم انه وجد في اصل النظم ما احوج المخلوقات طراً الى الحماية والدفاع عن النفس حفظاً لبقائها . وعليه فكل حيوان احس بوقوع الاعتداء عليه هو ناشط بالطبع للدفاع عن نفسه اما مقابلة للعل بئله واما بالهرب والفرار ان عجز عن مقاواة عدوه ومقاومته انفاذاً لنفسه . واذ كان الانسان ممتازاً عن سائر المخلوق بالعقل والارادة ونحوهما من مزايا الطق وخصائصه

المادة (١٨٧) كذلك يعنى من يفعل القتل والجرح والضرب
ليدفع من نصب سلباً في الليل حال صعوده عليها الى بيته او حانوته او

وهو اشرف الموجودات كان ممتازاً ايضاً بادراك وجوه الدفاع التي ينبغي له ان يتخذها
لكفّ شر من يعتدي على نفسه وحياته . هذا ولا يخفى ايضاً ان مقتضى الطبيعة البشرية
تقدم صون العرض على كل ما سواه لان العرض امر خلقي لا يسع المرء في طبعه ان
يسامح في ابتذاله ولا ان يغضي على اذائه واثلام سلامته . وشأنه على سر هذه الحكمة
الموضعية اعفت الشريعة والقانون القاتل والجرح في سبيل الذود والدفاع وقاية للنفس
وصوناً للعرض اذ ينافي العمل وبخالف الحكمة سوم الانسان وتكليفه ما تأباه جيبته التي
جل عليها ولهذا وجب ان نورد لعل القتل في سبيل الدفاع عن النفس والعرض
امثلة فنقول

لو وثب انسان على آخر لاتي سبب كان داخل بلدة او قصبة او قرية او خارجها
شاهراً السلاح قصد قتله ما عجله وفك به دفاعاً عن نفسه أعني القاتل من الجرائم
لان وثوب المهاجم رافعاً السلاح ثبت انه قاصد الايقاع بالمهجوم عليه فلم يجد بداً من قتله
دفعاً لشره عنه ولذلك أعني من الجرائم شرعاً

وكذلك لو هم انسان على آخر ليلاً داخل بلدة او قصبة او قرية او خارجها نهاراً
وفي يد عصا او هراوة مدملكة الراس (سوث) او ما يجري مجراها فاعجله وقاتله دفاعاً
عن نفسه أعني من المجازة لان هذا الهجوم به مت قصد القتل . ولكن يجب تدقيق
ال نظر في ما اذا كان الهجوم نهاراً داخل البلدة وهناك الناس يتقنون الهجوم عليه من شر
المهاجم وهل في يده مثل الآلة المار ذكرها ام لا . وشأنه على ذلك فلو قتل الهجوم عليه
المهاجم في هذه الصورة « اي نهاراً داخل البلدة » لم يعف من المجازة . اما لو كان الهجوم
خارج البلدة او القرية « اي في موضع خلاء ليس فيه من يغيبك الهجوم عليه وينبه من شر
المهاجم القاصد قتله نهاراً ولو بالعصا او الهراوة المدملكة الراس » واعتجته الهجوم عليه وقاتله
دفاعاً عن نفسه فلا يستحق الجزاء . لان خلق الموضع عن الناس يمسك المهاجم من السطوة
والغلب على من هاجمه والتمك به بتكرير الصرب وان كانت الآلة عصا ونحوها
وايضاً فلو اقدم احد على ضرب آخر وحرره ولو بآلة قاتلة واكتفى بالجرح وغادر
الجرح وشأنه فالبت ان قام وطلبه حتى ادركه فقتله استوجب « اي الجرح القاتل »

تخذه او حال تخريبه الا ما كن المقلعة او نقيه جدران بيت مأمول او ما
اشتمل عليه من المضافات او كسره بابه . اما اذا كانت هذه الافعال

العقاب والجزاء لعلمه ان العاص لم يكن من قصده ان يقتل به او مهاك من نيتو
فقد اكتفى بما فعل من الجرح ولم يجاوزه ومن ثم فلا يجل ولا يباح له بعد ذلك قتله
لان الشرع والقانون احلوا ما احلوا القتل في حين الدفاع عن النفس لا بعده . وقس عليه
من يقتل انسانا لحظ ما له فانه يستحق الجزاء لان قضية حماية المال لا تناس بقضية الدفاع
النفس والعرض

قال واما مثال القتل لحماية العرض وصوتا له فهو . انسان سار في طريق هو
وزوجه او والدته او اخوه او اخته او احد محارمه الآخرين او كان في بستان او في بيته
او راقدا وجاءه رجل او اكثر واقدموا على التعرض لعرضه او عرض زوجته او محارمه وقتله
او جرحه حماية للعرض وصوتا يعني من الجزاء لان التصدي للعرض والتحرش به دليل
على قصد هتكه . فكان من مقتضى الطبع الشرعي مع المتعرض ودفعه . بخلاف ما
لو كان التعدي على نسوة لسن من محارم القاتل فانه لا يعني من الجزاء حتى لو كان
الاعتداء واقعا على اصدقائه او على اناس من اقربائه الذين لا يعدون من محارمه لعدم
حسبان عرض امثال هؤلاء من عرضه ومن ثم كانت القتل والجرح على هذه الصورة
مستوحبا للجزاء ولا يعني فاعلها شرعا ولا قانونا لان العفو قاصر على القاتل والجرح ذما
ودفاعا عن نفسه وعرضه خاصة . وساء على ما تقرر يلزم المحاكم ان تمنع النظر في
الامر وتميز كنية الفعل « ا ه »

وما عاينه سيمون افندي شرحا على هذه المادة قوله . اذا امكن لمن اريد به وعرضه
سوء ومكروه ان يتخلص ويتخلص من يد عدوه بدون ان يقتله ومع ذلك قتله فلا يعني
من الجزاء . وعليه فان مجرد دعوى القاتل انه فعل القتل انفاذا لنفسه او حماية لعرضه
لا يكفي في قضية اعمائه من الجزاء ما لم يتم ادلة شئت دعوى القاتل من هذا الوجه
وتعذر نجاته بغير القتل وعلى المحكمة ان تروى في الدعوى لمعرفة الحقيقة

وكذا لا يجوز لاحد ان يقتل آخر حفظا لماله ومساك له قياسا على وقاية النفس وحماية
العرض لان الحياة والعرض ما لا يجنبل التعويض عنها لو فقد فاجب القتل من
اجلها واعني القاتل بخلاف المال فانه من اعراض الدنيا التي يمكن التعويض عنه اذا

واقعة نهاراً فلا يعفى فاعل القتل والجرح والضرب اعفاء تاماً بيد أنه يكون معذوراً ويعامل بالوجه المبين في المادة المئمة والتسعين من كان في بيته او حانوته او غرفته ورأى في الليل شخصاً برقى اليه سلباً او يجرب

فقد بالحكم على السارق مثلاً ان يرد ما سرق ولهذا لم يبع القانون ائتلاف النفس وقاية للمال

ولا يرد ان القانون لا يجزى من يقتل انساناً طارفاً بيته في الليل دموراً «اي» داخلاً اليه بلا اذن لقصد سيئ» على ما في المادة (١٨٧) الآتية لان ترك الجزاء او الاعفاء على هذه الصورة لم يبين على مجرد كون الداخل يريد سرقة المال وانما بني على اعتقاد واضع القانون ان الداخل على الصورة المذكورة قد يتجاوز السرقة الى ارتكاب المكر حتى القتل احياناً وبهذا الاعتبار كان قتله مباحاً وقائمه معنى من الجزاء . ومتنضاه انه لو علم صاحب البيت علم اليقين ان السارق لم يقصد سوى سرقة المال واختلاس المتاع ولا يمتدئ الى ما وراء ذلك لم يجز له قتله وان قتله لا يعفى من الجزاء

قال ومن ذلك قتل انسان آخر حماية لعرضه كما لو حاول رجل فعل القبيح «اي ان يزني» في امرأته او احدي محارمه فقتله يعفى من الجزاء . ولكن لو قتله لاجل المراودة والمراقبة «اي المكالمه بها بخالف الادب وما لا يحسن في السماع» لا يعفى من الجزاء . وتخبر المعنى ان الاعفاء ينحصر في القتل الواقع صيانة للعرض عن المكر والنيل القبيح لا لجرد المراودة والرفث والتعريض والطعن والتعريض واشباهها

فتتضح مما ذكر انه اذا قتل شخص آخر او جرحه لعله انه قاصد القتل به او الاعتداء على محارمه بارتكاب المكر وفعل القبيح يعفى من الجزاء . وكذا لو اراد احد قتل آخر او ارتكاب الفعل القبيح به برمه وتخلص منه من براد به سوء بآية صورة كانت لم يجز ولم يجل له بعد ذلك ان يقتله او يجرحه انتقاماً منه على سابق جرأته وانما يجزى على القتل او الجرح بما يستحقه قانوناً لا محالة مثال ما تقدم . رجل هم بقتل آخر او فعل الفحشاء في حرمة وهو متسلح واستطاع ان يردّه ويصدّه ويدفعه ويمعه نزع سلاحه او بوسيلة اخرى وفرّ اي المحاول المرید الشر والسوء لا يجوز ولا يحق المراد به ذلك ان يلحقه ويقتله على الاثر او بعد حيث من اجل فعله السابق ونوعه لانه امكن له دفعه بوسيلة غير القتل فان قتله بعد ذلك جوزي بجزاء القاتل

الاماكن المغلقة او ينصب جدار بيت سكناه او حائط حتى المنزل او ابصره بكسر باب
عنه ونحو ذلك وقتله في هذا الحال او جرحه او ضربه لمجرد دفعه عنه ومنعه الدخول
اليه اعني من الجزاء القاتل في المعتد للفعل الذي ارتكبه فيه لان حركة الشخص الطارق
على هذه الصورة المكرة تكون بلا بد مسببة على سوء قصد ونية والمارء يحذر بالطبع مثل
هذا المتيان ليلاً ويخاف من دونه شرّاً فيجاءه الخوف على الدواعي عن نفسه وعرضه
وماله

لعمري ان هذه المادة بالغة من الوضوح والبيان حدّاً لا يحتاج معه الى شرح وتفسير
الا ان فيها ما لا يستغني عن مزيد الايضاح لهم المراد منه فنقول : أولاً يشترط في
المكان المشروع في الصعود اليه على سلم او في تعطيل احدى جهات او في نصب احد
جدران او في كسر باب او ان يكون مأهولاً ، ثانياً ان يكون المهل الواقع فيه فعل القتل
والجرح والاصرب مسكناً للقاتل او الجارح مع عائلته او مخصصاً لسكناه وحده وان يكون
فعله القتل والجرح والاصرب على الوجه المشروح يعني ان يرى صاحب البيت شخصاً
صاعداً اليه في الليل او آخذاً في تعطيل بعض المنزل او في نصب حائط او في كسر باب
فيجاءه عن اتمام شره وعمله المستعكر بالقتل والجرح والاصرب لمجرد الذب والدفاع
اما لو اقدم انسان على فعل شيء مريب ما ذكر كالصعود ليلاً على سلم ونصب
الجدار وكسر الباب ثم اجمعه دماً وارعاه او علماً بان يدرك ويمسك ومع ذلك قتله
صاحب البيت او جرحه وضربه فلا يكون « اي القاتل والجارح والضارب في هذه
الحال » جديراً بالعفو ولا بالمعذرة ايضاً . كما لو امكن له ان يدفعه بغير وجه فابي الا
ان ينزل فيه فعلاً من الافعال المذكورة . او كان الطارق محاولاً الدخول الى مكان
لا اهل فيه خالٍ من السكان او الى بيت لا يحص فاعل القتل والجرح والاصرب
فقتله . ففي هاتين الصورتين ونحوهما لا يعذر القاتل ولا بعض من الجزاء

وساء على ما نقرر فاذا وقع القتل والجرح والاصرب على النواحيين آنفاً يعني
موقعه من الجزاء ان كان الوقت ليلاً ويعذر ويجزى بالجزاء المعين بالمادة (١٩٠)
ان كان نهاراً ، وسباني في العدد (٢٤) من الحماية نص الامر المتعلق باعتبار اتمام
الليل من الساعة الواحدة وصاعداً بعد غروب الشمس (*)

(*) ما علق رشاد بك في شرحه على هذه المادة قوله : لما كان من المحتمل
احتمالاً قوياً ان النص الطارق اليه المأهول على الصورة المكرة المذكورة في هذه

المادة (١٨٨) اذا نظر رجل زوجته او احدى محارمه تباشراً ففعل

المادة او الانسان المحاول الدخول الى البيت على هذا القوي بسطو على نفس صاحب المنزل وعرضه مع اخلاسه ماله كان لابد له من الدفاع فخلصاً من الخطر الملم واعفاه القانون من الجزاء اما لو كان « اي رب البيت » خارجاً عنه وليس فيه سكن غيره لحلوه عن الاهل ثم حضروا رأى لصاً ناصباً عنه سلماً وهو بهم بالارتقاء اليه او بهم بنقب جدرانه لم يجرأه اعجالة عن اعتدائه بالقتل وان قتله جوزي بحكم القانون لان فعل القتل اذ ذاك لا يكون لمحض الدفاع عن النفس والعرض بل عن المال خاصة وهذا ما لا يبيحه الشرع ولا القانون « اه »

فلما ان حضرة رشاد بك وافق حضرة سيمون افندي في ان مسوغ القتل لصاحب البيت في هذه الحال واعفاه من العقوبة والجزاء انما هو انتفاذ الروح والعرض ووقايتها من الخطر كما ابناء في المحاشية المتعلقة على المادة السابقة . وقد كرر سيمون افندي الكلام على هذا المعنى في سياق شرح المادة (١٨٧) وما قال ايضاً : لو ابصر رب المنزل شخصاً بهم بنصب السام للصعود اليه او يلتمس آلة لنقب الجدار او لكسر القفل « يعني انه لم يكن مباشراً للفعل ولكنه يحاول الاقدام عليه » لم يجر قتله وان احد قتله عوقب لان عبارة اللص صريحة في ان اباحة فعل القتل تسحاً في مثل هذه الحال منهية الكون بحال وقوع فعل الطارق الجري . والحكمة في هذا التقييد هي ان يحاول دخول البيت ليلاً ولوهم بالفعل الا انه يُجنل ان يدم ويرعوي عن جرأته فلم يكن قتله مباحاً

قال وكذلك لو دخل اللص حديقة المنزل او حماه ولكن لم يكن له ميل الى دخول المنزل نفسه لخصه لا يجوز قتله او جرحه هناك وان قتله احد او جرحه جوزي بحسب القانون

ومن قوله ايضاً ان القاتل يعني من الجزاء بمقتضى هذه المادة فيما لو كان الحادث ليلاً اما لو كان نهاراً فيعد معذوراً لا معنى . ولكن لو دهم واحد او اكثر من متفليدي السلاح انساناً في بيته وطفقوا بنهبون اشياءه من نفود وامتعة ساطين عليه بالقوة والنهر منهدين اياه باعمال السلاح ولم يبق له مناص وصارت حياته في خطر فتلك بهم كاهم او بعضهم دفاعاً عن نفسهم ووقاية لما كان معنى من العقوبة والجزاء

الفحشاء مع رجل آخر وقتلها معاً فهو أيضاً معذور

من رأى رأي العين زوجته أو من كاست من محاربه شرعاً كوالدته أو جدته أو شقيقتها أو خاله أو عمته مع رجل في مجلس الرية وقتلها كليهما أو قتل أحدهما في حال مباشرة الزنى وارتكاب الفحشاء فيعذر ويجزى بالجرم المحرر في المادة (١٩٠). وبما أنه لم يعين للجرح والضرب الواقع في مثل هذه الحال جزاء مخصوص مصوص عليه لا يؤخذ الفاعل بشيء من هذا القيل

والمفهوم من عبارة المتن القاسونية أنه لا بد في ذلك أن تكون الزانية امرأة القاتل أو إحدى محاربه كما مرّ آنفاً وإن يكون قتل كلا الزانيتين أو أحدهما في حال مباشرة فعل الزناء ولا يُعذر القاتل في ارتكاب جناية القتل إذا رأى زوجته أو إحدى محاربه يجامعها رجل آخر ولم يفعل أو لم يستطع أن يفعل بها شيئاً في حال الجماع ولكنه بعد تخلصها وفرارها جدياً في أثرها متقصياً مقتصاً وفك بالاثبت أو بواحد منها. وإيضاً يُشترط أن يكون المضاجع والمنعول فيه الفعل الشنيع من السوء لأنه لو كان من المذكور كابن الرجل وأخيه لا يحسب القاتل معذوراً في القتل

وأما لو قتل المرء من براه بمحاول اغتصاب عرض زوجته أو إحدى محاربه أو ابنة أو استه فمن حيث أن فعل القتل واقع على هذا الوجه دفاعاً عن العرض يعني من المجازاة وفقاً لحكم المادة (١٨٦) إلا أن يكون في الوسع والامكان دفع محمول غصب العرض أو الجماع غصباً على نحو ما مرّ في شرح المادة المذكورة وبقدم المحامي عن عرضه على القتل انتقاماً واحداً فلا يعني عنه ولا يعذر بل يجزى جزاء القاتل العادي (*)

(*) قال رشاد بك يلزم في معذرة القاتل بحكم هذه المادة أن يرى بعينه فعل الزنى وزوجه ونحوهما. ويعذر في القتل أيضاً فيما إذا شاهد الرجل زوجته ورجلاً آخر متعاضدين على فراش واحد لأن مثل هذه الحال المنكرة المريبة تدل إما على وقوع فعل الفجور وانقضائه وإما على شك مباشرة الفعل. بخلاف ما لو رآها مثلاً يتكلمان ويترحان في حديقة أو غرفة أو على الطريق وقتلها كليهما أو أحدهما لا يعذر إذ من المحتمل أن تكون المكالمة والمزاح ما لم يقصد به قضاء الوطر «الزنى» فضلاً عن عبارة النص مفيدة برأي العين في حال مباشرة الجماع

وقد اطلال رشاد بك البحث في معنى قول واضع القانون «وقتل الاثنتين معاً» حتى كاد أن يرجح إيجاب المعذرة للقاتل في قتل كلا الزانيتين ونفيها عنه في الاقتصار

المادة (١٨٩) من يفعل القتل والجرح والضرب على سبيل
المقابلة فهو كذلك معذور . الا ان ماموري الضابطة يستثنون في هذا
الباب اذ لا يسألون عما يستطيعون من افعال القتل والجرح والضرب
حسب المسامح الميّن في نظامه المخصوص باجراء وظيفة ماموريتهم .
والذين يقابلونهم لا يكونون في عداد المعذورين بوجه من الوجوه
كما ان واضع القانون اعنى فاعلي القتل والجرح وقاية للنفس والعرض او دفاعاً
عنها على ما تقدم في المادة (١٨٦) كذلك عذر القاتلين والجرحين والضاربين
بحسب هذه المادة (١٨٩) على سبيل مقابلة الفعل بمثله ولكن هذا لا بد على الاطلاق
من ثبوت كون الفعل قد وقع بالمقابلة
وعليه فمن يقتل او يجرح آخر بالسلاح كالمديّة والبدقية مقابلة لافدائه على

على قتل احدها واقام على هذه التفرقة عدة حجاج وبراهين منها ان قتل احد الزانيين
دون الآخر مع استطاعة قتلها جميعاً يريب في ان للقاتل باتلاف المتناول أرباً وغرضاً
اجيباً عما حذاه عليه الغضب والامعال من رويته فعل الفخذاء بن يغار عليها طبعاً . على
انه عاد في آخر البحث الى موافقة راي الجمهور في معذرة القاتل احد الزانيين دون الآخر
لاحتمال عدم تمكنه من قتلها معاً . ومع كل ذلك به الحكم الى التدقيق والتروي في
القضية للوقوف على جاية سبب القتل الأحادي دون الثاني احترازاً من ان يكون
الباعث عليه أربّ وغرض آخر في نفس القاتل ليس مما حدث اليه حدة الغيرة على
العرض كما مر « اه »

وقال سيمون افندي عذر القاتل في الزنى لا بد فيه من كونه قد رأى الفعل الشنيع
بعينه وان تكون المرأة الزانية اما زوجته او احدي محارمه والأفلا يعذر
ومن رايه ايضاً التسمية في معذرة القاتل لاجل الزنى بين ان يقتل الاثنين جميعاً
واحداهما دون الآخر . وانه يشترط في قبول هذه المعذرة ان يقع القتل عند مشاهدة
مباشرة الجماع من غير تراخ . ولا ابطاء والألو ثم الفعل الشنيع ومضى وقته وفترت سورة
الحق وسكنت ثورة الغضب غيرة على الزوجة او احدي المحارم الناشئة عن مشاهدة المباشرة
ثم تذكر المرء المفتات عليه في عرض تلك الفعلة الشنعاء وتأثر فاقدم على قتل الفاعلين

ضربه بضرب أو رميه بحجر صغير في ثقل افة أو اثنين لا بعد فاعلاً القتل أو الجرح مقابلة للقتل بمثله ولا يكون معذوراً في فعله مطلقاً وإنما يجزى بالجزاء المعدية لمثاله من القاتلين والجرحين . أما لو كان في يد الواجب بندقية وقابله الموثوب عليه بسكين عد معذوراً لان كلنا الآتين من الآلات القاطعة الجارحة الصالحة للقتل . ولكن عبارة النص مخرجة من قيد هذا المحكم مأموري الشرطة (الضابطة) الموقعين فعل القتل والجرح والضرب على سبيل المقابلة فهم لذلك غير مؤاخذين بأفعالهم الواقعة في هذه الصورة حسب القانون

مثال ذلك . اذا كان الجنود النظامية والضابطة والبوليس والجندرية والمديرون والقائمون المعدودون في مأموري ادارة الضابطة ومن مائلهم من مأموري الضبط والربط خارجين في تعقب احد الاشتباه الاشرار المنتهم بقتل او سرقة وقتلوه او جرحوه مقابلة للفعل بمثله « اي انه لما حاول الايقاع بهم او فعلوا به مقابلة » فلا يؤاخذون بعلمهم بحيث تحقق واقعية صورة المقابلة في ما فعلوه من القتل والجرح . ومتنضاه ان

كلهما او احدهما لا يكون معذوراً لان القانون بعذره في القتل حال رؤية الفعل لشدة حدة الانسان حينئذ وعدم تمالكه نفسه بخلاف ما يصير اليه بعد انقضاء الامر وقواته فانه لا يعود معذوراً في الاقدام على فعل القتل الا ان يكون بين مشاهدة فعل الفحشاء والقتل وتيرة فتور يستطيع فيها مريد القتل القاس آله للفتك من يتدوا من عند احد جيرانه فمولا يزال في مثل هذه الحال معذوراً ايضاً

ومن قوله . لو ارتاب رجل في زوجه او في احدي عماره واستدللاً بجركاتها واموالها انها متهافنة على المواناة في فعل الزنى او انها اعتادت ان تواتي رجلاً على الهر وتوارى في مخيل من بينه مترصدًا مجيئه على غير علم منها ثم كان الامر على ما خيل ابي جاء الرجل وهم بمجماعة امرأته فآثته على الجماع فاعجلها عنه بان فجأها وقتك بها معاً او باحدها فمثله قاتلاً لا يكون معذوراً وإنما يحكم عليه بالاعدام اعتماداً القتل عن سبق تصور واستعداد وتصميم « ا ه »

نقول ومثله من يفود على امراته او يوم آخر القيادة عليها حتى اذا آمن منه الزاني الغيرة على امراته ترصد فتك به لأرب وغرض في نفسه او لتغيره عليه او لتحويل ثالث له عليه حتى يغتاله ونحو ذلك من الامثلة التي تكون مظنة لسبق اضرار السوء والمكر وقصد القتل مما خرج عن حد الحكمة وتجاوز سنة الغيرة

يكون الشخص الشفي المتعقب المطلوب مسلحاً وفي حال شبه السلاح وتجريده على طالبه وممسكه ويقتوه فاخذوه ميتاً او جريحاً . ومن الامثلة في هذا المعنى ما لو خرج اهل الدرك المار بيانهم في تأثر مجرم وطلبوه فقتلوه اي ادركوه ولم يقدم على المقاومة والمواقعة ولكن تعذر القبض عليه سالماً او حياً . وقد امرت الحكومة السنية ان يؤتى به حياً او ميتاً ولم يمكن امساكه دون اعمال السلاح فيه واثنائاً قتلاً او جرحاً ووقعوا . فما عليهم من جرح ولا باس ولا هم يسألون عما يفعلون قياساً على ما في عبارة النص من التودد الاستثنائي المخرج لم من حكم المواقعة والمجازاة

واما ان كان الشخص المتعقب المطلوب مسلحاً ولم يقدم على حركة وفعل مما هو من قبول المقاومة والمواقعة او لم يكن شاك السلاح او كان مستطاعاً امساكه مقدوراً عليه في كلتا هاتين الصورتين سالماً مبنياً عليه حياً فلا يباح ولا يجاز قتله ولا جرحه وان اوقع به المامور جوزي جزاء القاتل والجراح من سائر الناس غير مستغاد شيئاً من المезде والاعفاء

ومن ثم قالدين يقابلون المامورين بالمثل في حال مباشرة وظائفهم لا يعذرون مطلقاً وانما يجزؤون وفقاً للواد المخصوصة بافعالهم وبحسب نوع الجرم الذي فعلوه ودرجته (*)

(*) قال رشاد بك الوجه في استثناء الشرطة (الضابطة) ونحوها من المезде بمنقضى الفرق القانونية من هذه المادة هو ايثار واضع القانون لم بالاعفاء وآية الفرق بين الاعفاء والمезде انها لا تنفي الجزاء بالكلية بل تخففه على ما سترى في المادة الآتية بخلاف الاعفاء فانه ينفيها راساً « بمعنى انه لا يدخل في مفهومه ترتب عقوبة وجزاء مطلقاً فالفاعل المعنى من باقى فعلاً ممنوعاً بحسب الاصل ولا يوجب مجازاة بالكلية بحسب الحال كالافعال الغير الممنوعة قانوناً وليست المезде كذلك فان نفس مفهومها يدل على المجازاة الخفيفة والفاعل المذكور لا يزال فعلاً محظوراً غير مباح قانوناً وان خف جزأه وبهذا الاعتبار يكون بينها عموم وخصوص او اطلاق وتقييد فتأمل » وذلك لان الشرط وامثالهم من رجال الدرك قد اُجيز لهم في قانونهم ونظامهم ان يقابلوا بالمثل من مجرد عاهم السلاح غير مؤخذين ولا مطالبين بالانقياع قتلاً وجرحاً في مثل هذه الحنة المنكرة الخطيرة بيد أنه يشترط ان يكون اقدامهم على مقابلة الفعل مثله واقعاً حين اجرائهم مامورينهم ليس الا فلو اقدموا على هذه المقابلة ووقعوا

المادة (١٩٠) القاتل او الجارح او الضارب الذي يتحقق عنده
يحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين . ومثل هؤلاء يجعلون ايضا قيد

احد في ما خلا مباشرة المأمورية عوملوا وعوقبوا كآحاد الناس وقصي عليهم مجزاء
لمعذور لتقد شرط الاستثناء المثبت وجوده بحال اجراء الوظيفة . ومن الامثلة في هذا
الصدد ما لو امروا بالقبض على جان والاثبات به حيا او ميتا فانطلقوا في طلبه
واذ لقوه فر من امامهم هاربا يلتمس النجاة فرموه بالرصاص فقتل كانوا غير مسئولين
ولا مواخذين بخلاف ما اذا لم يفر الجاني المطلوب من امامهم التماسا للتخلص من ايديهم
بل ثبت ولم يجرّد في وجههم سلاحا وثأني لهم ان يسكوه ويبحثوا به حيا فقتلوه عمورا
او علما فيه او انتقاما منه او لسبب آخر مما كان فيجاوزون جزاء القاتل « ا ه »

قال سيمون افندي بهم من لفظ المقابلة الوارد في متن هذه المادة القانونية ان
يكون الفاعل قد قابله عدوه بمثل فعله يعني انه لو سبه او شتمه او اهانته بالكلام على
الاطلاق لا يلحق ولا يسوغ له ان يقابله بالسلاح او العصا متزلا فيه قتلا او جرحا
بخلاف ما لو وثب عليه بالآلة قاطعة كالسكين والخنجر او البندقية والطبقة حتى انه ان يقابله
بمثل فعله وان قتله في مثل هذه الحزة كان معذورا . وايضا لو صوب رجل بندقية نحو
رجل آخر وسامه وكلفه ما لا يطاق قائلا له تهديدا ففعل هذا الامر والا فاني قاتلك
وقابله المهدد بالقتل عد معذورا . وقس عليه من رأى رجلا واتى بالسلاح على زوجته
او اولاده او اقربائه وقابله بالمثل فقتله فانه معذور في فعله ايضا

ومن رايه ايضا انه كما يعني القاتل دفاعا عن النفس والعرض بحكم المادة (١٨٦)
كذلك يُعذر القاتل في قتله من اقدم على هتك عرضه وانتهاك حرمة قولاً وفعلًا
« لعل مراده بذلك ان يكون الواقع في العرض قد وُلغ فيه واستطال عليه ثلبا وتزبنا
فاحشا او حاول ان يلحق به ما لا يحتمله الطبع كما يستفاد من ثمة قوله وهو » ويستنتج
من المقدمات الموردة آنفا ان لفظ المقابلة المذكور في متن هذه المادة لا يحمل على معنى
مقابلة العمل بمثله تماما اذ لو وقع تعرضات تعدية ومداورات ومراودات عييفة او
تعديات اكرامية على نفس انسان وعرضه وبلغ منه الغضب والمحنة حدا لا يسعه معه
ان يميز فعله ولا ان يفرق فيه بين الجائز والموسع وخير العاقبة من شرها فافدم عن
عمور في فورة الغضب على ان قتل من اراد السوء بنفسه وعرضه فلا يكون من العدل

مراقبة الضابطة من خمس سنين الى عشر سنين بحسب مقتضى الحال
 أي ان القاتل والجرح والضارب الذي ثبت وتحقق معذرتة بمقتضى المادة (١٨٧)
 كلها او الفقرة الأخيرة منها وبمقتضى الفقرة الاولى من المادة (١٨٩) يكفي بحسب من
 ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وذلك باعشار حاله وشأه ودرجة جرمه ومع هذا يحكم
 ان يحكم عليه بالجزاء المعين لفعله بل ينبغي ان يقضى بمعذرتة ويجازى بجزاء القاتل المذنب
 « بشير الشارح بذلك على المحكام ان يمعنوا النظر غاية الامعان في مثل هذه الامور
 فان رأى الباعث على ارتكاب القتل امرًا عظيمًا موجبًا خطرًا على نفس القاتل او هاتكًا
 العرض هتكًا فاحشًا يفقد معه الصبر وبعد التجرد والاحتمال كان الاولى بهم ان يحكموا
 بالمعذرة في مثل هذه الحال الخطرة والحزرة المسكرة . وبغرب من ذلك ما سيجي ارشاد
 بك في شرح المادة (١٩٠) التالية »

قلت قد طالما اعلمت الفكرة لادراك سر الفرق بين فعل القتل دفاعًا عن
 النفس والعرض بموجب المادة (١٨٦) وفعل القتل مقابلة لاجل وقايتها بمقتضى
 المادة (١٨٩) فلم ينهيا لي اكناه ذلك العزم ان بين احكام المادتين المذكورتين
 فرقًا ظاهرًا وهو ان القاتل في سبيل الذب والدفاع لا يستوجب شيئًا من
 المجازاة والقاتل على وجه المقابلة والمجازة يجزى جزاء القاتل المذنب وما زلت
 انفر وابحث حتى عثرت على معالة في هذا المعنى لاحد المتبحرين في علم القانون مشورة
 في العدد (٣٩٧) من جريدة المحاكم فتوصل لي منها ان القتل دفاعًا هو نحو ان
 بسطو وبصول واحد او اكثر على انسان سطوة منكرة فبرناع وبيندر الدفاع عن
 نفسه فيعاجهم بالقتل كلهم او بعضهم فعل الضعيف المبالغت في دفاع المبالغت القوي
 كما يدل عليه لفظ المدافعة لغةً ولهذا اعفى القاتل المدافع عن نفسه من الجزاء مطلقًا .
 قال « أي صاحب المقالة » واما القتل بالمقابلة فهو نحو ان يقدم رجل ساطيًا على آخر
 مكافئ له فتهض اليه ماصبًا وبجأة عن سطوته بان يقابله بمثل فعله فلو فتك به في
 اثناء هذه المقابلة والمجازة عذر في قتله اياه وقصي عليه بجزاء القاتل المذنب . ومن
 تفرس في لفظ المقابلة لغةً وجده بمعنى يقرب مما قررناه من المناصبة والمصاولة مواجهة
 بخلاف المدافعة فانها تشعر بعدم التكافؤ في المواقعة بين الهاجم والمهجوم عليه كما مر في
 المثال الاول . وبذلك ظهرت آية الفرق بين فعل القتل دفاعًا والقتل مقابلة .
 فتأملها فهي من الدقائق القانونية التي قل من تنبه لها وادرك كنهها

عليه بجماع تحت عبادة الضابطة ونظاريهما من خمس سنين الى عشر سنين طبق
النقاعة الموردة في المادة (١٤). اما قوله في المتن «بحسب مقتضى الحال» فيراد به
تخيير المحكمة بين ان تحكم او لا تحكم يجعل المذور قيد مراقبة الشرطة يعني ان شاءت
قضت عليه بذلك وان شاست تركته واكتفت بتعبيه من حبسه على ما مر
ومع ما تقدم فان كان الجرح او الضرب الواقع من المذور خفيفاً وحكمت المحكمة
على الجارح والضارب وفقاً للمادتين (١٧٨ و ١٧٩) فلا تكون بذلك مخالفة لمقتضى
القانون لان للجريمين حق الاستناد من الاحكام القانونية ذات الجزاء الخفيف (*)

(*) محصل ما قاله رشاد بك في شرح هذه المادة ان البعض يعترضون على
واضع القانون في قضية تعيين المجازاة بحسب هذه المادة بان تخفيف جزاء جناية القاتل
المذور وحطه الى حد جزاء الخفجة هو في الجملة منافٍ للعدالة والنصفة باعتبار التفاوت
بين جسامه الجريمة وقلة المجازاة لان اتلاف النفس وهدم بنيان الله هو اثم عظيم وجرم
جسيم جداً ولم «اي للمعارضين» في ذلك براهين وجمع وادلة يؤيدون بها رأيهم . وعليه
فهم يرتأون انه ينبغي ان يكون الحكم على القاتل المذور بالكورك لا اقل من خمس
سنين . قال «اي رشاد بك» ولكنهم غير مصيبين بهذا الاعتراض لان الافعال التي
يُعدَر فيها الماعل على ما في الفقرة الثانية من المادة (١٨٧) والفقرة الاولى من المادتين
(١٨٨ و ١٨٩) تكون فيما تصبر به النفس والعرض الى حال الخطر «وهنا اتي بامثلة
للافعال المذكورة واطال الشرح الى ان قال ما مؤداه» نعم انه كثيراً ما ينبغي
للانسان ان يدع قصد الانتقام لنفسه من عدوه او ممن اراد به شراً عدولاً الى مراجعة
من تجب مراجعته في طلب الصفة والانتقام من المسيء ولكن قل ان نجد انساناً يصبرون
على الذل والضم والاذى بطول اناة الى هذا الحد خصوصاً ان التعريض للخطر هو
وارد على النفس والعرض وكلاهما لا يعدل بهما المرثية شيئاً وعليه فلو انتقم من عدوه وهو
في سورة الحنث وفورة الغضب على ما مر لم يكن من العدل جزاءه باكثر مما في هذه
المادة القانونية «اه»

قلنا المنسوب اليه الاعتراض على حكم هذه المادة انما هو حصره صيمون افندي
«اول من شرح قانون الجزاء العثماني وله بذلك فضل التقدم» كما يستفاد من كلامه
فيها بيد أنه لم يعترض على واضع القانون تسوطة وتخطئة له وانما يلمس النظر من اولي

المادة (١٩١) اذا بيعت شخص بورقة مخنومة او غير مخنومة وبامضاء او بلا امضاء الى احد الناس في ان يرسل اليه او الى مكان عينه له دراهم نقدًا او اشياء او مطالبب آخر . او انفذ اليه في ذلك رجلاً واخافه وهدده بانه اذا لم يبعث اليه بما طلبه منه ولم يجبر له ما كلفه اياه الحق به بعض مضرات مما يوجب جزاء الاعدام او الكورك المؤبد على فاعاه قانونًا الا ان ذلك لم يصر الى الفعل فيوضع التجاسر على مثل هذه الجنايات في الكورك مؤقتًا . وان لم تكن المضرة التي انذر بايقاعها من الجنايات الموجبة المجازاة المذكورة قانونًا بل من الانواع التي هي اخف منها ولم تخرج ايضًا الى حيز الفعل فيحبس اي التجاسر من سنة الى ثلاث سنين وبغرم باداء ثلاث ذهبات الى عشرين ذهبًا مجديًا جزاء نقدياً

من انفذ الى آخر مكتوبًا او رسولاً يقترح عليه دراهم او اشياء غيرها او يسوئه عملاً مذرًا اياه بالاذية والضر والشران ابي اتمام ما اراده منه فان كان ما انذره به من الجنايات المستلزمة جزائي الاعدام او الكورك المؤبد وضع في الكورك المؤقت وفقاً لحكم الفقرة الاولى من هذه المادة ولو لم يتم النذر « اي لم يفجر وعيد له بالشر » مثالة . رجل سام آخر امرًا ثم اعلمته متهدداً بانه ان لم يفعل يقتله او يحرق بيته فيجزي المتهدد بالكورك المؤقت وان لم يتم النذر والوعيد . اما لو كان ما انذره وهدده به ليس من الافعال المستوجبة جزاء الاعدام او الكورك المؤبد لم تكنها وانما هي من الجنايات الاخف جزاء منها كالتي توجب السجن في القلعة مؤبداً او مؤقتاً او الكورك المؤقت ولم يتم اجراؤها على المذرمهدد فيحبس المذرمهدد من سنة الى ثلاث سنين وبغرم ايضاً باداء ثلاث ذهبات مجديات الى عشرين ذهبًا مجديًا جزاء نقدياً وفقاً للفقرة الاخيرة من هذه المادة . ومثل ذلك ما او اقترح السان على آخر ما اراد منه ثم انذره بسمل عينه وقلعها او قطع يده او بثلث عرضه وسائر ما هو من قبيل الجناية ان لم يفعل .
الحمل والعند تسوية للنصوص على هذه المادة ذهاباً الى تشديد عقوبة القاتل المعذور بالكورك لا اقل من خمس سنين

ومفهوم عبارة النص انه اذا كان التهديد الواقع محمولاً على نوع المجنحة كأن يقول المهدد للمهدد افعل هذا الامر والا أضربك او اسرق سائلك « اي ماشيتك التي في المرعى » فمن حيث ان يهدده اياه فاصر على فعل يقتضي جزاء المحس المائل للجراء المعين هما فان لم يوقع نذره وبخز وعيده فعلاً لا يصبر جديراً باحد الجرائم المحررين في متن هذه المادة على الصورتين المتقدم بانهما (*)

❖ الفصل الثاني ❖

(في الجبارة المترتبة على اسقاط الجنين وبيع المشروبات المدخولة)
(وبيع السموم بلا كفيل)

المادة (١٩٢) من سبب اسقاط جنين احدى النساء الحوامل بالضرب او بفعل آخر تستوفي منه الدية الشرعية . وان كان هذا

(*) ذكر رشاد بك ان قطاع الطرق والمتشاهرين بالشر والدقاوة قد صار ارتكاب مثل هذه الجرائم الفظيعة ديدناً لهم مألوقاً ودأباً معروفاً ولهذا وجب ان تكون عقوبتهم على افعالهم باشد ما يجزى به فاعلو افعالهم وليسوا منهم تحليفاً لهيئة الاجتماع الانساني من اذبانهم وشروهم ولكن يشترط ان تكون اقتراحاتهم وانذاراتهم مشبهة كتابة ذكرى فيها اسماءهم اولم يذكرها او ان ينفذوا بها الى المقترح عليه المهدد رسولاً مخصوصاً من قبلهم ويسبغ التدقيق حين المحاكمة احترازاً من عدم صحة ما عزي اليهم واقترانه واختلافه طلباً للانتقام

قال وبناء على ذلك فلو قال امرء لآخر عن تهور وفورة غضب يسمع من جماعة ان لم تعطني ذاك الشيء مثلاً او ان لم تؤد الي كذا درهم فاني موقع بك قتلاً او مدمراً لبيتك لا يجازي على مجرد هذا القول بحسب هذه المادة لعقد الشرط القانوني وهو ابلاغه ذلك كتابة او مخاطبته اياه بلسان آخر . ولو وجبت مجازاة كل من نطق وفاء بمثل هذا القول بمقتضى هذه المادة لضافت السجن بالمحبوسين مؤاخذه لهم ببوادر كلماتهم على النحو المذكور . فعلى المحكام اذن ان يراعوا الفرائض الحالية والمقالية وشان القاتل الى غير ما ذكر مما تجب رعايته لدى المحاكمة خصوصاً الشرط القانوني السابق بياته وهو ان تكون رسالة الاقتراح والذم والوعيد خطأ او بلسان اسان

التعدي عن قصد منه يوضع في الكورك الموقت:

من اقدم عن على ضرب امرأة حامل بقصد اسقاط الجنين او سناها دواء مسقطاً له تستوفي منه الدية الشرعية وبحكم على مجرم الكورك الموقت ، اما اذا احدث ضرب حاملاً او اجري عليها فعلاً لم يقصد به اسقاط الحمل علم بكونها حاملاً او لم يعلم فاسقطت بتاثير الفعل فمن حيث انه لم يفعل بها ذلك عن قصد الاسقاط لا يكون مستحقاً للمجازاة المخصوص عليها بهذه المادة ولكن لو صدر عليه حكم شرعي باداء الدية الشرعية وعمل بهتضاه لما ان الحكم القانوني لا يمنع ولا يحرم المحقوق الشخصية . وبناء على ذلك فمن يصبر سبباً لاسقاط الجنين بايقاع الضرب او فعل آخر من الافعال الغير المقارنة القصد لا يعفى من العقوبة والمجازاة بالكلية وانما يجري حسب حركته وعمله بالمجرم المعين في المواد (١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٢) الموردة آنفاً

المادة (١٩٣) من تسبب في اسقاط الجنين بان سقى احدى الحوامل دواء لذلك طوعاً او كرهاً او ارشدها الى ما يسبب الاسقاط فاسقطت سببه بحبس من ستة اشهر الى سنتين . وان كان هذا المسبب للاسقاط طبيياً او جراحياً او صيدلاً فاجراؤه الكورك الموقت

من يسقى امرأة حاملاً دواء لاسقاط الحمل عن رضى منها او بغير رضى او يعلمها ما لم تكن تعلم من اسباب الاسقاط ووسائله فتسقط باخذ العلاج او تاثير المسببات والتدابير التي دلت عليها وعلمها ايها المجري بالحبس من ستة اشهر الى سنتين . وانه كان طبيياً او جراحياً او صيدلاً يوضع في الكورك الموقت

اما الحامل التي تتولى الاسقاط بنفسها « اي انها تحنل من عند نفسها مباشرة بلا معين ولا مشير » فلا تؤخذ بعلمها لعدم النص في هذه المادة على تعيين مجازاتها . ثم لو انت الحامل صيدلاً نباتياً او عطاراً وانما عت منه ما يتوصل به الى الاسقاط ولم تعرفه كيمية استعمال العلاج الماخوذ وغفل هو عن ان مرادها بذلك اسقاط الحمل ثم مضت وشرت الدواء المسقط فاسقطت لا يجازى وفقاً لحكم هذه المادة لانه منصور على من يبيع دواء او يستقيه او يرشد الى وسيلة اخرى سبب اسقاط الجنين وبصيرعلة الاسقاط . فلما حتى لو سقى الحامل دواء لغاية الاسقاط او دل على سببه ووسيلته ولم تسقط الحامل

بتأثير عمله على خلاف المتوقع منه لا يستوجب الجزاء المبين في هذه المادة (*)

المادة (١٩٤) من تسبب في مرض انسان او في تعطله عن اكتساب مقدار من ربحه بواسطة بعض اشياء يعطيه اياها قصداً دون ان يمته بحبس من شهر واحد الى سنة واحدة ويؤخذ منه ثلاث ذهبات الى خمسة وعشرين ذهباً مجدياً تضيفاً يعطاه الرجل المصاب

تقدم في شرح المادة (١٨٠) وشرح ذيلها ان من يعطي شيئاً بقصد انلاف النفس ولم يتم التلاف لمحاولة اسباب مائة خلافاً لنية الفاعل بوضع في الكورك الوقت وبذكر في هذه المادة (١٩٤) ان من لم يرد بأخر القتل ولكنه يقصد الحاق الاذى والضرر يدين كاسقامه وامراضه مثلاً او تعطيله عن عمله احراقاً واشجاراً اياً ما بان يعطيه اشياء من اي نوع كان تورث المرض او تبعث على العطلة كما جاء في منطوق المادة بحبس من شهر الى ستة وبغرم ثلاث ذهبات مجدية الى خمسة وعشرين ذهباً مجدياً تضيفاً يؤدى الى من قد ابتلاه بالسقم او الضرر على ما مر . اما لو فعل به ذلك ولم يمرض ولم يتعطل عن عمله فلا يكون من سبيل الى مؤاخذته ومجازاته بحكم هذه المادة . وكذلك لو اعطاه ما اعطاه ونشأ له عن الشيء المعطى اثر اذى ولم يكن للمعطي قصد الى الاذى والضرر . اما اذا اعطى انسان مثل هذه الاشياء المؤذية بقصد واحد ماموري الدولة في حال مباشرة الوظيفة او لاجل اجراء حكم المامورية فأثر ذلك فيه الى حد ان صار علة لمرضه فيجازى الفاعل ضمنى الجرائم المبين اقل فعله بموجب نص المادة (١١٥) ولا يكون الجزاء اقل من حبس ستة اشهر على الاطلاق (*)

(*) عند رشاد بك القابلة في هذا المعنى كالطبيب والجراح والصيدلاني « اي انها اذا صارت سبباً لاسقاط الجنين عن قصد جوزيت بجزائهم حسب هذه المادة »

(*) شرط رشاد بك للمجازاة يقتضي هذه المادة ان يثبت لدى المحكمة ان المعطي مثل الاشياء المذكورة كالادوية والعقاقير قد قصد باعطائها امراضاً آخذها وتعطيله عن عمله والا لو اعطاه اياها على سبيل المزاح والمباينة والضحك والمهازلة ولم يفرغ عنها كبير امر من الاعلال والعطلة عن الاعمال لا يجزى الفاعل الهازل بالحبس بل بالجزاء النقدي لا غير . قال وحتى لو تناول الشخص الشيء المعطى واستعمله عن رضى وطواعية لا يترتب على المعطي حبس ولا جزاء نقدي

المادة (١٩٥) الصيدلاني الذي يفتح دكاناً وليس لديه شهادة
يغلق دكانه اول الامر ثم يغرم باءاً عشر ذهبات الى خمسين ذهباً
مجبدياً جزاءً نقدياً

جاءت هذه المادة قاضية بافعال الصيدليات التي يفتحها باعة العقاقير خلواً من
شهادة ورخصة رسمية مستفادة من لدن الحكومة السنية وتغريمهم بعشر ذهبات مجبدياً
الى خمسين ذهباً مجبدياً جزاءً نقدياً . وللصيدالة نظام مثبت في الصفحة (٨١٧)
من ثاني مجلدات الدستور يتضمن تفاصيل المعاملة الواجب اجراؤها على من يزاولون
وممارسون صناعة الصيدلة « اي بيع الادوية والعقاقير » بلا رخصة او يكون لديهم
رخصة او اذن ولكن يقع منهم حركات ونصرفات شاذة عن حد النظام وكون النظام
المذكور متأخراً وضعاً ونشراً عن هذا القانون التجاري شرحه يوجب توفيق المعاملة
المعاملة بالصيدالة على مقتضى النظام المتأخر

ولكن رابياً في تمة النظام المار ذكره بياناً لكونه مرعي الاجراء في الاستانة ولحقاقها
خاصة فاختارنا بحث عن امر نستدل به ونستند اليه في اعتبار هذا النظام شاملاً
متاولاً لباقي الصيدالة في سائر الممالك المجروسة اولاً ثم راجعنا من نجيب مراجعته في
مثل هذا الشأن فلم نظفر بالضالة المشدودة اي لم نعثر على سند قوي وثيق في هذا
الصدد ولا على امر متعلق به فاشتينا نرجو من المرجع المخطوطة ذلك ان يزيل اللبس
والتردد ليكون القانونيون على بينة من قصبة امثال اولئك الصناديق ومن ثم اخترنا ان
نورد فصل المجازاة من النظام المذكور في العدد (٢٥) من خاتمة الكتاب . ولما كانت
المعاملة الواجب اجراؤها في جانب الاطباء الذين يعالجون ويدارون خلواً من شهادة
لم تدرج في هذا القانون الجزائي وكان لابد من معرفتها « اي المعاملة » رأينا ان نبينها
بايراد نظام الطب المشتمل عليها ايضاً في العدد (٢٦) من الخاتمة (*)

(*) قال رشاد بك لو حدث ان الصيدلاني الغير المأذون له بموجب شهادة
« ديلومه » ان يمارس ويتعاطى الصبغة باع من انسان دواء غلط عليه في تركيبه
وتجهيزه فاخذ الشاري وشربه فمات لجوزي « اي الصيدلاني » وفقاً للمادة (١٨٢)
على انه لو كان ذلك من سبق قصد ونية فيجزي بها بسنخه جرمة قانوناً . وكذا

المادة (١٩٦) الذين يبيعون اشياء مضرّة تخل بالصحة العمومية
او اشربة مدخولة او يبيعون سبواً بلا كفالة من فيحبسون اسبوع واحد
الى سنتين ويؤخذ منهم ذهب مجيدي واحد الى خمسة وعشرين ذهباً
مجيدياً جزاء نقدياً وتضبط الحكومة الاشياء التي باعوا

اي ان الصيادلة والعطارين وسائر الذين يبيعون شيئاً يورث متاعاً سقماً ونقصاً
في الصحة او يبيعون سماً دون اخذ كفالة بائع لا يستعمل فيما يجلب ضرراً يُجازون
بالجزاء المعين في هذه المادة ويضبط الشيء المبيع ولو لم يمرض احد او يحدث اثر مضر
بشيء . ومن يقدم على بيع مثل هذه الاشياء للناس مع علمه بانها مفسدة للصحة العمومية
او يعطي مادة سامة دون ان يقدم له طالبها كفالة بائع عاقبة استعمالها ثم ينشأ عنها
اعتلال انسان او امر ذو بال فيجزي ايضاً بهذا الجزاء ولو لم يكن له «البائع» في
ذلك يد او قصد على الاطلاق . اما اذا كان البائع لا تبلغ معرفته ان ما يبيعه يؤدي
الى فساد الصحة العمومية فلا يستوجب المراقبة والمجازاة يقتضى هذه المادة (١٩٦)
وانما تجب معاملته وفقاً لحكم المادتين (١٨٢ و ١٨٣) بحسب نوع ما ينشأ عن
سعال الشيء المبيع كالمرض ونحوه (*) .

او غلط الصيدلاني ذو الشهادة في تركيب العلاج ونهيه مجزي بحكم المادة (١٨٢)
المذكورة لانه قصر في التدقيق والانتباه والاحتراز من الغلط

(*) ذهب سيمون افندي وتابعة رشاد بك ان الضبط يقع على المبيع الماخوذ
من تلك الاشياء الضارة لا على الباقي منها عند البائع في مخزنه او دكانه اذ ان الباقي
هناك يمكنه بحظر بيعة ومنعه . ومقتضى الكلام في هذا المقام ان المراد بالاشياء المذكورة
العقاقير اي الادوية النباتية والكيمياوية والمعدنية التي يتعاطى بيعها الصيدلاني غير
القانوني كالعطار وامثالهم من اصناف الناس ويلحق بها الاشربة المدخولة «المغشوشة»
التي يجري فيها البيع التعاطي بين عموم الناس

واما بيع السم خلواً من نذرة طبيب «ربشة» فيوجب المراقبة بائعه ولو
صيدلانياً صاحب شهادة «دبلومه» ورخصة في ممارسة الصنعة وتعاطيها لاسيما
اذا نشأ عن ذلك اذى وضرر بانسان من جراء السم الماخوذ على هذه الصورة «وما
احسن واصوب تحرر حذاق الصيادلة القفاز من اعطاء السم ولو نزرّاً قليلاً خلواً عن

❖ الفصل الثالث ❖

(في مجازاة من يهتكون العرض)

المادة (١٩٧) كل من فعل الفحشاء في ولد يقل عمره عن السنة

الحادية عشرة مجازى بالحبس لا اقل من ستة اشهر

حيث ان الاولاد الذكور والامات الذين لم يتجاوزوا الثالثة عشرة من السن معدودون صبياناً وليس لرضائهم حكم فكل من يغوي غلاماً ويأثبه « اي يفعل به الفعل الشنيع » كرهاً او طوعاً وهو لم يبلغ السن المذكورة نجب مجازاته وفقاً لاحكام المواد الآتية على ما جاء في تذكير العدلية المؤرخة في ٧ صفر سنة ١٢٩١ وسناتي صورتها في العدد (٩) من خاتمة الكتاب وعليه فيكون حكم هذه المادة منسوخاً ملغى (*)

تذكر طيب تصف اخذه وتمييزه كما انهم اصابوا غابة الاصابة بحفظهم واحرازهم قوارير السم في خزانه مقللة انقاء الغلط في تركيب الادوية واعدادها ودفعاً للحدود لان الانسان محل الخطا والنسيان مما بلغ من العلم وطالت مدة مزاولته وممارسته للصناعة خصوصاً ان غلط واصف الدواء ومعطيه فلما يمكن تداركه بالاصلاح ولذا فليحذر منه الاطباء والصيادلة كل الاحتراز فانما موضوع صناعتهم وتجارتهم الارواح لا الاموال كما لا يخفى »

(*) قال سيمون افندي في المواد التابعة تفصيل شافي لبيان عقوبات مرتكبي الفحشاء وبحث ان المادة (١٩٨) الآتية تنص نصاً صريحاً على ان من يفعل الشنيع بشخص غصباً وكرهاً يحكم عليه بالاكورك الموقت وان الصبي الذي لم يبلغ الحادية عشرة من عمره لا يفرق بين التحير والشر ولا يميز المعروف عن المنكر فلا يكون لرضاه حكم ولا يعتد به ويعتد آثبه « اي الفاعل به » مكرهاً غاصباً ويجزى بمقتضى المادة (١٩٨) ومن ثم يستنتج ان هذه المادة (١٩٧) الجارية شرحها قد وضعت لغواً وحسباً لما مر من ان الاعتماد والتعويل في الحكم على المواد التالية (يستدل من ذلك ان سيمون افندي علق شرحه على هذا القانون قبل السنة ١٢٩١ التي عدلت فيها نظارة العدلية هذه المادة وبوبد هذا الاستدلال انه لم يذكر هذا التعديل ولم يشر اليه)

وقال رشاد بك ان هذه المادة (١٩٧) معدلة بتذكرة من نظارة العدلية الجلية تاريخها ٧ صفر سنة ١٢٩١ وهي واردة في الصفحة (٢٥٢) من رابع مجلدات

المادة (١٩٨) من فعل الفحشاء في شخص آخر غصباً أي افئات

عليه في عرضه بوضع في الكورك مؤقتاً

من يغتصب ذكراً أو أنثى من محاربه شرعاً «أي يفعل الفعل الشنيع قسراً وقهراً
بذكر أو أنثى لا يحل له نكاحها شرعاً» أو يغفل ويضل صبيّاً أو صبية لم يبلغا السنة
الثالثة عدت من العمر ويغشاهما «أي بطأهما» بآية صورة كانت بمعنى أنها طارعه
أو مانعه بوضع في الكورك المؤقت طبقاً لحكمه (١٩٨)

أما الاغتصاب أو الاكراه فيراد به هنا كل حركة تنع على غير رضى واختيار
كأن يرمق رجل شخصاً ويلقي نفسه عليه بقصد الرطه والجماع غير مهالر بمقاومته
وممانعته أو يوثق يديه ويربطها أو يفعل به فعلاً مؤثراً لكف مانعته نحو أن يوجه
أو يسقيه دواء الانغواء أو يسكره وما يجري هذا المجرى من الأفعال المؤثرة تأثيراً تمنع
معه المقاومة

وأما الإغفال أو الانغواء والاضلال فهو كاعطاء الدراهم أو الاطماع والافناع
بوعد الزواج وإشياء ذلك ما يغري ويستهوئ الشخص المراد عن نفسه والمحاصل
أي من وطئ ذكر أو أنثى لم يكمل الثالثة عشرة من العرسولة فعل بها إغفالاً أو
اغتصاباً أي من اغتصب بالغاً أو بالغة «أي من أتم وأتمت السنة المذكورة وما فوقها»

الدستور . ومعنى هذا التعديل أن من يأتي الذكران والإناث الذين لم يكملوا السنة
الثالثة عشرة من عمرهم ولو برضاهم يكون فعله بهم أكراهياً لأن من كان في هذه السن
لا يعتبر رضاه ولا يعتد به لعدم معرفته الخير من الشر وفرقه بين الحسن والقبح وعليه
فيكون حكم هذه المادة (١٩٧) ملغى لا يعمل به وإنما الممول على أحكام المواد التابعة لها
قال وذهب البعض أن هذه المادة وضعت في الأصل للصغار المعنود نكاحهم
كما لو عقد رجل نكاحه على ابنة لم تكمل الحادية عشرة وهو مردود بان الشرع قد أجاز
وطء من كانت في هذه السن ومعلوم أن الزوج لا يعد غاصباً مكرهاً لو غشي زوجته
جبراً «أي جامعها على الرغم منها» . ولكن إذا خطب شاب ابنة ووطئها قبل أن يعقد
نكاحها شرعاً ثم استكف من الاقتران بها وادعى عليه انواها فيجزي بمقتضى المادة
(٢٠٠) وإن ارتضاها له روجه بعد الافتضاخ أو الوطء السابق العقد وعند نكاحه
عليها فلا يستوجب المجازاة

يحكم عليه بالكورك الموقت وفقاً لهذه المادة

وأما إذا أتى ذكر لا يُعَدُّ في الصبيان مكمل الثالثة عشرة من سنه ووقع الفعل الشنيع به عن رضى منه وطواعية فليس للفاعل جزاء في هذا القانون إلا أن يلوط جهةً وعلائيةً فيجزي بموجب المادة (٢٠٢) الآتية . وكذا من زنى بنتاً ممتة السنة الثالثة عشرة من عمرها عن رضى واختيار منها فلا جزاء له إلا أن يكون الوطء قد وقع علناً . على أن أمثال هؤلاء الناس يُعاملون بحسب الأمر السامي المورد في العدد (٢٧) من خاتمة الكتاب

واعلم أنه إذا كان للمرأة الزانية بعل أو ولي وإقام دعوى العرض فنجري المعاملة بمنتهى ذيل المادة (٢٠١) وحيث أن حكم المجهون حسب منطوق مجلة الأحكام الجملية حكم الصغير فمن يغفله ويغوي ويغفل به الفحشاء ذكرًا كان أو أنثى يكون كأنه أتى صبيًا غير بالغ ويجزي بموجب هذه المادة . وإن كن مرتكب الفعل الشنيع مريبًا أو وليًا أو خادمًا باجرة شهرية فيجزي بمنتهى المادة (١٩٩) الآتية بيانها (*)

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

من أقدم على اجراء مثل هذا الفعل الشنيع كرهاً وحال دونه اسباب مانعة له اضطراراً فلم يفعل جوزي بالحبس لا اقل من ثلاثة اشهر

(*) قال سيمون افندي ورشاد بك لوائقي عدة اشخاص على ارتكاب الفعل الشنيع جبراً وغصباً وفعلوه جوزي كل منهم على حدة بجزاء الكورك الموقت وفقاً لاحكام هذه المادة حتى لو عاون احدهم الباقيين على اتمام الفعل كرهاً بان امسك المفعول به ومالاً على الاغصاب والاكراه ولم يشارك في فعل الوطء والتجور جوزي ايضاً جزاء الفاعل نفسه لا شراكه في اصل الجرم مع صرف النظر عن المشاركة في العاقبة . على انه يشترط للحكم بالمجازاة حسب هذه المادة ان يكون الفعل واقعاً كرهاً واضطراراً فلم مانعت المرأة ثم آتت وتم الفعل برضاها لا يجزي الفاعل . وكذلك لا يحرم من يأتي زوجته وبطأها جبراً لان الشرع اباحه ذلك بخلاف ما لو اغتصب رجل بغيرها «اي وطئ فاجره عامراً كرهاً ونهراً» يجزي بالكورك الموقت من غير تفرقة بين البغي وغير البغي في الاغصاب لان المادة القانونية قد وضعت لمن يرتكب الفحشاء جبراً على الاطلاق بلا تمهيز ولا استثناء كما رايت

من حاول الدخول بتنص كرهاً وإصطراراً وحال دون قضاء وطره منه مانع لم يستطع رفعه وإزالته كمنافاة الشخص الشديد أو حضور معين له أو حصول أي سبب من الأسباب الحائلة دون اتمام الفعل المراد يحكم عليه «أي على محاول الاعتصاب» بجزاء الحبس لا اقل من ثلاثة اشهر وقد علمت ان منهي مدة جزاء الحبس ثلاث سنين . اما ما يتوقف الحكم عليه في هذه المادة فهو معرفة ما اذا كان المانع قد حال دون اختيار المتصدي للتعدي والاعتصاب اذ لو كان الحائل باختياره لم يكن له جزاء وذلك كأن ينهي ويشي المقتصب المستهتر عن اتمام قصده وقضاء وطنه ارعاء عن التبع ورجوعاً عن المكر

وساء على ما تقدم فالذي يحاول ولو على سبيل الاغفال والاضلال اتيان وادب صبي ومجنون في حكم الصبي ويحول دون مراده منه مانع قوي لم يستطع معه اتمام الفعل الشنيع يحزى بتنفيذه المادة (١٩٨)

المادة (١٩٩) اذا وقع فعل الفاحشة جبراً على المفعول به إما من قبل مربيه او وليه المتسائط عليه وإما من قبل المستخدمين عنده مشاهرة قضي على الفاعل منهم بجزاء الكورك مؤقتاً لا اقل من خمس سنين

أي ان المربي او الولي لما كان مدوباً شرعاً وقانوناً ومروءة ان يحسي وبقي من عهد اليو تربيته او جعل تحت ولايته ذكراً كان او انثى من سلوك مسلك اللاتمة والذين وورود مورد المثلبة والمعرفة وان يرشد همة النجاح والملاح ويدرجه الى جادة الخير والصالح مانعاً اباه ناهياً عن اتيان المكرات والمخاري والمخطورات بحسب دينه ومعتقده غير متوان ولا متهامل في تاديبه وتوقيفه ولم يصارته الى حيث يقتبس العلوم ويجتذق الفنون وجب اذا وجد «بغني المربي او الولي» في حال منافية للانسانية مخالفة للديانة بالكلية كأن يكرهه على الفعل الشنيع ان يحزى بالكورك المؤقت من خمس سنين الى خمس عشرة سنة . ومثله جزاء الخادم اذ انه مندوب بحسب استخدام ان يؤدي حق الامانة الى محذومه بحفظه وحفظ حرمة ومحارمه وسائر ما ينسب اليه من الاشياء

وان كان المفعول به صبياً او صبية دون الثالثة عشرة من العمر ومن هو على حده كالمجنون ووقع فيه الفعل الشنيع اغتالاً واضلالاً لا غصباً وإصطراراً يحزى الفاعل على

الاطلاق ينتضى هذه المادة ايضاً . على ان من تصدى لغشيان احد من ذكر ومحاولاً
قضاء وطره منه وحال دون اتمام الفعل مانع غالب فلم يستطع رفعه يجازى بموجب
ذيل المادة (١٩٨) السابق بيانه

وحكم هذه المادة التجاري شرحها مجرى على المربي والولي ان دخلا من كان قيد
تربيتها وولايتهما ولها عليه امره ونهيته بخلاف ما لو فعلاً بشخص آخر لم يسلم اليهما على
الوجه المذكور . وكذلك يجزى بحكم هذه المادة الخادم العامل لخدمته باجرة شهرية
او سنوية وهو المعتبر اجيراً خاصاً لا غيره لان الحركة الواقعة على خلاف ما بيناه
لا ينبغي جراه مرتكبها طبق هذه المادة بل وفق المادة (١٩٨) السابقة

والمراد بالولي المذكور في هذه المادة ذو الولاية الخاصة لا ذو الولاية العامة كالقاضي
والمحاكم ودونك البيان

اولاً ولي الصبي ابوه . ثانياً وصيه الذي اختاره ابوه ونصبه عليه وصياً في حياته .
ثالثاً وصي وصي الصبي في حياته اي من نصبه الوصي المختار في حياته وصياً . رابعاً
المجد الصحيح وهو والد الولد او والد والد الولد . خامساً الوصي الذي اختاره
مثل هذا المجد ونصبه حال حياته . سادساً من نصبه هذا الوصي وصياً . سابعاً الوصي
الذي نصبه الحاكم . فهؤلاء جملة الاشخاص اصحاب الولاية الخاصة (*)

المادة (٢٠٠) ان كان الفعل المذكور واقعاً كرهاً على بنت لم
تتزوج برجل بعد لزوم المتجاسر على ذلك ان يعطي تضميناً عدا انه يجازى
بالكورك كما مر آنفاً

اي من افتض بكرة اغصاناً جوزي بالجزاء المحرر في المادتين (١٩٨ و ١٩٩)

(*) قال سيمون افندي ورشاد بك في تفسيره : « اما من قبل مريه او وليه
المنسلط عليه » ان المراد بذلك ما لو كان الفاعل المنكر والفحشاء بالولد (نفوذ بالله)
الاب او العم او الاخ او الخال او المؤتب المسلم اليه او المربي . اما الخدم فمنهم من يخدم
بالاجرة مشاهرة ومنهم من يخدم بطعام بطله ليس الا وكلاهما يتناول حكم هذه المادة
لو فعل الفحش في الصورة المذكورة . ومن هذا القبيل ايضاً ضابط الجند الذي يلوط
بالعسكري التابع له والاسناد والمعلم بتعليمه والامر بما موره الذي يكون له عليه امره فكل
هؤلاء يجزون بحكم هذه المادة

وقضي عليه بضمان البكارة بناءً على دعوى البكر المفتضة حقوقها الشخصية

(ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧)

من غرّ بنتاً بالغة واغناها بوعدة لها انه يتزوجها وافترضها ثم ابي ان يتزوجها فيغرم بآداء بدل البكارة ويحبس من اسبوع الى ستة اشهر. ولكن صدور هذا الحكم يتوقف على ثبوت التغير والاغواء بوعد الزواج إما باقرار الذكور واعترافه او بالاثبات من جهة البنت

نقدم لنا في شرح المادة (١٩٨) ان من بغوي وبغفل وبزبل بكارة ابنة صبية سنهما دون الثالثة عشرة ولو بوعد تزوجها يوضع في الكورك. وعليه فكل من يخنصر مثل هذه الصبية تغرياً لها بوعدة الزواج لا ينجو من جزاء الكورك ولو لم يستكشف من عند نكاحه عليها بعد اخضرارها «اي ازالة بكارتها قبل البلوغ» وكذا يكون الحكم في المجانين لان المجنون كالغبر البالغ كما مر

واما من يدخل ببنت بالغة مغرباً اياها على مؤانته طوعاً لا كرهاً بوعد تزوجها ثم بعد ان قصى وطره منها اخاف الوعد فلم يتزوجها فيضمن دية بكارتها ويحبس من اسبوع الى ستة اشهر. وكذلك يحكم على من يطاء امرأة ارملة الا انه لا يلزمه الضمان والفاعل بالبكر البالغة او بالارملة اغراء لها بوعد الزواج كما مر اذا لم يأنف من عند نكاحه عليها ولكنها هي تحامت العند فلم يتم لا يوافق اي الفاعل ولا يجزى بشيء وانما صدور الحكم في كل ما ذكر لا بد فيه من اقرار الرجل بالفعل او اثبات الابنة مدعاهها ولا يصح الحكم في مثل هذه الدعاوى اكتفاءً بالفرائض والادلة قياسية على سائر دعاوى الجرائم (*)

(*) ذكر سيمون افندي في شرحه من قبل ما وافقه قول الشارح من بعد وهو ان التغير والاغتيال لوقع على امرأة لا زوج لما كالتبب والعزبة او الارملة ودخل بها جوزي الفاعل بالجزاء المعين في هذا الذيل ولكن لا يضمن بدل البكارة لانها تُندَر في الحكم اي تسقط وتلغى. على ان رشاد بك خالف هذين الشارحين في قضية تعيين الجزاء قال: وحيث ان المرأة التيب او الارملة لا بكارة لها فقد خرجت مما نص عليه هذا الذيل ومن اجل ان الفعل وقع وتم عن رضى منها وطواعية لا يترتب على

المادة (٢٠١) أي من جسر على حركة تنافي الآداب العمومية
بان اخل واستغوى فتياناً وفتيات لارتكاب الفحشاء وزينها لم واعتاد
ان يسهل طرق اتيانها يجازى بالحبس من شهر واحد الى سنة واحدة
وان كان الاضلال والاعواء واقعا على هذه الصورة من جانب
الاب او الام او الوصي فيجزي الفاعل منهم بالحبس من سنة اشهر الى سنة
ونصف سنة

أي ان الذين يستغفون الشبان ويسمونهم الى الزنا ويسهلون لهم سائل ارتكاب
الفجور والفحشاء يحكم عليهم بالحبس من شهر الى سنة وامثال هؤلاء كثير فل ان يحل
منهم بلد او محلة فتراه رجلاً ونساء يتخذون القيادة حرفة لم يكتسبون بها ارزاقهم
« وباللوم اسان وباللوم مكسب » فيضلون بعض الفتيان والفتيات والنساء اطماعاً بنيل
الدراهم واقناعاً بوعد الزواج ولا يزالون بهم حتى يهوتوا عليهم بذل أ عرضهم نوحاً لجر
نفهم الخاص خلافاً للحدود الديانات والمذاهب والآداب فكل هؤلاء الاوغاد
الاراذل يجري عليهم حكم هذه المادة الموضوعة لاجلهم خاصة . وان كان المتقدم الجري
على ذلك والد الفتى والنساء او والدتهما او وصيهما فيعين جرائه بمقتضى الفقرة الاخيرة
من هذه المادة الا ان من كان من ذوي قرباها الاداني كالعالم والخال والاخ يستثنى من
حكم هذه الفقرة ويجزى بحسب الفقرة الاولى من هذه المادة

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

ان دعوى العرض على المرأة ترجع مطلقاً الى زوجها وان لم يكن
لها زوج فالى وليها وعلى هذه الصورة تجزى المرأة التي ثبت زياها حين
الفاعل بها جراه مطلقاً

قلت وعندي ان الارجح ما قاله رشاد بك الا ان يلحق المرأة التي ضرر من
الدخول بها كالحبل ونحوه فيكون لها حقوق شخصية يُنظر في ايجابها شرعاً
وقد اجمع الشراح على وجوب ثبوت الفعل اما باقرار الفاعل على نفسه واما بالبيات
والبرهانات القاطعة ولا يكتفى بمجرد دعوى البكر او الثيب

الدعوى بالحبس لا اقل من ثلاثة اشهر ولا اكثر من سنين . ولكن لو
 رضي الزوج وقبل زوجته تكراراً امكن له اسقاط حكم هذا الجزاء عنها
 اما شريكها في هذا الفعل الشنيع فيجزى بالحبس من ثلاثة اشهر الى ستين
 وما عدا ذلك فيغرم باداء خمس ذهبات مجدية الى مائة ذهب مجدي
 جزاء نقدياً . واما الدلائل التي يحمل ان تكون حرية القبول على تهمة
 هذا الشريك فيمكن استطلاعها من احوال وقوع الفعل المذكور
 او من وجود الشخص في حريم المسلم او من مكاتب الشريك ورسائله .
 وحكم هذه المادة معلق على ان ترتكب احدى النساء فعل الزنى الشنيع
 وان زوجها او وليها يقيم الدعوى . وحيث ان نظمات ضابطة الدولة
 العالية المرعية اليوم بخصوص مثل هذه الفواحش تستمر جارية كما كانت في
 الاحوال العادية فلا يشملها حكم هذا الذيل مطلقاً
 اذا آلف الزوج فعل الزنا القبيح بامرأة مساكنة له ولزوجه معاً
 في بيت واحد وثبت ذلك عليه بحسب الشكاية الواقعة من زوجته
 بجزى بان يؤخذ منه خمس ذهبات مجدية الى مائة ذهب مجدي جزاء
 نقدياً

اي انه وان كانت دعوى اجراء المجازاة القانونية بموجب احكام المواد الموردة في
 قانون اصول المحاكمات الجزائية هائلة بالاطلاق الى المدعين العموميين الا ان دعوى
 العرض مختصة بزواج المرأة الزانية او بوليها ان لم يكن لها زوج بمنقضى هذا الذيل وليس
 للمدعي العمومي ان يعرض لاقامة مثل هذه الدعاوي على الاطلاق وان ادعى رد
 ادعائه ولم يسمع كما لو ادعى الولي ولم يدع البعل حال كونه موجوداً ترد دعوى الولي
 لعدم صلاحته ان يكون مدعياً دعوى العرض مع وجود الزوج لان القانون يفوض
 هذا الحق الى الزوج بحكم الاصل والاولوية والاستقلال ثم الى وليها حيث لم يكن البعل

على سبيل النيابة والتبعية فتمتلة الولي في دعوى العرض ثانوية لا يستل بها مع وجود الزوج . وعليه فاذا اقام دعوى العرض على المرأة الزانية من حق له اقامتها بحسب الاصول وبعد ان ثبت وتحقق زناؤها وحكم عليها بالمجازاة وفقاً لدليل هذه المادة رجع زوجها عن دعواه وارضاها على غيرها زوجة له يسقط عنها هذا الجزاء في مثل هذه الحال . اما الزاني بها فانه لا يتخلص معها من الجزاء بمقتضى هذا الدليل . وليس للولي حق الرجوع في دعوى العرض فلو اقام الدعوى على الزانية بحسب الاصول ونقض عليها بالجزاء المعين ثم اراد اعتفائها منه بالناس اسقاط الحكم عنها لا يجاب التماسه ولا يسعف به راده لان القانون قد ناط جواز سقوط الجزاء المقضي به على المرأة برضى زوجها وقبوله ايما دون غيره واما لو اقام الدعوى على الزانية بعلمها او وليها ثم بدا له قبل الحكم وفي خلال جميع درجات التعقبات والمحاكمة فانكف عن متابعة الادعاء وانهم ترك مداومة التعقبات واخذها ومضي لا يبقى من حاجة الى اتمام التعقبات والمحاكمة كما لا يبقى من داعر موجب الى تعقب الزاني ايضاً لان واضع القانون حصر دعوى العرض مطلقاً في الزوج وزوجه وان لم يكن زوج ففي الولي وليس من العدل تتبع المعاملات بادامة المحاكمة والتعقبات حالة اخذ المرأة وطلب الكف عن ذلك قبل صدور الحكم في الدعوى خيبة التضيعة والعار لما في مداومة المعاملات المذكورة من الاخلال بالحرمة والغضاضة من العرض

وبناء على ما مر يجوز اصدار الحكم في دعاوى مثل هذه الافعال المنكرة اخذاً بأي نوع من الاخبارات والقرائن والامارات والدلائل المتبعة للحكام بحسب وجدانهم كقربة وجدان الزاني مع المرأة المسلمة في خباياها او دليل حال مباشرة فعل الزنا او كمكاتبات المرافث «اي المخاطب في امر الجماع المواعده» ورسائله المبلغة الى المرأة المتأنية . وان لم يتم دليل آخر فيمكن انشاء الحكم على قيام احدي الدلائل والقرائن المذكورة وما عدا انه يحكم على الزاني والزانية بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين حسب نوع فعلها بغرم الزاني وحبس بخمس ذهبات مجدية الى مائة ذهب مجيدي جزاء نقدياً . ثم ان مقتضى الفقرة الاخيرة من هذا الدبل التجاري شرحه انه اذا ثبت على الزوج بالمحاكمة بناء على شكوى زوجته انه كاسر وساده عند امرأة مساكاة لها وقد الف واعناد الدخول بها فانما بغرم بجزاء نقدي من خمس ذهبات مجدية الى مائة ذهب مجيدي . والحكم على الرجل بمثل هذا الجزاء النقدي لاجل سفاحه في الصورة المذكورة لا ينبغي ان يكون .

خلوا من شكايه زوجته كما مر . نعمي لو زاني الرجل وسافح امرأة شلافة مقيمة معه ومع زوجته في بيت سكنها (مسبكة) وكرر الزنا مرارا ولم تشكه امرأته بذلك لا ينبغي ان يجزى لمجرد ادعاء المدعي العمومي كما انه لا يكون جديرا بالجراه حسب هذا الذيل لو زنى بامرأة غير مساكنة له ولزوجته . وايضا فان اجراء الحكم على الزوجة الزانية كما تبين في الفترة الاولى من هذا الذيل مقيد باقامة دعوى العرض من قبل الزوج او الولي ان لم يكن للمرأة زوج . ولما كانت نظمات الشرطة « الضابطة » لم تنزل مرعية جارية اليوم في جميع الفواحش والمنكرات رايا ان نورد في العدد (٢٧) من الحاشية صورة الامر السامي المنشور قبلا على وجه التعميم متعلقا بالاحوال التي من هذا القبيل (*)

(*) وافق رشاد بك راي الشارح ما وزاد بان قال : يجب في دعوى الزنا على المرأة ان يعين فيها الزاني معها فلا يسوغ للزوج او الولي ان يشكو المرأة الزانية الى الحكومة ويطلب تاديبها لمجرد ادعائه عليها الزنا مطلقا وانما يلزمه بيان زمان الفعل ومكانه واسم الرجل الزاني بها ليعزى واباها عند ثبوت الزنا عليها . وخالفه ايضا في قوله : لو رضي الزوج عن زوجته وقبلها وترك دعواه عليها حتى بعد الحكم جاز له ذلك فان راي رشاد بك ان هذا الجواز يكون قبل الحكم لا بعده . واما سيمون افندي فمذهبه مذهب الشارح في ان لبعل المرأة ان يسقط الجزاء عنها عند اخذها سواء كان قبل الحكم او بعده

« وعندي ان هذا هو الصواب لان عبارة النص القانوني مطلقة غير مقيدة بل هي مصرحة تصرحاً لامرية ولا اشكال فيه بان الزوج ان يسقط حكم الجزاء عن امرأته اذا رضيا وقبلها تكرارا قلت وفي قوله (تكرارا) محل تأمل يؤذن بانه متى ثبت زنا المرأة بصبر زوجها غير مازوم ان قبلها ويرضيا زوجة له ولهذا شرط القانون في اسقاط جرائمها تكرار رضاه عنها وقوله اباهما

وقال سيمون افندي يحكم ايضا على خاطب المرأة وشريكها في تهمة الزنا بانحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين ويجزاه نقدي من خمس ذهبات مجدية الى مئة ذهب مجدي ولكن لو اقام الزوج دعوى الزنا على امرأته وقبل صدور الحكم رضي ان يستردّها اليه لم يبق من سبيل الى اتمام المحاكمة ولا يسوغ بعد ذلك مطلقا وضع المشارك لها في الظنة والتهمة موضع المحاكمة لان في اعراض الزوج وامساكه عن متابعة الادعاء برهانا على اقتضائه بعدم صحة ما رُميت به زوجته من القدر وبراءة ساحتها من الخيانة او انه

المادة (٢٠٢) من يجسر على فعل الزنا الشنيع جهاراً نابذاً الحياء
والنجل يجبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة ويغرم باداء ذهب مجدي

صرف النظر عن الدعوى وكف عن متابعتها خصوصاً بشرف منه وصوناً لكرامته من
النضية والعار. وعليه فلا يجوز العزل والعدل الاثبات بشريك الزوجة في التهمة
وقميلة لدى مجلس القضاء للمحاكمة لان ذلك شذوذاً وخروجاً عن نية الزوج ومنصوده
واقنياً عليه في حقه اذ انه هو وحده صاحب الدعوى . بيد أنه لو اراد استرجاع
زوجته اليه بعد صدور الحكم في الدعوى أغفبت من الجزاء ومنع اجراء الحكم عليها وان
كان قد بدى بانذاره فترك المدة الباقية منه . واعفاء الزوجة على هذه الصورة
لا ينسخ ولا يبطل الحكم الصادر على شريكها في الجرم وانما يستمر جارياً نافذاً عليه
برمته

وقال رشاد بك اما المؤسسات او البغايا «اي المومرات» فهن مستثنيات من حكم هذه
المادة وانما تجري عليهن نظامات الضابطة

وقال سيمون افندي ان اثبات فعل الفسق والفجور على الرجل بموجب المصوص
في هذا الذيل لا يقيس على غيره من اثباتات الذنوب العادية فان واضع القانون
قيده بالشهادة على مباشرة الفعل او برواية الزاني في خدر (حرم) المسلة او بالوقوف على
المكاتب والمراسلات ونحوها من الاوراق الحاوية كلام العشق والهوى

وما قال حيث ان الاستطاق هو اساس التفتقات في عموم الدعاوى فيكون
مداراً للحكم ايضاً ويحسب من جملة الكتابات والاوراق المشار اليها في متن الفقرة
القانونية لانه بذيل باسم (امضاء) المظنون فيه . واما الدعوى على الرجل فهي من
حق زوجته خاصة وبشروط فيها ان تكون المرأة الاحيية الزانية مع البعل متيمة في
بيت سكنى الزوجين كانت الفقرة القانونية . ومتن ذلك انه لو كانت المظنون
فيها ساكنة في بيت آخر لم يحق للزوجة ان تقيم الدعوى على زوجها من اجلها . ولكن
لو كانت اي المرأة المريية ساكنة في بيت الزوجين وتبين الزوج غيبة زوجها للزنا بها
قبلت الدعوى عليه . وان كانت المرأة الاجبية ساكنة مكاناً من مشتملات المنزل
كبيت الحديقة والعربة عُدَّت كالمساكنة مع الزوجين بلا فارق

ومن قوله انه لو ثبت على الزوج انه مظاهر على الزنا بامرأة اسكنها معه ومع زوجته

واحد الى عشر ذهبات مجديات جزاء نقدياً

ليس من حاجة الى تفصيل ما اتفق عليه الناس في كل امة وجبل وقوم وقبيل من استنكار العمل الشنيع والهي عن اثبات المنكرات والمعاصي ولو في العزلة والخفاء فضلاً عن الجهر والملاية ومن اجل ذلك بين واضع القانون في المواد الموردة آنفاً صورة المعاملة الواجب اجراؤها على من يرتكب الفاحشة غصباً وتقليباً او يديث ويقود بمعنى ان برين للشبان والشواتب العهر والفجور الى غير ذلك من الاحوال الشنعاء التي يوجد فيها . وقد بين في هذه المادة ان من يحرمه على ارتكاب العمل الشنيع جهراً منسرحاً من شعار الحشمة والحياء بارزاً عن ظل الادب والخشية مجرم جزاء لجرأته المنكرة من ثلاثة اشهر الى سنة ويغرم بذهب مجدي الى عشر ذهبات مجدية جزاء نقدياً . وفي متن المادة معنيان يحتاجان الى الشرح والبيان احدهما علبة العمل والاخر كلفة

في دار واحدة لم يحق له ان يدعي على زوجته بانها زانية وبالعكس اعني اذا ثبت على الزوجة فعل الزنا لا يحق لها ان تدعي على زوجها بانه زان بامرأة متبعة معها في دار واحدة ومن الامثلة التي اوردتها في هذا الباب قوله : امرأة طلبت بحضور الحاكم الشرعي ان تطلق من زوجها بتهمة زناؤه وعجزت عن الاثبات في المحكمة الشرعية لا يحق لها بعد ذلك ان تلتمس تحويل دعواها الى المحكمة النظامية لان القاعدة الكلية تصرح « بانه لا يجوز اصدار حكمين في دعوى واحدة مها كانت خصوصاً مثل هذه الدعوى »

قال رشاد بك « وقوله مصيب » ان مجرد وجود الرجل في خدر المرأة المسلمة اي حيث تختبئ عن الرجال لا يكفي في الحكم عليه لاناً كبيراً ما نرى الجيران في النصبات والقرى يدخل بعضهم حريم بعض حتى انهم يتخاطبون ويتجادلون ايضاً . وفي بعض القرى والنصبات لا تختبئ نساء المسلمين عن جيرانهم ومن ثم فلا يكون من العدل ان يحكم على الرجل بفعل الفاحشة لمجرد رؤيته في خدر النساء وانما يجب في الحكم عليه ضمير مطمئن ان يقرن ذلك ادلة وامارات اخرى

قال وايضاً فان المكاتب والرسائل التي بيني عليها الحكم في الزنا يجب ان يكون موضوعها العشق والغرام وفيها ما يدل على الموافقة للاجماع والموافاة للوصال والجماع ثم اورد هذا المثال وهو . لو اثبت الرجل منهم بالزنا مع امرأة انها من البغايا المومسات « اي الفحاح العواهر » وقد اعتادت فعل الفجور مع سائر الناس لم يبق سبيل الى

المجازاة

المعاملة الملازم اجزاؤها على المأني «اي الذي تُعمل به العاحشة» اما الاول فهو ارتكاب الفعل الشنيع في الضواحي والساحات وموضع مرور الناس وبالجمل في حيث يحمل ان يرى فعل الرائيين غيرها من البشر وعدم مشاهدة الناس الفاعل اتفاقا لا تنجيه من الجزاء لاقدامه على العاحشة علانية في موضع مكشوف معرض للرؤية والمعابة . واذا زنى المرء بشخص حيث لا يمكن ان يراه احد وجبت مجازاته وفقا لاحكام احدي المواد الموردة آتيا الصالحة لتطبيق الفعل عليها . والمعول به في العلانية عن اختيار ورصي انني كان او ذكرا يُعَدُّ شريك الفاعل به ويمزى جزاءه جريا على القاعدة المثبتة في المادة (٤٥) لوقوع الفعل برضاه واختياره ولان من القواعد الاساسية « ان الحكم بالشيء يكون باعتبار ما هو مقصود منه واصلة . الامور بمقاصدها » اما ان وقع الفعل الشنيع علنا بالرغم عن المفعول به او فعل جهة مجنون او صبي لا يعتد برضاها فيجازى الفاعل بالجزاء المقرر في المادة (١٩٨) ولا يجرى على المفعول به في هذه الصورة سوى المجاملة في المعاملة تطيبا لنفسه وتخفيفا لما ناله من شدة وطأة الغلبة والاعتصاب

(ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧)

من نحرشوا بالفتيان والفتيات تعريضا بالكلام وغازلوهم بحبسون من اسبوع واحد الى شهر . والذين يجهشونهم اي يداعبونهم بالابدي بحبسون من شهر الى ثلاثة اشهر

والداخلون بازيا النساء الى الاماكن المتخذة مقرا لهم بحبسون لمجرد هذا الفعل من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة . وان اقدموا على فعل جنابة او جنحة تستوجب جزاء اشد من هذا الجزاء فانونا في الاماكن التي دخلوها بالهيئة المذكورة يجازون بجزاء ذلك الفعل

من يطارحون الفتيان والفتيات بالرفق «اي يكالمونهم بالنحش بمعنى انهم يغازلونهم ويحدثونهم محادثة داعية الى الجملة» بحبسون من اسبوع الى شهر . والذين يجهشونهم «اي يفرصونهم ويداعبونهم» بحبسون من شهر الى ثلاثة اشهر . ويشترط في من يواجهون بنحش الكلام او يجهشون ويجهشون ان يكونوا في سن النماء والشبهة فان كانوا عجايزا وشيوخا لا ينبغي ان يجرى المجترئون عليهم بتلك الاقوال والافعال

بالجزاء المعين في هذا الذيل

ثم ان الداخلين خدور النساء والاماكن المعدة مقرًا لمن بازياهن وهنات نساءه
محسبون من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة . وان جسروا حيث دخلوا بهذه الصفة الممكرة على
اتيان فعل اشد جزاء من هذا فيجرون مجزاتو «اي جزاء الفعل» المعين عملاً بقاعدة
العدول الى الجزاء الاشد . مثال ذلك . اذا دخل رجل بزي امرأة متكرراً حتى
لا يعرف انه رجل على دور فيها نساء او على نسوة آخر او على معاهد اجتماع النساء كالحمام
وتحويه محبس من ثلاثة اشهر الى سنة . وان فعل حيث دخل هذه الدخلة المنكرة جرماً
يستوجب جزاء اشد من هذا الجزاء كالسرقة والامام بالعرض رهقاً واغضاباً عدل
عن مواخذته بذنب الدمور والدخول على الصورة المذكورة الى مستقر النساء متلبساً
بازياهن الى مجازاتو بالفعل الاعظم الذي فعل هناك كما مر

اما اذا مشى رجل في السوق والشارع بازيا النساء او ملح مكاناً ليس فيه سوى
حرمة او من كانت محرمة كوالدته وشقيقتها فلا يجزى بهذا الجزاء وان كان عمله على
هذه الصفة منافياً للادب والحشمة الا ان يلج محلاً لاحد ذوي قرباه فيه بعض من
لسن من محاربه فبراهن ويعرفن فيجزي حسب ذيل هذه المادة

الفصل الرابع

(في من يسجنون الناس ويوقفونهم خلافاً للاصول او يسرقون الصبيان)
(والمراهقين او يرتكبون فضيحة تهريب البنات)

المادة (٢٠٢) كل من يحبس شخصاً او يوقفه بلا امر مأموري
الحكومة خلافاً للاصول المعينة في القوانين والنظامات المختصة بتوقيف
اصحاب التهم او يخبئه بصفة رهينة يجزى بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث
سنين

ومن يدل ويرشد الى مكان لاجل اخفاء اشخاص محسبون ويوقفون
على هذه الصورة او يخبأون بصفة رهينة مع علمه بذلك يحبس ايضاً من
ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

حزب الله من مقتضى احكام الفصل المخصوص باماكن الحبس والتوقيف الوارد في قانون اصول المحاكمات الجزائية الا ياخذ مامورا الحين والتوقيف احدا خالوا عن امر خطي صادر من الدوائر الرسمية المنوط بها اصدار مثل هذا الامر فاي مامور من المامورين المذكورين او غيرهم حبس او وقف احدا سواء كان في اماكن الحبس والتوقيف المخصوصة او في غيرها بدون امر خطي من احدى الدوائر الماذون لها ان تامر بحبس الناس وتوقيفهم . ومن يوقف آخر عنه كرهينة ليعمل له عملا او يفض على شخص او يبيح بشخص كرها بحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين وفقا لحكم هذه المادة وايضا فانيا كانت من غير المامورين يقدم على توقيف احد في موضع بلا داع قانوني او على امساكه عنده رهنا بعمل شيء ايه على نحو ما تقدم انفا يجازى بالجزاء المذكور الا انه بحسب مدلول المادة (١٠١) من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعني من هذا الجزاء كل من يمسك مجرما حال وقوع جرم مشهود او فعل معدود من الجرائم المشهودة المحتلزمة الاجازة الارباعية ويوقفه في موضع قصد تسليمه الى الحكومة سواء كان « اي المملك الموقف » من ماموري الحكومة او من سائر الناس لما ان كل فرد من افراد الاهلين والمامورين مندوب ان يمسك مجرما كهذا ويدفعه الى المدعي العمومي بموجب مطلق المادة المار ذكرها

ثم ان من يبيح مكانا ويخليه لاختفاء امثال هؤلاء الناس الماخوذون رهنا بعمل ما او حبسا او توقفا بلا امر عالما بمجالم بحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من هذه المادة . ويلزم في الحكم على من يبيح موضعا لاختفاء اولئك المسكين على الصورة المذكورة ان يكون عالما بالعزم على اختفائهم حيث اهدوا وهما قصد الحبس والتوقيف والرهن بلا وجه حتى فيرضى ويوافق عن اخبارهم على اختفائهم في الصورتين المار بيانهما . لانه ان كان قد تخلى عن مكان لاختفائهم وهو غير عالم بظلمهم وفهم كان يكون قد سئل اخلاء مكان لوضعهم فيه بناء على اعلامه بكونهم مذنبين آثمين غاشمين ظالمين وان المراد تسليمهم الى الحكومة واكره على التغطية اكراما معتبرا لا يكون جديرا بالجزاء

اما الفقرة الموردة في قانون اصول المحاكمات الجزائية المتضمنة بان صورة المعاملة المتعلقة بن يمسك عنده اشخاصا خلافا للقانون فتعاني في العدد (٢٨) من

خاتمة هذا الكتاب (*)

المادة (٢٠٤) من مجسر على اتيان جريمة توقيف الاشخاص المذكورين في المادة السابقة حالة كونه منزلياً بزي ماموري الدولة او متحلاً اسماً مختلفاً او مبرزاً امراً مزوراً على المامورين مجزى مجزاء الكورك الموقت

وكذلك اذا كان الموقت قد أخيف بالقتل او أُلحق به اذية وعذاب فيستحق المتجاسر على اجراء ذلك جزاء الكورك الموقت على الاطلاق

اي ان من مجس او يوقف او يجني اسماً وبمسكه عين رهينة بلا حق على الموال الميين في شرح المادة السابقة اذا اقدم على هذا الجرم بصفة مامور وهو ليس بامور يعني انه يدعي لنفسه صفة مامورية رسمية او يكون ذا مامورية ويتقل صفة غيرها من الماموريات بتبديل زيه ولقبه نحو ان يتخذ لقب مامور آخر تزويراً او يبرز امراً زوراً

(*) ما طلقه رشاد بك في شرحه على هذه المادة قوله : لو احد ماموري الحكومة حبس شخصاً ووقفه خلافاً للقانون والظام سواء كان الحبس او التوقيف في مكانها الرسمي او في موضع آخر فمن حيث ان الحبس او التوقيف جاز على وجه غير جائز قانوناً فيجرى المامور المخالف بموجب هذه المادة . وكذا لو كان الفاعل من آحاد الناس لان الامر بالحبس منوط برجال الحكومة الموكول اليهم اجراؤه على حده وسنه القانوني الظاهري « وفي الاصل ضمن دائرة القانون والظام » . ومثل الحبس رهن الشخص واسرهاه اذ ان المقصود بذلك ولا شك مضرته وانفاذ الاغراض والمآرب الذاتية فيه خلواً من حكم عليه او داعر موجب قانوني

قال ويستثنى من هذه القاعدة ما تجر به الحكومة من امر الارتيان والتوقيف في مشايخ قبائل العربان لغاية المحافظة على الراحة العمومية واستيفاء التكاليف الاميرية وقس عليه ما يجري من التوقيف في المدارس لاجل تهذيب الطلبة وثقافتهم وفي البيوت حين يجر الاب على ابيه قصداً الى احسان ناديه . فكل ذلك مما لا يترتب عليه جزاء بحكم هذه المادة

على لسان غيره من المأمورين بوضع في الكورك الموقت . وان لم يقع شيء ما ذكر
ولكن جسر الفاعل على فعله من الافعال الآتية كوعيد الحبوس او الموقوف والمرهون
بالقتل دون حق كأن يقول له اني ساقطك او بانزال الاذى في جسمه ضرباً او
ابتاقاً ليديه او رجله بالوثاق او تصفيداً له بقيد او قتل او غل او تركه لا يطعم ولا
يسقى او لا يكسى بمعنى اجماعه وايعاشه او تعريته فيحكم عليه كذلك بجزاء الكورك
الموقت

المادة (٢٠٥) من مجسرات على ارتكاب فظائع تجعل صبي
عوض آخر وابداله به او وضع طفل لامرأة لم تلك مكان وليدها بحبس
من ستة اشهر الى ثلاث سنين

ومن يسرق او يوارى صبياً يجازى ايضاً بالحبس من ستة اشهر الى
ثلاث سنين. ولكن اذا خفي الصبي فلم يوجد في هذه المدة لا يطلق أخذه
من السجن حتي يحضر ابي الصبي المفقود او تحقق وفاته

يلزم من مفهوم عبارة النص ان يكون الطفل المبدل او المسوب لامرأة غير والدته
من المواليد « اي القربي العهد من الولادة » وان يكون الاقدام على ابداله او نسبه
الى غير أمه مبنياً اما على قصد تحويل وتغيير اصول الوراثه واما لغرض آخر مخفف
ضار بالاطلاق . ومن ثم فكل من باخذ مولوداً وبصمه موضع مولود آخر اختلافاً
من والدته لوالده او يخطف طفلاً حياً من والدته ويبدله بأخر ميتاً وينسب وليداً الى أم
لم تلك يحكم عليه بجزاء الحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين

وكذلك من يسرق صبياً او يفتديه « يجعله يفتد » قصداً بحبس من ستة اشهر الى
ثلاث سنين . ولكن اذا لم يوجد الولد المصروق او المفقود لا يجزى سبيل سارفو او منقده
ما لم يعد او يتحقق موته . وان تلف الصبي الماخوذ بالصورة المذكورة وكان لأخذه يد
في تلكه عومل بمقتضى احكام المواد الموردة في فصل القتل

واعلم ان شرط سرقة الصبي واقفاده وجود القصد المذكور أما لان موارى الولد
ومخفيه خلوا عن غرض وأرب ولكن لاجل الترك والاهمال وعدم الاعناء والتخوط

والرعاية والمحافظة لا يصير جديراً بالجزاء المقر في هذه المادة (#)
 المادة (٢٠٦) كل من يهرب صبياً غير بالغ الى احدى الجهات
 كرهاً او احتيالاً يحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة
 ولكن لو كان الولد المهرب على هذه الصورة بنتاً غير الفقة جوزي
 الفاعل بالكورك الموقت . وان كان قد فعل فيها الفعل التبيع فيعاقب
 باقصى درجات الجزاء المعين لهذا الفعل . اما لو عقد نكاحها في حال
 تهريبها فيعامل حينئذ بما يقتضيه الشرع

الذين يهرون الصبيان غير البالغين وهم من لم يكملوا الثالثة عشرة من العمر على
 ما مر في شرح المادة (١٩٨) سواء كانت تهريبهم كرهاً او خداعاً بضروب المكر
 والخسث والتحايل كأن يقول المهرب للصبي المهرب ساعطيك ذاك الشيء او سأريك
 ما يعجبك ويرضيك ونحو ذلك واشباهه فيحبسون من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة طبق
 الفقرة الاولى من هذه المادة . والذين يهرون الصبية التي لم تكم الثالثة عشرة على سبيل

(#) قال رشاد بك لو تظاهرت احد النساء العواقر بالحمل وعند انتهاء
 الحمل الموهوم ودنوا وان الوضع والولادة اوهمت من نفسها الخاض « اي شعورها
 بالطلاق وهو وجع الولادة » ثم اوهمت الوضع المكذوب على نواطو وانفاق بينها وبين
 القابلة ان تاتيها بولود مذ يوم او يومان وتندسه تحتها ناسبة اياه اليها وتم كل ذلك فعلاً
 فسواء جيء بالطفل خفية عن ابويه او بعلمها ورضاها « اذ يمكن ان يبيع الوالدان
 اطفالهما على هذه الصورة لشدة الحاجة والفقر المدقع » يجوز اخذه بحكم هذه المادة
 لما يشأ عن ذلك من اختلاط السل والتباسه واختلال اصول الميراث « اهـ »

« قلت الظاهر ان المجازاة تتناول سارق الطفل ومدعيه لنفسه وهو الوالدة
 الكاذبة وباتمه ان كان مبيعاً والوسيط المشارك في السرقة وهو الذي جاء بالطفل »
 قال وان هذه المادة تخص بالاطفال الذين يبدلون او يسرقون على الوجه
 المشروح ولا بد في ذلك من ان يكون الطفل المسروق خالقاً جديداً اي قريب عهد
 الميلاد لانه ان كان في السنة الاولى من عمره تختلف مجازاة سارقه فيجوز بتتضي
 المادة (٢٠٦) الآتية

الكره والاحتبال يوضعون في الكورك الموقت وفق الفقرة الثانية منها . ومن بطلاً
مهرتة غير بالغة « ولا فرق بين ان يكون الوطاء بالكره او الرضي لعدم الاعتداد برضى
من كانت دون السة الثالثة عشرة » بحكم عليه منى جزاء الكورك الموقت حسب الفقرة
الثالثة وهو عبارة عن خمس عشرة سنة حسب المادة (١٩٨) وما عدا ذلك يحكم عليه
بالنضين وفقاً لمطوق المادة (٢٠٠) ان طلست المدعية النضين

ومن يأتي صبيّاً مختطفاً غير بالغ اي يعمل في العمل الشبيع كرهاً او احتيالاً سواء
كان ذلك باستعمال الاكره الحقيقي او الضمني « يراد بالاكره ضمناً انيان الضمي
لانه لما لم يكن لرضاه حكم عند العمل يو اكرهها » مجازي بموجب المادة (١٩٨)
ويشترط في الحكم بالكورك الموقت مدة خمس عشرة سنة على من يختطف ابنة ويثلم
عرضها شرطان الاول ان يكون قد ذهب بها من مكان الى آخر والثاني ان يكون قد
ثلم عرضها وعليه فمن ثلم عرض بنته كره ثم يذهب بها من موضع الثلم الى غيره او
يخرجها من بينها الى السوق او من عرصة الى ما يجاورها لا يجزى بهذا الجزاء وانما يجزى
بها بطابق حركته من المجازاة المعينة في المادة (١٩٨) ومع هذا ونظراً الى الفقرة الرابعة
من هذه المادة التجاري شرحها يعني خاطف البنت وثلم عرضها من الجزاء اذا
تزوجها ولا يجزى عليه سوى الحكم الشرعي وعند الكاح في مثل هذه الامور يكون
سبباً لاعفاء الداعل من الجزاء اذا تم على سنه الشرعي قبل الحكم لا بعد

(ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧)

كل من اكره بالغة على الهرب يحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين
اما لو كانت ذات بعل فجزاؤه الكورك الموقت
وكل من يعاون آخر على تهريب البالغة او غير البالغة كرهاً يحبس
من شهر واحد الى سنة اشهر

من جملة احكام تذكروا العدلية المشار اليها في شرح المادة (١٩٧) انه وان كان
من لم يكمل الخامسة عشرة من سنه لا يحسب بالغاً حكماً وان الذي يكمل الثالثة عشرة
اذا لم يثبت بلوغه ولو اكمل الخامسة عشرة يعدّ مراهقاً الا ان من ثلم عرضه من المراهقين
اختياراً اعند برضاه بعض الاعتداد فلذلك كل من كانت من الاناث مئة الثالثة

عشرة بكرة أو ثيباً يجازى خاطفها بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وفقاً للفقرة الاولى من هذا الذيل وأن وقع الخطف كرهاً على امرأة ذات زوج اي متيدة بعقد الكاچ على رجل يجازى الخاطف بالكورك الموقت طبقاً لحكم الفقرة الثانية ثم من يعاون ويمالئ خاطف البالغة وغير البالغة المعفود نكاحها على الخطف والتهریب كرهاً معاونة ومالأة فريية او بعبدة قولاً او فعلاً يحبس من شهر الى ستة اشهر بمتضى الفقرة الثالثة

ومع ذلك ونظراً الى متى هذا الذيل اذا اقدم البالغ من الذكور على تهريب البالغة من الاماث برضاها اولو الزوج اختطف زوجته كرهاً لا ينبغي جزاؤه كما لا ينبغي مراخضة المعاون في مثل هذه الحال بشيء مطلقاً. اما اذا احد هرب بتناً لم تكلم الثالثة عشرة عن طواعية ورضى فيجزي حسب هذه المادة (٢٠٦) المعلق عليها هذا الذيل. ومن حيث ان رضى غير البالغ بالتهريب حكمه حكم الاكراه الضمني فالمعاون للخاطف والهرب يجازى ايضاً بموجب الفقرة المذكورة من هذا الذيل. ومن يفعل الفاحشة اغتصاباً ببالغة قد اختطفها يجزي بالجزاء المعين في المادة (١٩٨)

❖ الفصل الخامس ❖

(في مجارة شهود الزور والكاذبين في حلفهم)

المادة (٢٠٧) من شهد شهادة كاذبة في المواد المتعلقة بالجنايات سواء كانت المنهم او عليه يوضع في الكورك بعد تشهيره واذا كان الشخص المتهم بجنايات معزوة اليه قد ناله جزاء اشد من جزاء الكورك الموقت بسبب شهادة الزور فيجزي على الشاهد زوراً ذلك الجزاء بعينه ايضاً

اي ان من يشهد زوراً على منهم بارنكاب جرم معتزم المجازاة الارهاية وهو الجناية المبينة في المادة (٢) من هذا القانون لغاية ان يحكم عليه « اي على المنهم » او يشهد كذباً لاجل تبرئته من الجناية يجزي بعد التشهير بالكورك الموقت

ويشترط في ذلك امران الاول ان يكون مؤدي الشهادة ماذوناً له في ادائها شرعاً وقانوناً والثاني ان تقع الشهادة موقعها ولدى مرجعها اذ جاء في المادة (٢٦٢)

من قانون اصول المحاكمات الجزائية انه لولا لا يجوز سماع شهادة الآباء والجدود . ثانياً
الاولاد والمحفدة . ثالثاً الاخوة والاخوات . رابعاً اصهار الاقارب الذين هم في هذه الدرجة
من القرابة . خامساً الزوجين ولو بعد الطلاق . سادساً شهادة المخبرين النائليين المكافاة
النقدية فانوباً على منهم فرد او احد عدة متهمين . ويتفرع على هذين الامرين سببان
احدهما عدم جواز ترتيب الحكم على المتهم بشهادة اقاربه والآخر عدم جواز تحديد المجازاة
بشهادة نائلي المكافاة النقدية لمظنة المنفعة الذاتية

وبناء على ما تقدم فمن يشهد شهادة كاذبة للمتهم من ذوي قرابته المددودين
آثماً لا يستحق هذا الجزاء اذ لا يبنى على شهادته حكم بخلاف ما اذا كانت الكاذب
بشهادته من اقارب المتهم الذين في الدرجات المذكورة وشهد عليه زوراً فانه يكون
مظهراً لجزاء الكورك وفقاً لذلك المادة لجواز سماع شهادته عليه « قلت من راي شارح
قانون اصول المحاكمات الجزائية في كلامه على المادة (٢٧٢) انه لا يجوز سماع شهادة
الاقرباء المددودين فيها في دعاوى الجزاء سواء كانت للمتهم والمظنون فيه او عليها
مستنداً في ذلك الى اطلاق عبارة النص ان شهادة هؤلاء الاقارب لا تسمع والى القواعد
العمومية المتخذة عند الدول المتقدمة وذكر لذلك اسباباً ليس هنا محل لذكرها فراجعها
هناك » ولما كانت شهادة الاصل للفرع والفرع للاصل نغني شهادة الآباء والجدود
والاسماء والجدات لاهائهم وحديثهم وبالعكس وشهادة احد الزوجين للآخر وشهادة
من يعيش بنعمة المشهود له وشهادة الاجبر الخاص كلها غير مقبولة على ما تبين في
كتاب البينات من مجلة الاحكام الجبلية كان انه اذا شهد احد هؤلاء للمدعي الشخصي في
الخصومات الجنائية شهادة كاذبة لا يبرأخذ بها ولا يعاقب عليها بموجب هذه المادة اذ
لا يحكم على المتهم بمجرد شهادته . وبما ان شهادة امثال هؤلاء تكون مسموعة على المدعي
الشخصي فلو شهد عليه احد اقاربه المار ذكرهم شهادة كاذبة جوزي بالجزاء المحرر في
هذه المادة لما ان شهادته تكون حينئذ على قربه المدعي الشخصي للمتهم بالجنابة

تم لما كانت شهادة المحكوم عليهم بجزاء الحرمان الدائم من الحقوق المدنية حسب
المادة (٢١) مردودة غير مقبولة ايضاً فان شهد احدهم على المتهم اولة شهادة زور
لا يجزى بمقتضى هذه المادة الجاري شرحها لان شهادته عديمة الحكم والاعتبار . واذا
جلب انسان بايعاز رؤساء محاكم الجنابات لانتخاذ افادته مداراً ليمان الحق على ما في
المادة (٢٢٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية ونطق بالكذب فحيث ان افادته

هي من قبيل المعلومات وليس لها قوة الشهادة فلا ينبغي ان يؤخذ بكذبه ولا جزاء له البتة. وكما ان من شرط مستحق الجزاء بمقتضى هذه المادة (٢٠٧) ان يكون ذا شهادة مسموعة مقبولة شرعاً وقانوناً كذلك من شرطه ان يكون قد ادى شهادة الزور في مجلس القضاء اي لدى هيئة المحكمة المأمورة برؤية وفصل الدعوى المتهود بها. ولهذا فلا شهد شاهد من اصحاب الشهادات المسموعة المقبولة شرعاً وقانوناً وكانت شهادته كذباً ادى المستطنى والادعي العمومي وسائر ضابطة الادارة والعدلية لم يكن قوله موجباً للجزاء اذ ليس من القاعدة الاساسية ان يكون الحكم على المتهم اوله مبنياً على مجرد الافادات الموردة المؤداة الى امثال هؤلاء المأمورين وعليه فان وجه اتخاذ الشهادة اساساً للحكم في كل حال هي الشهادة الواقعة في حضور هيئة المحكمة لاسوى. واما الاقارير والافادات الواقعة خارج المحكمة واورع البين فلا يكون لها قوة الشهادة واعتبارها

والخلاصة ان الحكم بالجزاء المعين في هذه المادة على شاهد الزور والكاذب بشهادته يتوقف على صلاحية الشهادة وعدم كونه ممنوعاً من ادائها على الدوال المذكور نعي ان تكون الشهادة الكاذبة صادرة من اناس يعتمد بقولهم شرعاً وقانوناً الى حد ان نصلح مداراً للحكم وان يكون وقوعها لدى هيئة المحكمة كما مر

وفي الفقرة الاخيرة من هذه المادة ما نصه «اذا كان الشخص المتهم بجناية معروفة اليه قد ناله جزاء اشد من جزاء الكورك الموقت بسبب شهادة الزور فيجوز على الشاهد زوراً ذلك الجزاء بعينه» والمراد بالجزاء الاشد من جزاء الكورك الموقت جراه الاعدام او الكورك المؤبد او سجن القلعة المؤبد او الفبي المؤبد وما ينال المحكوم عليه منها لاجل شهادة الزور يجزى على شاهد الزور بعينه

سبق لنا تفصيل بيان شروط اساس الشهادة وكيفية تاديبها وبناء عليه اذا حكم على منهم بجناية ان يجزى جزاء اشد من جزاء الكورك الموقت لمجرد شهادة شاهد كاذب فيجزي الشاهد الكاذب بجزاء المتهم عيه حتى لو كان الاعدام

واكن ايجاب جزاء المتهم الاشد على شاهد الزور يتوقف على كون الحكم قد صدر على المتهم لمجرد حصول الشهادة الكاذبة من جهة الشاهد دون سواء لاه او كانت الحكم المترتب على المتهم مبنياً على شهادته الكاذبة وشهادات وبيانات اخرى متضافة اليها فلا يكون اي شاهد الزور حربياً ان يجزى بجزاء المتهم وفقاً لحكم هذه الفقرة

الآخيرة وإنما يستحق المجازاة طبقاً لحكم الفقرة الأولى . وفي هاتين الصورتين يحق للمتهم المحكوم عليه أن يراجع الأصول المدرجة في قانون أصول المحاكمات الجزائية ويستدعي إعادة المحاكمة (*)

(*) قال رشاد بك يحكم على الشاهد زوراً بحسب الفقرة الأولى من هذه المادة (٢٠٧) حينما يتحقق كذب شهادته إما بتبرئة المظنون فيه أو المنهم وإما بنبوت الجرم « أي جرم الكذب في الشهادة » عليه سواء كان هذا التحقق بعد الحكم على المتهود عليه أو في أثناء محاكمته أعني بعد أداء الشهادة لدى المستنطق وبناء مضبطة الاتهام على مقتضاها وعند شك صدور الحكم ولا يكفي أداء الشهادة لدى الاستنطاق واعتبارها حين الاتهام دون المحاكمة إذ ليس في المرجعين مبنى للحكم لأن اعتبار الشهادة والحكم بموجبها هو ما يختص بالمحكمة دون سواها

ثم من يشهدون لدى المستنطق إما ببراءة المظنون فيه أو بنبوت الجريمة عليه وبناء على شهادتهم يصدر قرار الهيئة الاتهامية باتهامه فتتحقق كذب هذه الشهادة عند تأديتها شفاهاً وعلناً في المحاكمة أو بعد الحكم بحكم عليهم « أي على شهود الزور » ينتضى هذه المادة

قال ولو حدث في الدعاوى الجنائية أن قام على الجرم أدلة وقرائن ووجد من شهود بالبراءة لم يحق للمستنطق أن يمع محاكمته ولم يجر ذلك أيضاً للهيئة الاتهامية بل لا يستطيع المستنطق والهيئة الاتهامية منع المحاكمة ما لم يتحقق انتفاء المستندات وفقدان البرهانات القانونية التي توجب اتهام الفاعل كالأخبارات والدلائل والإمارات وما دامت هذه الأدلة قائمة موجودة لا تمنع محاكمة المظنون فيه ولا يبرأ من التهمة بمجرد تبرئته بالشهادة لأن اعتبار الشهادة وعدم اعتبارها من الوظائف القانونية والشرعية العائدة إلى المحكمة خاصة . ولذلك ورد في المادة (٢٨١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية أنه لو تحقق كذب الشاهد بشهادته التي أدّاها في خلال المحاكمة أُجريت عليه المعاملة القانونية وهكذا يجرى بمقتضى الفقرة الأولى من هذه المادة (٢٠٧) ولكن إذا شهد لدى المستنطق أو في حضور الضابطة أو أي كان غير المحاكم ثم غير شهادته لدى هيئة المحكمة في أثناء المحاكمة كما لو قال عد المستنطق أنه رأى القاتل معاً يباشر القتل ثم قال لدى المحاكم أنه لم يره بعينه أو علم ذلك بالسمع فقط وبالبجالة عدل عن قوله الأول وقال غيره فمثله شاهد لا يُعدّ شاهد زور ولا يجازى . وكذا لو

المادة (٢٠٨) كذلك من يشهد كذباً في مواد تتعلق بالجنح والقباحات سواء كانت الشهادة للمتهمين أو عليهم بحبس من شهر واحد

تدين أن المدعي أو المدعى عليه كاذب في قوله وعواه لم يستوجب المجازاة لأن قوله ليس من باب الشهادة لعدم قبول شهادة المُرْتَفِعِ شرعاً وقانوناً . على أنه لو ثبت أن الشاهد غير شهادته ورجع عنها لجرم نفعت الذاتية جوزي بموجب المادة (٢١٠)

وقد قال رشاد بك وسيمون أفندي وقول كليهما موافق لراي الشارح فيما يأتي وهو . إذا حكم على المتهم بجزاء أشد من جزاء الكورك الموقت بناء على شهادة الشاهد ثم نفي كذبه بحكم عليه بجزاء المشهود عليه عليه وفقاً للفقرة الثانية من هذه المادة . وفيه نفي قول الشراح الثلاثة إذا حكم على المتهم بناء على قول الشاهد الكاذب بالكورك المؤبد أو الإعدام بحكم على الشاهد بهذا الجزاء نفسه أي بالكورك المؤبد أو الإعدام « اهـ »

قلت اني اتم لحضرات الشراح ما رأوا في الامر من الاهمية مع اعترافي لم بشهرة الفصل وطول الباع وسعة المعارف وسرعة المدارك القانونية ولكني اجد اشكالا في شرح الفقرة الثانية من هذه المادة وايضاح معناها اذ او حملنا المراد بالنص فيها على ظاهره كما ارتأى الشارحون الموما اليهم وهو الحكم بالإعدام أو الكورك المؤبد على شاهد الزور ان حكم باحدهما على المتهم بناء على شهادته الكاذبة لأشكل علينا ما يأتي وهو . لو قضى بالإعدام وقبل تنفيذ هذا القضاء في المضي عليه ثبت لدى المحكمة ان الشهادة المبني عليها الحكم هي كاذبة فأتى بحكم بالإعدام على الشاهد والحكوم عليه لم يعد بل لم يزل حياً . والذي اراه ان مراد واضع القانون بقوله « فيجري على الشاهد زوراً جزاء المحكوم عليه به » حتى لو كان جزاء الاعلام هو مفيد بما لو نفذ الحكم في المتهم المحكوم عليه وأثبت وهو بري فليكون الشاهد والحال كذلك كالقائل عمداً عن سبق تصور وتصميم على القتل فمن العدل ان يوفى به « اي يقتل به » بخلاف ما اذا بقي المحكوم عليه حياً ويمكن انفاذه وتخليصه من الاعدام بوسيلة اعادة المحاكمة فلا يكون عدلاً ان يحكم على الشاهد بالنصاص وانما يحكم عليه بعقوبة من حاول قتل آخر ومنعه منه مانع لم يستطع رفعه وفقاً لذل المادة (١٨٠) وهذا اطبق لمنطوق الفقرة المذكورة والتي يفهمها اذ قبل فيها « فيجري على الشاهد زوراً جزاء المحكوم عليه به » وهنا محل التأمل والتدقيق

الى خمسة اشهر

والمستظهر ان الشاهد يجزى بالجزاء الذي حكم به على المتهم وأنفذ فيه وليس يجزى بجرائد المحكوم به عليه مع كونه لم ينفذ فيه ولم يتم اجراؤه . وكذلك لو قضى على الشاهد الكاذب بالكورك المؤبد جزاء له يجزاه من شهد عليه لم يكن الحكم على الشاهد بهذه العقوبة موافقا للقسط والعدل لسببين الاول ان المتهم المحكوم عليه ظلما بالكورك المؤبد يحمل انفاذه منه بطريقة اعادة المحاكمة كما قدّمنا فيكون ما ناله من الجزاء هو الكورك الموقت لا المؤبد وتأني العدالة ان يلقى الشاهد في الكورك المؤبد والمحكوم عليه عاد مجزيا بالكورك الموقت بل الاول ان يذاق الشاهد من العقوبة ما ذاق المتهم وهذا من المادة ناطق بما قررناه ولا يحمل على ما سواه . والسبب الثاني ان الحكم بالكورك المؤبد هو دون الحكم بالاعدام لان الاعدام منتهى الشدة في العقوبة وانصى درجاتها وان صح قولنا بان يحكم على شاهد الزور بالكورك الموقت ان لم يكن الحكم بالاعدام على المتهم قد أنفذ فيه أفما ينبغي ان يحكم على الشاهد بالكورك الموقت والمشهود عليه مجزيا به وتحرير المعنى ان كان الاعدام قد اُبدل بالكورك الموقت فبالاولى ابدال الكورك المؤبد بالكورك الموقت. وفي اشكال آخر وهو لو ثبت ان الشاهد شهد كاذبا ثم أُعيدت محاكمة المتهم وثبت عليه ارتكاب الجرم بقرائن وادلة وشهادة شهود آخرين وتأيد الحكم الاول ووجبت ادامة العقاب على الجاني فكيف تكون معاملة الشاهد عليه ولا شهادة كاذبة باعتبارها في نفسها لا بالنظر الى كون المتهم مجرما حقيقيا فان عوقب بحكم هذه المادة كان في عقوبته خروج عن حد العدل ومخالفة لروح القانون اذ ان شهادته لم تبقى مدارا للحكم في المحاكمة الثانية وان ترك بلا مجازاة فتركه ايضا لا يصح في القياس ولا ينبغي قانونا لانه مما يترك من امره فقد اقترب ذنبا باقدامه على شهادة الزور « فتأمل »

قلت وبما ان المسألة مستشكة غاية الاستشكال والجزاء بالغ من الاهمية والاشدّة الى درجة الاعدام فأرى من الصواب ان يرجع في القضية الى من أنيط بهم حل المشكلات القانونية اعني الى نظارة العدالة الجالبة حتى اذا امكن النظر ودققت في المسألة تزيد هذه المادة ايضا حقا وبيانا جليا لا يبقى معه لبس ولا اشكال او يلحق بها ذيل قانوني بحسب ما تقتضي الحال

« عودا على بدء من شرح رشاد بك » قال ولكن لو ندم الشاهد الكاذب على

يعني ان من يشهد بالزور على مظلون فيدأولة في احدى دعاوى البجعة او التباحة
المبين نوعاها في المادتين (٤ و ٥) يحكم عليه بجزاء الخمس من شهر الى خمسة اشهر
شهادته وتاب عنها ورجع من فوره واطلق بالصدق لدى المحكمة اعم في المجازاة « ومثله
من شهد ولم تقبل شهادته فلا يجزى بموجب هذه المادة لان المستحق المجازاة بمضاهها هو
الشاهد الذي تسمع شهادته وتقبل شرعا وقانونا وبني عليها حكم » وكذلك لو صدق
الشاهد بقوله في اساس الدعوى وكذب في متفرعاتها ولم يشأ عن كذبه خلل في اساس
الحكم وتبين ان هذا الكذب لم يقصد به عرض ما لا يحكم عليه بالجزاء

واختتم رشاد بك كلامه بان قال : افادتنا هذه المادة ان شاهد الزور يحكم
عليه بالجزاء المخصوص عليه فيها نصا صريحا ولكنها لم تدنا شيئا بخصوص الحكم عليه
ظلمًا و، اذا ينبغي ان يُعامل بعد تحقيق شهادة الزور عليه . والذي آراه انه اذا كان
قد حكم ساء على امارات وقرائن قوية وبيانات واخبارات كافية ثم تبين بعد الحكم ان
احد الشهود او اثنين منهم « فيما لو كانوا ثلاثة » شهدا كذبا يعني الحكم سالما ولا يتغير .
وان كان « اي الحكم » مبنيًا على الشهادات وحدها وتبين ان الشهود كذبة والحكم عليه
مظلوم في الحكم فلا يكون من العدل مغادرته بشئ تحت وطأة الظلم وانما اري من مقتضى
العدالة ان يستغفر عن محاكمة الشهود الى المحكمة ويحكم بتبرئته « اه »

قلت اصاب حضرة رشاد بك شاكلة الصواب بما سأل وفصل في شان الحكم عليه
ظلمًا حين تبين ويثبت ان الشهود هم كذبة مقرون من انه ليس من العدل ترك
المظلوم تحت طائلة المجازاة الشديدة وبناء على ذلك فيجب اذ ذاك ان تعاد محاكمته على
ما فصلت المواد (٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣) من قانون اصول المحاكمات
الجزائية الموقت

واما ما ذكره حصص الشارح الذي التزمنا ترجمة شرحه متعلقًا بشهادة الاقارب
وخلاصته : ان شهادة اقرباء المتهم بالجناية تسمع ان كانت عليه لا ان كانت له مستندًا
في ذلك الى المادة (٢٦٢ وصوابها ٢٧٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية فلي
عليه استدراك لا اجد بدا من ايراده وهو

اني راجعت المادة القانونية المذكورة هناك فاذا هي نص على ان شهادة اقارب
المتهم الذين ذكروا فيها لا تسمع مطلقًا خللًا من قيد كونها له او عليه ولذلك لا مساع
للتوسع في المسألة وانما يلزم المحكمة ان ترد الشاهد قريب المتهم متى علمت ان بينها مائة

وان حكم على المظنون فيه في دعوى جنحة او قباحة بناء على شهادة كاذبة كما تقدم
الكلام على شاهد الزور في دعوى الجناية فلا ينبغي ان يجزى الشاهد بجرائم المشهود
عليه عنه وانما من كان مثله شاهداً في دعوى جنحة او قباحة يجازى بالحبس من شهر الى
خمس اشهر على الوجه المسروح . وحيث ان ما يلزم التدقيق فيه هنا هو شروط الشهادة
وكيفية ادائها وقد مر بيان ذلك مفصلاً في شرح المادة السابقة لم يبق من حاجة الى
اعادة الايضاح وبكفي الاختصار على ما ياتي وهو . ان كون شهادة الاصول والفروع
كالاباء والجدود والامهات والجدات والبنين وبنى البنين والاخوة والاخوات وذوي
القربة الصهرية الذين في هذه الدرجة والزوج والزوجة ولو بعد الطلاق لا تقبل من
بعضهم لبعض فاذا شهد احد هم للآخر زوراً فمن حيثان شهادته لا تصلح مبنى ولا تتخذ
اساساً للحكم لا يكون جديراً بالجزاء المعين في هذه المادة . اما لو شهد منهم شاهد زور
على الآخر فلاجل ان شهادته تتخذ مداراً للحكم يجازى على كذبه فيها بهذا الجزاء .
وايضاً فمن حيث ان شهادة الاصل لفرعه كالاب والجد والام والجدّة للولد والحفيد
« وهو ولد الولد » وشهادة الفرع لاصله كالابن وابن الابن للاب والجد والام والجدّة
وكذا احد الزوجين للآخر وشهادة الشخص لمن يتعيش بفقته والاجبر الخاص لمستأجره
لا تقبل شرعاً كما في كتاب البينات من مجلة احكام العدلية الجلية فان شهد احد من
ذكروا للآخر زوراً بصفة مدّع شخصي في الخصومات الجزائية لا يصير مستحقاً للمجازاة
لعدم ترتب شيء من الحكم بحسب شهادته على المظنون فيه . واما ان شهد احد هؤلاء على
آخر من ذوي قرباه في الدرجة المذكورة وهو بمنزلة مدّع شخصي وكانت شهادته
كاذبة فيستحق الجزاء المقرر في هذه المادة لما تقدم من ان شهادة هؤلاء بعضهم على بعض
هي مسموعة ولا اعتبارها واردة للمظنون فيه بدعوى الجنحة والقباحة (*)

قربة واصلة الى حد منع قبول الشهادة مع صرف النظر عن ما هيئتها وكنيتها وكونها للمتهم
او غيره وهذا مذهب حضرة البارعين بورغاكي افندي وطلعت بك شارحي قانون
اصول المحاكمات الجزائية فعليك بهراجعة ما علقاه من البينات في الكتاب الثاني على
المادة المار ذكرها في محله

(*) قلنا ان ما اوردناه في سباق شرح المادة (٢٠٧) السابقة بخصوص مذهب
الشارح الى قبول شهادة الاقارب المبينة درجة قربانهم آفاً ان كانت على المتهم تعبدية
هنا ايضاً وكفى المطالع بما نانا ان يراجع ما علقه حضرة بورغاكي افندي وطلعت بك

المادة (٢٠٦) من يرتكب الشهادة الكاذبة في الدعاوى العادية

يجب من ستة أشهر الى سنة

أي من يشهد زوراً لانسان أو عليه في الدعاوى العادية أي المحفوقية يحزى بمنضى
هذه المادة وعليه فان مراجعة شروط اساس الشهادة في دعاوى المحفوق العادية تنحصر
في كتاب الينات من مجلة الاحكام العدلية الجائلة ومنضى ما هالك انه لا تقبل
شهادة الاصل للفرع وبالعكس وشهادة احد الزوجين للآخر والمتعش بشفة آخر له
والاجير الخاص لمستأجره على ما مر تفصيلاً في شرح المواد السابقة وكذلك شهادة من
نص الفصل الثالث من الكتاب المذكور على عدم اعتبار شهادتهم وكذلك شهادة
المحكوم عليه بجزاء الحرمان الدائم من المحفوق المدنية كما رايت في شرح المادة (٢٠٧)
من هذا القانون . وحيث ان جميع هؤلاء لا تقبل شهادتهم في دعاوى المحفوق العادية
ايضاً ولا يعول عليها في الحكم فاذا شهد احدهم زوراً في دعوى عادية لا يستوجب
الجزاء وفقاً لهذه المادة . اما اذا شهد احد الاقارب المبنة درجات قرابته أمفاً ما عدا
المحروم منهم من المحفوق المدنية حرماناً مؤبداً على آخر من ذوي قرابته وكانت شهادته
كاذبة فمن حيث انها تكونت عليه معتبرة مقبولة اساساً ونصلح مداراً للحكم يحزى على
تاديتها زوراً بهذا الجزاء

واعلم ان شرط المؤاخذة بالشهادة الكاذبة في الدعاوى العادية ان تؤدى لدى
المحاكم الشرعية والمحفوقية على الاطلاق لما ان الشهادة المؤداة في غير حضور المحاكم خارج
مجلس القضاء لا تعتبر ولا يعول عليها . ومن ثم فان المعاملة الواجب اجراؤها على من
يحلف كاذباً من المخصمين عند وجوب حلفه او على من شهد كذباً في دعاوى المحفوق
منصوص عليها في المادة (٢١٢) الآتي بيانها (كذا في الاصل ومراده من شهد وحلف
كذباً الخ كما ظهر لنا ذلك من شرحه الآتي على المادة (٢١٢) (*)

شرحاً على المادتين (١٤٦ و ١٧٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية . وقد ترجمنا
من شرحها الكتاب الثاني بما امكن من التدقيق والانتان وطبعنا منه الجزئين الاول
والثاني وسيلهما الثالث والرابع ان شاء الله تعالى

(*) قلنا ان حكم هذه المادة غير مقصور على شاهد الزور في دعاوى المحفوق
الجارية رؤيتها لدى المحاكم الظاهمة المحفوقية بل يتناول الشاهد كذباً في أية دعوى

المادة (٢١٠) اذا كان الشاهد زوراً قد اخذ على شهادته دراهم
غرم بمثل ما أخذ من الدراهم وأجري عليه وعلى من اعطاه اياها جزاء
المرتشي والراشي

بما ان ما يعطى ويؤخذ باي وجه واسم ومعنى وعنوان كان لاجل ترويج المرام
بعد رشوة بموجب نص المادة (٦٧) من هذا القانون فاذا اقدم احد من ذوي الشهادة
المقبولة المعبرة شرعاً وقانوناً على الوجه المبين في شرح المواد السالفة على ان شهد زوراً
في اي نوع من انواع الدعاوى الجزائية او المحقوقة المذكورة آنفاً وقد اخذ لاداء
الشهادة الكاذبة دراهم وتعوداً تُسند منه بعضها او مثلها ويجزى والذي اعطاه اياها
بالجزاء المخصوص بالراشي والمرتشي وفقاً للمادتين (٦٨ و ٦٩) وان كانت بينهما وسيط
فيجازى جزاء الرأش المعين في المادة (٧٠)

واذا لم ياخذ الشاهد الكاذب دراهم لاجل اداء الشهادة ولكن تبين انه اشترى
من المشهود له مالا او ملكاً بثمن بخس او باعه مالا او ملكاً بثمن زائد على قيمته زيادة
فاحشة بالنسبة الى زمان المبيع ومكانه فمن حيث ان التفاوت الحاصل بين الثمن والقيمة
الحقيقية يعتبر اعتبار الرشوة عينها يجزى كلا المتبايعين « اي الشاهد والمشهود له زوراً »
في هذه الصورة من المراهضة والمصانة والوسيط بينهما ان وجد جزاء الراشي والمرتشي
والرأش والحكم على هذا الوجه يشمل المعاهد والمعاهد شفاهاً او خطاً حسب المادة (٧٦)
على انه اذا كان اخذ الرشوة لارتكاب الشهادة الكاذبة على متهم او له بجناية لم
تستلزم جرم اشد منها « اي من جرم شهادة الزور » عدّ ارتشاء الشاهد الكاذب
سبباً لتشديد العقوبة وجوزي باستيفاء الرشوة منه او مثلها وفقاً لحكم هذه المادة وبالكورك
الموقت ايضاً طبقاً لحكم المادة (٢٠٧) . وان حكم على المتهم بجزاء اشد من الكورك
لمجرد شهادة الشاهد الكاذب استوباً في العقوبة اي كان شاهد الزور ومن حكم عليه

عادة لدى المحاكم الشرعية والتجارية وفي دعوى المحقوق الشخصية التي تراها وتنصلها
المحاكم الجزائية ويشترط لمجازاة الشاهد زوراً في كل ذلك ان تقع شهادته لدى احدي
المحاكم المذكورة في حضور هيئة المحكام كما مر . ثم ينبغي ان تعلم ان اقامة الدعوى العمومية
على الشاهد الكاذب انما تكون بعد تزكيته وقبول شهادته وصدور الحكم بناء عليها كما ورد
ذلك مفصلاً في العدد (٢٨٢) من جريدة المحاكم المؤرخة في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٤

لأجل شهادته على الداء في نيل الجزاء

وبان السبب في ما قدّمناه ان الجزاء المخصص بالمرتشين حسب نص المادة (٦٨)
هو السجن المؤقت في القلعة وهذا الضرب من المجازاة جامع للحبس والنفي معاً بموجب المادة
(٢٥) كما ان الجزاء بالكورك هو تجسيم المحكوم عليه بالاعمال الشاقة العنيفة حالة كونه
مكبلاً بالحديد بعد تشهيره حسب المادة (١٩) . هذا وان من القواعد الاساسية
الكلية « ان من يرتكب عدة جرائم يجزى بأشدّها جزاء » ومع كل ذلك فلو اقدم
أحد ذوي الشهادات العادلة الصحيحة على ابتغاء شيء من مال آخر لمبضي معه للشهادة
وأدرك ما ابتغاه منه لا يوافق الحق والعدل ان يحكم عليه ولا على معطيه ولا على الوسيط
بينها بالجزاء المعد للراشي والمرشي والرائش اذ ان ملتزمه لم يكن مبنياً على قصد
ارتكاب الزور في الشهادة

المادة (٢١١) من يكره أصحاب الشهادة الصحيحة المستقيمة على
الامتناع من ادايتها او يجبرهم على شهادة الزور يجزى عليه الجزاء القانوني
المرتّب بحسب درجة تهمته شهود الزور

حيث ان من شرط المكره الجبر كما نصت مجلة الاحكام العدلية ان يكون
قادراً على ايقاع تهديده وانزاله فبين يحاول اكراهه واجباره وما لم يكن كذلك
لا يُعتبر اكراهه ولا يعتدّ به فمن بصدى ويحرق على مع الشاهد العدل عن اداء
شهادته كرهاً او على اضطراره لاداء شهادة الزور كما تبين في هذه المادة يلزم فيه ان
يكون مستطعاً انجاز الوعيد واجراء التهديد في كل حال وان يغلب على ظن المكره
انه اذا لم يفعل ويتم ما قد اكراهه عليه يحمل فيه وينفذ وعيد المكره . وبناء عليه فالمتجاسر
بالاقدام على شهادة الزور والاحجام عن الشهادة العادلة الصحيحة لأجل الحاج وملاحقة
انسان لم يكن اكراهه معتبراً على الموال الحر لا ينبغي اعتناؤه من هذا الجزاء ولا يجزى
الملح والمخف الذي لا يعتدّ باكراهه واضطراره

وبالجملة فان من شرط الحكم بموجب هذه المادة ان يكون عمل المكره معتبراً وان
يكون المكره من ذوي الشهادات العادلة الصحيحة المقبولة شرعاً وقانوناً

ومن شاء معرفة ماهية الاكراه واكتناه كنيته فعليه ان يراجع شرح المادة (٤٢)
من هذا القانون . ومن ثمّ فان الجبر الذي يحمل غيره اضطراراً على اداء شهادة

كاذبة لمنهم بخباية او عايه او يمنع ذا شهادة صحيحة عن اداها كرها في دعوى جاية يجزى
بالجزاء المحرر في المادة (٢٠٧) والمكره الذي يسوق آخر على اداء شهادة كاذبة او
يصده عن شهادة صحيحة كرها في دعاوى الجحمة والقباحة سواء كانت للظنون فيه او
عليه يجازى وفقاً للمادة (٢٠٨) ومتى وقع احدى هاتين الصورتين في الدعاوى المحفوفة
يجزى الجبر طناً للمادة (٢٠٩) وان كانت الشهادة ناشئة عن اخذ دراهم ونحوه عند الشاهد
مرتشياً وجوزي بالجزاء المعين في المادة (٦٩) وان وقع ذلك في الدعاوى الجبائية
وحدها وجبت المعاملة بحسب شرح المادة (٢١٠) ثم ان المنوع عن اداء الشهادة كرها
او المحمول على شهادة الزور رغماً عنه بوجه الاكراه المعتبر كما مرّ وسلف بهى مطلقاً من
الجزاء جرياً على المنصوص في المادة (٤٣)

المادة (٢١٢) من يحلف يمينا كاذبة عندما يلزمه القسم في
الدعاوى المحفوفة يجازى بعد تشهيره بجزاء الحبس لاقل من ستة اشهر
اي من ثبت عليه حلف اليمين كذباً وهي واجبة عليه سواء كانت من
الخصمين المتحاكين او الشهود في الدعاوى المحفوفة فبعد ان يجزى تشهيره وفقاً للاصول
الموردة في المادة (١٩) يحكم عليه بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين. وحيث ان اليمين
في الدعاوى الجزائية محصورة في الشهود دون سواهم والشاهد لا تقبل شهادته دون
ان يحلف على صحة ما يقول فيها حسب احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية فمن
يتبين انه اقسم كاذباً في الدعاوى الجزائية يعد مرتكباً شهادة الزور ويجزى جزاء
الشهود الكذبة بحسب درجة تهمة الشهود عليهم في الامور المتعلقة بالجناية والجحمة
والقباحة على ما مرّ في المواد السابقة. ومقتضى ما قدمنا ان حكم هذه المادة المشروحة
هو مختص بالكاذب في بيمه المدوب الى حلفها شرعاً ويشترط ان يكون القسم لدى
المحاكم اذ ان اليمين في غير مجلس الحكم لا يؤخذ حالها قانوناً لعدم تأثيرها في الدعاوى

❦ الفصل السادس ❦

(في الافتراء والاشتم وإفشاء السر)

المادة (٢١٢) من اسند الى آخر ذنباً يستوجب مجازاته قانوناً
لو كان قد فعله حقيقة وعزا اليه في جمعية اموراً نوجب نفور الناس منه

وكان ذلك باللسان او باوراق يعلّقها وينشرها مكتوبة او مطبوعة او
تصدى للاقتراء على ماموري الدولة لغرض من الاغراض وتبين ان
ما اسنده وعزاه هو اقتراء أجري عليه عين الجزاء المرتب قانوناً على فعل
المادة المعزقة ولكن يستثنى من هذه القاعدة ما اجاره القانون والنظام
من اخبار احكومة بالوقوعات والادعاء بالمخفوق

نصت المادتان (٣٦ و ٣٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية على ان لكل امرئ
وماور من قبل الدولة ان يخبر للمدعي العمومي حالاً عما يرى من سوء القصد الواقع سواء
كان على الامن العمومي لو على نفس انسان وماله . ونصت المادة (١٠١) من القانون
المذكور انه اذا وقع فعل من الجنايات والجرائم المشهودة تعين على كل شخص وماور
ان يسلك الجري المظنون فيه ويسلّه الى الحكومة ولهذا فان احد اقدم في ما سوى هذه
الاحوال على الكذب الجرد والاقتراء الخس بان اسند في محفل لوجعية الى آخر
فعلاً معدوداً من الافعال المنوعة قانوناً سواء كانت هذا الاسناد شامها او ينشر
اوراق مكتوبة مطبوعة فمن حيث ان هذه الصورة هي مافية للاداب الانسانية والحرية
يجري المقاري بحسب المادة المطابق لتقتضاها ما قد افتراه واسند من الجرائم . وكذا لو
اسند شخص الى آخر جرماً يستدعي المجازاة بانهاية الى مرجعه الخصوص جرياً على
الاصول القانونية ولم يثبت الجرم المسند ولكن تبين ان الاسناد الواقع مبني على قصد
وغرض يؤدي الى ضرر المسد اليه والوضع من قدره عند المسد مقترياً وكان مستحقاً
مثل جزاء القرية «اي الذنب المقترى المختلف» قانوناً . لما ان ظران ليس لمسد
الفعل ارب او غرض بالاخبار الاسادي الجاري على المسد اليه اعني من الجراء
وللواخذة ولو لم يثبت الفعل المسد

ثم ان من يصدى للاقتراء على احد ماموري الدولة لعاية وغرض يجلب عليه
مضره وغضاضة يكون جديراً بالمجازاة القانونية المعينة للجرم المقترى المسد . بخلاف ما
لو خلا اسناده الاخباري عن ارب وغرض وعرض ما منع ثبوت الفعل المسد المخبر عنه
فان المسد المخبر بعني من المجازة اذ لم يكن من سبل الى تعيين جزاء المخبرين او مواخذتهم
ولو ادعى احد على آخر دعوى حقوقية وعجز عن اثباتها كانت يرميه بالاحتيال او

التجفة والمواضعة ولم ينهياً له اثبات ما قال فلا تقام عليه «اي على المدعي مثل ذلك»
دعوى الافتراء ولا مساع لمؤاخذته ومجازاته مطلقاً

والحاصل ان شرط اعتبار الشخص وحسابه مقترناً ومجازاته بمثل ما كان يستوجب
المقترن عليه قانوناً لو صح اسناد الجرم اليه وثبت هو ان يكون للمنقص المقترن قصد
الى الاضرار بغيره والوضع من قدره مأموراً او غير مأمور وان يكون المنقص والافتراء
شفاهاً في محل من الناس او خطاً او طبعاً على ورقة نشر وتعلق او بانتهاء ذلك الى
مقام الحكومة ولو على حدة وسنه القانوني . اما ان خلا ونجرد اسناد الفعل الاخباري
عن غاية وغرض سيئ فلا يعدّ المسند مقترناً ولو كان الجرم المسند مستلزماً للجزاء مثال
ذلك . لو جادل رجل آخر وما حكه وبلغ من حدته وانفعاله ان قال له انت قاتل
او سارق ولم يرد بهذا القول سقاً ولم يقصد ضرراً ولا شراً وانما جاء منه عن بادرة
حندام لم يعدّ مقترناً ولا يستوجب جرم القتل والسرقة لرميه مآظره بهما افتراء وانما
يأمل في جميع الاحوال والصور الماثلة لذلك بحكم المادة (٢١٤) الآتية

المادة (٢١٤) اذا قال احد الناس على آخر كلاماً لم يكن من قبيل
اسناد مادة مخصوصة بل خصه باحدى المعاييب او اخل بناموسه على
صورة اخرى او شتمه فيحبس من اربع وعشرين ساعة الى شهر واحد او
يغرم بدلاً من ذلك باداء نصف ذهب مجيدي الى ثلاث ذهبات مجيدية
جزاء نقدياً

اي انه اذا نسب انسان الى آخر ما ليس له موضوع مخصوص كما مرّ في المادة
(٢١٣) السابقة يعني ان الفعل المسبب لا يعدّ في الافعال المتنوعة المستلزمة للمجازاة
القانونية وانما هو من المعاييب والمثالب والكلم والافاويل التي يلحق منها بالمرء غضاضة
في مفهوم اهل المحلة او كان من اللفظ المحمول معناه على السب والشتم فيحكم على المتجاسر
بالجزاء المهرر في هذه المادة حسب نوع حركته وحاله وصفته

واعلم ان الكلام المسوق من واحد الى آخر اظهاراً للمعاييب والمثالب والتهديد
والسب والشتم مما يحط من القدر ويخل بالحرمة لا يشترط فيه كونه مشافهة ومواجهة
او كتابة على نحو ما تقدم وانما هو مطلق غير مقيد بحال من الاحوال فعيان فيه الحجة

والغيبه « اي استقبال المرء بما يكره من الكلام ورموه بقول بسوءه اذا بلغه » والمحطاب والمحط « اي الطعن مدافعة او كتابة » اذ المتجاسر على غيره بالكلام السيئ اللفظ الغايظ كئذا اتفق وقوعه يستحق الجزاء لمخالفته الادب وخروجه عن حد المحشمة وعفة اللسان . وسيجي في العدد (٢٩) من خاتمة الكتاب الامر المتعلق بوجوب معاملة من يفتوهمون بالالفاظ الكريهة والمستحجة على منوال لا يفجوز فيه مذهبا وديانة

المادة (٢١٥) اطباء والجراحون والصيادلة والقوابل وامثالهم اذا استودعوا اسراراً شخصية بحسب صناعتهم وافشوها في غير الاحوال التي يتعين عليهم ان يبوحوا بها قانوناً يحبسون من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع واحد ويؤخذ منهم ريال مجيدي الى ذهب مجيدي واحد ان الطبيب والجراح والصيدلاني والقابلة وامثالهم من الائمة والروساء الروحانيين المحظور عليهم بحسب صناعتهم ووظائفهم ان يبوحوا باسرار الناس التي استودعوها وسئلوا كتابها اذا افشوا سر انسان بلا اكرام ملجي . يجوزون بالجزاء الحرر في هذه المادة بيد أنهم لو اباحوا السر المستكنم بداعي اكرام معتبر اعفوا من المجازاة المذكورة . والاكرام المتبر بكون على وجهين احدهما ان تلزم الحكومة بافشاء السر والاخر ان يرهق مستودع السر باضطرار الى افشائه على صورة شديكة لا يستطيع دفعها ولا التخلص منها بمعنى ان يقترح عليه ذلك مكره ملجي . قادر على اجراء ما توعد به من السران لم يطعه ويفعل . وكل اكرام خارج عن هاتين الصورتين لا يكون معتبراً ولا يعتد به . اما الذين يفشون السر من ماموري التلغراف فلا يجوزون بمقتضى هذه المادة وانما تعين مجازاتهم بحسب القانون المخصوص بالمرتكبين منهم مثل هذه المخالفة وسباني يباه في العدد (٢٠) من خاتمة الكتاب

❖ الفصل السابع ❖

(في السرقة) (*)

(*) عرف سيمون الفدي السرقة بقوله . هي ان ياخذ الانسان مال غيره خفية عنه ويواريه وعليه فالسرقة اذن ذات ثلاثة شروط . الاول ان يكون المال الماخوذ صاحب حقيقي . الثاني ان تنقل الاشياء الماخوذة من موضعها خفية . الثالث ان

المادة (٢١٦) اذا اخذ الزوج او الزوجة مال الآخر في حال
الاجتماع او الافتراق. او لو اخذ الاولاد او سائر الفروع مال آبائهم وامهاتهم

لا يباذن صاحب المال في اخذه. وبناء على ذلك وبمقتضى الشرط الاول فمن باخذ
مالاً غير محرّز ولا مخصص بانسان او موضوعاً في غير حرز باذن صاحبه او بمجد نفوداً غير
معروف صاحبها في ارض متروكة لا يقال له سارق. ومن هذا القبيل ما لو وضع
شخص مالاً عند آخر على سبيل الامانة او الرهن فذهب به الامين او المرتين وغاب
فلا يعدّ عمله سرقة

اما الشرط الثاني فمن مقتضاه ان يكون آخذ المال قد ذهب به من موضع الى
آخر وتولّى وعليه فلا يمكن ان تجري السرقة في الاموال الغير المقولة ولكن اذا
ا قدم شخص على خصب اموال الناس غير المقولة بالاحتيايل والمخدايع فوان كان
فعلة ما يستلزم الجزاء الا انه لا يعدّ من باب السرقة قانوناً ولهذا فان لم يثبت ان
المال الماخوذ قد نُقل من موضعه او حال دون نقله وجانح لا يقدر آخذه على ازالها
فلا يترتب على مثل هذا الفعل جزاء السارق. ومن هذا القبيل ايضاً دعاوى الاموال
المستودعة امانة او رهناً ولو استردت من يد من كانت عنده بعد اثباتها ومثلها
دعاوى الاستقراض او العارية فيما لو انكر المستقرض او المستعير وكذا ما يقع من
الثلف على الاموال المتاجرة فانها وان كان المحكوم عليهم مطالبين بها الا ان الفعل
لا يحسب من افعال السرقة

واما الشرط الثالث فهو عدم رضى صاحب المال او اذنه في الفعل وهذا الشرط
لا بد من رتبته في دعاوى السرقة على الاطلاق حتى لو اخذ مال غيره اضطراراً
كاخذ من كاد يهلك جوعاً خبز غيره بلا اذنه ولا رضاه وذهب به عدّة فعلة سرقة ولو
اعني من الجزاء. وكذا لو اتطلى الآخذ ما اخذه صدقة لا يبرأ من نية السرقة

ثم ان السارق وان كان فعلة معدوداً سرقة في كل حال ولكن حيث انه بمقتضى
القانون يوجد اسباب لتشديد العقوبة درجة درجة وليست السرقة على وتيرة واحدة
ولها عقوبات واجزية متنوعة تختلف باختلاف المال المسروق نوعاً وقيمة وكثرة وينظر
فيها الى مكان وقوع السرقة بين ان يكون مأهولاً او غير مأهول وإلى زمان وقوعها
وكيفية الفعل فلذلك وضع صاحب القانون عدة مواد في هذا فصل السرقة استيفاء

وسائر اقربائهم من الاصول. اولواخذ الآباء والامهات وذوو القربى
من سائر الاصول مال الاولاد وسائر الفروع فتسترد الماخوذات وتعطى

للبيان وتنصيلاً للاجمال في هذا الشأن كما سيجي « ا ه »

قال رشاد بك : السرقة لغة اخذ مال الغير المحرّر خفية . فالبالغ العاقل الذي ياخذ
مال غيره المحرّر او المحفوظ في موضع بسيل الخفاء دون اذن صاحبه ورضاه بحسب
سارقاً . والاحراز هو وضع المال في البيت والخزان والحمام والدكان والخزن ونحوها
او في صوان كالخزانة والصندوق واشباهها فجميع هذه الامكنة صالحة للاحراز مقفلة
كانت ابوابها او غير مقفلة . ومن هذا القليل كل مال جعل في موضع الحفظ ولو
كان غير حرز سواه حفظة صاحبه او شخص آخر ككافة التهام على حفظة فانه بحسب
مالاً محرّراً . وبناء على ذلك فيلزم في المحكم على السارق انه فعل السرقة وترتيب
جزائه القانوني اثبات كون المال قد اخذ من موضع الاحراز او الحفظ وبدون اذن
صاحبه ورضاه وان ليس للآخذ شركة في المال وانما هو سرق اخذه ونفقه خفية . ومن
ثم فلو وجد انسان ذهباً في الطريق فاخذه وانفقه فلا يحسب فعله من انواع السرقة .
وكذا لو وجد مال او اشياء ملقاة على الطريق واخذت فلا يعد اخذها سرقة لانها لم
تكن في موضع احراز او حفظ . وايضاً لو استولى زيد على مال عمرو الثابت كالعقار
بوجه الحيلة والخداع فالنعل لا يحسب سرقة وان اوجب المأخذة . والحاصل ان
السرقة هي ما يقع على نحو المثال المورداً نقاً وهو ان ياخذ البالغ العاقل مال غيره
المحرّر او المحفوظ بلا علم صاحبه ورضاه . اما انواع السرقة وصورها المختلفة فقد فصلتها
المواد القانونية الآتية

واعلم انه في بعض الاحيان يستعمل في الامور الجزائية لفظ « النصب »
واستعماله في باب السرقة خطأ محض لان السرقة اخذ المال خفية والنصب الاستيلاء
على مال الغير علانية رغماً عن المنصوب منه وقهراً . ويطلق لغة على الشيء المنصوب
ظلاً وكرهاً مالا كان او غير مال ويقسم الى قسمين الاول النصب الفعلي نحو ان
يقع على اموال منقولة ويقال للآخذ في هذه الصورة غاصباً ويؤدّب اما بمقتضى ذيل
المادة (٦٢) واما بموجب « مدلول » المادة (٢١٩) من هذا القانون اذ ان هذا النوع
من النصب لا بد ان يقع في البراري والطرفات او في البلدة جهاراً فيجزي الغاصب

لاصحابها . وان كان المال الماخوذ قد أنفق واستهلك ولا يقدر أخذه
على ضمائه ايضا وكان دأبه وديده السرقه جوزي بالحبس . واذا كان
الخارج عن هذه الدائر الاهلية قد اخفى الاشياء الماخوذة على الصورة
المذكورة او استعمالها كلها او بعضها لمنفعته مجازي جزاء السارق بلا فارق
اذا اخذ الاصول من الآباء والمجدود والامهات والجدات اخذ ما لاحد الفروع
من الاولاد والخفدة ذكورا واناثا او بالعكس اي اذا اخذ احد الفروع ما لاحد
الاصول او لو اخذ احد الزوجين ما للآخر حال اجتماعهما او حيث افتراقهما
فيسترد الماخوذ ويدفع الى صاحبه ولا ينظر الى الاخذ في مثل هذه الصور كالسارق
ولا يجزى مطلقا

اما اذا كان الاخذ قد أنفق ما اخذ واستنفده وهو عاجر عن ضمائه او كان

على جرمه وفعله بحسبه

« قلنا ان المتعارف في هذا المعنى السلب ولو استعماله الخارج بدل العصب لكان
احسن . ثم ان قوله مجازي بمقتضى المادة (٢١٩) فيه ان هذه المادة وان كانت
ناصة على فعل السرقة ولكن لفظ السرقة وارد غير موده من الاستعمال اللغوي
والاصطلاحي والاحسن ان يستعمل عوضه لفظ العصب لان من ياخذ مال الناس عوة
وقهرا في الطرقات العامة لا يقال له سارق ولا ينطبق فعلة على معنى السرقة . هذا
وينبغي ان يدقق المظهر في كيفية وقوع العمل ونوعه كأن يكون واقعا نهارا او لالا
وهل الفاعل واحد او اكثر الى غير ذلك مما تقتضيه الحال لان بين ضروب العقوبة
وانواع المجازاة فرقا وتفاوتا في المدة والشدة كما لا يخفى »

قال اما القسم الثاني من العصب فهو الواقع على الاموال غير المنقولة كالعقار
وهذا عائد الى المحاكم الحقوقية ولا يترتب على فاعله جزاء اذ لا يعد من الافعال
المنوعة التي تخل بنظام الهيئة الاجتماعية وتذهب بامن الخلق وراحتهم وانما هي دعاوى
حقوقية عادية ترى في محاكم الحقوق حسب العادة وعلى سننها العادي المألوف . ومن
ذلك ما لو تنازع اثنان على مال منقول وغلب احدهما الآخر عليه واخذه مدعيا انه
له ولم يكن فعلة في صورة العصب او السلب والنهر كانت الدعوى حقوقية ورؤيت
كدعوى غصب العقار

قد ارتكب جرم السرقة عدة مرار وهو من اقارب صاحب المال الميئنة درجة قرابتهم
 اثنا او من سواهم وبلغ تلصصه اي تكريره فعل السرقة حد اعتبارها يجزى بالحبس
 من اربع وعشرين ساعة الى ثلاث سنين وفقا للقاعدة الموردة في المادة (٢٤)
 باعتبار نوع حركته الواقعة

ومن لم يكن من الاصول والفروع وذوي القربى المذكورين ومالاً وتابع
 الآخذ في الصورة المتقدمة بان جعل له ماوى ومنصرفاً حال كونه عالماً بذلك او
 استعمل جميع الاشياء الماخوذة او بعضها طلباً لمنفعته الذاتية وهو يعلم ماهيتها تُزل
 منزلة السارق العادي وجوزي بما يطابق حركته من ضروب العقوبات والمجازيات
 في المواد الآتية

ومن باخذ ما للآخر وهو من غير الاقارب المعدودين في الاصول والفروع
 والزوجين بحسب كالسارق العادي ويجزى بما تستحق حركته من انواع المجازاة (*)

(*) قال سيمون افندي وتابعة رشاد بك يريد واضع القانون بقوله « ولو
 كان الزوجان مفترقين » الافتراق لسبب غير الطلاق اي لغير فسخ عقد النكاح
 والا لو وقع الطلاق اضحى كل من الزوج والزوجة اجنبياً عن الآخر ومن ثم فانه
 يجزى جزاء السارق

وذكر سيمون افندي ان في المادة (١٧٤) من هذا القانون نصاً على انه لو
 وقع القتل من اجل اجراء المجنحة جوزي القاتل بالاعدام وحيث ان الاهل والاقارب
 من الاصول والفروع اذا اخذوا بعضهم ما لبعض لا بحسب فعلهم قانوناً من نوع
 المجنحة فلا يحكم على القاتل منهم قربة لاجل السرقة بالاعدام وفقاً لحكم المادة (١٧٤)
 المار ذكرها ولكن لو كان القتل عمداً وعن سبق تصميم قضي على القاتل بالاعدام طبق
 المادة (١٧٣) قال وكذلك لو ثبت على الاقارب الذين في الدرجات المذكورة انهم
 ماثلون معاونون في فعل السرقة لا يحكم عليهم بالمجازاة

ومن قوله ايضاً لو احد الاهل والاقارب سرق مالاً مودعاً احد اقربائه
 المذكورين في متن المادة « اي متروكاً امانة عنده بقصد الخفض » وهو عارف بكونه
 وديعه لديه لا ملكاً له يجزى جزاء السارق

وقد ابان رشاد بك المحكمة في اعفاء الاقارب من جزاء السرقة على ما هو
 منصوص في متن هذه المادة التجاري شرحها بقوله: حيث ان من المحتمل ان يكون

المادة (٢١٧) مجازي السارق بالكورك المؤبد او الموقت لا اقل من خمس عشرة سنة اذا كان فعلاه السرقة مستجيباً للاحوال الخمسة الآتية وهي . أولاً ان يكون الوقت ليلاً . ثانياً ان يكون السارق اثنين او اكثر معاً . ثالثاً ان يكونوا كلهم او واحد منهم حاملاً سلاحاً مستتراً او ظاهراً . رابعاً ان يدخل الى احدى الدور او مضافاتها او الى غرفة منها او الى اي مكان يسكنه الناس بهدم الحائط او تسلق الجدران على السلام او بكسر الابواب او بفتح الاقفال باحدى الآلات او بان يترباً بزي ماموري الدولة او بان يبرز امراً مزوراً من قبل الضباط . خامساً ان يوقع الرعب والخوف بمعاملة الشدة وشهر السلاح

(هكذا عدلت في غرة شهر رمضان سنة ١٢٩١ و ١٩ ايلول سنة ١٢٩٠)

اي ان المحكم على السارق بالكورك المؤبد او الموقت مدة خمس عشرة سنة بناء على نص هذه المادة يتوقف على ثبوت فعل السرقة مستجيباً للاحوال الخمسة المذكورة فيها وهي . أولاً ان تقع السرقة ليلاً اعتباراً من الساعة الاولى بعد غروب الشمس على ما تبين تحديد الليل قانوناً بالامر المدرج في العدد (٢٤) من خاتمة الكتاب . ثانياً ان يتعدد اللص كأن يكون اثنين او اكثر متآمرين متشاركين في ارتكاب السرقة جميعاً وخرج بقيد التشارك المعاين وهو من يجعل محلة مثابة اي مأوى وملجأ لاهل اللصوصية . ثالثاً ان يكون اللصوص كلهم او بعضهم شاكي سلاح منظور او غير منظور

المال الماخوذ محترقاً عن القريب آخذه او لا محفوظاً منه او لا وكونه غير منقطع الحفظ والاحراز لا يعد سرقة لما علمت من تعريضها فلا ينبغي جزاؤه جزاء السارق ومن قوله ايضاً ان هذه المادة القانونية لم تعف الاقارب الذين اعتادوا السرقة ولم يمكنهم رد ما سرقوا واهملت تعيين مدة المجازاة الواجب ان يحكم بها عليهم ولكن لما كان الفعل معدوداً من قبيل الجفنة ترك ووكل الى المحكمة ان تنظر في جسامته وتحكم على قدرها بحبس السارق من يوم واحد «ولعله خطأ والصواب من اسبوع واحد» الى منتهى ثلاث سنين

بجيت يُعد من الآلات القاطعة الجارحة كالمدينة والهدفية والسيف ونحوها لا كالعصا الصغيرة أو الحجر الصغير فإن حاملها لا يحسب ذا سلاح . رابعاً ان يدخل اللصوص داراً أو غرفة منها أو ما هو من مضافاتها ومشملاها أو الى مكنت مأهول وذلك بدم الحائط أو تسوير الجدار الى الدار على السلام أو بكسر الابواب أو بفك الاقفال بأحدى الادوات أو باتخاذ زبي من ازياء مأموري الدولة أو براءة امر مزور من قبل الشرطة « الضابطة » . خامساً ان يسطو اللص سطوة منكبة موقعاً الرهق والدمعة والرعب بشهر السلاح

اما الفقرات الاولى والثانية والثالثة فقد استوفينا شرحها في سياق ابرادها واما الفقرة الرابعة فموضع البحث منها ان يكون الحل المسروق مأهولاً اي فيه سكن ليل مهابر كالبيت والغرفة وتوابع الدار المسكونة على ما تقدم البيان وكالمنازل العمومية من خان وفندق وحمام فخرج بهذا القيد دكاكين البدالين والمحترفين التي لم يُعهد الرقاد فيها فانها لا تدخل في عداد المحال الآلهة بالناس ومثلها المآوي المستقلة المستقلة كالمضارب والخيام وبيوت الشعر والسطوح والمنازل اي مخازن الثمن

ويشترط في الدخول الى الحل المأهول ان يكون بدم السور والجدار أو ثقب أو نسلق على سلم أو بكسريه أو بفتح قفله وغلقه بأداة كما يشترط في الجدار الذي يهدم وينقب ان يكون مبنياً بحجر وطين لا يمكن هدمه وثقبه دون آلة على الاطلاق لان الجدران والمحيطان التي لا يحتاج في هدمها وثقبها الى استعمال آلة لضعف بنائها لا يكون حكمها حكم المبنى بالحجر والطين

ثم ان نسلق الجدار على سلم لا يراد به خصوص الارتقاء اليه في السلم المعروف وإنما المراد تجاوز الجدار الذي يعاوقه باسطة بارسال حبل الى ذروته والتعرج به أو بان يجتمع عدة اشخاص ويصعد بعضهم فوق بعض أو ينقب الجدار للعروج والارتقاء اليه لان الصعود في مثل هذه الحال كالارتقاء في السلم . ويشترط في كسر الباب ان يكون من الابواب الموصدة المقفلة على ما في التذكرة السامية المدرجة في العدد (١٢) من خاتمة الكتاب وهذا القيد مخرج لما كانت من الابواب مشبكاً ذا مصراعين لها مزلاج ومغلاق « وهو ما يفتح بلا مفتاح » من خشب أو حديد أو رباط وحبل ونحوه مما يشد به فان كل ما ذكر لا يُعد من الابواب المهمة المحكمة . ويلزم في فك القفل وفتح الغلق ان يُعالج بأداة وآلة مخصوصة كالملتقط والقدوم والمسامير بالبلاج

مفتاح مخصوص فيه اذ لا ينبغي ان القفل القلق الضعيف الغير المحكم الذي يتأتى فتحه باليد دون آلة لا يكون في حكم القفل المصمت الذي لا يعالج فتحه بلا اداة. واما كيفية الاخافة والسطوة المنكرة المدهشة بشهر السلاح ما ذكر في الفقرة الخامسة من هاتو المادة فلا بد في اعتبارها ان تقع وتتم شدة المعاملة على وجه يورث اذى في الجسم وان يكون ادخال الخوف والرعب بشهر السلاح فعلاً وبذلك خرج التثويب الكلامي وتحريق الاسنان غضباً والنظر شراً والسب والذم والمقاذعة والتعزير فان كل ذلك لا يحمل على شدة المعاملة والاخافة المعتبرة في هذا الباب.

وحاصل ما يشترط للحكم على السارق بالكورك المؤبد او الموقت مدة خمس عشرة سنة حسب نص هذه المادة ان يقع منه فعل السرقة مستجيماً للاحوال الخمسة المار بتصليها ومتى فقد احدها ولو اجتمع باقيها فلا يستوجب اللص ان يجزى بهذا الجزاء وانما يعاقب بما يطابق جرمه من انواع العقوبة والمجازاة المبينة في المواد الآتية مثال ما اجتمعت فيه الاحوال الخمسة من فعل السرقة: رجالان جاءا ليلاً نحو الساعة الثانية او السادسة وكسرا باب بيت مأهول ودخلا واحدهما حامل ببندقية واخافا بعض من فيه وسرقاه بمحسبان متجاسرين على فعل السرقة المستجيب للاحوال الخمسة وبصحبان جديرين بجزاء الكورك المؤبد او الموقت مدة خمس عشرة سنة كاملة وفق حكم هذه المادة المشروحة. اما لو غشيا بيتاً وولجاء في الصورة المذكورة وسرقا ما وجدوا دون ابقاء الخوف والرعب بشهر السلاح فلنقد حال من الاحوال الخمسة لا يكونان مستحقين الجزاء المعين هنا.

المادة (٢١٨) من يقدمون على السرقة باجراء اعمال اكرهية شديدة مع اجتماع الحالتين الاولى والثانية من الاحوال الخمس المبينة في المادة السابقة يوضعون في الكورك موقتاً. ولكن اذا تسبب عن المعاملة الشديدة الواقعة في فعل مثل هذه السرقة اثر جرح يوضع المتجاسرون على ذلك في الكورك المؤبد او الموقت لا اقل من خمس عشرة سنة (هكذا عدلت في غرة شهر رمضان سنة ١٢٩١ و ١٩ ايلول سنة ١٢٩٠) اذا اقدم اثنان او اكثر متشاركين في السرقة ليلاً مع اجرائهم المعاملة العنيفة

التدبيرة بمعنى ان السرقة وقعت في الحالين الاولى والثانية من الاحوال الخمسة المبينة في المادة السابقة يجوزون بالكورك الموقت وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة . وان ندأ اثر جرح عن شدة المعاملة العيفة الواقعة في سبيل ارتكاب السرقة على هذه الصورة فيجزي المتجاسرون على ذلك بالكورك المؤبد او الموقت مدة خمس عشرة سنة كاملة طبقاً لحكم الفقرة الثانية

وينبغي ان يذكر الفارئ ان الليل يُعتبر ابتداءً من الساعة الاولى بعد الغروب وان يكون السارق متعدداً مع وجود الاشتراك والتواطؤ اعني ان اجتماع المحالين الاول والثاني في السرقة انما يتم بكون الوقت ليلاً وتعدد اللصوص واتفاقهم واشترآكهم جميعاً في فعل السرقة كما تقدم بيان ذلك مفصلاً في شرح المادة السالفة . واما معاملة العنف والشد في عبارة عن الصرب والتقبض وسائر المس المؤذي للجسم وليس من هذا القبيل الشتم والتفريع والتعزير والتخويف باللسان على ما رأيت في شرح المادة قبلها والمراد بالظاهر من اثر الجرح المذكور في الفقرة الاخيرة من هذه المادة انما هو عبارة عما يحصل من حرج المعاملة الشديدة والجرح بآلة قاطعة كالسكين ولا يراد بذلك الرعاف « وهو الدم الذي يخرج من الانف » ولا الدم السائل من عانة في البدن اثر العنف والرمق الشديد الجاري عليه بصدمة العصا او بضغط اليد والرجل لان مثل هذه الحزات المسكرة والاخذات الضاغطة لا تُعد من الجراح المقصودة قانوناً

وان وجد من الاحوال الخمسة حال ثالث مقارن لفعل السرقة علاوة على الحالين المذكورين في هذه المادة كأن يكون اللصوص او احدهم مسلحاً بسلاح بادي او مستتر فان خلا الاخذ بالعنف والشد في اثناء السرقة عن ظهور اثر جرح يجازون بالكورك الموقت وفقاً للفقرة الاولى وان تبين اثر جرح يعاقبون بالكورك المؤبد او الموقت مدة خمس عشرة سنة طبقاً لمقتضى الفقرة الثانية

المادة (٢١٩) اذا كان اللصوص متعددين وسرقوا ليلاً في الطريق العام (كذا في الاصل والصواب غصبوا او سلبوا) يوضعون في الكورك المؤبد او الموقت لا اقل من خمس سنوات

(كذا عدلت في غرة شهر رمضان سنة ١٢٩١ و ١٩ ايلول سنة ١٢٩٠)
اذا تعدد السارق ليلاً في الطريق العام كان جزاء مثل هذه السرقة الكورك

المؤبد أو الموقت لا أقل من خمس سنين وقد علمت أنه يشترط في هذا الجرم تعدد السارق وكون السرقة واقعة ليلاً في الطريق العام عن سبق نية ونصوّر لأن من يسرقون على خلاف هذه الصورة نحو أن يسلبوا انساباً صادفوه في الطريق العام ليلاً لا يصبرون أهلاً لهذا الجرماء

أما الذين على تعدد هم وعن سبق قصد منهم إلى سلب أبناء السبيل يكتفون ليلاً في الطريق العام على نحو ما تقدم حتى إذا مرّ بهم إنسان فاجأوه فامسكوه واخذوا ما معه ولو بدون ضغط وشدة في الأخذ والسلب فانهم يحكم عليهم بموجب هذه المادة أيضاً والمراد بالطريق العام هنا إنما هو الشارع النافذ والمسلك الصادر في حجب البلدة والمدينة والقصبة أو القرية وبهذا القيد خرجت الطرق والمسالك التي تصدع في الصحاري والمراعي ونحوها من الأرباض والضواحي ولهذا فإن أهل اللصوصية فيها يعدّون قطاع طرق ويجزون بمقتضى ذيل المادة (٦٢) (*)

(*) قال رشاد بك أن هذه المادة وإن كانت قد دخلت في فصل السرقة وهي موضوعة للسارقين أو السالين في الطريق العام إلا أن هذا الصنيع من الواضع غير سديد أو هو خطأ لأن حد السرقة وتعريفها «أن يأخذ المرء خفية مال غيره المحرّز أو المحفوظ بلا اذنه ورضاه» كما قدمنا في بدء هذا الفصل مع أن أخذ المال من صاحبه في قارة الطريق جهةً بالنهر والرمح على ما نصت هذه المادة لا يطلق عليه لفظ السرقة وإنما يصدق عليه لفظ الغصب أو السلب إذ أن فاعل هذا الجرم غاصب سالب مال غيره علناً على حدّ القوم بالقوة والنهر

«قلنا أن الغصب لغة أخذ الشيء قهراً وظلماً وشرعاً أخذ مال متقوم محرم بلا إذن مالكه معاينة لا خفية والسلب موضوع في الأصل فيما قيل لأخذ الشيء قهراً وقيل على غفلة وبسرعة. وبذلك تبين أن قول رشاد بك أسد واضح وأحسن في الاستعمال كما لا يخفى على المتأمل»

ولا يرد أن السرقة قد تقع عياناً وعلاية كما لو دخل اللصوص بيتاً أو مغزلاً واخذوا ما فيه من المال عنوة على رأي من صاحبه لأن مثل هذا الأمر العاني يحدث بعد دخول السارقين البيت خفية قصد السرقة أما لمزيد طمعهم في الاختلاس فلا يبالون برب المنزل سواء استيقظ أم لا وإما أن يستيقظ صاحب البيت فتهبض للذود والدفاع عن ماله فتقع الصيحة وتتم السرقة على وجه الاغتصاب والنهر والغلبة برأى

المادة (٢٢٠) من يأتون السرقة بنقب جدران اماكن مغلقة
محاطة بسور ولو كانت من المباني التي لا يأهلها الناس او ليست متصلة

ذوي المال فيكون كل ذلك من توابع فعل السرقة ومتفرعاته والاصل المنوي انما هو
السرقة في خفاء وبهذه الصورة يكون ابتداؤها «اي دخول اللصوص البيت» قد
تم خفية لا جهة

(قلنا ولو دهم اللصوص البيت وولجوه جهاراً وسلبوا ما وجدوا فيه معانية لخرج
الفعل عن كونه سرقة الى كونه غصباً او نهباً وسلباً وجوزي الفاعلون جزاء امثالهم من
الغاصبين الناهيين . ويفرق الجزاء بين ان يقع مثل هذا الفعل ليلاً او نهاراً وبين
ان يكون الفاعل واحداً او متعدداً وبين ان يكون اللصوص شاكبي السلاح او عذلاً
اي لا سلاح معهم)

وقال نعم ان سرقة البيوت ونحوها من المحال الواقعة على الشوارع والطرق هي
داخلة في هذا الباب اعني انها تعد من قبيل السرقة غير ان سلب الناس في الدروب
والطرقات هو خارج عن حد السرقة . والمراد بالطريق العام هنا الازقة والدروب
والشوارع التي تطرقها المارة داخل المدن والقصبات والقرى او في ظواهرها وضواحيها
ومن جعلتها المسالك الصاعدة من قرية الى اخرى وعليه فقد ساغ ان نقول من
بنواطاون ويجروون على سلب الماربن ليلاً في الطرقات فيجرون بحكم هذه المادة
حسب نوع جرمهم اما بالكورك المؤبد واما بالكورك الموقت لا اقل من خمس عشرة
سنة (كذا في الاصل ومن راجع متن هذه المادة على ما نقله رشاد بك في كتابه المعنون
«معيار الجزاء» وجد النص هناك خمس عشرة سنة ولدى مراجعة اصل التصحيح في
الصفحة ١٥٩ من ثالث مجلدات الدستور وجد المنصوص في متن المادة خمس سنين
فتدبر) لان فعلمهم من شأنه ان يخل بالامن العمومي ويحجب بمصلحة الحكومة ويذهب
سطوتها ولا يبقى على مصالح العامة اذ ان امثال هؤلاء الاشرار يقطعون السبل على
عباد الله الذين لا يجدون بداً من المرور المتواصل في الطرق العمومية سواء كان
داخل البلدة او في ظاهرها او في مسالك اخرى مطروقة ولا يخفى ما يحدث عن اعمال
مُصبي الطرق وقطاعها من الشرور والمضار التي تكاد لكثيرتها تفوت العد والحصر
ولهذا كان من اللازم تشديد المجازاة على ما رأيت

بمكان مأهول أو يتسلقون جدرانها على السلام أو يفتحون ابوابها بآلات
مخصوصة يوضعون في الكورك مؤقتاً

الذين يقصدون السرقة فيهدمون ويتقبون جدران الأماكن المحدودة المفتلة
الابواب أو ينسورون إليها على السلام أو يفتحون ابوابها الموصدة بآلة مخصوصة سواء
كانت مأهولة أو غير مأهولة معدة للسكن أو لا يجوزون بالكورك المؤقت

قال وكأني معترض بقول: ان كان ذلك كذلك اي ان كان اخذ المال
والاعتماد على مثل هذه الصورة معدوداً من نوع قطع الطريق فما الداعي الى اعادة
النص عليه هنا وما الفائدة من التكرار وقد نص على جزاء قاطعي الطرقات في ذيل
المادة (٦٢) من هذا القانون كما رايت هناك

فاجيب ان بين قطاع الطرق الوارد تعريفهم في ذيل المادة (٦٢) السابق
شرحه وبين السالين المذكورين في هذه المادة (٢١٩) الجاري شرحها الآن فرقاً
وهو ان اولئك هم الذين دأبهم شن الغارة وديدهم اصابة الطرق وقطعها في البراري
والقفار والودية وكل فج عبيق ومرعى سميق بين سمع الارض وبصرها على اختلاف
الزمان والمكان لا يذرون كبيراً ولا صغيراً ولا ينظرون الى كثرة المال المسلوب
وقلته وإنما ياخذون ما تصل اليه ايديهم كيف اتفق فانكين باطشين باي من ساقه
اليهم القدر المتاح ووقع عليه بصرهم وهكذا يستمرثون على غيهم وشرهم ويستمرثون
مرعى بغيهم وضرهم متوغلين في النيات والقلوب والوادي العامة متباعدين عن
المحاضر والامصار والبلاد العامة لا هم ولم ولا دأب الا امساك السبل على ابنائها
والاندفاع طيهم بالغصب والسلب ونحو ذلك من الشرور والشقاوات. اما هؤلاء
المذكورون في هذه المادة فهم ضرب من قطاع الطرق يتألبون ولكن لا تألب اولئك
بقصد الايقاع والفتك بكل انسان رآه وصادفوه وإنما غاية مرامهم ترصد اناس
معلومين ليأخذوهم على غرة في فرص معهودة يخبئونها ليلاً في شوارع المدينة او
القصبة وارقتها ويكون هذا عملهم في الليل قصد السلب والاعتماد داخل البلدة او في
جوارها واما النهار فيقضونه في اعالمهم المعروفة المألوفة كسائر الناس. وبما تقدم بان
لك من أريدوا بنص ذيل المادة (٦٢) ومن برداوت بما نص في هذه المادة
المشروحة والفرق بينهما ظاهر واضح لا دنى تامل

ومقتضى عبارة النص الثانوي ان يكون الجدار المهدوم والمنقوب ما بُني بالحجر والطين بناءً محكمًا لا يستطيع هدمه ولا تنقبه بدون استعمال آلة على ما نبيّن في شرح المادة (٢١٧) لان الجدار الذي يحتاج في هدمه وتنقبه الى المعالجة باداة لا يكون في حكم ما لا يتهدم وينقب الا بالآلة. وكذا التسليق على سلم لا يراد به خصوص الصعود على المرقاة المعلومة ولكن يتناول الخروج الى اعلى الجدار المرتفع اكثر من قامة باسطة بنقبه حتى يصير كالدرج او بان يرفع اللصوص بعضهم بعضًا متصيين او ان يرسلوا حبلًا على الحائط ويتعلقون به صاعدين اذ ان كل ذلك معدود في حكم الارتفاع على سلم اما كسر الباب او فتحه بالآلة مخصوصة فيشترط فيه ان يكون الباب ميبها اي مقلدًا على الوجه الميّن في التذكرة السامية وموعدها في ابرادها الرقم (١٢) من حاشية هذا الكتاب وبهذا القيد خرجت الابواب المصنوعة المعلقة بزلاج من خشب او المشدودة بعلاق من حديد لانها لا تُعدّ من الابواب المقلدة الموصدة. والصاط في هذا المعنى ان يكون الباب قويا ميبها مقلدًا بقفل مصمت ويفتح بفتح مخصوص او باداة مخصوصة كالملتقط والقنطرة والمطار الحديد. هذا وبحسب من قيل نقب الجدار احتسار سرب تحته والدخول منه الى البيت ولكن كسر المستودعات الضعيفة المسيرة بالمسامير كالخزانة والصدوق ونحوها وسرقة ما فيها لا يقاس بنقب الجدار وكسر الباب المقلد وفتحه «فتنّه» (*)

(*) قال سيمون افندي ان كل محل مصون محاط من الجهات الاربع يلج السارق بحيلة نقب الجدار سواء كان الجدار المنقوب مبنيا بالحجر او بالخشب المطلي بالشيد «وهو النجص الذي يبنى به» كالحائط المعروف بالبغدادى او مبنيا بالآجر «القرميد» او باللبن «المضروب من الطين مربعًا للبناء» او يدخل اليه بفتح مابه بالآلة مخصوصة ويسرق منه شيئًا سواء كان مختصًا بالسكن او غير مختص يجازى بالكورك الموقت اما الآلة التي تستعمل لفتح الابواب فهي كسار او قطعة حديد ونحوها. ولو فتح الباب بفتح مصنوع على صيغة مفتاحه الاصلي جوزي فانه بالجزاء المتقدم بيانه بخلاف ما لو توصل الى مفتاح الباب الاصلي وفتحه به لا يحسب فانحاله باداة مخصوصة ومن ثم لا يجزى بمقتضى هذه المادة

واما تسليق الجدار صعودًا على السلم كما ورد في نص هذه المادة فلا يراد به خصوص الصعود على المرقاة بل ينطرق الى كل اداة يتخذها اللص وسيلة للتسلق على

المادة (٢٢١) لو تمت السرقة باجراء معاملة عنيفة ولم ينشأ عنها اثر جرح ولم يقارنها حالة اخرى او لم يقع معاملة شديدة ولكن السرقة

المجدران ومن هذا القليل حفر نفق تحت البناء لدخول البيت او الدخول اليه من مسرب الماء وقناته . ثم اذا جاء السارق وكسر الخزانة او الصندوق وما اشبهها او كسر باب الخزن وسرق ما وجد من دراهم وامثلة وعروض او سرق حطة ونحوها فيجزي بالكورك وفقاً لحكم هذه المادة . ومن رابه ايضاً ان السارق لو قطع رباط رزمة البضاعة «البالة» وازال اطرافها الحديدية وسرق ما اشتملت عليه من المشوجات جوزي بحكم هذه المادة

(قلنا وفي قول هذا الشارح اطلاق ينبغي ان يُقيد بما اذا فعل السارق ذلك في موضع حرز مخنوط بمحاط الجهات الاربع وبما اذا كان اللص دخله تسليقاً على الجدار او بقبه او بكسر قفل الباب لانه اذا دخل اللص بيتاً او مكاناً ليس له حدود محصورة كما مرّ والتي فيه بضداً من الباب مشدوداً او رزمة بضاعة محرومة وحل حزامها او قطع رباطها وسرق ما سرق منها فلا احسبه يجزي بالكورك عملاً بمقتضى هذه المادة كما يفهم لافل تأمل)

قال رشاد بك اذا امعاً النظر في هذه المادة تبين لنا منها ثلاثة امور . الاول ان كل من يسرق شيئاً من موضع مقفل مصون الاطراف الاربعه حيث كان سواء وقعت السرقة بقب الجدار او بفتح الباب بآلة مخصوصة او بالتسلق على الحائط ارتفاع في سلم يستحق الجزاء بحكم هذه المادة . الثاني ان موقع السرقة ولو لم يكن من مساكن الناس يجزي السارق بموجب هذه المادة . الثالث ان المكان المصون المحفوظ من جهاته الاربع وان لم يكن مختصاً بالسكنى اى انه ولو امكن للاسان ان يقيم به حياً ولا يمكنه ان يسكنه دائماً يستحق سارقه الجزاء بمقتضى هذه المادة . وبناء على ذلك فاذا وقعت السرقة على الوجه المشروح في ما كان غير صالح للسكنى كالديكان والحمام والخزن ومكاتب التجارة استوجب السارق بحيلة ثقب الجدران او الصعود على السلال او كسر الاقفال الجزاء وفقاً لماتة المادة ومن هذا القليل ما لو وقعت السرقة في مكان غير قابل للسكن من مرافق الدار كالمطبخ والنبوض ونحوه فان اللص الداخل الى مرفق منها في احدى الصور المار يانها في متن المادة يجزي بحسبها حتى ان من يبرزون البئر والخيل

كانت ليلاً وكان اللصوص اثنين أو أكثر وكانوا كلهم أو واحد منهم
متسلحاً وضع المتجاسرون على السرقة في الكورك الموقت

إذا وقعت السرقة ولو نهاراً على خلاف الصور والوجوه المبينة في المواد الموردة
آتياً وكان السارق واحداً أو متعدداً خلواً من سلاح بادي أو خفي ولكن مع اجراء
المعاملة العنيفة كالضرب والتعبط المورث اذية للجسم دون ان يظهر اثر جرح ومن غير
ان يجامع شدة المعاملة ضغطة اخرى يحدث عنها علة كالصرع والجنون ونحوه من
الامراض يحكم على الجسور الفاعل ذلك بالكورك الموقت

وبناء عليه فلو وقعت السرقة بدون اجراء معاملة عيفة على ما في الفقرة الثانية
كأن كان السارق متعدداً واحد اللصوص أو كلهم متسلحين جهة أو خفية والوقت
ليل يحكم عليهم ايضاً في هذه الاحوال الثلاث بجراء الكورك الموقت (*)

وسائر البهائم من المراط والاصطبلات المقفلة المحاطة بالجدران يجازون بحكم هذه
المادة لانها شاملة سرقة كل شيء منقول ولما كانت العجاوات والحيوانات المذكورة من
جمل المتقولات تناول سارقها حكم هذه المادة بخلاف ما لو سرقت من مكان غير
حربز كما لو كانت سوانب سوانم في المحنول والمراعي او مرسطة حيث لا حرز ولا حفظ
يجوز في سرقتها الى نقب جدار او كسر غقل ونحوه مما ذكر لا يجزى سارقها بوجوب
هذه المادة بل بمقتضى المادة (٢٢٤) والحاصل ان سرقة وقعت في بيت مقفل محاط
بالجدران من الجهات الاربع سواء كان مبنياً بالحجر او الخشب او اللبن او القرميد
اما تسلفاً على الحائط او كسراً لقفل الباب يجازى فاعلمها «اي السرقة» بهذه المادة
واختتم شرحه بان قال ما محصله: ولو تعلق اللصوص بعضهم ببعض وتعرشوا
صاعدين الى اعلى المكان الذي ارادوا سرقة او استغنوا عن نقب جدار البيت بنقب
سقفه او دخلوا اليه من سرب «سرداب» او دهليز او فتحة باب لا بهمار ولا نبي
من الحديد ولكن بادوات خاصة بهم او بفاتح لديهم او صعد احداهم سطحاً وجعل
يرفع الباقيين بجبل دلاء اليهم او نوازي واحد منهم ليلاً في جهة من الدار الى ان
حاست الساعة المعهودة بينهم ففتح لهم الباب وما اتبه فكل ذلك مفيس على ما عينته
هذه المادة القاسوية

(*) ذكر سيمون افندي في شرحه ان هذه المادة تنص على ضربين من

المادة (٢٢٢) بحبس السارق من ستة أشهر الى ثلاث سنين في كل من الاحوال الآتي بيانها وهي . أولاً ان يكون الوقت ليلاً والسارق اثنين او اكثر مصطحبين او ان تكون احدي هاتين الصورتين دون الاخرى في مكان سكنى الناس او في المعابد . ثانياً ان تقع السرقة نهاراً او ان يكون السارق واحداً لكنه حامل سلاحاً ظاهراً او مستتراً وان لم يكن موقع السرقة موضعاً يقيم به الناس . ثالثاً ان يكون السارق خادماً ويسرق مال مخدمه او مال انسان آخر نازل في بيت مخدمه او مال

السرقة احدهما ما اجمع فيه فعل السرقة والعنف والضغط الشديد خلواً عن اثر جرح وهو موجب لمجازاة الماعل بالكورك الموقت . والاخر ما اتفق فيه تعدد السارق والتسلح الافرادي او الاجمالي وكون الزمان ليلاً وهو مقتضى لمعاقبة الماعلين بالكورك الموقت كالاول وان لم يجرى معاملة شديدة . على انه لا بد في الحكم بحسب هذا الضرب الثاني من اجتماع ثلاث احوال مع فعل السرقة كما رابت

وقال رشاد بك قد تقدم بيان المعاملة الشديدة منفصلاً في شرح المادة (٢١٧) فبقي ان نوضح مراد واضع القانون بقوله « ولم ينشأ عنها اثر جرح » وهو نحو ان يتهدد السارق صاحب البيت بالكلام او يضربه ضرباً خفيفاً فيمل هذه المعاملة وان عدت في جملة المعاملات العفيفة الا انها لم ينجم عنها اثر جرح . اما قوله « ولم يقارنها اي السرقة حالة اخرى » فيراد به ان اللص بعد ان يدخل مكان السرقة ويفاجئ صاحب المال بالضغط والرهي والشدة مما لم يظهر له اثر جراحة بوثة بدأ الى بد ورجلاً الى رجل او يشده الى عمود وما شاكل ذلك وحشده يضاف الى فعله فعل من يعتدون الناس وبؤذنتهم . ولكن لو بدا اثر جرح جوزي الفاعل بموجب المادة (٢١٨) السالفة ثم اذا لم يجر اللصوص معاملة شديدة بيد أنهم سرفوا ليلاً وهم اكثر من واحد مع وجود السلاح مع بعضهم او كلهم يجازون بحكم هذه المادة . واما لو لم يكن اللص او اللصوص مستلحين ولم يجرى معاملة شديدة ولم يقارن فعلهم السرقة شان آخر عدواً سارقين عاذيين وعوقبوا على السرقة اما وفقاً للمادة (٢٢٠) او طبقاً للمادة (٢٢٢)

صاحب بيت ذهب اليه في صحبة مخدومه او ان يكون السارق من
العبد او التلامذة ويفعل السرقة في بيت استاذه او دكانه او مخزنه او
مكان آخر يواظب فيه شخص على عمله باستمرار. رابعاً ان تقع السرقة
على اشياء كلها او بعضها مودعة عند صاحب خان او لوكندة او عربة او
قارب وامثالهم من اصناف الناس او خدامهم التابعين لهم

(كذا عدلت في ٤ اشهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ و ٢٦ نيسان سنة ١٢٩٢)
اي من يقدم على السرقة في صورة من هذه الصور او الاحوال الاربع المنصوص
عليها في متن المادة يجزى بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين

وتلك الاحوال الاربع هي اولاً ان تقع السرقة ليلاً والسارق واحد او متعدد مع
اتحاد الزمان والمكان. او ان تكون السرقة في احدى هاتين الصورتين دون الاخرى
واقعة في مكان مأهول او في بيت من بيوت العباد، يعني اذا وقعت السرقة ليلاً
بعد الغروب بساعة والسارق واحد او اكثر سواء كانت في الساحات او المنازل الآهلة
بالناس. او اذا كانت السرقة ليلاً والسارق فرداً او نهاراً واللص متعدداً في ما كان
مسكوناً كالخان والبيت والفرقة والحمام ما بعد من المستغاثات او في الاماكن المخصصة
بالعبادة الدائمة كالجامع والكنيسة يجزى المتجاسر بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين.
واعلم ان ما كان من المأوي والمنازل مستغلاً مستغلاً كالضرب والخبيبة والمظلة ما
يغذاه المسافرون الظاعنون عن ديارهم للاستظلال لا يحجب من المساكن المستغنة
المستغنة كما لا يعد منها مراكب البر والبحر. على ان السرقة من مرقد ربان السفينة ومثواه
وحيث ينام وينوي الراحة « اي الرؤساء » والملاحون في البواخر ليلاً ونهاراً
وامثالهم في فطر سكك الحديد تعد في حكم السرقة من الاماكن المأهولة. ويشترط في
السرقة من المساكن سبق نوع من التصور والتصد كما لو خرج اللص ليلاً بنية السرقة
فوجد باب بيت مفتوحاً فدخله وسرق ما فيه عدت هذه الصورة من الصور المذكورة
في هذه الفقرة القانونية بخلاف ما لو ذهب احد الى بيت آخر لمجرد الزيارة
الودادية وحين هم بالقيام والرجوع اخذ ما وصلت اليه يده اختلافاً وجاء به محله
فان مثل هذه الفعلة لا تقاس على امثلة الفقرة الجارية شرحها وانما يقال لمثل هذا

الانسان آخذ ويجزى بحسب المادة (٢٢٠) الآتية كما ان المتواطئين المتماثلين معاً على سرقة محصولات الحقل ليلاً يجوزون بالجزاء المحرر في المادة (٢٢٥) ثانياً : ان تقع السرقة نهاراً او يكون السارق واحداً لكنه حامل سلاحاً ظاهراً او خفياً ولولم يكن موقع السرقة موضعاً يقيم به الناس وفي ذلك نقول اوضحنا في شرح المادة (٢٢٠) ان السارقين ليلاً اذا وجد بينهم مسلح خفية او علانية يجوزون بجزاء الكورك ولكن يقتضى هذه الفقرة الثانية من المادة المجاري شرحها الآن يقتضى ان السرقة لم تقع ليلاً وانه لم يجتمع على فعل السرقة اكثر من اخص واحد وان موقع السرقة ليس من الاماكن المسكونة او من بيوت العبادة وغاية ما يراد هنا بتقدير كون السارق فرداً قد فعل السرقة نهاراً في الساحات وانه اذا قدم على السرقة كان محاملاً سلاحاً منظوراً او غير منظور وعليه فهو يجزى بالحبس من سنة اشهر الى ثلاث سنين .

ثالثاً : ان يكون السارق متقيداً بخدمة اخر فيسرق ماله او مال نزيله وضيئه او مال مزوره « اي مال من يتنزل في بيت مخدومه او من يزوره مخدومه وهو في معيته » او ان يكون عاملاً وتلميذاً لانسان اسناذ فيقدم على السرقة في البيت او الدكان او الخزن المختص بالاستاذ او في مكان اتخذ رجل لمزاولة عمله والمداومة عليه اما المراد بالخادم هنا فهو الاجير الخاص المستأجر مشاهرة لان يعمل للمستأجر على الوجه المبين في مجلة الاحكام العدلية الجليلية . ويشترط لمجازاة المجزاة المعين في هذه المادة ان يسرق شيئاً من مال مستأجره الموجود في بيته او دكانه حال كونه متقيداً بخدمته او من مال نزيل مخدومه في خلال نزوله عنده او من مال من ذهب اليه مع مخدومه في اثناء زيارتها وخدمتها في بيته لان الخادم الموظف على النحو المتقدم اذا سرق من مال اقارب مستخدمه بعد خروجه من قيد خدمته لا يكون مستحقاً هذا الجزاء كما انه لا يصير جديراً به ايضاً اذا انتهز فرصة غيبة زائر مخدومه عن بيته وذهب اليه او الى دكانه وفعل السرقة هناك او سرق المالك الخارج عن البيت الذي اناه في صحبة مخدومه . وبناء على ما قدمنا فكل خادم اي اجير ليس بتقيده بشرط الا يعمل لغير مستخدمه ومستأجره وهو الاجير المشترك في اصطلاح الفقهاء اذا فعل السرقة في الصورة والنوع المذكورين آنفاً لا يستوجب هذه المجازاة بخلاف ما لو كان من العملة واللامنة وان لم يكن خادماً خاصاً وسرق شيئاً من بيت معلية واسناذه او دكانه او

مخزنه جوزي بهذا الجراء ولا يجرى به ان سرق من اتي بيت استاذة او دكانه او مخزنه او من بيت من جاء اليه مصاحباً استاذة . وان لم يكن خادماً موظفاً ولا تلميذاً ولا تابعاً لاحد الصنائع واصناف الباعة والمحترفين وانما كان ممن يعملون لا آخر باستمرار وملاحظة في مكان ما وسرق منه شيئاً يؤدب بهذا الجراء

رابعاً ان يقدم صاحب الخزان او ابو الثوي وام الثوي «اي رب المنزل وصاحبه المنزل وهو ما كان كاللولة» او ذو العربة «الكروسة» او القارب ومن شايعهم من اصناف الناس وعمل على شاكلتهم من الخدم والاتباع على سرقة جميع ما استودعوه او بعضه

ان نص هذه الفقرة الاخيرة في غاية الصراحة والوضوح حتى لم ينجح فيه الى مزيد البيان الا شرط ابداع السارق الاشياء المسروقة هل كان بالدلالة او بالتصریح فان هذا يحتاج الى الشرح كما لا يخفى (*)

(*) مما علقه سيمون افندي في شرحه على الفقرة الثالثة من هذه المادة (٢٢٢) قوله : لو اخذ احد الخدم ما استودعه سيده وسلم اليه من امواله وتقوده استوجب الجراء لانه اساء استعمال الائتمان على ان الفعل لا يحسب من افعال السرقة ولذا لا يجرى بهذه المادة . ومثل ذلك ما لو ارسل مخدوم خادماً في شراء امتعة واعطاه ثمنها لوديعة الى البائع فلم يؤذره لا بعد عملة «اي عمل الخادم» سرقة ولذا يجرى بعد ثبوت ذلك عليه في المحاكمة جزاء المخادعين الفاشين « وفي الاصل دولاند بريجي » لا جزاء السارقين . وانه لو اقدم احد الفعلة الذين يعملون مياومة على سرقة مال من الدكان او المخزن او من حيث يزاول العمل جوزي وفقاً لهذه المادة بخلاف ما اذا سرق المال خارجاً عن المكان الذي يعمل فيه وهو «اي المال المسروق» ليس لصاحب المخزن او الدكان حيث يعمل لا يجرى بموجب هذه المادة اعني لا يستوجب شدة الجزاء المعينة في هذه المادة بل يجرى بمقتضى غيرها من المواد التي ينطبق عليها فعلة

وقال في شرحه الفقرة الرابعة ان قوله «صاحب لوكدة» يشمل جميع اصحاب المنازل المعتدة لنواء المسافرين وطعامهم ورقادهم ولهم فئتهم فمن جرؤ من هؤلاء اصحاب المنازل او خدّامهم واتباعهم على سرقة ما للنزيل عندهم من الدراهم والامتنعة سواء سلمت اليهم على وجه الوديعة او لم تسلم يجرى حسب هذه المادة . ويقاس عليه صاحب

المادة (٢٢٢) اذا اقدم صاحب العربة والقارب والمكاري على سرقة مقدار ما ينلقونه من المأكول والمشروب ووضعوا موضع المسروق شيئاً بوذي الانسان يحبس المتجاسرون على مثل هذه السرقة ثلاث سنين وان كان الشيء المضاف الى المأكول والمشروب على ما مر لا يضر بالصحة فيجازون بالحبس من شهر الى سنة واحدة ويغرمون ايضاً باداء نصف ذهب مجيدي الى خمس ذهبات مجديات جزاء نقدياً

ان المكارين وسافة العربات والبغالة والجمال « اي الذين يكرون الدواب والعربات والقوارب والبغال والجمال » اذا سرقوا ما نقلوا من موضع الى آخر كله او بعضه مأكولاً او مشروباً وجعلوا عوض المسروق اشياء مضرّة بالابدان يحبسون ثلاث سنين كاملة . وان كانت الاشياء المبدلة المذكورة ليست مما بوذي الجسم القارب او العربة الذي يعهد اليه نقل الاشياء فيسرقها كلها او بعضها هو او خادمه . قال وقوله « صاحب القارب والعربة » يتناول ربان السفينة والنواقي والمكاري والجمال ونحوهم من يسرقون اموال الركاب المسافرين معهم او الاشياء التي استودعوها وايضاً يشمل الامين الذي اوتن على دراهم وغيرها من الاشياء فكل هؤلاء يجزون بحكم هذه المادة

وما ذكرناه لو اتفق كون ناقل الاموال وسائر الاشياء ليس من اصحاب القوارب والعجلات المرصدة لنقل ائقال المرتحلين وامتنعهم وانما هو من ذوي العربات المعدة للتنزه والزوارق المهيأة للركاب خاصة وسرق شيئاً من اركبة لا يجزى بحكم هذه المادة لان فعلة يحسب من باب الغصب وحسب عبارة قانون الجزاء يدعي سارقاً عادياً والسبب في ذلك ان امثال هؤلاء ليسوا ممن يستودعون اموالاً وانتالاً وما هم ملتزمين ان يحفظوها حفظ وديعة مسلمة اليهم . وعليه فكل من ذكرنا في هذا الشرح ووصفوا من اصحاب القوارب والعربات والمكارين والجمالين وذوي الانزال « اللوكندات » والمخانات والفنادق اذا سرقوا ليلاً وفي الطريق العام وكانوا اثنين او اكثر فلا يجزون بموجب المادة (٢١٩) السابقة ولكن يجازون مطلقاً وفقاً لهذه المادة (٢٢٢)

والبدن حبسوا من شهر الى ستة وغرموا ايضاً بنصف ذهب مجدي الى خمس ذهبات مجدية جزاء نقدياً . اما لو كان ما وُضع موضع المسروق من السموم ووضعته مبيتي على قصد القتل وحال دونه اسباب مانعة لم يستطع الفاعل رفعها فلم ينم له ما سواه جوزي وفقاً للواد الموردة في فصل القتل . ثم اذا كان الشيء المسروق ليس ما يؤكل ويشرب يجازى السارق طبقاً للمادة (٢٢٢) المتقدمة لان المجازاة في هذه المادة فاصرة على سرقة الماكول والمشروب خاصة (*)

المادة (٢٢٤) كل من يسرق الخيل وسائر الحيوانات المعدة للحمل او لجر العربات او للركوب وكذا باقي الحيوانات الكبيرة والصغيرة مما يقال له بهائم او يسرق آلات الزراعة وادواتها او ما كان قد قطع وأعد للبيع من الحطب والخشب والحجارة المقطوعة في مقالعها والسبك في

(*) قال سيمون افندي يظهر من نص هذه المادة انه اذا لم يضع السارق من اصحاب العربات والقوارب شيئاً ضاراً مؤذياً بدلاً مما سرقة من المنقول المحمول على عرته وفاربه مأكولاً او مشروباً يجزى بالحبس من شهر الى ستة خلا الجزاء النقدي المضروب عليه . واذا رجعنا الى المادة (٢٢٢) السابقة وتأملنا الجزاء المعين فيها رأينا ان عقوبة امتال هولاء الناس لا تقل عن كونها حبس ثلاث سنين فلربما ان نكشف الفرق بين ما هناك وهذا فنقول

ان المادة (٢٢٢) المار ذكرها نصت على جزاء سرقة الدراهم والامثلة وسائر الاشياء المنقومة اما هذه المادة (٢٢٣) فانها تنص على جزاء سرقة الماكولات والمشروبات وآية الفرق بينهما بادية ظاهرة فكأن واضع القانون قد اعتبر « واعتباره صواب » سرقة ما يؤكل ويشرب اخف جرماً من سرقة المال والمناع

(قلنا يستدل من قول سيمون افندي ان المادة ٢٢٢ قاضية بالحبس مدة ثلاث سنين أنه وضع شرحه قبل تعديل المادة المذكورة اذ ان مقتضاها بعد التعديل الحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين . ومع ذلك فان مقابله بين المادتين لا تخلو عن فائدة لان اشدية الجزاء لم تنزل موجودة في المادة ٢٢٢ عقب تعديلها)

وقال رشاد بك لا بد في تحقيق ما اذا كانت الاشياء المبذلة المدخولة ضارة ام لا من التحليل الكيماوي بمعرفة ارباب الصناعة

الطالبات (آلات مخصوصة للصيد) والعلق في البحيرات جوزي بالحبس من شهر الى سنة ورد المسروق ايضا بعينه على صاحبه ان كان قائما والأصغر السارق قيمته

اي ان من يسرق خيل الركوب والحمل والبقر والجمال والغنم والحبر والمعزى والخنازير وكل نوع من سائر البهائم التي يطلق عليها لفظ ماشية او يسرق آلات الزراعة وأدواتها والمقطوع من الخشب والحطب بقصد البيع من احد والنقل الى جهة او يسرق ما قطع وسوي من الحجارة في المقالع الداخلة تحت قيد تصرف آخر او التزامه او يسرق السمك من الشبك وسواها من آلات الصيد المفيدة بتصرف انسان او التزامه او العلق من البحيرات التي في تصرف انسان او التزامه بحري «اي السارق شيئا ما ذكر» بالحبس من شهر الى سنة ويلزم برد ما سرق على صاحبه عينا ان وجد وضمان قيمته ان عدم

على ان البحيرات والشباك المسروق منها العلق والسمك اذا لم تكن في يد احد والتزامه واستجاره ولو كانت تحت سيطرة الحكومة السنية لا ينبغي ان يجري السارق بمقتضى هذه المادة وإنما يجب معاملته وفقاً لنظام الصيد المثبت في الذيل الثاني من رابع مجلدات الدستور (وقد ترجمناه وطبعناه في جريدتنا المصباح ثم على حدة) . ولما كان للنظام المتضمن الاصول المتبعة في منع سرقة البهائم تعلق وارتياط بهذه المادة اختارنا ابراده في الرقم (٢١) من خاتمة هذا الكتاب لتكون احكامه معلومة وتجري المعاملة بحسبها عند الانقضاء

ثم اذا ثبت ان نوع السرقة المذكور في هذه المادة قد وقع وتم بحسب الجدار او بفتح الباب بآلة مخصوصة او بتسلل الحائط على سلم او باجراء معاملة عييفة شديدة او كانت ليلاً والسارق متعدد او كان اللصوص واحداً متسلحاً فيجزي السارق في هذه الصورة على فعله بما يطابقه من ضروب العقوبات والاجزى المعينة في نصوص المواد القانونية المسرودة آنفاً (*)

(*) قال سيون افندي اذا سرق مثل هذه الاشياء المدرجة في هذه المادة ليلاً وتعد السارق وحملوا ما سرقوا على دوابهم او عرباتهم وعيالاتهم أطبلت مدة حبسهم الى سنة . وقد وافقه الشارح بقوله : اذا وقعت السرقة بذريعة نصب الحائط او

المادة (٢٢٥) كل من يسرق شيئاً من حصائد الزرع ومقلوعاته
وسائر محصولات الارض التي يُنتفع بها . او شيئاً من عُرْم الحبوب يلزمه
ايفاء حق صاحبه ثم يحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة اشهر . اما
لو وقعت سرقة هذه محصولات ليلاً وكان السارقون متعددين واستعملوا
للسرقة عربات او حيوانات فيجازون بالحبس حتى نهاية سنة واحدة
اي ان من يسرق ما قل او اكثر من محصولات الارض المحصودة والمنطوقة
كالخطة والشعير والسسم والقطاني « وهي كل حب يطبخ من نحو العدس واللوبياء
والماش » والقطن والعنب او من عرم الحبوب يلزم برد ما سرق على صاحبه ان كان
بافيا او بضمان قيمة مثله ان كان مستهلكاً ويحكم عليه بجزاء الحبس من اربع
وعشرين ساعة الى ثلاثة اشهر .

وان وقعت سرقة محصولات المذكورة ليلاً « اي من الساعة الاولى بعد الغروب
وصاعداً على ما عرفت من حد الليل قانوناً » مع تعدد اللصوص واستعمالهم لذلك
العجلات والدواب فيحبسون من اربع وعشرين ساعة الى سنة . ويلزم في الحكم
بالحبس حتى منقضى سنة على الوجه المشرح ان يثبت وقوع فعل السرقة ليلاً وتعدد
السارقين وكونهم فعلوا ذلك بواسطة العجلات والدواب لانه متى فقد حال من
هذه الاحوال المذكورة كأن تقع السرقة ليلاً ويتعدد السارقون ولكن دون
الاستعانة بالدواب والعجلات لاجراء الفعل او نحو ان يتعدد اللصوص ويستعملوا
الدواب والعجلات لارتكاب السرقة بيداً أنها تكون نهاراً لا ليلاً يجزى اي السارقون
وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة . وان وقعت سرقة محصولات والحبوب المذكورة

فتح الباب بآلة مخصوصة او بالتسلق على الجدار ارتقاء في السلم او باجراء معاملة
شديدة او اذا وقعت ليلاً باجتماع عدة اشخاص فيهم حامل سلاح واحد فيجب ان
يكون الجزاء مجسماً تنفي حال الفعل من مطابقته لاحدى المواد القانونية المار
ذكرها . اما رشاد بك فقد خالفها بما اورده في شرحه هذه المادة قال : لو سُرقت البهائم
والاشياء المذكورة في عبارة النص ليلاً وتعدد السارقون وكانوا كلهم كماً اي متسلحون
لا يوجب وقوع السرقة على هذه الصورة تشديد العقوبة والجزاء « فتدبر »

بكسر الباب أو نقب الجدار أو بإجراء معاملة عنيفة ضاغطة أو كانت ليلاً والمصوص متعددون وفيهم منسلح فيجزون بما ينطبق على فعلهم من العقوبات والاجزى المعينة في المواد السابقة (*)

المادة (٢٢٦) إذا سرقت المزروعات وسائر محصولات الأرض التي يُنتج بها قبل أن تُحصَد وتُقلع سواء نُقلت بالزنايل أو الجالوقات وما مائلها من الأوعية أو حُملت على العربات والحجوانات أو كان ذلك بفعل عدة أشخاص حبس المتجاسرون على ذلك من أربع وعشرين ساعة إلى ثلاثة أشهر

(*) قال رشاد بك أن الفقرة الثانية من هذه المادة القاضية باطالة مدة الحبس حتى نهاية سنة لا ينبغي أن يفهم منها وجوب الحكم بحبس سنة كاملة على الإطلاق بل جواز جعل مدة الحبس من يوم واحد إلى سنة . أما الفقرة الأولى فلا تجيز إطالة مدة الحبس أكثر من ثلاثة أشهر . قال وإن وقوع السرقة نهاراً أو ليلاً مما يستحق الاعتبار

وقال سيمون أفندي لما كان الفلاح والزراع يلزمه ضرورة أن يبقى حصائد الزرع مكّدة على الياذر قبل الدياس وبعك إلى أن يذريها ويحصلها ويرفعها في المخازن والأهراء كان ينبغي لوضع هذا القانون أن يرتب في هذه المادة جزاء من يسرقها صوتاً لا موال الأكار وثمار تعب الغير المحرزة . أما سرقة ما لم يحصد من الزرع وما لم يقطف من الثمر فلا يجزى فاعلها بحكم هذه المادة إذ لا ينطبق فعله على مقتضاها « أ هـ »

(قلنا لعله يريد بقوله لا يجزى بحكم هذه المادة أنه يجزى بحسب المادة « ٢٢٦ » الآتية والفرق بينها وبين هذه المادة « ٢٢٥ » التجاري شرحها أنه بموجب الفقرة الثانية منها يجوز أن تطال مدة الحبس إلى نهاية سنة واحدة بخلاف ما في المادة « ٢٢٦ » فإن مقتضاه أن لا تتجاوز مدة الحبس ثلاثة أشهر ولو انطبق فعل السرقة على الفقرة الثانية المار ذكرها وسر الفرق المذكور هو بين أن تكون المحصولات المسروقة ما حصد وقلع أولاً)

اي ان من يتخذون الزنايل والاعدال ونحوها او العجلات والدواب لسرقة
المرروعات وسائر المحصولات التي يتفع بها عالم بمحصد ويقطع تعدد السارق او لم
يتعدد يقضى على الفاعل منهم بجزاء الحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة اشهر .
وان لابس هذه السرقة حال اخرى كالشدة والعنف في المعاملة او وقعت السرقة ليلاً
على تعدد فاعليها وكون احدهم متسلحاً فيجازون بالجزاء المرتب لفعلهم كما مر آنفاً
وفي عبارة النص القانونية ان سرقة المرروعات وسائر محاصيل الارض الصالحة
للانثاع ما يسرق تيل الحصاد والقطاف يجب فيها استعمال الاعدال ونحوها كالقنة
والخروج او العجلات والدواب . وهذا التيد يخرج من حكم هذه المادة من يربكم
فينطف عنقود عنب وباكهة لانه وان لم يجل له اخذه لا يستحق الجزاء بخلاف ما لو طمع
فلم يقنع بقطف عنقود واحد وملاً مندبته عناقيد لا يعفى من الجزاء لما ان السرقة في
هذه الصورة محمولة على السرقة باستعمال الاوعية كالعدل والخروج وهلم جرا (*)
المادة (٢٢٧) اذا احدث بدل معالم تميز الاملاك قصد السرقة

بجاري بالحبس من خمسة عشر يوماً الى ثلاثة اشهر

بما ان لفظ الملك يطلق على كل ما ملكه الانسان اعياناً او منافع فلا يكون المراد
بذكر الاملاك في متن هذه المادة قاصراً على ما كان كالحضان والبيت والمخاتوت والدكان
والحمام . ومن ثم فكل ذي مال جعل علامات ونصب تخوماً واقام حواجز كالحيطان
وغيرها مما يعرف ويميز به ملكه من ملك غيره في أية جهة كانت وجرو مجاوره

(*) قال سيون افندي حيث انه لم ينص في هذه المادة نصاً صريحاً على
وجوب الحكم بتضمين السارق ما سرق لم يكن الى ذلك من سبيل ووافقه رشاد بك
على قوله وعلة ان السبب في عدم ايجاب التضمين ها هو جهالة قيمة المحصولات قبل
حصدها ولا يصح الحكم بالمجهول « ا هـ »

(فلما والذي نراه انه لا بد من الحكم بتضمين السارق جرياً على مقتضى المادة
« ٢٥٣ » من هذا القانون ولو كانت واردة في فصل اتلاف الاموال والاضرار
بالناس وهذه المادة « ٢٢٦ » واردة في فصل السرقة لجامعة وقوع المصن ووجوب
التعويض في كلا الحالين ولم نر من مسوغ قانوني لاعفاء السارق من الجزاء خصوصاً
اذا عظمت قيمة المسروق . اما الصرر الواقع فيجمن بمعرفة اهل الخبرة)

الملاصق لبيته وبستانه وجننته وعرضه ومرعى ماشيته على ان يبدل وغيره مواضع تلك
المعالم والحدود قصد الحماق قسم وجزء ما لا ملك له فيه الى عقاره اللصيق بوجه
الاختلاس بحكم طيو « اي على الفاعل ذلك » بجزاء الحبس من خمسة عشر يوماً الى
ثلاثة اشهر (*)

المادة (٢٢٨) كل من يفلد مفتاحاً او يصنع نوعاً من الآلات
لاجل فتح قفل يحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة . ولكن اذا كان
الذي صنع الآلة ضمن حرفته الحدادة يجزى بجزاء الكورك الموقت
كل من يصنع لآخر مفتاحاً او يعمل له آلة على وجه التقليد بقصد فتح احد
الاقفال والاغلاق وهو « اي الصانع المقلد » عالم سوء قصد المصنع ونيتة يحبس من
ثلاثة اشهر الى سنة . وان كان من يقال له « فرداحي » حكم عليه بجزاء الكورك
الموقت

اما ان قلد الصانع الماهن مفتاحاً او عمل آلة وهو لا يعلم انها ستعمل فيما
بضر ثم استعملت للضرر فيعنى من المجازاة القانونية . ولكن اذا ثبت انه قلد المفتاح او
(*) ما ارتأى رشاد بك ورأيه موافق لرأي سيمون افندي ان تغيير العلامات
المذكور في هذه المادة اما ان يكون متعلقاً بأشياء منقولة كأكداش الحصائد وعُرم
المحبوب التي على اليادراو كالمحصولات المنهبة للجمع والجنى واما ان يكون متعلقاً
بحدود العقار المملوك فان كان الاول صدق عليه حكم هذه المادة بلا احتياج الى
مزيد شرح اذ ان تغيير العلامات ضرب من السرقة والاختلاس . وان كان الثاني وهو
وقوع التغيير والتبديل في حدود العقارات المتجاورة لا يصحون الغرض منه بحسب
الظاهر سرقة العقار لان العقار ليس ما يسرق بل ما ينصب ولكن حيث ان فعل
التغيير وان كان واقعاً على حدود العقار وعلاماته الفارقة يُعد من قبيل السرقة باعتبار
في نفسه فيستوجب مرتبة المجازاة المقررة في هذه المادة . وعليه فلا بد من تدقيق النظر
وامعانه في ماهية الغرض المروم من تغيير العلامات والتفهم فان كان شيئاً جزوي
فاعله بحكم ماته المادة ولو وقع منه على حدود عقار لم يخلس منه شيئاً . اما لو ظهر
وتحقق ان ليس المراد من ذلك اضاءة حق الغير او اختلاسه وانما فرط سهواً وخطأً
فلا يكون من سبيل الى ترتيب الجزاء لمجرد الفعل

الآلة اختياراً مع علمه بصورة استعمال مصنوعة ونوعه للاضرار فمن حيث ان هذا الفعل يعتبر كالمعاونة للمستصنع على تسهيل اتمام قصده بنظر ان كان جزاء الجرم الواقع اشد من الجزاء المعين هنا جوزي به ولا جوزي بالجزاء المحرر في هذه المادة

المادة (٢٢٩) كل من يتزع من يد غيره عنوةً وجبراً سند دين وسند قبض (صك وصول) او يكره احداً على ختم وامضاء مثل هذا السند يوضع في الكورك مؤقتاً

اي ان من يقدم في مطلق الصور والاحوال على انتزاع سند دين او قبض من يد غيره بوجه الاضطرار او الخداع المحسني او المعنوي بحيث لا يكون في وسع الماخوذ منه السند ان يمتنع ويقاوم وكذا من يحمل آخر على كتابة اسمه «امضائه» ووضع ختمه في سند مثل هذا يجازي بجزاء الكورك المؤقت. ثم ان كان الصك الماخوذ في هذه الصورة متعلقاً بالعنود كالبيع والشراء والاجارة والهبه فكذاك يجري اخذه بهذا الجزاء. (*)

(*) قال سيمون افندي لو انتزع انسان من يد آخر ورقة ليست بسند دين ولا يلحق انتزاعها مصره مائة بن أخذت منه وانما كانت مما يورث غصاصة او ينجل بالشرف مثلاً لم يمكن تطبيق جزاء الآخذ على مقتضى هذه المادة. وكذلك لو وقع الآخذ خلواً عن الاكراه والاضطرار كسهر السلاح على الماخوذ منه او انتزاع السند من يد عنوةً وقسراً. على انه يحسب من ضرر وب الاكراه ما لو اطلع احد على اسرار آخر وقال له لا بد من ان ترد علي سند الدين الذي لك قبلي بمبلغ كذا وان لم تفعل كشفت امرك وافشيت سرّك فان المضطر غيره على اعطائه السند يجازي بمقتضى هذه المادة. ويستثنى من ذلك ما اذا كان السند الماخوذ اضطراً متضمناً الاعفاء ما يتعلق بامر من الامور المنوعة قانوناً ومثاله ان يقول من نسب اليه اخذ السند كرهاً ان اعطيني سند الدين الذي لك علي بكذا او ان دفعت اليّ سنداً عليك بمبلغ كذا فلا ادعي عليك الدعوى القلانية واسقط حقّي فيها فمثل هذا القول لا يعدّ اكراهاً. اما لو حال دون تحصيل قيمة السند الماخوذ عنوةً مانع على الاطلاق فيكون فاعل الجرم «اي الآخذ» كأنه اقدم على سرقة ومنعه منها مانع فلم يتم الفعل المقصود وجوزي بمقتضى ذيل المادة (٢٣٠) كما ستري

المادة (٢٣٠) ان الآخذين خلافا لما مر في مواد السرقة المعينة في هذا الفصل والمتجاسرين على سرقات كالتي تقع نشلا (وفي الاصل بقطع الجيوب) او يفعلون سرقات اخرى لم تبين في مواد هذا الفصل يحبسون من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة ويجعلون قيد الكفالة بمعرفة الضابطة

من لا يفعل السرقة على الوجوه والصور الموردة آنفا ولكنه يجسر على ما كان من ضروب السرقة واللصوصية كالالاختلاس والشل بمعنى ان يغشى المتلصص البيوت والدكاكين المفتوحة نهارا وياخذ منها الامنياء وهو اعزل لا سلاح معه او كالجربزة بمعنى ان يكون اللص خبا مقنلا يدنو من آخر ويتلمس ما في جيبه وجنبه من الدراهم والاشياء ويلطأه فيذهب به سريعا حثيثا والماخوذ منه غافل لا يدري فالتفاعل مثل ذلك يحكم عليه بالجزاء المحرر في هذه المادة (*)

ومن رآه ايضا انه اذا وقع هذا الفعل وهو اخذ السند اضطرارا بين الاب وابنه وسائر الاصول والفروع على ما نص في المادة (٢١٦) فلا يكون من محل الجزاء لان الفعل هو سرقة ولا جراء لتركيبها متى كانوا من الاقارب المذكورين يحكم للمادة المار ذكرها «اه»

وقال رشاد بك لو قضى المدبون ما ذاب عليه من الدين لدائمه وساله رد سند الدين اليه فابي الا ان يمسكه عليه فانتزعه منه رغما عنه فلا عقوبة له ولا جزاء لان كنه المراد بهذه المادة هو ان يكون السند الماخوذ انتزاعا واضطرارا اما لا يحن لاخذه اخذه. ولو احد تحرري مرضاة آخر بان اعطاه سندا ليستمر ما ارتكبه من الافعال الممنوعة قانونا فلا يحسب اخذ السند اكراهيا ولكن يجازى الاخذ عند تحقق اخذ بما اقتضى فعله من المجازاة. بخلاف ما لو كان افشاء السر والبوح به مما يلايس الامور العائلية مثلاً وفي كشفه واذاعته ضررين ولا شيء فيه من الافعال الممنوعة فان اخذ السند لاجل كتمان السر وصونه بعد اكراهها معنويا او ضميا ويجزى الاخذ بموجب هاتو المادة «اه»

(*) قال سيمون افندي كل ما مر في المواد الداخلة في فصل السرقة ينظر الى ما كان

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢

منها محلاً بالامن العمومي ومن شأنه ان يجعل ارواح الناس واموالهم عرضة لخطر
المنلف والبلار كما لو وقعت السرقة ليلاً في مكان مأهول او كان يتعدد اللصوص
وكلهم او بعضهم مسلح بسلاح بادي او خفي او كان يقارن السرقة شدة وعنف وضغط
واذى واكره او كان تكون اللصوصية واقعة في الطرق العامة او بذريعة فتح ابواب
البيوت ونحوها من الاماكن الموصدة المغلقة او بفتح جدرانها فالسارق في كل ذلك
يجزى اشد الجزاء كما رأيت في الامثلة والصور الموردة في المتن والشرح على سوال
معتوف اما المراد بالسرقة في هذه المادة فهو ما كان منها مقصوداً على فعل الاخذ
والاحتلاس من مكان ودكان مهمل مفتوح او من جيوب المارين وعبابهم واعبابهم
ومن تحت آياتهم فالمرتكبون مثل هذه الجرائم يحسبون سارقين ويجزون بمقتضى هذه
المادة من ثلاثة اشهر الى سنة حسب جسامه الجرم. واما الفقرة الأخيرة منها الثالثة
باجباب الكفاية على السارقين مجزاة بمعرفة الشرطة « الضابطة » فمعناها ظاهر وهو
ان يُقيدوا بكفاية انهم لا يعاودون فعل السرقة الدميم وعليو فان عجزوا عن احضار
من بضمنهم ويكملهم عوملوا وفقاً لاصول الادارة الداخلية « اهـ »

وفرق رشاد لك فعل السرقة هنا بين ان يكون على سبيل الاخذ المطلق وبين
ان يكون بوسيلة ما يُعبر عنه « نطق الجيوب » ومثل للوع الاول باجتراف اللص
على اختلاس مال آخر بلا علمه من مكان ترك نابه مفتوحاً او على الاسفاف الى اخذ
الخمسات والدايا كما لو كان السارق من البطالين المتعطلين الهبل الذين اعتادوا
سرقة مثل هذه الاشياء. ومثل للثاني بان يجسر من اعتادوا لحسة اسهم ان يخطبوا
« اي ينشلوا » ما في جيوب الناس واكياسهم من الساعات والدرهم اما بتجسس غفلتهم
في خلال الازدحام واما بالتزاع جيوبهم اغنيالاً بالآلات قاطعة يحملونها لهذا القصد.
وفي كلا المثالين يجزى السارق بموجب هذه المادة. ثم ان ما اشار اليه النص من اجاب
الكفاية بمعرفة الضابطة يفهم منه ان تكون الكفاية بالعلم من القوة بحيث يؤمن معها
عود السارقين الى دأبهم الذميم وعلمهم الدنيء المكروه. واداء عجز السارق عن احضار
من يفهمه ويكفل بتدلي الوجه المشروح ينبغي ان يعاد الى بلدته ان كان غريباً ولا
محل له ولا عمل حيث فعل السرقة او ان يبعد ويطرد الى بلد آخر

اللصوص الذين يقدمون على فعل السرقة ولا يستطيعون اخذ شيء لحيلولة اسباب مانعة دونهم غير مقدورة عندهم يحزرون بجزاء السرقة على حسب درجة الفعل الذي اقدموا عليه

ومن يعرفون احوال وصفات السارقين المستحقين جزاء الكورك ويؤوونهم ويخبثون لهم اشيائهم ويعاونونهم يوضعون في الكورك مؤقتاً. والذين يعرفون السارق المستحق المجازاة بالحبس ويؤوونه ويخبثون له اشيائهم ويعاونونه يحزرون ايضاً بنوع الجزاء الذي يستحقه السارق. ولكن من كان من رفقاء اللصوص ومعاونيهم ومن امدوهم بالمأوى وتقدم على الشروع في البحث عنهم بان اخبر الحكومة عن اصلهم او انه بعد الشروع في البحث عنهم جاء من تلقاء نفسه واعلم الحكومة وسهل اسباب القبض عليهم اُعفي من جزاء السرقة لا غير يداً أنه لا بد ان يكون تحت مراقبة الضابطة مدة لا تتجاوز السنة

لما كان هذا الدليل مشتملاً على اربع فقرات رايت من المناسب ان افرد كل فقرة منها بالشرح فاقول

الفقرة الاولى «اللصوص الذين يقدمون على فعل السرقة ولا يستطيعون اخذ شيء لحيلولة اسباب مانعة دونهم غير مقدورة عندهم يحزرون بجزاء السارق حسب درجة الفعل الذي اقدموا عليه»

يعني ان اللص الذي يريد السرقة ويجول دونه مانع غالب عليه فلم يتمكن من انمام ما اراده ينزل منزلة من فعل السرقة التي يولها ويجازى بحسب فعله على ما في المواد الموردة آنفاً من جزاء الكورك او الحبس مثال ذلك : عدة اشخاص اقدموا على السرقة ليلاً وفيهم منسلح وان واحداً وفي خلال اقدامهم على الفعل اُدركوا فامسكوا او ورد عليهم ما لم يكن في توقعهم وحسبانهم من المقاومة الغالبة فلم يطيقوا دفعها ولهذا اقبلوا صفر الابد ي غير ظافرين شيء ما حاولوا اخذه او كان مرهبة السرقة فرداً واذ رُفِعَ به «اي فُحِّق» باب البيت المنفل بآلة مخصوصة لفصد السرقة اُصر

أو أحس به ووقعت الصيحة عليه فلم يمد يداً من الفرار. وقس على هذا كل من حاول السرقة على نحو ما مرّ ومنعه منها مانع فلم يستطع اخذ شيء والجزاء في هذا الحال الكورك الموقت وفقاً لحكم المادتين (٢٢٠ و ٢٢١). وإيضاً فإن من أراد سرقة بعض المادية المرسلة المرسحة في المرعى وامتنع عليه امساك راس منها لشعور راعيها أو غيره به أو انه أمسك راساً منها فافلت وفقده بأي سبب كان يحكم عليه بالجزاء المحرر في المادة (٢٢٤). أما اذا لم يعرض لمحاول السرقة مانع غالب لم يتدرسه على اخذ شيء من المال وأرعى عن الجرم بعد محاولته وندم عليه فلا يستحق الجزاء - الفقرة الثانية « ومن يعرفون احوال وصفات المسارقين المستحقين جزاء الكورك ويؤوونهم ويخبئون لهم اشياءهم ويعاونونهم بوضعون في الكورك موقتاً »

أي ان من يمشون المصوص المستوجبين جزاء الكورك المؤبد أو الموقت بمقتضى هذا الفصل امداداً يقيم وينجيهم ان تصل اليهم يد الحكومة باذليلت لهم التسهيلات المؤدية الى اتمام ما ارادوا كما لو تولوا لم تدير امورهم المتعلقة باللصوصية عن قريب وبعد واعطوهم عدة بذخرونها من سلاح ونحوه من الآلات والادوات أو بعثوا اليهم بما كؤل ومشروب أو راسلوهم أو هبوا ولم مثابة أي مكاناً يأوون اليه ويرقدون ويخبئون فيه متوارين أو يعاونونهم بأي وجه كان وهم يعلمون شأنهم أي انهم لصوص مستحقون جزاء الكورك قانوناً كل هؤلاء يقضى عليهم لاجل معادتهم بجزاء الكورك الموقت

القرة الثالثة « والذين يعرفون السارق المستحق المجازاة بالحبس ويؤوون ويخبئون له اشياءهم ويعاونونهم يجوزون ايضاً بسوء الجزاء الذي يستحقه السارق » بما ان هذه القرة مستغنية عن الشرح والابضاح بما تقدم من البيان في سياق شرح القرة الثانية قبلها رأياً ان يكفي بالبحث عن المراد بقوله (بسوء الجزاء الخ) فنقول : لا يراد به ان معاون السارق ومؤويه يجرى مجزائوه عليه وإنما ينظر في ترتيب مجازاته الى مطوق المادة القانونية المحكوم بموجبها على السارق أي ان كان الجزاء المصوص عليه في المادة القانونية متفاوت المدات نحو ان يكون الحبس من شهر الى سنة كما في المادة (٢٢٤) وحكم على السارق بالحبس عشرة اشهر وعلى مؤويه بالحبس ستة اشهر مثلاً فلا يكون في ذلك مخالفة للقانون. وتحرير المعنى ان مؤوي السارق ومعاونه لا تجب تسويته معه في قدرمة العقوبة وإنما يجب الحكم عليه معه بمقتضى المادة

القانونية عنها بقطع المظن عما تحمله أحياناً من طول مدة الجزاء وقصرها كما مر
 الفقرة الرابعة «ولكن من كان من رفقاء اللصوص ومعاونيهم ومن أمثوم
 بالأمري وتقدم على الشروع في البحث عنهم بان أخبر الحكومة عن أصلهم أو أنه بعد
 الشروع في البحث عنهم جاء من تلقا نفسه وأعلم الحكومة وسهل أسباب القبض عليهم
 أعني من جزاء السرقة خاصة خلا أنه يجعل تحت مرافقة الضابطة مدة لا تتجاوز السنة»
 أن في تقييد رفقي السارق بهذه الفقرة الرابعة دون الفقرتين الثانية والثالثة سراً
 وحكمة مبناهما أو منشاها ما قد نص عليه صريحاً في المادة (٤٥) من أن المشارك
 للفاعل في جرم واحد مالم يصرح بذكر القانون من الأمور والأفعال يجري جزاء
 الفاعل المستقل بذلك الجرم

وبناء على ما تقدم فكل من يأتي الحكومة من ذات نفسه نادماً على ما نواه قبل
 أن تبدأ بالبحث والاستقصاء عن أهل اللصوصية سواء كان من رفقاتهم أو معاونيهم
 ومن آوهم وأخبرها بكيفية الإقدام على فعل السرقة وإعطائها بالداخلين المشتركين في
 خطة الاثتار والتواطؤ على اللصوصية أو أنه أخبرها هذا التغير بعد الشروع في
 البحث والتفتير وخدمها بما سهل القبض على مخطئيه في الأمر يعني من الجزاء المهر
 في هذا الفصل ولكه يحكم عليه لدى المحكمة المأمورة بروية الدعوى أن يكون تحت
 عيانة الشرطة مدة تستلزمها هي ولا ينبغي أن تعدس السنة وذلك وفقاً للقاعدة
 الموضوعية في المادة (١٤)، ولما من لا يجي الحكومة طوعاً وبني إليها خبر اللصوص
 كما ذكر يداً أنه عقب أخذه بسطوة الحكومة وإحضاره لديها يقر بالامر ويخبر خبر
 شركائه ورفقاته ويتوفر على الخدمة والمعاونة لأدراكم وإسأكم فلا يستحق العفو
 والبراءة من المجازاة المرتبة على مثله بمقتضى مندرجات هذا الفصل (*)

(*) قال رشاد بك بشرط أن يثبت أن السارق قد منعه من اتمام السرقة
 مانع قوي فإن اجم عن اتمامها ارتقاء وندامة لغیر مانع فلا ينبغي أن يجري.
 ويشترط أيضاً ثبوت اقدامه على الفعل بنحو أن يوجد في المكان الذي غشبه لأجل
 السرقة أشياء مخبئة به قد غادرها خوفاً ودهشة كعله أو بعض أدواته. ومن
 الأدلة الصالحة لاثبات الفعل أن يرى بعض الناس اللصوص رأي العين. ويستدل
 على السارقين بصفتهم وسماتهم وحالاتهم وما لم من السوابق ولكن لو دخل انسان
 احد البيوت سهواً أو خطأً بحال ما لوفة وهو ليس من أهل الربب والشبهات

❖ ذيل ثان صدر بارادة سنية مؤرخة في ٢ شهر ربيع الآخر ❖
❖ سنة ١٢٨٥ و ١٢٨٤ تموز سنة ١٢٨٤ ❖

من ياخذون مالا مع معرفتهم انه مسروق يُجْزَوْنَ بالحبس على

ولا من اصحاب السواقي السيئة لم يجعل دخوله بهذه الصورة على قصد السرقة . اما
الجزاء المعين لمن يؤوون اللصوص بمقتضى الفقرة الثانية والفقرة الثالثة فالمنهم ان
يكون من نوع جزاء السارقين اي ان جوزى السارق بالحبس فيجزي مؤووه ومعه
وان بالكورك فبالكورك الا ان الملك المعينة لجازاة المعين لا تكون مثل الملك المعينة
لجزاء السارق نفسه بل يجوز ان تكون اقل او قصر « اه »

قال سيمون افندي ان مجرد دخول المرء البيت قصد السرقة لا يستلزم الحكم عليه
بموجب هذه المادة ما لم يثبت انه «م» بالسرقة وحال دونه مانع لم يستطع معه اتمام قصده
لاحتال ان يحاول السرقة قد برعوي عنها مختاراً فيخرج من حيث دخل غير ملم
بشيء وحينئذ يكتفى العقوبة ويعلى من الجزاء وعليه فيشترط في المجازاة بمقتضى هذا
الذيل ان يثبت كون اللص قد دخل المكان عنوة وقهراً وأمسك فيه على حين
لا يجد مفرّاً ولا مناصاً الى غير ما ذكر من الاسباب والفرائض المدنية لثبوت قصد
السرقة . هذا وربما دخل الانسان بيت آخر لا بنية السرقة فلا يؤاخذ بدخوله ولهذا
نعين على الاحكام ان بمعنى النظر في الدعوى وينزلوا في القضية تفرقة بين اهل
الكهات والسواقي وسواهم من الناس في مثل هذه الحال . واما من يؤوون
اللصوص (تقول ومن يخالطونهم ايضاً كاللغناء وهم الذين ياكلون مع اللصوص
ويحفظون ثيابهم ولا يسرقون معهم) فانهم يجزون مجزائهم عيوداً لما انهم يعرفون احوالهم
وبيان ذلك انه اذا احد قطاع الطرق المستخفين الكورك المؤبد او الموقت اتخذ له
مناجاة عند احد وجعل يضع فيها ما جمعه من السرقة والسلب ولم يدرك بذلك رب
المشوى والمناجاة الذي آواه جاهلاً شاة ودأبه في اصابة الطرق وسلب الناس ليلاً
والفصل بنق جدران البيوت مع كونه مسلحاً وانما حسب جمع ما جمع من المال
بوجه السرقة العادية المنطبقة على احكام هذه المادة (٢٣٠) فلا يجازى بالكورك
بل بالحبس اي يجازى على قدر معرفته حال السارق ولا بد في مثل ذلك من
اقتناع الاحكام بما يطمئن فيه وجدانهم وضائرهم

حسب درجات فعلهم وحركاتهم من اربع وعشرين ساعة الى سنة واحدة
وان كان الشيء المسروق باقياً قائماً رُدَّ على صاحبه والا وجب ضمان
قيمته

اي ان من يحاطون اللصوص لا الى حد مراقبتهم ومعاونتهم وابوائهم ولكن
بالاخذ والعطاء معهم كما ان يشتروا منهم المال المسروق وفي معلومهم انه حرام غير
حلال مطلقاً يجبسون من اربع وعشرين ساعة الى سنة واحدة بحسب صورة اخذهم
المال وشراؤهم ويلزمون ايضاً برده ذلك الماخوذ المشتري عيماً على صاحبه ان وجد قائماً
والا فبضمان قيمة مثله وبدله ان عليم واستهلك

اما ان تبين ان المال المشتري هو مسروق ولكن المشتري لم يعلم حين شرائه انه
سرق لا يستحق الجزاء مطلقاً كما انه لا يضمن ابداً قيمة ما ليس بباقي ما اشتراه على هذا
الوجه (قلنا لان الخصم في دعوى العين هو ذو اليد فقط كما تصرح بذلك المادة
(١٦٢٥) من المجلة وبناء على ذلك لو اشترى احد مالا مسروقاً وهو لا يعلم انه
مسروق وباعه من آخر فيكون المال قد خرج من يده ولذلك لا يصلح ان يكون
خصماً مدعي المال بل تقام الدعوى على ذي اليد كما تقدم ولهذا اصاب الشارح بقوله
اذا لم يكن المال باقياً في يد الشاري لا يلزم ضمان قيمته (*)

(*) قال رشاد بك قد نص هذا الذيل على ان من يتناع او ياخذ المال
المسروق مع علمه بكونه مسروقاً يجزى بالحبس من اربع وعشرين ساعة الى سنة
واحدة على حسب نوع فعله وحركته وعليه فيلزم في ترتيب المجازاة بنسبة الفعل والجرم
تدقيق النظر فيما اذا كان الفاعل جاعلاً دأبه شراء مثل هذه الاموال المسروقة او
انه اشتراها اول مرة ولم يسبق له عادة في ذلك وبالنظر الى ما مر من بيان الحال
مع اعتبار قيمة المال المسروق المشتري يقع التفاوت في تعيين المجازاة. ولكن لو تخفى
وثبت ان الشاري لم يكن عالماً بكون المال المبيع مسروقاً لا يجزى بالحبس وإنما
يؤخذ منه المال الذي اشتراه ويعاد على صاحبه وفقاً للفقرة الاولى من المادة (٤٤)

❖ الفصل الثامن ❖

(في جزاء المتهمين بالافلاس والندليس والخداع)

المادة (٢٢١) المفلسون احياناً باعتبار احوالهم المنصوص عليها في قانون التجارة ومن يظهر انهم شركاؤهم في التهمة بحسب احكام القانون المذكور يجوزون بجزاء الكورك الموقت

يلزم في الحكم على المفلس بالجزاء حسب هذه المادة ان يكون عداؤه في التجار « اي من صنهم » و يشترط لمن يدخل في هذا الصنف ولا أن يدعى تاجراً ان يكون قد واطب على التجارة ومارسها ممارسة مستمرة وهو منتم الحادية والعشرين من عمره او مكمل الثامنة عشرة سنة وقد كفله وصيه او وليه واذنت له المحكمة التجارية في مزاوله التجارة وتعاطياها حسب منطوق القانون التجاري

ولهذا فان الذين لم يكملوا الاحدى والعشرين سنة من عمرهم ويتاجرون خلوا من كفالة اوصياهم واولياهم وبدون اذن محكمة التجارة لهم في الاتجار وايضا من كانوا منهم في عمر اقل من ثمانى عشرة سنة مع تقدير حصولهم على الكفالة والاذن لا يستحقون الجزاء المنصوص عليه في هذه المادة وان ثبت كون افلاسهم احياناً

وحيث ان لنظ التاجر بطلق خاصة على من يمارس التجارة باستمرار اي على من يجعل دأبه الشراء والبيع في كل نوع من المحصولات والمصنوعات ويعقد عليها مقاولات طلباً للكسب وطمعاً في الربح فكل من عداه اي من لا يجري مجراه في معاملاته كالتعيش والكاسب بعمل يديه ونحوه من البدالين واهل الحرث والزراعة لا ينبغي ان يرتب جزاؤه بقتضى هاتى المادة ولو وجد احياناً في معاملاته التجارية

اما عدا التاجر مفلساً افلاساً احيانياً فيتوقف بموجب قانون التجارة على ثبوت كتمه واخفائه دفاتر محاسباته وامواله المذكورة في الدفتر المعبر عنه « بالبلانشو » او في السندات الرسمية المذيلة بتوقيعه « امضائه » خاصة او في سائر ما ينسب اليه من الاوراق المكتوبة او على ثبوت كونه قد كتب وقيد عليه ديوناً لا صحة لها . وكذلك شريك التاجر المفلس الخيال فان اتهمه بكونه مشاركاً له في احياناً فيتوقف بحسب منطوق قانون التجارة على ثبوت اخراجه وتفريقه ما للتاجر المفلس من المثولات

وغير المنقولات كلها او بعضها وكتبتها واخفائها او على تحقيق مجاسرو بترتيب ديون مختلفة « مزورة » له او لغيره على سبيل المواضعة وتقيدها في دفتر الافلاس الاحتيالي او على انه اتجر باسم مستعار او اسم آخر غير موجود قاصدا بكل ذلك تخليص المفلس وصيانته ومنفعته . وبناء على ما مر فكل من التاجر المفلس او شريكه في تهمة الافلاس على الصور المبينة آتفاً يجزى مجزاء الكورك الموقت وفقاً لهذه المادة (٢٣١) « راجع المادة (٢٩٢ و ٢٩٤) من قانون التجارة » (*)

(*) قلنا ان زوجة المفلس وابويه واولاده وباقي اقاربه الذين يكتمون ويخفون الاشياء المخصصة بالمفلس يستحقون الناديات المرتبة على السارقين اذا ثبت عليهم الفعل ولو لم يكن علمهم بالاتفاق مع المفلس راجع المادة « ٢٩٥ » من قانون التجارة

قال رشاد بك ان للتجار المفلسين احتيالا وشركائهم في التهمة صوراً وضروباً واحوالاً وكيفيات مودة في المواد (٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥) من قانون التجارة وعليه فان من يتبين لدى المحاكم التجارية قانوناً انهم مفلسون احتيالا وان لم شركاء في تهمة الاحتيال فجميعهم تحوّل دعواهم بموجب قرار الى المحاكم الجزائية مع بيان الاسباب الموجبة ذلك والدلائل والامارات الموجودة وبعد اجراء محاكمتهم حسب الاصول في المحاكم الجزائية يحكم عليهم مجزاء الكورك الموقت وفقاً لهذه المادة . ومقتضى ما مر ان محاكم التجارة ليس لها ان تقضي بهذا الجزاء وتعيّنه وانما لها ان تجري التفتينات وتحيلها بموجب قرار الى محاكم الجزاء وهناك تجري المحاكمة ويصدر الحكم « ا هـ »

(قلنا ان صح ما قاله رشاد بك من ان تحقيق الافلاس الاحتياالي يجري في محكمة التجارة والمحاكمة والحكم في محكمة الجزاء « هذا ان لم يكن مراده بالمحاكمة انها تشمل الاستنطاق والاثهام » كان اذن لمحكمة التجارة في مثل هذه الدعوى صفتان احدهما صفة المستنطق والاخرى صفة الهيئة الاتهامية فيلزمها مجامع هاتين الصفتين ان تتولى استنطاق المظنون فيو ثم اتهامه ايضا في دعوى الاحتيال اذا وجدت ادلة وامارات وقرائن توجب تهمة لان من القواعد الكلية الا بمحاكم احد في دعوى جنائية ما لم يسبق المحاكمة اتهام والسبب في ذلك على ما قال شارح قانون اصول المحاكمات الجزائية في مقدمة الفصل الاول المتعلق ببيان صورة الاتهام هو ان تمثيل المتهم

المادة (٢٢٢) المتهمون بالافلاس العادي اي الذين يفسون
لاجل نقصيرهم وتغريضهم يفسون من شهر واحد الى سنتين

لدى محكمة الجراء في دعوى الجنابة واجراء محاكمة علانية برأى وسميع من
اناس كثيرين مماثلين له لخطب عظيم بوجوب خجلة ويدخل عليه القلق والاضطراب
ويضع من قدره ولو برئت ساحته آخر الامر ومن ثم فلا تجوز محاكمته ما لم يتقدمها
مضبطة اتهام لان بالاتهام توطئة لتتوية الظنة فيه وإبقائه تحت متناول التهمة اذ
ان الدعوى تكون قد مرت على نظر المستنطق ثم على نظر الهيئة الاتهامية وصارت
بحيث تستدعي المحاكمة استدعاء لازماً وهكذا تجري فيه احكام القانون مجراها العادل
ولا يكون كمن أخذ بالضغط وحوكم من غير ما اتهام لمجرد راي المستنطق وحده
« فتأمل عدالة القانون » . وان لم يلاق قول رشاد بك نصوباً لزم علي مذهب
بعضهم ان يستنطق المفلس الخيال بناء على طلب المدعي العمومي لدى مستنطق
محكمة الجراء وان يتهم في الهيئة الاتهامية ويحاكم في المحكمة الجزائية وحيث لا يبقى من
مدخل في الدعوى لهكمة التجارة الا في التحقيقات الابتدائية التمهيدية ويسند هذا
الراي وبعضه ما رأيناه لشارح اصول المحاكمات الجزائية في سياق كلامه على المادة
(٧٠) وهو « ان الشاهد يلزمه ان يؤذي شهادته شفاهاً لدى المستنطق ويجوز في
دعوى الافلاس الاحتمالي ان يؤذيها كتابة . انتهى » ويؤيده ايضاً ما قاله يات
شارح قانون التجارة في كلامه على المادة (٢٩٢) وهو ان على محاكم الجنابات ان تبح
عن الافلاس الاحتمالي وتجري العقوبة على مرتكبيه . وذهب ايضاً كميل بك شارح
قانون التجارة المصري عند كلامه على الافلاس الاحتمالي والافلاس التقصيري الى ان
كليهما تجري محاكمتهما في المحاكم الجزائية وفرق بينهما بان الافلاس الاحتمالي حيث ان
مرجع محاكمته محكمة الجنابات فلا تجوز احالة اليها ما لم يصدر بها امر من قاضي
التحقيق بخلاف الافلاس التقصيري فانه لما كان من نوع البخعة تيسر رفع دعواه الى
المحكمة مباشرة بناء على طلب احد اعضاء قام النائب العمومي او بناء على طلب احد
ارباب الدين « ا هـ »

وبزيد كل ما قدمناه تقريراً وتأكيداً ما جاء في المادة (٥٦) من قانون
اصول المحاكمات المحقوفية وهو انه اذا ادعي بان السند المبرز مزور وطُلب التدقيق

اي ان التاجر المثلث افلاساً عادياً او نصيرياً لا احتيالياً كما تقدم في المادة السابقة يحكم عليه بجزاء الحبس من شهر الى سنتين . واعتبار كون افلاسه ناشئاً عن في امر التزوير ووجد دلائل وقرائن توبة دلي هذا الامر تؤخذ الصكفالة من مدعي التزوير باداء ما يلحق خصته من الضرر والخسارة اذا لم يثبت مدعاه ثم بحال تحقيق وروية دعوى التزوير الى المحكمة المنوط بها ذلك ويؤجل فصل الدعوى الاصلية الى ان تنتهي دعوى التزوير . فمن ذلك يتضح ان المحاكم المحفوقية تجارية كانت او عادية لا يحق لها ان تحكم في دعوى تزوير سند قبالي ان لا يكون لها صلاحية ان تحكم في دعوى الافلاس الاحتيالي على شدة جزائه . ويتضح ايضاً من المادة (٤٠) من قانون اصول المحاكمات المحفوقية انه اذا حدث في المحكمة حركة من احد تستوجب المجازاة فيحق للمحكمة المحفوق تجارية كانت او عادية ان تحكم بجزاء الحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع ولكن اذا كان الجرم يستوجب بمقتضى قانون الجراء اشد من ذلك فتعال الكيفية وقتئذ الى المحكمة الجزائية التي ينبغي ان تعال اليها لتجري محاكمة الفاعل وتاديبه طبقاً لاحكام قانون الجزاء المذكور

ومن هنا ظهر جلياً انه لا يحق لمحكمة التجارة ان تحكم في دعوى جرائية تتفاوت مدة جزائها الاسبوع فاني لما ان تحكم في دعوى الافلاس الاحتيالي وجزاء الشكوك الموقت . وقد ارتأى البعض ان محكمة التجارة منوط بها تحقيق دعوى الافلاس الاحتيالي والحكم فيها اذا ثبت لديها الامر وانها بعد الحكم تبعث بالدعوى الى محكمة الجراء لتعين المجازاة الواجبة على الجاني احتيالياً ليس الا . وعندي ان هذا الرأي مردود لعلة اسباب منها وجوب اتهام المظنون فيه في دعوى الحماية قبل اجراء المحاكمة على ما مرّ ومنها وهو اهم ما ذكر انه بهذه الصورة المقدرة تكون المحكمة التي حكمت بثبوت الجرم غير المحكمة التي حكمت بتعيين جزائه وهذا مخالف لاحكام القانون كل المخالفة لان من مقتضى القواعد الكلية ان المحاكم القاضي بثبوت الجرم هو الذي يقتضي بتعيين جزائه والمحكمة التمييز في هذا الشأن عدة قرارات لا يسع المقام ايرادها

هذا ولما كان قانون التجارة قد وضع قبل اتمام تشكيل المحاكم النظامية لم يكن فيه تصريح تام بكيفية محاكمة المثلث المحال والحكم عليه واذ نشرت قوانين العدالة الجديدة لم يستدرك ذلك ولهذا كان من مقتضى المصلحة ان تراجع فيه نظارة العدالة الجلية لتصدر الامر بما تقتضي الحال . ولا يخفى ان لكل رب دين ان يقيم دعوى

تقصير وتفریط يتوقف بموجب قانون التجارة على معرفة ما اذا كان قد أسرف أي
 جاوز الحد في نفقة الخاصة به وبإدارة بيته أو استنفد وأنوى أي استهلك مبالغ كثيرة
 من المال في معاملاته التجارية لو كس اصابه وناقص جذابه في اخذه ونطامه التجاري
 اعتباراً بالبضائع والكميول والاوراق المالية أو كأن يكون قد عد مفلساً في حال
 عجزه عن قضاء دين عليه لتاجر آخر من طبقته فتوصل الى تاخير افلاسه في هذه الصورة
 بان اشترى اشياء ثم باعها بثمن مخس أو انه لرغبته في استثناء أي استرجاع رأس مال
 ذاهب أو اصابه رأس مال على الاطلاق استدسل الى اتخاذ اسباب ووسائل اوجبت
 ضرره وخسارته كاستفراض مقدار من المال ونعاطيه وتداوله حوالا للتجار ولاجل
 الحاق الضرر بسوى ارباب الديون والمطالب عقب عجزه عن ابقاء الدين اذ
 نفوذ الى غير دائنيه . والحاصل ان كل تاجر مفلس يتهم باحدى الاحوال الستة
 الآتية ايضاً يعد افلاسه تقصيراً اما الاحوال الستة فهي

اولاً ان ياخذ على عهده بعض وثائق عظيمة القدر تفوق وسعه وتقوت حد
 طاقته بناء على ان تكون لحساب آخر دون ان ياخذ لها مقابلاً ونظيراً . ثانياً ان يبين
 تجدد افلاسه قبل استيفائه شرائطك المصاحبة « الكونكور داتو » . ثالثاً ان يتصرف
 تصرفات لا تنطبق على احكام المادتين (٦٩ و ٧٠) من القانون التجاري بعد
 تأهله مضيئاً ما تملك زوجته من مال جهازها الى امواله او مفرزاً اياه عنها . رابعاً
 ان لا يسلم الى محكمة التجارة الاعلان الواجب تسليمة منضمماً وقوع افلاسه في مدة
 ثلاثة ايام اعتباراً من يوم عجزه عن قضاء الدين وفقاً للمادتين (١٤٨ و ١٤٩) من
 القانون التجاري المار ذكره او ان يسلمه غير مشتمل على اسماء جميع الشركاء المكافلين
 خامساً ان يهمل الحضور في المواعيد والمواقف المعينة الى حيث يمنع الوكلاء
 المأمورون بروية معاملات الافلاس « الطائى » وليس له معذرة شرعية في عدم
 حضوره . او ان يهمل اثبات وجوده بعد حصوله على صك التأمين . سادساً ان يكون
 غير متخذ لتجارته دفاتر منظمة حسب القانون او مهملاً فيها ذكر جميع الموجودات
 الاحتمال على المفلس وشركائه واو بعد عقد صك المصاحبة « الكونكور داتو » الا ان
 يكون ثمة مرور زمن قانوني . ثم ينبغي العلم انه يحق للمدعي العمومي بمقتضى الامر العلية
 الصادرة اخيراً من نظارة العدلية الجلية ان يتدخل في دعاوى الافلاس الاحتمالي
 اما عفواً بلا طلب او بطلب

والديون والمطالب على وجه صحيح او ان يكون دفتر تجارته وماله وعليه من الديون ونحوها غير منظم ولا متم على منوال موافق للاصول والقانون او ان يكون غير قادر على بيان حساب مطالبه ودبونه بصورة مقارنة للحقيقة خالية عن مظنة الاحتيال . ثم اعلم ان كل شريك للتاجر في هذه الاحوال يعدّ مقصراً كالتاجر (*)

(*) قال رشاد بك ان هذا الضرب من الافلاس المعبرعة بالافلاس التفصيري قد نصّ عليه نصاً صريحاً في المواد (٢٨٧ و ٢٨٩ و ٢٩٠) من قانون التجارة وكيفية تحقيقاته والحكم به مما يعود الى المحاكم التجارية والمحاكم الجزائية على ما مرّ في شرح المادة السابقة . اما المجازاة بمقتضى المادتين (٢٢١ و ٢٢٢) فهي مخصصة مطلقاً بالتجار لا تشمل غيرهم من اصناف الناس الذين لا يصح اعلان افلاسهم ولا المحكم عليهم بالجزاء « اهـ »

(قلنا ان في تخصيص رشاد بك هذا الجزاء بالتجار دون سواهم من الناس محل نظر وتأمل لان ظاهر مفهوم كلامه يدل على ان غير التجار لو اختلفوا على الناس في معاملاتهم واختلفوا الاموال واختلفوا وادّعوا العسر لم يكن عليهم لوم ولا تريب وحقيقة المراد ليست كذلك وانما المقصود بقوله ان من لم يكن عداؤه في التجار لا ينبغي اعلان افلاسه بحكم قانون التجارة بل يبقى مديوناً الى ما شاء الله وعرضه لتعقبات كل رب دين ولا يخفى ان بين هذا وذاك بوناً عظيماً اي ان التاجر المعلن افلاسه تجارة اذا عقد صك مصالحة « كوندورداتو » وقبلته الاكثرين على ما في القانون التجاري يلزم المخالفين ان يقبلوه ايضاً اضطراراً وليس الامر كذلك في عسر غير التجار من المديونين)

قال فسطاكي على سبيل افسدي شارح قانون التجارة ان في اعلان افلاس التاجر رقناً به ورحمة من واضع القانون لانه يتوسل بذلك الى كفايته تعقبات ارباب الديون الافرادية والسبب في هذه الرحمة اتساع نطاق التجارة ولذا خصها القانون بالتجار دون سواهم ومتى عرفنا ذلك تبين لنا ان عفوياً الاحتيال لا تتناول غير التجار لترتب النعمة على قدر العمة . ومعنى ما تقدم ان اعفاء غير التجار من الجزاء لا يحمل على الفرق والرحمة ولكنه مبني على عدم تمتعهم بنعمة القانون القاضي باذاعة افلاس التاجر فلذا لم يكن من محل لترتيب مجازاته على مقتضى القانون عينه ويمكن حجبها لقضاء الدين وفقاً لنظام مأمورية الاجراء . اما التاجر المناس املاً حقيقياً لا يلابس

المادة (٢٢٣) من يأخذ من يد آخر ما له من الدراهم أو الاملاك أو سندات الحوالة أو غير ذلك من الاشياء على سبيل الاحتيال والخداع بما يتخذه من ضروب الخيل والدسائس يحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين ويؤخذ منه ذهب مجيدي واحد الى خمسين ذهباً مجيدياً جزاء نقدياً. وإن كان عداؤه في مأموري الدولة استحق جزاء الطرد من مأموريته عدا المجازاة المار ذكرها

اي ان من يستعمل ضروب الخيل والدسائس لاخذ ما في يد غيره من الاموال والاملاك وسائر الاشياء كأن يقول له خذ مالي الذي هاك ولا شيء له هاك بالكلية او كأن يقول لي في ذاك الموضع كذا وكذا درهماً ولا مال له فيه او كأن يوافق على اتمام امر لم يكن قادراً عليه او يستعمل اسباباً وذرائع اخرى وفي كل ذلك يأخذ شيئاً معجلًا من مجادعه بحكم عليه بجزاء الحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وبالجزاء النقدي ايضاً من ذهب مجيدي الى خمسين ذهباً مجيدياً. وإن كان الفاعل هذا الفعل من مأموري الدولة فخلا انه يجزى بالحبس والجزاء النقدي المحررين بحكم عليه ايضاً بجزاء الطرد من مأموريته جريماً على القاعدة الموردة في المادة (٢٦) من هذا القانون. ومن كان عداؤه في العساكر النظامية والضابطة وثبت عليه مثل هذا الفعل فبعد ترتيب مجازاته بموجب هاتئ المادة يُسلم الى الدوائر التابع لها والمنسوب اليها ليُعامل بالطرد وفقاً لاحكام القوانين العسكرية (*)

احتيال ولا تقصير فلا يستوجب الحبس «اه»

(آخر ما اقول ان بين الافلاس الاحتيالي والافلاس التقصيري فرقاً وهو ان الاول بُعد جنابة ويحتاج فيه الى اتمام والثاني جنحة ولا حاجة فيه الى مثل ذلك وكلاهما يجب فيه ادعاء المدعي العمومي والحكم فيه عائد الى محكمة الجراء)

(*) قال سيمون افندي ان آخذ الاشياء بالخدعة والخيلة واستعمال الخبث والتحبت على ما مرّ بيانه في متن هذه المادة اجمالاً ينبغي لما ان نوردته تفصيلاً بما يأتي أولاً ان يكتم المرء ويخفي اسمه وشهرته ويتحل اسماً مستعاراً ثانياً ان ينظر بصفة مأمور حالة كونه خالياً عن المأمورية مطلقاً

❦ الفصل التاسع ❦

(في سوء استعمال الائتمان)

المادة (٢٣٤) كل من اساء الاستعمال في احتياجات صحيـ

ثالثاً ان يدعي شركة تجارية لا اصل لها ولا وجود ويرى من نفسه القدرة على فعل ما لا يستطيعه

رابعاً ان يخبر ويشيع ما لا صحة ولا اصل له فيُغفل ويدهل عنقول الآخرين والبايهم ويذهب باموالهم ودراهمهم او ياخذ منهم سند دين له عليهم ونحو ذلك . على ان هذا المعنـال لو ذيل سداً « اي امضاء » بالاسم المتعل المتعار مكان عملة تزويراً وجوزي بمقتضى الفصل الخامس عشر من هذا القانون . اما من يعتادون الكذب بيعاً وشراءً ويدلسون في بيع الاشياء كجعل قيمة الشيء اكثر مما هي حقيقة او بيع الرخيص بتمن العالي او ايهام الخسيس السافل في طبقة النفيس العالي فيمثل هذه المعاملات منهم ولو خالفت الحق ونافيت العدل لا تحسب من باب الخداع والاحتيال

قال واما ما اشربا اليه في الشق الرابع وهو اغتيال الناس واذهالم بالافالك والتمهات والاراجيف زعماً انها واقعة او على وشك الوقوع والتذرع بها الى اخذ الاموال والنفود فلا يجازى فاعله جزاء الخادع ان تبين بالحاكمة ان الخبر الذي اذاعه لم يقصد به اخذ مال الغير خدعة واحتيالاً وانما اشاعه وهو يعتقد صحته . ومقتضى ما تقدم انه يلزم ان يثبت ويتحقق بالحاكمة ان الخادع قد استعمل الحيلة والخب والخبث والدسيسة قصد الاضرار بغيره والاخذ عمداً بأية صورة كانت من ماله ودراهمه « اهـ » وذهب رشاد بك الى ان المراد بالخادع المعنـال المذكور في هذه المادة هو من يتظاهر بالغنى والثروة والثقة او ينزلى نفسه منزلة كبار التجار تظاهراً او يدعي ان له علاقة باحدى الشركات « القوميات » او البنوك الكبيرة وهو يعزل عنها لا اصل له بها وهذه الوسيلة يجوز اموال الناس واملاكهم او ياخذ سندات له بسب اسباباً شتى ويشعب شعوباً كثيرة من الحيل والدسائس فكل من يفعل مثل هذه الافاعيل ويلحق ضرراً مالياً بالآخرين يجزى حسب هذه المادة بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وبغرم يذهب واحد مجيدي الى خمسين ذهباً جزاءً نقدياً وان كان من ماموري الدولة يجازى هذا الجزاء عيه ويطرّد من ماموريه معاً

مميز وفي مظاهر ضعفه وإمباله بان احتال لاخذ وثيقة منه على أية صورة كانت تضمن. اما استقراض دراهم او استعارة اشياء او اعطاء أوراق تجارية او غيرها او الابرأه ما ذكر وكل ذلك لأجل مضرة الصبي فيجبش المسمى من شهرين الى سنتين وما عدا تضمينه بدل ما يلحق بالصبي من الأضرار يفرم بأداء أكثر من ربع دراهم الضمان جزاء نقدياً بحيث لا يكون الغرم أقل من ذهب مجيدي واحد في جميع الأحوال. وإن كان آخذ السند ولي الصبي المميز أو وصيه فتطال مدة حبسه من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين

لا حاجة الى شرح هذه المادة مع وضوح عبارتها وظهور المراد منها الا ان اجراء حكمها على من كان وصياً أو ولياً للصغير أو غيرها يتوقف على ان تكون صورة الآخذ مبنية على قصد المضرة بالصغير لانه اذا لم يقصد بالاخذ ضرره لا ينبغي ان يجزى آخذ السند بهذا الجزاء (*)

(*) قال سيمون افندي ان النية المذكورة في هذه المادة التجارية شرحها يمكن اثباتها بثلاثة أمور وهي
اولاً ان يكون المتهم قد استعان على اساءة عمله في احتياجات الصبي المميز ومظاهر ضعفه وإمباله

ثانياً ان يكون قد اخذ احتيالاً من الصبي المميز ورقة حاوية عقداً أو ابراء ما هو متعلق باقراض النفود وإعارة الاشياء او بأمور التجارة وغيرها وسائر ما يتفرع على الآخذ والعطاء.

ثالثاً ان تكون الورقة المأخوذة على الوجه المشروح موجبة المضرة بالصبي المميز وبناء على ذلك فلو استفاد المرتكب مثل هذه الفعلة من غباوة الصبي المميز وضعف عقله وقلة ادراكه جوزي بمقتضى هذه المادة ولو لم يتعد الابرأه حد اللانظ ولم يذبل السند المأخوذ بالتوقيع «الامضاء» وبمجازى ايضاً حتى لو كان الفعل غير مورث ضرراً بل جالياً نفعاً «اه»

المادة (٢٣٥) من بـي استعمال ورقة فيها ختم أو امضاء تحت فراغ (على يـا ض) مسلمة اليه بطريق الوديعه والامانة بان ضمنها عبارات تقتضي تعهداً أو ابراء على وجه التحيل والاختلاس أو بان جعلها سنداً ينوي

« ان في قول سيمون افندي نظراً وذلك حيث ذكر ان الفاعل يجزى ولو لم يوقع السند بل وان لم يُصَبَّ الصبي المميز بضر او حتى لو اصاب نفعاً من ذلك الفعل لاننا لو اعملنا الفكرة في اطلاقه الجزاء على الفاعل وجدناه خارجاً عن محجة المعدل اذ لم يُعهد او يُعقل ان المرء يواخذ ويعاقب على خبر صنفه مع غيره اياً كان وعليه فنقول لعل مراده بذلك ما اذا كان العمل واقعاً بنية الغش والمخدبة فلم ينشأ عنه شر ومضرة بالصبي المميز او نشأ له عنه خير ومنفعة اتفاقاً على غير اخبار الفاعل فحينئذ يجزى اي الفاعل بعدل نظراً الى قصده ونيتو لا بالنظر الى عني فعاد وتيجو وحكمة حكم من رام السرقة وحال دونه مانع لم يستطع معه الفعل والحاصل ان واضع القانون يريد منع كل سوء استعمال يقع على امثال هؤلاء الصبيان المميزين بقطع المظار عما يعقب فعل الفاعل ان خيراً وان شراً »

« عوداً على بدء من قول سيمون افندي » واما الحكم بالجزاء القدي فيمكن ايصاله بموجب هاتئ المادة الى مقدار ربع الضرر المقتضي به ولا يمكن جعله اقل من ذهب مجيدي فينتج من ذلك انه اذا لم يدع بالضرر مطلقاً يحكم بذهب مجيدي واحد لا غير جزاء تنديماً وان كان الفاعل ولي الصبي المميز او وصيه زيد عتابة بحسب هذه المادة المشروحة « ا هـ »

وقال رشاد بك ان الصبي المميز يطلق على الصغير المقارب الحلم البالغ الرابعة عشرة او الخامسة عشرة من عمره فمثله اذا افرضه احد دراهم فلحقه بالاقراض ضرر او اعاره بعض اشياء او اخذ منه سندات متعلقة بالتجارة او غيرها من الاعمال او صكوك ابراه بوجه الاحتيال على ابيه صورة كانت مسيئاً الاستعمال للاستفادة من ضعف الصغير ووهن ميله وهواه يجزى « اي الفاعل » بمقتضى الفقرة الاولى من هذه المادة اذ ان في فعلو اهانة عظيمة وغضاضة جسيمة على الصبي المميز لحقته من سوء استعمال الائتمان كما تقدم . واذا كان الفاعل ولي الصبي او وصيه فيجزي بحسب الفقرة الثانية من هذه المادة لان الغضاضة والاهانة تكون اعظم فتسوجب شدة الجزاء

به اتهام صاحب الختم والامضاء وضرره في ماله يجازى بالحبس لا اقل
من ستة اشهر ويغرم بآداء خمس ذهبات مجديات الى خمسين ذهباً
مجيداً جزاء نقدياً

وان كانت هذه الورقة ذات الختم والامضاء لم تسلم اليه ولا
استودعها امانة وانما هو احوال للحصول عليها وكتب فيها مثل ما تقدم
تزويراً نزل منزلة المزور وجوزي جزاء المزورين

اذا احد اثمن آخر على ورقة مذيلة باسمه « امضائه » وختمه تحت فراغ ما يعرف
بلفظ « على بياض » وخاتمه بان كتب فوق التوقيع والختم ما يدل على وثيقة او ابراء
او ما يوجب توجيه التهمة عليه بسوء او الحاق الضرر بمعنى ان يسي استعمال الامانة
نقدًا لخسارة صاحب الورقة المذيلة باسمه وختمه يجازى « اي الموثمن الخائن »
بالحبس مثلاً لا نقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنين ويغرم بخمس ذهبات
مجيدة الى خمسين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً

اما ان كان المكتوب في الفراغ فوق الاسم والختم لا يورث ضرراً بصاحب
الورقة الماملة امانة ولا يوجب عقوبته ولا يدل على عهد او ابراء وما شابه ذلك
لا ينبغي جزاء الفاعل الموثمن مطلقاً ، ولكن لو لم تسلم الورقة المذكورة بوجه الامانة
الى من كتب في فراغها شيئاً ما تقدم بلب توصل باحد الاسباب الى اخذها او الى
الحصول على الاسم والختم وزور على صاحبها امراً عد ذلك من الفاعل تزويراً وجوزي
بالجناية المحررة في الفصل الخامس عشر المتعلق بعقوبة المزورين (*)

(*) قال سيمون افندي لم يتجاوز الجرم عند واضع القانون بموجب هذه المادة
حد البجعة على انه لو احوال اسان في اخذ ورقة من آخر سرقة واختلاساً وهي مذيلة
باسم وختمه وملاً فراغها بكتب عبارة تضر صاحبها او لو اخذ طرساً مكتوباً وغير
ما كتب فيه وحوله الى معنى آخر تزويراً لخرج الجرم عن حد البجعة ونطرق الى
الجمابة ووجب على الفاعل جزاء الجاني لتزيلة منزلة المزور ، اما من استودع ورقة
مذيلة باسم مستودعها وختمه على ما في متن هذه المادة التجاري شرحها وشغل فراغها
بعبارات يقصد بها ضرره المالي اضطراباً او توجب الظنة عليه فيجزي اي الفاعل مجزاء

المادة (٢٢٦) من أعطي فتسلم على وجه الأمانة والوكالة أو بصفة كونه مكلفاً اتمام خدمة باجرع أو بلاجرع شيئاً من الأموال والأشياء والنقود والمحولات وسائر السندات المتضمنة أي نوع كان من التعهدات والإبراءات لبرية ثم يرجعه أو يستعمله بصورة معينة وإخفائه أو إضاعه قصد الأضرار بصاحبه يحبس من شهرين إلى سنتين ويضمن الضرر ويؤخذ منه مقدار ربع التضمينات أيضاً جزاءً نقدياً وإن كان مرتكب هذا الجرم أحد الخدم الموظفين أو التلامذة والكسبة والعمالة قصد الأضرار بسيده أو استأذه فيضمن الضرر ويحبس لا أقل من سنة واحدة

أي إن من يُخفون أو يضيعون ما قد سلم إليهم من الأموال والنقود والسندات المحبس المعبّن في هذه المادة وإن لم يُصب ذو الورقة المذكورة بضرر في ماله أو بدنه من جرّاء ما خُطّ فيها لأن فعلة هذا داخل في باب إساءة استعمال الأمن وإن لم يتم ما نواه به « اهـ »

(نقول يتوهم المطالع بادي بدء أن بين قول خليل رفعت أفندي وقول سيمون أفندي تناقضاً من وجه أن الأول قال بعدم مجازاة من يكتب في فراغ الورقة المسماة اليو وهي مذيلة باسم وختم صاحبها ما لا يورثه ضرراً ولا شراً ولا يشعر بعهد ولا إبراء الخ وإن الثاني قال بوجوب مجازاة الفاعل مع انتفاء وقوع الضرر والتهمة عن صاحب الورقة فلاق بنا أن نوفق بين المتضادين في الظاهر فنقول : أن الشارح الأول نظر إلى أن الفاعل إذا كتب في فراغ الورقة المذكورة عبارة خالية عن كل معنى يضر بصاحبها مالا وبدناً وإنما هي من قبيل كلام الحب والوداد والسلام أو المداعبة والهزل والمباينة مثلاً كما يقع أحياناً لا ينبغي أن يجزي مطلقاً وإن الشارح الثاني نظر إلى قصد الفاعل السيء بما كتب من العبارات الموهي بها الضرر وإن لم يقع فعلاً فوجب مجازاته قياساً على من حاول الجرم ولم يستطع فاع ثالب فتأمل وانظر آية التوفيق بين القولين)

والصكوك والسنانج وسائر الاشياء على سبيل الامانة او الوكالة او بشرط الابرار ثم
الاعادة للاستعمال على وجه مشروط معين مفيد بكلام بينهم وبين اصحاب الاشياء
المسلمة اليهم سواء كان ذلك باجر او بلا اجر او لجرد تكليف خدمة وقد تصدوا
بالكنم والاختفاء والاضاعة ان يلحقوا بهم مضرع مجازون على فعلهم بالحبس من شهرين
الى سنتين و ضمان الضرر الواقع وغرم مقدار ربع جزاء نقدياً

اما لو ضاع الشيء المعطى والمسلم على الوجه المبسوط خلوا من قصد الاضرار
بصاحبه وانما وقع ضياعه بسبب الاهال وقلة الاحتراز فلا يكون الموثق المتسلم خليفاً
بهذا الجرم . وكذا اذا مانع ما قد سلم اليه امانة بنمن موافق رغبة في خير صاحبه وسعى
على ادمي له الثمن فولد ان كان في عمله هذا خروج عن حد الامانة حقيقة الا انه لما لم
ينوي بضرر صاحب الشيء المبيع وحكم هذه المادة متصور على وقوع الضرر قصداً لم
يستحق الفاعل المتواخذه والمجاراة بما فعل حسب المصوص ها (وانما تكون الدعوى
حقوقية ترى في الحكمة الصالحة لرويتها)

والحاصل ان الحكم بالجرم المحرر في هذه المادة المشروحة يتوقف على ثبوت سوء
استعمال الفاعل الموثق ما قد اوثمن عليه وانه كسبه واخفاه او اضاعه لعابه ان يضر
صاحبه . واما ان كان فاعل مثل هذا الفعل خادماً موظفاً اي اجيراً خاصاً او تلميذاً
او كاتباً او عاملاً لاخر واراد مضرع سيده ومخدومه او استاده او مستكنه ومعهملوه
فيلزم ضمان الضرر ويغرم بمقدار ربع جزاء نقدياً ويحكم عليه بالحبس من سنة الى
ثلاث سنين وفقاً للفقرة الاخيرة من هذه المادة . ومن عمل من امثال هؤلاء الفعل
المذكور في جاسب غير مواليهم وامانتهم ومستقدمهم يحزى بمقتضى الفقرة الاولى منها
المادة (٢٢٧) من يسرق او يخفي على آية صورة كانت سنداً
او اوراقاً بعد ابرازها في المحكمة وتسليمها اليها في خلال مجرى الدعوى
ومحاكمتها يحزى بان يؤخذ منه ذهب مجيدي واحد الى خمسة عشر ذهباً
مجيدياً جزاء نقدياً

اذا اُحد سلم الى المحكمة في اثناء المحاكمة سنداً او ورقة متعلقة بالدعوى الجارية
رويتها هناك ثم سرقها من المحكمة بأي صورة كانت واخفاها يحكم عليه بالجزاء النقدي
من ذهب مجيدي الى خمسة عشر ذهباً مجيدياً . وحكم هذه المادة محصص بصاحب

الورقة أو السند المسلم إلى المحكمة متعلقة بالدعوى القائمة فيها (إذا لا يسوغ له استرداد أوراقه وسنداته من مجلس القضاء والمحكمة دون إذن الرئيس خطأ بناء على استدعائه وفقاً للمادة الخامسة من قانون أصول المحاكمات المحفوية) أما إن كان الذي اخنأس السند من المحكمة واخناه غير صاحبه الذي قدّمه لها وسلمه إليها فبالجواز المطابق لتعلو من أنواع المجازاة المعينة في هذا القانون (*)

❖ الفصل العاشر ❖

(في جراء من يدخلون فساداً في المزايدات وأمور التجارة)

المادة (٢٢٨) الذين يدخلون خللاً بالقول أو بالفعل في ما يباع ويُسْتَرَى مزايدة بين الناس أو يُوجَر ويُسْتَأْجَر من الأملاك والأموال يحبسون من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر ويؤخذ منهم ذهب مجيدي واحد إلى مئة ذهب مجيدي جزاءً نقدياً

نصت المادة (٨٨) السابق إيرادها من هذا القانون على مجازاة من يدخلون خللاً أو فساداً في أحكام مواد نظام المزايدات والإحالات المتعلقة بأموال الدولة ونصت هذه المادة (٢٢٨) على جزاء من يدخلون خللاً في المزايدات التجارية بين الناس قالت: إن الذين يدخلون الحلل القولي أو الفعلي في ما يباع ويُسْتَرَى أو يُوجَر ويُسْتَأْجَر من الأموال والأملاك بين الناس يخو أن ينزل موقع الحلل منهم هذا المال رديء أو كأن يمع الراغب في الشراء عن أداء العربون بوجه التهديد أو غيره أو يوقف ويعطل مجرى المزايدة في مال أو ملك على إطلاق الصور والأحوال بحكم عليه بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر وبالجزاء النقدي من ذهب واحد إلى مائة ذهب مجيدي. وإنما يلزم في من يستحق هذه المجازاة أن يكون الحلل الذي أوقعه

(*) قال رشاد بك من يأخذ السند المبرز في المحاكمة كما ورد به النص في هذه المادة القانونية وله معين ومساعد على أخذه من أرباب القضاء في المحكمة أو من كتبها أو خدّمها فيجزي هو بمتضى هذه المادة ويجزي ما مور المحاسبة المألّ له على الفعل حسب نوع جرمه بالمجازاة المعينة في الفصل التاسع من أول أبواب هذا القانون

في المزايدة قولاً أو فعلاً مبنياً على بنية افساد المزايدة لانها لو اخلت بعمل من لا قصد له ولا غرض بايقاع الخلل لا يستلزم فعلة المجازاة بحسب هذه المادة . ولذا لو اقدم احد على ادخال الخلل قولاً أو فعلاً في المزايدة لمسوغي شرعي كأن يدعي ان المال او الملك المترايد فيه هو ماله وملكه لا يجري مطلقاً . ومثله من يقدم على الحاق الخلل بال او ملك ليس في معرض المزايدة فانه يكون بعزل عن هذا الجزاء كما يستفاد من عبارة النص القانونية (*)

المادة (٢٣٩) كل من يتصدى عمداً لان ينشر بين الناس بعض امور غير صحيحة او بطريق الافتراء او بتصدى لاستزادة او استنقاص الاثمان المعينة للامتنعة والاشياء او قوائم الدولة واسمها في ما كان مباحاً من البيع والشراء وذلك بعرضه اسعاراً زائفة على سوم البائع او بعقده اتفاقيات مع كبار اصحاب الامتنعة والارزاق على ان لا يباع شيء منها او ان لا يباع بزيادة على سعر ما او باتخاذ طرقات واسباباً آخر احتيالية يجازى بالحبس من شهر واحد الى سنة واحدة ويغرم باداء خمس

(*) قال رشاد بك الاخلال بالمزايدة قولاً كان او فعلاً اما ان يقصد بمجره المصلحة الذاتية طماعية في الكسب واما مجرد الحاق المضرة بصاحب المال انتقاماً لسبق عداوة شخصية . على ان الاخلال المذكور في متن المادة هو ان يوضع موضع المزايدة شيء من الاموال كالعقار والامتنعة والبضاعة فياتي حين التزايد من بيع الاخرين ان يتزايدوا فيه فهو ان يقول لهم كذباً ان هذا الشيء ردي وخسيس من سقطة المتاع او هو متعيب مع كونه جيداً نفسياً لا تريب فيه وبمثل ذلك واسباهه يردوهم عن المزايدة في المال لاجلهم نقص قيمته او انه يفرطهم ويغريهم ببذل الدراهم متعاً لهم من زيادة الثمن او كماً لا يديهم عن التماس المال المزيد فيه مع ان رغبتهم لم تنقطع او بتوسل باللفظ والعريضة الى ايقاع الخلل والارتباك في مجرى المزايدة فمن حيث ان كل ذلك يوجب الخلل والفساد وبورث الضرر والكساد في المعاملات العمومية وقد تعين على الحكومة ان تمنع بالاحتياط والاحتراس من وقوع مثل هذا الخلل وهي مدونة لذلك بمقتضى وظائفها الاساسية استحق المتحارسون على هذا العمل ان يؤدبوا كل اين وان

ذهبات مجدية الى مائة ذهب مجدي جزاء نقدياً . اما اذا كانت هذه
الافعال والحركات السابق ذكرها واقعة على الارزاق والاشياء التي هي
في الاصل من حاجيات الاهالي كاللحم والخبز والمحطب والفحم فضعف
المجازاة المبينة آنفاً

اي ان من يعلن ويذيع في الناس ما لا اصل له ولا صحة من الامور المتفترية ترجية
لحاجته وترويجاً لغرضه ومراده باستزادة واستنفاص قيمة كل ما هو معد للتجارة وبيع
التعاطي من الامتعة والاشياء وقوائم الدولة واسمها المباح تداولها . او انه يدفع ثمناً
فوق ما يطلب البائع تزيداً لقيمة المال الذي لديه او انه يوافق آخرين على ان لا يبيع
شيئاً من المتاع او الطعام مباشرة او بواطنهم على ان لا يبيع الامتعة والمحبوب بزيادة
على سعرها او يحسر على استعمال الحبل والدسائس استخطاطاً واستزادة في الثمن
الامتعة والاشياء وقوائم الدولة واسمها على أية صورة كانت من الصور الموردة آنفاً
او غيرها يحكم عليه بالحبس من شهر الى سنة وبالجزاء النقدي من خمس ذهبات
الى مائة ذهب مجدي . وان وقع ما تقدم ذكره في بيع الاشياء والارزاق المعدودة من
حاجيات الناس وضرورياتهم كاللحم والخبز والمحطب والفحم فيعزي الفاعل بضعفي
هذا الجزاء

واعلم ان مراد واضع القانون بضاعة المجازاة هنا ان يضاف الى جزاء الفاعل
المنفي عليه بحكم النقرة الاولى مثله « اي ضعف المجازاة المرتبة عليه بحسب نوع فعله »
مع قطع النظر عن ابتداء درجة الجزاء وانتهائها والمال في ذلك ما اذا اراد اسان
الاضرار بالناس لبعض اسباب فوطاً اصحاب الامتعة على الاساك عن بيعها
واستوجبوا جميعاً ان يحزوا على فعلهم هذا بحبس شهرين وبغرمول بعشر ذهبات
مجدية وفقاً للنقرة الاولى من هذه المادة ثم كان ان بعض التصابين تعاهدوا على منع
بيع اللحم من الناس اضراراً بهم فيستوجبون ان يحزوا بالحبس مدة اربعة اشهر مع
نغريمهم ايضاً بعشرين ذهباً مجدياً . (ومقتضاه ان جزاء الفاعلين على الصورة المذكورة
في النقرة الاخيرة بضعف بالنسبة الى قدر ما يقضي به تقديرًا على امثالهم بموجب
النقرة الاولى من غير تفيد ببداهة المجازاة المذكورة فيها او بانتهاكها او بدرجة وسطى

المادة (٢٤٠) كل من يغش الشاري في عيار الذهب والفضة او بان يبيع الحجر الكاذب مثل الجواهر الصحيح او في شي آخر من ضروب الامتعة بحسب كيفيته او يستعمل موازين او مقاييس ناقصة احتيالا منه لانتقاص مقادير الاشياء التي يبيعها بحسب من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة وما عدا تضمينه الاضرار يؤخذ منه جزاء نقدي لا يتجاوز قدر ربع التضمين

(*) قال سيمون افندي نعم ان لكل انسان ان يبيع امتعة واشياءه بالسعر الذي يشاء ولا مانع له من بيعه بشئ زائد او ناقص نظرا الى حرية الاتجار المباحة ولكن هذه الحرية مقيدة بارتفاع الاسعار وهبوطها على شرط ان ينفع الغلاء والرخص اتفاقا خلوا من اتخاذ اسباب لما متصودة لجرد النفع الخاص والضرر العام كأن يتفق بعض كبار التجار وذوي الثروة واليسار منهم على احتكار صنف « اي حبسه للغلاء » من اصناف الموجودات التجارية ويمنعوا غيرهم من حرية المتاجرة به على وجه الاستبعاد جاعلن له اسعارا محدودة معينة ما بينهم لا يختلفون فيها بيعا وشراء ومرادهم بكل ذلك جر نفهم الخاص يجلب الضرر على سائر الناس كما مر فيكون فعل امثال هؤلاء من الافعال الممنوعة قانونا ويجري مرتكبوه بالجزاء المعين في الفقرة الاولى من هذه المادة ويضاعف الجزاء بحسب الفقرة الثانية ان كانت فعل الحصر والاحتكار ومنع الغير من الاتجار واقعا على ما هو من حاجات الحاق ولوازمهم الضرورية كاللحم والخبز والحطب والقم . وقس على ذلك ما يقع من التواطؤ والاتفاق على جعل اسعار قراطيس الدولة واسهم قروضها منخفضة او مرتفعة بما ينشرون وينشرون من الاراجيف والاخبار الكاذبة العارية عن الصحة وغايتهم بذلك الربح والكسب الذميم شأن المسفين للدنابا والخصائس غير متذممين من الحاق الضرر بسواهم فكل هذه الاعمال والافعال تستوجب المؤاخذه والمجازاة عند تحقق وقوعها اخلاقا لجر المنفعة الخاصة وجلب المضرة العامة او ثبوت انبعاثها على موثقات ومواضعات واتفاقيات ممنوعة قانونا لانها من ضروب الاحتيال الماشئة عن اساءة استعمال الامن والشفقة

ولا يقل* في كل حال عن ثلاثة ريات مجدية وايضا فيكسر ويحق
الناقص من وازينه واذرعه

اي ان من بحال ويغش* في معاملاته بان يبيع الذهب او الفضة من عيار (١٤)
كانها من عيار (١٨) او ينزل الحجر الخادع الكذاب منزلة الجوهر الخوفي او ان
يستعمل الكذب والغش في ما يبيعه من الامتعة بقوله للشاري ان هذا الثوب حرير
وهو قطن او هذا ملح وهو حجر وهكذا يخدعه موهبا اياه غير الحقيقة بمثل هذه الصور
او يستعمل ميزانا وذراعا ومكيالا وقبانا ناقصا وهو عالم بنقصانه يحبس من ثلاثة
اشهر الى سنة ويضمن الضرر الواقع ويغرم بمقدار ربع التضمن جزاء نقديا بحيث
لا يقل عن ثلاثة ريات مجدية وبكسر ميزانه وذراعه ونحوها . اما من يستعمل
الناقص من ادوات الوزن والذرع والكيل والقياس على غير علم منه بنقصانها فلا
يستحق المجازاة بحكم هذه المادة

المادة (٢٤١) من طبع كتابا او حمل غيره على طبعه خلافا
لامتيازات المؤلفين ومن صنع شيئا او حمل غيره على صنعه مع ان امتياز
عمله واجرائه منحصر في احد الناس او في احدى الشركات كان كمن
اتي ضربا من التزوير ولهذا يضبط ما يكون قد طبعه من الكتب او ما
صنعه من الاشياء ويعطى لصاحب الامتياز ويغرم الفاعل باداء خمس
ذهبات مجدية الى مائة ذهب مجدي جزاء نقديا . وايضا فان الذين
يدخلون الى الممالك المحروسة من خارجها ما قد طبع وصنع هناك على
هذه الصورة يغرمون بخمس ذهبات مجدية الى مائة ذهب مجدي
جزاء نقديا . وكذا الذين يبيعون ما كان من مثل هذه المطبوعات
والمصنوعات مع علمهم بامرها فانهم يغرمون باداء ذهب مجدي واحد الى
خمس وعشرين ذهبا مجديا جزاء نقديا

اي ان من يطبع كتابا او يفتات على غيره « اي بفعل ما لا يحق له » في ان

يطبع بلا اذن كتباً يتوقف طبعها ونشرها على اخذ امتياز او هي مؤلفة بموجب النظام
المورد في العدد (٢٢) من خاتمة هذا الكتاب او يعمل او يامر غيره ان يعمل
بلا رخصة ما تقتصر مباشرة عمله وامتيازه في اسان فردا او شركة يحكم عليه بجزاء نقدي
من خمس ذهبات مجدية الى مائة ذهب مجدي وبمسك عليه ما طبع من الكتب
وصع من الاشياء ويدفع الى صاحب الامتياز وفقاً للفقرة الاولى . ومن يدخل الى
المالك المحروسة المطبوعات والمصنوعات في البلاد الخارجة عنها خلافاً لامتيازها يجزى
ايضاً جزاء الطابع والصانع طبقاً للفقرة الثانية . ومن يبيع المصنوعات والمطبوعات
داخل المالك المحروسة وخارجها مع كونها مخالفة لحق الامتياز وهو يعلم حالها يحكم
عليه بجزاء نقدي من ذهب مجدي الى خمسة وعشرين ذهباً مجدياً (*)

(*) قال رشاد بك ومن هذا القليل « ما اهل ذكره في متن المادة » وهو
لواحد ترجم كتاباً وطبعة بموجب رخصة من لدن الدولة وكتب عليه ان
حق هذا الكتاب منصرف فيه خاصة او قال ان اعادة طبعه محفوظة له دون سواء فلا
يبقى لاحد ان يطبع مثل هذا الكتاب الا مترجه لما في خلاف ذلك من اساءة
استعمال الامن في جانب صاحب الترجمة وان اقدم احد على المخالفة بالتعدي على
هذا الحق المحفوظ جوزي بمقتضى مداول هذه المادة « اه »

وقال سيمون افندي اذا احد المؤلفين في الديار الاجنبية اخذ امتياز طبع
كتاب ما وأدخل من مثل هذا الكتاب الى المالك المحروسة الشاهانية فوان كان
ظاهر عبارة نص القانون محصوراً مقيداً بنقاضي الجزاء النقدي ممن يدخلونه الا اني
لا ارى من الصواب ان يجزوا بهذا الجزاء اذا لم يكن من المنوع ادخال مثل هذه
الكتب او الاشياء الى المالك المحروسة ولم يكن منه مضرة لصاحب امتيازها ومها بك
من الامر فيجازى مدخلها بمقتضى العهد الدولية اي انه يجزى بجزاء الدين بقلدون في
المالك المحروسة كتباً مطبوعة في المالك الاجنبية او اشياء مصنوعة فيها بوجه الامتياز . اما
اخذ الجزاء النقدي ممن يطبعون كتباً او يعملون اشياء في المالك المحروسة وهي داخله
في قيد امتياز اسان او شركة فهو في محله ولكن امر ضبط المطبوعات والمصنوعات
واعطائها مجاًناً لصاحب الامتياز فيه نظر . ودونك المثال في ذلك وهو . لو بلغ
الصابون المصنوع تقليداً مائة الف اقة هل يصح ان يضبط هذا القدر العظيم من

❖ الفصل الحادي عشر ❖

(في جزاء الهار واليانصيب)

المادة (٢٤٢) من يستعملون القمار طلباً للربح ويتخذونه حرفة ويستدعون الناس الى مكان مخصوص بلعب القمار ويعطون فيه دراهم على سبيل الصرافة يحبسون من شهر واحد الى ستة اشهر ويغرمون باداء ذهب مجيدي واحد الى خمسين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً وجميع النقود والاشياء الموجودة في ملعب القمار تُضبط برسم الحكومة

من يتخذ القمار حرفة ويدعو الناس ويجمعهم الى محل مخصوص او الى بيته ومن يحضر ملعب المقامرة نصفه صراف ويفرض المقامرين دراهم يحكم عليه بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبالجزاء النقدي من ذهب مجيدي الى خمسين ذهباً مجيداً ويُضبط كل ما يوجد في مكان المقامرة من دراهم واثاث واشياء . اما المال المسك المضبوط في ملعب القمار فيعطى نصفه للامور الذي تأثر اللاعبين وعرف مثابهم وقبض عليهم وضبط ما لديهم وفقاً للامر العمومي الصادر اخيراً وستاتي صورته في العدد (٢٢) من خاتمة الكتاب

واما من لا تتحقق مواظبته على القمار واتخاذة ديدناً ومهنة ولكن ثبت انه اتى هذه الفعلة اول مرة وقبض عليه فيها فلا يكون جديراً بهذا الجزاء كما يستفاد من عبارة النص القانوني . ثم ان الدراهم وباقي الاشياء الواجب امساكها وضبطها برسم الحكومة هي التي توجد حين الضبط في مكان المقامرة ليس الاً ولا ينبغي التعرض لما يكون في جيوب المقامرين من الدراهم والنقود (*)

الصابون على صانعه ويدفع الى صاحب امتياز غنية باردة أو يكون الضبط مطبقاً على فصل العقوبات الفنية التي هي اصل هذا القانون

(*) قال سيمون افندي ان الجزاء يقع على صاحب المحل المتخذ معهداً للمقامرة وعلى الصيارفة الذين يفرضون المال هناك عدا ضبط الاموال المعينة في متن هذه المادة . اما اللاعبون والمستفرضون من الصيارفة فلا جزاء لهم . وكذا اذا اجتمع بعض

المادة (٢٤٣) من يباشرون اليا نصيب بحبس من شهر واحد الى ستة اشهر ويغرمون باداء ذهب مجيدي واحد الى خمسين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً وتضبط النقود والاشياء الموضوعة في اليا نصيب برسم الحكومة أن الذين يعملون اليا نصيب وفقاً للامر السامي في المدرج في العدد (٣٤) من قائمة الكتاب لافاق محصولة في سبيل الخير والبر والاحسان كبناء ما يؤول واشاء ما يعود بالمنفعة الى الفقراء والمحتاجين من سي الاسان لا يجزون مطلقاً . بخلاف من يتخذون عمل اليا نصيب مجراً لماضهم ومكاسبهم الخصوصية او لنفع بعض الناس على غير الموال الجائز المستحب فانهم لما كانوا قد التمسوا نفعهم بضر سائر الناس وجعلوا ما يساوي عشرة قروش موضع ما قيمته مائة غرش توخيلاً لرجهم ومنفعتهم والاضرار بالخلق استوجبوا الحبس من شهر الى ستة اشهر والجزاء النقدي ايضاً من ذهب مجيدي الى خمسين ذهباً مجيداً مع ضبط ما وُضع في مكان اليا نصيب « البياقو » من الدرهم والاشياء برسم الحكومة . ثم ان « البياقو » كلمة اورنجية تطلق على نوع من انواع القمار ومعناها في العربية يا نصيب (*)

الاصدقاء في بيت احدى بنصدد اللعب فلا يترتب عليهم جزاء . واما غير النقود من الاشياء التي تمسك وتضبط كما ورد في نص المادة فانما هي ما لصاحب مثابة القمار من الادوات والمعدات التي يستعين بها ويستعملها لمزاولة حرفته القمارية وانماها « اه » وقال رشاد بك ان القمار محظور شرعاً وقانوناً « وقد اطلال الكلام في بيان المضار الناجمة عن هذا اللعب واسبابه المؤثرة تاتيراً سبباً في الهيئة الاجتماعية ولا حاجة الى الاسهاب في هذا الباب لان الامر معلوم عند عموم الناس » قال ولذلك كان من العدل ايجاب الجزاء المعين هلى من يرتكبون هذا الفعل في معهد المقامرة ومثابها المخصوصة على ما صرحت به هذه المادة القاوية

(*) قال رشاد بك اليا نصيب هو ضرب من القمار ولهذا فان الذين يتخذون له معاهد مخصوصة يستحقون الجزاء المعين في هذه المادة ويستثنى من ذلك ما كان لاجل عمل الخير والبر برخصة او اجارة من لدن الدولة

❦ الفصل الثاني عشر ❦

(في اضرار الاموال والاضرار بالناس)

المادة (٢٤٤) كل من يكسر آلات الحراثة وادواتها المختصة بغيره ويخرب حظائر بهائم وعزازيل نواطيره يستوفى منه حق الشخص المتضرر ثم يحجز بالحبس من اسبوع واحد الى ستة اشهر

قد تين في المادة (٢٢٤) ما يجب اجراؤه من المعاملة في حق سارق آلات الزراعة وادواتها كالسكة والمراث والمز ونحوها : وفي هاتو المادة بيان مجازاه من يكسرون عمدًا ما يختص من الآلات والادوات بالزراعة او يخربون حظائر المواشي وعزازيل النواطير التي في الكروم والبساتين والمراعي ونحوها فانهم ما خلا انهم يضمون الضرر الذي احدثوه بحبس من اسبوع الى ستة اشهر

والمراد بالحظائر والعزازيل المذكورة في هذه المادة المآوي التي تعمل من السعف والقصب ونحوها لا البيوت والمنازل المعدودة من المسقات لان من يخربها ويهدمها يحجز بموجب المادة (٢٤٩) (*)

المادة (٢٤٥) كل من عمد على غير اضرار الى اهلاك حصان لغيره معد لركوبه او لعربته ونحوه مما هو من حيوانات الحمل والركوب وسائر البهائم يومدب بحسب الدرجات الآتية وهي . اذا ارتكب هذا الذنب في ما كان من الاصطبلات او الحظائر او سائر المضافات داخلا في ملك صاحب الحيوانات المالكه التافه او في تصرفه او الترامه او

(*) قال رشاد بك بنوقف الجراء بمنضى هذه المادة على ثبوت قصد الفاعل وتحقق عمده اذ لو وقع الضرر عن غير عمد منه كأن كان سبب قلة التدبير والاحتراز والانتباه اكتفي بتضيق الضرر الحاصل ولا يقضى بحبسه . اما ان حدث الضرر بالقضاء والقدر اى بدون تعدي المدعى عليه وقلة حيلته واحتراسه وقبض من كلا المجزئين معًا وترد الدعوى

استجاره او شركته فيحبس المنهم بذلك من شهر واحد الى ستة اشهر. وان
 وقع الحزم في ما كان من الاماكن المذكورة بتصرف المنهم نفسه او التزامه
 او اجارته او شركته بحبس من اسبوع واحد الى شهر واحد. وان وقع
 ذلك في اماكن اخرى يحجز بالحبس من خمسة عشر يوماً الى شهر ونصف
 شهر. اما من يهلك الحيوانات المار ذكرها بالسلم فيحبس على الاطلاق
 من ثلاثة اشهر الى سنتين ويضمن في الصور المذكورة كلها ضرر صاحب
 الحيوانات ويغرم باء ريال مجيدي واحد الى ذهين مجيديين جزاء نقدياً
 اي من يتلف لآخر راساً من الخيل او البقر او الغنم او الماعز ذكراً كان او
 انثى او خنزيراً او احدى البهائم كبيرة او صغيرة يحجز على المنوال الآتي وهو. ان
 كان انلاف الحيوان في ارض او اصطبل او موضع يختص به الكو او له فيه شركة
 او هو في تصرفه والتزامه واجارته بحبس الفاعل من شهر الى ستة اشهر بموجب الفقرة
 الاولى. وان كان اي اهلاك الحيوان في ارض من اهلكه او في اصطبل او موضع
 يختص به بحبس من اسبوع الى شهر بحكم الفقرة الثانية. وان اهلكه في مكان لا يختص
 به ولا بصاحبه ولا بشريكه فيه كأن وقع الفعل في الصحاري والمراعي والغابات
 ونحوها يحبس اي الفاعل من خمسة عشر يوماً الى شهر ونصف شهر بمقتضى الفقرة
 الثالثة. اما من بعد الى اهلاك الحيوان بالسلم في اي موضع كان كما لو اطعمه او
 سقاه شيئاً مسموماً فيحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وفقاً للفقرة الرابعة. وما عدا جزاء
 الحبس المعين في جميع الاحوال المذكورة وتضمن قيمة المالك من البهائم فيجزم بالجزاء
 النقدي من ريال مجيدي الى ذهين مجيديين

ويتوقف الحكم على الفاعل في كل الصور الواردة آنفاً على ثبوت قصد اهلاك
 حيوان غيره اختياراً لا اضطراراً. لان من ينافون حيواناتهم عدواً دون ضرورة او
 حيوانات الناس بالنساء والقدر الغالب او يصيرون سبباً لئامها نساء او اضطراراً
 للنجاة من شرها واذاها لا يستغفون هذا الجزاء (*)

(*) قال رشاد بك ان جزاء من يهلك حيوانات غيره بمقتضى هاتو مقيد بعدم
 حصول الضرورة ولذلك قيد بص القانون بكلمة «عن غير اضطرار» اذ بهذا القيد

المادة (٢٤٦) كل من يردم الخنادق التي تكون أعلاماً على حدود العقار والأراضي الواقعة بتصرف أحد الناس أو يخرب السياجات القائمة من الخشب الرطب واليابس أو غيرها يجزى بالحبس من أسبوع واحد إلى ثلاثة أشهر وبعد أن يضمن بدل الضرر والخسارة يؤخذ منه مقدار ربع التضمين جزاءً تقديمياً

أي إن من يردم ما كان من الخنادق ويهدم ما كان من الأسوار المبنية بالحجر والجبص «الكلس» ويخرب ما كان من السياجات التي من الخشب وإحصان الشجر اليابسة وغير اليابسة مجعولاً صَوِي وإعلاماً على الأملاك والعقارات والأرضين الداخلة في تصرف آخر يضمن الضرر الواقع ويحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر ويغرم بمقدار ربع الضمان جزاءً تقديمياً. أما لو كان المردوم والمهدوم والمخروب من الخنادق والأسوار والسياجات لم يُجْعَلْ أعلاماً على حدود الملك والعقار فلا يجزى الفاعل بحكم هذه المادة. وإن قصد فاعل هذا الفعل ضمّ بعض الأرض التي ضمن تلك الحدود إلى ملكه اختلاساً فيجوز بحكم المادة (٢٢٧) السابقة

المادة (٢٤٧) إن أصحاب المطاحن وسائر المعامل التي تدار بقوة الماء التجاري وأصحاب البحياض والبحيرات المصنوعة أو مستأجرها إذا جعلوا قنواتها على خلاف الصورة المرسومة بحسب الأصول والنظامات وفاض الماء بسبب ذلك على الطرق ومزارع الآخرين يُعنى من يهلك البهائم عن ضرورة لا يقصد أن يضر صاحبها في جميع الأحوال المتصلة في متن هذه المادة مثال ذلك. ثورٌ وثب على إنسان وخاف منه الخطر على حياته فقتله تخلفاً من شره فلا يترتب عليه جزاء مطلقاً. وكذا لو وثب الثور على طفل أو صغير لا يستطيع دفعه عنه وأبصره إنسان آخر فاعجلة عن الأذى بأن قتله لا يجزى بالكلية. ونفس على مثال الثور الواثب غيره من الحيوانات المؤذية التي لا يدفع شرّها بسوى أملاكها المباح قانوناً. ولكن في ما خلا ما مثلنا به لا يُعنى متلف الحيوانات بل يجازى بحسب الأحوال المبينة في هذه المادة «اه»

يضمنون بدل الضرر الواقع ويؤخذ منهم مقدار ربع التضمن جزاءً
نقدياً

إذا كان لسان معمل بوجه التملك أو الاستحجار تدار آتة بقوة الماء كالطاحونة
ونحوها وجعل مجرى المياه خلافاً للأصول والنظام ففاض أي المالد وطم على طريق
عام أو خاص أو تحول إلى أرض غيره المدة للزرع فاغرقها يضمن الضرر ويغرم
بمقدار ربع الضمان جزاءً نقدياً

أما إن كان ذلك لسبب آخر فالب كترأكم السيل لا يبقى أحدثه أو لسبب
مجهول البراءة «أي من ولي أمر الطاحون» فلا يؤخذ ولا يغرم بشي ويهدر الضرر
ويبطل الضمان

المادة (٢٤٨) كل من يقصر في تطهير وترميم الأفران والمواقف
وسائر موضح الوقود أو يضر النار في الضواحي على قرب من البيوت
وسائر الابنية والغابات والأحراش والكروم والجوائن وأكدام
البنين والهشيم (أي نبات اليابس المتكسر) ونحوه مما يكون منهياً
للاحتراق أو يطلق أسهما نارية وسط المحلات أو يعمل شيئاً من مثل
ذلك ويكون سبباً في حصول الحريق يجبس من ثلاثة أيام إلى اسبوع
واحد ويغرم بأداء ذهب مجدي واحد إلى خمسة وعشرين ذهباً مجدياً
جزاءً نقدياً

من يصيرون سبباً لوقوع الحريق بغیر قصد وغرض كالطاهي أي الطباخ والتار
أي صاحب الثور والفرن والحداد والصانع وصانع المعمل كما لو تصوروا وتواطوا في
إصلاح وتطهير المطبخ والنور والفرن ومكان الحدادة والصياغة وسائر الأماكن التي
يعملون فيها بالنار ومثلهم موقدو النار في مطابخ البيوت وسواها إذا أهملوا تعامد
منافذها ومدأختها بالإصلاح وكذلك سائر من يضرمون النار بجذاء الأمكنة وحول
الابنية والضواحي القريبة من العمران والحدائق ومخازن البن والحشيش وكل موضع
سريع الاحتراق أو يطلقون الآلات النارية خلال المحلات والمخارات أو يفعلون

يشابه ذلك كالفاء ما يعرف « بالسكارة » المشتعلة حيث تكون كوم التبن والحشيش بلا احتراس او يدخلون مثل هذه الحال ورايديهم سرج ومصايح موقدة بالزيت المعروف « بالبتول » او شظية مشتعلة من لحاء الصوبر « اللتش » او يضعون حيث لا ينبغي ان يوضع بلا احتراس داخل المنازل والبيوت ما كان من المواد المنهية للاتهاب كالبارود والكبريت والسيرنو ونحوها فكل هؤلاء يحكم عليهم بالحبس من ثلاثة ايام الى اسبوع وبالجزاء النقدي من ذهب واحد الى خمسة وعشرين ذمياً محدياً . اما ان ادعى التهاب البارود الموضوع في مكان معدود من المسقنات لاجل البيع والشراء الى خسارة جسيمة ورزينة عظيمة فيرجع في الحكم حيثنذر الى ذيل المادة (١٦٦)

المادة (٢٤٩) كل من يقدم مخناراً على هدم وتخريب مالم يكن له من الخانات والبيوت وسائر انواع الابنية او ما كان من الطرقات والجسور والبرك ومجاري المياه ونحوها يحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبعد ان يضمن بدل الضرر الواقع يؤخذ منه ايضاً مقدار ربع التضمين الذي يؤد به جزاء نقدياً . وان كان في فعله تلف نفس او جرح فيجزي عليه عقوبة القاتل والجراح على حدة

الذي يخرب ويهدم عن اختياره ما ليس في يده وتصرفه من خاف وحايوت وبيت وسائر الابنية المعدودة في المسقنات او مواضع المرور والعبور كالطرق والجسور او البرك ومجاري المياه او المسنات « وهي ما يبنى لرد الماء » المعدودة على ضفة نهر او شاطئ بحر او ما كان معداً لمنفعة عموم الناس كالحوض والبحر والصهرج يحكم عليه بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبضمان الضرر الحاصل وبالجزاء النقدي معادلاً مقدار ربع ما يضمنه

وان نشأ عن فعل الهدم والتخريب تلف نفس او جرح فيجزي القاتل مجزاً التلف والجرح على حدة . وان جسر على مثل هذا الفعل حيث يعلم ان فيه اسائناً « فانتلفه او جرحه » فما عدا مجاراته بموجب هذه المادة فيجزي القاتل والجراح على حدة . وان اقدم على الهدم والتخريب غير عالم ان هناك آدمياً وأصحب الآدي

يتلف أو جرح فحلا أن الفاعل يجزى بالجرائم المحرر في هاتو المادة يجزى بجرائم القاتل
أو الجراح خطأ

أما من يجرمون طرق الحديد فيجوزون بمقتضى نظامها المخصوص وهو يجب الأمر
الصادر في هذا الشأن على ما سترى في العدد (٢٥) من خاتمة الكتاب

المادة (٢٥٠) من يمنع منعاً فعلياً بلا داع إقامة ابنة قد صدر
الأذن في إشيائها من لدن الدولة يجبس من شهر واحد إلى سنة واحدة
ويضمن بدل الأضرار والخسائر النسبية عن ممانعته ويؤخذ منه مقدار
ربع التضمنين جزاءً نقدياً

أي أن كل من يبيع إشياء ابنة للدولة أو لأحد الناس وقد أذنت الحكومة فيها
بموجب رخصة رسمية وليس هناك من مسوغ ولا سبب يجبس من شهر إلى سنة. وإن
تضرر صاحب الباء من جرائم الممنوع فيضمن المانع اعتداء الضرر الواقع ويغرم بمقدار
ربعه جزاءً نقدياً. أما إذا لم يحصل مضرة فأنما يجزى بالحبس. وإن اقتصر المانع على
مجرد القول دون الفعل أو كان له في المانة مسوغ أو سبب شرعي فلا يجزى
بالكلية (*)

المادة (٢٥١) من يقدم مختاراً على أن يحرق أو يتلف بأية صورة
كانت ما هو مختص بالحكومة من الدفاتر والسندات والسجلات وغيرها
من الأوراق الرسمية أو ما كان مختصاً بالتجار والصيارفة من السفائح
وسندات الحوالة وبالجملية أي نوع كان من الأوراق التي ينشأ عن اتلافها
ضرر يجبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنين ويغرم أيضاً بأداء ذهب
مجيدي واحد إلى خمسة عشر ذهباً مجيداً جزاءً نقدياً

أي أن من جسر على أخذ وسرقة أوراق الدولة المهمة من مواضعها المحفوظة فيها
حسب الأمر أو انتزاعها من أيدي من أمروا بحفظها وصيانتها أو جروء على محوها

(*) قال رشاد بك لو تم المنع عن الباء بإعمال السلاح فادى إلى قتل
أو جرح جوزي مرتكب الجريمة بما جنت بداه

ومحتها وانلافها يجزى بمقتضى المادتين (١٢٦ و ١٢٧) كما مر بيان ذلك تفصيلاً في محله من هذا الكتاب. أما الجزء المعين بموجب هذه المادة (٢٥١) فإنما هو مختص بمن يثاب أوراق الحكومة الموضوعة حيث لم يؤمر بحفظها والتي لم تنزع من ايدي المأمورين بحفظها وصيانتها وهي ما كان كالدفاتر والجلالت وسائر الطروس الرسمية ومثلها أوراق التجار والصيارفة كالسفاتنج «البوالس» وسندات المحوالة وسائر ما من شأنه ان يلحق اضراراً مضرة بالحكومة او باحد الناس سواء كان المالك دقترًا او سندًا وصكًا او غيره من الطروس والاوراق المتضمنة ما يهم صاحبها. فاي من اقدم على اخذ شيء مما ذكر واحرقه اختصاراً او شقّه ومزقه او محاكنته يجزى بالحبس من سنة الى ثلاث سنين ويجزى بالجاء النقدي من ذهب الى خمسة عشر ذهباً مجيداً

على ان الحكم بهذا الجراء يتوقف على ثبوت قعد الفاعل اضراراً بالاوراق المار بياها فلو كان التلف سهواً او خطأ او كانت الاوراق النالفة خالية عما يهم صاحبها ولا يلحقه من تلفها مضرة لا يجزى الفاعل بهذا الجزاء (*)

المادة (٢٥٢) اذا اجتمع عدة اشخاص وشنوا الغارة على اموال الآخرين فنهبوا اشياءهم ومحصولاتهم وسعروها جهاراً بالقوة والغلبة فيجوزون بجزاء الكورك الموقت وبعد استرداد المسلوبات الضائعة على اصحابها او ايجاب ضمان قيمها على الماهيين بغرم كل منهم باداء ذهب مجيدي واحد الى خمسين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً. وان اثبت فاعلوا النهب وشن الغارة كما تقدم ان اشتراكهم في فعل هذه الجريمة كان عن تحريكات وتحرصات غيرهم فيجوزون بالحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين

قد تقدم في فصل السرقة على وجه التفصيل بيان ضروب جزائها وما يتفرع عنها

(*) قال رشاد بك لو احد سرق مثل هذه الاوراق وادعى انها تلفت (او ضاعت) او احترقت قضاء بغرم نعتيه ردّت دعواه وجوزي بحكم هذه المادة لا محالة

وينكر في هذه المادة ان من تألوا واكتسحوا اموال الناس نهباً وسلباً او عاتوا فيها مجاهرين بالابتقاع والاعتداء على وجه الغلبة والقهر يجوزون كل منهم بالكورك الموقت وبالجزاء القدي من ذهب الى خمسين ذهباً مجدياً بعد ان ينقض عليهم بتضمين ما اوقعوه من الضرر والحمازة نهباً وفساداً على صاحب المال . اما ان جسرولوا على اتيان هذا الحرم وهم متسلحون او اجرولوا في اثناء ارتكابهم معاملات عتيقة عتيقة او جرحولوا احداً فيجوزون حينئذ مجزاء امثالهم من اللصوص المجرمين حسبما تبين في فصل السرقة مثال ذلك . لو اجتمع عدة اشخاص واقدموا ليلاً على نهب اموال الناس ومحصلاتهم موقعين بهم اية اطلاق اجلي عن جرح واحد منهم لجوزوا بالكورك المؤبد او الموقت من خمس عشرة سنة جرياً على حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٢١٨) . ولكن مفهوم الفقرة الاخيرة من هذه المادة (٢٥٢) التجاري شرحها انه اذا اثبت المتجاسرون على النهب وشن الغارة ان اقدامهم على هذه الجريمة بالاسوة لم يكن من تلقاء انفسهم وانما حملهم عليه ودعاهم اليه انا آس آخرون بالغوا في تخفيفهم وتخريبهم فيجوزون بالحبس من سنة الى ثلاث سنين ويجزى محكومهم بالكورك الموقت حسب الفقرة الاولى

فظهر مما مر ان الذين يقدمون على النهب وشن الغارة باغواء آخرين واغرائهم البليغ بكتفى من محاربتهم بالحبس على ما رأيت في متن المادة هذا اذا كان ارتكابهم الجريمة حرة غير متجاوزين فيه الاخذ جبراً ونهب الاموال والمحصلات وتعطيها والآي ان وقع في خلال فعلهم ذلك شيء من المعاملة الشديدة كالقتل او الجرح او الضرب حوزوا بالجزاء المقرر في المادة (١٨١) هم ومن حرّكهم بالسوية (*)

(*) قال رشاد لك ان حكم هذه المادة لم يوضع لمانلي الذهب والسلب ابعائاً في الشرور والشتاوات والسرقات وانما هو موضوع لاهل قرية او قربتين فيها اذا تحزبوا وتعصبوا وخرج فريق منهم على الآخر شاغبين ثائرين للابتقاع وشن الغارة كما يقع احياناً في بلاد الكرد والعرب « كردستان ومرتستان كذا » وذلك بداعي عداوة او منازعة متولدة عن سبب من الاسباب فتدفع فئة على اخرى مجاهرة باكتساح اموالها ونهب محصلاتها والعبث فيها قهراً وقسراً وتغلباً فيكون شن الغارة على هذا المثال طلباً للانتقام من جرأة العدوان لا باعتبار كونه دائماً وديداً للماهين . وقد يقع مثل ذلك بين طائفتين او قبيلتين وطائفتين حتى بين فرد وآخر من عامة الناس

المادة (٢٥٢) من يتلف ويتلف محصولات لم تُخصد بعد أو اشجاراً نبت الارض او مغروسة او غير ذلك من النباتات الأخر او يتلف مطاعيم الاغراس او يخرب كرمًا وجنيته ما ليس له يحبس من اسبوع واحد الى خمسة عشر يوماً ويضمن الاضرار والخسائر اللاحقة باصحاب الاشياء المذكورة

ان الجزء المذكور في هذه المادة يخص من ينقطعون ويرفعون محصولات الاشجار وغيرها من نبات الارض التي في ايدي آخرين او من يتلفون مطاعيم اغراس الناس او يخربون كروماً وحدائق ليست لهم . اما من ينقطعون الاشجار التي في ساحات الجوامع او تكون من قبل الزينات البلدية كالتي في الاماكن الزهية والعرصات فيجازن بمقتضى المادة (١٢٢) واما من يقطعون الاشجار من غابات الحكومة وآجامها « احراشها » فيجزون بموجب نظام الاحراش

﴿ الباب الثالث ﴾

(في مجازاة اصحاب التفاحات الذين يأتون بحركة مخالفة)
(لا مور التحفظ والتنظيف والضابطة)

المادة (٢٥٤) من اهل من اصحاب الخانات والبوارج (اللوكندات) ايقاد المصابيح ليلاً بعد ان نهيهم الضابطة ومن يضعون في الطريق على غير اضطرار ما ينع سهولة مرور الناس وعبورهم ومن يهاون ايقاد المصابيح والسرُج في الازقة والساحات المشغولة حسب

في ضمن قوم واحد على ان هذا الجرم وان لم يُحسب من جملة الجرائم التي يرتكبها الاشهار واللهوص الاشقياء بحكم على فاعليه بالنقض من والجرائم القدي والكمورك الموقوت ونقاً لمنطوق هذه المادة اما لو ثبت ونحقق ان امثال هؤلاء قد سبقوا بالخاف من قيل الناس آخرين على ارتكاب الجرم فيخفف جزاؤهم بان يحكم عليهم بالحبس من سنة الى ثلاث سنين بيد انهم لا يعاون من الجزاء القدي والنقض في جميع الاحوال « اه »

الامجاب باشياء تمنع سهولة المرور كما ذكر او يهلون ذلك در اي ابتداء
 المصابع " حيث يجناز الناس وقد احفر هناك مجرى للماء واخذوا
 وتركوا ليلاً بلا غطاء مع عدم أمن اذى ابناء السبيل بسببها او الذين
 ياتون اعمالاً تخالف التنبيهات الصادرة من قبل الحكومة بخصوص
 نظمات الطرق او تشييد الابنية المشرفة على الخراب والانهدام او
 يطرحون في الازقة اقداراً ونحوها مما يورث الوالة والذين يلتقون عن
 قلة اكثرت ارجاساً ونجاسات على احد الداس ويطرحون في الازقة
 اشياء لا يؤمن ابدالها على عابري الطريق والذين لا يعملون بمقتضى النظمات
 الملكية وسائر النظمات التي تنشرها الدائر البلدية فكل هؤلاء يغرمون
 باداء بثلث واحد الى خمسة بثلث من المسكوك الايض جزاء نقدياً
 ان الامور والاحوال المينة سرداً في هذه المادة هي مودة بوجه اوسع ووضح
 في الفصل السابع والنصل الثامن من قانون البلدية الذي نُشر مؤخراً وهو مندرج
 في المجلد الرابع من الدستور وبناء على ذلك فان نص الفقرة الاخيرة من هذه المادة
 وهو «والذين لا يعملون بمقتضى النظمات التي تنشرها الدائر البلدية يغرمون بالجزاء
 النقدي من بثلث الى خمسة بثلث من المسكوك الايض» (هو شامل جميع ما
 ذكر في متن المادة ومن ثم فان من يخالفون مقتضى التنبيهات والاعلانات الصادرة
 من قبل الحكومة والدوائر البلدية ايها كانت خصوصاً النظمات السنية المشورة
 على اطلاق انواعها بحكم عليهم بالجزاء النقدي من بثلث ابيض « يراد به ما
 يساوي ربع ريال مجيدي » الى خمسة بثلث كما لو اخذ زيد من دكان عمرو
 او من يده بعض الاشياء والاموال أمماً على ديون المطلوب منه . وحيث ان بعض
 الناس يتوهمون ان الآخذ على هذه الصورة قد اقتترف ذنباً مباشراً وظيفة من
 وظائف الحكومة فتنب مجازاة حسب المادة (١٢٠) من هذا القانون وبمقتضى
 بوجيها وفقاً للمادة (٢٢٠) منه لاعتبار اخذ الشيء سرقة والحال ان كلا الرأيين
 يخالف للقانون والدليل عند كل ذي اخلاق على اصول الجزائية والصحيح ان اخذ

المال بهذه الصورة « اي أمّا على المحي » فيه انه كان على الآخذ ان يجري هذا العمل المشابه للمجازفة المحكومة ورجاها وفقاً للقانون لا ان يلبه بنفسه ويجريه بقوته الذاتية وبما انه فعل الخلاف فيعدّ فعله من قبيل عدم رعاية القانون والنظام وعليه فمن الصواب ان يجزى الجزاء المخصوص به لا يراعون احكام النظام اي وفقاً لهذه المادة (٢٥٤)

المادة (٢٥٥) من كانت حرفته تقتضي استعمال النار ولم يظهر ويصلح من حين الى حين موافق ومداخن دكانه وفرنه ومعمله وايضاً من يطلق اسمها نارية في الحارات وفي الاماكن التي يلتحق بها مضرع وكذا من يطلق ضمن المدن والتصبّات والقرى طبنجة او بندقية كل هؤلاء يغرّمون باداء بشلك واحد الى خمسة بशलّك جزاء تندياً ويجزّون ايضاً بالحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة ايام

اي ان من لا يظهر ويصلح المواقف والدواخن حيث يزاوون اعمال حرفتهم وصناعتهم بواسطة النار كالطباخ والصانع وارباب المعامل والمخازين والمخادعين ومن يرسلون الاسهم النارية داخل الاحوية والحارات والبيوت وخلال الدور والمنازل او حيث ينشأ اذى وضرر ولو كانت الموضع خارجاً عن الهلات ودارات البيوت يجزّون بالحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة ايام وبمكّ عليهم ايضاً مجزّاء تندي من بشلّك الى خمسة بशलّك. اما من يهملون تعاهد مواضع العمل على النار بالتطهير والاصلاح او يرسلون اسمها نارية بين البيوت او يطلقون هناك بندقية او طبنجة فيقع الحريق بسبب ذلك فيجزّون بمقتضى المادة (٢٤٨)

المادة (٢٥٦) ان اصحاب الخانات والبوارج (اللوكدات) وسائر مؤجري المنازل الذين يهملون ذكر اسماء القادمين اليهم في الدفتر الذي يلزمهم اتخاذه حسب اصوله او يتوانون في تقديمه باوقاته الى المأمور المخصوص والذين يراكمسون خيلهم في مجتمعات الناس والذين يطلقون من كان مجايطهم من المجانين او الحيوانات المؤذية الضارية والذين

يأبون قبض مسكوكات الدولة وقبولها بائناً المعينة والذين على كونهم قادرين مطيعين لما يكلفونه يستنكفون ويتقاعدون عن الخدمة والإغاثة عند حدوث نائبة جسيمة أو خطر على قارب أو مركب أو طغيان ماء أو وقوع حريق ونحو ذلك من الموبقات كقطع الطرق والنهب وشن الغارات وارتكاب الجنايات علانية وسماع الصراخ والنظم العمومي كل هؤلاء يفرمون باداء ستة بشالك الى عشرة بشالك جزاء نقدياً

ان تنامي هذه المادة في الوضوح والبيان بغني عن الشرح اذ ليس في عبارة نصها ما يشكل على المطالع ومع ذلك نقول: ان اصحاب الخانات والازال «اللوكدات» وغيرهم من يوجرون اماكن النزول للقادمين والراجلين اذا قيدوا في دفاترهم اسم من اخلوه عندهم واخلوا له مشوى ومقاماً ولا يكون ذلك الاسم المقيد علماً حقيقياً عليه وانما هو مستعار تزويراً مع معرفتهم الاسم الحقيقي يجازون بموجب المادة (١٥٨) من هذا القانون. وكذلك من اطلق مجنوناً حال كونه قيد خفارتة وحياطته او حبلاً ناشراً صاراً افتك «اي المجنون او الحيوان المطلق» بانسان جوزي «اي مطلقها» حسب درجة الشر والجرح الواقع بالمجازاة المعينة في المادة (١٨٢) او المادة (١٨٣) وان وقع الفتك او الجرح على احدى البهائم والمواشي تكون المجازاة بمقتضى المادة (٢٥٦) (*)

المادة (٢٥٧) كل ما كان تناوله مضرراً بالصحة او ابقي في الدكاكين

وفسد وتعفن من النواكه وغيرها يطرح في البحر او النهر او يلقي خارج المدينة ويغرم بآتبعه ايضاً باداء ستة بشالك الى عشرة بشالك جزاء نقدياً قلنا ان الشارح قد استغنى عن شرح هذه المادة بما رأى في عبارتها من تمام الوضوح وظهور المراد ومعوم انه يدخل تحت حكم الفقرة الاولى منها ما يباع وبشرى من الفخ

(*) بين الشارح انواع المجازاة فيما اذا كان تقييد الاسم المستعار عن معرفة اولو نشأ عن الفعل ضرر واذى وترك الكلام على من لم يكن في فعله مفسدة اكتفاء بوضوح متن المادة فتبين لنا من ثم ان الفعل اذا كان عن مجرد اهل وتوان وتقصير ولم تنشأ عنه المضار التي ابانها الشارح يجازى الفاعل بالجزاء النقدي حسب هذه المادة (٢٥٦)

«وهو كل ما لم يفتح من الفواكه وغيرها» كالشمش والجرنك والتفاح الخ
 المادة (٢٥٨) من يرمي عن اختيار أحد الناس أو بيته أو سائر ما
 يتصل به من الابنية والدور والجنبينات بحجارة أو غيرها من الاجسام
 الصلبة أو بالاقذار. ومن يدخل محلاً لا يحق له ان يدخله أو يمر في موضع
 ليس له فيه حق المرور بغرم باده سنة بشالك الى عشرة بشالك جزاء
 نقدياً وما عدا ذلك بحبس من أربع وعشرين ساعة الى خمسة ايام
 اقتصر الشارح في ما علقه هنا على قوله: اما من يدخلون اماكن لا يحق لهم
 دخولها كالداخلين الى بيت انسان او حرمة المعداد من جملة عتوة حنة ورغماً فلا
 يجوزون بحكم هذه المادة بل بحكم المادة (١٠٥)

(وتقول ان مقتضى ما مر ان الجزاء المترتب على الدخول والمرور بموجب نص
 هذه المادة مقصور على ولوج واجتياز الامكنة التي ليس للواحد والآخر ان يغشاها
 بحيث لا يقارن غشائه اياها اخافة او اكراه. اما المادة (١٠٥) السامى ذكرها فانها
 قاضية بجزاء اشد من هذا الجزاء المعين هنا لانها موضوعة لمن يدخلون بيوت الناس
 جبراً وقهراً وتخويفاً والفرق بين الجرمين ظاهر)

المادة (٢٥٩) الذين يلحقون عن اختيار ضرراً بما لغيرهم من
 الاموال المنقولة او يتسببون في هلاك حيواناته وبيئاته او جرحها بداعي
 اطلاقهم المجاين او الحيوانات المضرة الضارية او باجهاد الدواب ركضاً
 وتحبلاً فوق طاقتها او رمياً لها بالحجارة وغيرها من الاجسام الصلبة او
 باحتنار مهواة يضمنون قيمها ويغرمون باده عشرة بشالك الى خمسة عشر
 بشلكاً جزاء نقدياً

قال الشارح اما الذين يتسببون في هلاك اسان او جرحه على الوجه المذكور
 في متن هذه المادة اي باطلاق الهجون او الحيوان الضاري الضائر او باعداء الدابة
 ركضاً او بالقاء الحجارة ونحوها من الاجسام الصلبة عليها - لا بقصد القتل - او
 باحتنار الحفر في المواضع المطروقة - خلواً من رخصة وحيطه - فيجوزون ينتهي

المادة (١٨٢) أو المادة (١٨٤) من هذا القانون
 « نقول ان هذه المادة موضوعة لجزاء من يعمدون الى ضرر الناس في ما كان
 لهم من المنقولات والبهائم والحيوانات جرحاً او اهلاكاً وذلك باطلاق المجانيب او
 الحيوانات الضاربة الضائقة او بحملهم دواب آخريين ما لا تطيق من الاثقال والاعباء
 الباهظة او باجهادها جرباً وسيراً او ضرباً ايها بالهجرة وغيرها من الاجسام
 المصلية او بان يهتفروا مهاوي واخاديد » لم يؤذن لهم في احتثارها ولم يهتفروا بوقاية
 المارة منها كما ينبغي » فكل من يكون من هؤلاء مهلكاً او جرحاً للحيوانات على
 الصورة المتقدم ذكرها يجرى بضميمة قيمها او بدل ضررها وبغرم بعشره بشالك
 الى خمسة عشر مثلاً جزاءً نقدياً . اما الفارح فلم يتعرض لشرح هذه المادة « ٢٥٩ »
 لوضوحها ولكه اشار الى ان جزاء من يتسبب في هلاك اسان او جرحه يكون بحسب
 المادة « ١٨٢ » او المادة « ١٨٣ » كما رايت

المادة (٢٦٠) اهل الفوغاء والمشاعبون بلا داع على صورة
 تساب راحة الاهلين ومن يقدمون على ملغ لوراق الاعلانات المملصة
 بامر الحكومة ويمزقونها يغرمون باداء عشره بشالك الى خمسة عشر مثلاً
 جزاءً نقدياً ويحبسون من ثلاثة ايام الى اسبوع واحد
 اذا كانت الضوضاء او المجلبة منولدة عن اسباب شرعية متبولة فلا جزاء ثمه . وكذلك
 اذا احد نزع ورقة الاعلان حيث ألصقت على غير قصد ولا علم لانهما ملصقة
 بامر الحكومة فلا سبيل الى مجازاته

المادة (٢٦١) الذين يطلقون حيوانات في ارض رجل آخر
 وكرمه وجنينته المحرز او المزدرع او الموجود فيها محصولات ومزروعات
 يغرمون باداء عشرة بشالك الى خمسة عشر مثلاً جزاءً نقدياً ويضمنون
 الضرر والخسارة

اذا ارسل الحيوان في ارض غلام لا محصولات فيها لاحد ولا مزروعات وليست
 مما فيه زرع ولا محصول محرز لا يضمن صاحب الحيوان هذا الجزاء . ومثله اذا تلت
 الحيوان وتخلص من شكله وورباطه بغير فعل صاحبه ورضاه وانطلق الى ارض غيره

فلا يجزى «أي صاحبة» هذا الجزاء ولو كانت الأرض ذات ررع ومحصول
 المادة (٢٦٢) الذين يجعلون في حوائطهم ومخازنهم أو في الأسواق
 وسائر أماكن البيع والشراء أوزاناً ناقصة أو قبايين وموازين مدخولة أو
 مكاييل ناقصة أو يستعملون أوزاناً أو أكبالاً غير معينة ولا مستعملة نظاماً
 فتؤخذ منهم وتضبط ويغرمون بأداء عشرة بشالك إلى خمسة عشر
 بشلوكاً جزاءً نقدياً

لو أخذت عيار الوزن والكيل ناماً ولكن الميزان والمكيال لم يكن من الموازين
 والمكاييل المستعملة المعونة نظاماً لجوزي مستعملة بالجرم النقدي المعين في هذه
 المادة

واعلم أن عيار الوزن والكيل والذرع المستعمل سواء كان ما نعين استعماله
 نظاماً أو لا فمضى وجد عائلاً أي ناقصاً عن حذم المعين واستعمل مع معرفة نقصان
 يجزى الفاعل الخصال لبيع الأشياء بوزن وكيل وذرع وفقاً للمادة (٢٤٠)

(تسألني مراجعة نص المادة (٢٤٠) وإتمام الظرفين ومقابلته نص هذه
 المادة (٢٦٢) الجاري شرحها يظهر ما بينهما من الفرق وهو أن تلك المادة نص
 على جزاء من استعمال الموازين والمكاييل والأذرع الناقصة عن حذم الثاواني في
 بيع بضاعتها أما هذه المادة فانها ناصة على جزاء من اخفى عدة مثل هذه الأوزان
 والعبارات الناقصة. والمعنى أن هناك نصاً على مجازاة من ثبت عليه أنه باع بالعبارات
 الناقصة وما على مجازاة من أحرزها عنده وإخفاها ولو لم يبيع بها)

المادة (٢٦٢) الذين يبيعون أشياء بما يزيد على سعرها المحدود
 (وفي الأصل التركي نرخ) المعلن بحسب النظام بغرمين أيضاً بأداء عشرة
 بشالك إلى خمسة عشر بشلوكاً جزاءً نقدياً ويجزون بالكبس من أربع
 وعشرين ساعة إلى ثلاثة أيام. وإن كانت الأشياء التي باعوها بزيادة
 على سعرها كما مر من حاجات الناس الضرورية كالخبز واللحم والحطب
 والقمم يجسسون من ثلاثة أيام إلى أسبوع واحد ويغرمون بأداء خمسة

عشر بشلكا الى عشرين بشلكا جزاء نقدياً

اعلم ان لفظه «نرخ» الواردة في متن هذه المادة يراد بها السعر المحدود للمال
فلو جعل سعر اقة الشيء المبيع اربعين مائة مثلاً قيل لهذا التعبير «نرخ»
وعليه فان باع احد ما سعرت اقة باربين مائة بستين مائة فيجزي بمقتضى هاتو المادة
المجاري شرحها (نقول ومئة ما لو سعرت الدائرة البلدية اللهم وسمعت ان تباع
الاقه بسنة غروش مثلاً فباعها الجزار باكثر من سعرها المعين فيجزي بحسب هذه
المادة وقس عليه) ولكن لو بيعت اقة البن باعتبار كونها اربعائة درهم فوجدت حين
وزنها اقل من هذا المقدار اي ثلثائة درهم مثلاً فيجزي البائع اذ ذاك بحكم المادة
(٢٤٠) لتحويل نوع المجازاة بتحويل نوع المجرم

المادة (٢٦٤) من يخرب ويفسد اراضي مفرزة مخصصة للمنافع
العمومية كالطرق العامة والساحات واماكن التفرج او يختلس شيئاً من
طولها او عرضها فمن بعد ان تستوفي منه نفقات اصلاح ما افسد ويسرد
منه ما اخنلس من الاراضي المذكورة يحبس من ثلاثة ايام الى اسبوع واحد
ويغرم باداء خمسة عشرة بشلكا الى عشرين بشلكا جزاء نقدياً ومانتهى

في ال ٢٨ من ذي الحجة سنة ١٢٧٤

ذكر في المادة (٢٤٩) حكم المعاملة الواجب احراؤها على من يهدمون ويخربون
ما كان من الاماكن والمواضع كالطريق والجسور وعين الماء ومجرأ الخ ويذكر في هذه
المادة جراء الدين يخربون ويعطلون شيئاً مما ترك وخصص لمنفعة الجمهور كالطرق
والساحات والمنزهات ومقتضى ما هنا ان هؤلاء الماعلين لا يكونون ممن يهدمون
على تخريب هذه الاماكن المذكورة وتعطيلها بالكلية فعل اولئك وانما يخربون
بعضها او يحسرون على حيازة شيء من مساحة طولها او عرضها غصباً واختلاساً
والمتعدي هذه الصورة فيجزي بالحبس من ثلاثة ايام الى اسبوع وبحكم عليه جزاء
نقدي من خمسة عشر بشلكا الى عشرين بشلكا وتسترد منه قطعة الارض التي اخنلسها
مع استيفاء ما يقتضي اصلاح ما افسد وعطل وتربيم ما خرب وتستر من المقتات
والمازيف اللازمة

ذيل صدر بارادة سنه مؤرخ في ٧ محرم سنة ١٢٨٦

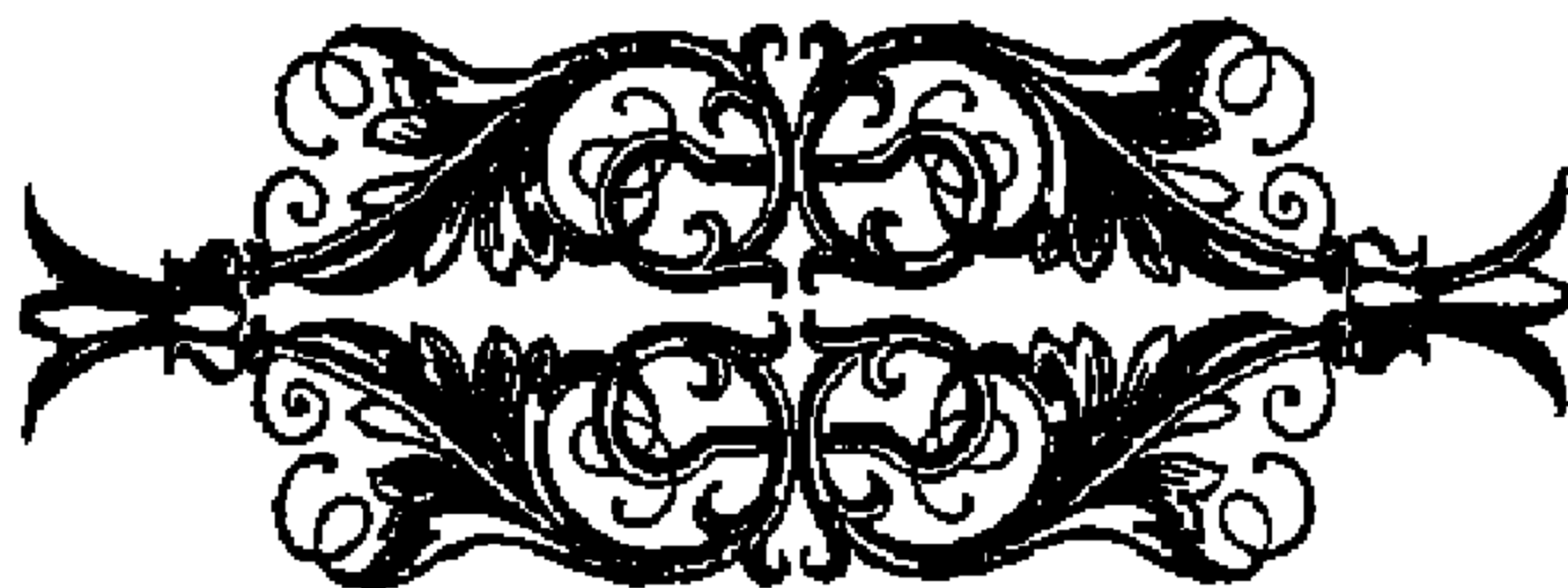
و ٧ نيسان سنة ١٢٨٥

ان الذين يدفنون الميت او يحملون غيرهم على دفنه او يأذنون في دفنه بالموضع الممنوع الدفن فيه نظاماً يحزرون بالحبس من شهر الى سنة ويعرمون باداء ذهب مجيدي الى عشر ذهبات مجيدية جزاء نقدياً
لما كان هذا الدليل وارداً نتمه للباب الثالث وهو متعلق بالقباحات تبادر للفهم ان حكمه جارٍ على الاعمال التي من نوع القباحة مع ان منتضى ما تضمنه من المجازاة مخصوص بافعال المخنجة قياساً على القاعدة الموردة في المادة الرابعة من هذا القانون فبان لما اجلى بيان ان هذا الدليل لم يوضع علائقاً او نتمه للباب الثالث كما مرّ وانما هو فقرة نظامية مخصوصة بل ذيل مستقل براسه وقد أُلحى بقانون الجزاء الهايوني « فتنبه »

ولما توسر بحول الله تعالى ومدده الفراغ من طبعه وارخه مترجمة بهذين البيتين

ذا كتابٌ جلّ وضعاً مثلها جلّ نوعاً شرحه بين العرى
قلت لما تمّ طبعاً أرخول شرح قانون الجزا آلاف أنهي

سنة ١٣٠٥



❖ تنبيهان ❖

❖ ١ ❖

ان حضره طنقر زاده سيمون افندي احد وكلاء الدعاوى الشهيدين بالاستانة العلية بدأ بشرحه هذا القانون من المادة (١٦٨) وانتهى فيه الى المادة (٢٥٢) وقد سمي كتابه «شرح قانون الجزاء» وهو مطبوع في التركية برخصة نظارة المعارف المجلية طبعة ثالثة سنة ١٢٠٠ للهجرة. اما حضره رشاد بك رئيس محكمة الجزاء الاستنافية بسورية سابقا وفي حلب حالا فقد بدأ بشرحه من المادة (١) وصاعدا حتى المادة (٢٥٢) وامل شرح باقي المواد لكونها من القضايا المتعلقة بالامور البلدية التي لم ير من حاجة فيها الى مزيد بيان وقد هنون كتابة «معيار الجزاء» وطبعة في اللسان التركي برخصة من لدن نظارة المعارف المجلية سنة ١٢٠٢ للهجرة

❖ ٢ ❖

ان قول سيمون افندي ورشاد بك في الحواشي لم يُنقل برمتو عن اصله كما نُقل شرح دابل رفعت افندي رئيس محكمة ازهر قبلاً المطبوع بالتركية سنة ١٢٠٢ واما اقصر من شرحها على الخلاصة بحسب اقتضاء المقام ودعت اليها الحاجة مما لم يتعرض لذكره اول استيفائو صاحب «كليات شرح الجزاء» فاستدرك انما للفائدة الا بعض مسائل اريد بايراد آراء الشارحين الموما اليها فيها مضافة الى رأي الشارح المذكور مزيد التفسير والتعمكن وبيان الفرق بين قول وآخر في مسائل اخرى خلافية . وقد وثق مترجم هذا الكتاب بين اقوال الشراح التي بوم ظاهرها شيئا من التضاد والدانس دفعا ليس والاشكال بانها توفيقه على المصوص القانونية او مدلولاتها بحيث لم يدع فريدة فائدة او شاردة طائفة الا تداركها وتبديها بين قوسين مشبرا بكلمة «دلت او قلنا» كما مر في عرض الكلام على مقدمة الكتاب فكان كترجم ومحش وشارح معا . ثم ان مراده ببعض الشراح في بعض حواش قد علقت او امل الكتاب رشاد بك

خاتمة الكتاب

وهي علاوة على شرح قانون الجزاء تشتمل على كل ما اشير اليه اثناء شرح المواد بحسب الاعداد المرتبة هنا من قوانين مخصوصة وفقرات ومواد نظامية واوامر سامية وتحريرات وتذاكر عمومية عدلية بعضها منقول بالحرف الواحد عن الترجمة الرسمية العربية للمجلدين الاول والثاني من الدستور والباقي تعريب مترجم هذا الكتاب وهي

عدد | *

فصل مخصوص في سقوط المجازاة بمرور الزمان على ما في قانون
اصول المحاكمات الجزائية

المادة (٤٧٩) ان المجازاة التي يحكم بها بداعي الجنايات تسقط بعد مرور عشرين سنة من تاريخ الحكم. ولكن المجرمين الذين سقط عنهم الجزاء بمرور الزمان لا يسوغ لهم ان يسكنوا داخل اللواء القاطن فيه اولئك الذين وقعت عليهم الجناية مالا او روحا او القاطن فيه آباؤهم او اولادهم بل ان الحكومة تعين لامثال هؤلاء المجانين اماكن سكنى

المادة (٤٨٠) ان المجازاة المحكوم بها بداعي الجنحة تسقط بعد مرور خمس سنوات اعتبارا من تاريخ الاعلام الصادر في الدرجة الاخيرة واذا كان الحكم من الهاكم الابتدائية فمن تاريخ انتهاء مدة استئنافه

المادة (٤٨١) اذا وقعت جناية تستلزم جزاء الاعدام او المجازاة الarahاية مؤبدا او موقتا ومضى عشر سنوات من تاريخ وقوعها ولم تقم الدعوى مجتها ولم تنجر عليها التحقيقات اثناء المدة المذكورة ففي انقضاء تلك المدة تسقط دعوى الحقوق

العمومية والشخصية بحق تلك الجناية . وإذا كانت الدعوى قد اقيمت في خلال المدة المذكورة واجريت التحقيقات ولكن لم يصدر اعلان بحققها ومضى عشر سنوات على المعاملة الاخيرة من تلك الدعوى فتسقط عند ذلك ايضاً دعوى الحقوق العمومية والشخصية

المادة (٤٨٢) ان دعوى الحقوق العمومية والشخصية لاجل الافعال المستنزفة المجازاة التأديبية على مثل ما مر من الحالتين في المادة السابقة تسقط بعد مضي ثلث سنوات اعتباراً من البداءات المذكورة في المادة السابقة

المادة (٤٨٣) ان المجازاة المحكوم بها في دعوى القباحة تسقط بعد مرور سنتين اعتباراً من البداءات الميئة في المادة (٤٨٠)

المادة (٤٨٤) ان دعوى القباحة اذا مضى عليها سنة واحدة من تاريخ وقوعها ولم يصدر فيها اعلان حكم فبعد المدة المذكورة تسقط الحقوق العمومية والشخصية ولو اقيمت الدعوى واجريت التحقيقات والقي الحجز على الاموال والاشياء في خلال السنة المذكورة . وايضاً فاذا صدر حكم في احدى القباحات وكان قابلاً للاستئناف ووقع استئنافه فعلاً ومضى سنة من تاريخ تبليغ استدعاء الاستئناف تسقط كذلك دعوى الحقوق العمومية والشخصية

المادة (٤٨٥) ان الاشخاص الذين صدر بحقهم احكام غيابية اذا انتهوا وجودهم بسقوط الجراء المحكوم به عليهم لمرور الزمان يقتضي احكام هذا القانون فلا تنبليهم احكام

المادة (٤٨٦) ان الاحكام الصادرة في ما يعود الى الحقوق الشخصية بداعي الجناية والمجنحة والقباحة تسقط بعد مرور خمس عشرة سنة اعتباراً من التاريخ الذي صارت فيه الاحكام المذكورة الى حالة لا تتغير

المادة (٤٨٧) ان احكام هذا الفصل لا تجعل خلافاً باحكام النظامات المخصوصة التي تعين سقوط الدعاوى المتعلقة ببعض المجنحات والقبايح بمرور الزمان

عدد ٢

فصل في اثبات هوية (اي حقيقة ذات) من يفرونيك من المحكوم عليهم
على ما في قانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة (٤١٠) اذا قُض على انار المحكوم عليه فالمدعي في هويته اي في كونه
هو يعود الى المحاكم التي حكمت عليه اولاً وكذا التجازاة الاضافية المترتبة عليه قانوناً
من اجل فراره فان الحكم بها يصدر من المحاكم المذكورة

المادة (٤١١) هذه الاحكام تصدر بعد سماع الشهود المجنلين بطلب المدعي
العمومي او المحكوم عليه وهذه المحاكمة ايضاً تكون عليه بحضور الشخص المقبوض
عليه وان وقع عكس ذلك فالحكم الصادر بحسب كانه لم يكن

المادة (٤١٢) للمدعي العمومي او المدعي عليه ان يستدعي ثبوت مضبوطة الحكم
المتعلق بالهوية بشرط ان يكون الاستدعاء طبق الاصول وضمن المهلات المعينة في
هذا القانون

عدد ٣

قانون كيفية اجراء الاعلامات المحقوقة الصادرة بالحقوق الشخصية الناشئة عن
الجرائم وهو مندرج في الصفحة (١٠٢) من رابع مجلدات الدستور

المادة (١) ان الاعلامات الصادرة بالحقوق الشخصية كاسترداد الاملاك ونادية
التضحيات سواء كانت من دائرة الجزاء التي جرت فيها محاكمة المجرم او من محكمة
اخرى حقوقية وكذا الاعلامات الصادرة بالجزاء النقدي حكمها تجري وفقاً للاحكام
القانونية الموضوعة لاجل اجراء الاعلامات المحقوقة مع استثناء المعاملات الآتي بيانها

المادة (٢) اذا امتنع الشخص المحكوم عليه برد الاملاك او بتادية التضحيات عن
قضاء ديون لم يكن له اسوال ظاهرة كافية لايفاء الدين فيناء على طلب دائر بمس
بلا احتياج الى تحقيق مقدريه على الدفع

المادة (٣) اذا كان الدين عبارة عن وجوب تادية جزاء نقدي بمس المحكوم

عليه بحسب طلب مأمور الدائرة التابع لها المحكوم عليه (*)
المادة (٤) ان الشخص المحكوم عليه يرد الاملاك او بتادية التضييعات او باداء
الجزاء النقدي اذا حكم عليه ايضاً بالخمس او مجزأه آخر اشده من اجل جرمه يجوز
في مدة جرائه ان تحصل من امواله الحقوق الشخصية والجزاء النقدي ، وان لم يكن له
مال فيجس بعد انقضاء مدة الجزاء ايضاً لاجل ابقاء الحقوق الشخصية او الجزاء النقدي
وفقاً لاحكام قانون الاجراء المذكور آنفاً

في ٢٩ صفر سنة ١٧ و ١٩ كانون الثاني سنة ١٥

﴿ عدد ٤ ﴾

فقرات نظامية مثبتة في الصفحة (١٤٩) من ثالث مجلدات الدستور

وهي متضمنة صورة بيع الاموال والاشياء الواجب

ضبطها على اهل المحقة والحماية

واستردادها منهم

ان الاموال المحاصلة عن فعل المحقة والحماية تُصَبَّط فان وجد فيها حيوانات
ومواشٍ واشياء محتملة للتلغ في قليل من الزمن ولم يظهر لها في الحال مالك او
صاحب تحفظ ويُعلن خبرها مدة اسبوع واحد ثم تباع في الاستانة بمعرفة قسامة بيت
المال وخارجها بمعرفة حكام الشرع ونظارة مجلس الادارة وما بقي من اموال الجاني
يؤجل بيعه الى ان تنهي محاكمته فان كان ذلك في الاستانة يعلن وينشر في جرائد
الاخبار المختلفة اللغات مقدار الاشياء المبعة وغير المبعة وان كان خارجاً عنها حيث
يوجد جرائد فيذاع الامر فيها ايضاً والأ فيعلن بالوسائط المناسبة ، وان ظهر في
خلال المحاكمة ان للاموال والاشياء كلها او بعضها مالكاً وادعى بها واثبت دعواه شرعاً
فما كان باقياً منها يسلم اليه عيباً وما كان مبيعاً يعطى بدله ، وان لم يتبين لها مالك فتباع
حد تمام محاكمة الجاني بالمزايدة اما بمعرفة قسامة بيت المال في دار السعادة واما بمعرفة
حكام الشرع ونظارة مجالس الادارة في خارجها بحسب مواقعها كما مر آنفاً وتقيّد

(*) صدر تخريرات عليه بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٦ مقتضاها ان المعسر يهل الى

سبب السعة ان يحضر شهادة بعسره من رئيس ملته

الثمانية في الجداول مع بيان جس المال المبيع وقيمته فرداً فرداً ويرسل «أي التمس»
إلى جانب الخزينة الجبلية . وإذا ظهر بعد انتهاء محاكمة الجاني وبيع تلك الأشياء أن
لها مالكا وادعى بها وأثبت دعواه شرعا فيسأ إليه بدلا المقيد في الجداول
في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٢٩١ و ١٩ مايس سنة ١٢٩٠

عدد ٥

مواد عمومية

(مودة في المجلد الاول من الدستور)

إذا اقتضى مع مرور الزمان وتبدل الاحوال تغيير احد القوانين والظلمات
او كاملها او تعديل وتحويل بعض احكامها ووضع قانون ونظام جديد تحرى كامل
الاصول المتخذة في عمل القوانين والظلمات يعني يحصل التبصر بذلك اولا في شوري
الدولة وبعد في مجلس الوكلاء النخام ثم يحصل القرار عليه ولا يكون دستورا للعمل
ما لم يصدر الامر والفرمان السلطاني باجرائه

ان احكام مواد القوانين والظلمات التي تجدد او المواد التي تعدل وتعدل
من القوانين والظلمات القديمة التي صار تجديدها واصلاحها تكون دستورا للعمل
من اعتبار الزمن الذي يمتد ويتصرح بها اما اذا لم يتعين فيها وقت صريح فيكون
من بعد نشرها بخمسة عشر يوما من يوم ادراجها بتقويم الوقائع في دار السعادة
ونفقات الولايات والالوية الرسمية واعلانها بالوسائط المناسبة في المدن والقصبات
التي هي مركز للولاية واللواء ولا توجد فيها غزوات

ان حكم القانون والظمام لا يشمل ما قبله لكن يستثنى من ذلك الاحكام القانونية
المخففة للجزاء

تاريخ الارادة السنية في ٢٥ ربيع الاخر سنة ١٢٨٩ (نقل عن ترجمة الدستور)

عدد ٦

تحريرات عمومية تتضمن صورة المعاملة الواجب اجراؤها على طائفة النساء
المحكوم عليهن بالجرائم فيما اذا كن حبالى وقد نشرت في
العدد الثلاثين من جريدة المحاكم وهذه ترجمتها

لما لم يكن في القانون نص صريح على المعاملة اللازم اجراؤها في جانب النساء
الحوامل المنقضي عليهن بالهجازة وقد قرب وضعهن ورد الـوال والاستعلام من بعض
المحلات عما ينبغي عمله في هذا الشأن واذ كانت المادة (٤٣) من قانون الجزاء الهايوئي
تقتضي رعاية احوالهن الخاصة عند اجراء بعض انواع العقوبة والهجازة وجب نقل
وارسال المرأة التي يتحقق بتقرير «رابورطو» الطبيب قرب ولادها الى المكان المخصص
بالسواء من المستشفى المحلي سواء كانت في موضع التوقيف او في الحبس محكوما عليها .
على ان النساء الحوامل القربات الوضع بعد صدور الحكم عليهن اللواتي لا يمكن
حفظهن ومداوئهن في الحبوس وقد ثقتان بالصورة والوقت الذين عينها الطبيب
ينبغي ارجاعهن الى السجون لاكمال مدة حراهن متى تحقق طبيا زوال الحال التي
اقتضت نقلهن الى المستشفى وجعلن في «اه»

في ١٥ كانون الثاني سنة ١٢٩٥ و ١٥ صفر سنة ١٢٩٧

عدد ٧

امر سام مندرج في الصحيفة (٥٦٧) من ثالث مجلدات الدستور وهو يتعلق
بما يأخذه المحوسون من الاجرة على مباشرتهم الخدمات الاميرية والشخصية
ورد من بعض المحلات سؤال وهو . ان الهائيس الذين يستعملون عن رضى
وطواعية باجرة مناسبة في الخدمات الاميرية والشخصية هذه صورة معاملتهم الجارية
وهي . ان الاجرة الماخوذة لم في نظير عملهم يعطون منها النصف والنصف الآخر
يُدخَر في الصندوق المعين لهذا الامر وقد حصل حتى الآن من ذلك مقدار مال
غير يسير فاذا افترض لا بد ان يربو وينمو كثيرا وعايه فقد طلب ايضاح الوجه الذي
ينبغي ان يدار فيه مبلغ المال المذكور وبيان ما اذا كان ينبغي ان يعطى المحسبون

الذين أكملوا مدة حبسهم ونُقل سيولهم شيئاً من الدراهم المدخنة أو لا . وقد تبين من
تفتيح المخازن مع نظارة الضابطة البنية أن ما يعمل المسجونون أصحاب الصناعات والمهن
يباع ويفرز من أثمانه المحاصلة مقدار النفقة على المصنوعات وبعد اسقاط ما يقبضه
المجرمون منها «أي من الأثمان» لزوماً يُدخّر الباقي في صندوق الأمانة ويُبَيّن استحقاق
كلٍ منهم في السند المخصوص الذي لديه ومتى أُطلق سيولهم لانقضاء مدة حبسهم
يعطون جميع مطالبهم بالغة ما بلغت . وإن المعاملة التجارية في الحبس العمومي هي
عبارة عن ذلك

وبناء على ذلك فقد استُحسن أن يُعطى المسجونون مقداراً من النقود المحاصلة
بسيولهم وعمل أيديهم كفايةً لأحتياجاتهم وسداً لعوزهم مدة حبسهم وما فضل من ذلك
يُسْتَمْنَى أي يستعمل بالمراحمه وحين تخلية سيولهم يؤدّى إليهم مع غنائم ورجوعهم تماماً ولما
كان حسن حفظ مبالغ المال المتكاثرة مدعاةً لفتح الحبوسين تقرر لدى شورى الدولة
أن يتخذ من الآن وصاعداً في كل جهة أصول إدارة للنقود المحاصلة عن أجور من في
السجون وفقاً لمعاملات صندوق الأمن فإن كانت هناك صناديق أمن فتخال إليها
وتودع فيها وإن لم يكن فإلى الدوائر البلدية والأفالى حيث تناسب الحكومة المحلية
بشرط أن يكون ثمة مُستودع مُؤتمن على ذلك ، وإيضاً قد استحسن استئناء واستثمار
هذه المبالغ النقدية بواسطة صناديق المرافق وقد عُمِّم وجوب إجراء الإيجاب على
هذه الصورة في جميع الولايات والمتصرفيات التجارية إدارتها بصورة مخصصة وأُبْنِت
الحال لديوان الأحكام العدلية ونظارة الضابطة المشار إليها

في الـ ٢١ من ربيع الآخر سنة ١٢٩٢

عدد ٨

فصل مخصوص في رد ما للحكوم عليهم من الحقوق المنوعة على ما في
قانون أصول المحاكمات الجزائية

المادة (٤٦٣) أن المحكوم عليهم بالمجازاة الأراهاية والتأديبية متى أكملوا مدة
مجازاتهم أو أُنْفِلوا منها تعاد عليهم حقوقهم المنوعة
المادة (٤٦٤) المحكوم عليهم بالمجازاة الأراهاية لم أن يستدعوا رد حقوقهم المنوعة

بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تخليه سيولهم وأما المحكوم عليهم بالمحرمان من الحقوق المدنية فتعتبر مدة الخمس سنوات المذكورة بحقهم من تاريخ اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر عليهم الى حال لا تتغير. وإن كانوا قد حكم عليهم أيضاً بجزاء الحبس فتكون المدة المذكورة من انقضاء مدة حبسهم وأما المحكوم عليهم أن يكونوا تحت مراقبة الضبطية فقط فيحسب ابتداء المدة المذكورة بحقهم منذ اليوم الذي انتقل فيه الحكم الصادر عليهم الى حال لا تتغير. وأما المحكوم عليهم بالمجازاة التأديبية فمدتهم ثلاث سنوات

المادة (٤٦٥) أن المحكوم عليهم بالمجازاة الارهابية لا يسوغ لهم أن يطلبوا إعادة حقوقهم الممنوعة ما لم يقضوا خمس سنوات متوالية بقضاء واحد وتكون اقامتهم مدة الستين الاخيرين منها داخل قرية واحدة أو في جوارها
والذين قضى عليهم بالمجازاة التأديبية لا يسوغ لهم طلب إعادة الحقوق الممنوعة ما لم يكملوا في قضاء واحد مدة تلك سنوات متوالية يصرفون الاخيرتين منها في قرية واحدة أو جوارها

المادة (٤٦٦) أن الذين يستدعون إعادة الحقوق الممنوعة بلزيمهم في ورقة الاستدعاء التي يقدمونها للدعي العمومي المقيم في القضاء الذي يقطنون فيه أن يذكر تاريخ الحكم عليهم والمحل الذي أقاموا به بعد اخلاء سيولهم وفيه يبينون ما ربما يكون زائداً من الزمن بين خروجهم من الحبس وتقديمهم الاستدعاء على المدة المعينة في المادة (٤٦٤)

المادة (٤٦٧) إذا كان الذين يستدعون إعادة الحقوق الممنوعة قد حكم عليهم بتأدية خروج الدعوى وجزاء نقدي وتضمنات بلزيمهم أن يثبتوا أداء ذلك أو اعفاءهم منه أو أنه مقابلة لذلك قضى عليهم قانوناً بالحبس مدة قد اكملوها أو أن المضررين قد استقلوا حقهم من دعوى حبسهم. وإن كانوا أي المدعون إعادة الحقوق الممنوعة ممن حكم بانقضاء حقهم احتياطاً وجب عليهم أن يثبتوا ايفاءهم الديون التي ظهرت قبلهم عند الافلاس أصلاً وفائدة ومصاريف أو أنهم قد أعفوا من ذلك

المادة (٤٦٨) بناء على هذا الاستدعاء يطلب المدعي العمومي شهادة بواسطة الحكومة من دائرة بلدية المحل المقيم به المستدعي ويجب في هذه الشهادة أولاً بيان المدة التي صرفها المحكوم عليه في كل قرية وجوارها ابتداء وانتهاء. ثانياً بيان حركته

وسيرته في تلك المدة . ثالثاً بيان كيفية تعينه في اثناء المدة المذكورة . وان يذكر فيها ايضاً انها قد اذيت لتكون مدار الاجابة عليه

وعدا ما مرّ فعلى المدعي العمومي ان يسأل مجلس الشيوخ الذي في محل اقامة المستدعي عن رايه في هذا الشأن

المادة (٤٦٩) وايضاً فان مدعي القضاء العمومي باخذ صورة اعلام الحكم الصادر على المستدعي وخلاصة من قيود دفاتر السجن الذي حبس فيه بخصوص حركاته وسيرته مدة حبسه ويبعث بهذه الاوراق الى المدعي العمومي في اللواء مضميناً اليها ملاحظاته في هذا الشأن

المادة (٤٧٠) ان اوراق الاستدعاءات المقدمة بخصوص اعادة الحقوق المنوعة يسلمها المدعي العمومي الذي لدى محكمة اللواء البدائية مع الاوراق المتفرعة عنها الى قلم المحكمة لكي ترسل الى محكمة اللواء البدائية الساكن فيه المحكوم عليه

المادة (٤٧١) الاوراق المذكورة يجب ابلاغها الى الدائرة الاتهامية في مدة شهرين اعتباراً من اليوم الذي سلمت فيه الى قلم محكمة اللواء البدائية وعلى المدعي العمومي ان يبين مدعاه خطأً موضحاً فيه الدلائل . وللمحكمة في كل حال من احوال الدعوى ان تأمر من عند نفسها او بناء على طلب المدعي باجراء تحقيقات جديدة ولكن لا ينبغي ان تؤخر الدعوى بسبب ذلك أكثر من ستة اشهر

المادة (٤٧٢) ان المحكمة عند ان تسمع قول المدعي العمومي تبين قرار رأيها مبنيّاً على الدلائل

المادة (٤٧٣) اذا لم يكن قرار رأي المحكمة مساعداً على اجابة استدعاء اعادة الحقوق فلا يسوغ بعد ذلك للمدعي ان يكرر الطالب عينه ما لم يمرّ عليه ستان من تاريخ الاستدعاء الاول

المادة (٤٧٤) اذا كان قرار رأي المحكمة موجهاً لتدريج استدعاء اعادة الحقوق فان ورقة القرار المذكور مع ما يتفرع عنها من الاوراق ترفع بمعرفة المدعي العمومي الى ناظر العدلية وهو يكون له ان يسأل المحكمة التي حكمت اولاً على المستدعي بيان رايها في ذلك

المادة (٤٧٥) بعد اتمام المعاملات الموردة في المادة السابقة تعرض الكفينة لاعتاب المحضر الشاهانية بناء على تقرير نظارة العدلية وتنفصل الارادة السنية

المادة (٤٧٦) اذا قبل الاستدعاء على ما قد تبين في احواد السابقة يعطى الامر
(اليورلدي) باعادة الحقوق المجموعة

المادة (٤٧٧) ان الامر المذكور يرسل الى محكمة التي بينت رايها في حق ذلك
الاستدعاء على الوجه المبين في المادة (٤٧٠) ويرسل له ايضاً صورة مصدق عليها الى
المحكمة التي حكمت من قبل على المستدعي لكي تقيد بها قبالة مسودة مضبطة حكمها
المادة (٤٧٨) ان الحكم باعادة الحقوق المجموعة بعيد على المحكوم عليه كل الحقوق
الشخصية التي حرم منها في المستقبل بسبب الحكم عليه
ان نوال اعادة الحقوق المجموعة يقتضي المواد السابقة لا يخل باحكام المادة (٢١٢)
من قانون التجارة

ان الذين يحكم عليهم تكراراً بالمجازاة الارهابية لا يمكنهم ان يستعيدوا الحقوق
المجموعة بعد ان يحكم عليهم ثاني مرة

المادة ٣١٣ من قانون التجارة البرية

ان الاشخاص المحكوم عليهم بالافلاس الاحتمالي وبالسرقه والتلاعب والتصرف
في الاشياء التي استودعوها امانة بوجه التعدي والخيانة او بانهم باعوا الاموال التي
ليس لهم بها تصرف صحيح والاولياء والمدبرين الذين لم يجرؤوا حسابات الاشياء الموقوفة
ادارها الى عهدتهم ولم يحصلوا على براءة ذمتهم وكذا مامورو المال المازومون بالاطلاق
ان يقدموا حساباً لا يجوز لهم ان يحصلوا على اعادة اعتبارهم اما المجلس المحكوم عليه بان
منصرفه ان يطلب اعادة الاعتبار بعد اجراء تاديبه يقتضى الحكم الصادر عليه

عدد ٩

تذكر العدالة المحررة في الصحيفة (٢٧١) من رابع مجلدات الدستور

المتعلقة بعدد واعتبار من لم يكمل السنة الثالثة عشرة من سن

صبياً ومن لم يتم الخامسة عشرة مرافقاً مميزاً وذلك

عد وقوع الحماية

اودت دائر المحاكم الجزائية انه لما كان الاولاد ذكوراً واناثا الذين لم يكملوا

السنة الثالثة عشرة من عمرهم يعدون صبياناً كان كل من يفعل فيهم الفعل الشنيع اغواء

ولو برضاهم بحسب فعله اكراميا اذ لا يُعتد برضاهم كما ان المحرمين الذين حازوا هذه السن ولم يتموا السنة الخامسة عشرة اذا لم يمكن اثبات بلوغهم يُعدّون مراهمين مميزين ويجازون بحسب المادة الاربعين من قانون الجزاء الهايولي . اذ في هذه الحال يكون لرضاهم حكم على نوع ما . وعليه بحسب استبقاء المعاملة المتضادة بحسب الوجه
الهر

في لا صفراسة ١٢٩١

❖ عدد ١٠ ❖

(قانون التبعية العثمانية)

المادة الاولى . ان الاشخاص المولودين من والدين او من اب فقط في حالة تابعة الدولة العلية يُعدّون في تبعة الدولة العلية

المادة الثانية . كل شخص ولد في الاراضي العثمانية من ابوين اجبيين يستطيع في مدة ثلاث سنوات من بلوغه الرشد ان يطلب بحق التبعية العثمانية

المادة الثالثة . كل اجني راشد اقام مدة خمس سنوات متتالية في الممالك المحروسة يستطيع ان ينال القابعية العثمانية بواسطة تقديم الاستدعاء راسا او بالواسطة الى نظارة الخارجة الجلية

المادة الرابعة . ان السلطة السبة تقبل بمساعدة استثنائية في صورة فوق العادة تابعة الاحاسب الدين لم يتموا الشروط المدرجة في المادة السابقة

المادة الخامسة . ان الاشخاص الذين هم من تبعة السلطة السنية ويدخلون في التبعية الاجبية برخصة الحكومة السنية يعتبرون ويعاملون بمنزلة تبعة اجبية من تاريخ تبديل تابعيتهم . لكن من دخل في تابعة اجبية بدون اذن من جاسب الدولة العلية تعتبر تابعيته الجديدة هذه كأنها لم تكن ويقتى معدودا كما كانت تبعة عثمانية ونجري محفو في جميع الخصوصات نفس المعاملة التي تجري بحق تبعة الدولة العلية وفي الاجمال لا يستطيع احد من التبعة العثمانية في اي حال كان ان يترك تابعيته الا بعد ان يستحصل الرخصة بموجب ارادة سبة

المادة السادسة . لدولة العلية ان تحكم اذا شاءت باسقاط تابعيتها عن كل شخص

غير تابعته في الديار الاجبية او دخل في خدمة عسكرية عند دولة اجبية بدون
رخصة من طرف السلطنة السنية وفي هذه الحال تكون عودة الاشخاص الساقطة
تابعهم الى المالك السلطانية ممنوعة

المادة السابعة . المرأة التي هي من تبعة الدولة العلية وتزوجت باجنبي تستطيع
ان ترجع الى تابعيتها الاصلية بتقديمها الاستدعاء بذلك في ظرف ثلاث سنوات بعد
موت زوجها وحكم هذه المادة شامل لشخصها واما مادة تصرف الاملاك والاراضي
فتبقى تابعة للظلمات والقوانين العمومية

المادة الثامنة . ان اولاد الاشخاص الذين خرجوا من تابعية الدولة العلية او
حرموها ولو كانوا قصرًا لا يتبعون صفة تابعة آبائهم بل يبقون في تابعية السلطة
السنية واولاد الاجانب الذين دخلوا في تابعية الدولة لا يتبعون ولو كانوا قصرًا صفة
تابعية آبائهم بل يبقون اجانب

المادة التاسعة . كل شخص متوطن في المالك المحروسة السلطانية يعتبر من تبعة
الدولة العلية وتجري بمقتضى معاملة تابع الدولة العلية لكن اذا كان من التبعة الاجبية
يلزم ان يصير اثبات تابعيته اصولاً (نقل عن ترجمة الدستور)

❖ عدد ١١ ❖

تحريرات عليّة صادرة من نظارة العدلية الجبلية في بيان كيفية المعاملة الواجب
اجراؤها في حق من يدعي انه من ذوي التابعة الاجبية وهي
منشورة في العدد (١١٥) من جريدة المحاكم

قد طولع الرقيم الوارد من المدعي العمومي لدى محكمة الاستئناف بطرابلس
الغرب المتضمن استيضاح المعاملة الواجب اجراؤها في تحقيق تابعة من لا يحضرون
المحكمة بدون ترجمان بناء على ادعائهم تابعة فرنسا حالة كون عدادهم في تابعي الدولة
العلية وهم من اهالي طرابلس الغرب ومثلهم من يراجعون المحكمة بصفة اجبية وفي
خلال المحاكمة يبين خصمهم انهم من تبعة الدولة العلية واذ اُبلغت الكيفية الى نظارة
الخارجية الجبلية ورد منها الجواب بان قد تبين من المذكور التي نظمها قلم التابعة ومن
الورقة الواقف عليها مشاورو حقوق الباب العالي لزوم التدقيق في مسألة مثل هذه

التابعة . وان من كان اصله من اهالي الممالك المحروسة الشاهانية ولم يحصل على ارادة سنية وفقاً للنظام بترك تابعيته للدولة العلية بعد كما كان من تبعه الدولة العلية ولا يلتفت الى ادعائه التابعة الاجبية . وبناء على افادة مديرية الامور المحفوفة طلباً لتعميم الكيفية وجب بيان ذلك لاجراء المقتضى على المنوال المحرر في ١٨ شوال سنة ١٢٩٨ وال ٢١ من اغسطس سنة ١٢٩٧

عدد ١٢

تحريرات عليّة صادرة من نظارة العدلية الجبلية في بيان المعاملة اللازم اجراؤها في من يدعون الحماية الاجنبية لغرض ما مع كونهم من تابعي الدولة العلية وهي منشورة في العدد (٢١١) من جريدة المحاكم

لما كان بعض تابعي الدولة العلية يدعون لانفسهم حماية دولة اجنبية زعمًا منهم ونصوريًا لترويج اغراضهم المخصوصة وقد اتفق احيانًا ان السفارات والقنصليات تقبل حماية امثال هؤلاء الاشخاص فتتظر اليهم الدوائر والولايات كلاجانب بناء على مراجعتهم قبل التحقيقات والبحث عن صحة تابعيتهم الاصلية وكانت مسألة تبديل التابعة داخله تحت عدة قيود وشروط بموجب قانونها المخصوص ولا يجوز قانونًا وبحسب المصلحة عد من يدعي الحماية الاجنبية وهو من تبعه الدولة العلية واعتبارًا ذا صفة اجنبية ومعاملة بمثل هذه الصورة كان من الآن وصاعدًا أنه عند وقوع مثل هذه الالتباسات يلزم الحكومة المحلية ان لا تدقق في مندرجات الاستدعاءات المقدمة بل لا بد اول الامر من ان يراجع اصحاب الاستدعاء نظارة الخارجية الجبلية تدقيقًا للنظر في تابعيتهم فان تبين حسب المعلومات الواردة من النظارة المشار اليها انهم من ذوي التابعة الاجنبية رؤيت امورهم ضمن دائرة النظام والاصول . وان ظهر انهم من تبعه الدولة العلية ويدعون الحماية لغرض ما يلزمهم ان يراجعوا بانفسهم حكومة الدولة العلية جرياً على القاعدة وكل استدعاء يقدمونه بواسطة السفارات والقنصليات لا ينبغي قبوله بل يكون في حكم الساقط لا يعتد به . وقد استحسن اتخاذ هذه الصورة اصلاً ومقياساً وأجريت التوصية برعايتها على وجه عمومي فيجب اجراء

مقتضاها في دائرة العدالة ايضاً على المتوال المحرر وعليه يلزم ابقاء المعاملة
في ال ٢٢ من حزيران سنة ١٢٩٩

عدد ١٣

« تهيمات بحق قضية الزواج والتناكح »

قضية التناكح والازدواج هي من الخلق الطبيعي اصنوف البشر ومن اعظم احتياجاتهم
وكل احد يعلم الوسائل والمسائل المعينة في كل دين ومذهب وخاصة ما كان في
احكام الشريعة المطهرة الاسلامية الجليلة لخبر هذا الامر وتسهيله اما الزواج شرعاً
فهو عبارة عن عقد مهر مقدّر يسمى بالتركية نكاحاً يتوقف على رضى طرفين احدهما كونه
للاخر ويكون ايضاً جانب من المهر موجلاً وجانب منه معجلاً ويجوز ان يكون
معادلاً لما قيمته اقل ما يكون عشرة دراهم من الفضة وحيثما كان الحال على هذا المتوال
واذ قد حدثت في ما بعد جملة اشياء في امر الازدواج زادت شيئاً فشيئاً بداعي بلبه
المائلة الى ان وصلت في ايامنا الى درجة صيرت الرجل الذي كان يقدر ان يتزوج
او البنت التي كان يمكن تزويجها شرعاً بمصروف قدره مائة غرش مثلاً ان يصرف
شوخة او عشرة اكياس من الدراهم على ان اكثر من نصف الاشياء التي تصرف
عليها هذه الدراهم على ما قد ذكره من التلقيات المذمومة والاسرافات المموجة شرعاً
وعرفاً وعقلاً ولما لم يكن كل انسان قادراً على اعطاء مال هذا مقداره اضطر كثيرون
ان يتولوا بغير تاهل كما ان كثيرين من الذين تاهلوا بمصاريف على هذه الصورة وقعوا
تحت ديون فوق احتالهم وحالتهم وصادفهم الادبار وحاقت بهم البلايا على ما هو معلوم
ومحقق فاذا عملت مقايضة الاضرار والحسائر والعوارض الرديئة التي حصلت وسوف
تحصل من هذه الحالة في نظر ارباب المحبة بهم منها ان من ذلك محذور اهم في
الدرجة الاولى وهو تدني سلالة الملة وتقليلها شيئاً فشيئاً بواسطة امتناع نفوس هذا
مقدارها عن الازدواج هذا عدا عن الفحشيات التي يرتكبها الذكور والاناث الذين
يحرمون التاهل والتزوج بسلوكهم الطرقي الطبيعية الغير المشروعة ضرورة فيصادف
بعض الاشخاص منهم في هذا الدليل جنابات جسيمة يصرفون حياتهم بواسطتها في
الحبوس فتتلف احوالهم كما ان عدم زواج البنات اللاتي يتجاوزن سن الثمانية عشرة ان

العشرين في القرى يوجبون ان يرتكبن طار الفرار ويصيب الثبان الذين يهربونهم من المجازاة ما يوجب العار والشين بهذه الوسيلة على بيوت. وعائلات الطرفين وإذا بحث عن اسباب هذه الامور مما تحدثت من انواع الامراض والسيئات وغيرها يعلم انها كلها ناشئة عن المشاكل الحاصلة للناس في قضية الزواج وما صاروا مجبورين اليه من التلذذات والاسرافات ولما كان منع هذه الامور واصلاحها من الامور الواجبة بناء على ما ذكر صدر قبل ثمانى عشرة سنة امر عال بمنع قطعياً ما يقع من التلذذات والاسرافات في قضية الاناث والكهار والمخطبة والاجتماعات في الولايم ونظيره ايضاً فرمان عالي شان صدر في السنة الماضية تاكدت به تلك المنوعة ولذلك قد استحسن ان تقسم بعد الآن قضية الزواج الى اربعة صنف وتعينت على وجه التحديد الاشياء التي روي جواز اعطائها وعملها من الطرفين بحسب احوال كل صنف وشانه وثروته واقتداره وهي تذكر جميعها في ما ياتي وحيث قد منع كل المنع اخذ وعطاه دراهم وصرر او اشياء غيرها او قبول هدايا كثيراً كان ذلك او قليلاً خارجاً عما ذكر فيكون عمل ما قل او جل من الامور الملقاة استناداً على عرف البلدة وعوائدها بخلاً باساس القضية والذين يتصدون اليه يوجبون على انفسهم المسئولية وبنالون ما يلزمهم من الجزاء ولذلك قد تبين في ما ياتي ما ينبغي لكل احد ان يفهمه جيداً

المادة الاولى. لا يؤخذ من الرجل شيء باسم اثاث او علامة الى البت التي يتزوج بها سواء كان ذلك قبل الزواج او بعد انما اذا كان نسي مهر مهمل عدا المهر الموجل حين العقد فلا يتجاوز مقدار هذا المهر ايضاً الف غرش نهاية ما يكون في الصنف الاول وخمسمائة قرش في الصنف الثاني ومائة قرش في الصنف الثالث اما الفقراء وعادمو الاقتدار فلا يعطون شيئاً اصلاً

المادة الثانية. حيث انه قد منع منعاً قوياً كثيراً تقديم الهدايا وقبولها ككثيرة كانت او قليلة في اعراس الزواج والختان وغير ذلك من التجمعات سواء كان ذلك من طرف الضيوف المدعوين او من عند اصحاب العرس واقربائهم ومن يتعلق بهم فالذين يتجاسرون بعد الان على ذلك يجازون قانونياً سواء كانوا اخذين او عاطين بما انهم لم يخضعوا لهذه الاوامر ثم لا ينبغي ان تعطى محارم ولا اقشنة ولا اثواب او غير ذلك من هذا القبيل لا من طرف اصحاب العرس الى آخرين ولا من خارج الى اصحاب العرس ولا الى اقارب الزوج او الزوجة ولا من هؤلاء الى بعضهم بعض ايضاً ولا الى

احد اصلاً من الذكور او الاناث داخلاً خارجاً كبيراً كان او صغيراً ولا يرسلون ايضاً شيء مما يخص المأكولات كالبقلاوة او الحلويات وما هو من هذا القليل ثم يلغى ايضاً اعطاء الهدايا بعد العرس من طرف الزوج الى اقارب الزوجة فلا يعطى لاحد منهم شيء يساوي بارة الفرد

المادة الثالثة . لا يعطى شيء في محل ما اصلاً الى المبعوث ليدعو الى العرس واذا وجد من اعطى او اخذ شيئاً قليلاً او كثيراً بعد من اصحاب الفباح
المادة الرابعة . لا تعطى في جمعية عند النكاح نقاداً او هدايا كثيرة كانت او قليلة لاحد اصلاً ما عدا الامام والمختارين

المادة الخامسة . حيث لا يجوز ان يطول عرس الاكابر واهل الاقتدار او يمتد لكثر من يومين فيلزم ان تجري الدقة من طرف الجميع بان لا تكون الجمعيات اكثر من يوم او يومين نهاية ما يكون وان لا تحبر الفقراء على كلفة عمل عرس بوجه من الوجوه اصلاً وينبغي بل يعاب عمل طعام موجب للتلف والاسراف ومضر بالصحة اكثر من خمسة اوسنة الوان نهاية ما يكون عدا الشوربا والارز في جمعيات اعظم الاكابر واصحاب الثروات اما في الاعراس المعتادة فلا يعمل شيء عدا شوربا ولحم وزردة ارز

المادة السادسة . عند ما توجه العروس الى الحمام لا يعطى شيء الى المعام ولا الى باقي الخدمة اصلاً ما عدا اجرة الحمام

المادة السابعة . لا يرسل من طرف الزوج حماء ولا صباغات ولا غير اشياء من هذا القليل تتعلق بتزيين الزوجة

المادة الثامنة . ممنوع ان يعمل صاحب العرس معها كان مقتدرًا فرشات مقصبة ولحف مقصبة وطراريج من قماش حرير او ان ينشر شيئاً مثل ملابس ومخارم في مخدع العروس برسم التعليق

المادة التاسعة . لما كانت قد ارتفعت بالكلية تلك التسليفات الخاصة باجتماع اقارب الزوج والزوجة عند نهاية جمعيات العرس فهذه المادة ايضاً لا تجري في وقت من الاوقات اصلاً

المادة العاشرة . بما انه قد منع ايضاً نقل العرائس في الليل وتطويهن في الازقة والوعد من طرف الزوج باشياء ودراهم وغيرها عدا نزولهن من المركبات فتمنع من

طرف الحكومة مركبات العرائس اللاتي يخرجن الى الازفة ايلاً ويكون مدثولاً ومعتوباً من بعد أو يوحد من الناس بأشياء وغيرها عند نزول الزوجة من المركبة ثم قد أغيت عادة تكتيب وجوه العرائس بالبهرجان وثبت بالكليّة ومنع منعاً قطعياً اطلاق البارود في جمعيات الاعراس سواء كان ذلك في التري ارفي القصبات وقد رفع ايضاً اجتماع اقارب الزوج والروجة في بعض القصبات وتوجههم ليلاً الى بيوت بعضهم بعض والتكثف الى بعض اسرافات نافلة يعبر عنها باللغة التركية دوبر آلتى (لعلمها ما يعبر عنه في بلادنا برد الرجل) ونفي ذلك بالكليّة

بما ان المواد التي صار تجويز استعمالها تحديداً في مادة الازدواج قسمت الى اربعة اصناف ومنع كل صنف منها ان ياخذ او يعطي شيئاً زائداً عن الاشياء التي قد تبينت ادناه وتعرفت حسب حاله ومقدرته وليكن معلوماً ايضاً بان هذا المنع هو مخصوص في الاعراس وجمعياتها فقط والآ فان الزوج والروجة هما مخبران بعد الازدواج بان ياخذ احدهما من الاخر او يعطيه ما اراده من دراهم واشياء وغيرها بحسب اشتباهه ورغبته وهذا القرار لا يشمل تلك الحالة .

الصنف الاول . هم الذين في الدرجة الاولى يعني اصحاب الاقتدار الذين اموالهم وثروتهم في الدرجة الاولى بالنسبة الى باقي الاصناف الموجودين في المدينة وهؤلاء لا يتجاوز المهر المؤجل الذي يتقرر في جمعية ازدواجهم ما قيمته عشرين ايرات مجيدة على الكثير اما الاشياء التي تعطى من طرف الزوج الى العروس فتكون ايضاً بدلة ملابس واحدة مصوعة من منسوجات الحرير الرقيقة او قماش اخر يماثل بسيط بدون قصب ولا نظير ومع انه لا يجبر الزوج ان يعطي شيئاً مهراً مبالغاً اكثر من المهر المؤجل الا انه ربما اراد ان يعطي اشياء مثل ملابس او مفروشات فلا يكون ذلك منصباً ولا مطرزا ايضاً وانما يكون عبارة عن فرش محل واحد بسيط وفرش للنوم من القماش المسمى دامنقو او من قماش اخر وفرجة جوخ ومراة يد واحدة من النضة بحيث لا يتجاوز وزنها مائتين وخمسين درهماً اما الغطاء الذي يقتضي للعروس فيكون مصنوعاً من البرنجيل الخالص ولا يستعمل غطاء بازيد من مائة غرش على اية صورة كان من الصور اصلاً وكذلك الاشياء التي تعمل من طرف الزوجة في هذا الصنف الاول فلا تكون منصبة ولا مطرزة ولا من قماش الحرير ايضاً انما تكون اشياء من القماش مثل قماش الفطن الرقيق والدامنقو والصوف وبساط واحد وفرش للنوم

واحد وفوط حمام بدلة واحدة بسيطة من غير تطريز وطاقم قهوة فضة مع قفم ومبخر
فضة واواني نحاس نهاية ما يكون مقدارها اثني عشر صحنًا وخمس طناجر وثلاث طاسات
وصينية واحدة وغلاية وبكرج « ابريق كبير للقهوة ونحوها » ودست مع منقل واحد
وطشت حمام وطاقم سفر وثلاثة شماعدين وثلاث او اربع مشربيات وطشت وابريق
وثلاثة صناديق بدون ان يزداد شيء على ما ذكر والملابس التي تعمل من طرف الزوجة
لا تزيد في وقت من الاوقات عن اثني عشرة بدلة مع الحارم والدكك وهذه الحارم
والشورابات والدكك لا تكون زائدة التطريز بالفضة والنصب

الصف الثاني . عند ازدواج ارباب الاقدار الذين اموالهم و ثروتهم في الدرجة
الثانية لا يتجاوز مهرهم الموجل ما قيمته خمس ذهبات مجديات والالبسة التي يقدمها
الزوج لا تكون مشغولة بالفضة ولا الذهب انما تكون بدلة واحدة من قماش او حرير
واذا اراد احد ان يعطي اكثر من ذلك فيعطي هو ايضا فرش مخدع واحد من
الجوخ او الدامسكو وفرجية جوخ واحدة وفرش نوم اعنيادي ومراة اعنيادية ونقاب
قيمتها سبعون او ثمانون قرشًا اما الجهاز الذي يعطى الى الزوجة من اقاربها في هذه
الدرجة فيكون عبارة عن فراش نوم واحد معمول من الدامسكو او الصوف الشالي
وبساط واحد وبدلة حمام اعنيادية وطاقم سفر وطاقم قهوة وثلاث مشربيات
وشمعدانين وطشت وابريق وثلاث طناجر وطاستين وثمانية صحنون وصينية واحدة ومنقل
صغير واحد وغلاية واحدة وبكرج واحد وصندوقين ولا تزيد الملابس التي تعمل
لها في اي وقت كان عن ثمان بدلات مع متفرعاتها

الصف الثالث . وعند ازدواج الاصناف الذين هم في ثالث درجة وباقي امالهم
من الاشخاص الاعنيادية فلا يتجاوز مهرهم الموجل ما قيمته ثلث ليرات ذهبات مجدية
والاشياء التي يقدمها الزوج تكون بدلة ملبوس واحدة اما صبرني او قماش من نوع
اخر بتلك القيمة واما اذا اراد احد ان يعطي اشياء غير ذلك فليكن ما يعطيه فرش
مخدع واحد عبارة عن طراحة شيت ومقعد وست مخدات وفرشة كنان ولحاف واحد
اما النقاب فلا تكون قيمته ازيد من عشرين او ثلاثين قرشًا واما الاشياء التي تخضرها
الزوجة ايضا فتكون منحصرة بفرشة ومخددة ولحاف اعنيادية وستة صحنون وطنجرتين
وطاستين وبكرج صغير وشمعدان ومشرنين وصندوق واحد ومنشفتين ولا تزيد
الملبوسات عن اربع او خمس بدلات ايضا

الصف الرابع . عند ازواج الناس الفقراء وغير المقتدرين الذين هم رابع درجة فلا ينبغي ان ياخذوا او يعطوا شيئاً اصلاً بل ولا تطلب منهم هدية ولا دراهم الى الامام او المختارين ايضاً وإنما يجري ازدواجهم بالاعانة من طرف سكان محلتهم او اهالي قريتهم ولا يتجاوز مهر المورجل من ثلاثين غرشاً الى المائة غرش نهاية ما يكون ثم لا بأس ان يقدّر هنا ايضاً جانب مهر معجل قياساً على ما ذكرنا حيث ان المقصد الاصلي من هذه الاحوال وما ذكر من المعاملات هو الغاء وابطال جانب تلفيات واسرافات غير مشروعة تمنع امر الازدواج وتكثير التناسل استناداً الى قضية تكثير سلالة الملة وتوفيرها فالذين لا يتحركون بها وافق هذا القرار يكونون غير راغبين في الحصول على هذا القصد ومن ثم نقرر بحق من كان من هذا القيل المعاملات التوبخية واجراء ما يقتضي من الاحكام الجزائية فالمأمول اذا بذل العبرة من طرف الجميع بالانحداد على مداومة العمل بمقتضى ما ذكر فلا يكون عدم الاعتدال عذراً مانعاً لزواج احد اصلاً بل تجري الدقة على تسهيل امر ازدواج كل احد بحسب حاله كيلا تترك بنت في محل ما اصلاً تريد في العمر نلي سبع عشرة او ثمان عشرة سنة بل تحصل الوسائل اللازمة لتزويجها بشخص يناسبها بمعرفة اوليائها واهالي حارتها او سكان قريتها ولذلك قد حصلت المبادرة ببيان القضية واعلانها الى الجميع (نقل عن ترجمة الدستور)

عدد ١٣ * (*)

تذكر سامية واردة في الصفحة (٢٨٠) من رابع مجلدات الدستور بتاريخ

٥ شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٢ وال ٢٩ من نيسان سنة ١٢٩١

وهي بخصوص اصناف الصنائع والعملة المستخدمين في

الدوائر الاميرية الذين يسرقون الاشياء الخسيسة

والذين يفتحون ابواب الاماكن

غير الحكمة الاخلاق

قد اُحيل الى دائرة المحاكمات الجزائية المذكورة الواردة بتاريخ ٥ ذي الحجة سنة

(*) هذا العدد مكرر في الاصل وحقه ان يكون ١٤ فابقيناه كما وجدناه لكيلا

يختلف ترتيب الاعداد بحسب وضعها الاصلي

١٢٩١ تحت رقم (٤٢) طلباً للإيضاح وهي حاربة ما يأتي : ان من يسرقون الاموال
الاميرية والخدم الموظفين الذين يجسرون على السرقة فاتحين الابواب بألة مخصوصة
جاء عليهم تحديد المجازاة وفقاً للمواد (٨٢ و ٢٢٠ و ٢٢٤) من قانون الجزاء الهايوني
وحيث انه ليس من نسبة عادلة بين فعل بعضهم وبين الحكم المرتب عليهم بمقتضى المواد
المذكورة فقد وقع التردد في الحكم ومن جهة هؤلاء من في ادارة حصر التبغ ومعاملها
من العملة والمستخدمين الذين يسرقون اشياء خفيفة كخمسة وعشرين درهماً من التبغ
او أكثر وكذلك السارقون ممن يخدمون بعض الاصناف مياومة او مشاهرة مع
عدم تجاوز مدة استخدامهم خمسة عشر ايام مثلاً وعدم قبضهم شيئاً من اجرهم
والسارقون الذين ينهون الباب بالمقفل او المبرد او بقطعة من المسار او قطعة
خشب فهل بين امثال هؤلاء فرق في المجازاة وبين من يسرقون كثيراً من الاموال
الاميرية ومن قبضوا اجرهم الجزاء عليهم مشاهرة من المحل المستخدمين فيو والسارقين
الفاحين الابواب بألة مخصوصة ام لا . فورد الجواب منها بموجب تذكرة قيد انه لما
كان العملة والخدم في الدوائر الاميرية المستخدمين مياومة او مشاهرة لا يعدون
من ساموري الدولة ولما يعدون من خدم الدائرة الموظفين فيها كانوا اذا سرقوا شيئاً
منها يجزون وفقاً لما يطالبون فعلهم من احكام مواد فصل السرقة في القانون مع اعتبار
الاحوال المقارنة مباشرتهم السرقة دون التفتت الى البحث عن قدمهم في مثل هذه
الامانة او معدوئها اذ ان من خدم في احدى الدوائر ولو يوماً واحداً وسرق منها
شيئاً في ذلك اليوم يعد مرتكباً للسرقة . اما البحث عن كلية المال المسروق وجزئيه
فهو اذا لم يقع احوال شديدة مقارنة للفعل مما ادرج في فصل السرقة المار ذكره
واقدم السارق على سرقة اشياء خفيفة مثل هذه فلو جوزي بحسب المادتين (٨٢
و ٨٤) فلا يكون نسبة عادلة بين الفعل والمجازاة ولذلك اصدر مجلس شورى الدولة
قراراً بتخفيف الجزاء وبناء عليه يجب اجراء جزاء امثال هؤلاء الاشخاص وفقاً للمادة
(٢٢٢) من القانون . ولما الابواب المنصوبة سترًا وحجاباً فيعتبر عنها اصطلاحاً
« بالمروحة » والابواب المقفلة بمزلاج حديد او معلاق « اي ما يفتح بلا مفتاح »
والمربوطة بشيء كالحبل او المعلقة بحديدة صغيرة يعتبر عنها « بشكل » ما هو في حكم
الابواب المتعينة « السقط » كل ذلك لا يحسب من الابواب الموصدة المقفلة وما
عداه من الابواب المقفلة اذا فتح بالمقفل والقدم ومسامر الحديد فيعد مفتوحاً بالآلات

المخصصة وعليه فيجب استيفاء المعاملة على الوجه المهرر

❖ عدد ١٤ ❖

المادة الخامسة والثلاثون (او المادة ٢٢ حسب ترتيب النظام الجديد) من

نظام الآثار القديمة المثبتة في الصحيفة (٤٢٦) من ثالث

مجلدات الدستور

من يخرجون او يعطلون الآثار القديمة الموضوعة في الأماكن العمومية والخصوصية
أبسية كانت او غيرها فأخلافهم يضمنون ويغرمون مجزاء بقدي وفقاً للمادة (١٢٢)
من قانون الجرائم يجوزون أيضاً بالحبس من شهر الى سنة

❖ عدد ١٥ ❖

« نظام المطبعة »

المادة الاولى . الذين يريدون ان يطبعوا كتباً في دار السعادة سواء كان ذلك
بالمطبعة الحجرية او بالحروف لا يمكنهم ان يفتحوا مطبعة ما لم تحقق كينياتهم بمعرفة مجلس
المعارف والضبطية ثم يحصل بعد ذلك الاستئذان من مقام الصدارة العظمى العالي
بمضبطة من المجلس المذكور ويعطى لهم بذلك سند مجتوي بالمأذونية من جاسب الضبطية
المادة الثانية الذين يريدون ان يطبعوا كتباً في بعض محلات الممالك المحروسة
التامانية لا يمكنهم ان يطبعوا حرفاً واحداً ما لم يعطوا في اول الامر خبراً الى والي
الولاية وتنتهي الكيفية ابهماً من طرف الوالي الى مقر الشوكة العظمى وتنتظر كذلك في
مجلس المعارف ثم يحصل الاستئذان عنها بمضبطة تعرض على مقام الصدارة العظمى
العالي

المادة الثالثة . كل نوع من الكتب او الرسائل التي تطبعها هذه المطابع لا يمكن
ان يطبع وينشر ما لم يثبت عنه في اول الامر راساً اذا كان في دار السعادة او من جاسب
ولاية الايالات اذا كان في الخارج ويرى في مجلس المعارف ويستأذن عنه كذلك بمضبطة
من طرف المجلس المذكور تعرض على مقام الصدارة العظمى العالي

المادة الرابعة . الذين يكونون من التبعة الاجنبية ويريدون ان يطبعوا كتباً في

البلاد المحروسة الداهية لا يمكنهم ان يتفحوا مطبعة ما لم يكن معهم في اول الامر سند
يحتوي الترخيص من نظارة الخارجية الجبلية

المادة الخامسة . الذين يكونون من هذا القليل لا يمكنهم ان يطبعوا كتباً ولا
رسائل ما لم يبرزوها في اول الامر الى النظارة الموما اليها وتعطى بها الرخصة من هناك
المادة السادسة . كذلك الذين هم من التبعة الاجبية ويريدون ان يطبعوا
جرائد لا يمكنهم ان يتفحوا مطبعة ما لم يأخذوا سنداً يحتوي الاذن والترخيص من
نظارة الخارجية الجبلية

المادة السابعة . الكتب والرسائل المنصرفة ملكاً ودولة اذا تجاسر احد على طبعا
في المالك المحروسة تؤخذ حالاً الاشياء التي تكون طبعت منها ونصبط من جانب
الضبطية

المادة الثامنة . بما ان اعطاء الامتياز بشرط قيد الحياة الى كل مؤلف هو داخل
النظام ليكون ذلك نوع مكافاة الى المؤلف وعلة ترغيب الى امثاله فالاشياء التي تطبع
في هذه المطابع لا يمكن ان تكون من ذلك النوع ذي الامتياز
المادة التاسعة . مطابع الذين يتمكون بها يخالف هذه المظامات نقفل حالاً بمعرفة
نظارة الضبطية والولاة ونجري مجازاة الذين يتجاسرون على مثل ذلك بالجزاء المدرج
في قانون الجزاء الهابيوني بحسب درجة تهمتهم

(مادة مخصوصة)

يلزم ان يوجد والحالة هذه سندات تحتوي المأذونية في ابادي اصحاب المطابع
الموجودة من تاريخ اعلان هذا النظام لمدة ستة شهور وادا وجد من لا يأخذ سنداً في
مصر هذه المدة فلا يعطى له اذن بعد ذلك ولو كان قد طلب ان يأخذ سنداً
في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٣ (نقل عن ترجمة الدستور)

عدد ١٦ *

* نظام *

يتعلق بحق طبع وشر كل انواع الجرائد واوراق المحادث الملكية
والسياسية التي تطبع وتشر في دار السعادة
والمالك الشاهانية

* الفصل الاول *

« مواد عمومية »

المادة الاولى . لا تحدث جرائد او غيرها من الاوراق المرتبة الحاوية مواد
سياسية وملكية باي لسان كانت محررة سواء كانت بصورة منتظمة وانات معينة او
كانت اجزاء متفرقة وباوقات غير معينة ولا تشر بدون رخصة والطالبون نشر مثل
هذه الجرائد والاوراق يقدمون في اول الامر ورقة استدعائهم التي يظهرونها اذا كانوا
من تبعة الدولة العلية الى نظارة المعارف الجلية ، واذا كانوا من التبعة الاجنبية فالى
نظارة الخارجية الجلية وبعد ان يتحقق من طرف النظارتين المشار اليهما وجود
التراخيص المدرجة في المادة الثالثة بنامها ايضا تكررمان باعطاء الرخصة المتضاهة وسندات
الرخصة تعطى من قلم المطبوعات

المادة الثانية . الذين يرغبون في نشر جرائد واوراق مثل هذه في الايالات
الشاهانية يقدمون في اول الامر ورقة استدعاء الى والي الايالة ثم يعرض من طرف
الوالي ايضا عن ذلك الشخص اذا كان من تبعة الدولة العلية بانها الكيفية الى نظارة
المعارف واذا كان من التبعة الاجنبية فالى مقام نظارة الخارجية الجلية وعند ما يثبت
وجود الشروط المبينة في المادة الثالثة يرسل سند الرخصة المفتضى الى والي الايالة

المادة الثالثة . الرجل الذي يحدث جريدة اذا كان من تبعة الدولة العلية ينال
الرخصة اذا كان اكمل انهما يكون سن الثلاثين ولم يترتب عليه حكم من جهة الجنابات
والجنح التي عيها قانون الجزاء الهايوني وكان منصرفا بكافة حقوقه الشخصية تماما وفعلا
واذا كان من التبعة الاجنبية ينال الرخصة كذلك بشرط ان يكون خاضعا للوظائف
والتكليفات التي هي من احكام هذا النظام مثل تبعة الدولة العلية وان تجري مجرى

معاملات السلطة السنية التي تجري اما حكومة او محاكمة عند ما يقع منه نوع قباحت او جمحة في المطبوعات تطبيقاً الى الاصول التجارية بحق تبعة السلطة السنية
 المادة الرابعة . يتقدم مع اوراق الاستدعاء التي تعطى لاجل استيفصال الرخصة على الوجه المبين في المادة الاولى سوية سند ممضى او مخنوم من جانب صاحب الجريدة او مديرها الذي يتعهد بمسئوليتها ببيان اسم الجريدة وعدد الايام التي تخرج فيها كل نسخة منها مرة وفي اية مطبعة يريد طبعا ومن بعد ان يضع صاحب الجريدة او مديرها امضاءه بقله في كل مرة يطبع بها الجريدة على نسخة منها يرسل تلك النسخة لجانب مدير المطبوعات وبعد ذلك يطبع سائر نسخها مع امضاءه بذيلها سوية ويشهرها على هذه الصورة اما في الخارج فيقدم النسخة المضاة الى والي الابلالة ايضاً

المادة الخامسة . اذا كان المدير او صاحب الجريدة وغيرها من الاوراق المرتبة يريد ان يترك الرخصة التي استحصلها او يتفرغ عنها مؤخرًا الشخص آخرفيين الكيفية الى مرجعها والتخص الذي يتعهد بتلك الجريدة يكون مجبوراً بان يستحصل الرخصة الرسمية تطبيقاً الى احكام المادة الاولى والثانية والثالثة واذا كان يتبدل او يتغير اسم الجريدة او الايام التي تشر بها او مطبعتها فيبين كذلك صاحبها او مديرها الحال والكيفية الى مرجعها ايضاً

المادة السادسة . كما ان الاوراق السياسية الموقته المشورة اليوم في دار السعادة وفي جميع الممالك المحروسة الشاهانية تكون معفاة من الرخصة الرسمية اللازم استحصلها بمقتضى هذا النظام كذاك التنبيهات والاضطرابات التي جرت على الاوراق المذكورة لحد الآن تعتبر بحكم ما لم يكن لكن جميع تلك الصحائف تكون مجبورة منذ الآن فصاعداً على الخضوع بالنظام للاحكام والاشراط المدرجة في هذا النظام

المادة السابعة . اذالم يوجد في ذيل البند الذي يدرج في احدى الجرائد من طرف ذات اخرى امضاء تلك الذات فتكون المسؤولية التي تترتب عن بند يتحرر كذا عائدة الى صاحب الغزاة الذي امضى تلك النسخة حتى ولو كان البند المذكور ممضى يكون صاحب الغزاة مشتركاً معه في المسؤولية ايضاً اذا كان مخالفاً للنظام والقانون

المادة الثامنة . المحررات الرسمية التي ترسل الى الجرائد من طرف مدير المطبوعات في دار السعادة ومن جانب الحكومات المحلية في الخارج يكون صاحب

الغزة مجبوراً ان يدرجها بغير اجرة في اول او في ثاني جريدة يخرجهما وإذا أدرجت
فدفع في احدى الجرائد بتصريح اسم احد الذوات او بطريق الايماء عنه ثم ارسل من
طرف تلك الذات الجواب الى صاحب الغزة فيدرج جوابه هذا في النسخة الاولى
او الثانية التي ينشرها ويطبع الجواب المعطى بلا اجرة ولا يكون ذلك الجواب زائداً
عن مثلي البند العائد له

المادة التاسعة . الجرائد وباقي الاوراق المرتبة التي تطبع في الممالك الاجنبية
شاملة مواد سياسية وملكية تتعرض الى الدولة العلية وتضاد افكارها ممنوع ادخالها الى
الممالك الشاهانية ونشرها فيها

❦ الفصل الثاني ❦

« مواد جزائية »

المادة العاشرة . كل من يحدث او ينشر جريدة او ورقة مرتبة بدون رخصة
الدولة العلية يعني خلافاً للنظام يؤخذ منه عن كل نسخة او جزء نشر منها عشر
ذهبات بمائة غرش الواحدة جزاء نقدياً وتعتقل الجريدة التي تنشر على هذه الصورة
المادة الحادية عشرة . كل من لا يرسل نسخة ممضاة من جريدته الى مرجعها او ينشر
جريدة بدون امضاء خلافاً لاحكام المادة الرابعة من النظام يؤخذ منه كذلك عشر
ذهبات بمائة غرش الواحدة جزاء نقدياً

المادة الثانية عشرة . صاحب الغزة الذي يمتنع عن نشر ودرج المخررات الرسمية
التي ترسل له من جانب الحكومة بموجب المادة الثامنة يؤخذ منه من ذهبن الى خمسة
وعشرين ذهباً اذا المائة غرش جزاء نقدياً وإذا لم يدرج الجواب الذي يرسل له من
طرف الافراد يؤخذ منه كذلك من ذهبن الى خمسة وعشرين ذهباً جزاء نقدياً
ويحكم عليه ايضاً بالمجازاة والتضييعات التي تترتب من جهة نشر البند الموجب للنشك
على حديثها

المادة الثالثة عشرة . كل من يهزك او يغوي بعض الاشخاص بواسطة احدى
الجرائد على اجراء المجانيات او الجمع الخلة بامنية الدولة العلية الداخلية واستراحة
الممالك المحرومة بحسب الوجه المين في الاصل الثاني من قانون الجزاء المايوني بعد
مشاركاً بالجناية ويستحق هو وصاحب الغزة سوية المجازاة التي تترتب بحق الاشخاص
المرقومين بحسب درجة جنحهم وجنابهم وتعتقل ايضاً تلك الجريدة بمعرفة الحكومة

موتياً أو قطعياً

المادة الرابعة عشرة. كل صاحب غزوة يكتب شيئاً مغايراً للآداب العمومية أو يحاسن الاخلاق المحلية أو يبين بواسطة جريدته واحد الاديان أو المذاهب التجارية يؤخذ منه من ذهب واحد بمائة غرش الى خمسة وعشرين ذهباً ذا المائة غرش جزاء نقدياً أو بحبس من اسبوع واحد لحد ثلاثة شهور

المادة الخامسة عشرة. صاحب الغزوة الذي يستعمل الفاظاً أو عبارات غير لائقة بحق السلطنة السنية أو خاندان شوكة الحضرة السلطانية أو يتعرض لمضادة حكومة الحضرة السلطانية السنية بحبس من سنة شهور الى ثلاث سنوات أو يؤخذ منه من خمسة وعشرين ذهباً الى المائة وخمسين جزاء نقدياً

المادة السادسة عشرة. اذا وجد من يكتب كلاماً يمس وكلاء السلطنة السنية أو رؤساء الممالك المتنازعة فاما ان يحبس من شهر واحد الى سنة واحدة أو يؤخذ منه من خمس ذهبات الى خمسين ذهباً جزاء نقدياً

المادة السابعة عشرة. الذين يستعملون الفاظاً أو تعبيرات تمس اولى الاحكام المحيين للدولة العلية والمتنفذين معها يحبسون من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات أو يؤخذ منهم من خمسة عشر ذهباً الى مائة ذهب جزاء نقدياً

المادة الثامنة عشرة. التعبيرات التي لا تدم عزويات ولا تبين افعالا خصوصية توجب هناك ناموس أو كسر اعتبار احد الذوات أو احدى الهيئات باشهار افعال مخصوصة وإنما تورد بطريق الإهانة والتزيف والشتم فقط يطلق عليها قدح

المادة التاسعة عشرة. عندما يقع ذم أو قدح في مجلس أو محكمة أو هيئة اخرى تشكلت دولياً يحبس المتجاسر على ذلك من خمسة عشر يوماً لحد سنة واحدة أو يؤخذ منه من ذهبين بمائة غرش الواحد الى خمسين ذهباً جزاء نقدياً

المادة العشرون. اذا وقع ذم ضد ماموري الدولة العلية أو خدامها فيحكم اما بالحبس من عشرة ايام الى عشرة شهور واما بالجزاء النقدي من ذهب واحد لحد اربعين ذهباً

المادة الحادية والعشرون. اذا وقع ذم بواسطة الجرائد ضد كبار سفراء الدول الاجنبية أو مرخصيها أو سفرائها المتوسطة أو وكلاء اشغالها (مصلحتكدار) وسائر ماموريها المقيمين عند السلطنة السنية يحبس المتجاسر على ذلك من ثمانية ايام الى ثمانية

شهور أو يؤخذ منه من ذهب واحد لحد ثلاثين ذهباً جزاء نقدياً
المادة الثانية والعشرون . اذا وقع ضم بواسطة الجرائم بحق افراد الاهالي فتجري
المجازاة اما باخذ الجزاء النقدي من خمسين غرساً الى خمسة عشر ذهباً واما بالحبس
من خمسة ايام لحد خمسة شهور

المادة الثالثة والعشرون . عند ما يقع ضم عائد لجرد ذات واحد من ماموري
الدولة العلية او شخص اخر كائناً من كان يجري مجرى مجرم التزام الجزاء المعين بنامه انما
اذا وجد من يندم ما يتعلق بامور مامورية ماموري الدولة والثبات الذين يهركون
بصفة احدى الماموريات تجري محاكمة واذا امكنه ان يثبت المادة التي استدعاه فلا
يلزم ان يجري مجرى نوع من المجازاة واذا كانت وقع قدح بحق ذات ذاك المامور بهذه
المناسبة فيحكم بجزاء ذلك فقط

المادة الرابعة والعشرون . اذا وقع القدح بحق ماموري الدولة العلية والدول
التجبية المبينين في المادة العشرين والحادية والعشرين يجازى التجاسر على ذلك بالحبس
من خمسة ايام الى خمسة شهور ويؤخذ منه من خمسين غرساً الى خمسة عشر ذهباً
جزاء نقدياً

المادة الخامسة والعشرون . اذا وقع قدح في حق افراد الناس بحبس التجاسر على
ذلك من يومين الى شهرين او يؤخذ منه من ثلاثين غرساً لحد خمسة ذهبات جزاء
نقدياً

المادة السادسة والعشرون . اذا كان احد اصحاب الغزوات بطابع حوادث كاذبة
او اوراق وسندات مصنعة تعمداً وقصدًا بنية ردية او يدرج مثل هذه الحوادث
والاوراق نفلاً عن جرائم اخرى بحبس من شهر واحد الى سنة واحدة او يجازى بان
يؤخذ منه من عشرة ذهبات لحد خمسين ذهباً جزاء نقدياً

المادة السابعة والعشرون . اصحاب الغزوات المتهمون بالتمجج المبني في المادة
الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والحادية والعشرين تترك لدى الاقتضاء
المجازاة المعينة بحقهم وتتعطل جرائمهم من جانب الحكومة مدة شهر واحد نهاية ما يكون
المادة الثامنة والعشرون . اصحاب الغزوات يجبرون بان يدرجوا عيّن الحكم
والقرار المعطى من الحاكم ضد جرائمهم في احدى النسخ التي يخرجونها لحد مرور شهر
واحد من تاريخ الاعطاء ويمكن ان يحكم بدرج الحكم والقرار الذي يعطى ضد احدى

الجراند مجرودة واحدة أو عدة جرائد وتؤخذ مصارفة الطائفة من طرف المحكوم عليه.
المادة التاسعة والعشرون . يجوز ان تعطّل معرفة الحكومة اما مؤقتاً واما قطعياً .
المجربة او الاوراق المرتبة التي يترتب عليها الحكم في المحكمة ثلاث مرات بموجب هذا
النظام في ظرف ستين

المادة الثلاثون . ولئن كان يمكن ان تطبع وتشر احدى الجرائد او الاوراق
المرتبة في اثناء مدة حبس صاحبها او مديرها الذي تجوز طبع مسؤوليتها عند ما يكون
محبوساً بداعي قباحت او جنحة او جناية بمعرفة مدير موقت آخر كما كانت سابقاً الا
ان المدير المرقوم يكون خاضعاً الى الشروط والوظائف المدرجة في هذا النظام فاعلم
المادة الحادية والثلاثون . عند ما تقع جنحة جرائدية فلا يبادر للمحاكمة ما لم يستدع
ذلك الذين يعدون ذواتهم متضررين منها اذ عند ما تستعمل فيها النافذ من السلطة
السنية وخاندان شوكة المحضرة السلطانية والحكومة السنية ووكلاء الدولة العلية او
تغابر الآداب العمومية ومحاسن الاخلاق فيحصل التشبث بالدعوى من جانب
الحكومة واذا اُدين احد الاديان والمذاهب الجارية فترى الدعوى لدى الانقضاء من
جانب الحكومة بحسب استدعاء يقع من طرف مأموري الدين او المذهب الذي تعود
مثل هذه المخفارة اليه

المادة الثانية والثلاثون . المحقق الجرائدية اذا مرّ ستة شهور من تاريخ وقوعها ولم
يُدَّعَ بها لا حكومة ولا من طرف افراد الناس فلا يجوز حينئذ استماع دعواها بعد
انقضاء المدة المذكورة

المادة الثالثة والثلاثون . المجازاة التي تجري بلا محاكمة من طرف الحكومة او
يحكم بها في المحكمة بحق ما يقع تكراراً من المجرم والجنايات الجرائدية يمكن ابلاغها الى
ملي الجزاء المعين نهاية ما يكون

المادة الرابعة والثلاثون . عند ما تقع الجنايات والمجرم المبيتة في المادة الخامسة
عشرة والسادسة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين والرابعة والعشرين
تجري التحقيقات اللازمة بقومسيون يتعين مركباً من خمس ذوات في الباب العالي
ويحكم بالجزاء في مجلس الاحكام العدلية بحسب المضبطة التي تنظم وتعطى منه ذلك
اما المجرم والقباحات المعينة في المواد الاخرى فتري ويحكم عليها في محاكم الضبطية
ايضاً

المادة الخامسة والثلاثون . هذا النظام يعتبر دستوراً للعمل اعتباراً من تاريخه
المحرر بادناه في ٢ شعبان سنة ١٢٨١ وفي ١٩ كانون الاول سنة ١٢٨٠
(نقل عن ترجمة الدستور)

﴿ مادة مخصوصة ﴾

وُضعت ذيلاً لنظام المطبوعات وهي واردة في الصحيفة
(٤٤٢) من ثالث مجلدات الدستور

ان الاوراق المطبوعة التي يصدرها اصحاب امتيازات الجرائد المختلفة اللغات
في غير الاوقات المعينة وهي المعبر عنها بعلامة تكون منحصرة في التوجيهات والتبليغات
الرسمية الهجرة والمعلمة والتفريعات الرسمية المتعلقة بالمواد المهمة ومن يجانب ذلك
فينشر مقالات واكاذيب وارجيف بصورة تورث قلق الخواطر تعطّل جريدته من
شهر الى ثلاثة اشهر بحيث لا يرد دخل على باقي الاحصام النظامية المترتبة في حق
الجريدة وصاحب امتيازها وفقاً لاحكام نظام المطبوعات من اجل مندرجات الورقة
المذكورة

سنة ١٠ شعبان سنة ١٢٩٢ وال ٢٩ من اغسطس سنة ١٢٩١

﴿ عدد ١٧ ﴾

﴿ المادة المائة والتاسعة والعشرون من نظام المعارف العمومية ﴾

المكاتب الخصوصية هي المكاتب التي تحدث في بعض المحلات وتنافس من طرف
جمعيات او من جانب اراد او بعض اشخاص سواء كانوا من تبعة الدولة العلية او من
التبعة الاجبية باجرة او بلا اجرة ومصاريف مثل هذه المكاتب ومخصصاتها تدار
وترى اما من طرف موسسها او من جانب الاوقاف المروطة لها . وتأسيس هذا
النوع من المكاتب اذا كان في الخارج تعطى به رخصة رسمية من طرف ادارة معارف
الولاية ووالي الولاية او كان في دار السعادة فمن جانب نظارة المعارف على انه
توجد في ابادي معلمها اوراق شهادات من جانب نظارة المعارف او من ادارة
المعارف المحلية وتصدق من نظارة المعارف او من ادارة المعارف المحلية على جداول
الدروس وكتب التعليم بها كيلا تطالع في هذه المكاتب دروس مغايرة للآداب ولا

للسياسة ومن ثم لا تعطى رخصة لتفتح مكاتب خصوصية ودوائها ما لم تكن هذه المكاتب
شروط موجودة بكاملها وإذا وقعت حركة بخلاف ذلك تمنع وإذا كانت توجد أوراق
شهادات في أيادي المعلمين الذين يعينهم فائحو هذه المكاتب الخصوصية فيلزمهم
ان يصادقوا عليها من ادارة المعارف (نقل عن ترجمة الدستور)

عدد ١٨

المادتان الخامسة والسادسة من قانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة (٥) كل من أنتم من العثمانيين بحماية الاخلال بامنية الدولة العلية
خارج الممالك العثمانية او بتقليد الاختام الرسمية المختصة بالدولة والمسحوكات الراضية
وقراطيس الاسهم العسوية والحوالات والسراكي واي نوع من سندات الخزينة
وحوالات البك التجازر تداولها قانونا وكان اي منهم لم تجر محاكمته في الممالك الاجبية
فيحاكم ويجازى في الممالك العثمانية وفقا لقانون الدولة

المادة (٦) الاحكام المتقدم بيانها في المادة السابقة تشمل ايضا الرعايا
الاجنيين المتهمين بالجنايات المذكورة او بالاشتراك فيها الموقوفين في الممالك العثمانية
او من يمكن استجلاهم واسترجاعهم

عدد ١٩

نظام البارود

« وهو مندرج في الصحيفة (٤٧٧) من ثالث مجلدات الدستور »
المادة (١) ان البارود الاسود والاجزاء النارية المتخذة من النطن المعرعة
« بالديناميت » وفتائل « اللغم » وسائر ضروب الاجزاء النارية المخترعة حتى اليوم
والتي توجد ونصع من الآن وصاعدا قصد استعمالها بدلا من البارود ممنوع عملها
في الممالك المحروسة الشاهانية بمعرفة افراد الناس وممنوع ايضا ادخال ما ذكر الى
المالك السلطانية من المالك الاجنبية بأية صفة ووسيلة كانت او وجه كان. اما ما يلزم

من البارود لأعمال الطرق العاذية والسكك الحديدية والمرافق والمعادن وورم
فرض البحر بالتراب واحتار الآبار وعمل البص «الكس» وقطع الحجارة وللدهس
والصيد وما يتخذ من بارود الصيد والحجر لرمي الهدف بالبنادق ونحوها وذباله اللغم
وما يحتاج اليه الصيادلة وسائر اصحاب الاحتياج في صناعته من ملح البارود فكل
ذلك يباع من قبل الحكومة في محل البارود «البارود خانه» العام المخصص فيه صنع
مثل هذه الادوات والمعدات النارية

المادة (٢) ان الاجزاء التي تناع لدوي الحاجة ما صنع في محل البارود
«البارود خانه» العام اربعة انواع . الاول بارود الصيد . الثاني بارود الحجر .
الثالث بارود فتيلة اللغم وظرفه . الرابع ملح البارود . ومن ذبال «قل» اللغم نوع
وضع عليه ذخيرة يتخذ من خيطان القطن ونوع آخر يوضع عليه ذخيرة من خيطان
القطن ايضاً ولكنه مطلي بالجير «مزفت» ونوع آخر يتخذ من الصمغ المطبوط اللزج
«الغومالستيق» . واما الظرف الذي فيه البارود له وضع حيث يراى اطلاقه فيكون
مطلباً بالرفق

المادة (٣) بارود الصيد يُدخّر في قوارير «علب» من تلك نوع الواحدة
خمسين درهماً او مائة درهم او نصف اقه . وبارود الحجر يوضع في اوعية مثلها من
تلك نوع اقبين او في براميل نوع خمس اقات او عشر اقات او ثلاثين اقه . اما فتيلة
اللغم التي طولها عشرة امتار فتوضع في علبه تلك وكل عشرة من ظروف اللغم تكلف
بورقة واحدة وكل خمسين درهماً او مائة درهم توضع في اناء من زجاج وتناع على هذه
الصورة ملصقاً عليها رقعة مكتوب فيها «صنع بارود خانه الدولة العلية» مع بيان
النوع والمقدار والتمن وفتم بالخاتم المخصوص ويمنع بيعها بالميزان مفرغة من الاماء كما
يمنع بيع ما لا علامة له ولا ختم عليه منها وان كان ضمن علة او برميل او قنبلة ويحظر
البيع في غير الاماكن المعينة له كالمخبرات والحازن والدكاكين كما يحظر ايضاً بشن
زائد على الاسعار المقررة

المادة (٤) يباع الصياد والمسافر ومطلق البندقية ونحوها على الهدف من
بارود الصيد الى قدر اقبين في الكثير وبيع قاطع الاحجار وحافر الآبار والجصاص
«الكلاس» المكنولون في صنعه قدر عشر اقات من بارود الحجر وان وجد من
يطلب شراء مقدار زائد على ذلك كان يطلب ابتاع برميل بارود واحد زينة ثلاثون

أنة لزمه ان يقيم الضمانات والتأمينات القوية الكافية على استثناء وقوع المذووم منه لذي
نظارة الضابطة في الاستانة ولدى الحكومة المحلية خارجاً عنها وان يستأذن أي باخذ
تذكرة رخصة في ذلك يبرزها ويعطيها للبائع وبعد ان يحتفظها عند كسده ووثيقة عليه
بيعه مطلوبه المذكور . وإما ما ينبغي بيعه لشركات المسكك الحديدية والطرق العادية
والمرافق ومعامل المعدن وردم القرض وما ينبغي اعطائه لمثل هذه الشركات زائداً
على قدر برميل واحد بالغاً مفادير كمية من بارود الحبر ثم فتائل اللغم التي يتجاوز
طولها خمسين متراً وظروف اللغم الفائت عددها الخمسين فان كان «أي بيع ذلك»
واقفاً في الاستانة فيتم اعطائه المطلوب رأساً من قبل الطوبخانة العامة اما دفعة
واحدة ولما شيئاً فشيئاً بناء على الاشعار الصادر اليها من نظارة النافعة الجبلية ويؤخذ
التمن . وان كان في الولايات فيعطى الطالب مطالوبه وفقاً لراي الحكومة المحلية
وقرارها ويرسل التمن المحاصل الى الطوبخانة العامة مع دفتر بيان مفردات المبيع من
ذلك ولا يعطى الباعة عمالة المبايعه «بابعة»

المادة (٥) في الاستانة والولايات والالوية تباع اقة بارود الصيد من الطراز
الاول مع وعائها بخمسة وعشرين غرشاً . وتباع اقة بارود الحبر من النوع الثاني مع
علبتها باثني عشر قرشاً . وكل عشرة امتار مغلقة من فتائل اللغم التي ذخيرها من
خيطان القطن المغشاة بالزفت تباع بستة غروش وكل عشرة امتار من النوع المطبوط
«اللاسيفي» باثني عشر قرشاً وكل عشرة ظروف من اللغم باثني عشر قرشاً . وتباع
الاقه من ملح البارود في زجاجتها باربعة عشر غرشاً . وكل هذه البوع تكون بمسكوكات
خالصة وبعمالة فضية ما يعرف «بالماليك» حسب الاسعار الاميرية

المادة (٦) بيع البارود في الاستانة منوط بالطوبخانة العامة . اما في الولايات
والالوية فيبيعه المتقاعدون من ضباط الجند الواصلين في السلك العسكري الى رتبة
قول آغاسي ان ارادوا وكانوا قادرين على ذلك وان لم يكن منهم من يريد بيع البارود او
يقدر عليه فينولاه من مختارهم الحكومة المحلية من تابعي الدولة العلوية على شرط ان يكونوا
ثقافتاً امناً وان يقبلوا بكفالة قوية كافية انهم لا يبيعون شيئاً زائداً على القدر النظامي
ما لم يؤذن لهم فيه رسمياً على ما مر في المادة الرابعة وانهم لا يبيعون من يساه فيهم
الظن ولا يتجاوزون في بيعهم الاسعار المقررة المحققة ولا يبيعون باروداً ولا فتائل
لغم ولا ملح بارود مما ليس للحكومة «الميري» ولا يضعون في مخازنهم ودكاكينهم باروداً

زائداً على القدر الذي يسوغ لم يبعه في اليوم الواحد باعتبار النافذ المطلوب في الهلة والبلدة ولا يدخلون في ذمتهم بارة واحدة من اثمان ما يبيعونه من البارود والفتائل وملح البارود والحاصل ان جميع اعمالهم وحركاتهم تكون مطابقة لهذا النظام وينبغي ان يكونوا ممن يحسنون القراءة والكتابة في اللغة التركية ما امكن

المادة (٧) ان البارود والفتائل وملح البارود التي ينبغي بيعها بدار السعادة انما تباع في اماكن مخصوصة تعينها وتعلن اسماءها الطوبخانة العامة وما ينبغي بيعه من ذلك في الولايات والالوية انما يباع في المواضع التي تعينها وتعلن اسماءها الحكومة الهلية. وان المرسل ما ذكر الى الولايات والالوية يوضع في مدخر العدد الحربية «الطوبخانة» ان وجد هناك قلاع ولا في المواضع المأمونة بحيث يكون اسر حفظ ذلك راجعاً الى الحكومة

المادة (٨) في شهر اذار «مارث» من كل سنة ينبغي لكل ولاية ان تنظم دفترًا تبين فيه ما يلزمها ويلزم الالوية التابعة لها من بارود الصيد والحجر. اما ما يلزمها من القتل وملح البارود فيكون بحسب التقمين والتعيين قياساً على نظائر ذلك في السنين السالفة ونظراً الى ما يراد عملة في السنة الداخلة من المنشآت ويقدم «اي الدفتر المذكور» الى ادارة الطوبخانة العامة راساً حاوياً تفصيل ذلك وبيان فتيحت الى الولاية بالقدر المطلوب من البارود وتقيده ديناً عليها

المادة (٩) حيث ان البارود وباقي الاجزاء النارية المرسلة الى الولايات تكتب عليها كدين فينبغي ارسال المقدار اللازم منها الى مركز كل ولاية راساً ومن ثم يوزع في ملحقاتها ولكن رغبة في تسهيل النقل والانتفاع باجرته اخيراً ان يكون ما تطالبه الالوية التي على ساحل البحر او على طريق مركز الولاية مرسلاً اليها راساً وسند الوصول يبعث به الى مركز الولاية فيرسل هو بياناً شاملاً لجميع المقدار المرسل اليه

المادة (١٠) ان اجرة نقل القدر اللازم من البارود والفتائل وملح البارود الى مركز الولاية ومنه الى الالوية الملتحقة والمباشرة تؤدى من جانب الطوبخانة العامة اما اجرة ما يباع من ذلك كله في الولاية ليستعمل في الاقضية فعلى من يستعمله

المادة (١١) على الباعة في الالوية ان يوردوا الى صناديق مال الولاية في ختام كل شهر رومي «مارثي» اثمان المبيع من البارود والفتائل وملح البارود مع دفتر يتضمن بيان النوع والمقدار والسنة المرصدها ارسال الكمية. وينبغي لصناديق

المال ايضاً ان تورد رأساً ما تقبضه نقداً او على سبيل الحوالة مع دفتر بيان المردات المتعلق بالمقبوض الى الطوبخانة العامة. اما حاصل الاثمان في الاولوية الواقعة على ساحل البحر بقرب الاستانة فيرسل منها رأساً ويخبر مركز الولاية عن ارساله

المادة (١٢) لما كان لا بد ان يكون في الولايات باعة للبارود تحت سيطرة ونظارة الحكومة المحلية تعيين عليها ان تبحث على وجه الاستقصاء الدائم عن حركات البائعين سرّاً وجهراً وان تجري التحقيقات المكانية على التفتيش والبرميل والتقنية والعلامة والاختام الموضوعة عليها ثبوتاً لضروب التفتيش او اللبس والفساد واظهاراً لما يكون من غير ما للطوبخانة العامة وصنعها وإطلافاً على المبيع من البارود والاجزاء النارية باثمان زائدة على اسعارها المقررة واستفراء للبائع الذي ادخل في ذمته نقوداً من اثمانها ولما يتولى بيع البارود ونحوه من سائر المواد النارية خلواً من رخصة وبدون ان يكون لديه ورقة انتخاب ثم تحويل «اي الحكومة المحلية» هذه التحقيقات الى المحكمة النظامية مرجعها وان تجري مجازاة من ثبت عليه فعل من الافعال المار ذكرها وفقاً لاحكام قانون الجزاء المهابوني وان تستوفي الديون الثابتة ايضاً من دخلت في ذمته او من كفيه بلا ابطاء

المادة (١٣) اذا وجد اناس يريدون ان يبيعوا البارود في غير اماكن بيعه المعينة بمرهم ان يراجعوا الحكومة المحلية ثم متى ثبت بمعرفة الشرطة «الضابطة» اتمّ الثبوت ان المكان المراد اتخاذه لذلك قد اقتضت الحاجة حقيقة ولا خوف هناك ولا خطر ولا محذور فينتهي بيان الكيفية الى الطوبخانة العامة فتصدر الرخصة الرسمية لطالبيها توفيقاً للقاعدة المربعة في هذا الشأن

المادة (١٤) لباعة البارود والاجزاء النارية ان باخذوا على كل اقة يبيعونها من بارود الصبر اربعة غروش وعلى كل اقة من بارود الحجر غرشاً ونصف غرش وعلى كل عشرة امتار من قنبل اللغم وعلى كل عشرة من ظروف اللغم وعلى كل اقة واحدة من ملح البارود قرشاً واحداً وذلك يعطونه جعلاً على البيع «اجرة بيع» بشرط ان يؤدوا هم كراء المخازن والركاكين التي يستاجرونها لبيع البارود والاجزاء النارية ويجب ان يعلقوا على ابواب دكاكينهم لوحة يكتب فيها بالخط العربي الجلي هذه الكلمة «مخولات البارود خانة العامة»

المادة (١٥) ان ما يملك من البارود والقنبل والظرف وملح البارود في اي مكان

من المالك السلطانية غير الاماكن المعدة المعينة لبيع ما ذكر سواء كان امساك المبيع في حال بيعه او في حال ادخاله الى المالك المحروسة الشاهانية منقولا من الديار الاجنبية خفية او جهرا او عند نقله من موضع الى آخر داخل المالك السلطانية او في اثناء عمله كل ذلك يضبط بلا بدل يقتضى هذا النظام ويؤخذ ضمه اي مثلا ثمنه جزاء نقديا . وينبغي البحث عن معامل صانعي البارود ونحوه مما تقدم ذكره ونكس وبضبط جميع ما فيها من الآلات والادوات ويجرى ناديب صاحب المعمل والعملة فيه وفقا لاحكام ذيل المادة (١٦٦) من قانون الجزاء الهايوني

المادة (١٦٦) ان البارود وانواع القنبل والاجزاء النارية المعبر عنها «بالديناميت» وملح البارود الخام «وهو الشيء قبل ان تهذب الصناعة» الخالص وسائر ضروب المواد النارية التجارية المصادرة بها عينا يؤخذ عليها جزاء نقدي مقدار مثلي اسعارها الاميرية

المادة (١٧) اذا فر من يلزمه اداء الجزاء النقدي مضاعفا يباع ما يمكن بيعه من اثباته بمعرفة الحكومة السنية ويستوفي الجزاء النقدي من اثمانه المحاصلة وما زاد يحتفظ ليرد على صاحبه متى وجد . وان لم يفر ثمن المال المبيع بالجزاء النقدي فيسقط من اصله بقدر المحاصل ويستوفي باقيه من الشخص الفار عند ادراكه . اما من يهربون تخلصا من اداء الجزاء النقدي ولا شيء لم مطلقا فتجبت عنهم الضاطعة المحلية وتعلمهم متعقبة اياهم تعقبا مستمرا حتى اذا ادركتهم وقبضت عليهم استوفي منهم الجزاء النقدي وان لم يوجد عندهم حينئذ «اي حين امساكهم» لا نقد ولا غير نقد يحبسون في نظير كل خمسة وعشرين قرشا من الجزاء النقدي يوما واحدا ومهما يكن فلا ينبغي ان تتجاوز مدة حبسهم ستة اشهر ويجب ان يكون الدل والجزاء النقدي المتقاضى من المسكوكات الخالصة او المغشوشة بحسب اسعارها الاميرية

المادة (١٨) ان بائع البارود والاجزاء النارية ومهربها وصانعيها المقضي عليه بالجزاء النقدي وبالمصادرة على الممسك المضبوط منه من ذلك حال هريبه وصنعه انا جسر بعدئذ على تهريب ما ذكر او على بيع المهرب منه او عمل شيء منه مكررا الجرم يجزى بثلاث جزائيه السابق وكلما كرر الفعل تكرر مجازاته مزيدا فيها مثل الاصل كل مرة

المادة (١٩) كل من يخبر عن مكان يصنع فيه او يباع او يهرب البارود

رسائر انواع الاجزاء النارية سواء كانت من صاع اجني او محلي بوهب له خمسة في
المائة من قيمة المضبوط الماخوذ منها بموجب المادة السادسة ويعطى عشرة في المائة
من الجراء النقدي المستوفي من ثمن اشياء الناعل النار ان كان له ما بقي بقدر الجراء
النقدي الواجب استيفاؤه منه والا «اي ان لم يكن عبده ما يكفي اداء الجراء
النقدي» فيعطى الخبر من الجعل «الاخبارية» بنسبة القدر المقبوض وما بقي يعطاه
حين يدرك ويمسك صاحب البارود وصانعه وتحصل منه ثمة الجراء النقدي او حين
يجزى بالحبس بدلاً منها. ولا يجب اعطاء باقي الجعل «الاخبارية» للخبر الاول
عن البارود وسائر الاجزاء النارية بل يجوز اعطاؤه لمن يخبر اخيراً عن صاحب
البارود وعامله وعن اشياءه وموحداته وان طلب «اي صاحب البارود وصانعه» فلم
يوجد ولم يوجد له ما بقي بالجراء النقدي وتعذرت مجازاته نقداً وحسباً فيعطى الخبرون
خمس في المائة جعلاً من قيمة البارود والاجزاء النارية المضبوطة. اما قسطهم من
الجراء النقدي لاجل اخبارهم فيعطونه حين يدرك فيمسك الناعل او تضبط اشياءه
المادة (٢) ان البارود والاجزاء النارية التجاري ضبطها والمصادرة بها
عينا لا تباع حيث ضبطت ولا تترك على حالها ولكن يرسل البارود الى اقرب محل
اليه الملح البارود من دار السعادة قصد ان يؤخذ منه الملح المذكور وان لم يكن له ثمة
محل فيرسل الى دار السعادة نفسها. اما بارود القطن «الديناميت» وقيل «اللقم»
وملح البارود فكلها لا ترسل الى اي موضع كان وإنما يعبت بها الى الاستانة رأساً.
وحيث ان قيمة الملح المستخرج من البارود العادي لا تعادل في الغالب نفقات نقله
فجعل «اخبارية» الجراء النقدي الذي لا يمكن استيفاؤه عن البارود والاجزاء
النارية التجاري ضبطها والمصادرة بها فيعطى للخبر من جانب الطوابع العامة كما
ان كل الجراء النقدي الماخوذ من اصحاب البارود والاجزاء النارية وبدل البارود
والاجراء المذكورة التجاري ضبطها والمصادرة بها عينا في المالك السلطانية هي
عائدة الى الطوابع العامة. ثم ان هذه الاشياء المذكورة لا ينبغي ان تسلم الى غير
معامل ملح البارود التي هي بادارة الطوابع العامة اما نفقات تسليمها الى المعامل
المذكورة فتعطى من جانب الطوابع العامة وفي آخر السنة ترى محاسبة هذه
النفقات والجعل «الاخباريات» على حدة وما بفضل من اثمان البارود والاجزاء
النارية التجاري ضبطها ومن الجراء النقدي يترك للخزينة الجبلية

المادة (٢١) ان ائمان ما يباع من بارود الصبد والمجر واجزاء القنيل وملح البارود البسيطة والمركبة مع نفقات عملها ونقلها الى الولايات والالوية لا تكون بالضرورة على وتيرة واحدة في كل سنة ولذلك ينبغي في ختام العام ان تجري محاسبة ما ذكره بعد ان يسقط من ائمانها الحاصلة من الاجزاء والالوية المعدة لها واجرة نقلها الى الولايات والالوية ونفقة طريق مأموري نقلها وبالجمل سائر مصاريفها الحقيقية يعتبر الباقي ربحاً ويترك لخزينة المالية الجبلية ويعطى به علم وخبر لمعاسبة واردات الخزينة المشار اليها من حاسب الطوبخانة العامة بناء على ان يحسب من تخصيصاتها

المادة (٢٢) ان مندرجات احكام هذا النظام تكون جارية ومرعية في حق تبعة الدولة العلية وتابعي الدول الاجنبية بلا استثناء

المادة (٢٣) ان احكام النظام المشور بتاريخ غرة شعبان سنة ١٢٨٧ والمواد النظامية المضافة اليه ذيلًا بتاريخ ٢٧ من صفر سنة ١٢٨٨ المتعلقة بمنع ادخال البارود الاجنبي الى ممالك الدولة العلية ومنع عمل البارود بمعرفة آحاد الناس داخل الممالك الشاهانية وبالبارود المصنوع في محل البارود «البارود خاصة» العامر ومنفرطاته ما يباع لمن يحتاجون اليه كل ذلك هو منسوخ وملقى على الاطلاق اعتباراً من تاريخ نشر هذا النظام الجديد

المادة (٢٤) يجوز الحاق علاوات وذبول بالمواد التي لا توجد مسطرة في هذا النظام بداعي طرؤ تبدل المعاملات والاجراءات عليه

في ٨ محرم سنة ١٢٩٣ وال ٢٢ من كانون الثاني سنة ١٢٩١

المادة النظامية المنضمة ذيلًا لنظام البارود المؤرخ في ال ٢١ من كانون الاول سنة ١٣٩١ (*)

ان البارود الذي يمسك عند ادخاله من الديار الاجنبية الى ممالك الدولة العلية او عند نقله خفية من موضع الى آخر داخل الممالك السلطانية او انه بعد ادخاله واستهلاكه استخبر عنه وثبت بالمحاكمة مقداره وكيفية دخوله فان كان باقياً

(*) ان هذه المادة النظامية لم تذكر في الاصل ولكنها نقلتها عن الصفحة (١٢٩) من رابع ذبول الدستور ولا شك انها بمثابة ذيل للنظام المذكور هناك وان وجد بعض اختلاف بين تاريخه الاصلي وتاريخه في صدر هذه المادة كما رايت

يُضبط بموجب هذا النظام بلا بدل ولا أي ان كان قد استهلك فيستوفي ثمنه حسب
السعر الاموري ويُقرَّم المحكوم عليه بثلي قيمته جزاءً نقدياً
في الـ ١٠ من ذي القعدة سنة ١٣٠١ والـ ٢٠ من اغسطس سنة ١٣٠٠

عدد ٢٠

التدكرة السابعة المؤرخة في ٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٨ تحت غرو (٥٦٠)
المتضمنة كيفية المعاملة المتقضى اجراءؤها في حق من يلقى
ادوات نارية على اية نوع من الابنية ولم يتمكن من
ايقاع الحريق فعلاً

ان مضبطة ديوان التمييز الملقى المرسله بموجب تدكرة من مقام نظارتكم المجللة
متضمنة الاستيضاح عن وجه المجازاة اللازم ترتيبها في حق من يلقى ادوات نارية على
المحال الصالحة للسكنى ولم يستدع ايقاع الحريق فعلاً اذ ان القانون لم يصر نصاً صريحاً
على جزاء مثل هذا الفعل قد أُحيلت الى مجلس شورى الدولة ثم الى ديوان الاحكام العدلية
فورد مذكرة من دائرة المحاكمات الجزائية في الديوان المذكور بتاريخ ١٧ كانون الاول
سنة ١٢٨٧ ونومرو (٦٩٦) ماأما انه في الواقع ليس في قانون الجزاء الهامبوني مجازاة عمومية
مرتبة على الجرائم التي لم تظهر نتائجها فعلاً وما زال يدار الى تدقيق النظر في هذه
المسألة لدى اللجنة «القومسيون» المشكلة للبحث والمذاكرة في التعديلات المقترضة
قانوناً ولذا يجب اجراء المعاملة توفيقاً للاصول المعمول بها الى ان تكمل وتنشر
التعديلات المؤوبة حيث وجد ان جزاء امثال هؤلاء الاشخاص جارٍ حتى الآن
بمقتضى حكم المادة (١٨) القانونية وما عليه لزم ان تحال الكيفية الى ديوان
الجنابات القائم مقام ديوان التمييز الملقى وأعيدت المضبطة المذكورة لئلا مراداً
بذلك صرف العناية الى اجراء المتقضى بالنظر الى ما تقدم بياه

عدد ٢١ *

مضبطة تنوري الدولة المورخة في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٢٠٠

و ٩ مارث سنة ١٢٩٩ الميئة التضمينات الواجب

ان يحكم بها على اهل القرية عند عدم

ظهور تحريقي مخازن التبن

في القرى

ان تذكرة نظارة العدلية الجالية الصادرة بتاريخ ١٥ شهر ربيع الاول سنة ١٢٠٠ ونومرو (١٩) قد أعطيت مع ما ألف في الد ٢١ من الشهر والسنة المذكورين لدائرة الاداخلية فقرئت وتبين ان ما لها هو عبارة عن الاستمذان في اجراء مقتضى حكم الامر السامي المرعي الصادر الى ولاية سلايك سنة ١٢٨٠ والى ولاية الطونة سنة ١٢٨٤ في ان عموم اهل القرية التي تحرق فيها مخازن التبن والحشيش بداعي ما يقع بين اهالي القرى من المازعات حالة كون المتجاسرين على ايقاع الحريق مجهولين بضمون مبلغ الف قرش وذلك بناء على الضرورة التي ابانتها مفتش عدلية ولاية سلايك ولدى مطالعة الامر السامي فهم منه ما ياتي وهو: حيث انه قد اعيد في خطة الرومي احراق ما كان كالنبن والحشيش من الاشياء عند ما ينهض واحد من اهالي القرى لمعاداة غيره ويتعذر ادراك الفاعل وامساكه واجراء محازاته مع التحقيقات والتعقبات المجرأة من قبل الحكومة لما ان الاهل ينهجون اخبار الفاعل وانذاره احترازاً من الحاق الضرر والشر بعضهم ببعض حالة كون كل منهم صاحب مخزن نبن وحشيش وان ترك مثل هذا الفعل بلا جزاء يبعث على تكثير المحوادث وزيادة المخدورات المذكورة ويجلب المضرة على اهل الزراعة ويهائمهم وقياساً على اصول نعيم الدية يكون هذا الضرر عاماً ويمكن بتضمينه منع وقوعه خلا ان هذه الاشياء مساوية للثلاثة قرش او خمسمائة قرش حتى الف قرش واذا أُجري تضمين بدلها على عموم اهل القرية بصيب كل بيت منها ثلاثة او خمسة قروش ومع خفة هذه العقوبة على اهل القرية ينشأ عنها عظيم تاثير منبذ وانه بناء على ما ذكر قد تقرر بموجب ارادة سيادة اتخاذ اصول التضمين المحررة بخصوص جرم احراق مخازن التبن والحشيش في القرى وبما ان الاصول المشروحة هي عبارة عن تدبير مبني على قصد منع تعدد مثل هذه

الافعال في سبيل وقاية الاهل من الخسارة ورؤي ان باجرائها الى الان محسنات
جدة ولم ير من داعٍ بوجب ترك ادامة هذه الاصول فوجد ان من مقتضى المصلحة
ابقاء رعاية اجراء حكم الامر السامي المذكور آنفاً وان من اللازم تعميم هذا التدبير
المانع تجديد نوع هذه الجرائم ولذلك جرى التذاكر في اشعار نظارة العدلية المتعلق
باستمرار اجراء الاصول المذكورة واحالة الكيفية الى نظارة الداخلية الجبلية لتبلغ الى
جميع الولايات والمنصرفات التجارية ادارتها بوجه الاستقلال

❖ عدد ٢٢ ❖

❖ المادة الحادية والاربعون من اصول المحاكمات الجزائية ❖

المادة (٤١) اذا وقع قتل واعدام احد الناس او حدث موته باسباب مجهولة
داعية للاشتباه فالمدعي العمومي يذهب بواحد او اثنين من الاطباء والجراحين الى
مطرح البجثة وهناك ينظم تقريراً كافياً عن حالتها حاوياً بيان اسباب الموت.
والاشخاص الذين ينبغي ان يملأوا في الاحوال المذكورة في هذه المادة والتي قبلها
يخلفون اليمين بحضور المدعي العمومي انهم يبدون تقاريرهم من دون ميل ولا غرض
ويوضحون معلوماتهم بمقتضى سلامة ضمائرهم

❖ عدد ٢٣ ❖

التذكرة السامية المدرجة في الصفحة (٢٩٢) من رابع مجلدات
الدستور متعلقة باستيفاء الدية من تركة القاتل المحكوم
بها عليه شرعاً التجاري اعدامه قانوناً

بناءً على التذكرة الواردة من محكمة التمييز دائرتها الجزائية التابعة نظارة العدلية
منضمة ان المعاملة التجارية حتى الآن بخصوص تأدية الدية العائنة الى ورثة القتلى
المحكوم بها شرعاً على فاناليهم الواجب اعدامهم قانوناً يجب ربطها وتوثيقها بقاعدة
صحيحة عمومية المجرى قد استوضح بموجب تذكرة من جانب المشيخة الجبلية عن المعاملات
الشرعية المتقضاة في هذا الباب فورد الجواب ومعه مذكرة من جانب مقام الفتوى

معناها ان من مقتضى الشرع الشريف استيفاء دية القتل من تركة القاتل الوافية
الذي توفي قبل استيفائها منه محكوماً عليه كما انه يلزم استيفاء الدية المحكوم بها من
تركة القاتل الجاري اعداءه قانوناً وان لم تفسد بها تركته فلا ينبغي ان يؤدي شيء من
بيت المال اذ لم يبق محل للاستيفاء من غير التركة . ومن اجل ذلك جرى التذاكر
والتبصر في شورى الدولة فصدر القرار بان القاتلين الذين لم يحكم بقصاصهم شرعاً
وانما قضى عليهم باداء الدية فمثل هؤلاء اذا قضى باعدامهم قانوناً وليس لهم متروكات
اصلاً فلا ينبغي ان تؤدي عنهم الخزينة الجليلة بارة واحدة من الدية المحكوم بها عليهم
ولكن ان كان لهم تركات فتدفع الخزينة على قدر ما يتحقق منها « اي من التركة »
بناء على انها تسترد ما اذت من التركة وعلى هذا المنوال يكون اتخاذ الاصول من
الآن وصاعداً ولدى الاستئذان صدرت الارادة السنية في هذا الشأن وبلغت آتتفقه
الى النظارة المشار اليها وإلى جميع الولايات

في ١٥ اغسطس سنة ١٢٩٢

عدد ٢٤

التذكرة السامية المثبتة في الصحيفة (٢٧٢) من رابع مجلدات
الدستور متعلقة باعتبار بدء الليل من الساعة الاولى
بعد غروب الشمس

جاء في تذكرتكم البهية المؤرخة في الـ ٢٨ من شوال سنة ١٢٨٩ ما يشير الى
الفقرة الواردة في المادة (٢٢٢) من قانون الجزاء الهايوتي المتضمنة بقيد كون الوقت
ليلاً اذ هو من جملة الاحوال التي تستلزم جزاء الحبس ثلاث سنين بمقتضى المادة
المذكورة وانه اختلف فيها « اي في الفقرة القانونية » هل هي شاملة للصوص الذين
يدخلون محلاً ما بين الغروب والعشاء او لا وانكم لذلك تستوضحون الكيفية وحين
طلعت مذكرتكم البهية في دائمة المحاكمات الجزائية افادت ان هذه المسألة نظائر
متعددة في مواد قانون الجزاء الهايوتي ومن ثم قررت « اي دائمة المحاكمات » ان يفيد
سعادتكم ان قد اتخذت الاصول باعتبار الوقت ليلاً من الساعة الاولى بعد الغروب
في ٦ شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ والـ ٢٠ من مايس سنة ١٢٨٩

﴿ عدد ٢٥ ﴾

نظام الصيدلة البلدية وهو مندرج في ثاني مجلدات الدستور

﴿ الفصل السابع ﴾

« في مجازاة الصيادلة »

البند الحادي والأربعون. اجراء صناعة الصيدلة بغير رخصة يستلزم قفل وإعطاء جراح نقدي من عشرة مجدييات الى خمسين ذهباً مجدياً

البند الثاني والأربعون. الصيادلة المادونون باجراء الصاعه عدد ما تظهر منهم حركات تخالف هذه المظامات يجازون بان تضبط منهم بالكلية الاشياء المغايرة للاحكام المظامية وبان يوخذ منهم من ذهب واحد مجديي لحد خمسين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً وتقل دكاكينهم بحيث لا يكون ذلك أكثر من ثلاثة شهور وباسترداد اوراق الرخصة الموحودة بايديهم بحيث لا يتجاوز ذلك ستين وباخذ اوراق الرخصة الموحودة بايديهم بالكلية

البند الثالث والأربعون. المتهمون باحوال تؤدي الى الاضرار والخسائر يجبرون على ايفاء التضمينات التي تقتضي توفيقاً الى قانون المملكة ونظامها عدا ما يجري بينهم من التاديبات المحررة ايضاً

البند الرابع والأربعون. تعين درجة انواع هذه المجازاة اللازم اجراؤها بحق كل مادة محول الى راي المجلس والمجلس المذكور يلزمه ان ياخذ بظن مطالعاته اهمية الحركة التي تظهر مخالفة للنظام وهل هي مكررة ام لا وحاصل الامر ينبغي ان يتدرج جميع الاسباب الخفيفة والمشددة في هذا الخصوص ايضاً

البند الخامس والأربعون. كل نوع من الحركات المخالفة للنظام فيما يخص اجراء صناعة الصيدلة يعود الى مجلس الطب الشاهاني والمجلس المذكور بتشكيل كديوان ومحاكم المصلحة ويرتب الجزاء عند ما يقتضي

البند السادس والأربعون. جماعة الصيادلة تنتخب ثلاثة اعضاء في كل سنة يوجدون في المداكرات التي تقع في مجلس الطب بما يخص باجراء صناعة الصيدلة والاعضاء الموما اليهم يجددون في كل سنة

❖ الفصل الثامن ❖

« تكملة النظام »

البند السابع والاربعون . المازعات التي تظهر من جهة اجراء صاعه الصبداء
ومن جهة اثمان الادوية ترى وتجرى محاكمتها في مجلس الطب

البند الثامن والاربعون . قد فحفت وانضمت جميع المنظمات السابقة المغايرة
لاحكام هذا النظام .

البند التاسع والاربعون . تجرى النظارة والدقة على احراء هذا النظام من طرف
مكتب الطب وهذا النظام يكون على حاله هذه مربي الاجراء في دار السعادة
وتتابعها فقط
سنة ٢٢ رجب سنة ١٢٧٧

(نقل عن ترجمة الدستور)

❖ عدد ٢٦ ❖

نظام اجراء الطب البلدي في الممالك المحروسة الشاهانية

(وهو مثبت في الصحيفة (٨١٤) من ثاني مجلدات الدستور)

المادة الاولى . الشخص الذي لا تكون به ورقة اجازة من مكتب الطب الشاهاني
او من المكاتب الطبية في الديار الاجنبية لا يمكن له ان يجري فن الطبابة ولا شعبة من
شعباته

المادة الثانية . الشخص الذي لا تكون معه ورقة اجازة في فن الطب او في فن
الجراحة لا يمكنه ان ياخذ عنوان دوقفور

المادة الثالثة . الدوقتورية الذين يحضرون بعد نشر هذا النظام واعلانه من
البلاد الاجنبية يحضرون اولاً الدبلومات الموجودة في ايادهم ويقيدونها في مكتب
الطب الشاهاني لكيما يوثقوا باجراء الطبابة في الممالك المحروسة الشاهانية انما لا تقيد
ما لم يبرزوا ايضاً باساورطامهم مصادقاً عليها ومضاه من قنجلاريات الدول التي هم
خاضعون لها الكائنة في دار السعادة . ثانياً يتمتعون بحزباً بعض مسائل يسألون عنها في
فن الطب واذا ثبتت قابليتهم بعد اجراء هذه المعاملات بوخذ منهم في الدابة خمسية
غرش ثم بعد ذلك تعطى لهم اوراق الرخصة

المادة الرابعة . جميع الدوقتورية الاطباء والجراحين الذين يحضرون صناعتهم في دار السعادة قبل سر هذا النظام واعلانهم يحضرون اوراق اجازاتهم ويقدونها في مكتب الطب الشاهاني

المادة الخامسة . جميع الدوقتورية الذين هم دوقتورية في فن الطب او في صناعة الجراحة ويحضرون الطبابة او يشتغلون بصناعة الجراحة في الخارج يصادقون على صورة الاجازات الموجودة في ايديهم من مجلس الایالة الكبير اذا كانوا من تبعة الدولة العلية او من التجاريات التي بنفسون اليها اذا كانوا اجانب ويرسلونها الى نظارة مكتب الطب الشاهاني بمعرفة الوالي

المادة السادسة . الدوقتور في فن الطب او في صناعة الجراحة لا يمكن ان يعطي علاجاً وانما يمكنه ذلك في الحالات التي لا توجد بها دواكين صيادلة مفتوحة رسماً

المادة السابعة . القوالم اللواني حصلن من القبالة في البلاد الاجنبية اذا كن يحضرن الفن المذكور في المالك المحرومة فينطاقن على المادة الثالثة انما يعطين مائة غرش فقط لاجل ورقة الرخصة والنساء اللواني يحضرن منهن القبالة في الخارج يحضرن على توفيق حركاتهن للنظام المين في المادة الخامسة ايضاً

المادة الثامنة . النساء القوالم ممنوعات عن ان يستعملن الملزمات او آلة اخرى من آلات القوالم وعن تدوير الطفل في رحم الأم وعن ترتيب واستعمال الادوية القوية النائية كالجودار ذي المنخس المعروف بالزوان

❦ الفصل الثاني ❦

❦ مواد موقنة ❦

المادة التاسعة . يؤذن باجراء الطبابة اولاً للأشخاص الذين يقبلون في مكتب الشاهاني اوفسبه دوسانته . ثانياً للذين يعطون تذكرة رخصة من احد الذوات العلية كالمول سافا روساء الطب الساطاني او نظار مكتب الطب . ثالثاً للأشخاص الذين استخدموا من مكتب الطب الشاهاني بامورية المعالجة في بيوت الشفا او في الخارج بعد ان يقدوا اوراق الرخصة الموجودة بايديهم في مكتب الطب الشاهاني (شرح) اوفسبه دوسانته هو الذي ما يمكنه ان يصل الى درجة الدوقتورية بل يقدر ان يطبب في الدرجة الثانية ويؤذن بخدمة الصحة

المادة العاشرة . الاطباء والجراحون الموجودون في هذه المراتب الثلاث لا يمكنهم

ان يجرى عمليات الجراحة الكبرى

المادة الحادية عشرة . الذين يعطون اوراق رخصة من مقام النظارة ليجروا شحنة من الجراحة الصغرى او الذين استندمول بامورية الجراحة في المعسكرات الهايونية يكونون ماذونين باجراء الجراحة الصغرى انما يحضرون الى مكتب الطب الشاهاني ويتفقدون مع اخرى ايضا

❖ الفصل الثالث ❖

❖ مواد جزائية ❖

المادة الثانية عشرة . الذي يتحرك بحركة تخالف المادة الاولى والمادة الثانية أيا كان من تنعة الدولة العلية او التابعة الاجسية يجازى بان يؤخذ منه من ذهبن مجيديين الى سبعة ذهبات مجيديات جزاء نقدياً واذا وقع منه ذلك تكراراً يكون الجزاء النقدي الذي يعطيه مضاعفاً وعدا ذلك بحس من شهرين لحد ستة شهور ايضا

المادة الثالثة عشرة . الذين يتحركون خلافاً للمادة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة يجازون بان يؤخذ منهم من ذهب واحد مجيدي الى خمسة ذهبات مجيديات جزاء نقدياً

المادة الرابعة عشرة . الذين لا يوافقون الحركة لحكم المادة الثامنة والعاشرة والحادية عشرة يؤخذ منهم من ثلاثة ذهبات مجيديات لحد سبعة ذهبات مجيديات جزاء نقدياً

في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٧٨ (نقل عن ترجمة الدستور)

❖ عدد ٢٧ ❖

الامر السامي المؤرخ في . . هفر سنة ١٢٧٦ تحت نومرو (٧١)

المتضمن صورة المعاملة المقتضى اجراؤها في حق من

يكسبون الرجال والنساء حال اجتماعهم

قد سبق لكم ما بيان المعاملة التأديبية الواجب اجراؤها على من يكسبون الناس « اي يفتخمون عليهم فجأة » في حال اجتماعهم رجالاً ونساءً وكان ذلك بصورة موجزة . ثم بناء على ما روي من لزوم التفصيل في هذا الشأن يودر الى ايضاح الامور

المتخذة مادة مخصوصة من جملة نظمات الضابطة لا بمثابة ذيل لقانون الجزاء الهايواني
 ينبغي اجراؤها تمامًا بحيث يعود البيان السابق متروكًا وهي: انه لم يكن بد من
 تعزير «تأديب» من يكسبون الناس ذكورًا وإناثًا . ولا جرم ان فعل الكبس
 المذكور يستحق التأديب والمقابلة حيث كان وكيف كان على انه من المعلوم ان
 درجات الجرائم تتفاوت بحسب اختلاف كيفية وقوع الجرم والشخص والمكان وبما ان
 اكثر هذه الحوادث تقع على ضروب مختلفة اي منها ما يقع حيث يُظن سوءومتها ما
 يقع في البيوت واماكن سكنى اهل العرض الخالية عن الريبة ومنها ما يقع في بيت
 ومكان آخر تجلب اليه العواهر دون علم صاحبه فكل حال من هذه الاحوال تكون
 اشد من التي قبلها باعتبار جسامه التهمة وقد تعظم التهمة على اختلاف انواعها بداعي
 ما يكون عند وقوعها من المعرة والعار والتهتك والخلعة الخلة بأداب العامة وراحتها
 ولأجل الغضاضة والاذية اللاحقة باموري الضابطة وكلما عظمت البلية تستلزم تشديد
 المجازاة وكلما تكرر تستلزم اشدية الجرائم وعاقب فيلزم تعزير كل ذكر يكبس ويدمر
 «اي يهجم بغير استئذان» على الناس أبان الاجتاع بالحبس من ثمان واربعين ساعة
 الى شهر واحد حسب نوع الشك الحاصلة بمعنى ان تجعل التهم الواقعة مطابقة للاحوال
 المينة تنصلاً . ويلزم تعزير من يرتكب هذه العلة من النساء بنصف الجزاء المعين
 للرجال

اما من يدخل الى احد البيوت في اي صورة كانت ويكبسه على امرأة محصنة مصونة
 العرض فمن حيث انه يصير سبيًا في ثلم حرمة عائلة وهتك عرضها بين الناس وباعثًا
 على خراب بينها او اصابتها بضروب الاذى والبلاء خلا التهمة بفعل المنكر نفسه يعزّر
 بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر او بالنفي من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر حسب انواع
 المضار الناشئة عن عمله . وكذلك من تكون مشاركة له من النساء في هذه التهمة
 فاتها تؤدّب بالحبس مدة ما تعين بناء على استدعاهم ولها مجتبت لا تتجاوز شهرًا
 واحدًا على الاطلاق . واما القاعدة المتعس عليها وضابط النسبة في حوادث الدمور
 والكبس الواقعة خلوا عن الاحوال المشروحة آنفا فتجري على سوال المعاملة السابق
 يابه . وان تخلل اي نوع من انواع الكبس اقدام الكاسبين على ضرب وجرح ماموري
 الضابطة او غيرهم او وقع جنحة او جناية تستوجب مجازاتهم بما هو اشد عقوبات
 الكبس فانونا ففي مثل هذه الاحوال ينبغي الرجوع الى احكام قانون الجزاء الهايواني

وحيث ان هذه المواد قد عُمِّ اعلاها واعلاها في جميع البلاد فقد كتب اليكم هذا
الرقيم المخصوص لتجروا المعاملة وفقاً لهذه القاعدة في جهتكم ايضاً

عدد ٢٨ *

* فصل مخصوص *

« في اماكن التوقيف والحبوس على ما في قانون اصول المحاكمات الجزائية »
المادة (٤٤٨) لا بد لكل محكمة جزائية من مكان توقيف فضلاً عن اماكن
الحبس المعبئة للمجازاة

المادة (٤٤٩) يجب في اماكن التوقيف المذكورة ان تكون منفصلة انفصالاً
تاماً عن اماكن الحبس المعبئة للجزاء

المادة (٤٥٠) على مأموري الحكومة ان يدققوا النظر وبصرفوا الاهتمام في
بأمن وتنظيف اماكن الحبس والتوقيف المذكورة وفي ان تكون بدرجة ليس من شأنها
الاخلال والافساد في صحة الابدان

المادة (٤٥١) حراس اماكن الحبس والتوقيف تعيينهم الحكومة

المادة (٤٥٢) يلزم كلاً من فريق حراس الحبس والتوقيف ان يخذ دفترًا
ولا بد في كل من صفحات دفاتر محل التوقيف ان يضبها رئيس المحكمة المنسوبة في
اليها وفي دفاتر الحبس ان يضبها الوالي او المتصرف او القائمقام

المادة (٤٥٣) المأمورن باجراء امر التوقيف او بالغاء القبض او بتنفيذ
ما حكم به في الاعلام يلزمهم قبل ان يسلموا الشخص الى محل التوقيف او الحبس ان
يتيدوا الامر الذي معهم بدفاتره المخصوصة وينظم سند التسليم والتسلم ايضاً بحضورهم
فيمضونه هم وحراس محل التوقيف والحبس ومولاه يسلمون الهم صورة السند ممضاة
يداً بيد

المادة (٤٥٤) ان حراس اماكن التوقيف والحبوس ليس لهم ان يقبلوا توقيف
او حبس احد ما لم يبرز لهم امر صادر من احدى الحاكم وفقاً لاحكامها او مضبطة
اتهام او اعلام حكم ويقيد كل ذلك بدفاتره المخصوصة وان فعلوا الخلف استحقوا
المجازاة الموضوعة بحق من يجسر على حبس الاشخاص بلا حق

المادة (٤٥٥) كما أنه وجب في دفاتر أماكن التوقيف والسجون ذكر تاريخ توقيف وحبس الموقوفين والمُسجونين هكذا أيضاً عند تخليّة سبيلهم بوضع يوم إطلاقهم .
والأوامر والاعلامات والأحكام الصادرة بذلك تضبط وتقيّد تقييداً دائماً تحسّن به
المقابلة

المادة (٤٥٦) على المستنطقين أن يستندوا الأشخاص الموقوفين لأقل من مرة واحدة في الشهر وكذا رؤساء المحاكم الجزائية فإن عليهم مشاهدتهم لأقل من مرة واحدة في كل ثلاثة أشهر وأما مأمورو الحكومة فيعابون أماكن التوقيف والمحسوس كلما دعت الحاجة إلى ذلك

المادة (٤٥٧) على ناظر الضبطية بالاستانة وعلى الولاة في الولايات أن يجرؤا دقة النظر في أن تكون مأكولات الموقوفين والمحسوسين سالمة كافية وعليهم أيضاً أن يراعوا أمور ضبط أماكن التوقيف والسجون عموماً

أن لرؤساء المحاكم الجزائية والمستنطقين أن يأمرؤا حراس أماكن التوقيف والمحسوس المسجونين إلى محكمتهم باتخاذ كل التدابير اللازمة للتحقيقات والمحاكمة إذا رأى المستنطق أن الحال تقتضي مع أحد الموقوفين من مخالطة غيره فيكتب بذلك أمراً مخصوصاً إلى الحارس وهذا الأمر يقيّد في دفتر السجن . وأمر المبع من الاحتلاط وإن أمكن للمستنطق أن يكرره لا يبرح له أن يتجاوز فيه كل من أكثر من عشرة أيام وعند ما يبع المستنطق أحد الموقوفين من الاحتلاط يلزمه أن يخبر بذلك
المدعي العمومي

المادة (٤٥٨) إذا اجتراً أحد الموقوفين أو المحسوسين على حارس السجن أو على غيره من المأمورين أو على أحد الموقوفين والمحسوسين الآخرين بمعاملات تهديد أو تخيير أو إكراه فبحسب على حدته بموجب أمر مخصوص يصدر بذلك وإذا بدا منه حدة أو شديد معاملة إكراهية فيفرد بالحديد على أن ذلك لا يجل بالمحاكمة الممكن إجراؤها بداعي حركات الواسعة

❖ عدد ٢٩ ❖

تحريرات نظارة العدلية المجلد المورخة في ١٥ كانون الثاني سنة ١٢٩٥ تحت
نومرو (٢٠) المتضمنة بيان المعاملة الواجب اجراؤها في حق من يحسرون
على التفوه بالفاظ كريمة مستهجة لا يجوز التصريح
بها ديناً ولا مذهباً على وجه الاطلاق

قد استنيد من التدكر الواردة من المدي العوي لدى محكمة دار السعادة انه
لم يزل في بعض الحالات انتحاص خائون وطهم يحسرون على البذاء والقذع اي
الطلق باللفظ القبيح وفحش القول والسب والشتم مما هو محظوران ينصح به ويصرح مذهباً
وديانة على صورة مافية للشرع الشريف والرضى العالي التاهاني المنيف فيستظفون
لدى المحاكم النظامية وترسل اوراق استظافهم الى محكمة الجبايات مع قطع النظر عما
ينبغي اتخاذه من الاصول في مثل هذه الاحوال ولذلك ابلغ الى عموم المامورين
الكرام بموجب امر سام تاريخه ٢٤ من رجب سنة ١٢٨٠ ان لا يحروا استظاق
اشمال هؤلاء الطغام والخبثاء اللثام ومحاکمتهم في صورة علنية وانما ينبغي توقيفهم ثم انتهاء
الكيفية سرّاً الى الباب العالي حتى اذا ورد منه الجواب يعاملون بمقتضاه. ثم ان
الاصول وان كانت تقتضي اجراء التحقيقات والمحاکمات المتعلقة بكل نوع من الجناية
والتهمة والحكم بها نظراً الى النتيجة الحاصلة ولكن هذا الفعل الظيع المبحوث عنه لا يقاس
بسواه ولذا لا يكون من المناسب والصواب استظاق المتجاسرين عليه بصورة علنية.
وبناء عليه يلزم ابلاغ المعلومات الى ماموري الملكية ليكونوا على بصيرة من ان
المتجاسرين على فحش اللسان العاصخ بفتح جسمية ينبغي امساكهم وتوقيفهم وبعد ذلك تجرى
عليهم المعاملة توفيقاً لحكم الامر السامي المار بانه

❖ عدد ٣٠ ❖

❖ جزاء ماموري التلغراف على افشاءم الاسرار ❖

(على ما في نظام التلغراف الوارد في ثاني مجلدات الدستور)

المادة السابعة عشرة . يؤخذ من ماموري التلغراف الذين يفشون اسرار مكانة

تلفرافية من ذهب مجيدي واحد الى خمسة وعشرين ذهباً مجيداً جزءاً نقدياً ويجازون
بالحبس من شهر واحد الى سنة واحدة ولا يستخدمون مرة اخرى في خدمة التلغراف
المادة الثامنة عشرة . اذا كان احد ماموري التلغراف لا يفشي الاسرار بنفسه وإنما
يرى لاخر طريقة لتسهيل اسباب افشائها فينظر الى المامور المرفوع بنظر مفشي الاسرار
ويتأديان حينئذ كلاهما سوية

المادة التاسعة عشرة . اذا اراد الذي ياخذ المكتوب او صاحب المكتوب ان
يطلب المحاكمة بموجب قانون الدعاوي مع مامور التلغراف الذي افشى اسراره يضمن بما
وقع له من الضرر والخسائر بسبب افشاء مآل تخريبه فيمكنه ان يدعو ذلك المامور
للمحاكمة

المادة العشرون . ان الذي يعطي رشوة بالوعد او الهدية او بغير صورة لتشويق
احد ماموري التلغراف لافشاء اسرار التلغراف يصير تاديبه مثل الذين يفشون سر
التلغراف

المادة الحادية والعشرون . ان الذي يفترى على الادارة العمومية او احد
المأمورين يتأديب بجزاء المفترى بموجب احكام قانون الجزا الهابوني
(عن ترجمة الدستور)

❖ عدد ٣١ ❖

❖ نظام الاصول المتخذة لمنع سرقة الحيوانات ❖

(وهو وارد في اول مجلدات الدستور)

المادة الاولى . قد أحدث الان نوع من التذاكر لاجل الحيوانات التي تباع
وتشترى سواء كان في الاسواق او في القرى وغيرها من المحلات وحيث قد ارسل
منها لكل محل وقربة بقدر اللزوم فيلزم لكل من اراد ان يبيع حيواناً ان يخبر بمختار
المحلة او القرية ويعلمه عن جنس الحيوان الذي يريد بيعه وعن عمره ولونه وعلاماته
وياخذ من ذلك المختار تذكرة بخمسة لكل حيوان على حدته ثم يعطى بهذا الداعي عشرون
فضة الى المختار اجرة عن كل تذكرة في مقابلة خدمته هذه

المادة الثانية . بما ان هذه التذاكر تكون سنداً لصاحب الحيوان الذي يراد بيعه

بأن ذلك الحيوان هو ماله حقيقة فيكون الرجل الذي يريد اخذ ذلك الحيوان مجبوراً ان يسأل قبل ان يدفع الثمن عن ذلك السند يعني تلك التذكرة وباخذها مع الحيوان سوية وبحفظها ايضاً ثم يبحث في هذه التذاكر كذلك من طرف ملتزم الرسومات عند اخذ البارة الواحدة في كل قرش عن رسم الحيوانات التي تباع في الاسواق ويختم بذيل تاريخها من طرفه

المادة الثالثة . الحيوانات التي تباع بعد الان بدون تذكرة تحسب مسروقة فتتوقف من جانب الحكومة وتجرى عليها التدقيقات اللازمة وتعامل على الوجه الآتي وهو ان الحيوانات التي تباع والتي تخرج الى البيع سواء كان ذلك داخل البلدة او خارجها وما يبعث منها الى الجازر يحصل التفتيش عليه بمعرفة القائميين ومأموري التفتيش والضابطة وملتزمي الرسومات وإذا وجد بينها حيوان بدون تذكرة يؤخذ ويسلم الى الحكومة

المادة الرابعة . عندما يوثق بثل هذه الحيوانات الى الحكومة ولدى التدقيق اذا ظهر صاحبها واثبت انها ماله فتسلم له انما يؤخذ منه خمسة بشالك جزاء نقدياً بموجب قانون الجزاء لكونه لم يسلك سلوكاً موافقاً لهذا التنبيه وكذلك اذا وجد من اشترى حيواناً بدون تذكرة فيلزم ان يخرج عن الحل الذي اخذه منه لكي يجري التدقيق بمعرفة الحكومة على ذلك الحيوان لحينما يثبت في المجلس وإذا تبين انه مال البائع يسلم له وبوخذ مع ذلك من كل من البائع والمشتري خمسة بشالك جزاء نقدياً ولكن اذا تبين ان ذلك الحيوان الذي هو بلا تذكرة مسروق فكما انه يجري بحق سارقه جزاء السرقة المرتب قانوناً يجري كذلك بحق مشتريه جزاء الصّائين لكونه اخذه وهو عارف بانه مسروق لكونه بلا تذكرة

المادة الخامسة . يتوجه كل يوم مأمور من مأموري التفتيش والضابطة واخر من مجلس الدائرة البلدية ايضاً في المحلات التي يوجد بها دائرة بلدية الى الملهات والمقاصب الموجودة في تلك المدينة ويحققان مقدار الحيوانات الموجودة ثم يجمعان تذاكر ما يذبح منها ويسلمانها الى الحكومة والحكومة تشق هذه التذاكر وتحرقها

المادة السادسة . عندما يعطي الخنارون تذكرة في حيوان ما يلزم ان يكون الخنار عارفاً بان ذلك الحيوان هو مال الرجل الذي هو طالب تذكرته وإذا كان لا يعرف ذلك يلزمه ان يحقق عليه ويعدك يعطي التذكرة المطلوبة ثم اذا تبين ان الحيوان الذي

اعطى به الخنار تذكرة ليس هو مال ذلك الرجل بل هو مسروق فيجازى الخنار بجزاء
معاو في السارقين وكذلك اذا طلب الخنارون دراهم ازيد من العشرين فضة
المأذونين باخذها لاجل هذه القضية او ارادوا ان ياخذوا فيكون ذلك مستلزم المجازاة
بجفهم ايضاً (نقل عن ترجمة الدستور)

﴿ عدد ٣٣ ﴾

﴿ نظام طبع الكتب ﴾

« وهو مثبت في ثاني مجلدات الدستور »

المادة الاولى. بما ان قضية المحصر قد ألغيت بالكلية فكل انسان يمكنه ان يطبع
الكتاب الذي يريد

المادة الثانية. يعطى امتياز بشرط قيد الحياة لكل مؤلف ولا يمكن لاحد غيره
ان يطبع الكتاب الذي يكون هو الله في مدة حياته ليكون ذلك نوع مكافاة للمؤلف
وماعثاً لترغيب امثاله

المادة الثالثة. اذا كان المؤلف نفسه لا يقدر ان يطبع كتابه فيمكنه ان يبيع امتياز
في طبع ذلك الكتاب للرجل الذي يرغب فيه بموجب سند مقولة وثمن مناسب
المادة الرابعة. لا بد من معلومات مجلس المعارف ايضاً في كيفية هذه المقولة
والبيع

المادة الخامسة. اذا لزم للدولة ان تطبع ذلك الكتاب يعطى الى مولاه مقدار
الشيء المناسب له ويطبع بمعرفة مجلس المعارف

المادة السادسة. حيث كان ممنوعاً طبع الكتاب الذي يراد طبعة باكثر من
المقدار الذي صارت عليه المقولة فاذا وجد من يتجاسر بخلاف ذلك فيكون محكم
السرقة الاعيادية ويجري بجفوا الجزاء المتقضى قانوناً

﴿ فقرات نظامية ﴾

« مذيلة على نظام طبع الكتب »

اذا طلب مؤلف الكتاب فيعطى له امتياز بان لا يطبع كتابه وينشر من طرف
غيره مدة اربعين سنة اعتباراً من تاريخ طبعه ونشره واذا كان محرراً في مقدمة الكتاب

أو ظهره أو في باقي محلاته هذه العبارة «وهي أن نقله وترجمته إلى باقي اللغات عائدان إلى مؤلفه» فلا يقدر آخر أن ينقله وترجمته إلى لغات أخرى مدة الأربعين سنة المذكورة ما لم يأخذ رخصة بذلك من مؤلفه وإذا توفي المؤلف قبل انقضاء الأربعين سنة المذكورة التي هي مدة الامتياز تنقل المدة الباقية منها إلى ورثته مثل الأموال المتروكة ويقدر المؤلف أو ورثته أن يبيعوا لأخر جزءاً من مدة الامتياز التي بالوها أو كلها وإذا توفي المستري قبل تكميل مدة الامتياز التي أخذها تصرف ورثته كذلك في المدة الباقية

النسخة المترجمة عن الكتاب المترجم تعامل بهذه المعاملة عينها أيضاً وإنما مدة امتيازها تكون عشرين سنة فقط وأصل الكتاب يجوز لكل من أراد أن يترجمه في أي وقت أراد

امتيازات الكتب المؤلفة والمترجمة إذا كانت قد اشترتها الدولة العلية أو تركها المؤلف أو المترجم إلى الدولة لا يمكن للذين يريدون أن يطبعوها ما لم يراجعوا بالامر نظارة المعارف ويعطوا عنها بدلاً مناسباً إلى الخزينة الجبلية ويستحصلوا الرخصة بطبعها ونشرها

الذين يطبعون كتباً من الكتب التي طبعها ونشرها تحت الامتياز بدون رخصة يعاملون بموجب حكم المادة المائتين والحادية والأربعين من قانون الجزاء الهايويني كل مؤلف ومترجم مجبور أيضاً باتباع نظمات المطبوعات في ٨ رجب سنة ١٢٨٩ وفي ٢٠ أغسطس سنة ١٢٨٨ (عن ترجمة الدستور)

❖ عدد ٣٣ ❖

التذكرة السامية المدرجة في الصحيفة (٦٥٤) من رابع مجلدات الدستور ومقتضاها أن الدراهم والنفود المضبوطة في ملعب القمار يكون نصفها للحكومة والنصف الآخر يعطى لمن تضبطها من المأمورين

قد طولعت تذكركم الشريفة الحماوية الاستاذان في اعطاء المأمورين على وجه

المكافاة القود والدرهم التي يتضبطونها من مكان المقامرة مقابل ما يتقونه في هذا
 السيل ويجعلونه للخبرين حسب القاعدة الموضوعة في حق مخبري ادارة التبغ
 «الدخان» وذلك لان المقامرين يعتزلون في اماكن خفية علما بان القمار ممنوع قانونا
 وينصبون هناك عدة رقباء محاققة المباحة ولهذا لا يمكن للمامورين وان اهتموا الى معاهد
 القمار ان يجدوا وسط الملعب دراهم يضبطونها بصورة موافقة للقانون فيذهب معظم
 مساعهم وعنائهم المستمر في استقراء هذا الامر على غير طائل ومن ثم يتعذر منع
 حدوث المحاذير والمضار المتوقعة وضروب المكر والخداع والخبث الناشئة عن عدم
 منع لعب القمار، وانما كانت رعاية اصول الضبط والاهتمام في تكثير وسائل التثبث
 بذلك متوقفة على ان تقيد بالمكافاة السالف ذكرها، واذا حوت «اي التذكرة
 السامية» الى شوري الدولة وجدت المطالعة الموردة موافقة للامر نفسه حفظا لاحكام
 المع القانوني ولان ذلك من مقتضى حسن اجراء الامور الواقعة في شان لعب القمار ونفي
 مظنة وقوع بعض المحذورات والمضرات المتفرقة على هذا العمل ولان التحقيق
 والاستخبار عن معاهد المقامرة يتوقف احيانا على بذل الدراهم ولو كان مامور
 الشرطة «الضابطة» في الوقت الحاضر مدويين بحسب الوظيفة ان لا يتوانوا في
 التفتيش والبحث عن ذلك، وبما عليه قد استنسب من الآن وصاعدا اتخاذ اصول
 اعطاء ماموري البحث والضبط نصف الدراهم التي توجد في الملعب حال المقامرة
 وتضبط بمقتضى القانون على ان يكون النصف الآخر عائدا الى جاسب الحكومة
 «الميري» فينبغي صرف الهبة والعناية في اجراء الايجاب على الوجه المهرر
 في ال ٢٥ من تشرين الثاني سنة ١٢٨٩

عدد ٣٦ *

التذكرة العلية المحررة في ال ٢٢ من شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٨

و ١٠ شباط سنة ١٢٩٨ نعيها لمفادها المتعلق بالياصيب

«البياقو» المراد اتحاده خدمة

للتاسيسات الخيرية

بما على نعيم البيان السابق بموجب قرار مجلس الوكلاء عن ترتيب المجازاة

القانونية لكل من يأتي بحركة تخالفة النهي عن استعمال اليانصيب «البيان» في
 الممالك السلطانية قد استعلم واستوضح من ولاية جزائر البحر الأبيض عما إذا كان النهي
 والمنع المذكور شاملاً لأعمال اليانصيب المتخذة أمانة لتسهيل إدارة المنشآت العامة
 فيها لعموم الناس كالمدارس والمستشفيات وإذ حوّل هذا السؤال إلى شوري الدولة
 جيب بما أفاد أن ذلك ناشئ عن لزوم تقرير المعاملة المقننة اتخذها من جانب
 الحكومة لأجل مشروعات اليانصيب المتعادة مباشرتها في المملكة في مثل هذه الآونة
 (والأصل في مثل هذه المواسم) توخيًا لخدمة تلك المؤسسات الخيرية. ولما كان الحظر
 والنهي القانوني مخصصاً وضعه بأعمال اليانصيب المتخذة لمجرد المقامق لم يكن بد من
 تجويز أعمال اليانصيب المتخذة بين الطوائف لأجل الاحتياجات والمانافع العمومية كما
 كانت سائغة من قبل ووقاية لهذا الأمر الجائر من سوء الاستعمال وحفظاً لحكم
 القانون وجد من المناسب إجراء التدقيقات الأولية على ماهية مشروعات اليانصيب
 المتخذة للمقاصد الخيرية ليعلم هل فيها محذور أو لا وبياناً للرخصة الممنوعة بموجب
 قرار ومعلومات صحيحة. وعليه قد تقرر بالاضبط التي نظمها دائرة التنظيمات وجوب
 تدقيق النظر في الاستدعاءات المتضمنة الاستدعاء في اتخاذ وإجراء اليانصيب
 المصروفة عوائده وفوائده المحاصلة إلى الأمور الخيرية لدى الطوائف وتحقيق الأسباب
 الموجبة بمعرفة نظارة التجارة وإعطاء الرخصة المطلوبة عند ما يرى ذلك مناسباً بحيث
 يستأذن الباب العالي في الأمر أن كان واقعاً في الاستثناء والأى أن كان في الخارج
 فينبغي للولاية أن يتم بيان ماهية الأسباب المؤدعة تلك الاستدعاءات إلى
 النظارة المشار إليها حتى إذا استوضححت الكيفية بنظر في مقتضاها بناء على استنساب
 الباب العالي ولهذا صدر الأمر بموجب التذكرة السامية وأبلغ إلى ولاية جزائر البحر
 الأبيض المار ذكرها على النحو المبين وأنه يلزم العمل بمقتضاه

﴿ عدد ٣٥ ﴾

تدكر العدلية المثبتة في الصفحة (٢٨٢) من رابع مجلدات الدستور

المتعلقة بتطبيق مجرى دعاوى السكك الحديدية

الجزائية على احكام نظامها المخصوص

بما ان من يجسرون على تخريب خط سكة الحديد او تعطيله بان يوضع عليه حجارة ونحوها او يجرؤون على حركات واعمال مماثل ذلك قد عُنيت مجازاتهم اللازم تحديدها واجراؤها بمقتضى النظام الموضوع المورخ في ٨ صفر سنة ١٢٨٤ متعلقاً باصول ضابطة سكك الحديد وقد صدرت الارادة السنية السلطانية برعاية اجراء احكامه فقد كان من مقتضى قرار شورى الدولة انه يجب اجراء جزاء المتحاسرين باتيان حركات واعمال مضرّة بسكك الحديد توفيقاً لمدرجات احكام النظام المذكور (كما سيجي*)

﴿ نظام سكك الحديد في الممالك المحروسة ﴾

(وهو وارد في ثاني مجلدات الدستور)

﴿ الفصل الاول ﴾

« في ما يختص بالتدابير التي تؤمن سكك الحديد ومرورها وعبرها »
المادة الاولى . كل من تجاسر على ان يخرب سكة الحديد او ينفذها عمدًا او ان يضع شيئاً في الطريق ليعيق به مشي العربات او ياتي شيئاً او يجعل شيئاً باية صورة كانت لمنع سير المركبات وحركتها او لاجراجها عن طريقها او لاقطاع الخابرات التلغرافية الجارية فيما بين محطات السكك الحديدية يجبس من سنة الى ثلاث سنوات هذا اذا لم يقع من ذلك ضرر اما اذا وقع تلف نفس من عمله المزبور فيقتل واذا كان جرح فقط فيجازى بالكورك موقتاً

المادة الثانية . اذا جرت هذه الجنايات المحررة في المادة السابقة من طرف جمعية فساد فيجازى رئيس تلك الجمعية او الذي رغبها في ذلك او رتبها بالجزاء على الصورة المذكورة كانه هو الفاعل لهذه الجنايات بذاته وان لم يكن مقصده الاصلى تخريب سكة الحديد

انما اذا لم يكن مقصد الجمعية المذكورة الاصل في تخريب سكة الحديد وكانت الجناية الواقعة موجبة مجازاة ذات الفاعل بالقتل ففي هذه الصورة فقط يجازى الرئيس او المرتكب او المرتب بالكورك الموت بدلاً من القتل

المادة الثالثة . كل من تجاسر على التهديد بواسطة مكتوب مضمي او غير مضمي يبين يوانه اذا لم يهبط جاسب من الدراهم الى احدى المحلات او ان لم يجر له شرط خروا لا فهو مزعم ان يرتكب احدى الجبايلت المحررة في المادة الاولى يجبس من سنة الى ثلاث سنوات اما اذا كانت تهديداته المذكورة لم تحو على امر ما او شرط آخر على الموال المحرر فيجبس من ثلاثة شهور الى ستين ويؤخذ منه من ثلاث ليرات لحد العشر ليرات جزاء نقدياً واذا كانت التهديدات المذكورة حاوية نوعاً من الاوامر او الشروط الا انها وقعت شفاهاً فيجبس التجاسر عليها من خمسة عشر يوماً الى ستة شهور ويؤخذ منه من ليرة واحدة الى ست ليرات جزاء نقدياً

المادة الرابعة . كل من صار سبباً لوقوع فضاء ما في محطات سكة الحديد اما من عدم تحفظه وتدفيقه او من اهماله وتكاسله او لعدم مراعاته القوانين والظلمات وحصلت من هذا الفضاء جراح فيجبس من ثمانية ايام لحد ستة شهور ويؤخذ منه من ذهين الى اثني عشر ذهباً جزاء نقدياً اما اذا توفي شخص او عدة اشخاص من هذا الفضاء فيجبس المسبب من ستة شهور لحد ستين ويؤخذ منه من خمس ذهبات الى عشرين ذهباً جزاء نقدياً

المادة الخامسة . كل ماكه جي او دليل لا يوجد في موقع في اثناء سير مركبات سكة الحديد يتأدب بالحبس من ستة شهور الى ستين ويجري مجتهو حالاً عدا عن ذلك الامر الذي يصدر بطرده من طرف السلطنة السنية

المادة السادسة . اذا كان مدير القومية او دبركتورها او مامور ومستخدم آخر من اي صنف كان يصير سبباً الى وقوع نوع من الاضرار والخسائر ناشئاً اما من الخطا والتكاسل في تشغيل سكة الحديد او من اسباب اُحرف تكون القومية هي المسؤولة عن ذلك لدى الدولة ولدى الاهالي واذا خرجت المركبات عن سكة الحديد او صدم بعضها بعضاً او وقعت حادثة اخرى وحصل من ذلك جراحات يلزم ان القومية تعلم قوميسر سكة الحديد بطريقة سريعة عن هذه الحادثة وما هي وفي اي المحلات وابية الساعات وقعت فاذا لم تنبهة بالكيفية على الوجه المذكور يؤخذ منها عشرون ليرا

جزاء تقديراً عن ذلك بخصوصه فقط

المادة السابعة. كل من يهجم على مأموري طريق الحديد في أثناء اجراء وظائف مأموريتهم او يتجاوز ويقاوم بالضرب فينادب بالمجازاة المصوحة في قانون الجزاء الهايوني للذين يظهرون التصلب امام الدولة

الفصل الثاني

« يختص بحسن محافظة سكك الحديد »

المادة الثامنة. ممنوع منعاً قطعياً اتلاف خنادق سكك الحديد وسدودها وباقي عملياتها الصناعية ووضع التراب او اشياء اخرى في الطريق وتلف الاشياء المختصة بمحطاتها ومركباتها وكسر الآلات والادوات الأخر

المادة التاسعة. ممنوع انشاء ابنية جديدة غير حائط المحافظة داخل مسافة ثلاثة اذرع اقلاماً يكون عن خط سكة الحديد ومسافة هذه الثلاثة اذرع يعتبر عمل حسابها اما من زاوية المحلات العليا التي تجري تسويتها حفراً او من زاوية المحلات السفلى التي تجري تسويتها بواسطة نعتين تراباً في ممر خط سكة الحديد او من الطرف المستقيم خارج خنادق سكة الحديد اما اذا لم يكن هناك شيء من ذلك فمن الخط الذي ينسحب بترك ذراعين للفصل عن حدود قضب طريق الحديد في الخارج يعني يلزم ان تكون المسافة خمسة اذرع اذ ذاك ما بين قضبان خارج سكة الحديد وبين الحل الذي يجاز بناؤه

كما انه جاز بحق البيوت التي تكون بارزة للامام خارجاً عن التسوية النظامية في الازقة الاعتيادية بقضى احكام نظام الابنية الهايوني كذلك وقت ما ترمم الابنية الموجودة اليوم داخل المسافة المحدودة المذكورة تخرج الابنية التي تكون من هذا القليل الى خارج الحدود المذكورة

المادة العاشرة. اصحاب الاملاك المجاورة لا يمكنهم ان يحفروا تراباً في مسافة مساوية في مساحتها لارتفاع التربة الموضوعة عمودياً اعتباراً من قاعدة الشوك في القطع المعمولة بواسطة وضع تراب سمكة مقدار اربع اذرع في مائتي سكة الحديد بدون ان يحصلوا رخصة بذلك أولاً

المادة الحادية عشرة. ممنوع تكويم الحجارة او اشياء أخرى غيرها غير قابلة للاحتراق في المحلات الموجودة داخل مسافة ستة اذرع في جانبي سكة الحديد ما لم تستحصل

الرخصة بذلك أولاً إنما الأشياء المتراكمة في محلات سكة الحديد التي تصلحت بواسطة
الطم تكون مستثناة إذا كانت لا تتجاوز ارتفاع التربة

المادة الثانية عشر . ممنوع منعاً كلياً تكويم التبن والحشيش وباقي الأشياء القابلة
للاحتراق من هذا القبيل في مسافة تبعد عشرين ذراعاً عن سكة الحديد بل يسعى
أصحاب الملاك والقومبانية أيضاً إلى رفع وإزالة الحشيش وغيره مما يلهب بسرعة ويعطي
سبباً لظهور الحريق في أيام الحصاد من الشرار الذي يخرج من وابورات السكة الواقعة
على طول سكة الحديد داخل مسافة العشرين ذراعاً المذكورة وتحصل الدقة من
طرف القومبانيات خاصة بلن لا يسقط من الوابورات إلى خارجها شرار أو فحم في
حالة التهابه

المادة الثالثة عشر الذين يتحركون خلافاً للمنعوعة بحق الأمور المحررة في المادة
الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشر والثانية عشر يؤخذ منهم من مجيدي واحد
عشرين غرضاً لحد خمس ليرات و يتضمن عليهم هذا عن ذلك كل ضرر وخسارة مسبب
عما يقع من حركاتهم

❖ الفصل الثالث ❖

« بحق الركاب والأشخاص غير المستخدمين بخدمة سكة الحديد »

المادة الرابعة عشر . ممنوع دخول الأشخاص من غير المستخدمين بخدمة سكة
الحديد من المحلات المسدودة وغير المسدودة من السكة المذكورة إلى الداخل أو أن
يقفوا أو يمشوا في المحلات التي فرشت مسواة من الرمل أو ممدود لها قضبان الحديد
أو أن يدخلوا كدشاً أو حيوانات أخرى إلى داخل سكة الحديد المذكورة أو إلى
المخادق الموجودة على جانيها إذا كانت أطرافها مسدودة بالحيطان أو إلى المسافة
الكائنة في ما بين قواعد العمليات الترابية التي بنيت عليها سكة الحديد والذين يتحركون
بها يخالف ذلك يؤخذ من كل منهم مجيدي عشرين غرضاً جزاءً نقدياً ولكن المديرين
وما موري الضبطية وضباطهم وأنفار الضبطية المحلية يمكنهم أن يدخلوا ويخرجوا إلى
المحطات غير أنهم يعطون قبل ذلك خبراً إلى مدير المحطة التي يدخلونها وكذلك
ما مورو الدولة العلية والقومسيرية والمهندسون وما مورو الكمارك والرسومات إذا
اقتضى لهم شغل يمكنهم أن يدخلوا إلى داخل سكة الحديد والمحافظون وسائر خدام
سكة الحديد يخرجون حالاً الأشخاص الذين يدخلون إلى داخل سكة الحديد أو إلى

احدى القطع الملحقة بسكة الحديد واذا لم يطيعوهم يخرجونهم بقوة الضبطية واذا وجدوا
كذشاً او غيرها من باقى الحيوانات على سكة الحديد او في المحلات المتعلقة بها يوقفونها
ولا يردونها لاصحابها مالم ياخذوا جزاء نقدياً عن كل واحد منها واذا كانت غنماً او
ماعزاً او عجولاً فالجزاء خمسة غروش اما اذا كانت بقراً او ثيراناً او جاموساً او
جمالاً فخمسون غرشاً

المادة الخامسة عشرة. الذين يريدون الركوب في المركبات ولا يوجد بيدهم تذكرة
يمنعون عن الدخول الى المركبات الواجبة ويجازى الذين يتحركون بخلاف ذلك
باخذ مقدار مناسب جزاء نقدياً جائزاً ترفيهاً لمتزلة ضعف اجرة النقل التي يجب ان
تعطوها والذي يدخل الى مركبة اخرى فوق مركبة الصنف المهرى في التذكرة التي
معه يؤخذ منه فرق فيئات الموقع اعتباراً من المحطة التي ثبت فيها دخوله ويؤخذ
منه ايضاً عدا ذلك نصف هذا الفرق جزاء نقدياً ويمنع دخول المذكور الى محل
التوقيف المخصوص بالنساء اللواتي يتظرن المركبات او الى المركبات المخصصة
لجنسهن واذا دخلها احد يخرج اخيراً وكذلك يؤخذ مجيدي ايضاً واحد جزاء نقدياً
من كل اسان لا يدخل الى المركبات او يخرج منها في سكك الحديد المبرعها
بالطريق المزدوجة من الابواب التي هي للجهة الخارجية عن الطريق بل يدخل ويخرج
من جهة اخرى ومنوع ايضاً الدخول والخروج من المركبات في غير محلات المحطات
او قبل توقف المركبات بتمامها ويؤخذ من الذين يتحركون بخلاف ذلك مجيدي واحد
بعشرين غرشاً عن كل منهم جزاء نقدياً وكما ان الركاب هم مجبورون بان يصغوا الى
التنبيهات التي تقع عليهم من طرف مأموري القومبانية وان يبرزوا تذكرة الموقع الى
المأمورين الموما اليهم في اى وقت طلبوها منهم كذلك مأمورو القومبانية يبينون
للركاب اصول وقواعد سكة الحديد وكيف يلزم ان تكون حركاتهم ويعلمونهم عن
الوقت الذي يكون به الركوب في المركبات ومنوع ايضاً على القومبانية ان تنقل
ابواب المركبات بل تغلقها بصورة تمكن معها الركاب عند وقوع القضاء من فتح
الابواب لذوائهم والخروج الى الخارج

المادة السادسة عشرة. يمنع من الدخول الى داخل المركبات بالكلية الذين
يكونون في حالة السكر وناقلو الاسلحة والذين معهم اشياء جسيمة او متعفة تغيب رشد
باقي الركاب اما ناقلو الاسلحة فعند ما يجنبون في محل اجتماع الركاب لاجل الدخول

الى المركبات بلزمهم ان يشتروا افراس اسلحتهم بل يسلموها ايضا الى ماسوري القومبانية
وياخذوا بها وبانواعها سندات منهم لكي يرجعوها اليهم في الخلل الذي هم
منوجهون اليه

المادة السابعة عشرة . الاشخاص الذين يرغبون في ان ينقلوا امتعة او اشيا يلحظ
انها ربما تذهب وتكون سببا لظهور حريق بلزمهم ان يعطوا عنها خبرا الى ماسوري
سكة الحديد وفقا بحضورها الى محطات الطريق والذين يجرون حركة بخلاف ذلك
كما انهم يعطون خمس ابرات جزاء تقديرا كذلك يقومون بوفاء التضمينات اللازمة
عند وقوع الاضرار والخسائر التي تنشأ من انفجار الادوات او الاشياء المذكورة
وتسببها في ظهور حريق ومثل هذه الاشياء لا يمكن نقلها في مركبات الوابور المخصصة
بالركاب

المادة الثامنة عشرة . بما ان قبول الكلاب في المركبات المخصصة بالركاب هو
ممنوع فالاشخاص الذين لا يريدون ان يفارقوا كلابهم يركبون في المركبات الاخر التي
تريهم اياها القومبانية اما الاشخاص الذين يدخلون مركبات الركاب ومعهم كلابهم سواء
كان ذلك ظاهرا او خفيا فعدا الهندي عشرون غرشا الذي يوخذ منهم جزاء
تقديرا توخذ منهم ايضا اجرة نقل ذلك الكلب بموجب التعرفة ايضا

المادة التاسعة عشرة . ممنوع قبول راكب في المركبات زيادة عن مقدار المقاعد
وتتعلق داخل كل مركبة اوراق اعلانات تنشر بمقدار المقاعد الموجودة فيها واذا
حضر ركاب الى احدى المحطات زائدين عن احوال المركبات فلا تعطى تذاكر من
طرف القومبانية الى شخص زائد عن عدد المحلات الموجودة في المركبات المذكورة بل
اذا امكن ايضا يترجم الذين يطلبون تذاكر من الركاب الى ابعد المحلات على غيرهم
كما ان الركاب الذين ياخذون تذاكر ذهابا وايابا يترجمون على الركاب الاعتيادية
ويتقدمون عليهم كذلك الركاب الذين ياخذون تذاكر الذهاب والاياب على ما ذكر
اذا كانوا قد تعهدوا وقت اعطاء القومبانية لهم التذاكر بالرجوع الى محلاتهم في ظرف
مدات معلومة بحسب الوجه الذي يعلنونه فيكونون مجبورين على الرجوع في ظرف
تلك المدة اما اذا لم يكن موجودا وقشيرة محل يركبونه في مركبات الصنف المحرر في
تذاكرهم فلا يكون لاحد من الركوب في مركبات صنف اخر فوقها اصلا ما لم يحصل
على موافقة القومبانية بذلك انما اذا ارتضت القومبانية فحينئذ يتركب الركاب الذين

معهم تذاكر المركبات الواطية التي هي من هذا القيل في محلات آخر
المادة العشرون. الجزاء القدي الذي يؤخذ نوفقاً الى احكام هذا النظام وياتي
الظلمات التي هي بحق سكك الحديد يعطى نصفه الى طريق مركبات الابله وتبين
حساباته باشعارات الى نظارة النافعة للجبلية والصف الآخر يتسلم الى صندوق
القومية ايضاً ويترتب راسال يعطى اعانة الى المستحقين من ماموري القومية
ووالي الملكة يناظر على صورة ادارة هذا الرسال

❖ الفصل الرابع ❖

يخص باجراء تحقيق ومحاكمة الجنايات والجنح والقباحات والحركات المخالفة للنظام
المادة الحادية والعشرون. عند وقوع جنايات او جنح او قبائح او حركات تخالف
مدرجات هذا النظام تعامل على مقتضى الاصول المحررة في ما ياتي
عند ما تقع الاحوال الميينة في الفصل الاول يعطى عنها الخبر الى القوميسر من
طرف القومية او من احد ماموري التفتيش الادارة والقوميسر الموما اليه ياخذ معه
ماموري الضابطة الذين يتعينون له من طرف الحكومة المحلية ويتوجه حالاً الى المحل
الذي وقع فيه الجرم او التباحة لكي يجري التحقيقات اللازمة اما الدعوى فتسمى في
الحاكم الاعيادية

الاحوال الميينة في الفصل الثاني تحقق من طرف القوميسر بحسب الخبر الذي
يعطيه له احد ماموري التفتيش اما محاكمتها فتجري في المجلس
تحقيق الوقوعات الميينة في الفصل الثالث يجري من طرف احد ماموري التفتيش
بحسب استدعاء خدمة سكة الحديد ثم بعد ان تقرأ الى الراكب منهم الفقرة المدرجة
في النظام في ما يخص الجزاء الذي يستحقه بحسب تبيلات هذا المامور يعطى منهم
الجزاء القدي ويسلمه الى باش مامور المحصة الذي نزل بها فقط والمأمور المذكور
يعطى الى مامور التفتيش سنداً مقبوضاً بالجزاء القدي المأخوذ لاجل ايصاله الى
القوميسر

اذا كان احد الركاب يمنع من ان يعطى حالاً هذا الجزاء القدي فيعلم مامور
التفتيش القوميسر مع الضابطة عن اسم ذلك الشخص وشهرته وهيتته والقوميسر يحضر
منهم الى المجلس ايضاً ومتى ثبتت تهمته عند المحاكمة يؤخذ منه عدا الجزاء القدي ما
يتنضى صرفه على الدعوى ايضاً

المادة الثانية والعشرون . يكون لكل رتل « أي قطار من العجلات » يخرج الى الطريق او في كل محطة منها مامور تفتيش واحد يكون تحت امر القوميسر والمامور الموما اليه يعلم القوميسر حالاً بالوقوعات التي يشاهدها والامور التي يحقنها كافة لاجل سهولة اجراء التحقيقات بحيث ما يظهر في سكك الحديد من الجنايات والنجح والقبائح والتحركات التي تخالف الاصول

في ٨ صفر سنة ١٢٨٤ وفي ٢٠ مايس سنة ١٢٨٣ (عن ترجمة الدستور)

✽ استدراك ✽

سبق لنا كلام طويل في الحاشية المعلقة على شرح المادة (٢٢١) من قانون الجراء الهابوني عن كيفية محاكمة المتهمين بالافلاس الاحياي ثم عثرنا في العدد (٣٥٦) من جريدة المحاكم على تحريرات عليّة صادرة من نظارة العدلية الجلية بتاريخ ١٧ ذي القعدة سنة ١٢٠٣ وه اغوستوس سنة ١٢٠٢ الى جميع المدعين العموميين مقتضاها وجوب تداخلهم في مثل هذه الدعاوى واجراء التعقبات القانونية فاخترنا ان نلخصها بما يلي انما للفائدة

ان التاجر الذي تعلن افلاسه محكمة التجارة يعين بموجب القانون وكلاء ومامور من قبلها لرؤية اعمال طابقو (الماسة) وقد وردت الشكوى الآن بانه واقع في الاعمال المذكورة بعض احوالات وسوء تصرفات من جراء نقضرات الوكلاء المذكورين وان هؤلاء الوكلاء وان كانوا تحت عيانة ونظارة مامور المحكمة ولا رباب الدين ايضا حتى التقير والبحث في امور الطابق المذكور غير ان سيطرة المامور واستقصاء الدائنين ليسا بكافيين مؤونة منع ما يقع من الحيل وسوء الاستعمال . فبناء على ذلك ولزيد رعاية الحقوق العمومية والشخصية والحفاظة عليها يلزم المدعين العموميين ومعاونهم مني اطلعوا على وقوع شيء من ذلك في خلال اجراء معاملات الافلاس ان يسرعوا في اجراء التحقيقات المقتضاة وادى الحاجة في مباشرة التعقبات القانونية ايضا « انتهى »

قال مترجم هذا الكتاب الجليل ومعلق حواشيه وكاسيه من التعريب والتعبير ثوباً لا بخلفه نقادم الزمان ولا يلبيه نقولا بن الياس نقاش احد اعضاء مجلس المبعوثان

ومن وكلاء الدعاوي في بيروت هذا آخر ما وجدته فترجمته من مواد قانون الجزاء
الحايوني وشرحه الكافي الحايي وما أثنى به من القوانين المخصوصة وتذاكر العدلية
العمومية المنصوصة والاوامر السامية ونحوها مما أورد في الخاتمة مرتباً عدداً عدداً
للاستنباط والتعويل عليه والرجوع اليه عند الحاجة اذ يجد الطالب موضوعاً على طرف
القلم وحبل الذراع دون ان يحتاج في طلبه الى الايجاف والابضاع وإطالة النظر وأعمال
الفكر. واني مع بذلي الجهد المستطاع في اثنان للكتاب ترجمة وتعليقاً وإهداء لقطوفه
وتقريباً والتزاماً لبيان الحقائق وإيضاح الدقائق القانونية متناً وشرحاً تسديداً لوجه
الحكم اعترف بهجزي وقصوري وإبراً الى الله عز وجل من دعوى العصمة واستغفره
عما طغى به القلم فهو حسي وإليه انيب

وكان الفراغ من تبييضه وطبعه في منتصف شهر ربيع الاول احد شهور سنة
١٢٠٥ للهجرة وآخر تشرين الثاني سنة ١٨٨٧ للميلاد . والحمد لله أولاً وآخراً وإطناً
وظاهراً

بدأت به بعون الله ربي وأرجو ان يتاح لي الثواب
وما قد لاح بدر التمام منه بورخ آية نعم الكتاب
سنة ١٢٠٥

ولما عرضته على نظر مجلس المعارف الموقر بولاية سورية الجليلة التماساً للرخصة
الرسمية في تعميم نشره ليستضي بنوره المطالع في دحي مشكلات امره تفضل على مديرة
حضرة نضيلو حكمت بك « وعادة الفضل » بما لا استغفنه من طيب ثناءه وحسن
اعتباره الدال على كرم عصره وزكاء فجاره. ثم اتفق ان نظره نظره كرم من له بين ذوي
العلوم والمعارف شان عظيم حضرة عزتلو حمدي بك المدعي العمومي في ولاية سورية
المشار اليها فجاد على « ودابه الجود » ايضاً بما لم أكن له اهلاً من تقر يظه الجليل
فلذلك لبنت في عدال من طي ما أوثبت على غير استمهال او نشره وفاء بحق شخصه
فملت الى الثاني دون الاول وكان عليه المعول اذ ان شر ما استقبلت به الايادي
الغبط وخير ما شيعت به البسط . وما انا ذاكر قول كل من هذين الجهابذين
الفاضلين تحلية للكتاب بلاني كلماتها الغوال وتمزية لها على ما لم يحتمله المقام من
تقارب سائر اهل الفضل والكمال

✽ قال حضرة مدير مجلس المعارف ✽

عزتلو افندم

اثر والارندن اولان (شرح قانون جزاء) ترجمه سنك نشر به رخصت اعطامي
ضمنده بر نسخه سي اولبايده كي استدعا اليه بالورود مجلس معارفه تدقيق ومطالعه ايدلمش
وبوخصوصه كي همت معارف روبري شايدان تقدير ونحسين بولمش اولغله اصولاً
ايكي نسخه سنك معارف نظارت جليله سنه ارسالي وبريك بعد التصديق صاحب اثره
اعطامي وبر نسخه سنك ده مجلس كتابخانه سنده حفظي لزومنه مبني ترجمه مذكوره دن
دها اوج نسخه سنك سرعت ارسالي بيان واخطار اولنور افندم

مدیر معارف سوریه

في ١٥ تشرين الاول سنة ١٣٠٢

محمد حكمت

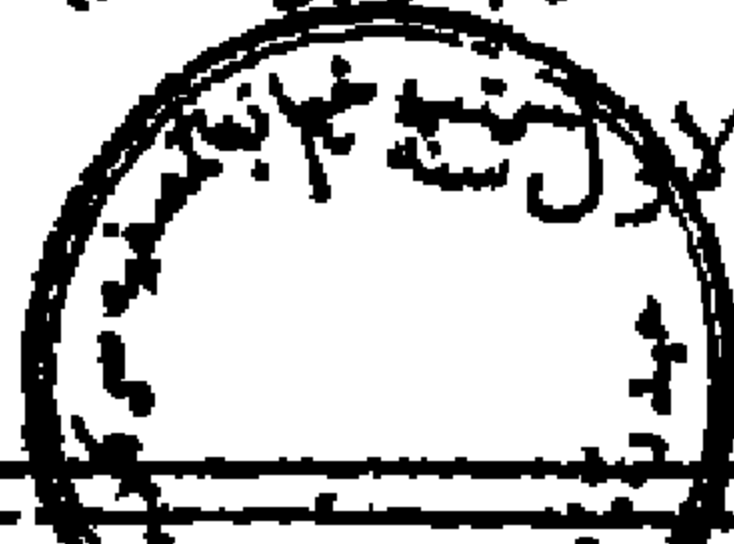
✽ وقال حضرة المدعي العمومي ✽

عزتلو افندم حضرتلري

ان اجمل ما يغلي به الاسان واكمل ما يتصف به ذو الحزم والعرفان اقتطاف
ثمرات الفنون من اغصانها واستخراج معاني الجمل من افنانها ومن احسن هذه المقاصد
وايدع تلك الغاية للمقاصد الوقوف على مباني العبارات العميقة والتوصل لكشف
مواضيعها بالحقيقة ويتم ذلك ببسط المجموع بسموته شرحاً لذلك الموضوع سيما اذا كان
سهل المأخذ رقيق التعريف يطلعون عليه اسم المؤلف او المؤلف وقد حاز ذا الوصف
المكمل والعمق الجمل هذا الترح البديع الجامع المنبع حيث تكفل بجمل رموز هذا
القانون وقرب الفهم لمبانيه باسهل ما يكون ولا جدر به ان يعبر عنه بخريده بدعيه
في بابها فريده لا في لما شملت رائحة ازهارها واقتطعت ماداً من اثمارها علمت انها
مخطوبة للنفوس وان لا عطر بعد عروس وتحققت على يقين ان ناظم عقدها في
الغاية من التمكين . فجزاه مولاه على هذا النفع الجزيل خير الجزاء بهذا السعي الجليل
ونسأل الله تعالى ان يوفقنا لما يحبه ويرضاه بجاه سائر رسا وانبياء

مدعي عمومي سوریه

محمد حمدي



❦ فهرس قانون الجزاء ❦

وجه	وجه
المقدمة	٢
الفصل الاول في بيان مراتب الجرائم	٢
والجزاء ودرجاتها عموماً مع بعض	٢
اصول عمومية	٢
الفصل الثاني في بيان تنصيلات	٢
الجزاء المخصوص بالجنايات	٢
٤٠ الفصل الثالث في تفصيل الجزاء	٤٠
المتعلقة بالمجنحات والقباحات	٤٠
٤٧ الفصل الرابع في بيان الحالات التي	٤٧
تكون اولاً تكون مداراً للعفو والمسئولية	٤٧
٦٢ الباب الاول في بيان الجنايات	٦٢
والمجنحات العام ضررها مع الجزاء	٦٢
المرتبة عليها	٦٢
٦٣ الفصل الاول في الجنايات والمجنحات	٦٣
المخلّة بأمن الدولة العلية الخارجي	٦٣
٧٠ بعض مواد مضافة ذبلاً وعلاوة الى	٧٠
الفصل الاول	٧٠
٧١ الفصل الثاني في الجنايات والمجنحات	٧١
المخلّة بأمن الدولة العلية الداخلي	٧١
٨٢ الفصل الثالث في بيان الرشوة	٨٢
١٠٢ الفصل الرابع في سرقة الاموال	١٠٢
الاميرية وغيرها من الارتكابات	١٠٢
١١٢ الفصل الخامس في ما يخص	١١٢
يسببون استعمال انفاذ المامورية	١١٢
١٢١ الفصل السادس في مجازاة ماموري	١٢١
المحكومة على التعديلات وسوء	١٢١
المعاملات التي يلحقونها بأحد الناس	١٢١
١٢٢ الفصل السابع في جزاء الذين يخالفون	١٢٢
ماموري الدولة العلية ولا يطيعونهم	١٢٢
ويحقرونهم	١٢٢
١٢٧ الفصل الثامن في من يحسرون على	١٢٧
تهريب المحبوسين وإخفاء المجانين	١٢٧
١٤١ الفصل التاسع في مجازاة من يحسرون	١٤١
على فض الختم وإخذ الامانات	١٤١
والاوراق الرسمية	١٤١
١٤٦ الفصل العاشر في شأن من يتخذون	١٤٦
صفة رسمية دون صلاحية ولا اذن	١٤٦
١٤٨ الفصل الحادي عشر في من	١٤٨
يتعرضون للامتيازات المذهبية	١٤٨
ويخربون ويهدمون بعض الآثار	١٤٨
القديمة المعتبرة	١٤٨
١٤٩ الفصل الثاني عشر في شأن الذين	١٤٩
يدخلون خللاً في المراسلات	١٤٩
التلغرافية	١٤٩
١٥١ الفصل الثالث عشر في من يفتنون	١٥١
مطابع بلا رخصة والذين يطبعون في	١٥١

وجه	وجه
٢٥٠ الفصل الخامس في مجازاة شهود الزور والكاذبين في حلفهم	المطابع المفتوحة بموجب امر ورخصة اوراقاً مضرة وينشرونها وفي ما يختص باصول التعليم في المكاتب
٢٦١ الفصل السادس في الافتراء والشنم وافشاء السر	١٥٤ الفصل الرابع عشر في بيان التزييف
٢٦٤ الفصل السابع في السرقة	١٥٩ الفصل الخامس عشر في التزوير
٢٩٨ الفصل الثامن في جزاء المنهين بالافلاس والتدليس والتخداع	١٧٠ الفصل السادس عشر في جزاء من يضرم النار عمدًا
٣٠٥ الفصل التاسع في سوء استعمال الائتمان	١٧٥ الباب الثاني في الجنابات والمجنحات الواقعة على الناس وما يترتب عليها من المجازاة
٣١١ الفصل العاشر في جزاء من يدخلون فساداً في المزايدات وامور التجارة	١٧٥ الفصل الاول في القتل والجرح والضرب والاخافة
٣١٧ الفصل الحادي عشر في جزاء القمار والباغصيب	٢٢٦ الفصل الثاني في المجازاة المترتبة على اسقاط الجنين وبيع المشروبات المدخولة وبيع السموم بلا كليل
٣١٩ الفصل الثاني عشر في اضاعة الاموال والاضرار بالناس	٢٣١ الفصل الثالث في مجازاة من يهتكون العرض
٣٢٧ الباب الثالث في مجازاة اصحاب القبايات الذين يانون بحركة مخالفة لامور التعميط والتنظيف والضابطة	٢٤٤ الفصل الرابع في من يجسسون الناس ويوقنونهم خلافاً للاصول او يسرقون الصبيان والمراهقين او يرتكبون فضيحة تهرسب البنات
٣٣٥ ذيل في جزاء من يدفون الميت او يحملون غريم على دفنه او يأذنون فيه حيث لا يسوغ النظام	

* فهرست *

خاتمة كتاب شرح قانون الجزاء الهايوتي وهي علاوة تتضمن بعض
وامر سامية ومواد قانونية ونظامية

وجه	وجه
٢٢٧ فصل مخصوص في سقوط المجازاة بمرور الزمان على ما في قانون اصول المحاكمات الجزائية	النساء المحكوم عليهن بالجرائم فيما اذا كن حبالى وقد نشرت في العدد الثلاثين من جريدة المحاكم
٢٢٩ فصل في اثبات هوية (اي حقيقة ذات) من يفرو ويمسك من المحكوم عليهم على ما في قانون اصول المحاكمات الجزائية	٢٤٣ امر سام مندرج في الصحيفة (٥٦٧) من ثالث مجلدات الدستور وهو يتعلق بما ياخذ المحبوسون من الاجرة على مباشرتهم الخدمات الاميرية والشخصية
٢٢٩ قانون كيفية اجراء الاعلامات الحقوقية الصادرة بالحقوق الشخصية الناشئة عن الجرائم وهو مندرج في الصفحة (٨٠٢) من رابع مجلدات الدستور	٢٤٤ فصل مخصوص في رد ما للمحكوم عليهم من الحقوق الممنوعة على ما في قانون اصول المحاكمات الجزائية
٢٤٠ فقرات نظامية مثبتة في الصفحة (١٤٩) من ثالث مجلدات الدستور وهي متضمنة صورة بيع الاموال والاشياء الواجب ضبطها على امل الخنقة والجناية واستردادها منهم	٢٤٦ تذكرة العدلية المحررة في الصحيفة (٢٧١) من رابع مجلدات الدستور المتعلقة بعد واعتبار من لم يكمل السنة الثالثة عشرة من سنو صبياً ومن لم يتم الخامسة عشرة مراهقاً مميّزاً وذلك عند وقوع الجناية
٢٤١ مواد عمومية مودة في المجلد الاول من الدستور	٢٤٧ قانون النابعة العثمانية
٢٤٢ تحريرات عمومية تتضمن صورة المعاملة الواجب اجراؤها على طائفة	٢٤٨ تحريرات عليّة صادرة من نظارة العدلية الجلية في بيان كيفية المعاملة الواجب اجراؤها في حق من يدعي انه من ذوي النابعة الاجنبية وهي

وجه	وجه
السعادة والمالك الشاهان	منشورة في العدد (١١٥) من جريدة
٣٦٥ المادة المائة والتاسعة والعشرون من	الحاكم
نظام المعارف العمومية	٣٤٩ تخريرات عليّة صادرة من نظارة
٣٦٦ المادتان الخامسة والسادسة من	الدولة الجليّة في بيان كيفية المعاملة
قانون اصول المحاكمات الجزائية	اللازم اجراؤها على من يدعون الحماية
٣٦٦ نظام البارود	الاجنبية لغرض ما مع كونهم من
٣٧٤ التذكرة السامية المؤرخة في ٧ ذي	تابعي الدولة العلية وهي منشورة في
العدة سنة ١٢٨٨ تحت نمرو (٥٦٠)	العدد (٢١١) من جريدة الحاكم
المتضمنة كيفية المعاملة المفتضى	٣٥٠ تنبيهات بحق قضية الزواج والتناكح
اجراؤها في حق من يلقي ادوات	٣٥٥ تذكرة سامية واردة في الصحيفة (٣٨٠)
نارية على اية نوع من الابنية ولم	من رابع مجلدات الدستور بتاريخ
يتمكن من ايقاع الحريق فعلاً	٥ شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٢
٣٧٥ مضبطة شوري الدولة المؤرخة في	والد ٢٩ من نيسان سنة ١٢٩١ وهي
١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ و ٩	بخصوص اصناف الصانع والعمالة
مارث سنة ١٢٩٩ المبينة التضمينات	المستخدمين في الدوائر الاميرية الذين
الواجب ان يحكم بها على اهل القرية	يسرقون الاشياء الخسيسة والذين
عند عدم ظهور مخبر في مخازن التبغ	يفتحون ابواب الاماكن غير المحكمة
في القرى	الاغلاق
٣٧٦ المادة الحادية والاربعون من	٣٥٧ المادة الخامسة والثلاثون (او المادة
اصول المحاكمات الجزائية	٢٢ حسب ترتيب النظام الجديد) من
٣٧٦ التذكرة السامية المندرجة في الصحيفة	نظام الاثار القديمة المثبتة في الصحيفة
(٣٩٢) من رابع مجلدات الدستور	(٤٢٦) من ثالث مجلدات الدستور
متعلقة باستيفاء الدية من بركة القاتل	٣٥٧ نظام المطبعة
المحكوم بها عليه شرعاً التجاري اعداده	٣٥٩ يتعلق بحق طبع ونشر كل انواع
قانوناً	الجرائد واوراق المحادث الملكية
٣٧٧ التذكرة السامية المثبتة في الصحيفة	والسياسية التي تطبع وتشر في دار

وجه	وجه
الاسرار	(٢٧٧) من رابع مجلدات الدستور
٢٨٦ نظام الاصول المتعلقة لمع سرقة	متعلقة باعتبار بدء الليل من الساعة
الحجوات	الاولى بعد غروب الشمس
٢٨٨ نظام طبع الكتب	٢٧٨ نظام الصيدلة البلدية وهو مدرج
٢٨٩ التذكرة السامية المدرجة في الصحيفة	في ثاني مجلدات الدستور
(٦٥٤) من رابع مجلدات الدستور	٢٧٩ نظام اجراء الطب البلدي في المالك
ومقتضاها ان الدراهم والنفود	المهروسة الشاهانية
المنبوطة في ملعب القمار يكون نصفها	٢٨١ الامر السامي المؤرخ في . . صفر
للحكومة والصف الآخر يعطى لمن	سنة ١٢٧٦ تحت نومرو (٧١)
تضبطها من المأمورين	المتضمن صورة المعاملة المتقضى
٢٩٠ التذكرة العلية المحررة في الـ ٢٢ من	اجراؤها في حق من يكبحون
شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٨ و ١٠	الرجال والنساء حال اجتماعهم
شباط سنة ١٢٩٨ تعيها لمعادهما	٢٨٣ فصل مخصوص في اماكن التوقيف
المتعلق باليانصيب «الياقوت» المراد	والحبوس على ما في قانون اصول
اتخاذ خدمة للتاسيسات الخيرية	المحاكمات الجزائية
٢٩٢ تذكرة العدلية المتعلقة تطبيق	٢٨٥ تحريرات نظارة العدلية الجلية
محري دعاوى السكك الحديدية	المؤرخة في ١٥ كانون الثاني سنة
الجزائية على احكام نظامها المخصوص	١٢٩٥ تحت نومرو (٢٠) المتضمنة
٢٩٢ نظام سكك الحديد في المالك	بيان المعاملة الواجب اجراؤها في
المهروسة	حق من يحسرون على التفتوه بالفاظ
٢٩٩ استهلاك	كريمة مستهجة لا يجوز التصريح بها
	ديما ولا مذهبا على وجه الاطلاق
	٢٨٥ جزاء مأموري التعريف على افشاءهم

❦ اصلاح غلط ❦

قد اقتصرت في هذا الجدول على اصلاح اغلاط الطبع المهمة دون غيرها مما يقتضيه
 لة المطالع ولا يعني عليه كسقوط حرف او نقطة او نحوها لشيخ الطبع وتطلعه في بعض
 المواضع.

صفحة	سطر	خطا	صوابه
٣	٢٢	نصير غير مسموعة	نصيران غير مسموعين اذا مر عليها الزمان المعين لسماعها
٤	١٤	البادية	الهادية
٤	٢٥	الترزية	الترذيلة
٥	٠٣	ما جاء في الصفحة	ما عبي في الصفحة
٦	٠٢	عدت	عدت
١٤	١١	حول جزاء	تحويل جزاء
١٥	١٢	اي	اي
١٦	٢٣	في ١١ صفر سنة ٧٩	في ٢٩ صفر سنة ٩٧
٢٢	١١	تصدر الادارة	تصدر الارادة
٢٣	١٠	ماخذ مجلة	ماخذ مجلة
٢٤	١٢	الحكمة القاضية	الديوان القاضي
٢٤	١٨	الحكوم عليهم	الحكوم عليهم
٢٥	٢١	فينصد بها الاعلان	فينصد بها الاعلام
٢٦	٠١	وجزائه والحكوم به	وجزائه الحكوم به
٢١	٠٢	في صحبي مامور	في صحبة مامور
٤٠	١٥	احداها لاصحاب الجبايات	احداها لاصحاب الجبايات
		الحكوم	الحكوم
٤٤	٠١	ان ابتداء جزاء	ان انتهاء جزاء
٤٥	٢٢	شرح المادة	شرح هذه المادة
٤٦	١٣	وجاء في النقرة الثانية ان	وجاء في النقرة الثانية من هذه المادة

صفحة	سطر	خطأ	صوابه
٤٧	٠٦	والمسؤولية	والمسؤولية
٥٥	٠٢	لفظ المحرم وان	لفظ المحرم حقيقة وان
٥٥	٢٠	وزواله وكل	وزواله كان كل
٥٦	١٥	هذا واضع القانون	واضع هذا القانون
٦٨	٠٢	او دولة محاربة	او دولة عدوة
٦٨	١١	الاجبية او العدو	اجبية او عدوة
٧٠	١٢	و ينتهي	و ينتهي
٧١	١١	سه	سه
٧٢	٢١	يقدم على	يقدم منهم على
٧٤	١٤	المختلفة	المختلفة
٧٦	٠٩	والصاغة	والصاغة
٨٢	١٢	وامثالها	وامثالها
٨٢	١٩	بدلي	بدلي
٨٥	١٤	فقرة فقرتها	مها فقرتها
٨٦	٢٢	كما اوضحناه	كما سوضحناه
٨٨	٩ و ٨	في العروض فرق بالمائة	في العروض تفاوت قدره خمسة
		خمس وفي الحيوانات بالمائة	في المئتين وفي الحيوانات عشرة وفي
		عشرة وفي العقار بالمائة	العقار عشرون لا يمكن الخ
		عشرين امكن الخ	
٨٨	١١	في الملك المبيع	للك الملك المبيع
٨٩	١٧	بالهدايا المهداة	بالهدايا المهداة
٩٠	١٢	فمنهم من	منهم من
٩٠	٢٠	فلا تعد	فلا تراها تعد
٩٠	٢٧	في العدد (١٢)	في العدد (١٢)
٩١	١٢	يوكل ويشرب	يوكل ويشرب ويشتم
٩٢	١٢	والمحاصل ان تناول الرشوة	والمحاصل كذا تناولها

صفحة	مختصاً	سطر	رقم
في المحاكمة	في المحاكمة	١٥	٩٤
اجتهادها	اجتهادهم	١٠	٩٨
عليه	عليه	١٩	٩٩
وقوع الجرم	وقوع الجرم	١٥	١٠٢
في العدد (١٢) كذا وهو مكرر	في العدد (١٢)	١٨	١٠٤
وحقه ان يكون (١٤)			
او تكب السرقة بآية	رتكب السرقة نائى	٢٤	١٠٤
كأموري الحكومة	كأموري الحكومة	٢٢	١٠٥
وقع من العاقل	وقع العاقل	٢٥	١٠٨
الى ستين	الى ثلاث سنين	٠٥	١١٠
على المتعدين	المتعدين	١٢	١١٢
ثلاثة اشهر	ثلاث اشهر	١٨	١١٤
الى درجة	الى درجة	٠٢	١١٨
الذي لم ينهياً لغيره	الذي ينهياً لغيره	٢١	١١٩
الحاكم العسكرية	العسكرية الحاكم	٠٧	١٢٦
ان يلجأ اليه	يلجأ اليه	١٢	١٢٧
المحل	لمحل	٠٤	١٢٩
لنيل المادة (١٠٨)	لنيل المادة (١٠٨)	١٩	١٣٤
صره عصاً	صره كماً	٠٦	١٣٥
ولو عصاً	ولو كماً	٠٦	١٣٦
فيجري اي الناعل الكورك الموقف	فيجري المامور بالكورك	١٩	١٣٨
ماموراً كان او غير مامور			
يشمل ان خاتم	يشمل خاتم	١٢	١٤١
من سنة الى ثلاث سنين	من سنة الى ثلاث	٠٥	١٤٢
والاشياء المتعلقة بها حلاً الحماية	والاشياء ما حلاً الحماية	١٨	١٤٢
على مباشره فك	على مباشره فك	٢٢	١٤٢

لوان مثلين	لوان مثلين	٠١	١٤٥
مما شرتو الله علي	مما شرتو الله علي	١٣	١٤٤
او يميلون	او اللذين يميلون	١١	١٤٥
ذهين مجيدي	ذهب مجيدي	٣٠	١٥٣
ان نظام	بما ان نظام	٠١	١٥٤
او قد تنصت	او قد تنصت	٠٣	١٥٥
المهروسة كل هؤلاء يجزون كما	المهروسة بيد	١١	١٥٩
مر ييد			
اذا جاءها	اذا جاءها	١٣	١٥٩
بوجبه	بوجبه	٣٠	١٦٠
او ان الفاعل لم يكن	او لم يكن	٠٨	١٦٥
المادة (١٦٤) كما في عبارة	المادة (٦٤)	١٥	١٧٢
الشارح ولما نحن فندى ايها			
المادة (١٦٣)			
ومات القاتل	القاتل ومات	٠٨	١٧٩
رضى ورثة القاتل بالدية	رضى ورثة بالدية	٠٩	١٧٩
منه فيجزي بالكورك لا اقل من	منه بالمقابلة	١٤	١٨٠
١٥ سنة على ان لو وقع منه			
فعل القتل بالمقابلة الخ			
اولو ضرب	او ضرب	٠٨	١٨٣
لاجل اخذه	لاجل اخذها	٠٣	١٨٤
« اي الضارب الجاني »	الضارب الجاني	٣٤	١٨٤
الذيل من	الذيل ان من	١٦	١٩٣
اذا اقدم انسان على ضرب آخر	قدمنا في شرح المادة	٢ او ٣	١٩٧
او جرحه كما تقدم في شرح المادة	(١٧٨) انه اذا اقدم انسان		
(١٧٨) ولكنه عطاله	على ضرب آخر او جرحه		

